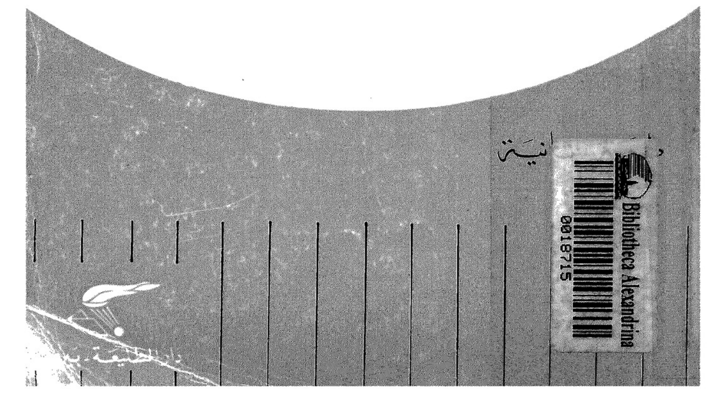


التنمية المفقودة

دراسات في الازمة الحضارية والتنموية العربية

د. جورج قرم



التنمية المفقودة

دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية

د. جورج قرم

التنمية المفقودة

دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

بيروت ــ لبنان
ص. ب ١١١٨١٣
تلفون ٣١٤٦٥٩ / ٣٠٩٤٧٠

الطبعة الاولى
تموز (يوليو) ١٩٨١

الطبعة الثانية
كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥

توطئة

شجعنّي الاستحسان الذي لقيه « الاقتصاد العربي امام التحدي »[1] الى مواصلة تجربة جمع وتنسيق ما كتبته من دراسات ومقالات في السنوات الثلاثة الاخيرة[2] في مؤلف جديد تحت عنوان « التنمية المفقودة » . ويدل بوضوح الفرق بين العنوانين على مدى التشاؤم الذي تبعث اليه الان المسيرة الانمائية في العالم الثالث بصورة عامة والعالم العربي بصورة خاصة . صحيح ان الدراسات التي احتوى عليها كتاب « الاقتصاد العربي امام التحدي » كانت قد عالجت خطورة بعض الاتجاهات التنموية السلبية الناتجة عن « الانفجار النفطي » في المجتمع العربي ، غير ان الأمل في امكانية تعديل هذه الاتجاهات من جهة التخفيف من تأثيراتها الضارة حضاريا واقتصاديا واجتماعيا كان ما يزال كبيرا في اواسط السبعينات . اما الان فقد تغيرت بصورة جذرية ساحة العالم الثالث والعالم العربي من الناحية السياسية ومن الناحية الفكرية ، واخذت تتساقط الواحدة تلو الاخرى الدعائم الفكرية التي كان يستند اليها الفكر النهضوي التحرري الانمائي والتحديثي العربي خلال الثلاثين سنة الماضية .

ان الدراسات المجمّعة في هذا المؤلف تنقسم الى قسمين . فقسم منها يعبر بشكل او بآخر عن تساقط الكثير من المفاهيم التي كان العالم يقبل بها دون تردد او شك في جدّيتها ، بل قد يكون بعض هذه الدراسات ساهم الى حد ما في زرع بذور الشك لدى البعض حول علمية المقولات والمفاهيم والنظريات الدائرة حول الانماء والتحديث ، وهذا هو شأن ما كتبته من مقالات مختلفة في جريدة « لومند ديبلوماتيك » حول النظريات التنموية (ومعظم هذه المقالات اعيد تجميعها في الباب الثاني من هذا الكتاب) وكذلك ما كتبته بمناسبة مؤتمرات دولية او محاضرات في الجامعات الأجنبية (ويحتوي الباب الأول على أهم هذه الكتابات) . اما القسم الآخر من الدراسات فهو من منحى مختلف ومنظار مغاير ، إذ تحاول هذه الدراسات اجراء نقد صارم لممارسات العالم الثالث والعالم العربي تجاه معضلات التنمية واستحالة اللحاق بالدول المتقدمة صناعياً بالطرق المألوفة وذلك رغم الجهود المبذولة ـ الجبارة

---

(١) دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٧٧ .

(٢) بالاضافة إلى دراسة واحدة وضعت سنة ١٩٧٤ ولم تجد طريقها إلى النشر باللغة العربية الا عام ١٩٧٨ .

احياناً ـ ورغم الأموال المصروفة أو رغم الثورات (والثورات المضادة) التي تحصل باسم النهضة والتنمية والتحديث والأصالة .

والواقع ان الساحة الفكرية (والسياسية على السواء) قد اصبحت الان في العالم الثالث شبيهة بغابة مظلمة يضيق فيها المجال لشق الطريق للمضي الى الامام والخروج من ظلامات الغابة للوصول الى السهل المشمس . وقد قادني تشابك العوامل الحضارية والفكرية بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية الى جمع بعض الدراسات السياسية والفكرية المحضة الى جانب الدراسات الانمائية والاقتصادية المحضة ، كما ان بعض الدراسات هي مزيج من التأملات الاجتماعية والحضارية ومن التأملات التنموية والاقتصادية (خاصة فيما يختص بالمجتمع العربي وتعامله بالتكنولوجيا والعلم ـ الباب الثاني القسم الاول ـ او فيما يختص بالنزاع بين التغيير واللاتغيير في العالم العربي ـ الباب الاول القسم الثاني) . وقد كان هذا هو منهجي في « الاقتصاد العربي امام التحدي » انما بدرجة اقل لكون الوضع لم يكن يتطلب حينذاك الغوص في الامور الحضارية والفكرية البحتة .

والحقيقة ان فشل الكثير من الجهود التنموية في العالم الثالث يدل اكثر واكثر على ان المسألة ليست قضية تخطيط اقتصادي باجراء بعض المعادلات الرياضية وبنقل معدات تجهيزية انتاجية من العالم المتقدم صناعيا واستقدام الاموال في حال نقصانها ، انما القضية هي قبل اي شي آخر اتّساق مجتمعي واتزان حضاري . وهذا بدوره يتطلب وجود قيادات فكرية ونخب اجتماعية لها رؤية واضحة في امور الرقي والانحطاط الحضاري ولها كذلك مواقف راسخة مستقلة ضمن هذه الرؤية وهي على استعداد للتضحية في امتيازاتها الآنية لتأمين مستقبل المجتمع .

ركزت على الجانب الاقتصادي المحض من هذه الامور في مؤلفي حول « التبعية الاقتصادية »[٣] حيث سعيت الى اثبات مسؤولية النخب المحلية في العالم الثالث في القرن التاسع عشر في اتخاذ قرارات اقتصادية ومالية كانت تضر بمصلحة المجتمع على الامد البعيد وذلك تحت حجة التنمية والتحديث . وكانت هذه القرارات بدورها تمهد الطريق الى تغلغل النفوذ الاستعماري وتؤسس دعائم التبعية والعبودية تجاه اقتصاد الدول الغربية . وغني عن البيان ان الاخطاء ذاتها التي قد تكررت في الجزء الاول من القرن التاسع عشر قبل نجاح الاستعمار في استعباد معظم مناطق العالم ، قد تكررت في الجزء الثاني من القرن العشرين بعد حصول هذه المناطق على استقلالها من الدول الغربية . ففي الحالتين كان التصور التنموي ناقصا ومشوها ومحكوما بضيق النظر وتدهور المستوى الثقافي لدى الفئات القيادية في المجتمع ومحكوما بالتالي برجحان كفة المصالح الآنية لتلك الفئات على حساب مصلحة المجتمع البعيدة المدى .

معظم الدراسات التي يحتوى عليها هذا الكتاب تكوّن تواصلا للدراسات المشمولة

---

(٣) دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٨٠

كتاب « الاقتصاد العربي امام التحدي » ، خاصة من ناحية نقد المفاهيم التي ترتكز عليها نظريات التنمية الحديثة . لكنني وجدت نفسي مضطرا الى توسع عناصر اشكالية التنمية لادخال مكونات فكرية وحضارية ومجتمعية خاصة بالعالم الثالث بصورة عامة والعالم العربي بصورة خاصة . فالاستعمار الثقافي والاقتصادي الغربي لم يعد يكفي كمفتاح لتفسير فشل التجارب التنموية والنهضوية في العالم الثالث ، ذلك ان الارهاصات الفكرية المحلية والممارسات الحضارية والمجتمعية المحلية هي التي يجب في نظرنا أن تحمّل جزءا متزايدا من المسؤولية في استمرار وتعميق التأخر والتبعية الاقتصادية للعالم الثالث تجاه الدول المتقدمة صناعياً . ومن المؤسف حقا ان تشهد الساحة الفكرية في العالم الثالث والعالم العربي محاولات متكررة لتحمل الاستعمار « والعقائد المستوردة » كامل مسؤولية الوضع المأساوي الذي تتخبط فيه الدول التابعة . ولا يقل خطورة ما يدعو اليه البعض من الانكفاء على الماضي وعلى التراث ، خاصة الجانب الديني فيه ، لحل مشكلة التخلف والتبعية . ومثل هذه المحاولات المتعاظمة في هذه الأيام تدل على حالة اليأس النابعة عن انسداد الطريق التي مضت عليها معظم اقطار العالم الثالث في جهودها التنموية . وهي أيضاً جزء من مناخ دولي عام حيث أصبح حلالا على المرء الكفر والتهكم بكل ما هو « حديث » و « انسانوي » للانكفاء والتقوقع على الخصوصيات الضيقة أكانت اقليمية أو دينية أو عرقية أو مذهبية . وفي هذا المضمار ، سمحت لنفسي ان أبقي كاملة في هذا المؤلف تحليلاتي حول صراع التغيير واللاتغيير في الوطن العربي منطلقاً من الوضع اللبناني ، لكون مأساة لبنان تمثل تمثيلا صارخا ما آلت اليه الأوضاع الحضارية العربية من خراب ودمار مادي وانساني في البقعة من هذا الوطن التي كانت وصلت ظاهريا الى المراتب العليا من « المعاصرة » والتطور التنموي .

وقد يجد القارىء انني لم اتوسع بصورة كافية في هذا المؤلف في مواضيع النفط والاموال العربية ، ويعود ذلك الى سببين . اولهما اني وفيت هذا الموضوع اهتماما مركزيا في « الاقتصاد العربي امام التحدي » ولم تتغير كثيرا الاوضاع والمعطيات التي وصفتها في المؤلف المذكور . اما السبب الثاني فيعود الى كثرة الدراسات والمؤلفات الجيدة التي صدرت في السنوات الأخيرة على يد الباحثين العرب في هذه المواضيع . بالمقابل سيجد القارىء الكثير من الدراسات التي تسعى إلى تفسير الجمود العلمي والتقني العربي ، وهذا الجمود أصبح يأخذ شكلا مأساوياً في الوطن العربي بالمقارنة مع ما يتم من انجازات في الدول المصنّعة بطبيعة الحال ولكن في بعض الدول النامية ايضاً . وغني عن القول أن استمرار الجمود العلمي والتقني العربي يهدد كيان الوطن العربي في جميع أقطاره ومستقبل الأجيال الطالعة . ولذا كان لا بد من اعطاء هذه القضية حقها من الإهتمام . وقد تم تجميع الدراسات الرئيسية في هذا الميدان في الباب الثالث من الكتاب .

نرجو ايضا من القارىء ان يعذرنا اذا كنا ما نزال قاصرين عن اعطاء تحديد دقيق وواضح لماهية التنمية والنهضة والتحرر، اذ ركزنا في هذا المؤلف على توضيح ما هو مخالف

للتقدم الاقتصادي ـ خاصة في مجال نقل التكنولوجيا .وفي نظرنا ان خلاصة القول هنا هو ان التخلف الاقتصادي وكذلك الوقوع في تبعية اقتصادية متواصلة ومتعاظمة هما نتيجة تفاعل حضاري فاشل او منقوص او مشوه مع الدول الأكثر تقدماً . شئنا ام ابينا ، فالعالم المعاصر هو عالم الصناعة والعلم والتكنولوجيا مع ما تنطوي عليه هذه الأمور من تغيير صعب في العلاقات المجتمعية ونظام القيم ـ وقد آن الأوان لتفهم آلية اخفاق بعض المجتمعات في الدخول في العالم المعاصر تفهما شاملا وهادئاً بدلا من الأكتفاء بنماذج تبسيطية تحمل « قوى خارجية » بالتحالف مع « القوى المحلية العملية » وزر استمرار وفشل التحرر ، او نماذج تبسيطية اخرى تحمل الاستعمار الثقافي الغربي كامل مسؤولية اخفاق المسيرة الانمائية وتدعو الى العودة الى الاصالة والتراث والى العصور الذهبية المأضية .

وحدها الثقافة المعاصرة والدخول فيها بجرأة وجدية صادقة هي مفتاح الخلاص ، ونقد نظريات التنمية لا يعني غض النظر عن التقدم العلمي والتكنولوجي ورفض واقع العالم المعاصر . بل العكس هو الصحيح ، اذ ان نقد نظريات التنمية هو المدخل الوحيد السليم لولوج الحداثة باقدام ثابتة ، دون ذيلية حضارية ودون عقدة الماضوية الاغترابية .

بيروت ، نيسان ١٩٨١

مقدمة

التنمية المفقودة*

ان مدى تجربتي الخاصة داخل « النخب » المثقفة في العالم الثالث الذي انتمي اليه تملي علي مقاربة مزدوجة للمعضلات التي يطرحها استمرار التخلف : تحليل تقني لعوائق التنمية ، وتحليل على مستوى الادراك العقائدي والفكري لهذه المعضلات من قبل النخب القائدة في العالم الثالث . وبالفعل ، كلما كنت أرى الفرص المؤاتية للنهضة الاقتصادية تفلت من قادة العالم الثالث كنت أشعر بانزعاج من طبيعة إدراكنا لمعضلات التخلف . وهذا الانزعاج الذي أحسست به بغموض في بادىء الأمر ، أخذ يتسع في مواجهة صعود التيارات الثقافية والسياسية الداعية الى الاصالة والخصوصية كعقيدة للنهضة ، قادرة على إعادة إحياء البنى الاجتماعية والثقافية الضعيفة للعالم الثالث في مواجهة الدينامية المنتصرة لثقافة البلدان المصنعة وتقنيتها . كذلك ، فقد كان اكتئابي متزايدا طيلة السنوات الاخيرة امام صوفية كتابات المثقفين الماركسيين . فلا اللعنة الموجهة ضد الامبريالية ، ولا الغنائية الثورية قد بدتا لي ـ مهما جاء الكلام بارعا ـ قادرتين على تقديم أجوبة عملية للعقبات الألف التي تضعها عملية تحليل الواقع الحالي للتخلف ، ذلك التحليل الذي من حقه الوصول إلى حلول واقعية محسوسة .

وبعد الازمة النفطية التي عرفت البلدان المصنعة كيف تحولها لمصلحتها ، وبعد فشل حوار الشمال ـ الجنوب ، وبمواجهة تفاقم خطورة إختلالات العالم الثالث حيال البلدان المتقدمة انتابني إحساس جلي بأن من أسباب هذه التنمية المفقودة سبب يكمن في فشل مثقفي البلدان المستغلة بايجاد أدوات التحليل ، وبالتالي ، إيجاد اللغة العقائدية الملائمة لتغيير هذا الواقع . إن عجز الطبقات المسيطرة في العالم الثالث ، لا يمكنه في التحليل الأخير ، الا ان يعكس العجز الثقافي في تناول الواقع ، وبالتالي تغييره . والنخب المفكرة تتحمل ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، مسؤولية هذا العجز ، خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، حيث اللغة الدائرة حول « التنمية » سواء في اليمين أو اليسار ، ما تزال تؤثر بقوة على القرار السياسي . ويبدو إذا من الصعوبة بمكان تجنب مثل هذه المسؤولية ، بحجة أن الشكل الدكتاتوري للسلطة في أغلب البلدان المستغَلة قد أبعد ، بصورة عامة ، المثقفين عن المشاركة في اتخاذ القرار الاقتصادي . إنّ اللغة الدائرة حول التنمية هي نفسها ، في الواقع ، التي تحمل المسؤولية ، وإننا في نقد هذه اللغة ننكب على هذه الدراسة . وبذلك ، ننضم الى تيار آخذ في الاتساع في

(*) قضايا عربية ـ السنة السادسة ـ العدد الرابع ـ آب / اغسطس ١٩٧٩ .

الأدب الحالي حول التخلف[١] . إلا أننا نعتقد أن تفكيرنا حول المعضلات العملية للطاقة والتقنية يسمح للفكر النقدي والنظري بأن لا يبقى فكرا مجردا فقط ، طالما أننا نجهد في وضع اللغة الدائرة حول التنمية في النطاق الاوسع لمعضلات الاستلاب الثقافي التي تعيشها نخب البلدان المستعمَرة سابقا ، ولنتائج السياسات الاقتصادية المعمول بها في المجتمعات المستقلة ..

في المقام الاول ، لا بد من تمحيص كل المعضلات المتعلقة بالادراك الفكري لنخب العالم الثالث لاوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ذلك الادراك الذي يشوبه فهم تصوري (Conceptuel) ناقص ، والذي تتأتى أهم مصادره مما دعوته « الإيديولوجيات المبتذلة للتنمية » سواء كانت هذه الأيديولوجيات متمركسة او نيو - كينيزية[٢] . وفي الحالتين ، تفهم التنمية ، في الواقع ، بطريقة ميكانيكية ، وكأنها كتلة مالية أو مادية يحقن بها المجتمع بهدف الحصول على زيادة في الدخل القومي . ويأتي الغش الرياضي هذا ليقوي التضليل الفكري في عملية بناء نماذج مرقمة توهم بالدقة ، وعليها تقوم مناهج التخطيط .

وفي الواقع ، إن معضلة التنمية تكمن ، قبل كل شي ، في التحكم بتغيير الانتاجية العائدة لمجتمع ما ، تسمح لها بالتكيف مع التغييرات البيئوية[٣] . أما كمية رأس المال المخصصة للتوظيف فتبقى موضوعا ثانويا في هذا المجال . وهذا على الأقل ، درس يوفره لنا التاريخ الاقتصادي للبلدان المصنعة حيث الصلة بين معدل الاستثمار وزيادة الانتاج القومي لا تصبح

---

(١) في هذا الاتجاه يمكن ذكر المراجع التالية :

- M. Wolfe, « Approaches to Development - Who is approaching What ? », Cepal Review, ler semestre, 1976.

وهي دراسة تلخيصية شاملة جيدة للغاية حول تصورات التنمية وتطورها .

- C. Furtado, « Le Mythe du Développement Economique », Anthropos, Paris, 1976.

— «Le Mythe du Développement» , ouvrage collectif sous la direction de C. Mendes, Seuil (Coll. Esprit), Paris, 1977.

بالنسبة الى التنمية كمقولة ذات طابع ديني والى اسطورة الحداثة ، راجع :

P. L. Berger, «Les mystificateurs du Progres,» PUF, 1978.

انظر ايضا الى نقد منهجي حاد لمفاهيم التنمية ومعانيها لدى نخب العالم الصناعي والدول النامية في :

M. Simeon, « L'Economiste et le Sauvage », Hallier (Ed. Livres), Paris, 1978.

وهناك دراسة اكثر تقليدية في المنظار الماركسي وهي :

D. Slate, « Critique de la Géographie du Développement », Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. IX, 1976.

واخيرا راجع النظرة الجذرية والثورية والمعادية للماركسية الكلاسيكية في :

R. Pallais, « Incitation à la Réfutation du Tiers - Monde », Ed. Champs Libre, Paris, 1978.

ونظرة ليبرالية محافظة معاكسة تماما للمرجع الاخير ، انما مناقضة ايضا للمفاهيم التقليدية حول التنمية في :

P. T. Bauer, « Dissent on Development », Weidenfeld and Nicolson, Londres; 1976.

(٢) راجع الباب الثاني من الكتاب .

(٣) باستثناء بعض الاعمال المتخصصة في مجال التاريخ الاقتصادي ، لقد وجدنا في الأدب التنموي الحديث مؤلفا واحدا مركزا على التصدعات البيئوية :

R. G. Wilkinson, «Poverty and Progress», London, Methuen and Co Ltd: 1973.

ذا مغزى الا في مرحلة النضوج الصناعي[٤] . ان الابتكار والتكيف والتقدم التقني ، تبقى جميعها مفاتيح زيادة متصاعدة في الانتاجية الفردية وبالتالي مفاتيح التغيير الاجتماعي في كل مراحله ، وطيلة عملية التصنيع ، ومن بعد ذلك لأجل الحفاظ على معدلات الاستهلاك وتنشط أسواقا جديدة . وبعكس ذلك، فان التخلف ينتج عن عدم قدرة مجتمع ما على التحرك حيال التغييرات البيئوية الأساسية : التواتر الديمغرافي ، إقتحامات الثقافات الاجنبية وأنماط الانتاج الجديدة ، تدفق المبادلات والسيطرة الاقتصادية ، التغييرات المفاجئة في المواصلات ، الخ ... وسواء كانت هذه التصدعات البيئوية في العالم الثالث متأتية من الامبريالية أو من أسباب أخرى ، فهذا ايضا يمكن ان يدخل ضمن نطاق الثانوي ، لان المهم هو فهم مدى اتساع هذه التصدعات البيئوية ، وفهم وسائل مواجهتها بأقل ثمن ممكن . لذلك ، فان النظريات العملية الدائرة حول التبادل غير المتكافىء او «تنمية التخلف »[٥] والرأسمالية العالمية والتي تدين جميعها الامبريالية ، لها في الواقع مظهر اسطوري مضلل لأنها تلقي ستارا كثيفا على اشتغال الآليات الداخلية للتخلف . وبالاضافة الى ان هذه النظريات تبعث على الاعتقاد بأن القضاء على الاسباب الخارجية للتخلف مرفق بتغيير البنى الفوقية القانونية الداخلية كفيل بالتغلب على واقع التخلف . ان في ذلك خروجا عن الواقع ووقوعا في لعبة الامبريالية نفسها ، لأن أي تصدع بيئوي واي ضياع لسيطرة المجتمع على مستقبله الاقتصادي والاجتماعي الخاص ، هما دون ريب ، اكثر خطورة من مجرد عملية « التأخير التاريخي » ، أو من عملية نقصان مادي في « التراكم البدائي » . فالأسباب الخارجية التي استطاعت تاريخيا أن تؤدي الى هذا التصدع لم تعد متغيرات فاعلة بشكل مباشر (مع الافتراض بامكانية القضاء عليها) ، لأن للتصدع في الحقيقة مهمة زرع بذور تنمية التخلف محليا ، وإعطاء التخلف وظيفة سلبية ذاتية . وذلك ما هو واضح بشكل جلي في وضعية البلدان النفطية ، حيث ، على الرغم من فيض رأس المال ، وفي بعض الحالات ، على الرغم من وجود انظمة جريئة في تقدميتها الشعبية ، فان درجة سيطرة المجتمع على تطور بناه قد تناقضت مع الانفجار النفطي ، بدلا من ان تتدعم .

ومن الواضح أن هناك اعتقادا ما يزال اصحابه يطمئنون اليه ، ومفاده أن « المرض » يعود الى جرثومة خارجية ، وأنه بتوسل الاتحاد في الأخوة الثورية للقضاء عليه وعلى عملائه المحليين ، يمكن التوصل الى إعادة تقويم مجتمعات العالم الثالث المريضة ووضعها على قدم وساق مع مجتمعات البلدان المصنعة . وقد لعبت الماركسية في هذا المجال دور الافيون بالنسبة لنخب العالم الثالث ، ويجب هنا في الواقع ان لا تأخذ الدهشة أحدا إذ الماركسية نفسها هي

---

(٤) لا يمكن هنا ان نغفل الابحاث القيمة لسيمون كوزنتس التي تناقض الأعمال التبسيطية لروستوف او هارود - دومار :

S. Kuznets, Croissance et structure Economiques, Calmann- Lévy, Paris 1972.

(٥) ان هذه العبارة هي جزء من عنوان كتاب اثار الانتباه في حينه حول اسباب التخلف في اميركا اللاتينية للمؤلف الماركسي غنتر فرانك . وهذه الدراسة تحمل الاستعمار كل المسؤولية في استمرار امريكا اللاتينية في التخلف والتبعية .

نتاج ايديولوجية المجتمعات الصناعية[٦] . وقد يصعب في الحقيقة لمس ما تغير في التقسيم الدولي الحالي للعمل منذ تأميم النفط وغيره من الثروات الطبيعية ، وذلك بغض النظر عن الاشتغال الداخلي للتخلف في البلدان المصدرة للثروات الطبيعية . فالسكر في كوبا ، والقطن في مصر وسوريا ، والنفط في الاقطار المصدرة للنفط تبقى جميعا ، اليوم اكثر من أي يوم مضى ، منتوجات أحادية (monoproductions) باعثة على تعميق التخلف .

والحاصل انه ليس هناك اكثر فظاعة من مثل الطاقة التي تعمد البلدان المصدرة لها ، تحت حجة التنمية ، الى التخلي عن المادة الوحيدة الضرورية للتصنيع ، ولتحديث الزراعة ، من أجل رأسمال يكون قد سبق وأفرز قيمته المضافة في الخارج ، والذي (أي هذا الرأسمال) لم يعد يمثل ، بعد زرعه اصطناعيا في بلد الاستقبال ، سوى سبب إضافي ومفاقم لاختلالات التخلف . أما بالنسبة للبلدان التي تتراكم عندها الفوائض المالية ، الذابلة تحت حرارة التضخم فيصعب في الحقيقة فهم المنطق الذي يدفعها الى توسيع قدراتها التصديرية[٧] . ومن أجل تحمل مثل هذه الأوضاع ، لا بد من ان تكون نخب العالم الثالث قد تم احتضانها فعليا من قبل هذه الامبريالية التي طالما يتم ادانتها . ومن المهم دراسة كيف تتم عملية الاحتضان هذه التي تكوّن ، في الواقع ، ايديولوجية التنمية والتحديث محورها ، سواء تحت مظهرها الماركسي ، أم تحت مظهرها النيو ـ كينيزي . وتحمل هذه الايديولوجية في الواقع ، عناصر هوية مشتركة ، عناصر دمج اذا لنخب العالم الثالث بقيم المجتمعات المصنعة . تحديث ، نقل التكنولوجيا ، تعاون دولي ، تصنيع ، مساعدة تقنية ، تحسين شروط التبادل ، تراكم ، إشتراكية ، رأسمالية : كلها موضوعات يتمركز حولها أدب هائل عن التخلف ، أدب يشترك بوضعه وعلى نطاق واسع مثقفو العالم الثالث . وعلى سبيل التعويض ، تقوم الأجهزة الأكاديمية في البلدان المصنعة بتشجيع كتابة الأبحاث حول الاصالة والخصوصية ، والتي لا تصلح الا للتعبير عن عمق نزع شخصية النخب في العالم المستغَل . ان الاصالة والخصوصية هما في الواقع قيم تعاش عفويا . وعندما يجري تسجيلهما في عالم المقال (discours) الايديولوجي يعني ذلك أنهما ينتميان الى الماضي . ومن جهة اخرى ، إن الاصالة والخصوصية هما من عمل الشعب وليس النخب : هما نتاج التصرفات اليومية ، وهما ، بشكل خاص ، طريقة حياة ، وبالتالي طريقة في الاستهلاك والانتاج ، ولا يمكن ان تكونا مجرد تكرار ذي طابع سحري لاختلاف وجودي على مستوى البنى الفوقية السياسية والدينية . وفي الواقع ، ان تأكد الاصالة والخصوصية يرتبط

---

(٦) يقول العالم الفرنسي الشهير في علم الانتروبولوجيا ، كلود لفي ـ شتراوس «اعتقد ان الايديولوجيا الماركسية الشيوعية والشمولية السلطة (totalitaire) ليست الا حيلة من التاريخ لتشجيع التفرنج(Occidentalisation) المعجل للشعوب التي بقيت خارج هذه الحركة حتى زمن حديث » . (في حديث إلى جريدة « لي موند » (Le Monde) تاريخ ٢١/٢٢/ كانون الثاني ١٩٧٩ ، ص ١٤)

(٧) راجع كتاب المؤلف : « الاقتصاد العربي امام التحدي » ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٧ . و« تأملات حول مستقبل الطاقة في العالم العربي » ، الباب الثالث ، القسم الثاني من هذا المؤلف .

بالمقال الأيديولوجي ذي الطابع الاسطوري التعويضي والمضلل ويهدف الى تسريع عمليات تحديث عشوائية وسلطوية ومخربة للقدرات العفوية للمجتمع في تكيفه مع التغييرات والانقطاعات البيئوية وفق عبقريته الخاصة . وفي هذا المعنى ، يكون هذا المقال الايديولوجي تمديدا للمقال الاستعماري ؛ فلا سبيل للدهشة ، والحال هذه ، بأن يصار الى استخدام هذا المقال كحجة للسياسات الاقتصادية الأكثر تخريبا للمبادرات المجتمعية الفردية او الجماعية التي من شأنها تأمين التكيف والتحرك ايجابيا مع واقع عالم الاستعمار الذي ما يزال العالم الثالث يسبح فيه . إن كل شيء مفروض من فوق فرضا ، من دين الدولة حتى التعاونية في أصغر قرية ، في هذا الجهد العقيم للسلطات الساعية الى التحكم التام بالسكان من أجل « تنميتهم » و « تحديثهم » ، فتظفر ، عند ذاك ، الصناعة الحديثة التي تتمركز ثرواتها ، اليوم اكثر من أي يوم مضى ، في البلدان الاستعمارية السابقة . أليس من دواعي الغرابة مشاهدة هذا الدفق من المثقفين ومن كناسي الطرقات الى عواصم العالم الصناعي وقد وقعوا في الفخ على غرار الفراشات المنبهرة بالأضواء .

تخطيط في غرفة مقفلة بمعية مكاتب الدراسات التابعة للشركات المتعددة الجنسية والتروستات المصرفية الدولية ، في حين تدفع الجماهير في الشارع الى التصفيق تأييدا للطرق الخصوصية ، للطرق الثالثة ، للاشتراكيّات الأصيلة ، للزنوجة ، للدين المواجة للمادية الملحدة للغرب والماركسية : هذا ما تقدمه النخب المحتضنة لمجتمعاتها في العالم الثالث ، والتي تعيش هي نفسها مرفهة ، وتعقد مؤتمراتها الدولية حول التنمية في الهيلتون أو الشيراتون . وقد أصبحت هذه الفنادق الفخمة صوامع للتأمل في معضلات التنمية .

هذا لا يعني إدانة للتصنيع بحد ذاته . وليس التصنيع ابدا مصدرا لنزع الشخصية . ان نزع شخصية النخب هي بالاحرى التي تجهد التصنيع بواسطة آليات جامدة ، بدائية ومحض مقلدة في عملية نقل التكنولوجيا ، وذلك تحت غطاء النظريات المدعية العلمية ولكنها في الحقيقة وهمية . هكذا ولكي لا نسوق سوى مثل واحد نقول أن صناعة ما هي صناعة تصنيعية[8] ليس بسبب طبيعتها الثقيلة او الخفيفة ، بل بسبب درجة تكيفها مع أشكال التنظيم الاجتماعي والمهني ، وانطلاقا من ذلك بسبب قدرتها على الاسراع في تطوير الحد الوسط للانتاجية المحلية وخلق مصادر محلية للابداع .

إن التصنيع المجهض هو بدوره مصدر كبت واستلاب متنام ، ويغذي الاتجاهات الفكرية القائلة بالاصالة والخصوصية : هكذا تتجمد كل آلية التكيف الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للبلدان المستغلة ؛ وبقدر ما ينمو هذا الجمود بقدر ما يكون الاغراء كبيرا حيال المظهر الخارجي للحداثة ، أي النمط الاستهلاكي الخاص بالبلدان المفرطة في التصنيع . وينتج عن ذلك هذا

---

(٨) مقولة « الصناعة التصنيعية » اتى بها استاذ جامعة غرينوبل وهو جيراردي برنيس وقد اثرت آراؤه الى حد بعيد على كثير من نخب البلدان النامية التقدمية . وهو من الداعين الى البداية بالصناعات الثقيلة والكثيفة الرأسمال من اجل تأمين انطلاقة تصنيعية ناجحة .

السباق المجنون على شراء المصانع الجاهزة حيث ينتظر من منتوجاتها أن تشبع الحاجات الاكثر الحاحا وتعبيرا عن هذا الكبت (تلفزيون ملون ، برادات ، الأدوات المنزلية الكهربائية ، الخ) . ويقفز رؤساء الدول ، وهم في حالة سباق ، من ورشة الى اخرى ، يضعبون حجر الاساس أو يدشنون البدء بالعمل في هذه المعابد للتكنولوجيا التي لن تسلم سرها لأحد ، والتي ، على الرغم من كل شيء، ينتظر منها أن تفتح ابواب الفردوس الصناعي . ولكي يكون بالامكان دفع أسعار كل هذه المواد « العبادية » الثمينة فيجب دائما التخلي عن مزيد من الثروات الطبيعية والمواد الأولية .

إن نهب العالم الثالث يسير على قدم وساق ، وهو هذه المرة ، على خلاف المرحلة الاستعمارية ، يتم برضى الاجهزة الحكومية والنخب المثقفة التي تقدم لهذه الانظمة المقال الايديولوجي الذي يفي تماما بالغرض . ان هذه التجارة غير المتكافئة ، الباحثة عن تكنولوجيا مفقودة لا تختلف في جوهرها عما كانت عليه في القرن التاسع عشر في البلدان التي لم تكن بعد مستعمرة (تونس ، مصر ، تركيا) او في البلدان التي حصلت على استقلالها (أميركا اللاتينية) ، وهي جزء لا يتجزأ من الاشتغال الداخلي لآلية التخلف . تحديث الاجهزة العسكرية ، إنشاء خدمات عامة وجامعات ، تحديثات زراعية للحصول على فائض يمكن تصديره والدخول في التبادل الدولي ، استقدام خبراء ومستشارين : كل ذلك تم مقابل تراكم ضخم للديون وضع هذه البلدان في فلك الدول المصنعة وفي كثير من الاحيان سبّب الاحتلال العسكري . ومع ذلك لم تنبت التكنولوجيا الحديثة ابدا في كل هذه البلدان ، ولم تنم فيها بشكل مستقل؛ بل على العكس، فالبذرة الوحيدة التي تجذرت عميقا كانت بذرة التخلف التي اكتسبت وظيفة مستقلة رهيبة[9] . فليس ما يثير الدهشة ابدا أن نجد في القرن العشرين ، وتحت غطاء فعل ايديولوجي اكثر تعقيدا وتنميقا ، تكراراً لمأساة ما قبل استعمار القرن التاسع عشر أو ما بعده . فبعد الدول ـ القومية الاستعمارية في القرن التاسع عشر جاءت الشركات المتعددة الجنسية للرأسمالية العالمية ؛ وبعد الاسواق المالية البريطانية والفرنسية حيث كان يتم اصدار الديون العامة العائدة لاميركا اللاتينية والامبراطورية العثمانية جاءت السوق الدولية للعملات الاوروبية (Euromarchés) الذي يكوّن الدولار الاميركي اهم عناصرها؛ هذا ، في حين ان المؤسسات المنبثقة عن شرعة هافانا ومؤتمر بروتون وودز تعمل بشكل يتيح حتى لأكثر البلدان فقرا ان يكون بمقدورها شراء ما تبتغيه من التكنولوجيا المعلبة[10] في المعارض الدائمة للرأسمالية الصناعية . ولم نقف ، لا في القرن الماضي ، ولا في نهاية هذا القرن على عملية اجتثاث

---

(٩) هذا التوطين للعوامل الخارجية للتخلف موصوف بوضوح تام في :

F. H Cardoso et E. Faletto, Dépendance et Développement en Amérique Latine, PUF, Paris, 1978.

(١٠) يرمز هذا التعبير الى التجهيزات الترسملية والمصانع الجاهزة المباعة الى دول العالم الثالث دون ان تكون لدى هذه الدول القدرة التقنية الكافية للتعامل بنجاح مع هذه التجهيزات ، ودون أن يعطي البائع الطرق الهندسية الكفيلة بمساعدة المشتري على السيطرة التقنية لاعادة انتاج التجهيزات بقدراته الذاتية فيما بعد .

لبذور التخلف ؛ بل على العكس ، فإلى التبعية شبه المطلقة في ميدان التكنولوجيا الصناعية أضيفت التبعية الغذائية ؛ وقد حل اليوم محل كبار المصلحين الدينيين والعسكريين في القرن التاسع عشر كبار كهنة التنمية ، والتراكم والتخطيط من كل ألوان ايديولوجيات المجتمعات المصنعة : شعبويون، راديكاليون ، متمركسون ، ستالينيون ، تروتسكيون ، روستويون ، برسونيون ، شخصانيون ، الخ ...[11] وغالبا في عملية مزج غريبة لكل هذه الألوان في وقت واحد وتحت راية الاصالة والخصوصية . وهنا ايضا ، في القرن العشرين كما في القرن التاسع عشر ، يسيطر نوع من التأمل الذاتي المرضي في مرآة الغرب (الامبراطورية الرومانية للعالم المعاصر) ينتج عنه تصرف فصامي أبله حيث التقليد والحداثة يتجابهان دونما طائل في جمود البادرة الداخلية وظلامة المجتمع الذي تغلفه اجهزة الدولة التي تعمي ، بفعل سلطويتها ، عن رؤية الواقع .

ويظهر المجتمع المستغَل مرهقا لدرجة يبدو معها مستعدا لان يلهث وراء كل «شهوات» قادته : فهو ، بالتناوب ، ماركسي أو قومي ، متزلف للبطل أو خصمه ، محافظ على التقاليد وحام للايمان أو مفرط بعصريته ، بيروقراطي أو مغامر وتاجر ، في الجوامع والمعابد والكنائس ولكن ايضا في الكحول والبغاء والقمار ، رجعي أو ثوري ، في العمل الجدي أو في البطالة المقنعة ... وكل ذلك لا يبدو سوى مسرحية سيئة لا نهاية لها حولتها وسائل الاعلام الحديثة ، واستعمال نخب وقادة المجتمعات المستغَلةلهذه الوسائل ، الى سجن كبير[12] .وبعملية ديالكتيكية واضحة ، يكون التخلف ، كما عكسه التقدم ، مجتمعا مسرحيا ايضا ، مجتمع اللااستهلاك، أو الاستهلاك المكبوت والفعل الناقص . واذا كان التقدم يعني السيطرة التاريخية على مستقبل المجتمع ، فهل يمكن ان يعني التخلف شيئا آخر غير عدم السيطرة ؛ وذلك حتى يتاح لعواصم التنمية - أثناءعملها العملاقي - البروميثيوسي[13] أن تصنع ، كما الله ، العالم على صورتها ومثالها ؟ لا احد يمكنه الجواب .

إن اللغة ، على كل حال ، بما يخص الاقتصاد ، هي فخ مخيف ، ومقولات اقتصاد « التنمية » هي غالبا تلك التي تسجن المجتمع المستغَل بطريقة محكمة السد داخل حلقات مفرغة للتخلف ، وأكثر هذه الحلقات مأساوية بمفهومنا هو هذا التبادل المخرب «للتكنولوجيا» مقابل مواد أولية ، بالدرجة الأولى ، الطاقة . لذلك ، لا بد من التركيز على آليات نهب الطاقة ،

---

(١١) اشارة الى مدارس فكرية في علم الاجتماع في الدول الصناعية .

(١٢) هناك العديد من الدراسات في الدول الصناعية تركز على الصفة المسرحية لكثير من النشاطات السياسية والاقتصادية والاعلامية في الحياة المعاصرة . ومن ابرز الباحثين في هذا الاتجاه بودريار (Baudrillard) في فرنسا ومك لوهان (Mac Luhan) في أمريكا الشمالية .

(١٣) بروميثيوس هو اله النار عند الأغريق القدامى . وقد كتب استاذ انجليزي مؤلفا شهيرا حول تطور التكنولوجيا في الدول الصناعية تحت عنوان «بروميثيوس دون قيد» :

D. S. Landes, « The Unbound Promotheus. Technological change and industrial development in Western Europe from 1950 to the present », Cambridge University Press, 1969.

وهو نهب يتم بموافقة الأجهزة الحكومية المحلية والنخب بحجة تحرير «الثروات المالية الضرورية للتراكم» . فيكون لدينا هنا أحد أفضل الأمثلة عن الاستبطان في حالة التخلف ، وهو استبطان يخفيه المقال المضلل حول التبادل غير المتساوي او حول تنمية التخلف بفعل رأسمالية المركز .

وبالفعل ، إن كل زيادة في الانتاجية المجتمعية ، وبالتالي ، كل عملية تصنيع ضمن نطاق الاستهلاك الجماعي ، أو ضمن نطاق تبادل حقيقي متوازن مع البلدان المصنعة ، تفترض استخدام الثروات الطاقوية محليا ، لأن هذا الاستخدام المحلي هو الذي يعظم قدرات المجتمع الانتاجية بمساعدة ما يطرأ من تقدم على الانتاجية وظروف الانتاج . وينبغي الا يكون لتجارة الطاقة سوى دور هامشي في حال نجاح المجتمع على تحريك قدراته الانتاجية بشكل افضل وفقط عندما يتم إشباع الحاجات الطاقوية لهذا المجتمع بشكل كامل . وفي الحالة المعاكسة ، يكون لهذه التجارة وظيفة مخربة لأنها تحرم المجتمع من أثمن الثروات الطبيعية ، أي الطاقة ، التي بدونها يكون التصنيع مجرد وهم . هل كان يمكن قيام الثورة الصناعية الأوروبية فيما لو صدر الفحم بكليته تقريبا الى خارج اوروبا والولايات المتحدة ؟ وفضلا عن ذلك ، سيكون لزوال ثروات العالم الثالث الطاقوية نتيجة اخرى ، هي خلق تبعية اقتصادية وتكنولوجية جديدة للبلدان المستغَلة في القرن القادم ، هي تبعية التموين بالطاقة ، أو استخدام مصادر طاقوية جديدة .

إن مدى ما تقضي عليه التجارة الحالية من الثروات الطاقوية ومن الثروات الطبيعية الأخرى لا يمكن فهمه الا اذا جرى تحليل عميق لتأثيرات ما يواجه هذه التجارة : استيراد التكنولوجيا الخام المحكمة الاقفال في تجهيزات ذات المواصفات والمقاييس التي لا يمكن مسها الا في حال وجود ملكة تكنولوجية حقيقة ، التي ، إن وجدت ، تلغي مبررات وجود هذه التجارة . ان الالتباس بين «الرأس المال» و «المعرفة»، «الرأس المال» و «التنظيم» ، «الرأس المال» و «السيطرة التكنولوجية» هو في هذا المضمار التباس تام ، إذن ان عملية الامتلاك ، بفضل الطاقة او بفضل ثروات طبيعية اخرى ، للاموال التي تسمح بمزيد من شراء تجهيزات الانتاج لا تعني ابدا ان طريق التنمية قد أصبحت سالكة . بل بالعكس ، ان وجود الموفورات المالية ، خارج نطاق السيطرة التكنولوجية هي مؤشر من المؤشرات الاكثر وضوحا للتخلف ، وتوقع لاستغلال المجتمع مستقبلا ، أو على الأقل لركوده .

وفي هذا المجال تأتي مضاعفة أسعار النفط أربع مرات الى جانب التخريب المصاحب للنظام النقدي الدولي ليدعما وهم الثراء الممكن ، وذلك بفضل الحركية المزدوجـة للطاقة ولرأس المال الحالي . فلا مفهوم الطاقة ولا مفهوم الرأسمال والتكنولوجيا قد جرى استبطانهما في المجتمع المستغَل . فليس ما يدعو الى الدهشة ضمن هذه الظروف بأن كل شيء منظم بهدف الحفاظ على خارجانية الطاقة والرأسمال والتكنولوجيا بالنسبة للمجتمع المستغَل ، وذلك بفضل آلة تجارية هائلة مخربة للمجتمع ، في حين أن لا شيء يكون قد تحقق في تنظيم وتنمية المعرفة المتناسبة والواقع الاجتماعي .

والمعرفة هي ايضاً مستوردة كشيء « جاهز للحمل » تحت شكل برامج وأنظمة تعليمية . وطريقة دمجها ، باعتبار انها استمرار للأنظمة التربوية الغربية عن المجتمع المستغل ، تؤمن التحويل المنظم للشريحة العليا للنخب المحلية نحو البلدان المصنعة . وقد كذبت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عندما قالت لنا بأنه « نقل معاكس للتكنولوجيا » في حين انه ليس في الأمر سوى العملية نفسها ، عملية القضاء على قدرات تكيف المجتمع وسيطرته على نفسه . وفي الحقيقة ، إن كل ما يطال تجذير المعرفة ، ويطال التنظيم والهندسة والبحث التطبيقي ومسح الواقع ، هو غائب عن اهتمامات السلطة ونخبها في المجتمع المستغَل . حيث يصار الى استقطاب كل الطاقة نحو الخارج ، هذا المجتمع الذي يفرغ من جوهره وراء سعي مأسوي عن الرأس مال والتراكم ، ناتج عن عدم الرؤيا بأن السر يكمن في داخل المجتمع وليس في خارجه . باطن الأرض مفرغ ، سطح الأرض مستنزف ، نخب تائهة ، سكان هامشيون أو مهجرون ناحية البلدان المصنعة : كل ذلك هو جزء من العملية نفسها التي يحجبها المقال الأيديولوجي حول التنمية التي ترسم في المخيلة معارك عدة ضد التخلف ومن أجل العدالة الاقتصادية الدولية .

والحقيقة ، هي ، تدل فقط على هذا الجهد العملاقي اللامتناهي للبلدان المتقدمة - الاشتراكية او الرأسمالية - الهادف الى دمج وتمثل وتثقيف القارة . وعملية التمثل هذه ألم تكن حلم الديانات الكبرى والامبراطوريات الكبرى والحضارات الكبرى ؟ هذه المأساة الخاصة بالازمنة القديمة هي التي نشاهدها من جديد منذ التوسع الاستعماري الأوروبي . ويبقى هذا الأخير محركا للمجتمع المشهدي الذي ذكرناه ويفسر أيضاً مد المجتمعات المستغَلة وجذرها حول مبادرات التمثل والتثاقف ، أو يفسر الحركات العنيفة المتأرجحة فيما بين الطرق المفترضة أنها توصل الى التحديث والتي بدأت مع حركات الفكر الأوروبي في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر اي اثناء عصر الثورة الصناعية الكبرى . والوثبات الحالية داخل المجتمع الصيني أو المجتمع الإيراني تقدم ، باتساعها ، مثلا هاما على هذه الحركة المتأرجحة ، وهذا المشهد المأساوي .

وليس من المفيد بشي التكهن بمستقبل التنمية ، وليس هذا هو موضوع بحثنا ونحن نعي في الواقع ، أن تحليلاتنا ، وخاصة تلك التي تتناول البلدان النفطية ، تشدد احيانا على الوظيفة الخارجية للتخلف اكثر من تشديدها على سيرها الداخلي . لذلك لا بد من القول أنه بواسطة فهم آليات الاستغلال المحلية يجب ان يبدأ كل عمل نضالي ضد الوظيفة الدولية للتخلف ، وبالتالي ، للاستغلال . ويبدو لنا واضحا ، في هذا المجال ، أن كل المقال الايديولوجي ضد الامبريالية ، والرأسمالية منذ اكثر من مائة سنة لم ينجح ابدا في زحزحة واقع المجتمع المستغَل ؛ بل سمح «بتحديث» الفقر وافراز «التخلف الصناعي»[١٤] ، مما يعني أيضا تحسين

---

(١٤) استعمل هذا التعبير لويس بريسر بيررا في :

Les entreprises multinationales et le sous — développement industrialisé , Revue Tiers — Monde , Tome XIX , avril 1978

الظروف الحياتية لفئات عريضة نوعا ما من سكان المجتمع المستغَل، وخاصة لنخب هذا المجتمع أو المحبذة للحداثة . وقد يكون من المفيد التفكير بشكل اكثر جدية بهذه الظواهر ، وذلك في نطاق اشكالية شاملة لطريقة الاشتغال الداخلي للتخلف ، وكما تتم حاليا في العالم الثالث .

إن هذه التأملات لا تدعو الى نوع من العدمية الخاصة بالعالم الثالث . إن هدفها الحث على مزيد من الوعي والوضوح الفكري في قضايا التنمية ، وليس الحث ، على التشاؤم . ذلك أن دروب التاريخ تبقى مفتوحة لكل الأحرار الذين يرفضون الانضواء تحت راية المقال العقائديّ الداعي الى الحتمية التآريخية والشمولية الاجتماعية .

= اما تعبير « تحديث الفقر » فقد استعمله ايفان اليش في مؤلفه الشهير « ازالة المدارس من المجتمع » (Deschooling Society) وقد جاء ايضا عنوان لكتاب قيم لجلال أمين :

« The Modernisation of Poverty - A Study in the political economy of growth in nine arab countries, 1949 - 1970 ». E. J. Brill, Leiden, 1974.

الباب الأول

الخلفية السياسية والحضارية لأزمة التحرر والتحديث

القسم الأول

الخلفية العامة في العالم الثالث

١ - الإنماء والتحديث واشكالية إمتصاص حركات التحرر الوطني في العالم الثالث *

ان الموضوع[1] الذي نسعى لتحليله في هذا البحث المقتضب ، عويص ودقيق للغاية . عويص لصعوبة ايضاح كلمة امتصاص ، ذلك ان الاسس التي تساعد على اكتشاف هذه الظاهرة تحتاج هي نفسها للتحديد . ودقيق لأنه يصعب علينا ونحن نعيش في هذا العالم المنفتح ان لا نخضع نحن ايضا للامتصاص بنسب متفاوتة ، خاصة وان ادوات البحث التي تؤثر بنا نحن المثقفين تنتمي كليا الى العالم الامبريالي .

وفي الواقع اننا نلمس تعقيد مشكلة الامتصاص هذه نظرا الى ان عقدة المسألة تكمن في الاهتداء الى هوية كل ما يساعد على امتصاص الحركات القومية في البلدان المسيطر عليها من ضمن البنى الثقافية التي تصل الينا من العالم الامبريالي .

ويبدو ان لدينا هنا مادة تدعو للتفكير خاصة وانها للاسف لم تستغل حتى الان حقا من قبل مثقفي العالم الثالث . لذا سأحاول هنا وضع أسس لإشكالية الامتصاص ساعياً إلى فتح المجال لاعادة النظر من الناحية الثقافية ، في الامبريالية التي نحن ضحاياها من جهة ومن المستفيدين من امتيازاتها من جهة اخرى ، ذلك اننا بفضلها المباشر او غير المباشر ، نمارس نوعا من احتكار للوظائف الثقافية ، المفيد احيانا والطفيلي اكثر الاحيان ، هذا اذا لم يكن واضح الضرر ، ذلك ان الممارسة السياسية والاجتماعية تتم خارجنا .

وعلينا في نفس الوقت ان نكون شديدي الانتباه لطبيعة بحثنا ونوعيته ، كي يتخذ هذا المجهود الفكري طريقه باتجاه التحرر لا باتجاه الامتصاص . لذا علينا ان نحاول البقاء قريبا من الواقع ومن المعطيات الاجتماعية الاساسية للبلدان المسيطر عليها . كذلك من المستحسن تجنب الوقوع في شرك النظريات المثالية والبراقة المضادة للامبريالية بالتأكيد ولكن القاصرة

---

(١) هذا البحث قدم بالفرنسية الى المؤتمر الثامن لعلم الاجتماع الذي انعقد في مدينة ترنتو بكندا في آب ١٩٧٤ .

* دراسات عربية ـ العدد ٩ ـ السنة الرابعة عشرة ـ تموز / يوليو ١٩٧٨ .

عن اعطاء فكرة واضحة عن الحقائق العملية للقوى المتناقضة التي تتصارع في البلدان المسيطر عليها . وفي الواقع ما زلنا مقصرين في استيعاب جوهر المفاهيم الحديثة ، وهذا ما يمنعنا من بناء هياكل نظرية دقيقة لأن ذلك سيؤدي بنا الى تشويه الواقع الذي لم نتوصل الى فهمه بعد ، في هذه الحقبة الانتقالية التي تتطابق فيها الثقافات وتختلط .

وقبل المباشرة في البحث ، نضيف انه بالرغم من بعض المظاهر نرفض ان نصور الامبريالية من وجهة نظر اخلاقية اي كمظهر من المظاهر الخبيثة للشر وبالتالي كظاهرة محبوة بوعي الشر والاضطهاد الذي يفرزه .

ان النظام الامبراطوري impérialاو الامبريالي impérialiste ـ ولا ندخل هنا في تفسير الفوارق بين المفهومين لان ذلك سيدخل العامل الاخلاقي الذي نرفضه ـ هو شكل معروف من اشكال بنية المجتمعات . ان الصين وروسيا اللتين ما تزالان بنيانا ذا طابع امبراطوري من النمط الكلاسيكي ، ستظلان خارج بحثنا الذي يهدف الى تحليل موقف الشعوب التي كانت خاضعة للاستعمار الاوروبي المباشر .

ان تفوق الرأسمالية الصناعية ـ الذي يميز الامبريالية الغربية المعاصرة ـ هو محصلة القوى الاقتصادية العاملة منذ قرون والهادفة الى تكييف العالم ضمن بنية امبريالية جديدة تعتمد على السيطرة الناتجة عن لعبة القوى الاقتصادية اكثر من اعتمادها على السيطرة السياسية المباشرة . ثم ان تجنب تفسير الامبريالية من وجهة نظر اخلاقية يبدو لنا ضروريا للوصول الى تفكير فعال ، حر وغير محصور ضمن دوامة ثقافية وايديولوجية تدخل في منطق الهيكلية الثقافية الناتجة عن البنية الامبريالية الجديدة التي نسعى الى رفضها .

ولنضف ايضا ان طموحنا لا يهدف ، ضمن هذا الاطار الضيق ، الى اعطاء نظرية شاملة عن الامتصاص وانما الى الحث على التفكير حول طبيعة وهدف الايديولوجيات التي نتجت عن النضالات في سبيل التحرر القومي ، وحول علاقاتها الجدلية المنبثقة عن البنى الثقافية في المجتمعات الصناعية . اذن محاولتنا تجريبية وهي تفسر غياب العلائق النظرية المنهجية بين مختلف الفرضيات التي تشكل موضوع بحثنا .

أولاً : الامبريالية والهوية الجماعية

الامَ تهدف الحركات القومية التحررية في البلدان المسيطر عليها ؟ هذا هو السؤال الأول الذي يجب ان يقودنا في هذا البحث . ولكن هل يمكننا ايجاد جوهر موحد لكل هذه الحركات بالرغم من تنوعها وتمايزها ؟ ثم الا تمنح الامبريالية نفسها هذه الحركات ، ولو جزئيا ، اسلحتها الايديولوجية التي بطبيعتها ستكون ذات حدين ؟ بالتأكيد ، ولهذا علينا ان نكون على حذر شديد ونحن نقوم بتحديد المحرك الأول والأساسي في الصراع من اجل التحرر القومي ، مما يتيح لنا فيما بعد الاحاطة بانحرافات عمليات الامتصاص بشكل افضل . وفي هذا المجال علينا ان نلزم الحذر في استعمال جهاز المفاهيم ، لأن هذا

الأخير وربما بالرغم عنا ، يمكن ان يجرنا الى تنظيرات متسرعة نسعى بالتحديد لتجنبها .

ان التناول الانتروبولوجي الذي اهمل طويلا او استخدم بطريقة سطحية او متحذلقة يمكنه في هذا المجال ان يساعدنا . فالقمع السياسي والاستغلال الاقتصادي وجدا منذ اقدم الازمنة دون ان يتكون عند الشعوب والفئات والطبقات الاجتماعية التي خضعت لهذا القمع وهذا الاستغلال ، الوعي المحرك للسلوك الثوري . ولقد استطاعت امبرياليات عنيفة ، عبر التاريخ ، ان تتحكم وتدوم دون ان تتمرد عليها الشعوب المقهورة . وحتى اليوم ما زلنا نجد ايضا الشعوب التي تقبل قانون الاجنبي رغم ما يقدمه العالم الحديث من سهولة الاتصال وانتقال الافكار .

وفي الحقيقة ، نجد دائما في اساس التمرد الذي نسميه اليوم « قوميا » ووراء التنوع الشديد للاشكال والدوافع الظاهرية ، انحطاط عميقا لهوية المجموعة المسيطر عليها ، يشكل مصدرا للشعور بعدم الامان عند افراد الجماعة . مما يؤدي الى تدهور شامل للعلاقات الاجتماعية ونظام القيم الذي يسندها ، ممهدا بذلك للتغيير الثوري .

وتحدث هذه الأوالية طبعا داخل مجموعة قومية ما ، فنشهد عندها ظواهر نصنفها تحت لفظة « الحروب الاهلية » . وعندما تتحرك هذه الاوالية في مضمار العلاقات بين الامم وبالتالي في العلاقات ما بين القوى المسيطرة او الامبريالية والقوى المسيطر عليها ، نشهد ظواهر نصنفها حاليا تحت لفظة « حركات تحرر قومي » .

وسنركز قليلا على فكرة الانحطاط هذه لهوية الجماعة المسيطر عليها قبل أن نبدأ ببحث فكرتنا ، لأنها قد تنيرنا حيث تفشل الاستدلالات المستندة فقط الى مفهوم « الأمة » وصفة « القومية » الناتجة عن هذا المفهوم ، مهما اخذنا جانب الحذر ومهما ادخلنا من متغيرات على هذا المفهوم ذي المضمون الايديولوجي المكثف .

العناصر المعقدة للهوية والسلطة السياسية

ان هوية الانسان تمنحه نوعا من الشعور بالامان من المنظور الاونطولوجي ، فلا وجود بدون اسم . وهذا صحيح على صعيد الفرد ، الا انه ينعكس هرميا على صعيد المجموعة مأخوذة ككل مرورا بالطبع بمختلف مستويات المجموعات الوسطية التي تشكل الجماعة ، ففي كل مجتمع لا ينصهر فيه الفرد بالمجموعة العائلية فقط ، تكون هوية هذا المجتمع غير بسيطة ، بل مركبة من عناصر متنوعة وذات ثقل مختلف التأثير . وتترك هذه البنية المركبة للهوية ، حسب درجة تصلب قيم الجماعة ، مكانا لمزاج الفرد الذي ينتج هو نفسه عن طبيعة السلطة ونمط تأثيرها في الجسم الاجتماعي . والحقيقة ان السلطة هي التي تؤمن ترابط بنية عناصر الهوية ومنها تستمد شرعيتها وتؤمن استمراريتها . ان تقوية عناصر هوية الافراد والجماعة التي تسيطر عليها السلطة هي من اهم وظائف هذه الأخيرة . فتدعيم روابط الجماعة يؤدي الى تقوية الأسس التي تقوم عليها .

ان الوضع المنسجم على الصعيد الاجتماعي ينتج عن شعور الفرد بالامان نتيجة تأكيد هويته الشخصية كجزء من الهوية الجماعية الاوسع للمجموعة التي ينتمي اليها . وعندما تدخل عناصر الهوية الشخصية في صراع مع عناصر الهوية الجماعية او عندما تفقد عناصر هاتين الهويتين او احداهما صفة الوضوح ، فمن الطبيعي ان ينفجر سلوك عنيف على صعيد الجماعة كلها او على صعيد بعض المجموعات الاجتماعية المعنية بشكل اخص . ولدينا في الواقع جدلية ثابتة بين مختلف عناصر الهوية الشخصية ، والهوية الجماعية ، التي نجد في وسطها السلطة التي يشكل تأمين تضامن المجموعة عبر تنسيق مستمر ومنسجم لهذه العناصر ، احدى مهامها الرئيسية .

ولا نستطيع هنا وضع نظرية عن الهوية ، وبالتحديد عن العلاقة الجدلية بين الهوية الفردية والهوية الجماعية ، او عن هويات المجموعات الصغيرة التي تتألف منها هذه الجماعة ، بالرغم من ان مثل هذه النظرية يمكن ان تساعد في فضح الافخاخ الايديولوجية التي نقع فيها نتيجة تقييم مثالي لمفهوم « الأمة » . وانما نريد هنا التشديد على واقع ان الهوية الفردية ليست بسيطة ابدا ، بل انها محصلة لمجموعة مركبة من العناصر المختلفة التأثير :

- المجموعة العائلية .
- المجموعة الدينية .
- الانتماء الى بقعة ريفية او مدينية .
- المجموعة اللغوية .
- المجموعة الاقتصادية ـ الوظيفية .
- العائلة السياسية .. الخ ..

هذه الهوية اذن لا يمكنها ان تكون ثابتة ، بل هي في حركة دائمة ، ظاهرية او باطنية ، وهي مرتبطة بالحركة الاجتماعية . **وكل نظرية مبنية على نفي هذا التحرك وعلى الايمان بثبات الشخصية القومية ، هي بشكل عام نظرية محافظة تخفي المصالح الاقتصادية لبعض الطبقات الاجتماعية .**

وعندما تنبثق السلطة عن الجماعة ، يمكنها تحقيق التلاحم بين الهوية الفردية والهوية الجماعية بطريقة اسهل . ولكن من الممكن ان تصل الى حد العجز والوهم وعدم التمكن من اللحاق بتطور القيم الجماعية ـ الكلية او الجزئية ـ واخيرا الى الاضمحلال ، لتخلي مكانها لنمط اخر من السلطة وذلك بعد عملية تغيير عنيفة وسريعة اي ثورية ، او بطيئة وسلمية اي اصلاحية . اما عندما تكون السلطة غير منبثقة عن الجماعة بل عن مجموعة اجنبية ، فان تنسيق عناصر الهوية يصبح ادق واصعب . الا ان هذا لا يعني بالضرورة ان السلطة الامبريالية تصبح عاجزة عن الاندماج بمجموعة عناصر الهوية ، وبالتالي عن تأمين استمرارية شرعيتها . لقد استطاعت عدة امبراطوريات ذات اصول اثنية مختلفة ان تستمر قرونا عديدة وان تنجح في تطوير قوميات من النمط الامبريالي ،

تؤمن تضامن شعوب مختلفة الاصول اثنيا مع السلطة المركزية . ان هم كل سلطة امبريالية تسعى الى الاستمرار - حتى عندما ترتكز السيطرة بالدرجة الاولى على العنف - هو افراز قيم قابلة للاندماج مع اواليات هوية الجماعة او الجماعات التي تسيطر عليها . وتستطيع في بادىء الامر ان تفرض هذه القيم بالقوة ، مثل التحويل القسري نحو ديانة الفاتح ، بهدف تأمين قيمة اجتماعية واحدة للفئتين : المسيطرة والمسيطر عليها .

وفي الواقع استغلت الامبرياليات حتى الحقبة الصناعية بشكل خاص قيما دينية لتأمين التماسك ، ولقد استطاعت الايديولوجيات الدينية تأمين هذا التماسك على الصعيد الاجتماعي في اكثر المجتمعات الى ان ابتدأت الرأسمالية ومن ثم الاشتراكية في الحقبة الصناعية بالعمل على تفكيك الايديولوجية الدينية ، ونشهد في الوقت الحاضر كثرة استخدام الاساليب المتنوعة ، بما فيها السلاح الديني عندما يتاح المجال لذلك . **وحتى عندما يمنح الاستقلال الشكلي تستمر مراكز الامبريالية المسيطرة بافراز عناصر هوية موحدة لتستطيع الاحتفاظ بمستعمراتها السابقة ضمن فلكها** : على هذا الصعيد **تنشب معارك الامتصاص التي تميز برأينا العصر الذي نعيشه** . ان مفهومي « الاصالة » و « الحداثة » هما قيمتان مغلوطتان تهدفان الى ايجاد عناصر هوية موحدة بين مراكز السيطرة الامبريالية والشعوب المسيطر عليها .

ولكن قبل ان نتصدى لمميزات عملية الامتصاص ، سنعود الى سؤالنا الأول حول الجوهر الموحد لحركات التحرر القومي في عصرنا الحاضر ، وسنحاول الرد عليه انطلاقا من تحليلنا لمشاكل الهوية الجماعية مما سيسمح لنا بالتطرق الى عناصر مشكلة امتصاص الحركات القومية بشكل اضمن .

ثانيا : ازالة الاستعمار : تجديد او اعادة بناء الهوية الجماعية

ان اكثر ما يلفت نظرنا في مجمل الحركة المعاصرة المضادة للاستعمار ، هو المجهود الذي تقوم به الشعوب المستعمرة من اجل تجديد الهوية الجماعية . عندما يحدثنا فانون عن « تشويه الانسان المستعمر » لا تبدو لنا هذه اللفظة قاسية ، ذلك ان كل واحد منا ، وخاصة مثقفي العالم الثالث ، يشعر بهذا التشويه في بنية هويته مما يدفعه الى العمل آملا ان يتمكن من اعادة بناء وتنسيق عناصر هذه الهوية . ويحدث نفس الأمر عندما تتألف مجموعات مقاتلة ، دون اي ضغط رسمي ، فتدفع حركات تحرر قومي الى العمل مفضلة الموت على الاستمرار بحياة مشوهة او غير مستقرة .

ان نجاح الايديولوجيات المختلفة التي تربط بين عدة جماعات ضمن العالم الثالث (الايديولوجية الافريقية ، الايديولوجية العربية ، والكاستروية ...) متوجة بايديولوجية العالم الثالث نفسها التي نشأت في باندونغ وتطورت في القارات الثلاث ، يفسر بالشعور الجديد بالانتماء وبالتالي بالهوية التي تمنحها هذه الايديولوجيات لمثقفي الشعوب المستعمرة . ان الامان الذي جلبه هذا الشعور يبدو اكثر فعالية لأن بنيان

الأنظمة القومية في دول العالم الثالث عاجز عن افراز تركيب متجدد منسق لبنية هوية الشعوب المستعمرة .

في الواقع كلما كان اقتلاع المثقفين من بيئتهم عنيفا من قبل الاستعمار ، استطاع هؤلاء ، كفانون مثلا ، فضح تشويه الانسان المستعمر مرتكزين بذلك على الحركات الجماهيرية التي لم يكن محركها ظاهرة الاقتلاع هذه التي مورست على طبقة المثقفين ، بل الأمل بتغيير الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يمهد له تفكك البنيات السياسية للاستعمار . وهذا التفكك ناتج هو نفسه عن تواجد نمطين من السلطة في فترة الاستعمار ، ونظامين من القيم والقوانين الاجتماعية التي لم تتمكن من الانصهار أن على الصعيد الفردي او على الصعيد الجماعي ، ولكن كان من نتائجها المفيدة للامبريالية نشوء طبقة مثقفين مقتلعي الجذور . ان الحربين العالميتين باتمامهما عملية افلاس السلطة الاستعمارية اكدتا تفكك البنية الاجتماعية وبالتالي بنية هوية الشعوب المستعمرة ، فاتاحتا بذلك لمختلف الطبقات المحلية المسيطرة ان تحرض الحركات الجماهيرية مستفيدة منها في الوقت نفسه ، وممهدة بذلك الطريق امام عملية الامتصاص بالتواطؤ الموضوعي مع مراكز السيطرة الامبريالية .

وفي رأينا ، ان القاسم المشترك بين حركات التحرر القومي في وقتنا الحاضر هو التفكك العميق للبنى الاجتماعية ـ السياسية عند الشعوب المستعمرة ، وبالتالي تفكك القيم التي تفرز الهوية ، وذلك تحت تأثير الامبريالية التي بدت غير قادرة بواسطة الاستعمار المباشر على تأمين قيم عالمية للشعوب المسيطر عليها ، تسمح لها بحجب الاستغلال الاقتصادي والقمع السياسي بشكل دائم . ان الجوهر الموحد لكل هذه الحركات ، او على الأقل احد العناصر الأساسية ، هو الحاجة الى تجديد الهوية الجماعية التي تفككت تحت تأثير الاستعمار ، وهذا ما يفسر مرة اخرى نجاح مفهوم « العالم الثالث » كايديولوجية جماعية عليا في مواجهة صعوبات اعادة بناء ايديولوجيات جماعية باعثة للامان لكل مجموعة مستعمرة تضررت ، على مستواها النوعي ، بالاستعمار والايديولوجيات التي افرزها .

ولنشر هنا الى نوعين من الجهود الايديولوجية : نوع رجعي ، يسعى بكل بساطة الى اعادة بناء الهوية الجماعية لما قبل الاستعمار متجاهلا بذلك الزمن الذي مر منذ الاستعمار ، ومفترضا مسبقا بطريقة مثالية ومصطنعة بنية لهذه الهوية وكأنها كانت قبل الاستعمار معطى ثابتا ، متماسكا وابديا ، وبالتالي نافيا كل تطور اجتماعي . وهذه النقاط تتميز بها اجمالا الايديولوجيات المحافظة . كما ان جهاز التحليل التاريخي الامبريالي هو الذي اصطنع هذه الرؤيا لهوية ما قبل الاستعمار .

اما التيار الاخر الاكثر تقدمية ، فهو يدخل ضمن مجال رؤيته ، جهاز التحليل المفهومي والتاريخي للماركسية ، ويتجه بالتالي نحو تجديد الهوية الجماعية بدلا من اعادة بناء مصطنع . الا ان هذا التيار يبقى متعلقا في اكثر الاحيان بالتصورات النظرية

العامة التي يمكن تطبيقها على جميع الاوضاع ، او الاسيرة ضمن نطاق مفاهيم مشوهة كمفهوم « التخلف التاريخي » الذي يجعل كل نظرة اجتماعية بدورها سجينة محور المفاهيم الرأسمالية الصناعية .

ويستغل هذان التياران قيما مطمئنة كـ « الأصالة » و « الخصوصية » و « الحداثة » التي سنعود الى شرحها لاحقا .

ثالثا : ميل العالم الثالث إلى الظافرية والامتصاص الاقتصادي : فخ الايديولوجيات التوفيقية

ان ما يشد انتباهنا في هذا المجال ، والذي تقع مسؤوليته جزئيا برأينا على ضرب من الظافرية العالم ـ ثالثية ، هو عدم فهم حقيقي لمعنى استقلال الشعوب المستعمرة . ويبدو لنا هنا ان امكانيات الابحاث التي مهدت لها الطريق التحاليل العميقة التي قام بها فانون ، بالرغم من عدم ترابطها ، قد اهملت لمدة طويلة وذلك لحساب مختلف الدوغمائيات المقلدة البراقة والتنظيرية ولحساب التجريبية المفرطة لبعض المفاهيم التي لا تقل تقليداً عن الأولى . وفي الواقع ، كيف يمكن الا نلاحظ انه اذا كانت الامبريالية الغربية قد تخلت نسبيا بسهولة (باستثناء فيتنام وجنوب افريقيا) عن الاستعمار المباشر الكلاسيكي المعروف في القرن التاسع عشر ، وبالرغم من تفوقها العسكري والتقني الذي كان يسمح لها بالاستمرار (شرط قيامها ببعض الاصلاحات السريعة داخل معسكر القوى الامبريالية نفسه) فلانها ادركت ما تؤمنه لها ظروف الاستقلال الشكلي اكثر مما هو فعلي ، من امكانيات امتصاص اكثر ضمانا رغم عدم وضوحها في البداية .

لقد حدس فانون بذلك في الاوصاف العنيفة التي اطلقها على بعض الطبقات الحاكمة في بلدان العالم الثالث والتي يلتقي فيها مع بعض تعاليم ماوتسي تونغ . هذه التعاليم التي اهملتها طبقة مثقفي العالم الثالث لحساب مفاهيم تكنوقراطية منبثقة عن المتغيرات المتعددة لايديولوجية « الحداثة » او عن اللينينية الحديثة المشوهة بفرعيها الستاليني والتروتسكي .

ولكن بعد انقضاء عشر سنوات على موت فانون وتحذيراته ، وثماني سنوات على بداية الثورة الثقافية ، رأينا ان نخبة مثقفي وحكام العالم الثالث تهنىء نفسها على الانتصار الذي احرزته في الجمعية العامة للامم المتحدة بما يخص المواد الأولية ، حيث ان الترضية الشكلية التي اعطتها الامم المتحدة للحكومات الوطنية قد طغت على تفهم الواقع المر الا وهو تدعيم عوامل تقسيم العمل على الصعيد العالمي ، هذا التقسيم الناتج عن التضخم العالمي الذي افرزته البلدان الغربية الصناعية[٢] . وهذا التضخم الذي يشهده العالم الثالث عاجزا عن أية حركة ، هو كما نعلم جيدا ظاهرة سياسية ـ

---

(٢) ان الملف الذي قدمته الجزائر الى الامم المتحدة بهذه المناسبة تحت عنوان « النفط والمواد الاساسية والتنمية » ، قد فضح هذا الوضع في معظم جوانبه .

اجتماعية تحاول بعض الطبقات الاجتماعية المتنافسة من خلالها ، توسيع حصتها من الربح والقوة . ان هذه الظاهرة تسيء الى الشعوب الاكثر حرمانا ، وما زلنا بعيدين عن البدء بتقدير نتائجها في البلدان الفقيرة .

ان ازمة الطاقة المزعومة والتي تعود معظم ارباحها المالية الضخمة للدول الصناعية وخاصة لمركزها المتفوق : الولايات المتحدة الاميركية ، ليست الا وسيلة مسرعة ابتكرها بمهارة الكارتل النفطي بحيث لا تحصل بنتيجتها شعوب العالم الثالث المعنية الا على ارباح ضئيلة ، وهذا في الوقت الذي نجد فيه حكام هذه الشعوب قد اصبحوا ، وبشكل لم يسبق له مثيل، في تبعية تامة للامبريالية الاميركية المسيطرة فعليا على توزيع الطاقة في العالم .

وفي نفس ألوقت الذي نشهد فيه تقهقر الوضع الاقتصادي العام لحساب المركز المسيطر للامبريالية في العالم الرأسمالي ، نشهد ايضا تهذيبا للايديولوجيات « التحديثية » التي تفرزها الامبريالية بهدف ارضاء البيروقراطيات في العالم الثالث . وهذه القيم التي تنادي « بالحداثة » ليست في نهاية الأمر سوى فخ ايديولوجي كبير يقع فيه اغلب علماء الاجتماع في العالم الثالث ، دون ان يفكر احدهم بفضح سخفها ، ذلك ان المرجع التحكيمي والمطلق للقيم الحديثة الذي يمكن العودة اليه هو النموذج الرأسمالي الصناعي والانماط الثقافية التي يفرزها . وهذه الاخيرة ، تخفي تحت ستار المتغيرات المختلفة للايديولوجيات « التحديثية » في المجتمع الصناعي ، أنواعا جديدة من الاستغلال الاقتصادي وخاصة امتصاص القيمة الزائدة ، وذلك عن طريق دفع الطبقة الأجيرة مثلا الى الاستهلاك الكثيف للبضائع غير الضرورية . ولنلاحظ هنا ان اغلب الايديولوجيات الاشتراكية الحالية (باستثناء الاشتراكية الصينية) تحمل اكثر الاحيان ، كثيرا من عناصر النموذج الثقافي للرأسمالية الصناعية ، والتي يجد العالم الثالث نفسه محاصرا داخلها ، وهذا ما يسهل ـ خلف تنوع ظاهري لاشكال التطور المنتقاة ـ مجانسة المسارات الاقتصادية في البلدان المستعمرة بهدف « تحديث » اشكال حياة الطبقات المحلية في هذه البلدان وبالتالي للوصول الى تبعية اقتصادية متزايدة للآلة الصناعية في البلدان المسماة متطورة .

ولن ننسى هنا الاشارة الى الجهود الجديدة التي تقوم بها الامبريالية في سبيل اعطاء القيم الثقافية الرأسمالية الغربية الصناعية صبغة العالم الثالث ، مما يسهل غرس هذه القيم في البلدان المستعمرة . والدليل الساطع على ذلك مثلا ، اسلوب العمل الجديد « للبنك الدولي » الذي يترأسه احد المتبنين القدامى لنظرية التوازن الذري والذي اصبح اليوم ليس فقط المروج لايديولوجية التطورات النمط الوظيفي وانما ايضا المجرب الذي يملك اداة قوية تخوله التدخل بأمور جميع بلدان العالم الثالث . وتحت تأثير رئيسه ، توقف البنك عن تمويل المشاريع التي تنحصر بهدف خاص ، وانتقل الى تمويل المشاريع التي تتضمن « نشاطات متنوعة » والتي يمكن « ان تساهم في توزيع اوسع لفوائد التطور وخاصة بين الطبقات الفقيرة في المجتمع»[٣]

(٣) راجع تقرير البنك الدوي لعام ١٩٧٣ ص ١٧ .

ويعمل البنك الدولي اليوم تحت تأثير ماكنمارا (Mac Namara) على تمويل المشاريع التعليمية في البلدان النامية ، وهو يهتم ليس فقط بالتجهيزات المادية ، بل ايضا بمضمون المنهاج التعليمي[٤] وقد اكتشف البنك الدولي بعد اكثر من عشرين سنة من الخبرة ان « الانماء لا يتم لمصلحة المشاريع وانما لمصلحة الاشخاص » ... وانه « بلا معنى ان لم يوفر حياة افضل واكثر انتاجية لمجموعات الطبقات المحرومة في البلدان الفقيرة »[٥] .

ويشير اهتمام البنك الدولي ، من حيث توجهه لتعميم التعليم في العالم الثالث ، وبشكل اخص بمضمون المنهج التعليمي والتخطيط له ، الى ارادته الواضحة بالاسراع في ترويج ايديولوجية الحداثة في العالم الثالث والتي تجتهد الامبريالية من خلالها لايجاد عناصر هوية موحدة تجمع بينها وبين شعوب القارات الثلاث التي كانت حتى الماضي القريب خاضعة لسيطرتها المباشرة .

وفي الوقت نفسه نجد ان هجرة الادمغة من البلدان النامية الى المراكز الصناعية حيث تقوم الابحاث في العالم الامبريالي ، لم تكن في اي وقت مضى اكبر مما هي عليه الآن اليوم ، سواء رافق هذه الهجرة انتقال جسدي ام تحققت باستخدام التقنيين والاختصاصيين محليا من قبل المؤسسات الغربية . وليس ذلك بالمستغرب ، طالما ان مناهج التعليم المطوّرة منذ الاستقلال (باستثناء الصين) ظلت صورة طبق الأصل عن المناهج الغربية القديمة ، وبالتالي مدخلا لافضل العناصر للوصول الى المؤسسات الاكاديمية والعلمية الغربية .

وبالمقابل وبشكل متواز لتقهقر الايديولوجية الاشتراكية النضالية في العالم الثالث (مصر ، السودان ، اندونيسيا ، غانا ، مالي ، تشيلي، المكسيك .. الخ) نشهد ظاهرة تفتح ايديولوجية « الاصالة .» ، التي هي مصدر لكثير من الغموض والابهام والتي تؤكد ببساطة ان جميع المستشرقين الغربيين قد نفثوا سموما لن ينتهي مفعولها خلال مدة قريبة . وبالطبع فان ايديولوجيات « الاصالة » هذه هي كلها ايديولوجيات تسووية تحاول التوفيق بين وجوب التحديث المزعوم والابقاء على القيم التقليدية التي تشكل وسيلة ديماغوجية لتأكيد تمايزها في وجه الغرب المستعمر والمشوه .

كم ضاع من المجهود في سبيل البحث عن هذه « الاصالة » !!

وكيف لا نصدم امام عدم اصالة من يهتم بتأكيد اصالته الى هذه الدرجة ، خاصة وان هذا التأكيد يأتي عن طريق بنى ثقافية غربية ليست في الواقع سوى ادوات حرب ايديولوجية تهدف الى كبح تجديد الوعي التاريخي عند الشعوب المستعمرة . ومثالا على ذلك ، احدث محاولة لبناء شخصية عربية ـ اسلامية ، تجعل من « الاسلام المجرد من طابعه العربي .... اسلاما من نوعية ادنى » والذي يمكن ان « ينوجد ولكن يرافقه ابدا

---

(٤) المرجع نفسه ص ١٩ .

(٥) المرجع نفسه ص ١٧ .

عجز في الوعي » كما يضيف صاحب البحث[٦] .

مجهود كهذا يجب ان يوضع بموازاة المجهودات التي تقوم بها طبقة الحكام في بعض البلدان ، عبر اقامة تضامن سياسي اسلامي على الصعيد الافريقي والاسيوي والعربي ، تضامن لم يوجد قط الا في تنظيرات المستشرقين وعلى حساب اقامة اواليات فعالة تفيد التضامن الاقتصادي الذي يمكنه وحده في الوضع الحالي تغيير موازين القوى التي كانت دائما وبصورة ساحقة لصالح البلدان الغنية .

ان تحقيق هذا النوع من التضامن يهدف في الحقيقة الى سرقة اواليات توجيه الثروة النفطية في بعض البلدان العربية لصالح الرأسمالية الصناعية . ولكن من الأسهل جدا على محتكري الرأسمال الكبير والطبقات الحاكمة التي تعمل لهم ، الدعوة الى تضامن مبني على اساس ديني لا يكون له اي نتائج عملية على الصعيد الاقتصادي ، ولكنه يرضي الحاجة الى هوية عند الجماهير الشعبية التي ما تزال مكانة العنصر الديني في الهوية الجماعية قوية لديها . وتزداد قوتها بواسطة الايديولوجيات التوفيقية كايديولوجية « الاصالة » ، والتضامن الديني المزعوم بين الجماعات والامم .

وفي طور الامتصاص الاقتصادي الذي نمر به ، وحيث يبدو ان الامبريالية قد توصلت الى الغاء مكاسب المعارك الاقتصادية الضخمة التي خاضها العالم الثالث منذ تأميم قناة السويس في مصر وحتى تأميم النحاس في التشيلي والنفط في صحراء الجزائر ، تشير جميع الدلائل الى نمو الايديولوجيات التوفيقية لمثلث الاصالة ـ الخصوصية ـ الحداثة . وبهذا يمكن لدورة الامتصاص ان تغلق بطريقة أسهل خاصة وان العالم الاشتراكي ينفتح بشكل واسع على التبادل الدولي الذي تسيطر عليه التروستات الرأسمالية ، وذلك قبل ان ينهي تقوية اسس نظامه الاشتراكي . والغريب ان روسيا تعتقد انها ستحقق هذه التقوية بواسطة الانفتاخ الاقتصادي على العالم الرأسمالي ، والذي تريده بديلا للجهود الداخلية التي تخاف من انعكاساتها السياسية . كل ذلك يسهل ترويجا اوسع للقيم الثقافية التي تتضمنها الرأسمالية الجماهيرية الجديدة والتي تسمح بامتصاص النضالات النقابية في العالم الرأسمالي من جهة ، والتقاليد الماركسية المتحجرة في العالم الاشتراكي المتطور من جهة اخرى ، وذلك بواسطة حضارة المبتكرات التافهة (gadget) التي تؤدي في كلا العالمين الى سباق لاهث وراء استهلاك المواد غير الضرورية الذي لا يمكن ان يستمر دون الاستغلال المكثف للجماهير البروليتارية في العالم اجمع .

رابعا : عناصر مشكلة الامتصاص

بعد ان انطلقنا في بحثنا من الحاجة الى تجديد الهوية الجماعية عند الشعوب المستعمرة ، يمكننا الآن السعي الى فرز العناصر المختلفة لمشكلة عملية امتصاص

---

(٦) راجع هشام جعيط : « الشخصية والمستقبل العربي الاسلامي » (باللغة الفرنسية) باريس ١٩٧٤ ص ٣٨ .

الحركات القومية في العالم الثالث من قبل الامبريالية ، وهذه المشكلة عملية وليست نظرية .

ويمكننا عند هذه المرحلة القيام بمحاولة تعريف الامتصاص الامبريالي الذي نضعه في قائمة الاوضاع التي تتميز ، خلف التغييرات السياسية الظاهرة والرامزة الى الفوز على القوى الامبريالية ، باستمرار ظواهر الاستغلال الاقتصادي والتبعية الاقتصادية ، لاغية بذلك الفائدة التي يمكن تأمينها عن طريق التغييرات السياسية . وتستتر هذه الاستمرارية وراء افراز ايديولوجيات توفيقية .

في تصدينا لموضوع الامتصاص ، اكدنا على مشكلة اعادة بناء الهوية . ذلك لأن التناول الأنثروبولوجي الذي لم يستغل حتى الآن ، والذي ما زال بعيدا عن النظريات المعقدة ، والمتمحور حول المفاهيم الاوروبية او المناهض لها ، يبدو وكأنه يمهد السبيل لبعض جوانب الظاهرة القومية التي شوهتها بعض النظريات دون ان تحلها حتى الآن . وبالاضافة الى ذلك فان هذا التناول لا يسمح ، كما سنرى ، بعدم التوقف عند مستوى علم النفس الاجتماعي ، بل سيتخطاه لادخال بعض المعطيات الاقتصادية التي اهملت طويلا لحساب النظريات الاجتماعية المعقدة الكثيرة التنوع .

وفي الواقع لا يمكن لتجديد الهويات الجماعية التي يتميز بها عصر التحرر من الاستعمار ، ان يتخلص من تأثير ما حملته الماركسية للفكر العقلاني العالمي ، والماركسية ليست وقفا على شعب ما او مدنية ما ، بل تنير السبيل امام نهوض وعي جذري لظواهر الاستغلال الاقتصادي اكثر مما تعطي وصفات او مناهج عمل صالحة للتطبيق خارج البنى الاقتصادية التي انبثقت عنها الايديولوجية الماركسية نفسها .

واذا نظرنا ابعد من ذلك ، نستطيع التأكيد بأن هذا التجديد للوعي التاريخي في البلدان المستعمرة ، قد انبثق عن التقاء السيطرة الأجنبية المستلبة ، بالمعنى الاثني للكلمة ، مع وسائل ساعدت على قيام الوعي لواقع التبعية الاقتصادية الناتجة عن هذه السيطرة نفسها : من هنا ولدت جدلية معقدة بين الاستلاب الاثني والاستلاب الاقتصادي ، نعجز عن فهم معناها فهما صحيحا وذلك اما لأننا نعطي اهمية مفرطة للعنصر الاثني من خلال الاشادة بمفهوم « القومية » ، الذي يعتبر في هذه الحال نوعا من المدخل الى الكرامة التحديثية وردة فعل ضد العنصرية الاوروبية ، وأما لأننا نعطي اهمية مفرطة لنظريات متحجرة ترتكز على الوضع المفترض للبنى التحتية الاقتصادية ، نظريات منبثقة عن الاتجاهات المختلفة للاهوت الماركسي ولا تعطي تفسيرا واضحا للتعقيد الحقيقي للظواهر المحركة .

ان النظريات التي تسمى بـ « الماركسية القومية » او « الاشتراكية الخصوصية » والتي تعمل على ايجاد لحمة بين هذين التقييمين المتطرفين ، هي في الحقيقة جزء من عناصر الهوية الموحدة التي تربط من جهة بين مراكز السيطرة الامبريالية ، حيث ان الماركسية هي بدورها من الناحية الايديولوجية نتاج للرأسمالية

الصناعية ـ وبين نخبات الشعوب المسيطر عليها من جهة اخرى . والقيم التي تسند عناصر الهوية تعطي لمروجيها في العالم الثالث الطمأنينة الاونطولوجية التي بدأوا بالبحث عنها منذ نجاح الاستعمار بعملية تشويههم من الناحية الاثنية وذلك بمنحهم انتماء ثقافيا مزدوجا . هذا الازدواج يؤكد اننا ما نزال نعيش في القارات الثلاث ضمن بيئة من النمط الامبريالي .

وفي رأينا ان احدى اواليات الامتصاص الاكثر وضوحا في الثقافة الغربية قد سهل لها التشويش الايديولوجي الذي ادخل بواسطة استخدام المفهوم القومي المرتبط بمفهوم هيجلي يميني يعمل على ترويج ايديولوجية الدولة ـ القومية للرأسمالية التي عرفت في العصر الصناعي الأول . كما ان التصاق هذه الايديولوجية بالبنى القانونية ـ السياسية التي ادخلها الاستعمار الى العالم الثالث ، يحدّ من امكانيات التحرر الاقتصادي الضخمة بحفاظه على الحواجز الاقتصادية التي تسهل استمرار شبكات العلاقات الاقتصادية غير المتساوية بين المستعمرات السابقة والمراكز الصناعية . ثم ان انقسام الشعوب الافريقية والعربية لعدة كيانات قانونية يشكل كل منها حاليا دولة تعزز ايديولوجية قومية خاصة بها تعود بالنفع على الطبقات الحاكمة في هذه البلدان ، هو مثال يبين ، في الوضع الحاضر الذي تطغى فيه اهمية توفر مصادر الطاقة ، خطورة نجاح امتصاص الحركات المسماة قومية من قبل التروستات الرأسمالية .

هكذا نجد ان الثروة الناتجة عن الطاقة في البلدان العربية (باستثناء قطر او قطرين) والافريقية ، لم تكن تابعة ، لاقتصاديات البلدان الصناعية اكثر مما هي عليه اليوم . وذلك ليس فقط لأن نسبة كمية النفط والغاز التي تزداد يوميا لا تستهلك في البلدان المنتجة لها او في المناطق التي تعتبر منافذ طبيعية لهذه البلدان ، بل ايضا لأن الدخل المالي الآخذ في الأزدهار والناتج عن استخراج النفط يعاد بصورة آلية الى الدورة الاقتصادية للبلدان الصناعية . خلال ذلك ، ما نزال نجد من يموت جوعا في افريقيا ، ويبدو المستوى المتوسط للمعيشة عند الاكثرية الساحقة من الافارقة او العرب اكثر بؤسا من اي وقت مضى .

ان شعوب العالم الثالث لم تخطىء عندما استقبلت بحماس ايديولوجية العروبة المضادة للامبريالية التي ترأسها عبد الناصر ، او ايديولوجية الوحدة الافريقية المضادة للامبريالية التي ترأسها نكروما . ذلك انهما قدمتا خلاصة لرغبات التحرر الاقتصادي والثقافي ، اما اليوم فقد احتل مكان هذه الايديولوجيات خطب معتدلة و « واقعية » تلقى في مؤتمرات التضامن الاسلامي او مباحثات اقتصادية متعقلة تجري في مختلف المجالس الدولية . ان العالم الثالث يقدم لنا اليوم نماذج عن هويات جماعية سيئة البنية ومحشورة بشكل مصطنع في بنيات دول قومية غير طبيعية . وتقع هذه الهويات في اغلب الاحيان ضحية للامتصاص الاقتصادي والسياسي ، بدلا من ان تكون هويات جماعية مجددة ومحررة من الضغط الاجنبي والاستغلال الاقتصادي . والانخفاض المستمر في

نسبة التبادل الاقتصادي بين الاقطار النامية ضمن التجارة الدولية يقوم شاهدا هاما على صحة ما نقول .

وفي الوقت الذي تقوى فيه تبعية العالم الثالث الاقتصادية ، ليس من المستغرب ان نشهد رواج الفكرة الدينية التي تحاول اكتساح البنى القومية للدولة وحتى العلاقات بين هذه البنى ، مسهمة بذلك في شل الدينامية الجدلية لازالة الاستلاب الاثني والاستلاب الاقتصادي . ان التخصص العلمي الذي يتفرغ اكثر فاكثر والذي استوردته البلدان المستعمرة من البنى الفوقية للرأسمالية الصناعية هو وسيلة اخرى للاحتواء والامتصاص . وطبقة المثقفين في هذه البلدان لم تفصل عن بيئتها وعن قاعدتها الشعبية فحسب ، هذا اذا لم تكن قد شتتت في انحاء العالم ، بل ان معلوماتها مفتتة ، متخصصة الى حد كبير ومستندة الى جهاز مفاهيم غير صالح لتمكين هؤلاء المثقفين من تفهم واقعهم الاجتماعي : ان الهروب نحو البحث عن الاصالة يمكن ان يكون ردة فعل ديماغوجية في محاولة لايجاد الطمأنينة المعنوية بطريقة اسهل .

من اجل هذا نعتقد ان من واجبنا التعمق بتفكيرنا لنحاول استخلاص اوالية امتصاص الحركات القومية في العالم الثالث . لقد حاولنا استخلاص بعض اسس هذه الاوالية ونستطيع تلخيصها على الشكل التالي :

١ ـ ان التوق نحو تجديد الهوية الجماعية عند الشعوب المستعمرة هو المحرك الأول للصراع من اجل التحرر القومي . والوعي لظواهر الاستغلال الاقتصادي قد اعطى هذا الصراع معناه العميق . وهذا البعد هو الذي هدد فعلا بزعزعة مراكز السيطرة الامبريالية للرأسمالية الصناعية ، وبالتالي مهد السبيل لامكانية التغيير الجذري في تقسيم العمل بين دول العالم الذي فرضته منذ القرن السابع عشر الامبراطورية البريطانية واستمر وتعزز في القرن العشرين بواسطة الامبراطورية الاميركية .

٢ ـ ان هذا التوق نحو تجديد الهوية الجماعية لم يظهر خالصا من الغموض والتناقضات ، ومنها :

أ ـ السيطرة الايديولوجية والاقتصادية المباشرة من قبل الرأسمالية الصناعية على بعض طبقات الشعب في البلدان المستعمرة .

ب ـ الصدام ما بين المصالح المتناقضة للمجموعات الاجتماعية ـ الاقتصادية في هذه البلدان ، هذا الصدام الذي توسع من جراء الانفتاح العام على الاقتصاد التجاري وهدم التوازن الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي كان قائما قبل العصر الاستعماري . وقد نتج عن هذا الهدم تدهور للقيم الاجتماعية وبالتالي تضخم في القلق الاجتماعي والرغبة الساخطة في ايجاد هوية جماعية ثابتة . وهذه الظاهرة بدورها لا يمكن الا ان تمهد السبيل لبعث الايديولوجيات الرجعية التي تريد تجاهل الزمن التاريخي الذي مر منذ عصر الاستعمار محاولة بذلك اعادة بناء مصطنعة للهوية الجماعية التي كانت سائدة

قبل الاستعمار بدلا من سعيها للتجديد الذي يضمن التحرر .
ج ـ ان اقتلاع المثقفين من بيئتهم في البلدان المستعمرة وتشتيتهم قد تعمق بدلا من ان يتوقف مع تحرر المستعمرات القديمة . ويجب ان نضيف هنا ظاهرة وضع هذه الطبقة على هامش العمل السياسي ، ان من جانب اجهزة السلطة التي تحتكرها الطبقات الحاكمة في بلدان العالم الثالث او من جانب الاجهزة الاكاديمية في مراكز السيطرة الامبريالية . وهذه الظاهرة تجعلهم يشاركون بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، اراديا او لا اراديا ، بالخداع الايديولوجي الذي تمارسه اواليات الامتصاص .
٣ ـ ان تعميم التحرر القانوني ـ السياسي الشكلي ، ضمن اطار المفهوم المصطنع للدولة ـ الأمة من خلال وجهة النظر الهيغلية والنابولونية الذي يدعو للمركزية والتسلط ، قد سمح للامبريالية باستغلال عناصر امتصاص الحركات التحررية التي زرعها الاستعمار المباشر ، الى الدرجة القصوى .
وهكذا ، كما نعلم ـ ولكن كما نتناسى في اكثر الاحيان ـ نجد ان عدة دول قد نشأت حول كيان واحد متجانس ومتماسك ولكن على حساب جماهير شعب واحد ولصالح الطبقات الحاكمة . بينما تقوم دول اخرى بتجميع قوميات مختلفة دون اي تهيئة اجتماعية ـ سياسية متيحة للتعايش بين عدة قوميات . ان التقهقر النسبي لظروف الحياة في جميع الدول التي اطلق عليها اسم العالم الثالث عن حق ، قد أنشأ ميدانا خصبا لتطور انانية الطبقات الحاكمة خلف ستار اشكال متنوعة من الايديولوجيات كأيديولوجية هيجل اليمينية واليمينية المتطرفة ، وايديولوجية الدولة الدينية ، التي تتناقض مع تفتح الهوية الجماعية بالشكل التقدمي المحرر لطاقات الشعوب .
٤ ـ وفي هذا الوضع المناسب ، تجتهد الامبريالية لافراز القيم والمعايير الاجتماعية القمينة بحجب استمرارية الاستغلال الاقتصادي . ولهذا يتوجب عليها تغطية التناقضات بجهاز ايديولوجي متماسك ـ ضمن اطار المساواة الشكلية على نمط المساواة في الامم المتحدة ـ لارضاء الرغبة بالامان عند الشعوب المسيطر عليها وذلك عن طريق منحها جهاز عناصر الهوية الجماعية المناسب ، الذي وضعنا الخطوط العريضة لاسسه الانثروبولوجية في بداية بحثنا . ويرتبط مصير هذه الامبريالية كغيرها من الامبرياليات على المدى الطويل ، بمدى نجاح خطتها . ان مدى نجاح المثلث الايديولوجي « الحداثة ـ الاصالة ـ الخصوصية » في اتجاهه الرجعي او التقدمي على حد سواء ، يتيح لنا معرفة مدى تطور ونجاح الامبريالية في ترويجها لقيم الامتصاص .
٥ ـ اما على صعيد النخبة الحاكمة او المثقفة في بلدان العالم الثالث ، فنلاحظ ان التخليط الايديولوجي بصدد الظاهرة القومية واعطاء الأهمية المطلقة للاطار الشكلي ، اي اطار الدولة ، على حساب كشف التضليل الاقتصادي الذي تستمر الامبريالية في فرضه على الشعوب البروليتارية بالتواطؤ مع الحكام المحليين ، هو وجه آخر لاواليات الامتصاص الشرسة . ولا توجد امة ـ بالمعنى التقدمي للكلمة وضمن الواقع الذي

يسعى المفهوم الى التعبير عنه ـ الا بالمساواة بين المواطنين ، اي المساواة في الاوضاع الاجتماعية والسياسية وليس المساواة القانونية والشكلية . ان هذه المساواة ، او على الأقل الأمل في التجسيد الجزئي لها ، هي التي تمنح الجسم الاجتماعي التضامن المادي الذي يلزمه للذود عن نفسه ضد الهجمات الخارجية . وبالتالي مهما كان هذا الجسم صغيرا او غير مجهز بالوسائل التقنية ، فانه يستطيع التوصل الى الانتصار . ومثال فيتنام يؤكد هذه الفكرة . ان « المجتمع الاجماعي » الذي حلم به كبار الديموقراطيين أو على الأقل المجتمع الذي يتوق الى الاجماع ، سواء أكان قوميا ـ اثنيا أم لم يكن ، هو وحده الذي يسمح بتأمين كمال شخصية الانسان ضمن مجرى التقدم .

هذه هي في نظرنا العناصر الاساسية لمشكلة امتصاص الحركات القومية من قبل الامبريالية . لقد ادركت هذه الاخيرة ان استمرار الصراع ضد الاستعمار الذي يعمل على تعميق جذور الوعي عند الشعوب المستعمرة ، يعرّض اسس سيطرتها الاقتصادية والايديولوجية للخطر على المدى البعيد . ولهذا ، وكما فعلت حديثا في فيتنام وفي العالم العربي ، وجهت جهودها الى التخفيف من حدة المنازعات التي استمرت بعد موجة الاستقلالات التي تبعت الحرب العالمية الثانية ، هذه الموجة التي كانت ترمي هي ايضا الى تجنب تعميق الجدلية المناوئة للاستعمار . ومما يسهل استمرارية أواليات الامتصاص ، رواج النزعة الظافرية في العالم الثالث ، بالاضافة الى النكسات التي حلت بالوعي القومي عند النخبة المثقفة للشعوب المستعمرة .

ان واقع الوضع الاقتصادي والسياسي العالمي في هذا الربع الأخير من القرن العشرين يؤيد جيدا هذا التحليل : فالسيطرة الاقتصادية الرأسمالية ، التي تمارسها التروستات الضخمة ، لم تكن اقوى مما هي عليه اليوم . ولم يكن السحر الايديولوجي للنماذج التي افرزتها الامبريالية اكثر وضوحا قط مما هو عليه اليوم . ان التصدع الذي اصاب تضامن القوتين الاشتراكيتين الكبريين في مطلع الستينات ، قد سهل للامبريالية وخاصة لمركزها المسيطر الولايات المتحدة استعادة عافيتها . كما انه فاقم من التشوش الايديولوجي الذي كان اخذ نطاقه يتسع حتى قبل الانقسام الصيني ـ السوفياتي .

وبرأينا لا يجب ، في الوضع الحالي ، استبعاد انتصارات جديدة تحرزها الامبريالية في مجال الامتصاص المتزايد لبلدان العالم الثالث مقابل تنازلات شكلية على صعيد الكرامة الدولانية ـ القومية التي ترضي كبرياء حكام هذه البلدان . بالمقابل لا بد من الاشارة إلى النضال الباسل لبعض الشعوب التي رفضت الامتصاص وهذا هو شأن الشعب الفلسطيني الذي يقاتل منذ ١٩١٩ . ان تأكيده المتنامي لهويته الجماعية تحقق بالرغم من كل الاشراك التي نصبت له بالرغم من اقتلاعه من أرض وطنه عام ١٩٤٨ على يد الامبريالية التي ساندت دون قيد الاستعمار الصهيوني الشرس الذي تتحدر ايديولوجيته من القطاع الأكثر رجعية والاكثر تخلفا في الوعي القومي الاوروبي .

ان الشعب الفلسطيني يمر اليوم ، مع احتمالات التسوية السلمية كما يسمى

بحياء « نزاع الشرق الاوسط » ، بمرحلة جديدة صعبة للغاية من تاريخ نضاله ، مرحلة ستكون نتيجتها برأينا حيوية بالنسبة للمستقبل الشامل للصراع ضد الامبريالية ، وعلينا ان نولي اشد الانتباه لتعقيد العلاقات الجدلية التي تتواجه فيها مختلف قطاعات النخبة القائدة الفلسطينية مع الصهيونية الاستعمارية من جهة ، ومع مختلف الكيانات الدولانية العربية من جهة ثانية ، واخيرا تنافس القوى العالمية . وتنوع النخبة الفلسطينية يعكس بامانة الى حد ما ، حالة التناقضات الاجتماعية ـ الاقتصادية داخل الوطن العربي ، كما يعكس بالتأكيد التنوع الشديد للاوضاع الاجتماعية الاقتصادية التي يواجهها مجمل الشعب الفلسطيني المشتت في الوطن العربي نتيجة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني . ويتغذى هذا التنوع فوق ذلك من تعدد الكيانات الدولانية العربية وبالتالي من تعدد الانانيات « الوطنية » المزعومة للكيانات القطرية . انانيات يمليها الى حد كبير تباين النفوذ الامبريالي على كل من هذه الكيانات .

والجهود التي بذلت لامتصاص النضال الفلسطيني ظاهرة للعيان : ان المطلوب بأي ثمن تجنب تعميق الصراع ضد الاستعمار في المنطقة وعدم اعادة النظر في استعبادها الاقتصادي لخدمة الاقتصادات الرأسمالية ، وصيانة حصانة البترول الدولية التي تدعمت منذ حرب ١٩٧٣(٧) .

* * *

ان دراسة اعمق واجدى لاوالية الامتصاص تبدو لنا ضرورية . ولقد تركز كل جهدنا هنا على استخلاص بعض عناصر للبحث والتفكير . ولقد كان فانون دعانا الى مثل هذه الدراسة ، ولكننا اهملنا نداءه وانسقنا وراء مذاهب سوسيولوجية متحذلقة ، او انغمسنا في تأمل فصامي للذات في مرآة الغرب ، وهو تأمل كان يشجعنا عليه تذرر معرفة القائمين في بلادنا على شؤون الثقافة بوصفهم ورثة البنية الثقافية الاستعمارية . اضف الى ذلك افتتانا مرضيا بقوة الاجهزة الاقتصادية واستطالاتها العلمية والثقافية في البلدان المسماة بالمتطورة .

وما لم نخلع عنا هذا الغل ، وما دمنا شاخصي الابصار الى ما يجري في داخل المجتمعات الصناعية ، وعلى الاخص الى علاقاتها مع « محيطها المتخلف » ، فاننا نجازف بالبقاء اسرى اواليات الامتصاص ، وفي جميع الاحوال عاجزين عن فضح هذه الاواليات بشكل فعال . ذلك انه اذا كانت السيطرة الفكرية والثقافية والاقتصادية للمراكز المهيمنة في العالم ستستمر في فرض نفسها على شعوب القارات الثلاث ، فلنكن على الأقل واعين لطبيعة الرهان الذي تدور حوله اللعبة ، ولنعلم كيف نكون شهودا تاريخيين يقظين عليها .

---

(٧) اكدت الحوادث الاليمة في لبنان واتفاقات كامب دافيد صحة هذا التحليل المتشائم ، بالاضافة إلى اتجاه الادارة الأمريكية الجديدة نحو الإهتمام بالجزيرة العربية بصورة شبه حصرية .

٢ ـ مدخل الى دراسة تأثير العنصر الديني

في التنمية الإقتصادية المعاصرة*

اعتادت ثقافة الانسان العصري ، سواء أكان أنسانا غربياً أم شرقياً ، ان تربط العلمنة بالتنمية الاقتصادية . والدين ، بمفهومه العام ، وخاصة في مظهره الاجتماعي ، يعتبر عاملا معرقلا ، في وجه التنمية الاقتصادية وتعميم التقدم التكنولوجي . وتبدو علمنة المجتمع الغربي ، فضلا عن ارتباطها بانبثاق البروتستانتية وانتشارها ، كبرهان اضافي على هذه العلاقة السببية المعقدة بين العلمنة والتنمية الاقتصادية . وباعتقادنا ، فأننا نجد أنفسنا هنا بمواجهة احد المظاهر العديدة لايديولوجية التنمية الصناعية فيما لها من أوجه سطحية ومحض ميكانيكة وبالتالي اسطورية وتحريفية . خاصة بالنظر الى الردود الايديولوجية السريعة التي تزهر في العالم الثالث كرد فعل على ايديولوجية التنمية الصناعية التي ما تنفك تعظم من شأن العلمنة . وهي ردود تجد ترجمتها في التفتيش عن الطرق الثالثة وفي البحث عن الخصوصية والاصالة . وفي ذلك ما فيه من شهادات على استمرار وجود حالات اغتراب ثقافي عميق .

لنقل أيضاً ان كل رغبة في استخلاص قوانين تفسر بروز العلمنة والتنمية تبدو لنا من قبيل العمل الذي لا طائل تحته . ان الادعاءات الفاوستية[1] لمختلف العلوم الانسانية تبدو في هذا المجال وكأنها لا تعكس سوى مختلف أشكال الطموح الى مزيد من السلطة من قبل النخب القيادية التي تروجها . هل يعني ذلك انه يجب غض النظر عن معرفة الجزء غير المرئي من تطور المجتمعات ؟ بالطبع لا ، ولكن من اجل القيام بعمل نافع ، يبدو لنا انه من الضلال بمكان ان نسعى ، بأي ثمن كان ، الى استخلاص قوانين اجتماعية ، اذ نقع ، والحال هذه ، في الايديولوجيا الموضوعة في خدمة المصالح الزمنية الصرفة ، وهذا هو ما نسعى في الدرجة الأولى الى تجنبه .

ولكي يصبح من المستطاع استخلاص العلاقات التي قد تربط بين العلمنة والتنمية الاقتصادية ، يجب علينا في بادىء الأمر محاولة فهم هذين المفهومين، وخاصة محاولة تعريتهما

---

* دراسة قدمت في إطار ندوة انعقدت في فرنسا في ١٩٧٦ حول العلمنة في اوروبا والشرق الاوسط .
ونشرت في مجلة قضايا عربية ـ السنة السادسة ـ العدد الخامس ـ أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٩ .

(١) فاوست من اشخاص الأساطير الالمانية وهو قبل ببيع حياته في الآخرة الى ابليس مقابل الحصول على اسرار الكون واستعادة سنوات شبابه .

من مضمونهما الايديولوجي القوي ، وذلك باعادة وضعهما في خلفيتهما التاريخية والاجتماعية .

١ ـ **العلمانية : تصور مرتبط بتاريخ المسيحية** : يبدو لنا ، من الناحية الجوهرية ، ان مفهوم العلمنة غير منفصل عن التاريخ الخاص بالمسيحية . ان المجتمع المسيحي في القرن العشرين ينظر الى نفسه باعجاب وهو في معرض مقارنته مع باقي العالم ، وملاحظته لعلمانيته التي تسمح للمؤمن، كما للملحد ، ان يتعايشا سلمياً . فالصراع من أجل السلطة لم يعد يتمحور حول الدين الا بصورة هامشية . وفردانية الرأسمالية المنتصرة تجر بقوة الطرف الجنوبي المتأخر للعالم المسيحي باتجاه العلمانية . فليس لمفهوم العلمانية اذا من مضمون الا بالنسبة لماض طويل من الصراعات ، وهي صراعات ليست ابدا بسبب الايمان المسيحي بحد ذاته على قدر ما هي بسبب موقع الدين ، وبالتالي الكنيسة ، في التنظيم الاجتماعي . فلم يكن الانسان المؤمن ، اذا ابداً هو موضوع الخلاف ، بل موقع الانسان الذي يكرس حياته للدين بالنسبة للسلطة ، واستعمال الدين من قبل الانسان الذي يكرس حياته لممارسة السلطة . والصحيح ان هذه الصراعات قد استنفدت نفسها تدريجيا ابتداء من القرن السادس عشر حيث ، تحت تأثير الانقسامات داخل الكنيسة ، اخذت حدود المجتمعات القومية اشكالها ، مسهلة بذلك وتدريجياً انكفاء المقدس في النظام الاجتماعي ، أو بالأحرى نقله الى الخرافة القومية حالما تزعزعت أسس السلطة المبنية على الحق الالهي . ومثل هذا التطور كان حتمياً طالما انشطرت وحدة الكنيسة المؤتمنة على المقدس ومن جراء ذلك صاحبة السيادة على جميع القارات . أهذا لعنة إلٰهية واستئصال للانسان ، كبرج بابل حديث تمثله منظمة الامم المتحدة ، أم تحرير للانسان الذي يتمكن من العودة الى خالقه دون قيد ؟ هذا التساؤل سيتمثل أمامنا مجدداً عند تناولنا ماهية مسار التنمية الاقتصادية . لكن في هذه المرحلة علينا أن نكمل تحرينا عن العلمنة .

٢ ـ **السلطة والمقدس : الأسطورة القومية** : من المتفق عليه الاقرار بأن الثورة الفرنسية ، بتكريسها انكفاء الدين في الصراع من أجل السلطة ، قد أقرت بالأسطورة القومية . « وشعور الشعوب » هذا ، كما كان يقول عنه لينين ، كان قد بقي استعماله ، حتى ذلك الحين ، محدوداً جداً في التنظيم الاجتماعي . وهل كان حقا الوطن ـ الأم مع كل التضحيات التي كان يتطلبها من أبنائه في العالم المسيحي أكثر علمنة من الكنيسة القديمة حيث كانت تسيطر بشكل مطلق على كل الشعوب المسيحية ؟ هل أبقى هذا الوطن ـ الأم مجالا أوسع لحرية الضمير ، وكان أقل تدخلا في حياة الناس وتحكما في مجتمعهم ؟ يجب علينا هنا ان نبحث اماميا بالنسبة الى العلمنة لنتساءل حول طبيعة الدين في علاقته مع المجتمع . واذا كان الدين ايماناً ، أي ، وقبل كل شيء، علاقة الانسان المباشرة بالإلهي وباللادنيوي ، فهو أيضاً بالنسبة لكل مؤمن طريقة حياة تنظم العلاقات مع الآخر . وعندما كان الدين ، في العالم المسيحي ، في صلب السلطة ، فقد كان ، من نفس المنطلق ، ينظم المجتمع باسم القيم الاستعلائية الخالدة ، فكان اذا ايديولوجية ، وايديولوجية توتاليتارية لا تترك امام الفرد أبدا امكانية التخلص من سيطرتها . ومن جهة اخرى ، ومهما توغلنا بعيداً في تاريخ الحضارات ، فقد كان الدين ، في مظهره الايديولوجي ، اساس السلطة ، وبالتالي اساس التنظيم الاجتماعي . ووظيفته كانت اذا

دائما وظيفة حيوية ، وهذه الوظيفة الحيوية والتي يستدعوها وظيفة المقدس ، او وظيفة الخرافة ، لم تختف أبداً . وان ركيزتها الايديولوجية فقط قد تبدل اسمها . ان ما سمي بالارادة الجماعية وبالدولة وبالامة هي الأشكال الصوفية التي أبقت الجسم الاجتماعي لدى شعوب العالم المسيحي متماسكا لمدة طويلة بعد زوال السلطة الكنسية .

٣ ـ الاقتصاد والمقدس : ماركسية وتراكم رأس المال : راسمالية وتكنوقراطية :

ولكن سيطرة هذه الاشكال المقدسة والخارقة لم تقدر على الصمود في وجه ما سببه من تلف النقد الوضعي الذي سبق له ونجح في اقصاء الايديولوجية الدينية كأساس للسلطة . ان رأس المال ، وتراكمه واعادة انتاجه سريعاً ما طغت جميعاً على السطح وراء ستار الارادة الجماعية ، وراء الدولة ، وراء الامة . والصحيح ان الاصلاح ، وخاصة الكالفينية[٢] ، قد فتحا الطريق واسعاً امام انبثاق الايديولوجيات الدائرة حول الوظيفة الاقتصادية . ولقد أبرز كل من ماركس وويبر ، انطلاقاً من معللات متضاربة واستنتاجات متناقضة ، العلاقات القائمة بين الرأسمالية البرجوازية وتطور المسيحية . هكذا نجد أنفسنا في مواجهة ذلك الالتباس الكبير للثقافة الغربية في الطريقة التي تعبر فيها عن نفسها ، وفي مواجهة صعوبة تحديد مفهوم العلمانية . فماركس وويبر هما ، فيما خلا فروقاتهما في التفسير والتعليل ، على اتفاق تام حول النزعة الأممية للرأسمالية الاوروبية ، وحول الرشدانية المطلقة ، لتطورها ولعلاقتها بالدين المسيحي .

ولكن هذا الالتباس قد يحدد بشكل أصح اذا ما سعينا لتعقب اثر الايديولوجية الماركسية وأثر طريقتها في تولية مهام التنظيم الاجتماعي واملاء وظيفة المقدس والخرافي ، على اثر الدين ، وبعده الايديولوجية القومية . والصحيح أن الامية البروليتارية لم تنجح في القضاء على الايديولوجيات القومية والديمقراطية في اوروبا ، الا ان التقدم الخارق للايديولوجية الماركسية في العالم السلافي والصيني تستحق التأمل طالما ان هذه الايديولوجية تظهر كمنتصرة على الإيديولوجيات الدينية التقليدية ، وكمحررة من الاضطهادات القومية التي تلقتها الشعوب غير الأوروبية ، وباعثة على التراكم الاقتصادي . ولا يفوتنا هنا ملاحظة ان الايديولوجية الماركسية قد تحققت في التنظيم الاجتماعي حيث التعدد الاثني لم يكن قد سحق من قبل مركزية الدولة القومية : سواء فيما يتعلق بدول البلقان او بالامبراطوريتين الكبيرتين المتعددتي الاثنيات روسيا والصين . فالدولة الماركسية قد نبتت حيث الوحدة القومية ، كما صاغتها الرأسمالية البرجوازية الاوروبية ، لم تكن قد نمت بعد . والوظيفة القومية للماركسية في المجتمعات غير الرأسمالية هي جد واضحة اليوم . فقد لعب الحزب الشيوعي ، في هذه المجتمعات دور البرجوازية الرأسمالية ، بتأمينه تحقيق ظروف التراكم : هذا هو الاستنتاج الذي يمكن التوصل اليه ، ومن المنظار الماركسي نفسه ، عن دور الأحزاب الشيوعية في المجتمعات ما قبل الصناعية . ولكن ، لا يفوت المرء من ان يذهل امام الطبيعة الدينية التي

---

(٢) كالفين هو من اشهر شخصيات حركة اصلاح الكنيسة (البروتستنتية) بعد لوثر ، وقد ساعدت حركته كثيرا على تطور الرأسمالية .

أخذتها الايديولوجية الماركسية حيثما تولت السلطة : عقيدة (متمذهبة) ، تفسير لنصوص أصبحت مقدسة ، تعصب ، تعبئة الجماهير ، إبعاد الهراقطة أو اعدامهم ، عبادة الشخصية ، تحنيط الزعماء وبناء الأضرحه الضخمة ... الخ .

ان النزعة الفردية البرجوازية الاوروبية القديمة ، باعثة علمنة الدين والمجتمع ، تنظر بشيء من السخرية الى المصير الذي آلت اليه الشعوب التي سمحت للايديولوجية الماركسية ان تحكمها بحجة رفض قيود الظلامية الدينية والاقتصادية . وهذه النزعة الفردية تنسى مع ذلك ان ماركس نفسه هو احد ابنائها الذي جاء عمله مباشرة مقتفياً اثر فلسفة عصر التنوير ، واقر الداروينية والفلسفة الوصفية . فعمل ماركس ، من جهة اخرى ، غير منفصل جدلياً عن الايديولوجية الصناعية ، يعني عن ايديولوجية التراكم واعادة تراكم الرأسمال الموسع . وليس سميث وماركس في الواقع سوى وجهين لايديولوجية واحدة تهدف الى اعطاء صفة الشرعية لتقسيم العمل الاجتماعي على أسس دنيوية بالنسبة للنظام الاجتماعي ـ الديني السابق، والى تمجيد العقلنة الخاصة بالانتاج الصناعي الذي يفترض ان يكون من وظيفته الطبيعية تأمين سعادة الناس . وتبدو لنا الماركسية ، على هذا الصعيد ، تلعب دورا هاما باعتبار ان اعمال ماركس ، في مظهرها النبوي والرؤيوي ، قد اعطت أملا ، ان لم نقل ، ايماناً ذا طبيعية دينية لأجيال أوروبية في بادىء الأمر ، وخاصة تلك الأجيال التي ضحت التنمية الصناعية بها ثم لشعوب غير أوروبية ، استعمرت واضطهدت تحت تأثير هذه التنمية نفسها . والماركسية ، انطلاقا من مظهرها النبوي ، وباستلامها السلطة ، لا يمكنها الا ان تعتبر نفسها عقيدة بحد ذاتها : وان تضفي صفة القدسية على كبار زعمائها . وهناك نزعات قومية لم تستطع ان تبني نفسها (سواء اكانت نزعات مضطهدة او مضطهَدة) قد وجدت في هذا المجال (اي في هذا السلوك الماركسي) ارضا ملائمة ، من اجل جعل السوق المفترض ضرورياً للتنمية الصناعية والتقدم التكنولوجي سوقاً متجانساً وممركزاً .

٤ ـ جدلية « المنتظم »[٣] و« العلماني » في الحياة الاجتماعية : علمنة العلمانية ، او نزع صفة المسيحية عن العلمانية : وبذلك نرى أن مفهوم العلمانية ، هو تصور يجب التعامل معه بحذر ، ولكن يمكن ان يكون غنياً وباعثا للتقدم اذا امكن اخراجه من تمركزه الذاتي حول المسيحية . والمجتمع العلماني بالمفهوم المسيحي هو المجتمع : أ ـ حيث للفرد قدرة على التسيير الذاتي بالنسبة للبنى الدينية السلطوية ؛ ب ـ حيث للتنظيم الديني القدرة على التسيير الذاتي بالنسبة للتنظيم السياسي ـ اجتماعي بحيث يميل كل من التنظيمين الديني والسياسي الى حالة لا مبالاة بالنسبة للآخر .

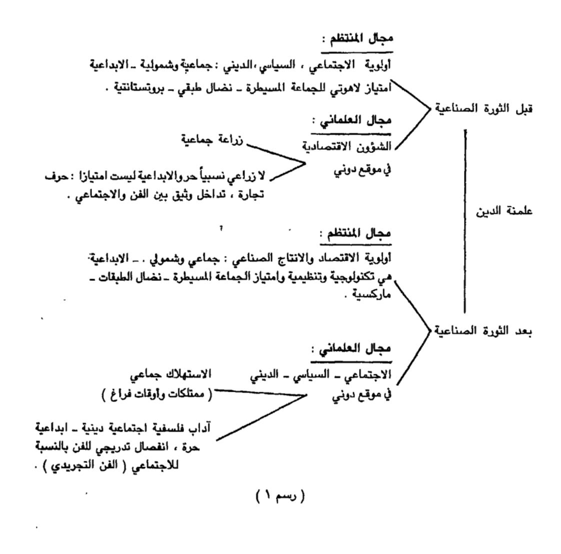
وهذه العلمنة قد تحققت من خلال تطور ديني طويل ؛ وهذا التطور قد اعطى ، الى حد

---

(٣) كان السلك الكهنوتي ينقسم في القرون الوسطى الى قسمين : القسم المنتظم حيث الكهنة يعيشون حياة منتظمة داخل الأديرة ولا يخرجون منها ، والقسم العلماني حيث الكهنة يعيشون في العالم اي في المجتمع ويؤدون الوظائف الاجتماعية للدين ويخالطون الناس .

كبير ، صفة الشرعية لعلمنة الدين المسيحي . ولكن ، هذه العلمنة ، هل قضت في الغرب على « تنظيم » الحياة الاجتماعية كما كان الدين قد اسس اركانه ؟ لا ، لأن وظيفة المقدس التي ، كما رأينا ، تنظم الحياة الاجتماعية ، تم تأمينها في بادىء الأمر بعد انهيار السلطة الكنسية من قبل الايديولوجية القومية ، ثم اليوم ، من قبل ايديولوجية التكنولوجيا الصناعية وخرافتها .

وفي الواقع ، لقد جرت عمليات تبديل في مجالات المنتظم والعلماني في حياة المجتمع الغربي ، وذلك كلما كان مسار علمنة الدين يتقدم بمحاذاة تقدم الثورة الصناعية . وفي حين ان في الماضي ، كان كل ما هو متعلق بالاقتصاد مبتذلا ، وكل ما هو متعلق بالسياسة الذي كان في نفس الوقت يتعلق باللاهوت « منتظماً » بشكل دقيق ، انقلب الوضع اليوم الى عكسه في العالم الغربي حيث كل ما هو متعلق بالسياسة واللاهوت مبتذل ، وبينما الاقتصاد والانتاج الصناعي منتظمان بشكل دقيق .



(رسم ١)

وبمفهومنا ، ان النهاية المنطقية لهذا التطور هي علمنة مفهوم العلمانية نفسه الذي من شأنه أن يفسر بجلاء كيفية نقل مراكز السلطة ، وبالتالي توزيع مجالات المقدس والدنيوي ، ولنقل أيضا المنتظم والعلماني . ولهذا السبب كان ماركس وسميث ، وبنفس المقدار ، لوثر وكالفن ، وكلاء هذا النقل . فبوعدهم الوصول الى السعادة بواسطة تنمية الانتاج كهدف نهائي للمجتمع ، اضفوا صفة القدسية على الاقتصاد ، أو جعلوه منظما ، كما انتجوا ايديولوجية التنمية الصناعية ـ اشتراكية كانت أو رأسمالية ـ التي اصبحت تكون العمود الفقري للسلطات في كل مكان . وقد كان ضرورياً أن يمر هذا التبدل بمرحلة تأكد فيها استقلال كل ما يتعلق بالاقتصاد وكذلك بالنسبة للفرد في علاقته بالاقتصاد ، وذلك لتأمين انتقال مجتمع حيث الاقتصاد دوني بالنسبة الى اللاهوتي ـ السياسي ، الى مجتمع حيث الاقتصاد يقيد كل ما هو متعلق بالسياسة المنعتقة من شراكتها باللاهوت . ويبدو لنا انه من منطق الأشياء هنا أن تكون الايديولوجية الدينية قد ساعدت بنصيب وافر في أجراء هذا التبدل ، اذ أن هذه الايديولوجية كانت لوحدها تمتلك شرعية هذا العمل . ولكن هذا لا يعني بمفهومنا أن الجدل الديني الصرف حول المقدس والدنيوي في الغرب قد أقفل ، اذ كما ذكر مالرو : « يبقى أن نعرف أن كان يمكن لحضارة أن تكون الاحضارة تساؤلية أو آنية ، واذا كان بامكانها انشاء قيمها لمدة طويلة على شيء آخر غير الدين » .

واذا كان العالم الرأسمالي الغربي قد شهد عملية اعادة تنظيم لمجالات المنتظم والعلماني ، وكلاهما خارجان من القيم المسيحية التقليدية ، خاصة في ما يتناول مظهرهما الكنسي ، فان العوالم الماركسية ، اي العالم السوفياتي والعالم الماوي قد ابقيا كافة مظاهر الحياة الاجتماعية في مجال المنتظم المحكوم بأنواع مختلفة من الايديولوجية الماركسية : اشتراكية البلد الواحد لدى السوفيات والدول التابعة لهم ، ثورة دائمة وماركسية مصيّنة لدى الماويين .

٥ ـ المقدس:وظيفة دائمة، ولغة متغيرة ؟ اشكالية عصرية: المديني والدنيوي ـ الفلاحي والمقدس: في الواقع ، لدينا في الحالتين المذكورتين ، عملية دمج للعقلانية الغربية بشكلها الهيغلي ـ الماركسي وفي بنى ما قبل رأسمالية : وهو دمج يعمل على : أ ـ تغيير في اشكال هذه البنى وغلافها الايديولوجي ؛ ب ـ ترك الدين التقليدي ؛ ج ـ ويهدف الى تشغيل المسارات المتمركزة حول ذاتها ، لتأمين اعادة الانتاج الموسع لرأس المال ، أي ، الى سحق تبعية اعادة الانتاج الطرفي الموضوع في خدمة الامبريالية الاقتصادية الغربية .

ان المرور فوق مرحلة العلمنة بمفهومها المسيحي ـ الغربي قد تحقق على هذه الصورة المذكورة ، ولكن بمقابل ذلك ، استمرت الطبيعة الاقطاعية والامبريالية للبنى الماقبل ماركسية ان تساعد على حصر مجموع الحياة الاجتماعية ضمن نطاق المقدس ، وبالتالي على الخلط بين المقدس والدنيوي ، وبين العلماني والمنتظم ، وذلك حسب ما أوردنا فيما سبق من ضرورة ادراك عملية « علمنة » مفهوم العلمانية ذاته . فالمقدس قد غير من لغته ، ولكنه لم يغير ابدا من وظيفته ، انه لم يعد يعبأ بالايديولوجية الدينية ، بل بالعقيدة وبالايديولوجية الماركسية ، وهو

يغزو كل مجالات الحياة الاجتماعية .

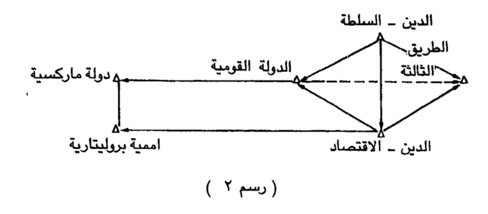
وفي الحقيقة ، لا يفوت المرء ، في هذا المجال ، ان يلاحظ الفروقات الهامة التي تفصل المجتمعات ذات النمط السوفياتي عن المجتمع الماوي ، وهي فروقات تعود الى مستويات النضج الصناعي ، وبالتالي الى التعبير الأكثر حرية عن الأمزجة ، والخصومات القومية . لذلك، تبدو المجتمعات الأولى اقرب الى العودة الى حظيرة العقلنة الغربية الكلاسيكية كلما نزع مستواها الصناعي الى الاقتراب من مستوى اوروبا ، والنمو السريع جدا لمبادلاتها مع العالم الرأسمالي المتطور يمكن ان يكون مؤشرا ذا مغزى على هذا الصعيد ، في حين ان الماركسيات الآسيوية ـ خارج دائرة الحماس الاغترابي التي استطاعت ان تمارسها على الفئات الرافضة للنظام الصناعي في أوروبا ـ استمرت في الظهور اكثر ابتعاداً بكثير عن شعور اصحاب الثقافة « المعاصرة » الذين يعتبرون ابتذال الحياة السياسية والفلسفية والدينية والفنية ، شرط تقدم تنموي تراكمي ، ماركسيات الفلاحين ضد ماركسيات المدينيين ، اديان متزمتة ومتعصبة لدى الفلاحين سعيا وراء مشاعرهم القومية ضد اديان متسامحة وفلسفات غنية وأممية لدى المدينيين الذين يستغلون ثروات العالم . مسيحية بدائية في مواجهة طقوس توفيقية وكونية للحضارة اليونانية ـ الرومانية المتفسخة .

قد يكون من الواجب التعرف على اليابان بشكل افضل لمحاولة فهم كيف ان الدنيوي والمقدس ، بمفهومهما الديني ، قد نجحا دونما عراقيل بتحديد مجالاتهما على الأقل على الصعيد الايديولوجي اذ ، على صعيد الحياة المعاشة فان اولوية الاقتصاد لا نزاع فيها كما هو الحال في المجتمعات الصناعية . والصحيح ان اليابان هي جزيرة ، وان نجاحها على هذا الصعيد مشابه لنجاح انكلترا حيث المؤسسات الدينية ، على الرغم من كونها قد اصبحت على الهامش ، تستمر في ان تكون متداخلة بشكل وثيق مع المؤسسات السياسية والقومية .

٦ ـ **ايديولوجية التسوية في العالم الثالث : الطرق الثالثة** : ان الذي يمكن رؤيته في باقي العالم الثالث هو نهاية عصر التفرنج بمفهوم ان الرشدانية الغربية كانت مرغوبة ككل لاعادة احياء البنى الاجتماعية التي جعلها الاستعمار غير ملائمة . وكذلك يمكن رؤية بزوغ ايديولوجيات الطريق الثالثة وهي تتمحور حول ثالوث تصوري يعتم الرؤيا : الاصالة والخصوصية والحداثة[٤]. وهي ايديولوجيات تسووية تجهد في التوفيق بين متطلبات الحداثة المزعومة والتمسك بالقيم الاستعلائية الخاصة ، وهي وسيلة ديماغوجية وسهلة لتأكيد اختلاف الشخصية بمواجهة الغرب .

---

(٤) تجدر الاشارة الى ان معظم دول العالم الثالث تلجأ الى هذه المقولات وتسعى الى افراز ايديولوجيات مبنية عليها وداعية الى طريق ثالث ، اي طريق غير الراسمالية والاشتراكية . والحقيقة ان معضلة التنمية ليست كامنة ، في تجنب الاختيار بين الراسمالية والاشتراكية وهما يكونان البنى الفوقية الشكلية للمدنية الصناعية ، انما المعضلة في ارساء قواعد رشدانية تسمح للمجتمع باختراق حلقة التخلف والتبعية . ودخول حلقة التصنيع بطريقة مستقلة وبالقدرات الذاتية . وفي هذا المنظار فان الخيار بين الاشتراكية والراسمالية هو خيار ثانوي جدا .



(رسم ٢)

وايديولوجيات الطريق الثالثة المذكورة تعبر الى حد كبير عن فشل التفرنج تحت شكله الرأسمالي أو الاشتراكي ، وعن صعود مجموعات اجتماعية ما زالت مجذرة في البنى التقليدية ومتعرفة على العقلنة الغربية ونمط الحياة الصناعي هامشياً فقط . وتشهد هذه الايديولوجيات على استمرار حالة الاغتراب الثقافي الحاد تجاه الغرب ، تلك الحالة المصحوبة بتبعية اقتصادية متزايدة . ان التقهقر الثقافي الذي تمثله الايديولوجيات الحالية للطريق الثالثة يعكس أيضاً ، وفي الواقع ، حالة التخلي عن الابداعية الاقتصادية . ويفهم الغرب كمخرب للتكوين الاجتماعي وللقيم القومية فقط على الصعيد الثقافي والديني وليس على الصعيد الاقتصادي ، فيصار الى التسليم بأن المعضلة تحل بمجرد عملية نقل للتكنولوجيا واصلاح النظام الاقتصادي الدولي . وتجدد الجسم الاجتماعي ـ حسب هذه الرؤية ـ هو بالتالي قضية بسيطة تتمثل في معادلة الامبريالية في الخارج وتقتضي حجماً كافياً من النقد الاجنبي من أجل بناء واجهة لمجتمع صناعي ، وإعادة تأسيس شكلي للقيم التقليدية . والطبقات التي في السلطة في بلدان العالم الثالث ، ليس امامها ، في الواقع ، ابدا من خيارات للتمسك بوضعها المسيطر ، وهو تمسك يفترض جمود التحولات في مجتمعها وجمود صراع الطبقات . لذلك ، فان النتاجات الايديولوجية التي يفرزها مثقفو هذه الطبقات ، تجهد في تحقيق توازن بارع بين التقليدية والعصرية ، بين اليمين واليسار ، يمنع نمو ايديولوجيات اخرى قد تستطيع استقطاب صراعات اجتماعية ، قد تهدد سلطتها الخاصة ، وتساعد على بروز أنواع بديلة من العلاقات السلطوية وبالتالي انماط جديدة للدخول في التقدم التنموي المستقل والتراكمي .

ومن جهة اخرى ، لمعتنقي ايديولوجية الطريق الثالثة جمهورهم في الغرب ، مما يعطيهم القوة ، سواء كان هذا الجمهور جمهورا كلاسيكيا من المستشرقين وعلماء الاتنولوجيا ، الذين لم تستنفد وظيفتهم الاستعمارية بعد ، او جمهور المتقززين من العلمنة المطلقة في المجتمع الصناعي والذين يغتبطون من استمرار المقدس تحت شكله الديني التقليدي في مكان آخر من العالم . ومراة الغرب المشوهة ، التي تستغرق نخب العالم الثالث في التأمل فيها ، تلعب في هذا المجال ايضا دوراً سلبياً . فالاتصال الثقافي يستمر في الحدوث في نطاق الاغتراب ، حيث لا

يمكن لمجتمعات العالم الثالث الا فقدان مزيد أيضاً من تماسكها ، الذي شرع الاستعمار بتهديمه .

٧ ـ **عقلنة الغرب او منطق الدائرتين**(٥) : اننا نعرف أن معضلة العلمنة هي في وسط هذا الجدل،بقدر ما هي وجه العصرية المرفوض من قبل محبذي الطريق الثالثة.لذلك، حان وقت محاولة استخلاص اشكالية العلمانية والتنمية ، ومن اجل هذا الامر ، يجب علينا التمييز بين العلمانية الداخلية للمجتمع الغربي وعلمانيته الخارجية ، اي بمواجهة المجتمعات السابقة المستعمَرة . لنبدأ بالأولى :

علمانية خارجية : يقدم المجتمع الغربي نفسه بصورة مزدوجة ، انطلاقا من ادعائه العقلية الكونية ، كمجتمع معلمن ومجتمع ديني في نفس الوقت . والارث اليهودي ـ المسيحي متداخل بطريقة متماسكة في الصورة التي اظهرها الغرب عن ذاته ، وكذلك الأمر بالنسبة الى العلمانية التي يظهرها الغرب كمكمل منطقي للتقدم وللعلم . وان عملية خلق اسرائيل في قلب الوطن العربي هي ، بمفهومنا ، جزء هام من هذه الواجهة الثقافية المزدوجة . وهذه الصورة التي تمثل القوة والتماسك قد احتجزت الانسان المستعمَر في وضع ثقافي معقد يتعذر حله طالما انه يقارن نفسه بالغرب . واذا شاء هذا الانسان ان يتطلع الى العصرية يقال له ان العصرية غير منفصلة عن العلمنة، بمعنى حصر الدين خارج المجال الاجتماعي . واذا شاء التطلع الى الدين ، اذ على الرغم من كل شيء يبقى هناك اناس متدينون في الغرب ، يقال له ان الدين ليس فقط يتوافق وهذه العلمانية ، بل ان هذه الاخيرة كانت من صلب الايمان(٦) . ويقال له ايصا ان هذه العلمانية الخاصة بالانسان الغربي تساهم باغناء عقلنته ، وبالتالي قوته . ولقد شارك كل من رينان ، وويبر وغوبينو ، كي لا نأتي على ذكر غيرهم ، في هذا البناء الثقافي ذي الاستعمال الخارجي . وثمة خيار واحد امام هذا التماسك : التمثل وبالتالي التنازل عن الخصوصية وخاصة الخصوصية الدينية ، اي العبور من الدائرة الانتخابية الثانية الى الدائرة الانتخابية الأولى ـ اي الخاصة بالفرنسيين ـ كما كان الحال في آخر ايام الاستعمار الفرنسي في الجزائر في محاولة يائسة من السلطة الاستعمارية لتمثل الجزائريين وطلبهم التنازل عن احوالهم الشخصية ، ولن يبقى خارج هذا الخيار سوى التخلف والانكفاء على التقاليد الفلكلورية . وهو خيار منطقي لأن الحضارة الصناعية قد فرضت التأحيد والأممية .

تريد اذن ايديولوجيات الطريق الثالثة ان تتجنب تحدي هذا الموقف : انها تريد نوعاً من الراحة الثقافية والراحة الصناعية معاً ، وتبذل جهدها لتركيب مشهد اجتماعي حيث واجهة تقليدية معينة تتعايش وواجهة صناعية معينة . وتدعي هذه الايديولوجيات امكانية التصنيع

---

(٥) يرمز هذا التعبير الى النظام القانوني الذي كان سائداً في الجزائر ايام الاستعمار الفرنسي حيث كان الجزائري الراغب في التمتع بالحقوق السياسية للمواطن الفرنسي (الدائرة الأولى) مضطراً بأن يتنازل عن احواله الشخصية (أي الشرع الاسلامي)

(٦) بينما الحقيقة عكس ذلك اذ ان الصراع حول السلطة بين الكنيسة والمجتمع المدني دام قرونا عديدة وكان مصدراً مخيفا لسفك الدماء .

دون العصرية ، او بالأحرى ، العصرية دون العلمانية المأخوذة من جانب كونها الجادية ، او فردية انانية نافية للقيم التقليدية ، وهذا الادعاء يظهر غريبا في مقابل ما توصل اليه العالم الثالث من تبعية اقتصادية حيال البلدان المصنعة لم تكن يوما على هذا المقدار من الأهمية: فالحاجات الاساسية من مسكن وغذاء وملبس لم تؤمن ذاتياً بكاملها من قبل المجتمع المحلي ، بل ترتبط وبشكل واسع بالإستيراد من الخارج . وهذا الزوغان ليس ممكنا الا لأن خرافة التكنولوجيا المحايدة قد فرضت نفسها ، اذ يخيل انه يكفي النقل (اي نقل التكنولوجيا) . والحقيقة ان ما يحصل هو نقل لتقسيم عمل الذي يضاعف من عبودية العالم الثالث ، ويفكك ما تبقى من بناه الاجتماعية الاقتصادية .

اشكالية العلمانية داخل المجتمع الغربي : لقد سبق لنا ووضعنا الخطوط العريضة المختصة بعلاقات العلماني والمنتظم ، وأظهرنا استمرارية وظيفة المقدس الذي هو على علاقة بظواهر السلطة ، وبالتماسك الاجتماعي ، والتغييرات الداخلة في مضمون المقدس ، وكذلك في التوزيع بين الدنيوي والمقدس . ولكن يبقى العودة الى معضلات السببية بين الدين والتنمية ، او الدين والتخلف . والصحيح ان المسيحية تبدو لنا انها اضفت صفة الشرعية الى حد كبير ، على علمنة المجتمع الغربي ، مما ادخلها هي ايضاً في مرحلة ثانية من تاريخها ، ومما اعطاها بمعنى معين ، قوة من جديد ، وسمح باجراء جدالات غنية ومتجددة حول المقدس والدنيوي ، وحول دور الايمان ، الخ ... وذلك بين مختلف العائلات الاجتماعية ـ سياسية . في هذه الاثناء كان قد تم تجاوز الخصام حول السببية ، واستنفذت المجادلة الما قبل ويبرية التي كانت دائرة حول البروتستانتية والرأسمالية امام مشاغل اخرى للمجتمع الغربي ، وخاصة ومن جديد ، مشاغل من نوع لاهوتي .

٨ ـ حركية السببيات ـ ضرورة تجانس وتماسك الأطر القابلة لممارسة الرشدانية:

واذا كان لمثل هذه المجادلة بمفهومنا ، ان يقدم فائدة لانسان العالم الثالث ، فذلك بشرط ان تدور هذه المجادلة خارج خطوط الاغتراب الثقافي التي نرفضها . لأن لا وجود في الواقع للسببية المطلقة لا في جهة التنمية ، ولا في الجهة الاخرى ، اي التخلف . ونصل بسرعة ، الى مأزق اسبقية البيضة بالنسبة للدجاجة . فإذا كانت المسيحية بمسارها نحو العلمنة قد اوجدت الرأسمالية الكونية ، فما هو سبب هذه السببية ؟ يمكن الاجابة ، وذلك في اطار دائرية عقيمة ، عن أن تنمية القوى المنتجة قد قادت الى العلمنة دون التمكن من اعطاء سببية هذه التنمية . في الحقيقة البديل هو النظرة الاثنية الغربية المركزة ذاتيا ، العدوانية والمسيطرة . ويصح نفس الشيء بالنسبة للتخلف : هل سبب التخلف هو الامبريالية ، ام سبب الامبريالية هو التخلف ؟

ويبدو لنا ان طرح المشكلة من زاوية مدار المدنيات من جهة وطبيعة المدنية الخاصة بالمجتمع الغربي الصناعي كمدنية ذات ميل امبريالي توسعي وكوسموبوليتي ، هو طرح قد يكون اكثر حكمة وأمانة . وبهذه الطريقة فقط يمكن وضع اسس الرشدانية والتماسك على مستوى المجتمعات التي انتهكها الاستعمار . هكذا يمكن لحركية السببية ان تظهر : فالذي هو مسبب للتخلف في فترة من التاريخ في مجتمع معين يمكن ان لا يعود سبباً في التخلف في فترة

اخرى ، والعكس بالعكس بالنسبة للعوامل الباعثة على التنمية . وفي الواقع ، ان غياب تجانس نظام المعايير في الزمن وفي فهم العمق الاجتماعي هو الذي يحول دون التفكير غير الاغترابي ، ويشل الابداعية التكنولوجية التي هي مصدر اعادة الانتاج الموسع ، وبالتالي الازدهار . لذلك ، غالبا ما يعتبر العالم الثالث نتائج التنمية (التصنيع ، بناء المدن بالاسمنت المسلح ، المواصلات السريعة) كأسباب للتنمية وليس كنتائج لها . من هنا سياسة احلال الواجهات التي تمثل النتائج (المصانع المسلمة مفتاحا باليد ، ناطحات السحاب ، الاوتوسترادات ، ...) . وهي سياسات تعمقها التبعية والاغتراب الاقتصادي .

ومن المفيد هنا ايراد المثل الصيني : فبعد ان شغفت الصين ، خلال النصف الأول من القرن العشرين بالعقلنة الغربية ، وبمتغيرها الرأسمالي والليبرالي ، كما بمتغيرها الماركسي ، اقفلت على نفسها في وجه الكونية (الكوسموبولينية) الرأسمالية والصناعية . ثم بوجه ايديولوجية التصنيع الستالينية ، لتحاول ان تقيم تماسكاً بين انظمة معاييرها خارج كل تشابك خارجي ، وذلك من ضمن عملية تقديس لبطلها ولفكره . وما يزال الوقت مبكراً جداً لاصدار حكم على هذه التجربة التي ما زالت بعيدة عن الانجاز ، كما يمكننا ملاحظته . ولكن ، سيكون لها ، دون ادنى شك ، نتائج هامة ، وقد يزعزع نجاحها بقوة الكونية (الكوسموبولينية) الصناعية الامبريالية المسيطرة ، تلك الكونية المستغلة لثروات العالم الثالث(٧) .

ويجب ، مع ذلك ، انتظار وقت طويل حتى يتسنى للبلدان ذات البنى ما قبل الصناعية ، ان تعثر على طرق تماسكها ، لأنها محتجزة داخل شبكة من العلاقات التكنو ـ ثقافية ، التي لا تترك لها ابدا خيارات كثيرة ، وذلك طالما ان الامل بالتصنيع بواسطة نقل التكنولوجيا اللااغترابي قائم. ويجب ، بوجه الاحتمال ، انتظار الوقت الذي يظهر فيه فشل السياسات الاقتصادية في العالم الثالث وفشل الاصلاح في النظام الاقتصادي الدولي ، استحالة التنمية القائمة على التقليد الصرف وغرورها . وفي هذا المسار ، لا يمكن استبعاد حركات دينية هامة في العالم الثالث ، ولكن يصعب في هذه المرحلة التكهن بحقيقة توجهاتها ، ان كانت توجهات علمانية ام منتظمة ، معقلنة ام غيباوية ، تقدمية ام سلفية تعويضية عن نكسات . كل شيء هنا سيتعلق بفئات الشعب والنخب التي ستمسك بيدها هذه الحركات ، وبالظروف الاقتصادية الدولية ، والمحلية التي سترافقها . ويبدو من الصعب ، في كل الحالات ، ان لا تتأثر ديانات العالم الثالث الكبرى ، وخاصة الاسلام والبراهمانية ، بالتطور المستقبلي للأوضاع الاقتصادية والثقافية الدولية ، وان لا تتحول تحت تأثير هذه الظروف ، اكثر بكثير مما تأثرت به حتى الآن .

٩ ـ النضال ضد الصهيونية والتحرر العربي : اذا كان لمعاداة الصهيونية محتوى

---

(٧) منذ كتابة هذه الاسطر تغير الوضع في الصين الى حد بعيد ، اذ دخلت الصين في موجة ازالة الماوية والانفتاح مجدداً على المدنية الاممية الصناعية . وقد تكون هذه مرحلة مؤقتة في حركة مد وجزر اوسع تتناوب فيها مراحل الاجتذاب نحو النموذج الغربي ومراحل الابتعاد المتطرف عنه .

عالمي فهو يكمن في ازالة خرافة اللغة المزدوجة التي استعملها المجتمع الغربي في مخاطبة العالم الثالث واغترابه ، كما سبق ان وصفنا اعلاه : لغة مزدوجة التي تسبب فيما يخص الصهيونية التباسا مثلثا ، لأن عقدة الذنب لدى المسيحية تجاه اليهودية ، قد بررت دعم الاستعمار للصهيونية ، والاضطهاد الذي مورس بحق العالم الخارجي « البربري » ، دون القضاء مع ذلك ، على الشعور بالفارق الداخلي والحاد في المجتمع الغربي بين اليهود وغير اليهود ، هذا الشعور الذي يشهد عليه استمرار اللاسامية الغربية تحت اشكال مختلفة ، وفي الواقع ، هل ان الدعم الغربي للصهيونية عندما يوضع في منظار منطق العقلية الهادفة الى العلمنة ، هو شيء آخر غير لاسامية مطبقة بطريقة مغاكسة لممارسة المسيحية المؤسسية الممتدة تاريخيا على قرون ؟ وقد سهل هذا القلب الشعور بالذنب ، وفي نفس الوقت ، الكلام المزيف الذي استعمله المجتمع الغربي لأهداف خارجية استعمارية . واصبح هذا القلب ممكنا اخيرا بواسطة التقاء النازية المهزومة والذروة التي وصل الاستعمار اليها ، في قلب هو بالنسبة للمجتمع الغربي متنفس لجدلية استحواذية من العنف الديني الذي لم يستطع مسار العقلنة الهادفة الى العلمنة ان يقضي عليه . متنفس موقت طالما ان ثورة المستعمَرين تسمح بوجود شك حول امكانية الحياة لدولة اسرائيل ، ولهذا السبب ، نشعر بذلك الاستبسال ، والشغف في القول الغربي ، حتى القول الأكثر عداء للاستعمار ، في تبرير وجود اسرائيل وفي دعمها ، على امل ان يتحول الموقت الى دائم . من هنا أيضا ، يصدر التهافت ، بل الشغف ، بعد اعادة بزوغ النضال الشعبي الفلسطيني المسلح المنسي منذ ١٩٤٨ ، للاعتراف بـ « الحقوق المشروعة » للفلسطينيين ، على امل التوصل الى عقلنة الوجود السياسي للصهيونية طبقا للقول الكلاسيكي لما قبل الماركسية في لغة العلماني ، الداعي الى التحدث عن « نزاعات بين حقوق قوميتين كلتاهما جديرتان بالاحترام » .

ومن الناحية العربية ، فان النضال ضد الصهيونية لا يزال غارقا في صعوبات ايديولوجية تتعلق بفهم الصهيونية ، وبالتالي لا يزال غارقا في تحديد استراتيجية الصراع ضد الاستعمار الصهيوني ، في مرآة الغرب و « عصريته » فان بعض القطاعات في المجتمع العربي أعتادت ان تتبنى الموقف اللاسامي الغربي عن « المؤامرة الدولية » التي يقيمها اليهود باستمرار وهي نظرة جاءت لتزيد ايضا من ابهام التباسات الايديولوجية المعادية للاستعمار فيما يخص الطبيعة الدينية ، أو القومية للنضال ، وهذه الالتباسات ليست بحد ذاتها سوى انعكاس لالتباسات ايديولوجية الاستعمار التي كانت تتعامل مع السكان المحليين انطلاقا من انتمائهم الديني اكثر من انتمائهم القومي . ان جميع هذه المغالطات في الرؤية قد قوّت الايديولوجية الصهيونية والتأييد الذي تحظى به في الغرب سواء من اليمين او اليسار .

ان انبثاق فكرة فلسطين الديمقراطية ، والعلمانية هو وحده الذي شكل ، تهديدا خطيرا جدا للايديولوجية الصهيونية التي هي اساس دولة اسرائيل . وانتصار هذا التصور التاريخي المستقبلي هو الوحيد الكفيل بتوفير حل حقيقي ورشداني ، وبالتالي موضوعي ، حلٍ عادلٍ بالنسبة لجميع ألفرقاء المعنيين مباشرة في هذا النزاع . ويجب ، للوصول الى هذا الهدف ،

التغلب ايديولوجيا على القطاعات الرجعية التابعة للأطراف المعنية ، وعلى القوى التي تساندها ، وهذا مما لا يمكن اتمامه دون ممارسة سياسية ملائمة مع هذا التصور المستقبلي .

ولقد كانت الحرب الاهلية اللبنانية ، على هذا الصعيد ، بمثابة انتكاسة لقوى التحرر العربية ، وفي الواقع ، كانت وظيفة هذه الحرب محاصرة تقدم فكرة « علمنة » فلسطين التي كانت قد اخترقت بنجاح باهر قطاعات عديدة من الرأي العام . وفلسطين العلمانية والديمقراطية ، بربطها بالنزاع بين « لبنانيين مسيحيين » وحلف « فلسطيني ـ اسلامي ـ تقدمي » ، لا يمكنها الا ان تتدحرج اكثر نحو « الحلم » الذي ذكر في الامم المتحدة عام ١٩٧٤ بدل ان تتجذر في الواقع . وبالفعل ، ان هذه الحرب الطائفية اللبنانية تظهر وكأنها ردة فعل مباشرة على التغييرات التي بشر بها برنامج المقاومة الفلسطينية الثوري والهادف الى العلمنة ، وهي ردة فعل حرضت عليها القطاعات المتخلفة من المجتمع العربي ، من اليمين كما من اليسار ، وحركتها قوى خارجية عديدة . واكثر من ذلك ، فلبنان المتعدد دينياً ، الذي شوه وجهه على هذا الشكل ، لا يمكنه ان يتخلص من كونه حجر عثرة على طريق القدس المعلمنة ، التي باستطاعتها لوحدها ان تزيل العقد وتقضي على كومة الوحل الصلبة التي تخنق مثلث العلاقات بين اليهود والمسيحيين ؛ المسلمين واليهود ، المسيحيين والمسلمين .

وهكذا ، نجح الغرب ، الذي ما يزال المحرك الكبير لجغرافية المنطقة ، في استرجاع بعض مكتسبات النضال الفلسطيني المسلح ، وفي فرض منطقه الخاطىء حول فلسطين المجزأة الى قسمين : واحدة اسرائيلية ، والاخرى عربية ـ مسلمة . هل توصلنا الى مرحلة تاريخية لا عودة عنها أم ان الالتباس المزدوج الحالي سيؤدي الى دينامية جديدة ؟ ان مجرد طرح هذا التساؤل يقودنا الى البحث عن الاشكال الجديدة للنضال من اجل كرامة الانسان وحريته ، مهما كان لونه ، وطائفته الدينية او مستواه في التصنيع الكوسموبوليتي ، انه النضال من اجل ان ينفك عنصر اللون او الطائفة الدينية او المستوى التصنيعي عن ان يكون سياج « معسكرات الاعتقال » حيث تزرب شعوب بأكملها بواسطة القوة العسكرية وقوة الايديولوجيات في انه النضال اليوم أكثر من أي يوم ، من أجل فلسطين واحدة علمانية ، ديموقراطية ، عادلة، انه النضال من أجل تحرير القدس بحيث تكف عن أن تكون نموذجا ميثولوجيا للتعصب ورمزا للانفصام الحاد بين شعوب مصنعة وشعوب « تقليدية » كما يقدمه لنا مظهر القدر الهندسي الحالي (قدس اسرائيلية حديثة وقدس عربية تقليدية) .

ان المعركة من اجل تحرير القدس ليست فقط معركة ضد التعصب الديني ، انها ايضا معركة ضد ايديولوجية التنمية في مظاهرها الخادعة ، انها معركة من اجل علمانية موضوعية محررة من التباسات النزعة الغربية المركزة حول ذاتها ، وبالتالي ، هي ايضا معركة من اجل علمانية اقتصادية تقضي على الانقسام العصري بين « مصنّعين » و « غير مصنّعين » وبذلك ، تنضم هذه المعركة ، الى المعركة من اجل تحرير روديسيا وجنوب افريقيا . ففي هذا المعنى ، ان معركة الشعب الفلسطيني ، وقوى التحرر العربية ، بمعزل عن كل التقلبات الحالية ، مكتوب لها بطريقة او اخرى ، ان تبقى معركة كل الذين يؤمنون بحرية الانسان وكرامته .

القسم الثاني
الأزمة الحضارية ـ السياسية
في العالم العربي

١ ـ النزاع بين التغيير واللاتغيير في العالم العربي على ضوء الحرب الأهلية اللبنانية *

اليوم ، اكثر من اي وقت مضى ، ينبغي على المرء ان يكون بالغ الحرص حينما يقدم على دراسة التطورات والتغييرات الجديدة في العالم العربي . فحينما يتعلق الموضوع بالبلدان النامية ، فان المرء عادة يعين التغيير على انه الخطوات الايجابية التي يتم اتخاذها باتجاه تحسين الظروف العامة لتلك البلدان . والى درجة بعيدة ، بدا ان ذلك كان يصح فعلا بالنسبة للفترة التي امتدت منذ اواسط الخمسينات وحتى بضع سنوات خلت ، او بصورة ادق حتى ١٩٧٤/ ١٩٧٥ حينما انعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، الذي تطلق عليه ايضا تسمية حوار الشمال ـ الجنوب ، في باريس ؛ وحينما قوبلت منظمة التحرير الفلسطينية بالتهليل في الأمم المتحدة ؛ وكذلك حينما انجز تحرير افريقيا البورتغالية . وقد بدت جميع تلك الاحداث المهمة المتزامنة بمثابة ذروة النضال المشترك للبلدان النامية من اجل تحقيق تحررها من القيود الاستعمارية ومن الاستعمار الاقتصادي الحديث ، الذي يتجسد في نظام اقتصادي دولي تستخدمه البلدان الصناعية لصالحها الحصري .

لكن ، منذ ١٩٧٥ ، شهد العالم النامي عدة تطورات غير مؤاتية يبدو انها تمثل ارتدادا خطيرا عن اتجاه التقدم والتحرر السابق . لقد عُلِّقت اعمال حوار الشمال ـ الجنوب من غير ان يسفر هذا الحوار عن تغيير اساسي بالنسبة للعالم النامي ؛ وتعرض تضامن منظمة اوبيك ، التي لعبت دورا مهما في مسعى تغيير النظام الاقتصادي الدولي ، لصدمة قوية في اجتماع الدوحة في كانون الأول ١٩٧٦ ؛ بل ، ومع استثناء حفنة من بلدان الخليج التي تفتقر الى عدد كاف من السكان ، فان الظروف الاقتصادية لبلدان الأوبيك تدهورت على نحو خطير . فوق ذلك كله ، فالقارة الافريقية بمجملها تتعرض لمعاناة شديدة تحت وطأة النزاعات فيما بين دولها والى

---

* محاضرة القيت في معهد الشرق الأوسط في جامعة اكسفورد بانجلترا بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٨ ونشرت هذه الترجمة في مجلة « الباحث » ، العدد الثاني تموز ـ ايلول/يوليو ـ سبتمبر ١٩٧٨ .

جانبها عمليات التدخل الاجنبية . وبدورها تبدو الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية قاتمة تماما في اميركا اللاتينية وفي جنوب شرق آسيا ولا تبدو التوقعات الاقتصادية مشرقة بالنسبة لأي من البلدان النامية : ان العجز في موازين المدفوعات وحالات المديونية المتفاقمة ازاء البلدان الاجنبية ، والتضخم ، وفيض السكان في المدن ، والاحباطات الاجتماعية ، واختلال التوازنات الاجتماعية ، بمثابة سمات مشتركة في العالم النامي .

غير انه يبدو وكأن هذا الوصف يصح ، اكثر من اي مكان آخر ، على العالم العربي حيث ينكشف تعارض حاد بين التوقعات المشرقة للسنوات ١٩٧٣/ ١٩٧٤ والحالة الراهنة للامور . لقد احرزت الخلافات العربية الداخلية مزيدا من الزخم في العامين المنصرمين ، وبلغت حد المجابهة العسكرية الجزئية فيما بين مصر وليبيا ، في حين تعرض لبنان ـ وكان يسمى جوهرة العالم العربي ـ لخراب شامل تحت وطأة حرب اهلية ضارية . في الوقت نفسه ، وبدلا من ان تستفيد منظمة التحرير الفلسطينية من النجاح الديبلوماسي الذي احرزته على صعيد الامم المتحدة في ١٩٧٤ ومن حالة الاضطراب المتواصلة في الضفة الغربية ابان ١٩٧٥ ، فانها تورطت بشدة في الحرب الاهلية اللبنانية ،لتجد نفسها في مجابهة مباشرة مع القوات السورية .

ليس من المهام السهلة تفسير كيف حدثت مثل تلك التغييرات الدراماتيكية في غضون فترة وجيزة من الوقت ، او تقييم تأثير تلك التغييرات من خلال منظور تاريخي . لذا ، فان محاولة تعيين اتجاهات العالم العربي ابان السنوات العشرين الماضية قد يساعد على فهم بعض التيارات السياسية الاساسية فيه ، والعناصر التي استثارت الحرب الاهلية اللبنانية . فلبنان عبارة عن مجتمع مصغر عربي تتجابه ضمنه على المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، كل التيارات النابعة من المجتمع العربي الاوسع .

بالفعل ، يمكن ان نعتبر ان لبنان يجسد في مساحته الضيقة معظم التناقضات والتوترات التي تكمن في اساس تطور المجتمع العربي المعاصر : البدو مقابل الفلاحين وسكان المدن ؛ الفلاحون الجبليون مقابل البدو وسكان المدن ؛ الاسلام السني مقابل الاسلام الشيعي والفرق الاخرى الخارجة على الاجماع . المسيحية الشرقية المتكيفة ضمن نظام الملل العثماني القديم مقابل الاسلام الامبراطوري السني ، واغراء التغريب (westernization) مقابل الاصالة الاسلامية واغراء الخصوصية ؛ بقاء الاقطاعية والقبلية مقابل تشكل البرجوازية ؛ الغنى الفائق مقابل العوز الفائق ؛ اغراء الوحدة العربية مقابل اغراء الخصوصية المحلية ؛ اغراء العداء للامبريالية ، والاشتراكية ، مقابل كره الشيوعية والاعجاب بالرأسمالية المتطورة ؛ العلمانية مقابل الديماغوجية الدينية ؛ والرومانتيكية الثورية مقابل المصلحة الانانية لمجتمع تجاري .

ليس من داع للقول ان ايا من هذه النزعات المتعارضة لا يوجد في الواقع على هذا النحو المجرد . بالاحرى ، ان هذه النزعات هي في حالة دائمة من التداخل وهي تتعايش في مناخ متناقضة متعددة ، وبكثافات مختلفة ، ضمن المجموعة نفسها وحتى ضمن الفرد الواحد . ذلك ما يجعل اي تحليل للحرب الاهلية اللبنانية صعبا الى هذه الدرجة ، خاصة حينما يسعى

المحلل لتجاوز التبسيط المبالغ فيه . لقد شهدنا في غضون الحرب الاهلية نموذجا جيدا لهذه المبالغة في التبسيط ، حيث دأب معظم المحللين على تقسيم المجتمع اللبناني الى فئتين : المسيحيين المحافظين من جهة والمسلمين التقدميين من جهة اخرى .

في الواقع ، وطالما ان معظم ما كتب في العشرين سنة الماضية حول لبنان والعالم العربي كان يركز حول ما بدا انه « تغييرات » في البنية الاجتماعية والسياسية لتلك المجتمعات ، فقد تكون محاولة التركيز على اللاتغيير الذي ظل راسخا خلف التغييرات الشكلية ، وفي مستويات متعددة من البنية الاجتماعية ، امرا جديرا بالاهتمام . ان محاولة من هذا النوع ، كما سنرى ، سوف تلقي بعض الضوء على النتائج السلبية لتطور المجتمع العربي المعاصر وخصوصا على تمزق المجتمع اللبناني الذي قد يعزى الى ذروة مفعمة بالصراع بين عناصر التغيير وعناصر اللاتغيير . لقد تم بلوغ هذه الذروة بفعل القوى الفعالة التي ادخلتها المقاومة الفلسطينية الى المجتمع اللبناني ، من غير ان يكون اي من الاطراف المنخرطة في الصراع في موقع يتيح له ضبط القوى التي اطلقها . وبدورها ، فالفعالية الفلسطينية كانت تمثل من الداخل صراعا بين التغيير واللاتغيير ، بحيث كانت الحرب الاهلية اللبنانية تراكما لعناصر التغيير واللاتغيير . واذا كان بالوسع اعتبار لبنان عالما مصغرا للبيئة العربية الاوسع ، فان الاحداث الدرامية التي هزت هذا البلد قد تعتبر نذيرا لتغييرات حافلة بتمزق اعظم في العالم العربي .

أ ـ عناصر اللاتغيير في بنية المجتمع العربي

١ ـ بنية العائلة

الخلية العائلية هي الجزء المكوّن الاساسي لأي مجتمع . وليس هنا المجال المناسب لعرض البنية المعقدة للعائلة العربية البطريركية ، وقواعد التضامن والتراتب السلطوي ضمنها . غير اننا سوف نكتفي بابراز وجهها اللاتغييري . منذ اواسط الستينات تعرضت عملية التغيير في بنية العائلة في العالم العربي للاحباط بفعل تسارع وتيرة الهجرات الريفية الى المناطق المدينية غير القادرة على استيعاب المهاجرين الجدد . وكان المأزق الاسكاني من الحدة بحيث جرى نقل البنية العائلية الريفية الى المدن ، الامر الذي حال دون تفتت العائلة الى خلايا مستقلة متعددة . وباستثناء الجيوب البرجوازية الصغيرة ، تحولت المدن العربية الى مناطق فقر حيث تعيش عدة عائلات معا في غرف قليلة وفي حالة تداخل اجتماعي واقتصادي تامة . وشهد الوضع تدهورا عظيما منذ ان اتاح سعر النفط ان ينصب المال النفطي في عمليات المضاربة العقارية في مدن مثل بيروت والقاهرة ودمشق . وادت هذه العمليات الى زيادة حدة الثغرة وتسببت في ارتفاع هائل في الايجار الامر الذي منع حتى الأزواج الشبان من الطبقة الوسطى من السكن بمفردهم

من الممكن ان الوجه التراتبي (hierarchy aspect) من البنية العائلية كان ينحو الى التقلص بين الجيل الجديد ، وذلك مع تطور التعليم ، غير ان ظروف العيش الآخذة بالتدهور في المدن ساهمت مساهمة كبرى في صيانة التضامن العائلي التقليدي ضمن المناطق المدينية

نفسها ، وكذلك فيما بينها والمناطق الريفية . وخير دليل على ذلك ان حفنة من عمليات الخطف في بيروت في مطلع الحرب كانت كافية لتعبئة التضامن العائلي في كل انحاء البلد في موجات متعاقبة من عمليات الخطف والخطف المضاد وفق خطوط قبلية - دينية اكثر بكثير مما هي سياسية . وقد قدر لعمليات الخطف هذه ان تستمر الى حين دخول القوات السورية الى البلاد . يمكن للمرء كذلك ان يستعيد الدور الاساسي الذي لعبه التماسك ضمن الجماعة العائلية في جميع الانتخابات اللبنانية منذ الشطر الاول من القرن الحالي .

ويتضح استمرار تضامن العائلة الواسعة مجددا من كيفية تخللها للادارات الحكومية الحديثة في جميع البلدان العربية. إن منصبا ما في الادارة الحكومية لأي بلد عربي ما يزال يمثل مكانة وحظوة للعائلة كلها ، للأقارب وللحلفاء على السواء ، وخصوصا حينما يتعلق الموضوع بتعيين وزاري او بمراكز رفيعة في الاحزاب السياسية او في المنظمات العامة .

بوسعنا رؤية اللاتغيير في بنية العائلة كذلك عبر استمرار التزاوج ضمن الجماعة العائلية نفسها . وتظل الزيجات بين ابناء العمومة امرا غالب الحدوث . اما التزاوج ، وخصوصا بين جماعات متباينة اجتماعيا ، فما زال امرا نادرا ، ربما مع استثناء مصر حيث امتزجت الطبقة الحاكمة العسكرية الجديدة التي تشكلت في عهد عبد الناصر مع الطبقات الاقطاعية والبرجوازية القديمة . كذلك فالتزاوج بين جماعات دينية مختلفة ما يزال شبه مستحيل حينما يتعلق الموضوع بزواج مسيحي من فتاة مسلمة ، الا في حالة تخلي غير المسلم عن دينه واعتناقه الاسلام . ان لبنان هو البلد الوحيد الذي يعترف قانونيا بالزيجات المدنية المعقودة في بلد اجنبي فيما بين رجل غير مسلم وفتاة مسلمة ؛ لكن رغم زيادة التزاوج فيما بين الجماعات الدينية ، فانه ما يزال هامشيا .

في الواقع ، ورغم تكريس السلطان القضائي المدني في بعض البلدان للتعامل مع المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية (الزواج ، الارث ، التبني ، الخ ...) ، فان ما يجري تطبيقه هو القانون الديني . وفي لبنان ، ليس ثمة سلطان قضائي مدني في مجال الأحوال الشخصية ، باستثناء حالة الزواج المدني المعقود في الخارج .

٢ - البنية الدينية :

ابان الحقبة الناصرية ، كان نفوذ المؤسسة الدينية في الحياة العمومية في حالة انحسار في جميع انحاء العالم العربي . مع ذلك ، فما يحدث الآن هو مؤشر واضح الى ان البنية الاجتماعية - الدينية ظلت على حالها ابان تلك الفترة . ان حركة تجديد الايديولوجية الدينية تراوح في مكانها حاليا ، في حين تطور المؤسسة الاصولية fundamentalist نفوذها على الحياة العامة . وتتسم حركة الافكار التي امتازبها عصر النهضة من الافغاني وحتى خالد محمد خالد بجمود تام. ولم تحرز كتابات صادق جلال العظم حول الدين ، التي نشرت في بيروت في أواسط الستينات ، سوى وقع محلي ولفترة وجيزة . واما عالم الاجتماع الآخر المهم الذي ما يزال يكتب حول الدين من منظور تاريخي ماركسي ، فهو عبد الله العروي من المغرب ، الذي ينشر كتاباته في باريس وبالفرنسية . ورغم ان الكتابين الأهم اللذين وضعهما (الايديولوجية العربية

المعاصرة ؛ وأزمة المثقفين العرب) قد ترجما الى العربية ونشرا في بيروت ، فانهما معروفين لدى قلة من المثقفين العرب .

بالنسبة للبنان ، ظلت البنية الدينية قوية جدا بل وجرى توسيعها ابان السنوات العشر المنصرمة عبر تعزيز المؤسسة الدينية الشيعية بزعامة الامام موسى الصدر . ولقي هذا التطور تشجيعا نشطا من جانب الدولة التي رأت فيه قوة مضادة للنفوذ الشيوعي المتزايد ولتصاعد مطالب المؤسسة السياسية السنية على صعيد السلطة السياسية ، والى حد بعيد فان اعظم مصادر التعدي الذي تمارسه المؤسسة الدينية / الطائفية في الحياة المدنية والعامة يتمثل في التعليم والاعمال الخيرية والتشريع حيث ما يزال وجود الدولة ضعيفا بشكل متعمد . ان لبنان ، رغم ديمقراطيته البرلمانية الغربية ظاهريا قد ظل ، بالمقارنة مع البلدان العربية الاخرى ، آخر المخلفات الحقيقية للبنية الدينية العثمانية ، حيث تضرب جذور المؤسسات الدينية المختلفة بقوة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية للبلاد .

بالاضافة ، على المرء الا ينسى ان المسيحية الشرقية ظلت محافظة جدا ، وان عملية الـ « aggiornamento » (اي ، التحديث) التي دخلت فيها المسيحية الغربية حديثا لم تمارس اي تأثير في المسيحية الشرقية ، في بنيتها الدينية . ينبغي على المرء ان يستعيد الى الذهن ان المثقفين المسيحيين الملتفين حول مطران بيروت للروم الكاثوليك غريغوار حداد ، ذي الشخصية القوية سعوا في مطلع السبعينات لاحداث تغيير في كنائس الشرق الادنى عبر ادخال روح مجالس الفاتيكان اليها . غير ان حركتهم لقيت معارضة عنيفة من جانب المؤسسات المسيحية من جميع الطوائف . وفي ١٩٧٤ طرد المونسنيور حداد من مطرانيته واحيلت كتاباته الى الفاتيكان بتهمة انها تتضمن آراء هرطوقية . وقد تفرق معظم المثقفين الذين كانوا ملتفين حوله وانضموا الى منظمات سياسية يسارية متنوعة .

قد يكون مفيدا للمرء ان يتذكر ان حركة التنظيمات في القرن الماضي ، على صعيد الامبراطورية العثمانية ، لقيت بدورها مقاومة قوية جدا من جانب المؤسسات الدينية ، سواء الاسلامية او المسيحية . ودون ريب ، كانت مثل تلك المقاومة عاملا مهما ، ومسؤولا عن فشل التنظيمات التي استهدفت تحديث مجتمع الامبراطورية العثمانية بأسره .

الى جانب ذلك كله ، فالمؤسسات الدينية غير المسيحية (السنية ، والشيعية والدرزية) في لبنان كانت تنزع لاحراز اهمية اكبر في الحياة السياسية للبلاد . ان ذلك يمكن ان يعزى الى عاملين :

- الرغبة في تقليد المؤسسات المسيحية والتشبه بها من اجل ممارسة سلطات اجتماعية وسياسية مشابهة في الطوائف التي تنتسب اليها .
- فشل الزعامة الاسلامية المدنية في احداث اصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية .

ان اغتيال كمال جنبلاط مؤخرا ، وهو المصلح اللبناني الكبير ، والزعيم الدرزي الكبير في الوقت نفسه ، خلق فراغا تستفيد منه المؤسسة الدينية الدرزية ، التي يمكن اعتبارها اضعف المؤسسات الدينية في لبنان .

وفقا للخط نفسه ، ان الاتجاه الذي اطلقته كل من ليبيا والعربية السعودية في العالم العربي وفي العالم الاسلامي والذي يقضي بالعودة الى القانون الاسلامي التقليدي (الشريعة) في جميع جوانب الحياة المدينية ، انما يعزز المؤسسة الدينية وسيطرة الاصوليين . ويمارس الاتجاه نفسه فعله في المؤسسات المسيحية . ينبغي ان يلاحظ هنا ان الحرية والتعددية اللذين تطالب بهما المؤسسة السياسية المسيحية في لبنان لا يقومان اطلاقا على مفهوم الحرية الفردية وانما ما يزالان يستندان الى فكرة « الملة » العثمانية ؛ فالحرية المطلوبة هي حرية « الملة » ، وهي بشكل رئيسي حرية الابقاء على سيطرتها التامة على اعضائها لمنع اي تغيير سوسيولوجي جذري في البنية الطائفية للمجتمع .

مع ذلك ، ان اعادة انبعاث الاتجاهات الدينية الاصولية في المجتمع العربي قد يعتبر ردة فعل ضد العلمانية الذاتية المتزايدة ، اي ضد تكاثر الجماعات التي تصبح لا مبالية ازاء الممارسات الدينية ومترتباتها في الحياة الاجتماعية . وسوف نرى لاحقا ان الفشل الاقتصادي وركود الترقي الاجتماعي يفسران اعادة انبعاث الورع الديني لدى الجماعات المعنية اكثر من سواها .

٣ ـ البنية السياسية :

في هذا المجال كذلك ، يمكن للمرء ان يلحظ انه رغم التغييرات الظاهرية في التركيبة الدستورية للعديد من البلدان ، فان البنية السياسية والحياة السياسية في البلدان العربية لم تتغير في العمق . ان تبني دساتير ذات توجه اشتراكي في بلدان مثل مصر وسوريا في مطلع الستينات كان يعبر فحسب عن السعي لاحراز الشرعية من جانب النخب السياسية الجديدة التي استولت على السلطة . ان الانماط التقليدية من العلاقات بين النخب الحاكمة والجماهير المحكومة ، وهي مزيج من الاقطاعية ، والأبوية (Paternalism) ونظام الاتباع (Clientele) المستند الى التضامن العائلي ، قد نقل الى المؤسسات السياسية والادارية الجديدة التي خلقت كنتيجة لتلك التغييرات الدستورية ؛ وكانت تلك المؤسسات بالدرجة الأولى بيروقراطيات نظام الحزب الواحد والشركات الصناعية والتجارية التابعة للقطاع العام ، والتعاونيات الزراعية .

بل يمكن للمرء ان يقول ان توجه السياسة الخارجية نحو بلدان الكتلة الشرقية كان حصيلة احباط ناجم عن العلاقات مع البلدان الغربية ، خصوصا فيما يتعلق بالعون الاقتصادي والعسكري وبالمشكلة الفلسطينية ، اكثر منه حصيلة اختيار سياسي واضح .

ان السياسة الحالية المعاكسة ، سياسة معاداة الاشتراكية وبلدان الكتلة الشرقية ، ليست وليدة الضغط السعودي فحسب ، وانما هي حصيلة الاحباط نفسه فيما يتعلق بالقضايا نفسها بعد خيبة الامال الاولى بالقدرة على معالجة تلك القضايا بنجاح استنادا الى التحالف مع البلدان الاشتراكية وعبر تبني تركيبة دستورية اشتراكية .

تشير تلك التطورات بوضوح الى انه لـم يتم احراز اي تقدم في العمق لجهة نشوء رأي عام منظم ، ولجهة نشوء مواطن يتمتع بحقوق وواجبات واضحة تجاه آلية الحكم وتجاه

البيروقراطية . ان اتخاذ القرارات ما يزال محصورا في نطاق نخبة صغيرة جداً ، تحكم دون ان تدعمها الية مؤسسية مصممة لكي تعد القرارات الاكثر عقلانية ومن غير ضوابط يمارسها رأي عام منظم ، كما سنرى فيما بعد ، ان اتخاذ القرارات في مجال السياسة الاقتصادية يتم بصورة كاملة تقريبا ، وبطريقة او بأخرى بواسطة الخبرات الاجنبية ، وهو لا يجري في اطار خيارات اساسية واضحة ، كما هو الحال في البلدان الاشتراكية .

في الواقع ان عملية الحكم في البلدان العربية ما تزال نوعا من « السلطنة » . ان مزاج النخبة السياسية الضيقة جدا ، ومصالحها الاقتصادية ، يشكلان عنصرا اساسيا في عمليات اتخاذ قرارات بمواجهة ضغوط مختلفة ناجمة عن احداث غير متوقعة ، وقوى اقليمية ودولية ، وحالة مزعومة للرأي العام المحلي والاقليمي والدولي كما تعبر عنها بصورة مشوشة وسائل الاعلام الحديثة .

هنا كذلك حقق لبنان وضعا قياسيا لجهة المحافظة ، فديمقراطيته البرلمانية الظاهرية التي أسست في ١٩٢٦ لم تكن تخدم سوى الحفاظ على حكم العائلات الطائفية الكبيرة . وما يزال « العرابون » انفسهم يسيطرون على الساحة السياسية منذ منتصف العشرينات . ومع ان علماءغربيين كثيرين حاولوا ان يصوروا النظام السياسي اللبناني كواحة للديمقراطية الغربية في وسط ديكتاتورية شرقية، فان النظام السياسي اللبناني لم يكن مختلفا جدا في حقيقته عن نظام حزب واحد منظم وفق خطوط اقطاعية واوليغارشية ؛ اكثر من ذلك ، جاءت الحرب الاهلية لتعطي « العرابين » السياسيين والطائفيين الفرصة ليضمنوا ان يظل ارثهم ضمن العائلة عبر دفع ابنائهم الى الواجهة السياسية . وكان هذا امرا حيويا بالنسبة لهم ليس بسبب اعمارهم المتقدمة فحسب ، وانما كذلك لكبح نشوء نخبة سياسية راديكالية جديدة منضوية في حركات سياسية اشتراكية وفلسطينية وعروبية . سوف نرى فيما بعد ان هذه النخبة اللبنانية الجديدة فشلت في تأكيد قيادتها ابان الحرب وكيف ان فشلها يمكن أنْ يقارن بفشل النخب الجديدة في مصر وبلدان عربية اخرى ابان الستينات .

٤ ـ البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية

لا سبيل لبلوغ تقدير واف للركود في البنية العائلية ، وفي البنية الدينية والبنية السياسية ، بدون التأمل في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية . على المرء هنا ان يتأمل في أوجه متنوعة من اللاتغيير في الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية للبلاد العربية :

١ / الفشل في اتقان التكنولوجيا الحديثة

نادرا ما جرى التأكيد على ان ادخال التكنولوجيا الحديثة الى العالم العربي يعود الى مطلع القرن التاسع عشر مع تجربة محمد علي في مصر ، وتجربة خير الدين في تونس ، وحركة التنظيمات . وتحمل تجربة نقل التكنولوجيا العربية في القرن التاسع عشر ملامح شبه صارخة مع سياسات التنمية الراهنة :

أ) لقد أيدتها حركات فكرية تدعو للاصلاحات وللتجديد (الافغاني ، عبده ، خير

الدين ، الخ ...) تماما كما تلقى السياسات الراهنة تأييد ايديولوجيا « التنمية » .

ب) وجرى خلق مؤسسات مدنية وعسكرية جديدة وفق نموذج المؤسسات الموجودة في اوروبا آنذاك ، وتطلب الامر مستشارين اجانب كثيرين لانشاء تلك المؤسسات .

ج) ووضعت اسس البنى التحتية الاقتصادية الحديثة (طرقات ، سكة حديد ، سدود ، قنوات ، تلغراف ، طباعة ، الخ ...)

د) أعطيت امتيازات لشركات اجنبية لكي تتولى صيانة وتطوير الخدمات العامة (النقل ، المياه) والصناعة الحديثة ، ومن اجل اصدار النقد .

هـ) واستوردت من البلدان الغربية ، وبكثافة ، المعدات وسلع الاستهلاك ، الى جانب المعدات العسكرية .

و) وأدخلت حفنة من نماذج الاستهلاك المستندة الى تقليد طريقة الحياة الغربية الى حياة الطبقات الاجتماعية العليا والنخب في تلك البلدان .

مع ذلك ، فلم يتم حاليا احراز مستوى حد ادنى من الاستقلال الاقتصادي ودرجة معينة من التطور الاقتصادي المحكوم ذاتيا والمتوجه داخليا، اكثر مما لم يتم احرازها في القرن التاسع عشر . بالاضافة ، وفي كلا المحاولتين ، لم تبذل ايةعناية لصيانة المهارات الحرفية الثمينة والتقاليد الزراعية ولتشجيع انتاجيتها بحيث يصبح ممكنا دمج ما يسمى القطاعات التقليدية بصورة مطردة، ضمن محاولات انشاء صناعة وزراعة حديثتين .

٢ / الفشل في تحسين توزيع الدخل الوطني

كان الضرر الأعظم لتلك السياسات تعطيل القيم الاجتماعية التقليدية وانماط الحياة التقليدية بدون توفير بدائل متماسكة ، وفوق ذلك ، تمت عملية التعطيل والتغييرات في البنية الاجتماعية بدون حدوث تحسين فعلي لتوزيع الدخل (من زاوية تضييق سلم المداخيل) وبدون ان تنشأ جماعات مستقرة جديدة قادرة على ان تقود بصورة مثابرة عملية تنمية متوجهة الى الداخل ،بالأحرى يلاحظ المرء انه سواء في القرن التاسع عشر او في القرن الحالي ، وضمن اطار رأسمالية الدولة كما في اطار المشروعات الخاصة ، ظل القسم الاعظم من الدخل الوطني في ايدي تلك القلة التي افلحت ، بطريقة او باخرى ، في اقحام نفسها في القنوات الضيقة التي تربط على نحو وثيق الاقتصاد المحلي بالعالم المصنع . ان الافقار المتزايد للمهاجرين من الارياف وللحرفيين هو حصيلة الفشل في نقل التكنولوجيا وحصيلة اتساع الهوة بالنسبة لتوزيع المداخيل المرتبطة بذلك الفشل .

كما سبق وقلنا ، فالموجة الحالية من التضخم والمضاربة العقارية ، مضافة الى المآزق التي خلقها تدفق اموال النفط في جميع قطاعات الاقتصاد العربي تقريبا ، وذلك حتى في البلدان غير المصدرة للنفط ، زادت حدة الوضع بشكل دراماتيكي . وينزع هذا الوضع الى اعادة خلق البنية الاجتماعية القديمة التي كانت سائدة قبل تعرض البلدان العربية للنفوذ الغربي ، حيث كانت جماعة صغيرة من ذوي الثراء الفاحش تتعايش مع جماهير تعيش في مستوى الكفاف .

واذا كانت النخبة الفنية تغيرت من حيث الأصل الاجتماعي فان بنية توزيع الدخل تستأنف الآن مكانها التقليدي .

في مثل تلك الظروف ليس مدعاة للدهشة ان الاشكال التقليدية للسلوك الديني تبرز مجددا الى السطح كعامل تعويضي للافقار وللفشل في التنمية الاقتصادية الصناعية ، ان ذلك هو بمثابة خلفية مناسبة لانبعاث ونجاح دعاة الاسلام الاصولي . وللتطور المعاصر لحركة الاخوان المسلمين ضمن الجامعات المصرية ، حيث لا يملك الوف الطلاب أي أمل في تحسين احوالهم الاجتماعية والاقتصادية .

على نقيض حالة اللاتغيير التامة في بنيته الدينية والسياسية ، كان لبنان المجتمع الوحيد حيث حدث تغيير تنموي مهم ابان السنوات العشرين الماضية ، لقد توصل الاقتصاد الى تنوع فعلي ، مع بروز قطاع صناعي انتاجي قوي نسبيا في اواسط الستينات ، توصل الى تصدير مقادير كبيرة الى البلدان العربية المجاورة (قرابة ٣٠٠ مليون دولار في ١٩٧٤) وكانت النتيجة ان نمط توزيع الدخل كان يتعرض لتغيير رئيسي يسمح بخلق طبقة وسطى واسعة . ان تلك الطبقة الوسطى، ورغم عدم رضاها عن أداء المؤسسة السياسية ، لم تتدخل في تلك المؤسسة خوفا من الاخلال بالميزان الدقيق فيما بين المؤسسات الطائفية المتعددة التي تحكم لبنان .

لكن ينبغي ملاحظة ان التضخم القوي الذي بدأ مع سنوات ١٩٧٢/١٩٧٣ كان له وقع هائل في لبنان ، بحيث شكل كابحا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي للطبقة الوسطى وخلق نقمة عامة في البلاد ، وتميزت السنوات ١٩٧٣/١٩٧٤ بتذمر اجتماعي متواصل ، وباضرابات ومظاهرات طلابية ، وفي مطلع ١٩٧٥ قتل نائب في البرلمان بالرصاص في صيدا اثناء مظاهرة تأييدا لصيادي الاسماك . ومهد هذا الحادث الطريق لاحداث اخرى ، مجزرة عين الرمانة في نيسان ١٩٧٥ حيث قتل حوالي عشرين فلسطينيا في ضاحية مسيحية من بيروت . هكذا بدأت الحرب الاهلية اللبنانية .

ب / الحرب الاهلية اللبنانية :

انتصار اللاتغيير على الطموح الى التغيير

يمكن دراسة الحرب الأهلية اللبنانية من زوايا مختلفة متعددة : المسلمين مقابل المسيحيين ، الموارنة مقابل الطوائف غير المسيحية الاخرى ، المحافظين مقابل التقدميين ، المعادين للعرب وللفلسطينيين مقابل العروبيين والثوريين المؤيدين للفلسطينيين ، انصار تسوية فورية مع اسرائيل وانصار ما يسمى « جبهة الرفض » . واي منحى مفرد سوف يعطي نظرة مشوهة حول مغزى الاحداث الدراماتيكية التي هزت لبنان وخلفته في حالة تمزق اجتماعي شبه كامل . ليس بوسعنا هنا تقديم تحليل تفصيلي للحرب الاهلية ، لكن قد ينير رؤيتنا ان نحلل التعارض بين الاهداف والمثل العليا المعلنة للاطراف المتصارعة المختلفة ، وسلوكها في السنتين اللتين زالت في اثنائهما كليا الدولة اللبنانية وقواتها المسلحة ، تاركتين المجال مفتوحا امام كل معسكر كي ينظم مجتمعا جديدا في الاراضي التي يسيطر عليها . كما سوف نرى ، ان فشل كل

فريق في احراز اي من اهدافه ومثله حتى ولو في مستوى الحد الادنى ، والتمزق التام للمجتمع اللبناني ، يرمزان بطريقة بليغة جدا الى انتصار عوامل اللاتغيير على عوامل التغيير ، سوف نعرض هنا بايجاز شديد مثل الفئات الرئيسية المنخرطة في الحرب الاهلية ، وسلوكها ، والنتائج التي تم التوصل اليها .

ـ الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية

كانت هذه الحركة ائتلافا من جماعات ناصرية متنوعة (كانت قد انشقت على نفسها بعد وفاة عبد الناصر) ، واحزاب شيوعية (موسكوفية او غير موسكوفية) ، والحزب الاشتراكي بزعامة كمال جنبلاط ، وحزب البعث والحزب القومي السوري الذي أسسه انطون سعاده . والواقع ان هذه الحركة ضمت جميع افكار التحديث والاصلاح التي سرت في اي من انحاء العالم العربي ابان السنوات العشرين المنصرمة والتي كانت تعيش حالة انحسار منذ مطلع السبعينات ، بعد وفاة عبد الناصر وبروز العربية السعودية كزعيم روحي ومالي للعرب . تأسست الحركة الوطنية قبل سنوات من الحرب واكتسبت زخما جديدا ابان التذمر الاجتماعي للسنتين ١٩٧٣ و١٩٧٤ ، بفضل تحالفها مع الحركات الفلسطينية التي كانت بلورت جميع طموحات المثقفين والجماهير العربية للتغيير .

كان البرنامج السياسي للحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية عبارة عن وثيقة اصلاحية معتدلة جدا تدعو الى نظام برلماني حقيقي ، ومكافحة الطائفية في العمليات الانتخابية وفي الادارة ، والى بناء جيش وطني عبر التجنيد الالزامي ، ومد الخدمات الاجتماعية لتشمل قطاعات السكان المحرومة منها . ونادت بعض الجماعات المنضمة الى الحركة الوطنية كذلك ، بنظام علماني تام يحل محل التنظيم الطائفي الذي يعطي كل طائفة سلطانا قضائيا خاصا بها . لكن ، ومع تطور الاشتباكات ، ابتعدت الحركة الوطنية في سلوكها السياسي ، عن اعتدالها واندفعت اكثر فأكثر الى ممارسة الرومانتيكية الثورية غير المنظمة .

ان تشابك الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية مع المؤسسة الاسلامية التقليدية ، عبر تشجيع عقد عدد من القمم الاسلامية ، (مع ان مسيحيين عديدين شاركوا على ارفع المستويات في مختلف الحركات غير الناصرية) ، ومناشدتها المستمرة للجماهير المسلمة ، وبياناتها العنيفة ضد الطائفة المارونية عموما ، وتحليلها البدائي لمشاكل البلاد الذي كان مؤداه الزعم ان « الامتيازات » المارونية كانت مصدر جميع حالات الخلل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وتقاعسها في ضبط السلوك المنحرف من نوع طرد السكان والخطف وفق أسس دينية ، والنهب ، والسماح للجماعات الاسلامية المتطرفة بتطوير نشاطاتها السياسية ؛ ان تلك العوامل جميعا ساهمت في تدمير مصداقية الحركة الوطنية حتى بين مؤيديها .

مع ان الحركة الوطنية ، بالمشاركة مع حركات فلسطينية متعددة ، ظلت تسيطر على اكثر من ٦٠ بالمئة من المجتمع اللبناني حتى حزيران ١٩٧٦ ، فانها فشلت في تأسيس صورة ما من الانماط الاجتماعية الجديدة وفي وضع الأسس لاستهلال عهد جديد من العلاقات الاجتماعية ، وبالعكس ، فالفوضى والسلوك الخاطىء وتدمير ملكية الدولة والملكية الخاصة غدت السمات

المميزة لادارة الحركة الوطنية . كذلك كانت عملية اتخاذ القرارات في الحركة الوطنية ، التي كانت المسيطرة فيها شخصية كمال جنبلاط القوية ، خاطئة تماما ، وينطبق عليها بدورها لقب « سلطنة » بالمعنى الذي حددناه سابقا .

كانت الشؤون الادارية للحركة العسكرية للحركة الوطنية ومعظم مواردها من السلاح والذخائر في أيدي المقاومة الفلسطينية ، وهكذا فلم يكن لدى هذه الحركة استقلالية ذاتية تسمح لها بتطبيق استراتيجيتها التي انتهت في آذار ١٩٧٦ الى السعي للسيطرة العسكرية الكاملة على البلاد ـ تلك الاستراتيجية التي اتبعتها الحركة الفلسطينية نفسها ، وخصوصا فتح ، بقدر كبير من التحفظ لأنها أثارت معارضة سوريا بل ومعظم أقطار العالم العربي .

ـ الجبهة اللبنانية

كانت الجبهة ائتلافا يضم الكتائب ، وحزب الوطنيين الاحرار ، والرئيس فرنجية وانصاره في الشمال ، والرابطة المارونية (هيئة مدنية تمثل الطائفة بازاء المؤسسة الدينية) ، وسلك الرهبنة المارونية ، وجماعتين متطرفتين أقل أهمية .

ادعت الجبهة انها تقاتل في سبيل حرية وكرامة الانسان في لبنان وكذلك من اجل دولة علمانية لاتنتقص سيادتها بفعل الغرباء غير اللبنانيين والتدخلات الخارجية ، ومن هذه الناحية كانت الجبهة ستمثل مطامح التغيير لدى الكثير من اللبنانيين الذين ينتمون الى اديان مختلفة ، ولكن ، اذ كانت تجمعا محافظا مرتبطا بمختلف المؤسسات المحافظة في البلدان العربية ، فان الجبهة ارادت ان تطهر البلاد مما دعته « العناصر الشيوعية » ومن جميع الجماعات الفلسطينية التي تنتمي الى « جبهة الرفض » المنادية بالثورة في لبنان وفي البلدان العربية الاخرى .

على نقيض الحركة الوطنية لم توجد الجبهة اللبنانية في هذه الصيغة قبل الحرب . وانما تشكلت في النصف الثاني من ١٩٧٥ لتواجه القوة المتزايدة للحركة الوطنية التي نجمت عن تحالفها مع الحركة الفلسطينية . لكن على المرء ان يتذكر ان الحلف الانتخابي الذي قام ابان انتخابات ١٩٦٨ بين الكتائب وحزب الوطنيين الاحرار والكتلة الوطنية التي يتزعمها ريمون اده ، كان محاولة اولى لتوحيد المؤسسات المدنية المسيحية التقليدية لمكافحة نفوذ الرئيس السابق ذي الاتجاه الاصلاحي ، فؤاد شهاب ، في المناطق المسيحية .

لكن استراتيجية الجبهة ، وكذلك سلوكها العملي ، لم يكونا أقل أخطاء من استراتيجية وسلوك الحركة الوطنية ، وبحجة القتال لـ « تخليص » لبنان من « الغرباء » (اي الفلسطينيين) ومسببي المتاعب السياسية (الشيوعيين والعروبيين) ، انتهت الجبهة الى فتح البلاد امام الجيش السوري حتى نهر الليطاني في الجنوب ، والى السماح للجيش الاسرائيلي بالتغلغل في المناطق الواقعة جنوب الليطاني ، ولم يكن سلوكها السياسي اكثر وضوحا ، فقد ارادت دولة علمانية تحترم كرامة المواطن ومواطنا يحترم الدولة ، مع ذلك فان الميليشيات التابعة لها فاقت ميليشيات الحركة الوطنية في النهب والتهجير والخطف لأسباب

دينية ، وفي ذبح المواطنين الابرياء سواء اكانوا فلسطينيين ام اكرادا ام مسيحيين شيوعيين او قوميين ، ام مجرد مسلمين لبنانيين غير ملتزمين بأي طرف سياي . كذلك كانت للجبهة مساهمة كبرى في انهيار الجيش اللبناني بدعوتها الضباط المسيحيين للانضمام الى ميليشياتها وباستيلائها على مقادير كبيرة من الاسلحة والاليات المصفحة التابعة للجيش .

كانت الايديولوجية اليومية للجبهة ، رغم مثلها الاعلى المعلن الداعي لبناء دولة علمانية حديثة ، تقوم على الدعوة لحماية وجود المسيحية وسط بيئة اسلامية معادية مزعومة . وقد طلبت العون من جميع انحاء العالم بحجة انها تدافع عن اقلية دينية مضطهدة . وهكذا ، ومع انتهاء الحرب ، فانها لم تفلح سوى في انها خلقت لدى جميع الطوائف المسيحية شعورا طائفيا مؤججا مستندا الى التعصب الديني وعقدة الاقلية ، بدلا من حس المواطنية المتساوية لجميع اللبنانيين . ويمكن اعتبار ذلك الاثر الذي ألحق أكبر الضرر بمستقبل مشروع بناء الوطن اللبناني . وخصوصا ان المشاعر الطائفية كانت اخذة بالخفوت قبل الحرب بفضل التطور الاقتصادي اللبناني الناجح الذي تعرضنا له سابقا .

والواقع ان الحوافز الاساسية لسلوك قادة الجبهة كانت تخوفهم من تغيير سياسي يجيء لصالح الاصلاحيين والتحديثيين ويضع حدا لعهدهم بوصفهم « عرابين » سياسيين . وجاءت القوة التي اكتسبتها الحركة الوطنية عبر تحالفها مع الفلسطينيين ، لتدعم وجهة النظر هذه ، اضافة الى طموح متزايد ضمن الطوائف المسيحية لتغيير النظام السياسي وتحديثه ، الامر الذي أثبتته بوضوح حركة المطران حداد والعدد المتزايد من العناصر المسيحية ، وخاصة الطلاب ، الذي انضم الى جماعات اصلاحية . من جهة اخرى ، ان غموض ايديولوجية الحركة الوطنية وسلوكها ازاء العلمانية ، وتأكيدها على حقوق المسلمين في لبنان الى جانب صيحاتها الثورية ساعدت الجبهة على اخضاع الطوائف المسيحية عبر الدعوة الى الدفاع عن النفس ، دينيا وسياسيا .

ان البرهان الاضافي على غلبة حوافز اللاتغيير في سلوك الجبهة يتأتى من سياستها الراهنة التي تقضي بعدم قبول الدخول في حوار وطني سوى مع المؤسسة الاسلامية التقليدية .

ـ المؤسسة الاسلامية التقليدية

الفئة الوحيدة التي لم يقم ضمنها نزاع بين التغيير واللاتغيير كانت المؤسسة المدنية والدينية الاسلامية ، فقد تركز مطلبها على الحصول على مزيد من السلطة السياسية ضمن البنية السياسية الطائفية ، دون ان تطرح مطلب الغاء النظام نفسه . مع ذلك ، امتلكت المؤسسة الدينية الشيعية مطالب تتعلق بالتعزيز الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الشيعية النائية والفقيرة ، وافلح الامام موسى الصدر في تشكيل « حركة محرومين » قوية استهدفت احتواء الاختراق الاشتراكي والشيوعي للجماهير الشيعية ، وساهمت هذه الحركة في نشاطات الحركة الوطنية بين حين واخر ، لكن اصبح واضحا مع اضطراد الحرب ان المؤسسة الشيعية ـ المدنية والدينية ـ لم تكن تحبذ اي تغيير سياسي في البلاد وانها ، من حيث الاساس ، لم تكن تريد اثارة عداء المؤسسة المسيحية المحافظة .

وبالمثل اضطرت المؤسسة السنية للتصعيد اللفظي لبعض مطالبها من اجل صيانة الحد الادنى من اتباعها السياسيين ازاء موجة التصعيد السياسي الناجح من جانب الحركة الوطنية في السنة الاولى للحرب .

كان سلوك المؤسسة الاسلامية ابان الحرب مشابها للغاية لسلوكها ابان اضطرابات ١٩٥٨ الاهلية . ومع انها كانت تكن العداء للافكار الثورية لحركة المقاومة الفلسطينية ، تماما كما كانت معادية لأفكار الناصرية الثورية ، فان المؤسسة الاسلامية سعت الى استخدام علاقاتها الحسنة مع الفلسطينيين ـ على غرار ما فعلت في ١٩٥٨ ازاء المؤسسة الناصرية ـ من اجل تعزيز نفوذها وموقعها ضمن اللعبة السياسية الطائفية التقليدية .

تعرضت العلمنة لتنديد عنيف من جانب المؤسسة الاسلامية ، التي حافظت على صلات سرية او مكشوفة مع الزعماء الموارنة الرئيسيين ، طوال فترة الحرب ، على غرار ما كانت فعلت ابان قلاقل ١٩٥٨ ، كذلك أقامت هذه المؤسسة علاقات قوية بسوريا والعربية السعودية ، اللتين كانتا بين الاطراف القوية التي شاركت في الحرب الاهلية اللبنانية .

حركات المقاومة الفلسطينية

كان انخراط حركات المقاومة الفلسطينية في الحرب الاهلية اشد العوامل مبعثا للألم في الاحداث ، وخصوصا ان هذه الحركات كانت مع حلول ١٩٧٤ قد احرزت بالفعل نجاحا دوليا باهرا ، ومصداقية لجهة مناداتها بالعلمانية كحل بعيد الامد للنزاع الاقليمي والدولي المتفجر الذي نجم عن نجاح الصهيونية في تحقيق مطلب انشاء دولة يهودية حصرية في فلسطين .

بالوسع تفسير انخراط حركات المقاومة الفلسطينية في الحرب الاهلية اللبنانية ، وتبرير هذا الانخراط ، بطرق عديدة وخصوصا بالصلة مع تجربة المقاومة المؤسفة في ١٩٧٠ في الاردن ، ينبغي كذلك ملاحظة ان لبنان ظل اخر موقع حصين لحركات المقاومة من حيث الوجود العسكري والايديولوجي في حين انطلق في العالم العربي اتجاه الاعتراف باسرائيل واضفاء الشرعية على استيلائها على فلسطين على حساب حقوق الفلسطينيين ومصالحهم .

الى جانب عدم التنسيق بين فصائلها المختلفة ، فان منظمة التحرير لم تراع ، في عملية اتخاذ القرارات ، البنية البالغة التعقيد والحساسية للنظام الاجتماعي والسياسي في لبنان . وحينما اندلع القتال كان تحالف المقاومة الفلسطينية مع الحركة الوطنية قد بلغ ذروته ، حيث ان الحركة الوطنية اثبتت طوال السنوات التي سبقت دعمها المتواصل للوجود الفلسطيني المسلح في لبنان ، بالاضافة ، وفي سياق قتالها للدفاع عن وجودها ، كان طبيعيا ان تقاتل المقاومة الفلسطينية ـ وبوصفها رمزا لاتجاه تحديثي عربي ـ الى جانب الحركة الوطنية التي كانت تدعو للعدالة والعلمانية والتحديث ، غير ان المقاومة الفلسطينية جرت لممارسة الغموض نفسه الذي كانت الحركة الوطنية تمارسه ازاء المؤسسة الاسلامية ، ومع ان هذه المقاومة اتبعت الحركة الوطنية بتردد بالغ لجهة استراتيجيتها العسكرية فانها لم تكن في وضع يسمح لها بعزل نفسها عن ايديولوجية الحركة الوطنيةوسلوكها اليومي الغامضين . وبالعكس ادلى بعض قادة المقاومة ببيانات غير متوازنة في اطار البنية الاجتماعية اللبنانية ساهمت في الانبعاث

القوي لمعظم الجانب التقليدي من العلمانية والاقليمية .

ـ المنحى السوري

ليس هنا مجال تحليل السياسة السورية البالغة التعقيد ازاء الحرب الاهلية اللبنانية ، لكن ينبغي الانتباه الى ان المؤسسة السورية اتبعت في المرحلة الاولى من الحرب ، سياسة توازن دقيقة بين الاطراف المتصارعة المختلفة في القلاقل اللبنانية . وتجسد هذا المنحى بصورة ملموسة في الاصلاح الدستوري الذي اعلنه الرئيس فرنجية في شباط ١٩٧٦ ، والذي كان أعد تحت المظلة السياسية السورية . استحدثت تلك الوثيقة اصلاحات معتدلة جدا ، واعادت تأكيد الانتماء العربي للبنان وعدلت بشكل طفيف الميزان البرلماني الطائفي ـ ولكن ليس الميزان السياسي الاجمالي ـ بجعله بنسبة ٥ الى ٥ بدلا من نسبة ٦ ممثلين للمسيحيين مقابل ٥ للمسلمين حسبما جدت الممارسة منذ ١٩٤٣ .

حينما أعربت الحركة الوطنية عن استيائها من هذا الإصــلاح الخجول ، خصوصا فيما يتعلق بعدم حدوث اي تغيير لجهة توزيع المناصب الثلاثة الاهم في الدولة بين الموارنة والسنة والشيعة ، مع استثناءالدروز ، وبعد ان شنت الحركة الوطنية بمساعدة المقاومة هجوما عسكريا في قلب الجبل الماروني ، فان المنحى السوري صار يتجه بصورة متزايدة لتحبيذ صيانة الوضع القائم في النظام اللبناني المتعدد الطوائف . وفي تموز ١٩٧٦ ، وفي خطاب شهير في دمشق ، ندد الرئيس الاسد وبحدة بجنبلاط وباستراتيجية الحركة الوطنية واعرب عن دعمه لسياسة الرئيس فرنجية ولوجهة نظر المؤسسات اللبنانية المسيحية والمسلمة التقليدية ، كذلك فانه هاجم بعنف العلمانية التي ينادي بها جنبلاط بوصفها غير متكافئة مع الدين الاسلامي .

هكذا اضاف المنحى السوري قوة جديدة حاسمة باتجاه انتصار اللاتغيير .

من هذا العرض يبدو بوضوح انه مهما كانت المثل المعلنة لكل من فريقي الحرب الاهلية اللبنانية نبيلة ومنطقية ، فان الفريقين رضخا لكل اشكال السلوك التقليدي اذا كانا ، لم يشجعاها ، وذلك بدلا من ان يكيفا عملية اتخاذ القرارات من جانبهما وجهودهما التنظيمية مع معاييرهما المعلنة لجهة الحداثة والاصلاح .والواضح ان القوى التي اطلقها الفريقان طغت عليهما كليا ، وانهما اضطرا للخضوع للسلوك التقليدي لكي يظلا في موقع التحكم بقواتهما العسكرية . ان بوسعنا بالمثل تحليل حالات الفشل التي تعرضت لها حركة عبد الناصر التحديثية ، سواء في سياستها المحلية او في مساعيها الاقليمية لتحقيق الوحدة العربية في اطار التغيير الاجتماعي ولتحرير العالم العربي من الاستغلال الاجنبي ، بالطريقة نفسها اي ، من حيث انتصار اللاتغيير على الطموح الى التغيير .

ادت الحرب الاهلية اللبنانية الى انهيار جديد في المجتمع اللبناني على غرار ما حدث في القرن الماضي ابان اضطرابات ١٨٤٠/ ١٨٦٠ التي تحمل شبها صارخا مع الوضع الراهن . ينبغي ان يتنبه المرء هنا الى ان حركة الانبعاث العربية الاولى التي قادها محمد علي في المشرق العربي انتهت بصورة غير متوقعة في الأربعينات ؛ وبعد بضع سنوات أخرى انحسرت كذلك حركات الانبعاث التي قادها خير الدين وعبد القادر في المغرب العربي ، ودخل العالم العربي

بأسره في طور جديد من الانحدار ومن الخضوع للنفوذ الاجنبي .

من المؤكد تقريبا ان نجـاح الحركة الصهيونية في انشاء دولة يهودية حصرية في فلسطين وفشل العرب في مقاومة انشائها ساهما بدرجة عظيمة في نشر بذور التمزق الاجتماعي وفق خطوط طائفية في العالم العربي . وذلك ، مضافا الى فشل الحركات التحديثية في وضع أسس بنية اجتماعية جديدة متماسكة ، تسبب في الاتجاه الحالي في المجتمع العربي حيث تغلب عوامل اللاتغيير . ان ما حدث في لبنان في السنتين الاخيرتين يعكس حالة الامور هذه بشكل تام .

يصعب تخمين الى متى سوف يظل الاتجاه المحافظ سائدا في المجتمع العربي . وبالمثل ، يصعب تصور بقاء الوضع في حالة جمود ، في رأينا ، ان نهوض الاتجاه المحافظ ، الذي يسانده بقوة دفق الأموال النفطية من الملكيات المحافظة ، هو كذلك رد فعل بيولوجي من جانب المجتمع ضد التغييرات العديدة التي طرأت في الثلاثين سنة الماضية ، ولكن دون أن تتمكن القوى السياسية القائمة في العالم العربي من ضبطها وتوجيهها وجهة ايجابية ومتماسكة .

ان الفشل الاقتصادي الذي منيت به معظم البلدان العربيـة التي شرعت فـي سياسات تحديثية شاملة ساهم بدوره في جعل عملية التغيير تبدو نوعا من الفوضى المدمرة والتردد الضار . لكن ، اذا لم تكن المؤسسة المحافظة العربية في موقع يتيح لها ايجاد حل للتحدي الاقتصادي والتحدي الصهيوني في غضون السنوات القليلة المقبلة ، فان المرء يميل للتخمين ان رد الفعل البيولوجي نفسه الذي اعاد ادخال اللاتغيير سوف يتحول مجددا باتجاه التغيير . لكن سيكون امرا محفوفا بالمخاطر فعلا ان نتنبأ بالاشكال التي سوف يتخذها اتجاه التغيير هذه المرة .

● ● ●

٢ ـ من النزاع بين التغيير واللاتغيير
الى النزاع على اللاتغيير*

سعينا منذ ثلاث سنوات تقريبا الى تفسير الحرب الاهلية واستنباط مدلولها على الصعيد العربي . وكانت آنذاك مثل هذه المحاولة نوعا من المغامرة ، نظرا لضخامة الحادث وسخونته في جميع الاذهان اللبنانية والعربية . خاصة وان اصوات المدافع كانت ما تزال تدوي في آذان الملأ . تركز تأويلنا للحوادث اللبنانية في حينه حول تناقض عناصر التغيير واللاتغيير في العالم العربي وتفجير التناقض في الساحة اللبنانية باعتبار لبنان المجتمع العربي الوحيد المفتوح وغير المراقب بشدة بشكل من اشكال السيطرة السياسية او العقائدية او العسكرية التي تمارسها الأنظمة العربية . وكنا خلال التحليل قد سردنا بعض العوامل الاقتصادية والسياسية والدينية التي عرقلت التطور الاجتماعي في العالم العربي . وقد خلصنا الى القول في هذه الدراسة ، ان الحصار القوى التحديثية التقدمية في لبنان والعالم العربي وصعود القوى التقليدية المحافظة والمساندة بدفق الاموال النفطية يعودان الى فشل القيادات العربية التقدمية خلال الثلاثين سنة الماضية في مواجهة التحدي الصهيوني وفي القضاء على آفات التخلف الكبرى ، بصورة خاصة سوء توزيع الدخل . وكنا قد شبهنا موجة اللاتغيير « برد فعل » بيولوجي للمجتمع العربي قائلين : « يصعب تخمين الى متى سوف يظل الاتجاه المحافظ سائدا في المجتمع العربي . وبالمثل ، يصعب تصور بقاء الوضع في حالة جمود . في رأينا ، ان نهوض الاتجاه المحافظ ، الذي يسانده بقوة دفق الأموال النفطية من الملكيات المحافظة ، هو كذلك رد فعل بيولوجي من جانب المجتمع ضد التغييرات العديدة التي طرأت في الثلاثين سنة الماضية ، ولكن دون ان تتمكن القوى السياسية القائمة في العالم العربي من ضبطها وتوجيهها وجهة إيجابية ومتماسكة .

إن الفشل الاقتصادي الذي منيت به معظم البلدان العربية التي شرعت في سياسات تحديثية شاملة ساهم بدوره في جعل عملية التغيير تبدو نوعا من الفوضى المدمرة والتردد الضار . لكن ، إذا لم تكن المؤسسة المحافظة العربية في موقع يتيح لها إيجاد حل للتحدي الاقتصادي والتحدي الصهيوني في غضون السنوات القليلة المقبلة ، فان المرء يميل للتخمين ان رد الفعل البيولوجي نفسه الذي اعاد إدخال اللاتغيير سوف يتحول مجددا باتجاه التغيير .

---

* نشرت هذه الدراسة في مجلة «الباحث» ، العدد ١٧ ، ايار ـ حزيران/مايو ـ يونيو ١٩٨١ .

لكن سكيون امرا محفوفاً بالمخاطر فلا أن نتنبأ بالاشكال التي سوف يتخذها اتجاه التغيير هذه المرة » .

ـ ٢ ـ

كان هذا الكلام قبل ثلاث سنوات . فأين اصبح الوضع اللبناني ـ العربي اليوم بعد الاطاحة بالشاه في ايران وحادثة مكة (حيث وقعت فتنة في المسجد الشريف) والحرب الايرانية ـ العراقية ، واستمرار التحدي الصهيوني المتجسد في التعدي العسكري المستمر على جنوب لبنان والتمادي في تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني ؟ وأين أصبح لبنان بعد ان استنفدت الشرعية اللبنانية القائمة على حطام الوضع القانوني ما قبل الحرب معظم الاوراق التي كانت بيدها ؟ هل يستمر لبنان ميزان حرارة للوضع العربي ؟ هل يمكن للبنان ان ينهض ويعود الى العافية في ظل الاوضاع العربية الراهنة ؟ ومن ثم ، إلى أين ، هذه الاوضاع من تفكك وتناقض وضياع الهوية بين عروبة وإسلام ، أصالة وحداثة ، اشتراكية ورأسمالية ، قومية أم أممية دينية ؟ هذه هي الهواجس العميقة التي تهز كيان الانسان العربي وبالتالي كيان المجتمع ككل ، فهل من سبيل الى توضيح الرؤيا أو على أقل تقدير الى الحصول على اطار تحليلي سليم يسمح العمل للباحث الذي يتوق الى المساهمة في توضيح الرؤيا وفتح المجال امام العمل السياسي الحضاري الفعال ؟ هذه هي التساؤلات التي سنحاول معالجتها بالمنهج نفسه الذي اتبعناه في الدراسة السابقة .

طالما نستمر في تبني اشكالية التناقض بين التغيير واللاتغيير ، وحرصا على الموضوعية وذلك بعرض المفاهيم والقيم الضمنية التي تقود تحليلنا ، فلا بد هنا من تحديد مفهومنا للتغيير . فالتغيير قبل كل شيء هو التغيير الاجتماعي المؤدي الى زوال تدريجي للبنية الاجتماعية ـ ونظام القيم المرافق لها ـ المسؤولة عن الجمود الحضاري والانحطاط الاقتصادي ، وهما العاملان اللذان يسمحان للمجتمعات الأكثر ديناميكية بالسيطرة المباشرة او غير المباشرة على المجتمع الجامد . وحالة التخلف تمثل بالذات وضع المجتمعات الراقدة في حالة تناقضية بين التغيير واللاتغيير والتي تجمع بين مساوىء كل من التغيير واللاتغيير دون ان تنعم بايجابيات اية من هاتين الحالتين . ووظيفة الانظمة السياسية في هذه البلدان هي ضبط هذا التناقض والتعتيم عليه . وهذا ما يفسر بدوره في كثير من الاحيان الديكتاتورية التي يتميز بها العدد الاكبر من هذه الإنظمة . وفي بعض الأحيان يظهر الى الوجود الزعيم الفذ مثل غاندي ومن بعده نهرو في الهند ، وعبد الناصر في العالم العربي ، وماوتسي تونغ في الصين ، وقد تمكن هؤلاء الزعماء من خلال قوة شخصيتهم ان يقودوا عملية تغيير تبدو انها شاملة وجذرية ولكن ما ان تخرج هذه الزعامات من الساحة حتى تعود التناقضات الى ما كانت عليه ، لأن المجتمع لم يكن مهيئا لتقبل هذا التغيير في الظروف العادية وبقيادة عادية . ويبدأ المرء يشعر بعد زوال الزعامات الفذة ان افكارها لمعت بسبب قوة شخصيتها اكثر مما لمعت بسبب تناسب هذه الافكار مع حالة المجتمع وتوطينها في اطار نهضة حضارية شاملة .

ولا بد هنا من الاشارة الى ان الوضع العربي هو اليوم اكثر تدهورا من الوضع الصيني او الهندي او حتى وضع كوريا الشمالية والجنوبية اذ لم يحقق المجتمع العربي بالرغم من ثرواته الطبيعية الضخمة ، أي انجاز اقتصادي ـ تقني (خاصة في مجال الصناعات العسكرية وفي انتاج الحاجات الغذائية الاساسية) يخفف من التبعية الاقتصادية والعسكرية المطلقة تجاه الدول المتقدمة صناعيا . لذلك نشهد تزايد احتمالات عدم الاستقرار وتزايد شعور المواطن العربي بهذه الحالة الباعثة على اليأس ، ولذلك ايضا نرى ضياعا عقائديا متفاقما يتجسد في بروز ايديولوجيات شديدة التمذهب المطلق حول قيم دينية او عرقية او اقليمية او فرقوية تزيد من تناقض المجتمع وانقسامه .

وفي الحقيقة ان كل شيء يدل على ان المجتمع العربي يدخل في بحر هائج وفي فترة من الاضطرابات الحادة قد لاتنفجر على الحال ، إنما لابد من ان تحدث في المستقبل بسبب مضي المجتمع العربي في الطريق المسدود . فالنزعة الى اللاتغيير الصاعدة منذ ثلاث سنوات اصبحت الان على مسار تصادمي مع نزعة اخرى فجرتها الثورة الايرانية ورجحان كفة العناصر الدينية فيها . وهذه النزعة الاخيرة تناقض في نفس الوقت الوقت نزعة اللاتغيير المحافظة ونزعة التغيير التقدمية وهي تتميز بطلب التغيير من خلال العودة الى الماضي بصورة مطلقة وصوفية ومن خلال رفض حاد لقيم الحضارة الحديثة التي عممها عالميا الغرب المتقدم صناعيا . والثورة الايرانية لم تكن وليدة ساعتها وظروفها الخاصة ، فمن الدلائل المبشرة لها نذكر ثورة الكمير الحمر (الكمبوديين الشيوعيين) التي كانت ايضاتدعو الى رفض جميع القيم الحديثة التي تتسم بها المدنية الصناعية وتدعو كذلك الى الانكفاء على الذات والعمل بالقيم التقليدية « الأصيلة » للمدنية الكميرية . والجدير بالذكر ان القيادة الثورية الكمبودية كانت حينذاك قد أجبرت جميع سكان العاصمة على العودة الى الريف مما تسبب في حالة من الفوضى الاقتصادية المدمرة . ومن دلائل الثورة الايرانية ايضا ما قام به الفرقاء المعنيون خلال المجابهات العسكرية في لبنان من تدمير وتخريب لمرافق اقتصادية وصناعية وسياحية ولمؤسسات الدولة ، وجميعها ترمز جليا الى انجازات المدنية الحديثة . ان هذه التجارب في الحقيقة تندرج في موجة عالمية رافضة للأنظمة السياسية ـ الفلسفية الحديثة (من ماركسية وليبيرالية) وتروج لهذه الموجة أجهزة الاعلام الغربي بشكل كثيف سواء بالاستنكار ام بالتأييد ، كما يتصدر للدفاع عن هذه الموجة بعض المفكرين الغربيين البارزين ، والكثير منهم كانوا سابقا من دعاة الفكر الماركسي .

وفي عالمنا العربي كذلك اصبح التيار التقدمي ينجذب اكثر فأكثر نحو التيار الداعي الى العودة الى الماضي والاعتماد على القيم الدينية بحيث اضحت الساحة السياسية العربية تخلو تدريجيا لتناحر نزعتين :

ـ النزعة المحافظة التقليدية التي لاتريد التغيير الاجتماعي الجذري والتي تسعى مع ذلك الى التوفيق بين الاصالة والحداثة .

ـ النزعة التغييرية الثورية الرجعية (بمعنى العودة الى الماضي) التي تبحث عن التغيير الجذري لعافية الأمة (بالمعنى الديني) وذلك بالعودة الى التراث العقائدي السياسي الماضي كما

اوصله الينا المجتهدون والعلماء ، ووبرفض شامل ومطلق لكل ما هو آت من قيم من دول غير إسلامية .

والطريف فيما نصل اليه من حالة تصادمية بين هاتين النزعتين السياسيتين (ونقول سياسية لأنهما تهتمان بالدرجة الاولى بشكل الدولة وطريقة ممارسة الحكم) ، إن النزعة الاولى ، اي النزعة المحافظة التي كانت تحارب الاتجاه القومي ايام الناصرية الصاعدة باللجوء الى الرابطة الدينية ، اصبحت تتمسك بها الان في صدها لهجوم النزعة الثانية التي ترفض الرابطة القومية ولا تقبل إلا بالرابطة الدينية .

بطبيعة الحال ، يوجد بين النزعتين تيارات عديدة تسعى الى اجراء توازن بين عناصر مختلفة من ايديولوجيا النزعتين ، والبرهان على ذلك كثافة الندوات والمحاضرات التي تدور حول التوفيق بين الاسلام والعروبة ، وقد غدا هذا الموضوع الشغل الشاغل لمثقفي بيروت اللبنانيين والعرب ، فهم طالبو الثورة بأي ثمن منذ سنوات والثورة هي الطريق الوحيد الى السلطة في المجتمع المتخلف الراكد اجتماعيا ، ولكن يصعب بالنسبة الى هذه الفئات التنقل الفوري من موقع التقدمية المتمحورة حول قيم المجتمع الصناعي الحديث الى موقع « الرجعية » المتمحورة على قيم الماضي قبل الصناعي . لذلك نشهد هذه الجهود العقائدية الاعلامية المكثفة لتأمين العبور بسلام من موقع المذهب الوحدوي العربي التقدمي الى المذهب الأممي الاسلامي الذي ينظر بصورة حصرية الى قيم الماضي .

هذا هو المناخ العام السائد في المنطقة العربية الان في ظل تفاقم سوء توزيع الدخل ، وفي ظل تزايد سرعة التضخم الذي يقضي على كل المكاسب التي حققتها الطبقات الوسطى خلال الفترة الناصرية ، وفي ظل أزمة سكن خانقة وعامة في العالم العربي ، وفي ظل تبعية اقتصادية وتقنية (خاصة عسكرية وغذائية) شبه مطلقة تجاه الدول المتقدمة صناعيا ، كذلك في ظل حسابات اجتماعية ودينية ومذهبية واقليمية داخل المجتمع العربي لا تجد طريقها الى التسوية سواء بالعنف ام بالاساليب العقلانية السلمية . وهنا يبدو لنا ان الوضع اللبناني ـ بما يتميز به من ازدهار لا معقول مقرون مجددا بتفاوت اقتصادي متفاقم وما يتميز به من مشاريع الوفاق والاصلاح السياسي المقدمة دون أية جدية من قبل الأطراف المتناحرة ـ يبدو لنا ان هذا الوضع ما يزال يصوّر بشكل دقيق أوضاع العالم العربي وتناقضاته ، وكما في لبنان كذلك في العالم العربي ، فالحلول المطروحة ضمن النزعات العقائدية السائدة تبدو ضربا من الخيال وبعيدة كل البعد عن الواقع . وكأن المجتمع العربي دخل في حالة اغتراب كلي عن واقعه الحاضر . فالتوق الثوري الى الماضي من خلال منظار الاجتهاد الديني أو السعي المحافظ الى التوفيق بين تقليد وتحديث هما حالتان من الاغتراب الفلسفي والحضاري والسياسي ربما تعبران عن حدة التناقضات التي تختمر في المجتمع العربي ، انما تعبيرهما يبقى تعبيرا سلبيا لأن الحلول المطروحة من شأنها ان تعمق التناقض والاغتراب اكثر من أن تخفف منهما أو تقضي عليهما .

تدور حالة التناقض والاغتراب في المجتمع العربي حول ثلاثة محاور رئيسة (القومي والديني والاقتصادي) .

المسألة القومية : ٠

لابد من مواجهة المسألة القومية مواجهة جريئة . فالقومية ليست من صنع المدنية الغربية الحديثة ، بل هي من الظواهر المجتمعية الثابتة المضمون وان كانت متغيرة الشكل حسب المراحل التاريخية التي تمر فيها الشعوب (وقد تأخذ شكلا دينيا في بعض هذه المراحل) والقومية هي الشعور بالانتماء الى قوم . ولا قومية بدون الرابطة اللغوية والاتصال الجغرافي . فهذان العنصران جوهريان لتأمين الاتصال الجسدي والعقلي بين ابناء القوم . اما الرابطة الدينية فهي شيء آخر تماما اذ تتعدى ـ خاصة في حال الديانات السماوية ـ الرابطة القومية لان دعوتها كونية ورابطتها بين الافراد رابطة روحية وصوفية وليست رابطة سلطة سياسية . فقد دلت جميع التجارب التاريخية ان الامبراطوريات او الملكيات او الوحدات السياسية المبنية على اساس الرابطة الدينية فقط لم تصمد امام واقع القومية وامام رغبة الانسان في ان يحكم بأيدي بني قومه . (وآخر دليل على ذلك انفصال البنغال المسلم عن الدولة الاسلامية الباكستانية) . انطلاقا من ذلك يبدو تخبطنا الحالي في التوفيق بين العروبة والاسلام ضربا من الاغتراب وهروبا ـ نحن بغنى عنه ـ أمام الواقع ، خاصة وان القومية العربية تواجه مشكلات مزمنة لم تحلها بعد نظريا وتطبيقيا ، وهي مشكلة الاقليات العرقية (أكراد وبربر وأرمن) والدينية (اليهود والاقليات النصرانية في كل من مصر والسودان والهلال الخصيب) والمذهبية (بين المذاهب الاسلامية نفسها) . ومما لا شك فيه ان المجتمع العربي في غالبيته العظمى يدين بالاسلام وعلى كل قطر من اقطار الامة العربية ان يحدد بحرية وحسب اوضاعه الخاصة مقام الدين في التنظيم السياسي والمجتمعي .

بالاضافة الى ذلك ، أصبح الان واضحا ان المجتمع العربي يحتوي على تعددية اكثر عمقا مما كنا نتصوره في الماضي عندما كان يسود الاعتقاد بحتمية الوحدة العربية . فعرب المغرب يختلفون عن عرب المشرق ، عرب السواحل يختلفون عن عرب الجبال ، وعرب الصحراء غير عرب المراكز التجارية التقليدية . وكما نعلم ، فان البلد العربي الواحد يحتوي على فروقات اقليمية حادة مترسخة في التاريخ ولا يمكن أن تزول الا في حال نهضة حضارية حقيقية تقضي على الأوجه السلبية للانتماءات العشائرية والفئوية والاقليمية والمذهبية والعرقية . من هذا المنظار يبدو التشرذم اللبناني ظاهرة كان لا بد من وقوعها في ظل اخفاق الفكر القومي العربي في تغيير الواقع المجتمعي ـ السياسي .

إن التنكر للفكرة القومية الذي نشهده اليوم في الساحة العربية هو في الحقيقة نتيجة لهذا الاخفاق السياسي الشكل والحضاري المضمون . والانجرار بشكل مثير نحو الانتماء الديني الحصري لا يمثل في الحقيقة الا ردة فعل تعويضية تستغلها الفئات الحاكمة والفئات « المثقفة » التي تدور في فلكها من اجل الحفاظ على مراكز السلطة او كسب مراكز سلطوية جديدة . كذلك الأمر بالنسبة الى كل ما نشهده من ارهاصات فكرية لدى بعض الأوساط فيما يتعلق بالأقليات في العالم العربي ، فقد تخصص بعض المثقفين في كتابة المقالات الهجائية التي تحمّل الاقليات كل وزر التأخر العربي ـ الاسلامي . والاستمرار في استغلال وجود الاقليات

لجعلها كبش فداء لفشل الفئات الحاكمة في تأمين التحرر القومي من الاستغلال الخارجي لهو دليل اضافي على فشل النهضة الحضارية ـ القومية وعلى انحطاط الفكر السياسي وانجراره نحو مواقف فاشستية لا تمت الى الروح القومية والدينية السامية بصلة .

والجدير بالملاحظة ان استبدال الرابطة القومية بالرابطة الدينية امر ينطوي على مخاطر جمة بالنسبة الى مستقبل العرب . فاعتبار الرابطة الدينية القاعدة الأساسية في تأمين هوية المجتمع وتأمين شرعية وجوده السياسي ـ التاريخي لهو أمر بالغ الخطورة لأنه يكرس منطق الغزو الصهيوني لفلسطين .. وقد يفتح الباب غدا الى مزيد من المطامع المستندة الى ادعاءات شرعية من منطلق ديني على مناطق عربية اخرى ، فالمسيحية البيزنطية بالتشارك وبالتناحر مع المجوسية الفارسية « حكمت » المنطقة العربية قرونا طويلة كما حكمتها سلالات عرقية غير عربية مختلفة تحت راية الدين الاسلامي (الأتراك ، المغول ، الأكراد ، الفرس ، الارناؤوط ، المماليك ... إلى آخره) . في هذا الاطار يجب التنديد الجازم بالحملات الفكرية المتعاظمة التي يشهدها العالم العربي اليوم ضد الفكرة القومية والتي تصور القومية العربية كآخر وسيلة يعمل بها الاستعمار الغربي لتفكيك المجتمع العربي والاستفراد به لاعادته تحت امرته المطلقة . ان جميع التجارب التاريخية منذ عهد اليونان والرومان الى اليوم تؤكد بجلاء ان المجتمع الذي يرفض مقوماته القومية يصبح يوما ما معرضا للزوال او للحكم الاجنبي . واذا كان هناك اليوم من مؤامرة تأتينا من الغرب فهي بالذات فكرة تفوق الرابطة الدينية على الرابطة القومية عند المسلمين او حتى انعدام الشعور القومي في المجتمع المسلم ، وهي فكرة استشراقية قديمة بررت الكثير من الحملات الاستعمارية على العالم الاسلامي (وهي الفكرة ذاتها التي عمل بها نابليون عند تظاهره بالاسلام خلال غزوه للمنطقة العربية) . وهي ايضا الفكرةالتي كرّسها الحكام والمسلمون غير العرب خلال قرون سيطرتهم على المجتمع العربي .

وقد بلغ أوج هذه المواقف البالغة الخطورة عند القادة الايرانيين ، فهم قلبوا جميع المفاهيم المألوفة في صدد الهوية المجتمعية رأسا على عقب . وقد بلغت المغالطات اقصى حدودها عندما صرح الرئيس الايراني بأن القوميةالعربية « تتسم بخصائص القومية الصهيونية » (النهار ٢٣ / ١٢ / ٧٩). لا عجب في مثل هذا المناخ الفكري ان نرى نفس المثقفين العرب الذين تقلبوا من مواقف اقليمية متشددة الى مواقف أممية ماركسية متشددة الى مواقف قومية عربية متشددة ، يقومون اليوم بالدعوة الى قومية اسلامية يذوب فيها المجتمع العربي لمصلحة تيارات سياسية غير عربية وهي مجهولة الاهداف الحقيقية والقوى الفعلية التي تحركها .

ان فكرة القومية الدينية تنطوي بحد ذاتها على تناقض حاد بالنسبة الى الديانات السماوية ذات الدعوة الكونية الى المحبة والغفران والعدل والعقل والعلم . من هذا المنظار تخالف القومية الدينية الدين نفسه وهي مسؤولة عن اللاتسامح والتعصب وكثير من الحروب الدموية العقيمة ، الأهلية والدولية . صحيح ان الحروب القومية العرقية لم تقل ضراوة وتخريبا عن الحروب الدينية لكن لايعقل ان يقبل بسفك الدماء والتخريب باسم الدين كما ان فظاعة الحروب القومية الحديثة (خاصة الحربان العالميتان الاولى والثانية وهما في الحقيقة من

الحروب الغربية) ناتجة عن تفاقم الأطماع الاستعمارية من جهة وعن استبدال مطلقية القيم الدينية السابقة بالقيم القومية الحديثة وتأثر هذه القيم القوميةبتراث مطلقية القيم الدينية .

وفي معرض الحديث عن القومية الدينية لا بد من العودة الى القومية الصهيونية . فالقومية الاسلامية ـ كما سبق أن ذكرنا ـ قد تساعد على تبرير ادعاءات الأطماع الصهيونية في الأراضي العربية ، اذ ان الصهيونية هي التعبير السياسي للقومية اليهودية وقد ندد بها على هذا الأساس الكثير من رجال الدين اليهود. وقد أبرز العديد من المفكرين العرب في كتاباتهم الموجهة الى الرأي العام الغربي هذا الاتجاه في الدين اليهودي كما تمت اعادة نشر بعض مؤلفات رجال الدين اليهود المعادية للصهيونية السياسية والعسكرية على يد مؤسسات عربية . فما بالنا اليوم ندعو الى قومية دينية عربية ـ اسلامية تعطي مصداقية إضافية وزخما جديدا الى الحركة الصهيونية بعد ان كانت دخلت في طور الانحطاط اولا بسبب رفض يهود العالم الانضواء تحت راية الصهيونية السياسية والذهاب الى فلسطين للاستيطان فيها ، وثانيا بسبب اعمال المقاومة الفلسطينية من جهة وشعاراتها العلمانية الديمقراطية من جهة اخرى والتي أثرت كثيرا غلى الرأي العام الغربي وهو الدعامة الاولى لسياسات الحكومات الغربية المؤيدة لوجود اسرائيل .

هذا عن فلسطين ، أما عن لبنان فكيف يمكن أن تفقد « الجبهة اللبنانية » من مصداقيتها تجاه جمهورها (ونحن لا نناقش هنا قيمة هذه المصداقية) طالما تهب رياح قومية عربية ـ اسلامية او اسلامية ـ عربية فوق المنطقة . فالتمسك بالقيم المسيحية وبالوجود السياسي المجتمعي المسيحي يصبح أمرا عقلانيا في ظل المطالبة بقومية اسلامية واقتصاد اسلامي وسياسة اسلامية .

ان الوطن العربي دخل في مرحلة خيار مصيرية ، فإما أن ينفذ خلال السنوات القادمة الى هوية قومية حديثة تواكب العصر وتستوعب الخصوصيات المفتعلة او الموروثة في اطار مؤسسي رشيد يؤمن السلم الاجتماعي والتقدم الاقتصادي والحضاري العربي ؛ وإما ان يتشرذم الوطن الى ما لا رجعة فيه في المنظور القريب تحت ضغط الدعوات المختلفة الى قوميات دينية او اقليمية او نظامية او حزبية او عشائرية او طائفية او فرقوية . والغريب في الأمر ان مماطلة الدول الكبرى واسرائيل نفسها في المساعدة على حل المعضلات القومية المزمنة بل استغلال الدول الكبرى الاستعمارية لهذه المعضلات يدل على ان هذه الدول تراهن وأن كان ذلك بصورة غير مباشرة على حصول التشرذم لحل المعضلات ، لأن هذا التشرذم ـ كما هو معلوم من الجميع ـ سيسمح للدول الكبرى واسرائيل بتمديد سيطرتها الاقتصادية على المنطقة الى أجل غير مسمى . ويتصرف المجتمع العربي تجاه الواقع المعلوم وكأن الامر لا مناص منه بل يبدو وكأن القيادات الفكرية والسياسية العربية تعمل من اجل تفاقم الوضع وتعاظم عوامل التفكك طالما نحن سائرون الى الهلاك بشكل محتوم .

المسألة الدينية

أخذت المسألة الدينية تأخذ شكلا ملحميا اغترابيا أكثر فأكثر كتعويض عن الفشل القومي والاقتصادي . ولا بد من مواجهة المسألة الدينية بشكل غير اغترابي اي بدون المقارنة

التصادمية المستمرة بالديانة النصرانية . قضية الاصلاح الديني مطروحة منذ اوائل القرن الماضي ، فالافغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهم من كبار مجتهدي الاسلام المعاصرين قد تحدثوا بإمعان وعالجوا بعناية مشكلات التخلف العربي والاسلامي . فلماذا اليوم هذه الاثارة حول الأمور الدينية وكأن المواضيع المطروحة اليوم لم يفكر فيها من قبل أي مسلم ؟ أهو الشكل الثوري ، الذي تطرح به هذه المواضيع ، المسؤول عن الضجة الاعلامية التي تحيط بالنقاش السياسي - الديني ؟ لا بد من الاشارة هنا الى الضجة الاعلامية في الدول الغربية حول كل ما يتعلق بالدين الاسلامي . إن الانتماء الديني شأنه شأن الانتماء القومي او الانتماء الطبقي وشأن كل الظواهر المجتمعية لايمكن ان يتوحد فيه الاتجاهات الفكرية والعقائدية . وفي الاسلام تيارات متعددة ومذاهب وخواص تتميز بها المجتمعات الاسلامية حسب موقعها الجغرافي . كما ان لكل من اسلام الامويين واسلام العباسيين واسلام الفاطميين واسلام العثمانيين خواصه التاريخية . ان السعي إلى إقامة المجتمع المتوحد الهوية بشكل تام لهو سعي له صفته الاسطورية وهو يدغدغ مخيلة الحكام من حين لآخر في التاريخ ولكنه سعي وخيم العواقب دائما لأن جميع المجتمعات تحتوي على تعدد في الاتجاهات وهذا التعدد هو مصدر الابداع والتقدم . ويبدو الآن بأن عقلنا العربي ، بعد ان فشل في جعل القومية العربية قيمة مطلقة تدعم المجتمع المتوحد الهوية تماما ، ينجر في جعل الدين هذه القيمة المطلقة للمجتمع المتوحد . (والدين قيمة مطلقة بطبيعة الحال بين الخالق والمخلوق ولكن ليس بين الحاكم والمحكوم او بين المؤمن ومجتمعه) .

إن القيم المطلقة في الاطار المجتمعي هي مصدر الجمود والقضاء على الحرية . فالمجتمع جسم حي يحتاج الى التطور باستمرار ، والحضارة القوية هي التي تستند الى نظام قيم قابل لمواكبة التطور . هذا كان الحال مثلا بالنسبة الى الحضارة الاسلامية في أوج قوتها عندما كانت الحضارات العالمية الكبرى تستند الى القيم الدينية بطريقة حصرية . بل ان الحضارة العربية ازدهرت بفضل الدين الاسلامي لان الحضارات الاخرى المجاورة للمجتمع العربي كانت حضارات قد تفوقت سابقا على الحضارة العربية بفضل استنادها الى القيم الدينية كالحضارة الفارسية والحضارة البيزنطية .

أما اليوم فنحن في عصر المدنية الصناعية والتقنية المعتمدة على عصبيات ثقافية قومية قوية (السلاف - الانجلوسكسون - الصين - الفيتنام) يدخل فيها الدين كعنصر من بين عناصر مختلفة لتحديد الهوية . ولن ينفع التنكر لهذا الوضع واللجوء الى تبسيط المعضلات التي نحن فيها بتحميلنا الاصلاح الديني بشكل ثوري مطلق مهمة خلاصنا من التخلف الاقتصادي والتبعية للقوى الاستعمارية وخلاصنا من المستوى التقني والثقافي المتدني وذلك كنتيجة وعينا لاخفاق التغيير الديني الاصلاحي في القضاء على مشكلاتنا المزمنة . فكما حملنا في السابق الثورة القومية اكثر مما يمكن ان تتحمله في غياب التغيير المجتمعي العميق والسليم ، اصبحنا اليوم نحمل الدين مهمة القضاء على تخلفنا وتبعيتنا وتأخرنا الصناعي والتقني ، وهذا ما لم ننجح في تحقيقه سابقا وبمناهج مختلفة كتقليد الغرب والاصلاح الديني السلمي والثورة

القومية . ان الاصلاح الديني سيتم من وراء التغيير المجتمعي وترك هذا التغيير يأخذ مجراه الطبيعي والتعددي . ومن أجل ذلك يجب الكف عن المقارنات المشوبة بالمغالطات والتي تناسب التيارات السائدة حاليا مثل المقارنة بين اجمالية الاسلام في الحياة المجتمعية ونسبية المسيحية . فالديانة النصرانية ظلت اربعة عشر قرنا شاملة الاثر على المجتمع وعلى الفرد وكان الحكم في جميع البلاد المسيحية يستند بشكل او بآخر ، انما بصورة مباشرة ، على الدين ، ولو قيل للمسيحي العادي في اوائل القرن الثامن عشر انه يجب رفع يد القيم الدينية عن مسار الحياة الاجتماعية لكان سخر من مثل هذا القول السخيف المخالف لقرون عديدة من الممارسة المتواصلة . هذا لا يعني اننا ندعو أو نأمل بأن يسير الدين الاسلامي على نفس المسار، انما يعني فقط انه لايمكن الاطلاع على اسرار التطور المجتمعي ولا يمكن ان نتنبأ بما سيؤول اليه الاصلاح الديني في المجتمع العربي في حال حصول تغييرات اقتصادية وبالتالي اجتماعية جذرية .

وبطبيعة الحال ، ان التخبط في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحالية يشجع تحت ضغط اليأس والقلق وضياع الهوية الدعوات الثورية السلفية التي نشهدها . والجدير بالملاحظة ان هذه الدعوات ليست الأولى في التاريخ العربي المعاصر فالسنوسية والوهابية والمهدية كانت جميعها تنتمي الى هذه النزعة ولم تنجح هذه الدعوات في اتقاء شر المدنية الحديثة بوجهها الاستعماري. وقعت ليبيا فريسة الأطماع الايطالية ، وطدت انجلترا نفوذها في ساحل الجزيرة العربية ، اما السودان فقد احتلها الانكليز بمساعدة قوات مصرية اسلامية . ان السلفية تقضي دائما بحكم جوهرها وغايتها ، على روح التجديد ومواكبة العصر . وهي تعبير عن تجسيد مطلقية القيم الروحية الدينية في الحياة الزمنية وبذلك ايضا ـ شأنها شأن القومية الدينية ـ تخالف رسالة وروح الديانات السماوية نفسها ، وأنبياؤها : موسى وعيسى ومحمد تطوروا خلال حياتهم وطوروا رسالاتهم تحت الالهام الالهي لتكييفها مع التغييرات الحاصلة في ظروف حياتهم وظروف حياة شعوبهم وبذلك تمكنت هذه الديانات في التاريخ من تأمين رفاهية وتقدم المجتمعات التي اعتنقتها . فما بال الداعين الى السلفية ، وهم من غير الأنبياء، يطالبون بعدم التطور والتكيف ومواكبة حركة التاريخ . ان الفقه والاجتهاد الاسلاميان يفيضان بروح التكيف مع ظروف المجتمع البيئوية او التاريخية او الحضارية دون التنازل عن اي من مقومات القيم الاسلامية ، وقد برهن على ذلك مجددا علماء النهضة العربية والهندية (الاسلامية) فلماذا هذا الرضوخ الى الموجات السلفية المتشددة .

من هذا المنظار لا بد من طرق مسألة العلمانية وطرقها بعيدا عن شعور استلاب الشخصية الاسلامية تحت ضغط الاستعمار الحضاري الغربي . صحيح ان الكلمة قد تكون غير عربية وغير اسلامية وصحيح ايضا ان الكلمة في اصلها الغربي لها مدلول خاص يرتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ المسيحية الغربية ، لكن ليس المهم هنا أصل الكلمة اومدلولها عند الاخرين (والجدير بالذكر ان المسيحية العربية على غرار الاسلام العربي لم تأخذ بمنطق العلمنة رغم ادعاءاتها وهي ادعاءات سياسية موجهة بشكل تعجيزي الى الاسلام العربي) ، بل المهم هو

المدلول العام لمقولة العلمنة وجوهرها وهي روح النسبية ومكافحة المطلقية في الشأن الزمني المجتمعي لأن المطلقية في هذا المضمار أساس الاستبداد والجمود والتأخر الحضاري والاقتصادي والتقني ، وهذا ما برهنه بما لا لبس فيه عبد الرحمن الكواكبي في « طبائع الاستبداد » و« أم القرى » بلغة بليغة رغم قساوة الظروف التي كانت تفرضها الدولة العثمانية حينذاك على كل عقل حر . وجاء من بعده محمد عبده ليؤكد الطابع العلماني للدين الاسلامي (في مؤلفه « الاسلام والنصرانية ») ليس بالمعنى الخاص بالمسيحية ، بل من منظار القيم الاسلامية نفسها ، ثم أتى القاضي الشرعي الشهير علي عبد الرازق (في مؤلفه « الاسلام وأصول الحكم ») ليخطو خطوة اخرى مناهضة لمطلقية السلطة السياسية الملكية في مصر في حينها وهي كانت تسعى الى اعادة الخلافة الاسلامية لصالحها . وقامت القيامة عليه وأحرق مؤلفه ، وجاء من بعده خالد محمد خالد ، وهو ايضا كان مناضلا بارزا ضد السلطة الملكية المصرية ، بمؤلفه الشهير « من هنا نبدأ » . هذه بعض الاسماء الأكثر شيوعا من المجتهدين البارزين الذين ناضلوا ضد الاستبداد المستند على الادعاء بالشرعية الدينية .

من هذا المنظار لاتنفصل روح العلمانية (او روح النسبية المجتمعية) عن النضال ضد الاستبداد السياسي والقهر الاجتماعي . وفي معظم الأديان نرى ان الدعوات الى السلفية ترتبط في كثير من الاحيان ارتباطا وثيقا بلعبة الحكم وسعي الفئات القيادية لديمومة سيطرتها او لكسب مواقع السيطرة في حال وجودها خارج الحكم . ورسالة الديانات السماوية في جوهرها هي رسالة تحرر من الظلم والاستبداد السياسي والاجتماعي ودعوة الى المساواة والعدل ، لذلك لا يمكن لهذه الديانات في جوهرها من ان تنسجم في نهاية المطاف بالدعوة الى ممارسة الحكم المطلق باسمها . وليس المهم ، للحفاظ على القيم الدينية ، ان يكتب في دستور بان الحكم يمارس حسب التعاليم الدينية او بأنه يجب ان يمسك بزمام الحكم شخص ينتمي الى دين الأغلبية . بل المهم هو تأمين حرية المواطن واحترام مسؤوليته الخاصة تجاه الخالق وتوفير فرصة المشاركة في الحكم حسب ضميره الحر وليس حسب ما يفرض عليه قسرا .

لذلك يبدو لنا ان كل المناقشات التي تجري في لبنان حول العلمانية لاتمت الى لب الموضوع بصلة ، بل تبقى في القشور لان ذلك يفيد الفئات القيادية والسياسية والفكرية المتناحرة . وبطبيعة الحال ان العلمنة (او النسبية المجتمعية) لا تعني مخالفة الهوية الاسلامية والتنازل عنها لصالح هوية مسيحية . كما ان العلمنة لايمكن ان تعني تعميم الاحوال الشخصية الاسلامية على الفئات المسيحية على اساس ان الدين الاسلامي بأوجهه المجتمعية هو دين علماني (لا كنيسة ولا اكليروس في الاسلام) . ان الجدل حول العلمنة كما يجري الان مغلوط في الاساس فالمطلوب فتح ملف الحرية وحق الفرد في تحمل مسؤولياته الأخلاقية بعيدا عن القهر الاجتماعي والسياسي وهذا في الحقيقة وبكل بساطة ملف التقدم الحضاري في القرن العشرين . اما مسألة الاحوال الشخصية بين النصارى والمسلمين فهي قابلة للحل وبكل سهولة فقط في هذا الاطار وليس في اطار المساومات والاضطرابات الملية والطائفية والمذهبية والعشائرية والنزعات القومية الدينية او الأممية الدينية ، وعلى كل حال ،

فان مسألة الاحوال الشخصية نسبية ايضا ، فهي لا تمس الا بلاد مصر والهلال الخصيب وهي حبة قمح في خضم المشاكل الأخرى الاكثر شأنا ، والتي نلمح اليها في هذه الدراسة .

هنا لا بد ايضا من الاشارة الى ان فكرة تلازم الدين الاسلامي بصورة ابدية ، بمطلقية روحية ومجتمعية ، بحيث يحول هذا التلازم دون التطور والتغيير وبالتالي التقدم ، هي فكرة روج لها كثيرا الاستشراق الاستعماري الغربي ، ونرى اليوم ان كثيرا من الفئات الغربية اليائسة من الايديولوجيات الحديثة اصبحت معجبة « بالظاهرة الاسلامية » التي ترفض النسبية المجتمعية والقيم الحديثة « العقيمة » وتسعى الى تنظيم حياة البشر على اساس مطلقية رسالة دينية او صوفية . ونرى ايضا ان مفكري هذه الفئات هم في كثير من الاحيان من الماركسيين القدامى الذين ناضلوا سنوات لفرض « النبوية » الماركسية قسرا . وهم ذاتهم الذين يرفضون الفكرة القومية بمكوناتها الحديثة . وهم ضائعو الهوية والانتماء وانما محافظون على حب المطلقية والقسر والاستبداد وتصل الحالة عند البعض منهم الى درجة اتهام الاخرين بأنهم فاشيون .

والجدير بالملاحظة ان المجتمع الغربي بقي قرونا طويلة تحت نظام فرض المطلقية الدينية على تنظيم الحياة السياسية والمجتمعية والاقتصادية وان السير نحو تخفيف ملازمة المطلقية الدينية بمطلقية النظام السياسي والمجتمعي لم يبدأ فعليا الا بالثورة الفرنسية والى الآن لم ينته في بعض البلدان مثل اليونان واسبانيا وايطاليا (وبريطانيا نظرا لارتباط المؤسسة الملكية بالكنيسة الانجيلية) . لذلك يجب الا نقبل بتبرير الاسلام السياسي السلفي المبنية دعوته على تأكيد فارق جوهري بين الدين الاسلامي والدين النصراني من ناحية مطلقية القيم الاسلامية في النظام المجتمعي على خلاف القيم المسيحية التي لا تفرض ـ حسب الادعاء الاسلامي السلفي ـ مثل هذه المطلقية في الحياة السياسية والاجتماعية . كما يجب الا يغرب عن بالنا ايضا ان بعض قطاعات الرأي العام الغربي ما تزال متأثرة الى حد كبير بقيم الدين المسيحي وان الدول الصناعية الغربية الاشتراكية منها والرأسمالية ما تزال تشهد دعوات دينية سلفية ذات طابع سياسي واجتماعي حاد ، وان هذه الدعوات تأخذ شكلا رجعيا عنيفا تنفر منه الاوساط العلمانية التي ما تزال حتى الان تسود الساحة السياسية الغربية .

إن هذه التأملات تقودنا الى النتيجة نفسها التي توصلنا اليها بالنسبة الى القضية القومية . فالوطن العربي اصبح ايضا من ناحية أوضاعــه الدينية على مفترق الطريق . فاما ان يختار الاوجه الروحية والاخلاقية من الحياة الدينية تاركا للمواطن العربي مسؤولية التوفيق بين قيم الدين السماوي المنزل الذي ينتمي اليه وبين مقتضيات حياته المجتمعية العصرية ، واما ان يفرض قسرا على المواطن العربي نظامه المجتمعي والسياسي تحت غطاء ادعاء شرعية دينية ويستمر المجتمع العربي بالتالي في التخبط بالاستبداد ومطلقية الحكم وانعدام الحرية والمسؤولية من القاعدة الى القمة . وفي هذا الحال سنشهد استمرار تأثير العصبيات المزمنة في التاريخ العربي ، ومواصلة القوى الخارجية المستغلة لهذه العصبيات العبث بالمجتمع العربي . وبالتالي سنشهد القضاء على اي امل في نهضة حضارية حقيقية في منظور جيلنا . ولا

شك ان مثل هذا الخيار الذي يبدو اننا اصبحنا سائرين عليه سيعمق من اغتراب المجتمع العربي عن عصره وسيبعده من سبل النهضة الاقتصادية التي بدونها ستبقى هذه الامة في ربقة الدول الصناعية الغربية أكانت اشتراكية أم رأسمالية .

المسألة الاقتصادية

لن تطيل الحديث في هذه المسألة اذ اصبحت القضية معروفة من الجميع . فالأمة العربية تحولت الى كتلة غير منتجة وهي غير مبالية بفقدان قدرتها على الانتاج نظرا لتوافر الاموال النفطية وما يصيب من فتات هذه الاموال الدول العربية غير النفطية . فسواء من الناحية الزراعية ام من الناحية الصناعية او من الناحية العسكرية أصبحت الاقطار العربية جميعها في تبعية اقتصادية شاملة تجاه العالم المتقدم صناعيا . والانتاج المخصص لاشباع الحاجات الاساسية للشعب العربي يتضاءل سنة بعد سنة بفعل انخراط الاقطار العربية المتزايدة في خطط الشركات المتعددة الجنسيات ، في حين ان الثروة الاساسية الناضبة للأمة العربية وهي النفط تذهب الى الدول المتقدمة مقابل ارصدة مالية تذوب تحت وطأة التضخم ومقابل عقارات في التاكساس والفلوريدا وكان ونيس ولندن . ويا لها من مفارقة ! فالحكومات تملك كل هذه العقارات في دول اجنبية والجيل العربي الشاب لايقدر على تأمين سكن في وطنه وكما ذكرنا مرارا في دراسات سابقة فان نضوب النفط العربي في القرن المقبل سيقضي على معظم الاستثمارات الصناعية التي تسعى الاقطار العربية حاليا الى اقامتها ، لان الطاقة مادة حيوية لتأمين استمرار التصنيع .

ولا بد في مضمار الاقتصاد من ذكر الهدر والضياع في نظامنا التعليمي الذي يفرز جيلا عربيا غير قادر على دخول الحياة العملية والمهنية بالحد الادنى من المقومات العلمية والتقنية الحديثة في حين تذهب العناصر الكفوءة الى الخارج للبقاء فيه او للعودة الى الوطن بعد التخصص للعمل باحضان الشركات والمصالح الاقتصادية الاجنبية . ولا بد ايضا من ذكر النفور المتزايد في الوطن العربي تجاه العمل اليدوي ، التقني او العادي . والاعتماد المتفاقم على اليد العاملة الاجنبية ، وكذلك الوضع الشاذ السائد في الاقطار النفطية العربية حيث يعمل المواطن العربي « غير النفطي » سنين طويلة ويساهم في الازدهار « المحلي » دون ان تتاح له الفرصة لتملك مسكنه او اكتساب جنسية القطر المضيف . وفي هذا الاطار لا بد من ذكر المفاضلة المستمرة للعنصر الاجنبي على حساب العنصر العربي في جميع المجالات المتعلقة بالتقنيات الحديثة مما يشجع على هجرة الادمغة .

لايمكن ايضا اغفال ما يسببه التضخم من زيادة خطيرة في سوء توزيع الدخل داخل كل قطر عربي وبين الاقطار العربية وما يسببه التضخم من قضاء على الطبقات الوسطى وانشطار المجتمع العربي بين طبقة من الاثرياء المثقلين بثرائهم وطبقة من محدودي الدخل يعيشون وطأة الذل والفقر وعدم الاستقرار ، بالاضافة الى تفشي الرشاوى وتدني المستوى الاخلاقي الذي يحصل دائما في مثل هذه الحالات المجتمعية المرضية .

لا حاجة بنا لسرد المزيد من المآسي الاقتصادية التي ألمت بالأمة العربية منذ تضخم الثروة النفطية العربية ولا حاجة ايضا الى التذكير بمأساة اوضاع العمل الاقتصادي العربي المشترك التي ظهرت مجدداً في قمة رؤساء وملوك الدول العربية التي انعقدت في عمان في أواخر سنة ١٩٨٠ لدراسة مقتضيات التنمية الاقتصادية العربية . والكلام عن الاغتراب الاقتصادي العربي المتزايد قد يطول بما لا تسعه هذه الدراسة وقد سبق ان حللناه في دراسات اخرى أشرنا اليها اعلاه .[١]

المهم أن نعي العلاقة العضوية القائمة بين الضياع والاغتراب الاقتصادي من جهة وكل من الضياع والاغتراب الديني والقومي وهذه هي الاشكالية التي كنا وضعنا معالمها الاولية في دراستنا الاولى عن النزاع بين التغيير واللاتغيير في الوطن العربي . ويبدو لنا الآن بصورة أكثر وضوحا بفضل توالي الاحداث منذ ١٩٧٧ ان النزاع المذكور يتحول تدريجيا من نزاع بين التغيير واللاتغيير الى نزاع بين الداعين الى اللاتغيير بأساليب وبطرق مختلفة ذكرناها في أول دراستنا .

وفي نظرنا ان النزعة الى اللاتغيير التي تبديها معظم الفئات القيادية المثقفة والحاكمة في الوطن العربي غايتها التستر على الفشل الذريع في تأمين النهضة الاقتصادية والحضارية المطلوبة منذ الاستقلال لانتشال المجتمع العربي من تبعيته تجاه الدول الكبرى ووهنه العام تجاه روح العصر والمدنية الحديثة . وقد تتمسك بعض الفئات الشعبية بمثل هذه النزعة لان المجتمع ككل يبحث عن خشبة خلاص من وضع الضياع والاغتراب وازدياد الاوضاع الاقتصادية سواءاً، وهذه هي الحال بصورة خاصة بالنسبة الى الطبقات التي حرمت حتى الان من محاسن ومزايا المدنية الحديثة (المحرومين كما تسميها بحق بعض الفئات الدينية) والتي تستغل الفئات القيادية اوضاعها المادية وحالتها النفسية لترويج الايديولوجيا السلفية . وتحديات العصر كما نعلم ليست تحديات دينية وروحية ، فالحركات السلفية لا تضير الاقطار المتطورة اقتصاديا بل العكس ، ذلك ان تحديات العصر هي تحديات تقنية واقتصادية بالدرجة الاولى وهي تتطلب من مجتمعات العالم الثالث تجهيز القوى الذاتية تجهيزا شاملا لاكتساب العلم والتقنيات دون الانغماس في التبعية والذيلية الحضارية ، وهناك شعوب تكافح وتناضل بفضل قيادتها واخلاصها القومي من اجل ذلك وتقيم انجازات ضخمة بينما تنغمس شعوب أخرى ، تحت تأثير نخب انتهازية او طفيلية في الرؤية التراثية الماضوية العقيمة . التي لاتمت الى روح الدين بصلة . فكوريا الشمالية والجنوبية وتايوان وسنغافورة اصبحت في عداد الدول المتقنة للصناعة الحديثة رغم انعدام أية ثروة طبيعية فيها . والصين والهند رغم فقرها وطابعها الريفي الطاغي على المجتمع تملكوا ايضا الكثير من تقنيات المدنية الحديثة بما فيها الذرة ، وفيتنام ، وهي في عداد الدول الأكثر فقرا في العالم ولا تملك اية ثروة زراعية او جوفية ، قد امتلكت فنون

---

(١) حول هذه المواضيع راجع الباب الثالث « مأزق التنمية العربية » وكذلك مؤلفنا « الاقتصاد العربي أمام التحدي » ، دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٧ .

الحرب الحديثة اللاذرية الى درجة انها هزمت الآلة العسكرية الاميركية واحتلت بنجاح اجزاء واسعة من شبه الجزيرة الاندوصينية . كذلك لماذا لا ننظر الى حالة روسيا في اوائل القرن وما كانت تتميز بها هذه الدولة الكبرى من تخلف خطير والى ما حققته خلال نصف قرن رغم ضراوة عداوة الدول الرأسمالية لها ، ولماذا لاننظر الى اليابان في القرن الماضي ، والى المانيا التي كانت من أشد الدول الاوروبية تخلفا واصبحت خلال عقود قليلة في القرن الماضي أعظم دولة اوروبية بالرغم من عدم وجود ثروات زراعية ومنجمية لديها وعدم تمكنها من الاستيلاء على مناطق نفوذ واستعمار في العالم الثالث .

وأين نحن العرب من كل هذه الشعوب ، أين انجازاتنا ، أين كرامتنا القومية ، أين نفوذنا في العالم خارج امتلاكنا لبراميل النفط ، أين شعوبنا التي ما تزال تتخبط في الفقر وسوء الادارة والتعليم وتوزيع الدخل ، أين كل هذا ولدينا الخيرات الزراعية والجوفية بمستوى لا تتمتع به الا اميركا وروسيا ، اميركا رعاة البقر وروسيا الفلاحين المملوكين من اسياد الارض منذ قرون . وهل يعقل ان ننهض من تفككنا وتشرذمنا وانحطاطنا في الاجواء الثقافية التي تسود الان المجتمع العربي والتي تدعوه الى اللاتغيير والى التنازل عن الشخصية القومية او تمييعها ، والتنازل عن المسؤولية المجتمعية وبالتالي عن الحرية والمشاركة السياسية ، وعن التنازل عن الحق في الانتاج والمساهمة الاقتصادية وبالتالي عن المشاركة في اصلاح المجتمع ونهضته .

ويؤسف القول حقا ان تكون القوة الوحيدة الداعية الى التغيير هي النظام الساداتي الذي عقد سلماً شاملا مع العدو الصهيوني على حساب ممارسة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وعودته الى وطنه . وقد يكون من المفيد هنا التذكير بأن النظام الساداتي هو النظام الحديث الاول من بين الانظمة العربية الذي فتح الباب على مصراعيه امام نشاطات الجماعات السلفية ارضاء لبعض الانظمة العربية الاخرى من جهة وبسبب ضرورة اضفاء شرعية ما على ما كان سيقوم به من تغيير في سياسته تجاه العدو الصهيوني . وليتذكر المرء ايضا في هذا المضمار ما كان يعتزم ان يقوم به الرئيس السادات من عقد اجتماع « سياسي ـ روحي » رفيع الشأن بين القادة الصهاينة والقادة الاميركيين وقتها امام جامع وكنيس وكنيسة في جبل سيناء وكأن قضية فلسطين هي قضية توفيق بين كتل دينية (اليهودية ، الاسلام ، والنصرانية)وليس قضية حق وحرية تتعلق بتحرير شعب من نير قرون من الاستبداد الداخلي والخارجي وآخره الاستبداد الصهيوني والإنحطاط المستمر في اسلوب الحكم في الوطن العربي .

وطبيعي ان يكون لبنان مشلولاً في مثل هذه الظروف العربية اذ فقد وظيفته الاقتصادية في الوطن العربي مع الانهيار التدريجي للاقتصاد العربي تحت ضربات الطفرة النفطية ، وفقد كذلك وظيفته « التحديثية » في الوطن العربي اذ اصبحت أجزاء واسعة من الوطن العربي ترفض قيم المدنية الحديثة ، واخيرا فقدْ فَقَدَ وظيفته السياسية القومية في الوطن العربي والتي كان يمارسها من خلال القليل من الحرية التي كانت تنفذ لديه من الحياة السياسية العربية

ومن خلال ديمقراطية محلية مشوهة مبنية على استمرار العشائرية والطائفية وطغيان المصالح المالية . وفي جو العصبيات العشائرية والمذهبية والاقليمية ، وفي جو تجارة الاسلحة المزدهرة ، وفي جو استمرار تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني الذي بقي مكبلا عشرين عاما في مخيماته ولا ينوي العودة الى مثل هذه الحالة ، وفي جو القوميات الدينية والاحزاب المسلحة ، وفي جو عام من فقدان منطق الدولة والمجتمع المتحضر الذي لا يمكن ان يزدهر دون دولة تؤمن مواطنية كاملة غير منقوصة مبنية على الحرية والمسؤولية والمشاركة في الحكم ، في مثل هذه الأجواء كيف يمكن للبنان أن ينهض من تشرذمه وتفككه ؟

وأملنا عند ختام هذه الدراسة المتشائمة ان تهدأ موجة اللاتغيير قبل ما نتخيله من عقود طويلة من الزمن تتمادى خلالها هذه الموجة من الطغيان على الحياة السياسية والاقتصادية والحضارية العربية .: كما نتمنى ان تعود الروح التقدمية التي تنظر الى المستقبل وليس الى الماضي ، كما كان يفعل زعيم من حجم عبد الناصر الذي طالما اصطدم بقوة بنزعة اللاتغيير السلفية في مصر والوطن العربي . وهذا امر ضروري ، لكنه غير كاف لوحده ، ذلك ان الروح التقدمية يجب ان تمارس بمحتوى وبأسلوب متطور ولا بالاساليب التقليدية آلبالية التي اجهضت في الماضي طاقة التحرر العربي العظيمة ، وهي الطاقة التي فجرتها شخصية عبد الناصر الفذة . فما نفع الزعيم البطل في اطار مجتمع لم تنضج بعد فيه الظروف الحضارية بسبب تقاعس الفئات المثقفة وانتهازيتها تجاه الحكم .

٣ ـ العرب أمام

القومية ، الدين ، الماركسية ،التنمية والحداثة*

س : جورج قرم يجمع في نشاطاته الفكرية بين مجالات عدة : اقتصاد ونفط وعلم اجتماع وقضايا الطوائفية والقومية ، فما الرابط المشترك بين تعدد أوجه النشاط هذه ؟

ج ـ فور بداية حياتي العملية بعد عودتي من دراستي الجامعية في باريس شعرت بعدم الارتياح من الانحصار في تخصص اقتصادي ومالي بدا لي بسرعة بعيدا عن واقع معضلات المجتمع اللبناني والعربي . وكنت حينذاك قد تعينت في وزارة التصميم العام بصفة اقتصادي . وربما كان للطريقة التي تم بها تعييني ضلع في تمرد وعيي على التخصص السطحي . فقد اضطررت ـ كما كان يفعل الجميع وما يزال ـ الى استدراج الدعم السياسي لتمرير ترشيحي . وعندما قبل هذا الترشيح اضطررت الى الانتظار مدة ثلاثة اشهر للتعيين ومباشرة العمل حتى يتسنى ايجاد مرشح من مذهب اخر يعين بنفس الوقت حفظا على التوازن الطائفي . امام هذا الواقع المرير بدت لي الاعمال التخطيطية للوزارة والمبنية على معادلات ونماذج رياضية نوعا من النشاط الاغترابي يبعد عن المعضلات الحقيقية المثقف القومي ، المتطلع الى بناء مجتمع متحرر من امراض عصور الانحطاط ، وكذلك يبعده عن التعامل المباشر والجدي مع هـذه المعضلات . وقد ترسخ آنذاك لدي هذا الشعور بمعاصرتي التجربة الشهابية التحديثية عن كثب ، اذ كان رئيس الجمهورية اللبنانية ، اللواء فؤاد شهاب ، يسعى جاهدا الى بناء دولة قومية حديثة لكن دون المساس مباشرة بالبنى الطائفية التقليدية ومراكز قواها في المجتمع . وبطبيعة الحال كان شعوري مزدوجا : فمن جهة كنت اطمح الى تغيير المجتمع اللبناني تغييرا شاملا ليصبح مجتمعا متينا وحديثا يتمكن من القضاء على اثار الاستعمار فيه وبالتالي يصبح قابلا لانتاج ثقافة مستقلة ضمن بيئته الطبيعية وهي البيئة العربية ، ويتفاعل معها ، في سبيل تحرير الانسان العربي من فقره وتخلفه الاقتصادي والحضاري . ومن جهة اخرى كنت متخوفا من ان افقد من جراء هذا التطور شخصيتي واصالتي العربية واللبنانية والطائفية والاقليمية وان اذوب في الحضارة الغربية ، واصبح تكنوقراطيا لا هوية له . واعتقد ان هذا الازدواج في الشعور الذي وعيته تدريجيا هو الذي يسيطر على الكثير من المثقفين العرب او مثقفي العالم الثالث المعرضين لثقل الثقافة الغربية وديناميتها . وهذه الظاهرة هي التي تولد لدى الكثيرين انفصاما في

* حديث مع مجلة « دراسات عربية » ، السنة السادسة عشرة ، العدد ٣ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ .

الشخصية وكآبة في الوجدان وهي ايضا تجمد الكثير من امكانيات وطاقات النخبة العربية : فاما الهروب الى الامام في تخصص سطحي لايفيد المجتمع بل قد يعرضه للمزيد من الاختلال في توازنه ، واما الوقوع في انفصام الشخصية وكآبة الوجدان وبالتالي الجمود في الانتاج الحضاري او الوقوع في انتاج حضاري يساهم في جمود المجتمع . واعتقد انني سعيت شخصيا لتجنب الوقوع في احدى هاتين الحالتين في كل حياتي العملية والثقافية وان اتى هذا السعي في مراحله الاولى غريزيا اكثر مما كان نتيجة الوعي الكامل لتعقيدات الواقع العربي وواقع التخلف . ذلك انني بالرغم من شعوري بان التخصص الذي يخضع له مثقف العالم الثالث الباحث عن التحرر هو نوع من الفخ تنصبه له الثقافة الغربية المسيطرة والفاتحة ، فقد رفضت ايضا في نهاية المطاف ان انزلق في متاهات البحث القلق عن الاصالة وعن امجاد الماضي . وهكذا ، وبدلا من ان اكمل دراستي للدكتوراه في الاقتصاد كما كانت كل الظروف تدفعني الى ان افعل ، اخترت ان اتقدم الى الدكتوراه في القانون الدستوري جاعلا من اطروحتي حول تعدد الاديان موضوعا يتعلق في الظاهر بالقانون ، بينما هو في الجوهر موضوع في السوسيولوجيا الدينية . ولم أقم بذلك الا بعد الانتهاء من تأليف كتابي الاول حول **السياسة الاقتصادية والتصميم في لبنان** بين ١٩٥٣ و١٩٦٣ والذي كان يصلح ليكون اطروحة دكتوراه في الاقتصاد . ومن جهة اخرى وانا اغوص في دراسة ظاهرة تعدد الاديان في الشرق الاوسط منذ العصور القديمة كنت استعيد ثقافتي العربية واللبنانية واصالتي التي حرمت منها الى درجة كبيرة من جراء تربية سادت فيها الثقافة الغربية . وفي الحقيقة لم يكن المسار سهلا فقد مررت بفترة عصيبة وكئيبة ، ثرت فيها على الغرب وثقافته واستعماره وتشويهه حتى بقيت فترة لم أمسك كتاباً باللغة الأجنبية بل اكتفيت بكتب التراث والروايات العربية الحديثة ، ولكن سرعان ما استعدت التوازن ووعيت عقم الانغلاق في ماض ولًى وقررت انه لابد من مواجهة الغرب مواجهة مباشرة ، ايجابية وليست سلبية ، لأن التحدي الصحيح ليس استعادة الماضي بل فتح المستقبل بسلاح الحاضر وما يوفره هذا الحاضر من امكانيات شرط استعمالها استعمالا عقلانيا اي دون الوقوع في انفصام الشخصية وكآبة الوجدان ، وشرط استعمالها بوعي مجتمعي اي بعيدا عن التخصص الذي يلائم فقط شروط الدول المتقدمة صناعيا ، وبعيدا كذلك عن التبسيط الذي يولده دائما الوقوع في التمذهب العقائدي والحزبي . من هنا حرصت دائما على السير في حياة متعددة الجوانب : حياة مهنية في حقل المؤسسات المالية العربية وهو موقع مشاهدات غنية جدا ، حياة جامعية ، الكتابة والتأليف في الاقتصاد كما في السياسة والامور المجتمعية ، التنقل بين البلدان العربية وبلدان العالم الثالث واوروبا لأظل على اتصال بالتيارات المختلفة والمتناقضة وأتمكن من متابعة تحليل التخلف بعيدا عن التمذهب والانغلاق في حياة ثقافية ضيقة الحيز . وفي الحقيقة ، ان الرابط المشترك بين هذه النشاطات هو الرغبة الجامحة في كسر حلقة التخلف العربي ونزع الافكار المسبقة المتعددة التي تكبل مجتمعنا اللبناني والعربي أسير الاستغلال الخارجي ولعبة مراكز القوى الداخلية . وفي ظني ان النخبة العربية لن تتمكن من العطاء في هذا المضمار الا عندما ستتوجه نحو بناء ثقافة مستقلة عن

اللعبة السياسية الضيقة ، بل عندما ستجعل من السياسة ثقافة وحضارة ، اي عندما ستوفر النخبة العربية من وراء اعمالها مناخ حرية واكتمال شخصية للمجتمع العربي بكل شرائحه .

س : كثيرون اخذوا على مؤلفاتك سواء حول « تعدد الاديان » او « الاقتصاد العربي امام التحدي » وكتاباتك حول النفط والاموال النفطية ، تقصيرها في ربط الظواهر المجتمعية بالصراع الطبقي ، وتردد تحليلاتك بين التصورين المادي والمثالي ؟

ج ـ الحقيقة اني اعجبت اعجابا شديدا في فترة من فترات حياتي بالماركسية كعقيدة مولدة لأنظمة سياسية تجدد حياة الانسان وتهدف الى القضاء على الفروقات الاجتماعية ، هذه الفروقات التي تأخذ حجما مأساويا في البلدان المتخلفة . وكنت ارى في ماركس ولينين وفي المؤسسات التي انبثقت عن اعمالهما الفكرية والسياسية الامثلة التي يمكن بها للضعيف والمسحوق ان ينهض ويقهر قوى الطغيان والظلم ، الداخلية والخارجية في آن معا . لكن تطور موقفي من الماركسية تدريجيا تحت تأثير عاملين . **العامل الأول** هو تعمقي في اعمال ماركس ولينين وفي الثقافة الماركسية والغربية بصورة عامة ، مما جعلني ابتعد اكثر واكثر عن التمذهب بالماركسية وذلك لأسباب عديدة سأكتفي بتلخيص جوهرها . ان الثقافة الماركسية في الحقيقة هي رافد من الروافد العديدة للثقافة الغربية ولا يمكن ان تفهم وتستوعب خارج استيعاب شامل لتطور الثقافة الغربية بدءا بالثقافة اليونانية ـ اليهودية ـ المسيحية التي تكوّن لب الثقافة الغربية الحديثة ومرورا بعصر الانوار وبآدم سميث وبهيجل وانتهاء بالاتجاهات الفلسفية السياسية الحديثة حيث المدارس الماركسية تعددت وتصادمت ، والمدارس الليبرالية والقومية ما تزال حية باشكال مختلفة بعدما اقتبست واحتضنت الكثير من المفاهيم الماركسية . وعلى هذا الاساس فان الماركسية في نظري لايمكن ان تستوعب على حقيقتها بمعزل عن محيطها الطبيعي والا فقدت مدلولها وشوهت ، وخاصة ان الماركسية بحد ذاتها هي من التعقيد بحيث أنه لا يمكن فك الغازها وتناقضاتها دون الالمام بالتيارات الفكرية التي اثرت وما تزال تؤثر فيها ودون الالمام بالمعطيات الاقتصادية والسوسيولوجية التي واكبت ظهور فكر ماركس واتباعه ، اي الثورة الصناعية ، تطور الرأسمالية البريطانية وبروز مفهوم الدولة الحديثة التي نظّر لها هيجل . اما الأخذ بالماركسية كشعار سياسي وثقافة سياسية مبسطة خارج محيطها الطبيعي فهذا عمل يخالف العقلانية ذاتها التي دعا اليها ماركس نفسه كمكمل للخط العقلاني للثقافة اليونانية . فعلى كل مجتمع ان يكوّن عقلانيته حسب الظروف والزمن . ان العقلانية الصحيحة في نظري ليست منطقا قائما بذاته ، بل هي قدرة المنطق على التطور مع تغيير الظروف والبيئة والزمن . فالماركسية بذاتها تشكل عقلانية ، انما عقلانيتها هي في ما قدمته من امكانيات لتطور الفكر الاوروبي وادوات تحليل جديدة للواقع الاجتماعي . وفي افكار ماركس ذاته الكثير من الغموض والتناقض الذي يعكس الاتجاهات المتناقضة السائدة حينذاك في مجتمعه والذي افسح المجال لتعدد المدارس الفكرية التي تدعي كلها الولاء لفكر ماركس . لكل هذه الاسباب ارى ان الاخذ بالماركسية يجب ان يكون في اطار واسع بحيث يتمكن المرء من استيعاب لب تجربة التطور الحضاري الغربي الذي يمثل الفكر الماركسي حلقة ضمن سلسلة معقدة من

التيارات الفكرية ـ السياسية ـ الحضارية . اما اذا استوردت الماركسية مبتورة عن تعقيداتها الذاتية وعن عوامل تكوّنها المحيطية فانها ستكون عنصر اختلال جديد في المجتمع المستضيف لها بهذا الشكل وستأتي كجسم غريب عليه .

وهنا لابد من ذكر **العامل الثاني** الذي ابعدني عن الماركسية كمصدر للتمذهب الحضاري ـ السياسي ، ورسخ بدوره موقفي من الفكر الماركسي كما سعيت الان الى تلخيصه باقتضاب . ان العامل الثاني هو مشاهداتي في تطبيق الماركسية خارج اوروبا الغربية بدءا بروسيا ومرورا بالصين ودول العالم الثالث الاخرى : فالنتيجة هي واحدة اي افقار الثقافة القومية بجعل الماركسية ـ بعد تبسيطها وان كانت مكيفة لبعض الخواص المحلية كما في الصين بصورة خاصة ـ بمنزلة العقيدة السياسية الثقافية الواحدة والقسرية ، وبذلك يستبدل استبداد العقائد التقليدية باستبداد عقيدة اخرى حديثة في الشكل ولكن تقليدية في الجوهر لأنها تستعمل في المجتمع بالأساليب الاستبدادية التقليدية . وفي كثير من الأحيان تستورد الماركسية بطريقة غريزية لسد فراغ حضاري احدثه الانحطاط والاستعمار وبالتالي تستعمل للتعويض عن المخاطر الناجمة عن تعرض القيم التقليدية في المجتمع للانهيار وبالتالي لخطر ابطال مفعولها في اللعبة السياسية . والماركسية بشكلها التبسيطي وكونها تكملة للحضارة الرسولية اليهودية ـ المسيحية تتجسد سياسيا بسهولة بشكل التمذهب الديني المتعصب . وربما كان تأثري بهذه الظاهرة في أوجه عندما زرت الاتحاد السوفييتي ولمست مدى المناخ الديني الذي يكتنف كل ما يتعلق بحياة لينين وسيرته ، ورأيت مئات الآلاف من المواطنين يحجون الى بلدة نشأته والى ضريحه في موسكو ويزورون الاماكن التي مكث فيها بطل روسيا الحديثة ، ويعلقون صورته في منازلهم وفي جميع المرافق العامة .

والمشاهدات الاقتصادية التي أجريتها لاتقل أهمية في نظري ، فما يمكن تسميته بـ « النموذج الستاليني » في التنمية الاقتصادية هو النموذج السائد في معظم بلدان العالم الثالث حيث تفرض « التنمية » قسريا على الشعب دون مراعاة ظروفه ، وذلك على أمل تخطي حدود الزمن والبيئة والحصول على التصنيع والحداثة خلال حقبة زمنية قصيرة ، وان كان ذلك بالسوط والعنف واقتلاع ملايين من الفلاحين من بيئتهم الطبيعية . وهذا النموذج سميته في كتاباتي الاقتصادية « التنمية الفوقية » ، وهي التي تجمد قوة تكيف الشعب الغريزية والعفوية بتغيير الظروف والبيئة وهي التي تعقم القدرة الابداعية في المجتمع وتضع الكثير من البلدان الاشتراكية في حالة تبعية حيال المواد الغذائية الاتية من العالم الرأسمالي او حيال تكنولوجيا هذا العالم او حيال الاثنتين معا .

كل هذا الكلام القاسي ورغم المظهر لايعني في الحقيقة ادانة الماركسية او كره الأنظمة التي تدين بالماركسية . فالباحث السوسيولوجي يجب ان يحيد عن العواطف السياسية في مشاهداته ، وان يتفهم تطور المجتمعات حتى يوفر في مجتمعه المناخ الصالح الكفيل بتجنب الاخطار والمآسي . ولابد هنا من القول ان الانظمة الرأسمالية في طور بناء صناعاتها قد قامت ايضا باقتلاع الفلاحين وباستبداد العمال غير المهرة خاصة في انجلترا وأمريكا الشمالية . ولا

بد في هذا السياق من التعلق بلب الماركسية في رسالتها الاخلاقية وهو التوق الى القضاء على الظلم والطغيان ، وبلب الماركسية ايضا في رسالتها السوسيولوجية وهو التحليل العقلاني لما تسببه الفوارق الطبقية في مراحل معينة من التطور من جمود وعقم وركود في المجتمع . ولكن يجب الا يغيب عن بالنا لحظة واحدة ان ماركس هو باحث تاريخي واجتماعي وفيلسوف من كبار فلاسفة اوروبا عاش في القرن التاسع عشر وان انتاجه الفكري بالتالي هو محصلة طبيعية لمعضلات اوروبا في ذلك الزمن وان فكره ليس فكرا دينيا او صوفيا يصلح لكل زمان ومكان . ولو كان ماركس على قيد الحياة اليوم، فلا شك عندي انه كان قد دان معظم التجارب التي تدعي الماركسية بالمنهج نفسه الذي استعمله لادانة ممارسات الرأسمالية الوحشية في انجلترا القرن التاسع عشر . ان الماركسية روح ومنهج عقلاني لا يصلح استعماله الا بالعقلانية ، أي بروح الحرية والنسبية التي تأخذ بعين الاعتبار الفرق في الزمن والبيئة والمكان . وفي هذا المضمار لا يمكن أن ننسى تمجيد ماركس للرأسمالية في أماكن عديدة من مؤلفاته وتمجيده للتقدم الذي احرزه هذا النظام للبشرية كلها بالمقارنة مع النظام الاقطاعي الاوروبي ، وبالتالي تمجيده للفوارق الطبقية التي سمحت للنظام الرأسمالي بان يساعد على بروز التصنيع الحديث والحضارة الحديثة . وفي هذا الاتجاه كان ايضا ماركس الثائر ابن جيله الاوروبي المتشدق بانجازات اوروبا الصناعية الحضارية والمتأثر بفلسفة هيجل حول الدولة ، ولم ير ان جذور الثورة الصناعية تعود في تاريخ اوروبا الى ابعد بكثير من ثورة بورجوازية انجلترا على اقطاعها في القرن السابع عشر وان الاقطاع الاوروبي ذاته ساهم في الثورة الصناعية مساهمة لا تقل اهمية بتشجيعه جميع انواع الفنون والادب في ممالكه وبلاطاته . فالابداع لايتجزأ ، وتاريخ الحضارات هو تاريخ الابداع والتجدد الانساني . اما رؤية الحياة الاجتماعية بشكل التناقضات والجدلية فحسب ، فهذه رؤية ابن القرن التاسع عشر في اوروبا هيجل والثورة الفرنسية ، والثورات القومية ، وتفجر قوة الصناعة الحديثة وبروز القوى الاجتماعية الجديدة التي ولدتها الصناعات الثقيلة ، وتعميم الرأسمالية الصناعية في اوروبا بشكل كثيف وتناقضي . لذلك كله فان قناعتي ان صراع الطبقات ليس دائمامفتاح كل تحليل صائب ، خاصة بالشكل الذي نظّر له ماركس بانيا مشاهداته على البيئة الاوروبية في مرحلة تاريخية معينة . لا شك في ان تناقض المصالح المادية يلعب في معظم الاحيان وباشكال مختلفة دورا لا يستهان به في الحياة السياسية ـ الاجتماعية ، انما لايلعب في كل الظروف والعصور الدور الحاسم . ان البنى الفوقية كما يسميها ماركس يمكن ان تستقل عن قاعدتها المادية وان تسيطر على المجتمع سيطرة مستقلة الى حد بعيد عن العوامل المادية ، وفي هذه الحال فان العمل السياسي ـ الحضاري بقوانين صراع الطبقات يمكن ان يعطي نتائج معاكسة في النضال ضد قوى الطغيان والظلم والتأخر . كما يمكن لبعض أجزاء من النخبة السياسية التقليدية ، التي تعرقل تطور المجتمع والتي تشعر بخطر فقدان سيطرتها بفعل التطور ، يمكن لها ان تتبنى الماركسية لمتابعة استبدادها التقليدي في العلاقات السلطوية داخل المجتمع وذلك وراء المظهر الحديث الذي تمنحه الماركسية وبالتالي الشرعية الجديدة التي تتمتع بها لفترة ما . وفي هذه الاحوال يمكن ان

تلعب الماركسية دورا « رجعيا » على المدى الطويل بتجميدها او عرقلتها تطور المجتمع الطبيعي نحو علاقات سلطوية اقل وطأة ونحو استعمال المزيد من الحرية والابداع في الحياة المدنية .

اذن فالشيء الاساسي ليس الاخذ بالماركسية ، وانما الاخذ بها بطريقة عقلانية وليس بطريقة متخلفة وبالتالي رجعية . ولذلك يجب تناول الماركسية في اطار استيعاب دروس التطور الاوروبي وليس بمعزل عنه كما نفعل في معظم الوقت وبطريقة تخالف روح التقدم والابداع .

س : لا يزال الغرب يؤلف بالنسبة الينا نحن العرب عامل هوية ، على ما يبدو ، سواء بالنسبة الى رافضيه ام الى الداعين الى تقليده . ولقد عشت انت فترة في الغرب وكتبت بالفرنسية والانكليزية . فكيف ترى الغرب ، وكيف نراه ويرانا ؟

ج ـ نحن كعرب ، وعلى مثال الكثير من مثقفي العالم الثالث ، نحدد مواقفنا السياسية ـ الحضارية بما فيه تحديدنا لهويتنا القوميةنسبة الى الغرب أكان الموقف منه ايجابيا اوسلبيا . وهنا بيت القصيد في كثير من مشاكلنا ، ذلك ان استمرار هذا الوضع لهو دليل على استمرار استلاب شخصيتنا . فالمهم ليس ان نكون محبذين للغرب ولثقافته وتقدمه او رافضين له ، انما المهم والحيوي ان نتفهم ونعي مكونات التطور الاوروبي من ناحية الجوهر لا الشكل . فتمحور الصراعات الفكرية العربية حول الميل الى او النفور من الغرب وحضارته قد الهى الثقافة العربية الحديثة عن قضية اهم ، وهي استيعاب جوهر آلية التقدم الصناعي الذي عرفه الغرب وما يزال يتصدر به العالم . وهذا ما فعلته النخبة اليابانية في القرن التاسع عشر عندما حاصرت الدول الكبرى الغربية اليابان وطلبت منها فتح البلاد أمام حركة التجارة « الدولية » (أي تجارة الدول الكبرى) ، وبعد سنوات من التردد والاضطرابات المحلية ، قررت النخبة اليابانية التمسك بالمؤسسة الامبراطورية (وهذا كان له ايضا مدلول ديني) والدخول في جهود مكثفة لبناء قوة اقتصادية ذاتية مهما كلف الامر ومهما تطلب ذلك من وقت وعناء .

أمـا في العالم العربي ، فان الجدل القائم منذ اوائل النهضة وحتى الان بين الداعين الى التفرنج وبين المتمسكين بالتقاليد ، اصبح جدلا اغترابيا ومعقماً لطاقات المجتمع الحضارية . فالمسألة الحقيقية ليست بين تفرنج واصالة او تحديث وتقليد ، انما المسألة هي دفع المجتمع بجميع شرائحه نحو استعادة حيوية ابداعية وابتكارية في الفن وفي الادب وبالتالي ايضا في الفنون الانتاجية . شئنا أم ابينا ، فان تحدي تفوق الحضارة الغربية قائم ولا مفر من مواجهته وذلك ليس فقط للحفاظ على استقلال سياسي نسبي بل ايضا لان جميع الشعوب في العالم الثالث تتوق الى التمتع بشيء من الرفاهية التي يمكن ان توفرها الصناعة الحديثة . وفي هذا السياق ، ان الجدل بين تفرنج واصالة او حداثة وتقليد يعكس فشل الدخول في نهضة مجتمعية شاملة . فالتفرنج في الحقيقة هو التمسك بالشكل الخارجي من التقدم الحاصل في اوروبا ويعبر عن الفشل في ادراك جوهر آلية التقدم في المدنية الاوروبية الحديثة ، اما التمسك بالاصالة او التقليد فهو بدوره تمسك بالشكل الخارجي لما عرفته الحضارة العربيـة ـ الاسلامية من ازدهار وتقدم في الماضي ويعبر ايضا عن الفشل في ادراك سر تقدم وانحطاط المدنيات . لذلك اكرر قولي بان هذا الجدل اغترابي ومعقم ، وقد شل وما يزال يشل الجزء الاكبر من قدرات المجتمع

العربي الحضارية والفنية ، ولذلك ارفض ان انحصر في اختيار الاغتراب بين تقليد الماضي او تقليد الغرب . وكما ذكرت سابقا بشأن الماركسية التي لايمكن ان تستوعب وتفهم خارج اطار محيطها ، فكذلك يجب الا ننظر الى الغرب بطريقة انفعالية او عاطفية ـ سلبا او ايجابا ـ بل يتعين علينا أن نترك الشكل لنذهب الى الجوهر اي الى العبر التي يمكن ان نستخلصها من مسار تطور الحضارة الأوروبية .

ان الثورة الصناعية قد أتت نتيجة تشجيع جميع اشكال الفنون والادب من قبل النخبة السياسية الحاكمة منذ عصر النهضة (اي اواخر القرن الخامس عشر) ونتيجة تشجيع الفضول حيال المدنيات الاخرى وارسال البعثات وراء البعثات سعيا لاكتشاف العالم وفتحه والاستفادة مما تتمتع به الشعوب الاخرى من وسائل الراحة والرفاهية والعلم . وهذا تماما ما قامت به المدنية العربية عندما كانت في اوجها ، فقد قام العرب حينذاك بالاكتشافات وفتح البلدان النائية واستيعاب احسن ما كانوا يجدونه لدى الشعوب الاخرى وتشجيع جميع انواع الفنون والعلوم . ومن اسرار نجاح الحضارة الغربية في الاستمرار في التقدم ان النخبة المثقفة استقلت الى حد بعيد عن السلطة الدينية والزمنية واصطدمت بها عند اللزوم علميا وفلسفيا وادبيا ، فلا العلماء ولا الادباء والفلاسفة قبلوا بتلقي الاوامر المخالفة لاكتشافاتهم العلمية او لاستنتاجات عقلهم او لتطوير مواهبهم الفنية سواء كان مصدر هذه الاوامر الكنيسة او الدولة . وقد تكونت في اوروبا نخبة مثقفة (انتلجانسيا) مارست وظيفة اساسية في المجتمع وبطريقة مستقلة ، مما سمح للحضارة الغربية ان تنمو وتتطور بالرغم من مآسي ومظالم واهواء أصحاب الحكم وتقلب الأوضاع السياسية . من مونتاين الى كارل ماركس مرورا بمونتسكيو وديكارت وروسو وهيوم وكانط وهيجل الى آخره ، قامت نخبة مثقفة بتوسيع رقعة الثقافة والحضارة والتعمق في القضايا الكبرى للانسانية، احيانا بالانسجام مع السلطة السياسية والدينية واحيانا بالتصادم معها . هذا المناخ الحضاري هو الذي سمح الى جانب عوامل اجتماعية اخرى وصفها ماركس ـ ببروز الثورة الصناعية . فالصناعة في الاساس فن من بين الفنون يجب ان يعتني بها المجتمع ، وخصوبة المناخ الحضاري هي التي تشجع تطور المبادرات والابتكارات الصناعية اما التنظيم المجتمعي فهو الذي يعمم او يعرقل تعميم الابتكارات الصناعية في المجتمع . لقد ثبت مثلا (من جراء ابحاث جوزف نيدهام) ان الصين كانت اكثر تقدما في العلوم من اوروبا حتى القرن الثامن عشر ، غير ان التنظيم المجتمعي في الصين وشدة تعلق النخبة المثقفة والحاكمة (Mandarins) في نفس الوقت بالتقاليد التي أصبحت المصدر الوحيد لامتيازاتها هما العاملان اللذان حالا دون استفادة المجتمع من التقدم في العلوم وتجسيد هذا التقدم بحركة صناعية .

في نهاية التحليل لا يهم اذا لبسنا بطريقة فرنجية أو اذا حافظنا على الجلباب والقمباز والدشداشة ، بل ان المهم ، سواء كنا مكتسين بالدشداشة أم بالجاكيت والبنطلون، ان يتحرك مجتمعنا العربي في مناخ حضاري يشجع على الإبداع والانتاج في جميع الميادين . يجب أن نترك الأمور الشكلية الى التصرف العفوي للمجتمع لنركز على الجوهر حتى نتمكن من اداء

وظيفة النخبة المثقفة على أكمل وجه وذلك بالتعمق في دراسة أسرار التقدم والتخلف (كما فعل مثلا مونتسكيو في مؤلفه الشهير حول « أسباب عظمة وانحطاط الامبراطورية الرومانية ») أولا ، وبالابتعاد عن لعبة الحكم في المجتمع العربي ليتسنى لنا مجال الاستقلال والحرية ثانيا . وهذا التعمق وحده هو الذي سيسمح للحضارة العربية بأن تخرج من الحلقة المفرغة الاغترابية تجاه المدنية الأوروبية وان ننظر اليها دون انفعال ، بطريقة حيادية ، أي علمية . ان صون الحضارة العربية من الذوبان ووقف انحطاطها بالقضاء على جمودها لن يأتي من البقاء مشدوهين أمام الغرب سلبا أم ايجابا ، بل سيأتي من رفع المستوى الثقافي العربي وبالتالي تفهم آليات التقدم والتخلف على تعقيداتها وتشعباتها ، وسيأتي كذلك من القضاء على التبسيط الثقافي الذي نعيش فيه والذي يساعد على استمرار حالة الاغتراب . اذن لا بد من التعرف على كنه الثقافة الغربية لكن ليس لنتفرنج ام بالعكس لنعود الى تقاليد الماضي ، بل لنقوم باثراء المناخ الثقافي والحضاري العربي . ان توقنا الى التصنيع مثلا يقتضي ذلك منا لأنه كما ذكرت لا يمكن فصل التصنيع عن المناخ الحضاري ككل ، ولا شك ان الحضارة الغربية (والاتحاد السوفييتي الى حد بعيد جزء منها بفعل التراث الماركسي اللينيني وبفعل قرب روسيا من أوروبا الرأسمالية) هي صاحبة الفضل في تعميم التصنيع والحفاظ على حركة ابداعات صناعية قوية . وهذا لا يعني اطلاقا التقليد لكل ما فعله الغرب اقتصاديا ، بل بالعكس فلا شك عندي ان هناك طرقا عديدة للتصنيع كما تبرهن على ذلك دول اسيوية (اليابان ، كوريا الجنوبية والشمالية ـ الفيتنام) ، انما هذه الطرق لن تنكشف أمامنا طالما بقيت حضارة المجتمع العربي أسيرة التناقض المفتعل بين الحداثة والتقليد أو بين التفرنج والأصالة ، وهو التناقض الذي يحول دون استيعاب وتوطن جوهر مفاهيم التقدم والتخلف في بيئتنا العربية .

س : يظهر كتابك « تعدد الأديان وانظمة الحكم » في مرحلة يعيد فيها بعض المثقفين النظر ، على ضوء الثورة الايرانية ، في نظرية القومية العربية . والحال ان كتابك يتناول بالتحديد علاقة الدين والطوائفية بالقومية . فماذا يمكن أن تكون بالنسبة الى مجتمع مثل المجتمع العربي المعاصر هذه العلاقة ؟

ج ـ في الحقيقة ، ان الثورة الايرانية هي تتويج لتطور الأربعين سنة الماضية في المنطقة ككل . وهذا التطور يتصف بفشل الجهود التنموية والتصنيعية . ان السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الشاه قد جعلت ايران تفقد كل توازنها الاجتماعي ـ الاقتصادي وقد جعلت شرائح واسعة من المجتمع الايراني هامشية تماما بينما انحصرت آثار « التنمية » في نخبة قليلة احتكرت العلاقة الاقتصادية مع الدول الصناعية ووظفتها لصالحها على حساب مصالح وطموح المجتمع . وأود هنا أن أشير إلى أن نموذج التنمية الذي اتبعه الشاه هو ، مع بعض الفوارق طبعا ، نفس النموذج المتبع في معظم بلدان العالم الثالث منذ عهد محمد علي . ويتميز هذا النموذج بالفوقية وباستيراد التصنيع بكلفة باهظة بدلا من صنعه محليا بدفع المجتمع ككل بجميع طوائفه وطبقاته ومهنه الى القيام بالممارسة الانتاجية الذاتية والى التعلم بالممارسة في جو حضاري مناسب وخصب . واذا كان هناك شيء غير قابل للاستيراد فهو التصنيع ، أو

التكنولوجيا كما نقول في كثير من الأحيان . ان العلم يستورد ، ان المنتوجات الصناعية تستورد ، وان براءات الاختراع يمكن أن تشترى ، انما التصنيع والقدرة على الابتكار التكنولوجي هما الشيئان اللذان يستحيل شراؤهما من الخارج ، لأنهما في الجوهر ممارسة مجتمعية ذاتية شاملة لا يمكن أن ينوب عنها مجتمع آخر . وحكام العالم الثالث في معظم الأحيان يقعون في خطأ التصور بأن التصنيع يستورد وذلك لأنهم غير مؤهلين أو مستعدين للقيام بخلق المناخ الحضاري الذي تحدثت عنه والذي لا بد منه لنجاح التصنيع . وفي الحقيقة ان انفتاح المناخ الحضاري هذا لابد من أن يهدد على المدى البعيد أسس السلطة التقليدية ، ولا بد ان يستجلب خلق اساليب حكم جديدة مبنية على الحرية ومساهمة الشعب مساهمة ملموسة لا مساهمة شكلية في الحكم ، لذا يتجه الحكام نحو طريق يتصور لهم انها اسهل واسرع وأضمن وهي طلب التصنيع من الدول المتقدمة صناعيا مما يوقع الدول النامية في تبعية خطيرة لا عودة عنها دون أن يولد التصنيع محليا ، بل بالعكس فان استيراد التصنيع يصبح مصدر اختلالات اضافية في المجتمع المتخلف .

هذا الفشل التنموي والمتميز بحرمان معظم شرائح المجتمع - خاصة الفلاحية والحرفية - من الازدهار الذي يفترض ان تؤتي به التنمية الحديثة يحدث ردة فعل في المجتمع نحو الانكفاء على التقاليد الماضية وبصورة خاصة التقاليد الدينية . ويصبح التمسك بهذه التقاليد تعويضا لخيبة الأمل من كل ما هو حديث وفرنجي وخواجي . وتستغل دائما بعض النخب الطامحة في الحكم أو المستبعدة منه هذا الشعور بالنقمة ، فتغالي في اظهار الشعور الديني والتمسك بالتقاليد . وظاهرة الأخوان المسلمين في العالم العربي ناتجة ايضا عن فشل الجهود التنموية من جهة بقاء طبقات واسعة من الشعب خارجة تماما عن قنوات الازدهار المظهري الناتج عن التعامل مع الدول الصناعية المتقدمة . لذلك كانت هذه الموجات الرافضة لكل ما هو غربي و « حديث » وفي نفس الوقت هذه الرؤية التي ترى خلاص المجتمع في العودة الى الماضي والانكفاء عليه . وليت ان رؤية الماضي هذه كانت في اطارها الصحيح ، أي بتفهم عناصر نجاح وازدهار الثقافة العربية (أو الفارسية) عندما كانت في أوجها ، إنما رؤية الماضي هي رؤية تمذهبية ضيقة ، اسطورية الى حد بعيد ، تحصر الماضي في قلة من المبادىء المجتمعية الفقيرة المجتوى لا تمت بصلة في الحقيقة الى جوهر روح المدنية العربية (أو الفارسية - وهما مختلفتان بطبيعة الحال) في بريقها الغابر . فالقوة الحضارية التي أعطاها الدين الاسلامي الى العرب أتت من انفتاح روح الاسلام وبالتالي روح ابطال الفتوحات الاسلامية على الشعوب الأخرى والمدنيات الأخرى وعلى التفاعل الايجابي الذي حصل آنذاك مع الحضارات التي التقى بها العرب في فتوحاتهم .

من هذا المنظار فان الحركات السلفية التي تجتاح المنطقة وان تمثل من جهة ردة فعل ايجابية وعفوية لمشاعر النقمة والخيبة في المجتمع امام فشل التنمية ، فان دخولها لعبة الحكم وتمذهبها دينيا وسياسيا لهو امر بالغ الخطورة من جهة اخرى . فالالتباس بين الايمان والنظام السياسي والانتماء القومي قد يعرض المجتمع العربي للوقوع في المزيد من العبودية والتبعية . ويجب ان نتذكر قرون الاستبداد التي لحقت بنا كعرب من جراء الانزلاق في عدم الفصل بين

الانتماء الديني والقومي والسياسي ، وكذلك من اجراء عدم الفصل بين الإيمان الديني من جهة وبين القبول اللامشروط بالظواهر المؤسسية والمجتمعية للدين التي هي من صنع البشر وليست من التنزيل الالهي . كتابي حول « تعدد الاديان وانظمة الحكم » يهدف الى توضيح الرؤية في هذه المواضيع الحساسة ، وقد سعيت فيه الى التحرر من اي ميل غريزي ناتج عن تربيتي ومناخي العائلي والطائفي والاجتماعي . وقد انطلقت فيه من موقف مشكك بكل كتابات المستشرقين حول الدين الاسلامي وحول العرب ، خاصة واني اعتبر ـ وان كنت مسيحي النشأة ـ ان الديـن الاسلامي جزء هام من تراثي القومي كلبناني وكعربي لان نصف اللبنانيين من المسلمين والاغلبية العظمى من العرب هم ايضا مسلمون ، ولأني اعتبر ان الدين الاسلامي بالاضافة الى دوره في تطوير الحضارة العربية ، يجب ان يكون موضع اجلال واحترام على غرار جميع الديانات التي يحتاج اليها الانسان لقيادة حياته الخاصة والاجتماعية . وموقفي الواضح خلال مؤلفي حول تعدد الاديان هو ان الدين بذاته ، وخاصة كايمان ، ليس عامل تقدم او تخلف ، إنما استعمال الدين والتنزيل على ايدي الانسان في لعبة القوى والسلطة داخل المجتمع هو الذي من شأنه ان يقود المجتمع نحو حافة التخلف او ان يرفعه الى مراتب التقدم . وفي نظري ان اي تحليل سليم لدور الدين في المجتمع ينطلق من فصل الايمان الديني والانتماء الطائفي عن دور الدين في الانتماء السياسي والقومي الذي هو جزء لايتجزأ من لعبة القوى داخل المجتمع وفي صراع المجتمعات بين بعضها .

وفي هذا السياق فان وقف الحياة الاجتماعية وتجميدها في الدين كمؤسسة اجتماعية يبدو لي عملا مخالفا للعقل ولروح الاديان السماوية نفسها التي انزلت لمساعدة الانسان على تحمل مصاعب الحياة الاجتماعية وليس للزيادة في تعقيد هذه الحياة . ومن مسار تطور معظم الاديان كمؤسسات اجتماعية (ليس كايمان) انها تبدأ بلعب دور تحرري عظيم ولكنها سرعان ما تتجذر مؤسسيا في المجتمع حتى تصبح اسيرة لعبة الحكم والتسلط التي تمارسها النخبة الحاكمة . والنخبة الحاكمة تستعمل الدين لكسب الشرعية ، خاصة عندما تمارس حكما استبداديا ، لما يثيره الايمان الديني من عواطف وحماس لدى الناس ، ولا سيما الطبقات المسحوقة والمغلوبة على امرها . بالاضافة الى ذلك فان الديانات السماوية الرسولية لها ـ على خلاف الديانات الأخرى ـ نزعة كونيـة شديدة وصفتها باسهاب في كتابي ويستغل بعض الحكام هذه النزعة لشن الهجمات الاستعمارية (الحروب الصليبية) وتوسيع رقعة نفوذهم السياسي وجر مجتمعهم الى تحمل مآسي الحرب ومظالمها . وفي الحقيقة ان التاريخ يدل دلالات لاتقهر على ان الرابط الديني لايمكن على الامد البعيد ان يقضي على الرابط القومي . فالديار المسيحية ، مثلا ، بعد قرون من الوحدة السياسية تحت راية الدين انشطرت الى دول عديدة مرتكزة الى حد بعيد على انتماءات قومية قديمة ، والكنيسة كذلك انشطرت مذهبيا في الغرب كما في الشرق (وفي الشرق قبل الغرب بقرون) . والديار الاسلامية لم تعد الى الاتحاد بعد دخول الخلافة العباسية في طور الانحطاط . ولنتذكر هنا ان الفرس استعادوا لغتهم القومية والاتراك ظلوا على ادبهم ولغتهم القومية وكذلك غيرهم (في حين ان المسيحيين الشرقيين تعربوا وبقوا على عروبتهم لكون الثقافة السريانية قريبة جدا من الثقافة العربية ولكون بعض القبائل

العربية الكبرى المتواجدة على اطراف الجزيرة ظلت على نصرانيتها دون التنازل عن عروبتها) . وفي التاريخ الحديث يجب ان نذكر انفصال الجزء الشرقي لدولة باكستان المقامة اساسا على الرابط الديني وهذا الانفصال قد تم بسبب الشعور القومي البنغالي الذي ساهم لمساهمة جوهرية في قيام دولة بنغلاديش . كل ذلك ادلة ساطعة في نظري على ان الدين لا يمكن ان يحل محل جميع الروابط المجتمعية الاخرى ، وهذا على ما اعتقد وكما ذكرته ليس وظيفته الاجتماعية .

وقد دهشت خلال قراءاتي للمستشرقين وللادب الاسلامي السلفي الحديث بالتقاء الرؤية لدى الجانبين المتعاديين في كل المجالات حول نقطة واحدة هي الادعاء بان الدين الاسلامي له خصوصية لا يشاركه فيها أي دين آخر لكون الدين الإسلامي لا يمكن ان ينفصل عن الحياة الاجتماعية والقومية والسياسية على اعتبار انه دين شامل المدى يحتوي كافة الامور الروحية والزمنية في آن معا . طبعا هذا الادعاء لدى المستشرقين ينم عن روح سلبية وازدراء تجاه المجتمعات الاسلامية ، ففي نظرهم يستحيل على المجتمع الذي يسيطر عليه الدين الاسلامي مؤسسيا ان يتقدم ويواكب العصر . اما الادعاء نفسه لدى السلفيين فينم عن شعور بالتفوق التام تجاه الاديان الاخرى التي وقعت في نظرهم في براثن المادية والانحطاط . وفي الحالتين عنصرية وعنصرية مضادة . وحلقة اغترابية وصفتها فيما سبق . المستشرقون من جهة ، وهم يمثلون احسن تمثيل موقف الحضارة الاوروبية من المجتمعات التي تنتمي شعوبها الى الدين الاسلامي ، يمارسون عنصرية باستثنائهم المجتمعات الاسلامية من قوانين التطور والتقدم ، والسلفيون من جهة اخرى ، وهم يمثلون نخبة تحكم او تبحث عن الحكم ، يمارسوون عنصرية مضادة فيقررون ان الدين الاسلامي يمتاز عن اي دين آخر وان المجتمع الاسلامي يمتاز دائما عن غيره بالحفاظ على « روحيته » ضد الميول المادية التي تبرز فقط في المجتمعات التي تعتنق ديانات اخرى .

والشيء الذي يزيد حلقة الاغتراب هذه تعقيدا ان موقف المستشرقين ـ حتى لو كانوا ملحدين ـ نابع في معظم الأحيان من قناعتهم وادعائهم بان الدين المسيحي متفوق على الديانات الاخرى وعلى الدين الاسلامي بصورة خاصة لانه في جوهره يفصل بين الروحي والزمني مما يسمح بتقدم المجتمع . وهم في هذا الموقف ينسون القرون الطويلة التي كانت العقيدة المسيحية تقول فيها بان فصل الدين عن الدولة مخالف لتعاليم الدين الجوهرية .

ولا شك عندي اننا يجب ان نتجنب الى اقصى حد الوقوع او الاستمرار في هذه المواقف الاغترابية . لا شك ان المؤمن ـ مهما كان دينه ـ لايمكن ان يفصل بين الامور الدينية والامور الدنيوية والا ما معنى الايمان والخلاص الذي يؤمنه للانسان ؟ لا شك ايضا ان كل مؤمن ـ مهما كان دينه ـ يعتقد ان ايمانه هو الاصلح والاجود . انما الايمان شيء والحياة المجتمعية شيء آخر والايمان يكون اغترابيا اذا لم يسمح للانسان بان يفرّق ويفصل بين ايمانه ولعبة القوى والسلطة في مجتمعه الذي يُستعمل فيه الدين سلاحا . والعلمنة التي ادعو اليها في كل صفحات كتابي حول تعدد الاديان هي تماما ذلك وليست بالضرورة العلمنة على الطريقة

الغربية حيث هي جزء لايتجزأ من تاريخ المسيحية الغربية الحديثة في علاقتها التناقضية مع الدولة . فالدين الاسلامي في الحقيقة دين علماني بذاته كما قال محمد عبده ومعه كثير من العلماء وذلك خاصة حسب المفهوم الغربي ، فلا كنيسة في الاسلام ولا اكليروس ولا مزايا مدنية أو سياسية مباشرة لرجال الدين . انما يجب ان نتخطى الشكل الذي اخذته العلمنة في الدول الغربية ، كيما نعي جوهر مفهوم العلمنة الذي مؤداه ان للدين ادوارا مختلفة وانه في تجسده مجتمعيا لابد ان يخضع لقوانين صيرورة المجتمعات ، فالايمان والتنزيل شيء ـ وله حرمة يجب ألا تمس ـ واستعمال الدين في الحياة المجتمعية شيء اخر لا حرمة فيه لانه من صنع البشر وليس من صنع الارادة او العناية الالهية والا ما معنى الحرية وما معنى امكانية الخلاص التي وفرها الخالق في عنايته للانسان عن طريق ممارسة الحرية ؟

على ضوء كل هذه الملاحظات يجب ان نحلل الاحداث الايرانية وحماس الكثير من المثقفين العرب تجاهها . وهو حماس يعطي بعدا اضافيا خطيرا لتوسع الميول السلفية في المجتمع العربي ، المتنكرة للظاهرة القومية والرافضة لها . وكما اشرت اليه سابقا ، المثقفون في العالم العربي والعالم الثالث يقفون مشدوهين تجاه السلطة السياسية ولم يتمكنوا من اداء وظيفة حضارية مستقلة عن لعبة السلطة في المجتمع . وكما مالوا وانحازوا في السابق الى القومية العلمانية والاشتراكية عندما كانت الناصرية تسيطر على لعبة الحكم في المنطقة وبدرجة اقل في العالم الثالث ، نراهم اليوم يميلون وينحازون نحو السلفية والقومية الدينية او حتى الطوائفية لان ابداء هذا الميل العقائدي قد يفتح الطريق الى الحكم ، بغض النظر عن ماهية مثل هذا الحكم ونتائجه على الامد البعيد في تأمين استقلال ونهضة المجتمع . وفي نظري ان التنازل عن القومية العلمانية اي القومية التي تفصل بين الانتماء الديني والهوية المجتمعية الكاملة في بعدها التاريخي والحضاري ، هو تراجع في الوعي المجتمعي الذي لابد منه لبناء حضارة حية قابلة للصمود امام ضغوط الحضارة الاوروبية الحديثة . وفصل الانتماء الديني والطائفي عن الهوية المجتمعية الكاملة لايعني ابدا القضاء على الدين فرديا او جماعيا واستبعاد الدين من التراث . فالحضارة الاوروبية والثقافة الوطنية لكل من الدول الغربية المختلفة تحتوي على مكون ديني مهم في الادب والفنون والنظرة الى الحياة رغم جهود الاوساط الملحدة والمعادية للدين المسيحي في معظم هذه البلدان . ونحن كعرب اي كشعب مؤمن ومتمسك بدينه يجب الا نتعقد من اختيار انتمائنا القومي علمانيا ، ليس فقط لاطمئنان الاقليات غير المسلمة في مجتمعنا وان كان هذا العامل حريا بالاعتبار في بلاد مثل مصر وسوريا وفلسطين والاردن والعراق ، بل في الدرجة الاولى لأن وجودنا القومي يجب الا يتعرض لاستخدام الدين سياسيا في لعبة الحكم في مجتمعنا اي داخل كل قطر عربي وبين الاقطار العربية نفسها وكذلك في لعبة الحكم بين مجتمعاتنا العربية من جهة والمجتمعات الاسلامية الاخرى من الجهة الثانية . في هذا المضمار اعتقد ان اختيار القومية العلمانية لايعرض الدين للزوال ، بل بالعكس قد يسمح للدين بأن يلعب دوره الصحيح في حياة الانسان الاجتماعية بتقوية عنصر الايمان وهو الاهم في الدين على حساب المظاهر الاجتماعية للدين التي تميل دائما النخبة المسيطرة (بكسر الطاء) الى

استغلالها في صراعاتها في سبيل السلطة الداخلية والخارجية . بالاضافة الى ذلك كله يجب ان نشير الى ان الهوية الدينية عندما تتحول الى هوية قومية تخالف روح الديانات السماوية وهي ديانات كونية لا قومية . وكما سبق ذكره فالتجارب التاريخية ـ واحدثهـا انفصال بنغلادش عن باكستان ـ تدل على ان القومية الدينية ليست ظاهرة طبيعية وصحية وان المجتمعات لايمكن ان تعيش على الامد البعيد باعتماد عنصر الهوية الدينية كعنصر أحادي في تكوين الشخصية القومية .

س : ما دمنا بصدد الحديث عن نظرية القومية العربية وطرحها من جديد على بساط البحث ، فهل يمكن ان تستمر النظرية القومية بالنسبة الى المجتمع العربي على نفس الاسس والمقومات التي قامت عليها في الاربعينات (ساطع الحصري وورثته) ؟

ج ـ بطبيعة الحال ان فشل تحقيق الوحدة العربية يعبر عن قصور نظرية القومية العربية التقليدية ومدارسها المختلفة . ويمكن ان نحلل هذه الظاهرة على مستويات مختلفة . المستوى الاول ، وقد سبقت الاشارة اليه هو قصور الثقافة العربية الحديثة العام في تفهم اسباب الرقي والانحطاط في المجتمعات ، واخذ الانتلجانسيا العربية بقشور الثقافة الغربية بدلا من استيعاب عِبَر العمران والحضارة التي تتميز بها الدول الغربية منذ اربعمئة سنة ، وكذلك تمسكها بنظرة اسطورية الى الماضي العربي لاتمت بصلة الى اسباب العمران والتمدن الحقيقية في الخلافة الاموية والعباسية . نتج عن ذلك ان الادب القومي العربي ظل محصورا في كتابات سياسية ضعيفة الاثر والمدلول ، تأرجحت بين المنهج الوضعي والعلماني الجاف لساطع الحصري ورومنطيقية ادباء الاحزاب والانظمة السياسية التقدمية في الخمسينات ، وكذلك الالتباس القائم في مؤلفات الكثيرين من المؤلفين الداعين الى الوحدة العربية وتأرجحهم بين المفهوم العلماني والمفهوم المؤسسي الديني للقومية . وهذا الالتباس والتأرجح نجده حتى عند دعاة النهضة العربية الاولى مثل الطهطاوي والكواكبي وغيرهما . وفي هذا المضمار لا شك ان اعمال ساطع الحصري كان لها اهمية كبرى وهي جديرة بالحفاظ عليها ونشرها لان مفهوم القومية عند الحصري مبني دون اي التباس على اللغة والتاريخ والارادة في العيش المشترك . بالاضافة الى هذه الملاحظات تجدر الاشارة الى ان الأدب القومي العربي ظل في نطاق ادب سياسي ضيق ولم يتمكن من التأثير الفعلي على الثقافة العربية الحديثة وكذلك لم ينجح في خلق مناخ قومي عربي بالمعنى الحضاري الشامل . وربما يمكن ان يعزى ذلك الى حد بعيد الى كون المثقفين الذين كتبوا حول القومية العربية كانوا دائما يدورون في فلك السلطة وقد انتجوا ادبا وحدويا ذا طابع سياسي محض اكثر مما انتجوا أدبا قوميا توغل في العمق في الحياة الثقافية العربية . وهذا ما يقودني الى المستوى الثاني في تحليلي لفشل نظرية القومية العربية .

ان الطموح الى الوحدة الغربية استغل استغلالا كبيرا من قبل النخبة العربية الحاكمة في الاقطار المختلفة في لعبة التناحر والتنافس والمحاور لتصدر الزعامة العربية . وبذلك فقدت فكرة الوحدة تدريجيا بريقها ومصداقيتها لدى الجماهير . وكذلك لم تحقق التجارب الوحدوية الحد الادنى مما كان منتظرا منها ، اي مزيدا من الحرية والمساهمة الحقيقية في الحكم للشعب

والتغلب على العدو الصهيوني والدخول في حداثة غير زائفة تسمح لجميع شرائح الشعب بالخروج من دائرة التخلف والطغيان. ومن مفارقات الوضع ان الدعوة الحماسية الى الوحدة العربية الشاملة كان وما يزال يقابلها ضعف كبير في التماسك العضوي داخل المجتمعات القطرية نفسها .

اما المستوى الثالث من التحليل فهو المتعلق بوضع الرأي العام في كل قطر عربي تجاه المفهوم التقليدي للوحدة العربية . فلا شك عندي ان القوميات القطرية قد نمت الى درجة كبيرة في كل الاقطار العربية على حساب الايمان بفوائد الوحدة العربية ، وان الشعور بالانتماء القطري قد ازداد كثيرا . والمشرفون على الدول القطرية قد ساهموا الى حد بعيد في ذلك حتى في دعوتهم الى الوحدة العربية حيث يؤكدون خصوصية اقطارهم في طرح قضية الوحدة . وهذا ظاهرة طبيعية لان وظيفة اية دولة ان تنمي الشعور بالانتماء والولاء لدى رعاياها للحفاظ على سلطة وهيبة الدولة . فالى أي مدى ظلت الوحدة العربية منالا واقعيا ؟

هذه هي الحقائق ألتي يجب ان تؤخذ في عين الاعتبار لتطوير مفاهيم جديدة للقومية العربية . وبناء على هذه الملاحظات ارى ان دور المثقف العربي في مجال القومية العربية ان يساهم في ابقاء الاختيارات مفتوحة امام الشعوب العربية وذلك بالدرجة الاولى بالابتعاد عن لعبة الحكم وعن توجيه السلطة السياسية للادب السياسي العربي . وهذا ليس بمستحيل في نظري شرط ان يكرس المثقف العربي حياته للعمل البعيد المدى اي العمل على تعميق الثقافة العربية الحديثة ورفع الادب السياسي العربي الى المستوى الحضاري المطلوب من أمة تبحث عن هويتها وتجدد حياتها . وفي مجال القومية العربية نفسها ، فقد آن الأوان للابتعاد عن المقولات السياسية النظرية والسطحية في الوحدة العربية للاعتناء بالشعوب العربية نفسها ، بطريقة حياتها اليومية ، بمتاعبها ومشاكلها ، في تعدديتها وخصوصياتها الاقليمية والقطرية . فالشعوب العربية هي الثروة الصحيحة للأمة العربية ، والوحدة لن تتحقق طالما اننا نتجاهل الشعب الحي ونتمسك بشعب تجريدي كمادة للشعارات السياسية . وجوهر القومية هنا ليس جمع الشعب في وحدة سياسية شاملة ، انما جوهرها ايجاد الثقافة الرحبة التي تسمح لكل فئات وطوائف هذا الشعب الاقليمية والقطرية ، الدينية والطبقية ، ان تشعر بالراحة المجتمعية وبالرقي الحضاري وبالمساهمة الفعالة والحرة في تقرير مصيرها . وعلى ضوء تطور مثل هذه الثقافة سيتقرر مصير الوحدة وشكلها . فهناك العديد من الصيغ الدستورية والسياسية ، من الوحدة العضوية الى الاتحاد الفدرالي مرورا بقيام بعض المؤسسات الاقتصادية والسياسية المشتركة كما في المجموعة الاوروبية او كما في الكمنولث . ولا يمكن ان تفرض صيغة من هذه الصيغ فرضا على المجتمع العربي ، بل يجب ان يكون المناخ الحضاري والقومي مهيأ لتقبل الصيغة وان تكون الصيغة مناسبة لاوضاع المجتمع . هناك من يعتقد بأنه يجب فرض الوحدة العربية قسريا لما فيه من مصلحة للشعوب العربية . لكن مثل هذه النظرة غير واقعية وهي التي تنفّر في هذه الظروف من فكرة الوحدة . فالشعوب العربية تتوق الى الحرية والى المساهمة في صنع مصيرها ولا تتوق الى الأبوية والديكتاتورية . وحتى لو أتت شخصية تاريخية فريدة

لتسعى لتحقيق الوحدة فذلك في تقديري لن يكون ممكنا لان المجتمع العربي ككل ، بتناقضاته وبدوله القطرية ومصالحها الانانية ، غير مهيأ لتقبل الوحدة . وعبد الناصر الذي كان البطل السياسي الحديث للقومية العربية والشخصية التاريخية العظيمة قد فشل في تحقيق الوحدة لان المجتمع العربي في الحقيقة لم يكن ناضجا لتحقيق الوحدة سواء كان ذلك قسريا ام اراديا حرا .

لذلك يبدو لي ان العمل المطلوب من المثقفين العرب هو تعميق الحضارة العربية الحديثة والبحث عن هويتها القومية بطريقة عقلانية بعيدة عن المهاترات السياسية التقليدية مثل المهاترات بين الوحدويين والرجعيين « عملاء الاستعمار » او بين محبذي الاصالة والتقليد والداعين الى الحداثة والتجدد . هذه قشور الثقافة وليست لبها . والثقافة الحقيقية في نهاية التحليل هي الثقافة القومية ببعدها العقلاني والعلماني والفني وبارتباطها الوثيق مع تعقيد الواقع المجتمعي وبتخطيها بنفس الوقت هذا الواقع ليتسنى للمجتمع صنع مستقبله وتاريخه بارادته الذاتية الحرة . وذلك لايتم الا باحترام رأي المواطن وشخصيته وباعطاء وسائل التعبير السياسية الحضارية المناسبة للمجتمع .

س : ما علاقة تصور جديد لنظرية القومية العربية بالتحديث والتنمية ؟ وبصفتك احد الباحثين البارزين في قضايا التنمية في الوطن العربي ، هل يمكن أن تحدد المعالم الكبرى لما يمكن تسميته بالأزمة التنموية ؟

ج ـ بين التنمية وتحقيق القومية علاقة وثيقة وجدلية . فالنجاح في التنمية يؤمن التماسك العضوي في المجتمع الذي لابد منه لبروز الشعور القومي الواعي ، اي الشعور بقيمة الوطن والتمسك به عند تعرضه للمخاطر الخارجية . وبكلمة تنمية اعني الحضارة الديناميكية التي تشجع جميع الفنون بما فيها الفنون الانتاجية عن طريق تنظيم مجتمعي يرتاح اليه الشعب بكل مكوناته . النظر الى التنمية بأنها مجرد توسع اقتصادي يتحقق عن طريق استثمار نسبة عالية من الاموال هو خطأ شاسع وقع فيه معظم بلدان العالم الثالث تحت تأثير التخصص الاقتصادي في الغرب وعدم فهم ماهية الاقتصاد السياسي في المجتمع . التاريخ الاقتصادي الاوروبي يعلمنا في هذا الشأن ان التقدم البطيء في الانتاجية الفردية في الارياف وفي الاوساط الحرفية هو الذي كان الدعامة الكبرى للثورة الصناعية . وهذا التقدم لايتطلب استثمارات ضخمة بل يتطلب تغييرات تدريجية في التنظيم المجتمعي بحيث يتمكن الفرد من ممارسة المزيد من المبادرات الابداعية والابتكارية . اما استثمار الاموال بالكميات الضخمة فهذا ما تحتاج اليه المجتمعات التي وصلت اقتصاداتها الى درجة كبيرة من التعقيد والتصنيع الثقيل الناجح . فهنا قضية مراحل لا غنى عن دراسة اواليات التنمية الاقتصادية في كل منها . فما جدوى تبذير الاموال الضخمة في مشاريع لا تصلح للمرحلة التي يمر بها المجتمع سواء كانت هذه الاموال مستعارة من الخارج أو متأتية من بيع الثروة الوطنية الى الخارج ؟ نحن في العالم العربي ما زلنا في المرحلة التي يجب ان تنصب فيها كل الجهود على رفع الانتاجية الفردية خاصة في الاوساط التي بقيت على هامش التطور الاقتصادي منذ دخول العالم العربي في قنوات التجارة الدولية

الحديثة . نحن بحاجة الى مشاريع متواضعة في الارياف ، في الحرف ، في الادارات العامة ، في احزمة البؤس التي تتميز بها كل المدن العربية ، بشرط ان تراعي هذه المشاريع الحاجات الحقيقية للمعنيين وبشرط ان يتمكن هؤلاء من تنفيذ المشاريع بمبادراتهم وديناميكيتهم حتى تأتي هذه المشاريع بالفائدة الحقيقية لهذه الفئات المسحوقة من المجتمع .

ولا بد هنا من الاعتراف بان المخطط وصانع القرار الاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي والعالم الثالث قد قام ، وعلى غرار صانع القرار السياسي ،بوضع مشاريعه لصالح الشعب التجريدي لا لصالح الشعب الحي. وجميع الأعمال التخطيطية اتت في الحقيقة نتيجة النظرة الاغترابية تجاه المستوى الاقتصادي في البلدان المتطورة صناعيا وبذلك اتت بنتائج عكسية اي بتعمق التبعية التكنولوجية والغذائية العربية تجاه الغرب . نظريات التنمية الحديثة المعمول بها في الدول المتخلفة اكثرها خاطىء ، وفي معظمها من انتاج الفكر الاوروبي الاقتصادي في نظرته السطحية والجزئية ، وفي بعض الاحيان العنصرية ، الى العالم الثالث . والمعروف ايضا ان الاقتصاديين غير مثقفين بصورة عامة ، مما لايساعدهم على وضع اختصاصهم في اطار ظروف المحيط والبعد التاريخي المناسب . ونظريات التنمية تناسب مصالح الدول المتقدمة صناعيا من حيث ان اعتمادها من قبل حكومات العالم الثالث يؤدي الى تعامل كثيف غير متكافىء مع الدول الصناعية (اشتراكية او رأسمالية) بالانصراف الى المشاريع العملاقة الكثيفة الرأسمال والتي تتطلب الاستقراض واستيراد الالات المكلفة المعقدة ، بما لايراعي ظروف البيئة والمستوى التقني المحلي . وينتج عن ذلك تبذير وضياع اقتصادي واجتماعي لا حد له . وفي هذا المضمار تلعب نظريات التنمية في القرن العشرين نفس الدور الذي لعبته في القرن التاسع عشر نظرية التبادل الحر بالنسبة الى البلدان المتخلفة بتأمينها سيطرة منتوجات الدول الاكثر تقدما على شبكات التجارة الدولية . وقد كانت هذه السيطرة في القرن التاسع عشر مركزة على المنتوجات الاستهلاكية بصورة رئيسية وأصبحت هذه السيطرة في القرن العشرين تشمل ايضا التجهيزات الانتاجية نفسها ، والخدمات الهندسية التي لا بد منها لتطوير صناعة حديثة . والعالم العربي يخرج مثلا الاف المهندسين منذ سنوات لكنه لم يتمكن حتى الان من اقامة المؤسسات الاستشارية الهندسية في المجالات الصناعية . والغريب في الامر ان هذا العقم تناول ايضا المجالات التي يتخصص فيها العالم العربي بانتاج المواد الخام والمنتوجات القائمة عليها . فرغم تطوير زراعة القطن وصناعة النسيج والالبسة ورغم البترول ومصانع البتروكيماويات والمصافي ، لم يطور العالم العربي اي مؤسسة استشارية هندسية في مجال هذه الصناعات . والخبرة في الدراسات الهندسية الصناعية هي المفتاح الاساسي للاستقلال الاقتصادي الحديث . انما الشيء الذي يحصل هو ان المهندسين العرب يتحولون الى موظفين اداريين يتفرجون على بيوت الخبرة الاجنبية التي تسرح وتمرح في بلادنا بدعوة من الحكومات وتحت راية التنمية ، والخبرة يكدسها الفريق الاجنبي بالممارسة التي نرفضها نحن .

في الحقيقة ان الاعمال المسماة بالتنموية في العالم الثالث هي في معظمها الاعمال

المسؤولة عن بقاء التخلف ، عن تطوير التبعية وزيادة اختلال توازن المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا . والنخبة العربية الحاكمة لها موقف من التصنيع منذ عهد محمد علي الى اليوم ، خلاصته ان التصنيع مجرد عملية استيراد التجهيزات والالات من الدول المتقدمة صناعيا وليس لتلك النخبة اية رؤية عن المكوّن الحضاري - المجتمعي للتصنيع كظاهرة يجب ان تجر المجتمع بأسـره نحو ممارسة انتاجية مكثفة بالخطأ والصواب وبالاعتماد على الذات اولا . والنخبة المثقفة العربية تتحمل ايضا جزءا كبيرا من المسؤولية في فشل التجارب التصنيعية العربية لانها هي التي اعطت للنخبة الحاكمة المقولات الاقتصادية التي على اساسها ترسم السياسات الاقتصادية في العالم العربي .

وفي نطاق الجدلية التي ذكرتها والقائمة بين نجاح التنمية او فشلها من جهة وتحقيق الوحدة العربية او فشلها من جهة اخرى ، فلا بد من الاشارة الى العلاقة القائمة بين التنمية القطرية والتنمية القومية . فالفكر الوحدوي العربي التقليدي يتصور إن التنمية لا يمكن ان تتحقق الا في اطار الوحدة العربية اي في اطار السوق العملاقة التي يفترض فيها ان تؤمن عائدية كافية لعملية التصنيع . ومثل هذا التصور أسير النظرة السطحية والشكلية الى التصنيع والتحديث والتنمية كما نشهدها اليوم في الدول الصناعية الناضجة (من رأسمالية واشتراكية) ولا يتناول هذا التصور جوهر التنمية كما وصفته باقتضاب في الاجابة على اسئلة اخرى ، اي ضرورة الاهتمام بالانتاجية الفردية في الطبقات الريفية والحرفية في المجتمع ضمن ديناميكية حضارية تشجع المجتمع على الإبداع والابتكار . وفي اعتقادي ان الصحيح في النظرة الى علاقة التنمية بالقومية العربية هو العكس تماما بالنسبة الى التصور التقليدي ، اي ان التنمية على المستوى القومي لا يمكن ان تنجح في غياب النجاح على الصعيد القطري ، وان عدم جدوى المشاريع العربية المشتركة - اي العمل الاقتصادي القومي - في تغيير وضع الاقتصاد العربي تغييرا ملموسا يعكس عدم جدوى السياسات الاقتصادية القطرية . ولا غرابة في ذلك اذ ان صانعي القرار العربي في موضوع التعاون الاقتصادي القومي هم انفسهم صانعو القرار الاقتصادي القطري . ان المشاريع القومية ترسم وتدرس وتنفذ بنفس المنهج الخاطىء الذي يخدم مصالح النخبة الحاكمة قطريا وقوميا ، وهو منهج التنمية الفوقية والتصنيع المستعـار والمستورد .

وبطبيعة الحال ان انماط التنمية القطرية في الدول العربية واخفاقها في المساهمة بالنهضة الحضارية - الانتاجية الشاملة هي التي تعرقل الطريق الى تحقيق وتقدم التنمية القومية ، ذلك ان اخفاق التنمية القطرية ينفر المجتمعات القطرية من دخول تجارب تعاون اقتصادي عربي عميق لان تعاون التخلف مع التخلف لا يولد الا المزيد من التخلف . ان مزايا العمل الاقتصادي الوحدوي لن تظهر عمليا الا عندما ستخفف التبعية التي نشأت لدى جميع الاقطار العربية بالنسبة الى الدول الصناعية ، وذلك بالدخول في الممارسة الانتاجية الذاتية الجدية وبالتالي بتغيير انماط التنمية الفوقية المعمول بها في كل الاقطار العربية فيرتفع مستوى المعيشة بطريقة ذاتية وليس من جراء معدلات النمو في الغرب وحاجته الى المواد الاولية . واذا

ما تجاوزنا التناقض الشكلي في الانظمة الاقتصادية العربية بين رأسمالية ومبادرة حرة من جهة واشتراكية وقطاع عام من جهة اخرى ، نجد ان النظام الحقيقي المعمول به في جميع الاقطار العربية هو نظام رأسمالية الدولة حيث القطاع العام اي البيروقراطية يكلف بالتنمية نيابة عن الشعب ويصبح الشعب متكلا على الدولة أي القطاع العام لتأمين حاجاته الأساسية ويصبح القطاع العام متكلا على الخبرات والتكنولوجيا والرساميل الأجنبية لتطوير امكاناته الاقتصادية . أما القطاع الخاص فانه يتصيد الفرص الناتجة عن قصور القطاع العام وبيروقراطيته للقيام بمضارباته واثرائه غير المشروع . وفي هذا المضمار يجب الا ننسى ان القطاع البترولي ، وهو في هذه المرحلة اهم قطاع اقتصادي عربي ، هو بمجمله في ايدي القطاع العام سواء في الدول الداعية الى الرأسمالية أم في الدول الداعية الى الاشتراكية . من هنا قولي بأن الأنظمة الاقتصادية العربية بمعظمها هي في جوهرها انظمة رأسمالية الدولة .

وفي نهاية التحليل ان التنمية العربية حقا تنمية بالوكالة نظريا وعمليا . فالبيروقراطية تمارسها نيابة عن الشعب وتسلمها بدورها الى مصالح الدول الصناعية لان لا خيار غير ذلك امامها نظرا لغياب اي مشروع ثقافي وحضاري لديها ، ونظرا ايضا لانعدام الكفاءة الادارية والتقنية لديها . ولا بد في هذا المضمار من ذكر ما كان للبيروقراطية اليابانية مثلا في النصف الثاني من القرن الماضي من مشروع نهضوي شامل عندما قرر الاقطاع الياباني رص الصفوف تحت قيادة الامبراطور لمجابهة التحدي الاقتصادي الغربي ودخل اليابان ما سمي بثورة الميجي . ولا بد ايضا من ذكر البيروقراطية البلشفية في اول عهدها عندما نفذت باندفاع وحماس سياسة لينين حول الاكتفاء الذاتي في الطاقة الكهربائية وفي الصناعات الاساسية . كما يمكن ذكر البيروقراطية التي اسسها نابوليون في فرنسا والتي قامت بوضع جميع التشريعات والانظمة الادارية والتعليمية الحديثة ، وهي التشريعات والانظمة التي ما تزال اوروبا تعيش على تراثها . اما البيروقراطيات العربية فهي ما تزال تتخبط في ركود وسكون حضاري وثقافي وتقني شامل وهي تُستعمل من قبل النخبة الحاكمة لامتصاص البطالة التي ولدتها التنمية المظهرية الشكلية ولتوظيف قواها النصيرة الحزبية والاقليمية والعائلية والطائفية في لعبة قوى لا نهاية لها ولا جدوى فيها لانها تدور خارج اطار اي مشروع حضاري للمجتمع .

س : يميل الفكر التنموي الى ان يكون محصورا في ايدي ذوي الاختصاص واحدى نتائج ذلك انه يميل الى لغة معقدة ومختصة وكأنها لغة طقوس . هل هناك مجال لاختراق هذا السور الاختصاصي ؟ وما وسائل تجاوز الازمة التنموية ؟

ج ـ لا شك ان لغة الاختصاص خارج الاطار الثقافي والحضاري المتناسق والمتماسك هي عامل اغتراب وتخلف ، وقد شرحت ذلك باسهاب فيما سبق خاصة عندما تحدثت عن طريقة استيعاب الماركسية وعن مفهوم التنمية ببعديه التاريخي والمجتمعي . ان الاختصاص الذي يحتاج اليه العالم العربي هو في الحقيقة اختصاص تقني صرف واكاد اقول يدوي . يجب ان يعود المجتمع العربي الى ممارسة الانتاج بذاته وليس كما ذكرنا بالوكالة . يجب اعادة النظر

بكل برامج التربية في العالم العربي ليقوم النظام التعليمي بتوجيه الطلاب نحو الانتاج بدلا من ان يوجههم نحو الوظائف الادارية والمكتبية . نحن في وضع اقتصادي شديد الاغتراب لاننا خرجنا من الاتصال الوثيق بعالم الانتاج : زراعتنا تذبل ولا تتبع سرعة تزايد السكان والحاجات ، حرفنا على وشك الزوال التام ، صناعتنا لانجد لها اثرا في حياتنا اليومية رغم المبالغ الطائلة التي تنفق على البرامج الصناعية منذ عهد محمد علي ، التضخم اصبح يأكل مجتمعاتنا ويقضي على عوامل الاستقرار الاجتماعية القليلة التي كانت باقية فيها . ونشهد اليوم انشطار المجتمع العربي الى طبقتين تفصل بينها هوة ساحقة : اغنياء لا حد لثروتهم ولازدهارهم وفقراء لا يجدون المسكن والملبس والعيش الكريم مهما جاهدوا . ان الطبقات الوسطى التي لا بد من وجودها وتوسعها لتأمين استقرار مجتمعي يسمح على الامد البعيد ببناء حضارة وثقافة متجددة هي اليوم على قيد الزوال ايضا . واعتقد ان الوضع الايراني هو مثال على ما سنيصيب المجتمعات العربية من تفكك اذا استمرت الاوضاع على ما هي عليه في العالم العربي وفي العالم الثالث .

وبطبيعة الحال ليست المقولة السياسية السلفية هي الصالحة لاصلاح الوضع لانها ، كما تقدم بيان ذلك ، نتاج استلاب الشخصية امام تفوق الحضارة الغربية وتكرار فشل الجهود التنموية التحديثية في مجتمعنا . وهذا الفشل بدوره ناتج عن قصورنا في تفهم قوانين الانحطاط والتقـدم . والمفارقة في ذلك ان العرب الذين اعطوا للحضارة الانسانية عبقرية ابن خلدون وهو مصدر من مصادر السوسيولوجيا الحديثة ، يرفضون اليوم دخول عالم السوسيولوجيا اي عالم الوعي والتفريق بين العوامل المجتمعية المختلفة والمعقدة والمتناقضة التي تتحكم بمصير الشعوب (وهذا بذاته روح العلمنة) . ان العرب المعاصرين يسجنون انفسهم في تحليلات سطحية وتبسيطية واحادية الجانب عندما ينظرون الى مأساة اوضاعهم الحضارية - السياسية . والتحليل الشوفيني - السلفي هو جزء من هذا السجن ، كما هو الحال بالنسبة الى التفسير الماركسي التبسيطي الذي يحمّل الاستعمار والرأسمالية الغربية كل مسؤولية الانحطاط الحضاري والتبعية الاقتصادية ، وكذلك الأمر بالنسبة الى النظرة التي ترى الخلاص في المزيد من استيراد التكنولوجيا من الدول الرأسمالية واستعارة التصنيع من الخارج . ويمكن ابداء نفس الملاحظة بالنسبة الى محاولات اكتشاف طريق ثالثة لان جوهر المعضلة ليس الاختيـار بين رأسمالية واشتراكية والسعي الى تخطي هذين النظامين القانونيين بل المعضلة هي في دفع المجتمع نحو الابداع الفني والانتاجي بحد ادنى من الذاتية التي لاتتحكم فيها اهواء الاغتراب الحضاري . وفي هذا المضمار لا بد من ادانة الميول الفكرية التي تحمل الثقافة الغربية كل مآسي الامة - وهذه الميول تزداد في الظروف الراهنة شيوعا واحتدادا - لان المهم ليس ادانة الغير بل المهم انهاء حالة الاغتراب الحضاري . واستمرار التهجم على الغرب حضاريا (ولا اقول سياسيا او اقتصاديا) هو استمرار لحالة الاغتراب الذي يمنع تحقيق التفاعل الحضاري الناجح . في الحقيقة ان مأساة مجتمعنا العربي منذ عهـد محمد علي حتى الان يمكن ان توصف بانها نتيجة فشل التفاعل الحضاري مع الحضارة

الاوروبية الحديثة . ان تاريخ المجتمع العربي منذ حملة نابوليون في المنطقة هو تاريخ تفاعل فاشل وسلبي مع الحضارة الاوروبية ان من جهة رفضها تماما ام من جهة تقبلها بصورة عمياء وببغائية . وقد آن الاوان لان نعي هذه الحقيقة للتمكن من تقويم هذا الموقف الخطير وهذه الحلقة المفرغة التي تتميز بتأرجح مضن وعقيم بين فترات عداء همجية وفترات تفرنج محض تقليدي تجاه المجتمع الغربي . والعودة الى التاريخ العربي في عصره الذهبي اي في عصر الفتوحات والخلافة الاموية والعباسية يبرهن لنا بلا جدل ان سر تطور وتفوق الحضارة العربية انذاك يرجع الى نجاح التفاعل الحضاري الايجابي بين الثقافة العربية حينذاك وهي مسلحة بالايمان الديني الجديد من جهة وبين الثقافة الفارسية والبيزنطية ـ اليونانية من جهة اخرى .

ان عظمة اية حضارة تتأتى من قابليتها للتفاعل مع احسن ما في الحضارات الاخرى بصورة ايجابية لا تفقد المجتمع شخصيته بل تزيدها ثقة بالنفس . والثقة بالنفس هي في الدرجة الاولى الاعتراف بعدم كمال الذات وبالتالي الانصراف الى بحث ما يمكن ان يثري المجتمع خارج حدوده الفكرية والحضارية . وفي عصور الانحطاط فان الثقة بالنفس تتطلب ايضا الايمان بأن المجتمع لو توفرت له ظروف الحرية والمساهمة الجدية في الحكم لوجد بنفسه الطريق الى التخلص من التخلف والتبعية والانحطاط الحضاري . اما الاستمرار في ممارسة السلطة بطريقة فوقية وابوية فهو ما يدفع الشعب الى البقاء خاملا وهامشيا واتكاليا . ومن الافكار السخيفة التي اتت بها نظريات التنمية المخصصة للعالم الثالث ان الخروج من التخلف واللحاق بركب التقدم الصناعي يتطلب من الشعب تضحيات اضافية لا يمكن ان يؤديها في ظروف الحرية ، لـذا ومن هنا كانت ـ حسب هذه الافكار ـ ضرورة قيام نظام سلطوي قوي وديكتاتوري ، والعمل بمؤسسات سياسية لا تسمح بتعدد الاراء والمناقشة الحرة الخصبة . فما هي هذه التنمية التي تتطلب تضحية اضافية من الشعب الفقير وتكبت الحرية الشخصية والمجتمعية ؟ هذه هي تنمية التخلف بدلا من تكون القضاء على التخلف . هذا الاستخفاف بالشعب وبالمجتمع هو جوهر التخلف والبدائية ، ولسوء الحظ نجده كائنا في الفكر السياسي في العالم الثالث وراء قشور استعمال المقولات السياسة الحديثة . وهنا ايضا لا بد من الاشارة مجددا الى مسؤولية المثقفين في استمرار هذا المناخ الحضاري المتخلف . وفي الحقيقة يحق للمرء ان يتساءل عما اذا كان مثقفو العالم العربي والعالم الثالث يبحثون جديا عن الخروج من التخلف ويبحثون حقا عن تجديد وتعميق لحضارة مجتمعهم ام انهم مجرد طلاب سلطة ، نهمون اليها او الى بعض فتاتها . ان البقاء في التخلف هو في نهاية التحليل لمصلحة النخبة الحاكمة بجميع شرائحهـا . فالمحدثون يظهرون بمظهر الفئة المخلصة التي تود تأمين رفاهية الشعب ، والسلفيون يظهرون بمظهر من يحرص على اصالة الامة وصونها من المذاهب « المستوردة » التي تهدف ـ حسب ادعائهم ـ الى تقويض تماسك المجتمع . اما الخروج من التخلف فيعني القضاء على هذه اللعبة العقيمة والاغترابية والتي تسهل بقاء المجتمع في علاقات سلطوية تناسب اهواء اهل الحكم والفكر (وهم فئة واحدة في هدفها على الاقل) الذين ينجحون في البقاء في مركز الصدارة في المجتمع بفضل استمرار التخلف . والبرهان على ذلك كله أن

الحياة المجتمعية العربية ، اعني الحياة المدنية اليومية ، ما تزال بعد سنوات طويلة من تجارب الحكم سلفيا او تقدميا حسب الاقطار العربية تتميز بنفس العيوب : سلطوية وابوية في الحياة المهنية ، والعائلية ، في علاقة الرجل والمرأة ، والغني والفقير ، والقيادي الحزبي او الاداري والمقود حزبيا او اداريا ، وحامل السلاح والمجرد من السلاح ، المتمتع بقشور الثقافة والمجرد عنها تماما ، الى اخره ... اما الاقليمية ، والعشائرية ، والطائفية ، فكل هذه الخواص ما تزال تفعل فعلها السلبي في المجتمع في لعبة السلطة من وراء التحديث المظهري للمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بدلا من ان توظف الطاقات الكائنة في الخواص المذكورة في خدمة مشروع مجتمعي ـ حضاري يرقى بالشعب العربي ويسمح له بالخروج من الظلم والطغيان والتمتع بمزايا المدنية الحديثة وبالمساهمة في تطور الانسانية .

وفي هذا المضمار لا بد من العودة الى فكرة الحرية المجتمعية ، فعلينا ان نترك للمجتمع حرية التكيف مع التغيرات الحاصلة في محيطه ومنها تحدي الحضارة الغربية وتفوق صناعتها . فكل مجتمع ، غير القبائل التي بقيت منغلقة على نفسها تماما مثل القبائل المسماة بالبدائية في اميركا الجنوبية او استراليا مثلا ، له مقومات الصمود والتجدد شرط الا تقضي السلطة السياسية على عفوية قدرة تكيف المجتمع وعلى ابداعيته، وشرط ان تترك الحرية الكافية حتى يأخذ المجتمع من الحضارات الاخرى ما يناسبه ويلفظ ما لا يمكن استيعابه ، وشرط ايضا ان يلعب المثقفون دورهم الحضاري العميق والمستقل ولو اقتضى ذلك الابتعاد عن السلطة . وبالدور الحضاري العميق والمستقل اعني الانفتاح الذهني الكامل عن كل التيارات الفكرية ودراستها دراسة جوهرية لا شكلية ، وذلك لاعادة النظر الجريئة في جمود الثقافة الوطنية والقيام بتجديدها . وهذا يتطلب من المفكر الا يضيع قدرته الثقافية والفكرية في العمل الاغترابي تجاه الثقافات الاخرى ، اي الوقوع في فخ اعادة تأكيد رتيبة وعقيمة للشخصية المجتمعية المحلية مقابل الحضارات الاخرى . ان هذا النوع من العمل لا يصلح اطلاقا لتقدم المجتمع وتحريره ، بل بالعكس يبقيه في الحلقة المفرغة . فالمجتمعات مختلفة وستبقى مختلفة ، وهذا شيء محمود ، لان في هذه التعددية ثروة الحضارات والانسان . فما الفائدة اذن من تكرار القول بان الدين الاسلامي ارفع واشمل من الدين المسيحي او اليهودي وان الثقافة العربية تتفوق على اية ثقافة اخرى ؟ فنحن عرب وفي غالبيتنا مسلمون وسنبقى كذلك وهم اوروبيون نصارى ويهود وسيبقون كذلك ، فلا فائدة من المبارزة الاستلابية معهم . ان المطلوب ـ كما هو الحال عند وجود طبقة واعية من المثقفين ـ هو التفاعل الايجابي والاثراء المتبادل من جراء التعدد والاختلاف وذلك بالنظر لحيادي العلمي المجرد من العواطف الى الثقافات الاخرى . رواد النهضة العربية في اواخر لقرن الماضي واوائل هذا القرن كانوا اكثر استقامة من الجيل الفكري الحديث الذي امتلكته العواطف والانفعالات الثقافية والفكرية ، مما شل قدرته على العطاء البناء هذا مع العلم ان الجيل السابق وقع ايضا فريسة الاستلاب ـ ولكن بدرجة اقل بكثير من الجيل الحالي ـ فقد كان همه الى درجة كبيرة ، وراء سعيه العلمي الاصلاحي ، اعادة توكيد تفوق الدين الاسلامي والحضارة العربية على الحضارة الغربية اكثر مما كان همه شعورا

عفويا وغريزيا نحو التقدم والعلم والحضارة .

علينا اذن ان نعيد الى هذه الأمة مناخا فكريا ، علميا وتقنيا يسمح للمجتمع العربي باستعادة حيوية مستقلة ذاتيا عن المقارنة بالحضارات الاخرى . هذا هو في نظري الطريق الوحيد الى استقامة حضارية جديدة نتمكن من خلالها من تبديد الضباب الكثيف الذي يحيط بحياتنا الفكرية ويسلبها ، عندئذ ستظهر تدريجيا الوسائل التنموية الاصيلة لتأمين الازدهار المجتمعي المتوازن والمتماسك ولاستعادة مكانتنا في ركب الحضارة الانسانية . وهذا مسار طويل يقتضي من المثقف الاصيل الابتعاد عن الشعارات السياسية والثقافية والابتعاد عن التوق الى ممارسة السلطة مباشرة ام من خلال نفوذ فكري على اصحاب السلطة . بذلك فقط يتمكن المثقف العربي من تكريس قدرته على العمل الحضاري التنموي ، وهو عمل طويل المدى وشاق لاتبرز آثاره آنيا . ان تطور الحضارات يتم دائما ببطء وعلى امتداد قرون ، ولا يجدي المثقف الاصيل شيئا ان ينتظر بلاغات الانقلابات السياسية او بوادر الانتفاضات الشعبية التي تجري خارج مشروع مجتمعي عميق الجذور وخارج اطار سياسي ـ حضاري ناضج ومتماسك تماسكا ذاتيا .

٤ ـ العرب بين

الثورة المفقودة والتحرر المنقوص*

تقييم الحركة الثورية العربية يتطلب ، قبل كل شيء ، وضع المعايير الواضحة التي نبني عليها احكامنا . والتقييم المتوازن هو الذي يأخذ بعين الاعتبار الخلفية السياسية والثقافية التي منها انطلقت الحركة الثورية العربية في الخمسينات . وكذلك لابدّ من تجنب الوقوع في اصدار الاحكام المطلقة المستندة الى قيم مطلقة شبه غيبية ترفض التعامل مع الواقع . على هذه الأسس يمكن ابداء الملاحظات التالية :

١ ـ ان قصور الحركة الثورية العربية وفشلها في كثير من الميادين يجب الا يعزى كاملا الى الجيل الثوري العربي الذي تسلم زمام الامور في اكثر من قطر عربي ، بل لا بد من حمل جزء لا يستهان به من المسؤولية الى الأجيال السابقة التي لم تنجح في ارساء دعائم المناخ الحضاري المناسب للخروج من جمود المجتمع العربي خروجا نهائيا . فالثورة الناجحة هي التي ترث عن الاجيال السابقة القاعدة الخصبة والصالحة لتغيير مجتمعي شامل ، يقضي على ركود المجتمع واسباب انحطاطه . ولا شك ان الجيل الثوري العربي الذي ساد الى حد كبير الساحة السياسية في الخمسة والعشرين سنة الماضية هو نتاج الأجيال العربية السابقة ، خاصة تلك التي تسلمت دفة الامور في العالم العربي منذ نهضة محمد علي في مصر . فالاباء يتحملون دائما مسؤولية اعمال ذريتهم .

٢ ـ ان الحركة الثورية العربية كان لها طابع حركة التحرر الوطني اكثر مما كان لها طابع الحركة الثورية ، الهادفة الى تغيير جذري في الاوضاع الاجتماعية والحياة المدنية . وسواء كان انتماء القوى الثورية العربية الى المؤسسة العسكرية ام كان الى احزاب سياسية ، فاننا نلاحظ ان الدافع الاساسي في انطلاقة الحركات الثورية كان دافعا قوميا : اي القضاء على رواسب الاستعمار السياسي والاستيطاني والاقتصادي في البلاد العربية . ان الميل الى التمذهب العقائدي والتغيير المجتمعي لم يأت في التاريخ الحديث لحركة التحرر العربي الا من خلال الممارسة في الحكم والتصدي لقوة المقيدات الخارجية والداخلية .

٣ ـ اذا قسمنا تقييمنا للحركة الثورية العربية الى جزئين اي التحرر من الاستعمار من جهة والتغيير المجتمعي من جهة اخرى ، فان الحكم على هذه الحركة لا بد من ان يكون قاسيا .

---

* حديث مع مجلة « النهار العربي والدولي » (١٩٨٠/١/٢٠) جوابا على سؤال حول تقييم حركة « التحرر العربي » بعد ربع قرن .

ان التحرر من الاستعمار لم يتم في كثير من جوانبه :

ـ الاستعمار الاستيطاني ما زال موجودا على الارض الفلسطينية والقوة العسكرية الاسرائيلية ما تزال تتمتع بصلابة نسبية كبيرة .

ـ الاستعمار السياسي ما يزال مؤثرا في المنطقة بشكله الجديد اي بنفوذ الدول الكبرى في الاقطار العربية .

ـ الاستعمار الاقتصادي اخذ حجما اكبر مما كان له في اوائل الخمسينات . ذلك ان معظم الاقطار العربية وقع في تبعية تكنولوجية وغذائية ومالية (سواء لتوظيف فائض الأموال ام لتسديد العجز في ميزان المدفوعات) تجاه الدول الصناعية يصعب الخروج منها في المدى المنظور .

اما تحرر المجتمع العربي من ركوده وجموده باجراء التغييرات المجتمعية الضرورية فهذا ايضا لم يحصل أكان بالطرق الثورية ام بالطرق غير الثورية ، لأن جوهر العلاقات السلطوية داخل المجتمع العربي ظل على ما كان عليه منذ قديم الزمن . لم تنشأ المؤسسات الجديدة التي من شأنها ان تنقل الانسان العربي من وضع الرعية الى وضع المواطنية والمساهمة الحرة الخلاقة في تقرير مصير المجتمع . وقد حصل الكثير من التغييرات القانونية والدستورية في الانظمة السياسية العربية، انما لم يحصل تغيير جوهري في نمط العلاقات المجتمعية بين سيد ومسود ، بل اقتصرت التغييرات في استبدال بعض الفئات الحاكمة بفئات جديدة ودون بروز او تكوين طبقة حاكمة عربية لها مشروع حضاري ـ سياسي شامل لانتشال المجتمع من ركوده وتبعيته .

٤ ـ في هذا المنظار لا بد من الاعتراف بما كان للمشروع الناصري ، كما تطور في الزمن ، من مقومات التحرر الوطني من الاستعمار والثورة الاجتماعية النهضوية (كما كانت الحال بالنسبة الى تجربة محمد علي في القرن الماضي) . ان تأميم قناة السويس كان له أثر ليس فقط عربيا بل ايضا في كل العالم الثالث ، اذ ساهم مساهمة اساسية في توعية العالم الثالث تجاه الاستغلال الاقتصادي الذي تمارسه الدول الصناعية على بقية الدول . كما كان ايضا لبعض الاقطار العربية المصدرة للنفط والداعية الى التقدمية اثر بالغ في السياسة النفطية العالمية من جهة توعية البلدان المصدرة للنفط الاخرى والبلدان المصدرة للمواد الاولية بصورة عامة على الحفاظ على مصالحها الاقتصادية تجاه الدول الصناعية . هذه المنجزات لا يمكن أن تغيب عن البال عند اجراء اي تقييم لحركة التحرر الوطني العربية .

٥ ـ اما عراقيل الحركة التي حدت من فعاليتها وحالت دون نجاحها نجاحا كاملا في التحرر الوطني كما في النهضة الحضارية ، فهي عوائق موروثة من الأجيال السابقة ومن المناخ الحضاري والثقافي الذي تربت عليه حركة التحرر العربية . ان الثقافة العربية الحديثة (اي منذ عهد محمد علي) ظلت الى حد بعيد ثقافة نخبوية لم تتعمم في المجتمع ككل بالاشكال المناسبة للفئات الاجتماعية المختلفة . هذا بالاضافة الى ان هذه الثقافة لم تتمكن من الوصول الى درجة كافية من العمق في تفهم تطور المدنية الحديثة وسر انحطاط المجتمعات او تقدمها . وقد

بقيت الثقافة العربية الحديثة اسيرة حلقة استلابية مفرغة بين حداثة وتجدد من جهة واصالة وتقليد من جهة اخرى . وقد تأرجح المجتمع العربي ، وما يزال يتأرجح ، بين فترات تفرنج وفترات رفض لكل ما هو غربي دون ان يجد نقطة ارتكاز او توازن في موقفه من الحضارة السائدة عالميا وهي الحضارة الغربية . وليس العرب وحدهم يعانون من هذه المشكلة ، اي مشكلة عدم النجاح في ارساء دعائم تفاعل حضاري ايجابي مع الثقافة الغربية الحديثة ، بل ان كثيرا من مجتمعات العالم الثالث تتخبط في ضياع ثقافي كبير . اكتفي هنا بذكر الصين ، وهي صاحبة حضارة عريقة والتي لم تستقر بعد في مواقفها من الحضارة الغربية .

٦ ـ ان الطريق أمام قوى التغيير والتحرر في العالم العربي ما يزال طويلا وشاقا ، خاصة ان المنطقة مقبلة على بلبلة جديدة في اوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وقد ظهرت في الحقيقة هذه البلبلة منذ زوال شخصية عبد الناصر وما كانت تمثله من قيم تحررية ونهضوية حديثة . هذه القيم لعبت دورا كبيرا في وقتها في تماسك المجتمع العربي وصموده امام عوامل التفكك الداخلية والخارجية . اما الآن فقد اصبحت الساحة العربية ، فكريا وسياسيا ، مفتوحة على كل التناقضات معرضة لكل الهزات دون ان نرى ما هي القوى التي ستتمكن من مسك زمام الأمور . في الوقت نفسه فان التبعية الاقتصادية تزداد والمشكلات الاجتماعية تصبح اكثر تعقيداً من جراء سرعة التضخم واستمرار التوسع السكاني الذي لايقابله توسع انتاجي مماثل ، كما ان المستوى التعليمي والثقافي في هبوط وهجرة الأدمغة متواصلة . في مثل هذه الظروف ، قد يستحسن التمسك بقيم الاسلاف ، اي قيم جيل النهضة العربية والجيل الثوري الذي قاد معركة السويس ومعارك تأميم النفط ومعارك القومية العربية العلمانية ، ساعيا الى استدراك اوجه القصور فيها ، خاصة من ناحية النواقص الكبرى في تنظيم حياتنا الاقتصادية ، بحيث نصنع التصنيع بأنفسنا بدلا من استيراده جاهزا من الخارج وهي عملية فاشلة تماما ، وبحيث نؤمن مساهمة جميع شرائح المجتمع في بناء الحداثة وبالتالي في توزيع مزاياها توزيعا اكثر عدالة .

فالرياح الجديدة التي تهب على المنطقة هي في نهاية التحليل نتيجة فشل عملية التحديث ونتيجة كبت الفئات الواسعة التي بقيت على هامش التطور الاقتصادي الحديث . وعلينا ان نحلل بامعان وعمق اسباب هذا الفشل وان نتجنب التفسيرات التبسيطية الاحادية الجانب قبل ان ندخل بحماس في الرياح المذكورة ، رياح الكبت والاستلاب التي قد لا تكوّن الاساس الصالح ، على الأمد الطويل لتطوير المجتمع واجراء التفاعل الحضاري الناجح .

٧ ـ ان الثورة الحقيقية ليست بالضرورة ثورة في النظام الدستوري او تقلبا مفاجئا في الاوضاع السياسية ، انما جوهر التغيير هو التغيير في السلوك الاجتماعي والحضاري والانتاجي . ومثل هذا التغيير لا يحصل بين عشية وضحاها ، بل هو مسار بطيء ولكن متواصل يتقدم به المجتمع نحو تماسك وتجانس اكبر في التصدي لمشكلات التخلف والتبعية ، وفي بناء حضارة حديثة مستقلة ذاتيا ومستقيمة ، بعيدا عن جميع ظواهر الاستلاب الحضاري والاقتصادي التي نتخبط فيها منذ اكثر من ١٧٥ سنة .

٥ ـ العرب والوعي الانمائي ـ الحضاري*

هل يدخل العرب السنة السادسة من عهد الثورة النفطية بعقلية مختلفة ونظرة جديدة الى مصيرهم الاقتصادي ؟ ام انهم سيبقون سالكين الطريق المسدود نفسه الذي يؤدي الى ضياع ثروتهم وروحهم معا ؟

هذا هو السؤال الذي يتبادر الى الذهن بولوج السنة الجديدة . وقد آن الاوان لدق ناقوس الخطر ، خاصة وان مسؤولية جيلنا هي من الضخامة بحيث لن تغفر لنا الاجيال المقبلة تبدد الفرص والامكانات التاريخية التي فتحت أمامنا عام ١٩٧٣ ، اي عام « العبور » ، هذا العبور الى العالم الحديث الذي ظل ناقصا ومشوها ليس فقط عسكريا بل والأخطر من ذلك ، اقتصاديا وثقافيا .

زواريب الاستهلاك

فقد انحرف سير العبور بالتهائنا يمينا وشمالا بالطرق الفرعية وزواريب المجتمع الاستهلاكي : شراء الابراج والشقق الفخمة في عواصم العالم الصناعي، والتربع في مجالس ادارة بعض الشركات المتعددة الجنسية ، والدخول مع العالم الصناعي في صفقات تمس كل كبيرة وصغيرة في تطور بلادنا باسعار تفوق كل خيال ، وانشاء مؤسسات مشتركة بين بعضنا البعض نحجب عنها الامكانات الفعلية المادية والبشرية ، فتصبح اضافة اخرى في الجسم المثقل بالبيروقراطية العربية ، تستهلك ولا تنتج . ويبدو لي في بعض الاحيان ان العالم العربي قد تحول منذ ١٩٧٣ الى مجرد جسم عملاق لكنه خامل ، ينفعل ولا يفعل ، يستوعب بلا حدود ولا يرد بشكل اوبآخر ما يستوعبه . لقد اصبحنا سوقا للعالم كله ونحن نشتري ونشتري كأن جسمنا أصبح حوضا بلا قاع فلا يمكن أن يشعر بالتخمة ولم يعد يكفينا ان نشتري التجهيزات والبضائع والتكنولوجيا المعلبة (« المفتاح باليد » كما يقولون) بل اصبحنا نقتني اليد العاملة ممن هب ودب .

رقصة الارقام

وترقص الارقام رقصة الجنون والموت حول الشعوب العربية . فالمليون دولار لا يلتفت

---

* مقال نشر في مجلة « النهار العربي والدولي » ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ .

اليه اي مسؤول ، ولا المئة مليون ولا حتى المليار . لقد دخلنا عصر المشاريع المتعددة المليارات . عصر الاقمار الصناعية والمفاعل النووية والجلوس قرب اعضاء مجالس ادارة عمالقة العالم . طبعا كل هذا له ثمن لم ندركه بعد . فملايين الاطنان من الذهب الاسود التي نصدرها الى العالم الصناعي ونزيد من تصديرها سنة بعد سنة ، تلك الاطنان هي في الحقيقة مستقبل الاجيال المقبلة الذي نبيعه سلفا في مقابل وهم التقدم الظاهري ، فلا تصنيع من دون طاقة ، هذه هي الحقيقة التي لم نفهم بعد كل ابعادها لاننا لم نفهم بعد جوهر الصناعة الحديثة . وعندما نبيع الطاقة نبيع التصنيع المستقبلي ، وتجارة بيع الطاقة في مقابل تكنولوجيا جاهزة - لم نصنعها نحن - هي تجارة خاسرة ستأتي بالويلات على الاجيال المقبلة - ولو كان المجتمع العربي قد استوعب مفهوم التكنولوجيا استيعابا صحيحا لكان حافظ على مخزونه من الطاقة بكل حرص وشدة ، ولو تطلب ذلك الحرب . الصناعة الحديثة هي معرفة وعلم وهندسة وطاقة لاغير . اما التجهيزات التي نبتاعها بالأثمان الفاحشة فان سرها ليس داخلها بل هو باق خارجها في مكاتب الهندسة وفي الجامعات ومراكز العلم والابحاث في الدول الصناعية . وما نبتاعه في صفقات التكنولوجيا ليس التكنولوجيا نفسها انماهو مجرد وزن من الحديد والصلب المحول الى تجهيزات اما في المقابل فالشيء الذي نتنازل عنه هو العنصر الاساسي في تشغيل الصناعة الحديثة ، اي الطاقة التي تحرك الآلات الانتاجية . واذا استمرت هذه التجارة الخاسرة نخشى ان تضطر الاجيال المقبلة الى شراء تكنولوجيا الطاقات البديلة للنفط من الدول الصناعية التي ستفرض عليها حينئذ أبهظ الاثمان . بذلك يكون جيلنا قد خلق بيده ظروف تخلف العالم العربي وتبعيته في القرن المقبل .

منذ محمد علي

آن الأوان في نظرنا للتأمل في تاريخنا الحديث لاستيضاح اسباب اخفاقنا في التحديث والخروج من الركود الابداعي . فمنذ ايام محمد علي والتجارب التحديثية تجري الواحدة تلو الاخرى ، تارة في معاداة قوى التسلط الخارجي وطورا في محاباتها ، ومرة بالتقارب مع الدول الاشتراكية واخرى بالتباعد عنها . وفي كل هذه الاحوال ، باستيراد الاطنان من التجهيزات والآلاف من الخبراء الاجانب ، ومع ذلك كله تظل تبعيتنا تزداد حقبة بعد اخرى وتمتد من قطاع الى قطاع حتى وصلت الى قطاع التغذية ، حيث لم تعد الزراعة العربية قادرة على تزويد الشعوب العربية بالمنتوجات الزراعية الاساسية ، وذلك برغم امكانياتها الهائلة .

آن الأوان لنستفيق من سباتنا العميق ، فأسرار التكنولوجيا لن تجيء من الخارج بالمال ولا بالقوة ، بالاستعطاء ولا بالتهديد . فهي ليست سلعة ثمينة مخبأة في اعماق الغرب المصنع ، انما التكنولوجيا تكمن في التنظيم الداخلي للانتاج وفي التطوير الهندسي المحلي وفي اكتساب وممارسة البحث التطبيقي محليا ، حتى الان اهتم العرب بالمظاهر الخارجية للحداثة والتكنولوجيا . وما دمنا نعتقد ، حسب الواننا السياسية ، ان الحصول على التكنولوجيا يتأتى اما عن طريق البيع والشراء (طاقة في مقابل تكنولوجيا) او عن طريق النضال ضد الاستعمار الجديد واحيانا عن الطريقين معا ، ستبقى انظارنا مخطوفة بالخارج ويجمد خيالنا الابداعي

وتنجر اكثر فأكثر الى تقسيم العمل الدولي لمصلحة البلدان الصناعية .

والبرامج التنموية العربية ، التي تطبخ معظم الاحيان في مكاتب الشركات الهندسية العالمية ، تسهم بدورها في جعل العالم العربي مستهلكا ساكنا للتكنولوجيا الغربية المعلبة ، فتزيد بذلك من اغتراب المواطن واختلال التوازن المجتمعي .

صحيح ان التعليم قد توسع بشكل كبير في العالم العربي ، انما هذا التوسع هو كمي وليس كيفيا ، وهو يساعد على الاستمرار في عقلية « مظاهر التحديث » . فالنخب العربية المتعلمة يهمها الحصول على القوة الشرائية لابتياع السلع الحديثة من الخارج اكثر بكثير مما يهمها تطور المجتمع نحو الابداع والقدرة على البناء الذاتي الصناعي . لذلك نرى تلك النخب تتنازل في مثل هذه السهولة عن ثروة الأمة الحقيقية ، وهي الطاقة في مقابل مظاهر تحديثية وهمية .

المعركة داخلية

اذا المعركة ضد التخلف والتبعية هي في الدرجة الاولى معركة داخلية لاعادة الحيوية والابداع الى جسم الشعب ومعركة لرفع المستوى العلمي والمستوى التنظيمي . ويجب أن نفهم أن هذين العنصرين لا يمكن شراؤهما من الخارج مهما كبرت ثروتنا المادية ومهما سعى البعض في الدول الصناعية لايهامنا بوجود مثل هذه «السلعة» في واجهات المجتمع الصناعي. العلم لا يشترى ولا يباع ، فهو جهد خاص بالانسان والمجتمع الذي يوجد فيه ، اما التنظيم والهندسة والبحث التطبيقي فهي كلها ممارسات عقلانية متعاظمة من خلال الخطأ والصواب ولا يمكن ان تنوب عنا في القيام بها أية دولة او شركة او جامعة اجنبية . وعندما تتم هذه الممارسات بالنيابة ، وبعد انقضاء اكثر من ١٧٥ سنة على الانفتاح على المدنية الصناعية ، فهذا يعني ان النخب السياسية والثقافية قد استقالت نهائيا عن مهماتها الطبيعية في تطوير المجتمع وتعزيز قدرته على البقاء المستقل ولو نسبيا تجاه المجتمعات الاخرى . حينئذ يعود الشعب بفطرته الى التمسك بالتراث والقيم الماضية ويرفض التجديد المظاهري الذي لا فائدة حقيقية له فيه .

ولعل حوادث ايران بعبرها العديدة ستبعث بالنخب العربية نحو التأمل واعادة النظر في اساليب عملها الحضاري من ناحية الحد من التنمية الفوقية المنفذة بالنيابة ، كذلك الحد من الاهتمام بالمظاهر الخارجية للحداثة والتكنولوجيا ، وبالتالي الحد من الاستيراد العشوائي للتكنولوجيا المعلبة والحد من التوسع الكمي في الاجهزة التعليمية التي تساعد على اعادة افراز التخلف والتبعية . وقد ذكرنا ايران لأن الانماط التنموية المتبعة في الاقطار العربية ، مهما اختلفت في الشكل تبدو في الجوهر مماثلة للنمط الايراني ،وهي الى حد كبير ليست الا تكرارا لتجربة محمد علي في مصر في القرن الماضي حيث كانت فوائد التحديث محصورة بالنخب واعباؤه ملقاة على عاتق الشعب ،وحيث عمليات التحديث كانت تجري « بالنيابة » باستيراد التجهيزات والخبرات والجامعات برمتها من الخارج .

عودة الوعي ؟

لذلك رجاؤنا ، ونحن في مستهل ١٩٧٩ ، ان تكون هذه السنة الجديدة سنة « الاستراحة التنموية » ، تمكننا من استعادة الانفاس بعد نشوة السنوات الخمس الماضية التي اقبلنا خلالها على استهلاك معلبات التكنولوجيا كأنها أكلة سحرية لا يمكن الكف عن ابتلاعها مهما تفاقمت التخمة وأوجعتنا . وكأننا حرمنا منها منذ قرون ... لعلنا بمثل هذه الاستراحة نتمكن من « عودة الوعي » الحضاري الى مجتمعنا . نحن لم نحرم من المدنية الحديثة انما حرمنا أنفسنا بأنفسنا ، وقد نحرم هذه المدنية على الأجيال المقبلة اذا واظبنا على الدرب نفسها ، أي مبادلة تصنيع حقيقي مستقبلي بتصنيع مظاهري آني . وهو كامن في ثروتنا النفطية التي نزود بها الآلة الصناعية في البلدان المتقدمة دون تحفظ والمجادلة حول الأسعار هي في هذا المضمار ثانوية للغاية ، لأن المجادلة الوحيدة المهمة يجب أن تكون حول الكمية القصوى التي يمكن أن نتنازل عنها للحفاظ على الأمانة تجاه الأجيال المقبلة . وللذكرى أيضا نعيد الى الأذهان ما حدث في ايران في الأشهر التي سبقت الأزمة الحالية عندما لم يتمكن الكثير من المنشآت الصناعية الجديدة من العمل لنقص في تزويدها بالطاقة الكهربائية ، بينما كانت ايران تشحن ملايين من براميل النفط الى الخارج . مثل هذه الحالة تدل على ضياع تكنولوجي خطير على رغم الاقبال اللامحدود على استيراد التكنولوجيا والخبرات الأجنبية .

ليت وعسى ولعل

ليت الدول العربية تقدم ابتداء من ١٩٧٩ ، على تخصيص ١٠٪ فقط سنويا من متوسط المبالغ المصروفة سنويا خلال الاعوام الخمسة الماضية على استيراد التكنولوجيا الجاهزة للدخول جديا في بناء قدرة هندسية صناعية ذاتية وقدرة في الابحاث والتطوير المحلية وتقوية الجامعات العربية من ناحية الكفاءة بدلا من التوسع في عدد الطلاب . والعشرة في المئة هذه تمثل ، حسب تقديرنا ، مليارين ونصف المليار دولار تقريبا من اصل ٢٠ مليار تكرس سنويا لاستيراد المصانع الجاهزة و٥ مليارات تكرس لاستيراد الخبرات الاجنبية ودفع اتعاب مكاتب الهندسة وليت الدول العربية تخصص ١٠٪ فقط سنويا من متوسط المبالغ المصروفة سنويا خلال الاعوام الخمسة الماضية على استيراد الكماليات المختلفة والسلع الاستهلاكية غير الحيوية للقيام بتوزيعها على صغار الحرفيين وصغار الفلاحين كي يتمكنوا من شراء او صنع ما يرونه مناسبا من أدوات الانتاج البسيطة لأجل رفع مستواهم الانتاجي الفردي .

ان مستقبلنا في ايدينا لو استفاقت نخب هذه الأمة وقررت اخذ المصير بيدها بدلا من تركه الى اوليات وهمية لنقل تكنولوجيا لا تنقل بل ستحصل عليها بالجهد والكد والمثابرة والعناية بالمجتمع في كل فئاته . فاليابان الحديثة صنعها صغار الحرفيين جنبا الى جنب مع كبار الاقطاعيين وامبراطور جبار كان قد استوعب جوهر الحضارة الحديثة ، اما اميركا الشمالية فقد صنعها رعاة البقر بسواعدهم وعرق جبينهم وايمانهم ببناء مجتمع جديد . والثورة الصناعية في اوروبا في القرن الثامن عشر قام بها فلاحون حديثو العهد بالصناعة وعمال مهرة

بلا علم خاص. ان التغيير والنهضة لن يأتيا في العالم العربي الا من الطاقات الداخلية ، والمجتمع العربي غني بالطاقات المادية والبشرية ، والشعب العربي برهن على حيويته وقدرته على العطاء والتضحية. انما التضحية لا يمكن أن تكون دائما من جانب واحد، كما ان الابداع والبناء الذاتي لايمكن ان يتما من دون قيادة تنير الطريق ويقتدى بها . ان مأساة لواء الاسكندرون ومأساة فلسطين وعربستان ومأساة نفطنا ومأساة صناعتنا وزراعتنا ومأساة اموالنا فيالخارج الى آخره ... كلها نابعة من حالة الضياع والاغتراب وعدم الثقة بالنفس وحب الاستهلاك المفرط التي تعيش فيها نخب العالم العربي . عسى ان تكون سنة ١٩٧٩ سنة التأمل وعودة الوعي .

الباب الثاني

أزمة التنمية في اطار اصلاح النظام الاقتصادي الدولي

القسم الأول

أيتها التنمية كم من جريمة ترتكب باسمك

١ ـ تهافت ايديولوجيا التنمية والتعاون الدولي*

لقد تزايد افتضاح عجز العلوم الاجتماعية حيال استمرار التخلف في العالم الثالث ، وحيال ادانه التوسع الاقتصادي في البلدان المصنعة ، خلال الفترة الممتدة بين تاريخ صدور كتاب « فضيحة التنمية » ، تأليف ج . أوستروي (J. Austruy) سنة (١٩٦٥)[١]، وظهور كتابين حديثين حول « أسطورة التنمية صادرين سنة (١٩٧٦) وسنة (١٩٧٧)[٢] . لقد بعدنا عن التفاؤل الذي أشاعته ، ابان الخمسينات ، دراسات روستو (Rostow) ، أو لويس (Lewis) ؛ ذاك التفاؤل الذي أدى إلى « الفترة العشرية الأولى للتنمية » التي أطلقتها الأمم المتحدة سنة (١٩٦١) ، والتي مددت ، دون طائل ، عبر « الفترة العشرية الثانية للتنمية » سنة (١٩٧١) ، ثم عبر « اصلاح النظام الاقتصادي الدولي » خلال (١٩٧٤ / ١٩٧٥) ، وعبر مؤتمر الشمال والجنوب الذي انعقد في باريس خلال (١٩٧٥/١٩٧٦) ، دون جدوى .

لقد لاقت ايديولوجيا التنمية ، بالفعل ، اقبالاً دولياً باهراً ، منذ الستينات ؛ إلا أن وظيفتها وركائزها ووسائل نشرها ظلت دون تحليل . ان بداية الأزمة التي تتجلى في الفكر الاقتصادي حول مقولة التنمية ناجمة عن أسباب عديدة لا تخلو مضادرها ، وغالباً نتائجها ، من كونها متأتية عن فروع العلوم الانسانية الأخرى . ولن تتوانى هذه الأزمة ، إذا ما اتسعت ، عن خلق مضاعفات على صعيد العلاقات الدولية ، لا سيما وأن ايديولوجيا التنمية كانت ، حتى الآن ، تؤلف أداة مميزة من أدوات دمج العالم الثالث بالعالم

(*) « لوموند ديبلوماتيك » نيسان ـ ابريل ١٩٧٨ ومجلة « الفكر العربي » ـ عدد ١ ـ حزيران ١٩٧٨ .

(١) « فضيحة الانماء » ، منشورات مرسيل ريفيير وشركاه ، باريس ، (١٩٦٥) .
«Le Scandale du Développement»,Ed. Marcel Rivière et Cie- Paris, (1965).

(٢) سيلزو فورتادو : « اسطورة التنمية الاقتصادية » ـ انتروبوس، باريس ، (١٩٧٦) ـ و « اسطورة الانماء » ، كتاب جماعي باشراف كانديدو مانديس ، لوسويل (مجموعة فكر) ، باريس (١٩٧٧) .
Celso FURTADO: «Le Mythe du Développment Economiques» Anthropos- Paris 1976- et «Le Mythe du Développement», ouvrage collectif sous la direction de Candido MENDES, Seuil (Coll. Esprit), Paris (1977).

المصنع ، دمجاً اقتصادياً له طابع الاستعمار الجديد .

أصل فكرة التنمية

فكرة التنمية متجذرة في أوروبا « عصر الأنوار » ، وفي التوسع الاستعماري الذي بسط السيطرة الأوروبية على مجمل الكرة الأرضية . لقد ساهم الاستعمار ، بواسطة الرفاهية الكبيرة التي حققها للدول الأوروبية ، في ارساء الاقتناع في الوجدان الأوروبي بأن التقدم والانماء لا يحدهما حد . لقد صور غوسدورف (Gusdorf) هذه العملية تصويراً رائعاً[٣] .

من غير المجدي أن نفند الآن التبريرات التي أعطيت للاستعمار (رسالة تمدين ... الخ ...) ؛ فلقد جرى تحليلها والتشهير بها مراراً عديدة . إلا أن عملية التشهير التي رافقت القضاء على الاستعمار العسكري لم تتناول الا نادراً فكرة التنمية بالذات ؛ وذلك لأسباب سنراها لاحقاً .

هذا صحيح لدرجة أنه يمكن الآن احلال التناقض القائم بين « متقدم ومتخلف » محمل التناقضات القديمة التي عرفتها جميع الحضارات السالفة ، كالتعارض بين « اغريقي وبربري » (أو عربي/وأعجمي) وبين «/مؤمن وكافر » في كنف الحضارات القائمة على أساس ديني . ويبدو أنه ليس ثمة شك بأن المجتمعات ، أو اجزاء المجتمعات ، في العالم الثالث ، التي تشعر بكونها مستثناة من « نِعَم » الصناعة الكبيرة ، يتزايد لديها الشعور بأنها « متدنية » ، أو « مهملة » ، باختصار : تشعر أنها خارج الحضارة ، « غريبة » عنها .

يضاف إلى ذلك أن التيار الهيغلي ـ الماركسي ، والتيار الداروينى ، تضافرا في الغرب على ترسيخ الاعتقاد بالنماء البيولوجي ، المنظم والحتمي ، للبشرية . والحال أنه من السهل اقامة الدليل على الارتباط بين فكرة « الرسالة التمدينية » وفكرة « مجرى التاريخ » الشهيرة . فالماركسية اعتراض من ضمن النظام الغربي ، لكنها ليست اعتراضاً على النظام الذي يعمل المجتمع في كنفه « على غرار النسق البيولوجي» (Processus biologique) واضعاً علاقة العمل ـ الاستهلاك المعتبر بمثابة « ايض مع الطبيعة » (Métabolisme avec la nature) في أعلى درجات النشاطات الانسانية[٤] ، وعلى حد قول ج ـ ب ديبوي (J- P Dupuy) ، و ج . روبير (J. Robert) ، فسواء كان الأمر أمر الليبراليين ، « في اليد الخفية » (Main invisible) والامتيازات المقارنة (Avantages comparatifs) ، أو التخطيط

---

(٣) في « المنظور الغربي للانماء » كتاب جماعي باشراف ش.أ.و. فان نيوفانهو يجزيه ـ موتون ، لا هاي ـ باريس (١٩٧٢) ـ ص. ٣٩ الى ٩١ .

«La perspective occidentale du développement», ouvrage collectif sous la direction de C.A.O. VAN NIEUWENHUIJZE, Mouton, la Haye- Paris, (1972)- pages 39 à 91.

(٤) « خيانه الرخاء » ، المنشورات الجامعية الفرنسية (الاقتصاد الحر) (١٩٧٦) ـ ص. ٨٥ .

«La Trahison de l'opulence », P.U.F. (économie en liberté) (1976).

الارادوي والمركز الذي تقوم به الطليعة المظفرة للبروليتاريا ، وتقسيم العمل الاشتراكي ، فالمقصود هو مجتمع الرخاء والوفرة بالذات ، حيث من شأن الجنس البشري أن يجد ، أخيراً ، ولدى اكتمال تطوره ، الراحة والهناء . والخلاصة ان المرء يجد نفسه وجهاً لوجه مع رؤية دينية ترى امكانية تحقيق خلاص الانسان وسعادته بواسطة الاقتصاد ، وعبر سلسلة من المراحل يتحتم عليه أن يجتازها[٥] .

الانتشار الدولي لايديولوجيا التنمية ، وعواقبها

لقد أحرزت فكرة التنمية ، وهي من خصائص العقلانية الغربية ذات الادعاء الكوني انطلاقاً من مصالح الدول الغربية الضيقة ، انتشاراً واسعاً خلال الـ (٢٥) سنة الأخيرة ، لدرجة انها أصبحت ايديولوجيا دولية تقوم على أوسع القواعد . ولقد تم ، في الواقع ، تصدير هذه الفكرة الى بلدان العالم الثالث ، وتبنيها الشامل ، في فترة النشوة بالاستقلالات . فاستعملت فكرة التنمية ، بسهولة قصوى ، كنواة أساس لكافة الايديولوجيات السياسية ، وكافة برامج الحكم ، في بلدان العالم الثالث ؛ فحلت « معركة التنمية » محل « معركة الاستقلال » ، في كل مكان .

ان القسم الأكبر من المواد الايديولوجية التي اعتمدت كمصدر وحي بالنسبة الى بلدان العالم الثالث ، خرج اما من بيروقراطيات وكالات الأمم المتحدة ، واما من تقارير الخبراء الذين تنتدبهم مؤسسات المساعدة المرتبطة بالبلدان المصنعة ، واما من « الانجيل » الماركسي . وسواء اتجهت الألفاظ المستعملة اتجاهاً أقوى نحو فكرة « التحديث » أو دارت ، بالأحرى ، حول فكرة « التراكم » ، حسبما يكون مصدر وحيها ليبيراليا ، أو بالعكس ، اشتراكياً ، فقد تميزت برامج الانماء المعتمدة في كل مكان بالخصائص المشتركة الآتية :

- الاعتماد على عمليات استيراد كبيرة تشمل تجهيزات انتاجية ، وتجميع مصانع جاهزة يقوم به مقاولون أجانب طبقا لمعايير ومقاييس أجنبية .
- تمويل هذه المستوردات بواسطة :

أ) المساعدة (مرتبطة كانت أو غير مرتبطة) .
ب) القروض الطويلة الأجل .
ج) المزيد من تصدير منتجات زراعية أساسية ، أو ثروات منجمية أو طاقية[٦] .

---

(٥) حول نقل فكرة المقدس من الحيز السياسي الى الحيز الاقتصادي ، راجع ج . قرم : « العلمنة والانماء الاقتصادي » في لبنان ـ فلسطين ، وعود الغرب وأكاذيبه ، منشورات هارمتان ، باريس ، (١٩٧٧) .
G. CORM: «Sécularisation et Développement Economique», in Liban- Palestine, Promesses et mensonges de l'Occident, Ed. L'Harmattan, Paris(1977). والمنقولة هنا في الصفحات ٣٧ ـ ٤٩ .

(٦) على هذا الأساس نجد ان كوبا ومصر الناصرية وساحل العاج مثلاً ، تتشابه على هذا الصعيد بشكل أقل ما يقال فيه انه تشابه لا يخلو من التباس .

ينبغي هنا أن نأخذ في الاعتبار تعميم تحليلات « التخلف » التي تعتبر فقدان الرأسمال المالي والتقني بمثابة المصدر الأول للشر . هذا هو أصل الفكرة التي نجدها في أساس كل سياسة تنموية ، والقائلة بضرورة ايجاد دفق مالي في البداية ، بغية الخروج من الركود ، ومباشرة عملية التوسع الاقتصادي . وقد قام اقتصاديون عديدون مثل هيرشمان (Hirschman) . ودوبرنيس (De Bernis) ، ولوبريه (Lebret) ، باعطاء الكثير من التبريرات النظرية المصطنعة لهذه الرؤية . بينما تمنح الكتلة السوفياتية المساعدات لاتاحة التخلص من سيطرة « رأسمالية الدولة ذات الطابع الاحتكاري » (Capitalisme monopoliste d'Etat) التي تبقي على التخلف في مستعمراتها القديمة ؛ وكذلك من أجل مباشرة عملية تراكمية لا يمكنها أن تحدث إلا بواسطة الصناعة الثقيلة .

ان الرؤية الايديولوجية الأساسية هي في جميع الحالات : تسير الانسانية باتجاه تعميم التقدم التقني (أي : التصنيع الثقيل وانتاج أسلحة متزايدة التعقيد) . فليس العالم الثالث متأخراً إلا بمقدار مرحلة يمكنه تداركها بسهولة؛، إذا ما طبق طرائق الدول الصناعية التي سبقته . وتكون هذه الطرائق الاقتصادية من محتد ليبيرالي أو رأسمالي تارة ، وتارة أخرى من محتد توجيهي أو اشتراكي . وتؤدي في أغلب الأحيان إلى الإشتراكية ، أو إلى الرأسمالية ، الموصوفتين بالخصوصية ، علماً بأن كلا منهما في العالم الثالث هو خليط متنافر ينطوي على تضارب المصالح بين مختلف الفئات الاجتماعية المسيطرة داخل هذه البلدان .

« التنمية» و « التعاون » : علاقة خطرة

ان النتيجة المنطقية لهذه الايديولوجيا الانمائية هي ضرورة التعاون الدولي من أجل تعميم التقدم والسماح للبلدان النامية أن تستدرك التأخر بواسطة حقنات كثيفة من « رأسمال » و« تحديث » و« تكنولوجيا » آتية من المراكز المصنعة . لهذا السبب غدا « الانماء والتعاون » فكرتين متلازمتين ، إذ ان الإنماء لا يمكنه أن يتحقق الا بواسطة التعاون ، والتعاون لا يمكنه أن يهدف إلا إلى تعميم الانماء ، وبالتالي إلى هناء البشرية .

لقد استقطبت حول هذه الايديولوجيا « انتلجنسيا » (أي نخبة ثقافية) كاملة ، تقوم باثرائها وتضخمها وتدخلها في كافة قطاعات المجتمع . وتتألف هذه « الانتلجنسيا » ، بصورة أساسية ، من خبراء الأمم المتحدة والبنك الدولي ، ومؤسسات المساعدات وأساتذة الجامعات والموظفين الكبار في بلدان العالم الثالث ، وتوسعت مؤخراً لتشمل موظفي الشركات والمصارف المتعددة الجنسية والتي تعمل في العالم الثالث . ولها ندين بلغة خاصة كاملة ، وبأطنان من التقارير والنشرات والكتيبات حول مختلف شؤون الانماء : الاقتصاد ، والصحة ، والتربية ، والثقافة ، والمالية ، والتكنولوجيا ... الخ ... ويشكل مجموعها ايديولوجيا شاملة ، تتعاظم باستمرار بفعل المؤتمرات واللقاءات الدولية الجديدة التي تُكسب هذه الانتلجنسيا نمط حياة مميزاً ولغة خاصة يزدادان اناقة باستمرار .

ونجمت عن هذه الايديولوجيا الانمائية الشاملة ، وعن التعاون الذي انطلقت منه استراتيجيات الانماء في كل مكان ، شبكة ضخمة من البنى التحتية العائدة لقطاع النقل والمواصلات والاتصالات التي تربط ربطاً محكماً على الصعيد الاقتصادي والثقافي ، أصغر قرية من قرى العالم الثالث بالمراكز الكبيرة في البلدان المصنعة . وفي الوقت ذاته تراكمت على عاتق بلدان العالم الثالث اعباء كبيرة من الديون تجاه الدول المصنعة (الرأسمالية منها والاشتراكية)[٧] ، في حين أن المقاييس والمعايير التقنية التي يفرضها الابستيراد الكثيف لوسائل التجهيز من البلدان المصنعة تشكل مصدر ارتهان بدأ الناس يعونه منذ فترة قريبة . لقد اضطرت غالبية البلدان ، من أجل مواجهة أعباء الإستيراد المتزايد وتسديد الديون ، إلى الإكثار من تصدير الثروات القومية (اليد العاملة ، والطاقة ، والمنتجات الزراعية ، أو المنتجات الصناعية القادرة على المنافسة بفضل رخص اليد العاملة ، وليس هذا إلا شكلاً آخر من اشكال تصدير اليد العاملة) . لقد نجم عن ذلك اتساع الوضع الهامشي لفئات كبيرة من الشعوب ، وتعمقت هوة الثنائية (Dualisme) الشهيرة المميزة للاقتصادات المدعوة اقتصادات متخلفة ، واستشرى التفاوت الاقتصادي .

وبالرغم من ذلك لم تنطلق موجة الاعتراض على إيديولوجيا التنمية وادانتها من بلدان العالم الثالث .

« أوقفوا التوسع الاقتصادي » (Halte à la croissance)

في الواقع ، أسهمت تيارات متباينة الأصل في تهيئة المجال لادانة ايديولوجيا التنمية من حيث هي اعتقاد بمسيرة حتمية باتجاه تحقيق بحبوحة اقتصادية لجميع البشر . وعلينا ، بادىء ذي بدء ، أن نشير إلى أعمال علماء الاناسة (Anthropologie) وعلماء الأجناس الذين بينوا عقلانية وتجانس الاقتصادات التي تسمى اقتصادات « الكفاف » في المجتمعات الموصوفة بكونها بدائية .

في الطرف الآخر ، لم يتوان شعور عدم الإرتياح الحضاري الذي عبر عنه ماركوز (Marcuse) ، والذي أحس به جيل الشباب الأميركي ابان فترة حرب فيتنام ، عن تكدير صورة مجتمع الإستهلاك على الطراز الأميركي وهي تكوّن التبرير العقلاني الأمثل («Summa Ratio») لايديولوجيا التنمية .

أخيراً أحدث إيفان إيلليخ (Ivan Illich) واعماله المختلفة تأثيراً افتضاحياً لدى بعض شرائح الانتلجنسيا الغربية ذاتها . لكن ، وبالرغم من تحليلاته النيرة التي كشفت الأوضاع

---

(٧) راجع ، قرم : « سلاحان من أجل الاندماج بالراسمالية العالمية : الديون الضخمة التي يعقدها العالم الثالث وتجارة التقنية » ـ جريدة لوموند الدبلوماسي ـ حزيران ـ يونيو (١٩٧٧) . .
G. CORM: «Deux armes pour l' Integration au capitalisme mondial: l' endettement vertigineux du Tiers- Monde et le commerce de technologie». Le Monde Diplomatique (Juin 1977).

السخيفة الناتجة عن عمليات « التنمية » في الوسط « المتخلف »، لا سيما برهنته بأن التنمية ليست بالنسبة الى فقراء هذا العالم سوى « عصرنة الفقر »[٨] أو « تخطيط الفقر »[٩] ، لم تلق أعمال ايلليخ صدى لدى انتلجنسيا العالم الثالث الآخذة كلياً بالايديولوجيا الدولية للتنمية[١٠] .

ويمكن قول الشيء نفسه عن الجوانب الإقتصادية للثورة الثقافية الصينية ، تلك الجوانب التي كان لها تأثير أكيد في الانتلجنسيا الطلابية الأوروبية ، لكنها لم تسترع قط انتباه انتلجنسيا بلدان العالم الثالث . وينبغي الا ننسى ان المكانة الاجتماعية والسياسية المميزة التي تنعم بها هذه الأخيرة ، ناجمة عن اعتماد ايديولوجيا التنمية والتعاون الدولية ، التي توهم المرء بأنه ينتمي إلى عالم واحد متماسك . الا ان العالم لم يخل من أصحاب الأفكار الصالحة الذين فضحوا الأضرار الناجمة عن المساعدة الدولية ، لا سيما اعاقة النمو والتأثيرات الفاسدة المتعددة ، الناجمة عن عمليات التنمية المبنية على المساعدة الدولية[١١] .

بل أكثر من ذلك ، فالأبحاث الدقيقة جداً التي قام بها بول بايروك (Paul Bairoch) حول طبيعة عملية التطور الصناعي في البلدان الغربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتحليلاته المقارنة لمعوقات الانماء في العالم الثالث خلال القرن العشرين[١٢] ، من شأنها أن تيئس كل محاولة انمائية عن طريق التعاون الدولي ، لو لم تكن إيديولوجيا الإنماء والتعاون قد أحرزت هذا القدر من الهيمنة التي لا تنازع على العقل . وفي الحين نفسه كانت أبحاث ميردال (Myrdal) المجموعة في كتابه الرائع : « تقرير حول فقر الأمم » تدل على التناقضات التي تعتري

---

(٨) راجع « مجتمع دون مدارس » ، لوسويل ، باريس ، (١٩٧١) .

«Une Société sans Ecole», Seuil, Paris (1971).

(٩) راجع « تحرير المستقبل » ، لوسيل ، باريس ، (١٩٧١) .

«Libérer l'Avenir», Seuil, Paris (1971).

(١٠) ينبغي مع ذلك ، الاشارة الى كتاب جلال امين : « تحديث الفقر » (دراسة في الاقتصاد السياسي للتوسع الاقتصادي في تسع بلدان عربية) ، (١٩٤٩ ـ ١٩٧٠) ، ا. ج. بريل ، ليدن ، (١٩٧٤) ، و ش. ش. أونيمالوكوي : « التخلف الاقتصادي ـ نظرة من الداخل » ، لونغمان ، لندن (١٩٧٤) .

G. AMIN: «The Modernization of poverty». (A study in the political economy of growth in nine Arab countries (1949- 1970). E.J. BRILL, Leiden, (1974). et C. C ONYEMELUKWE: «Economic under development- An inside view» Longman, Londres (1974).

(١١) راجع بالأخص ، ر . نوركسي : « معضلات تشكيل الراسمال في البلدان المتخلفة » ، منشورات كوجاس (١٩٦٨) (الأصل الانكليزي يعود الى سنة ١٩٥٢) ، منشورات لوسويل ، باريس (١٩٧٢) ، و ر . دومونت : « افريقيا السوداء انطلقت خطأ » ، منشورات لوسويل ، باريس ، (١٩٦٢) .

R. NURKSE: «Les problèmes de la formation du capital dans les pays sous développés», Ed. Cujas (1968),

T. MENDE: «De L'aide à la recolonisation», Seuil, Paris (1972).

R. DUMONT: «L' Afrique Noire est mal partie », Seuil, Paris (1962).

(١٢) راجع « الثورة الصناعية والتخلف » ، موتون ، لاهاي ـ باريس ، (١٩٧٤) (الطبعة الرابعة) ـ و « العالم الثالث في مأزق » ، منشورات غاليمار (مجموعة فكر) باريس ، (١٠٧١) .

«Révolution industrielle et Sous- Développement», Mouton, La Haye— Paris (1974) (4éme Edition) et «le Tiers- Monde dans l'impasse», Gallimard (Coll. Idées) Paris (1971).

حوافز الفئات النخبوية التحديثية في العالم الثالث ، وعلى تضارب السياسات المعتمدة في الانماء[١٣] .

صحيح أن الفئات الرافضة داخل انتلجنسيا العالم الثالث ، والتي كان عليها أن تنزع برقع الخداع عن وجه الانماء ، ظلت حتى الآن منهمكة أكثر مما ينبغي ، في متابعة تجدد المماحكات اللاهوتية النيو ـ ماركسية ، حول ناموس الإنماء المتفاوت وطبيعة الاستعمار ، والعلاقات بين المراكز والأطراف ، والتبادل المتفاوت وتوزيع معدلات الأجور على الصعيد العالمي ... وطبيعة النظام السوفياتي وبيروقراطيته ... الخ ... في أحسن الحالات ، عندما يقع الإهتمام على المسائل العملية في قضية اختيار الاستثمارات ، وقضية طبيعة التكنولوجيا ، فلا يطول الحديث ويحسم الموضوع بسرعة ، فيكتب مثلا سمير أمين في خاتمة كتابه عن التشكلات الاجتماعية الطرفية للرأسمالية (Formations sociales périphériques du capitalisme) « في الواقع ، ان نمط الإنتاج الرأسمالي هو الذي يتصادم مع التحديث ويشوه مضامينه . لقد كتب الكثير عن التأثيرات الهدامة الناجمة عن العمل الصناعي المجزأ والرتيب ان هذا الشكل من أشكال العمل سوف يتضح فعلا ، مع مرور الزمن ، انه ملازم لنمط الانتاج الراسمالي الذي يكون قد قام بوظيفة تاريخية ، وظيفة التراكم ، ممهداً لعملية تجاوزه الذاتي »[١٤] . هذا ما يعيدنا الى الرؤية الأخروية لمصير البشرية بواسطة السعادة الاقتصادية التي تبقينا في خضم ايديولوجيا الانماء ، من ناحية استغراقها في النزعة اللاهوتية .

في الواقع ، تفجرت أشد ادانة لايديولوجيا الانماء من داخل الرأسمالية الصناعية الكبيرة . فلقد لاقى أول تقرير وضعه نادي روما ، وهو بعنوان « أوقفوا التوسع الاقتصادي » ، صدى واسعاً في العالم الصناعي[١٥] . ولا يعود الدوي الذي أحدثه هذا التقرير الى نوعية مؤلفيه الذين يشكلون جزءا لا يتجزأ من النظام الذي يفضحونه ، فحسب ، بل أيضاً إلى الظرف الملائم لادانة المعتقدات الرئيسية التي تنطوي عليها مقولة التنمية :

ـ استثارة مشكلات المجتمعات الصناعية ، بما فيها مشكلات البيئة والتلوث ، في أعقاب حصول نسبة متزايدة الارتفاع من النمو الصناعي بين سنتي (١٩٥٠) و (١٩٧٠) .

ـ تزايد أسعار المواد الأولية ، لا سيما المواد القابلة للنفاد . فلقد أثبتت أزمة الطاقة

---

(١٣) راجع « المأساة الاسيوية . دراسة استقصائية حول فقر الأمم » ـ ٣ مجلدات ـ منشورات بانثيون ، نيويورك (١٩٦٨) .
«Asian Drama. An inquiry into the poverty of nations». 3 volumes, Pantheon, New York, (1968).

(١٤) « التنمية المتفاوتة . بحث حول التشكلات الاجتماعية للراسمالية الطرفية » ـ منشورات مينوى ، باريس (١٩٧٣) ـ صفحة : ٣٣٨ .
«Le dèveloppement inègal. Essai sur les formations sociales du capitalisme periphérique». Ed. de Minuit. Paris (1973).

(١٥) « أوقفوا التوسع الاقتصادي » . نادي روما ، تقديم جانين دولونيه ، تقرير مايدوس ، تمهيد روبير لاتيس منشورات فايادر (مجموعة حفظ البيئة) ـ باريس (١٩٧١) .
«Halte à la Croissance » Le Club de Rome présenté par Janine DELAUNAY. Rappor Meadows, préface par Robert LATTES Fayard (Coll. Ecologie), Paris (1971).

المتجلية ابان حرب تشرين الأول ـ اكتوبر (١٩٧٣) ، صحة آراء نادي روما التي شجعت نمو الأحزاب الداعية الى الحفاظ على البيئة .

ولا يتسع المجال هنا لدراسة صحة مواقف نادي روما الذي اتهم بالمغالاة في المالتوزية (Malthusianisme) التقنوقراطية[١٦] لنكتف بتسجيل هذه الادانة الأولى التي بقيت مقتصرة على البلدان المصنعة نفسها ، والتي لا تلامس لأزمة ايديولوجية التنمية في قرينتها الدولية - اعني ايديولوجيا التعاون الدولي .

معنى الحوار بين الشمال والجنوب

هناك أكثر من هذا بكثير ، فلقد كان من شأن القلق الذي أثاره نادي روما و « أزمة الطاقة » حيال امكانية حصول نمو غير محدود ، أن يعطي دفعة جديدة لايديولوجيا التعاون والترابط بين الدول . كما أدت حاجة الدول المصنعة للتزود بالطاقة الى فتح حوار شامل مع الدول السائرة في طريق النمو . ذلك ان « معركة الانماء » كانت تتسع من جانب بلدان العالم الثالث ، على صعيد المطالب الدولية . فالعالم الثالث ، وقد استقوى بالنجاح الذي أحرزته منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEP) ، وبالدعم المستمد من بلدان عدم الإنحياز ، وبدراسات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (C.N.U.C.E.D) حول ضرورة رفع أسعار المواد الأولية ورفع القيود على تحويل التكنولوجيا ، كما استقوى أيضاً بهلع البلدان المصنعة ، فنجح برفع مستوى مطالبه . وكان من شأن هذه المطالب ان استقطبت حول فكرة « اصلاح النظام الاقتصادي الدولي » الذي أدرجت نقاطه الرئيسية في جدول أعمال مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي المسمى : مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب .

عملياً ، لم تحدث هذه المرحلة الجديدة من مراحل معركة « الانماء والتعاون » تغييراً نوعياً في مصادر الوحي الايديولوجي . بل خلافاً لذلك ، انصبت المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد ، بشكل أساسي ، على زيادة كمية الآليات التقليدية للتعاون الدولي ، المفترض فيها ان توفر للدول السائرة في طريق النمو وسائل استدراك « التأخر » على الشكل التالي :

ـ الحصول على المزيد من الموارد المالية للاستعاضة عن الوفر الداخلي الذي يعتبر مفقوداً ؛ وذلك عن طريق فتح منافذ أرحب الى سوق الرساميل الدولية ، وعن طريق زيادة المساعدات والقروض وتثبيت أسعار المواد الأولية .

ـ ازالة القيود التي تعترض تحويل التكنولوجيا ، تلك القيود التي تضعها الشركات المتعددة الجنسية عندما تقوم باستثمارات في العالم الثالث .

---

(١٦) راجع مثلاً ، هـ. كول ، وك . فريمان ، وم . جاهودا ، وك . بافيت : « الانتي ـ مالتوز » . نقد « أوقفوا التوسع الاقتصادي » ، منشورات لوسويل ، باريس (١٩٧٤) ـ ورد نادي روما تحت عنوان « اية حدود ؟ نادي روما يرد ... » ، منشورات لوسويل باريس (١٩٧٤) .

H. COLE C. FREEMAN, M. JAHODA, K. PAVITT: «L'Antimalthus. Une critique de «Halte à la Croissance». Seuil, Paris 1974- et la réponse du Club de Rome sous le titre «Quelles Limites? Le Club de Rome répond...», Seuil, Paris, (1974).

أما في المضمون فلم تتبدل الرؤية اذ ما يزال يفترض ان التوسع في التقدم سيشمل المناطق « السائرة في طريق النمو » من خلال دمجها في آليات النمو الصناعي للبلدان « الغنية » ، تلك الآليات القائمة على أساس الاستهلاك الكثيف والاداء الآلي ، والعمل المجزأ ، وتبذير المواد الأولية . والنتيجة هي باستمرار ان العالم الثالث ، في سياق بحثه عن الحداثة ، يتخلى عن المزيد من المواد الأولية والثروات المنجمية ، لصالح المراكز الصناعية ، معللاً النفس، بأن التجهيزات والتكنولوجيا التي ينالها بالمقابل ، لقاء ثمن متزايد ، سوف تعطيه مفتاح سر « الرغد الاقتصادي » والقدرة السياسية .

لن نطيل الوقوف هنا عند اسباب فشل الاصلاح الاقتصادي الدولي . فلقد أضيف الى تباين المصالح بين بلدان العالم الثالث ، والى تصلب مواقف الدول الصناعية الكبرى الثلاث (الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان) ، أسباب تقنية لاقت تحليلا ممتازا على يد مراقبين متمركزين داخل النظام الرأسمالي بالذات(١٧) .

وينبغي أن نضيف الى هذه التحليلات سلسلة من الأبحاث التي تتضافر جميعها ، عبر طرق مختلفة ، على ابراز التأثيرات الفاسدة التي تحدثها على اقتصادات العالم الثالث كافة جهود التعاون ، سواء في مجال المساعدات التقنية ، أو نقل التكنولوجيا ، أو التربية ، أو توظيفات الشركات المتعددة الجنسية ، أو التنمية الريفية ... الخ ...(١٨) . لكن جميع هذه

---

(١٧) راجع مثلا « مشكلة المواد الأولية والنظام الاقتصادي الدولي العتيق » ، بقلم ج . ش . لا يغيس ، مجلة السوق الأوروبية المشتركة ، العدد ٢٠٣ ، كانون الثاني - يناير (١٩٧٧) و « النظام الاقتصادي الدولي ، الاصلاح المستحيل » بقلم ي . لولان ، مجلة المصرف ، عدد ٣٤٩ ، آذار - مارس (١٩٧٦) .

«Le probléme des matières premières et le vieil ordre économique international», par J. - Ch. LEYGUES, Revue du Marché commun, No. 203, Janvier (1977)-et «Ordre Economique International, l'impossible réforme», par Y. LAULAN, Banque No. 349, Mars (1976).

(١٨) من المراجع : « تقويم التعاون بين الشمال والجنوب . مثل التعاون بين البلدان الناطقة بالفرنسية » كتاب جماعي باشراف جان توسكوز ، منشورات « اقتصاديا » ، باريس (١٩٧٦) . « نقل التكنولوجيا والتنمية » باشراف ب. جوديه و ف . كاهن و ا . ش . كيس و ج . توسكوز ، المكتبة التقنية ، باريس (١٩٧٧) - راجع ايضاً الدفاتر الثلاثة التي اصدرتها مؤسسة جنيف للإنماء :

- « المعرفة والعمل - العلاقات بين الثقافات والتنمية »
(المنشورات الجامعية الفرنسية ، باريس ١٩٧٥) .
- « تعدد العوالم - نظريات التنمية وممارساتها »
(المنشورات الجامعية الفرنسية ، ١٩٧٥) .
- « انماط تسلم المعرفة - من التعلم الى ما هو خارج المدرسة » (المنشورات الجامعية الفرنسية ، ١٩٧٦) .

L'Evaluation de la coopération Nord- sud l'exemple de la coopération entre pays francophones», ouvrage collectif sous la direction de Jean TOUSCOZ.Ed, Economica, Paris (1976). «Transfert de Technologie et développement».sous la direction de P. JUDET Ph. KAHN, A, Ch, KISS, J. TOUSCOZ, Lib. Techniques, Paris (1977). Voir aussi les 3 cahiers de l'Institut du Développement de Genéve:

— «Le Savoir et le Faire- Relations interculturelles et développement» (P.U.F., Paris 1975).
— «La Pluralité des Mondes- Théories et pratiques du développement», (P.U.F., 1975).
— «Les Modes de Transmission- du didactique à l'extrascolaire» (P.U.F. 1976).

الأبحاث لما تعرب قط ، على صعيد العالم الثالث ، عن كونها زعزعت الايديولوجيات الرسمية حول التنمية .

بالمقابل ، يبدو لنا ذا مدلول موقف بعض دعاة النظام الساعي الى صون جاذبية ايديولوجيا الانماء والتعاون ، ذاك هو ، بالأخص ، حال السيد ماكنامارا ، رئيس البنك الدولي ، الذي يقود ، منذ عدة سنوات ، حملة شديدة الفعالية تهدف الى زيادة المساعدة الانمائية ومختلف آليات التعاون الدولي . والجدير بالذكر أن السيد ماكنامارا قد شكل ، منذ وقت ليس ببعيد ، لجنة مؤلفة من شخصيات دولية برئاسة السيد ولي براندت (Willy Brandt) المستشار الألماني السابق ، لمحاولة اخراج الحوار بين الشمال والجنوب من المأزق الذي وقع فيه . وتلك هي ايضاً حال نادي روما الذي كلف الأستاذ تينبرجن (Tinbergen) مع فريق من الشخصيات اعداد تقرير حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد لاقى أوسع انتشار[١٩] . ويبدو لنا أن جميع هذه الجهود تهدف الى وقاية قواعد ايديولوجيا التعاون والانماء من الخطر الذي يتآكلها . ولما يزل هذا الخطر خفياً بغالبيته . الا ان الوعي المتعاظم للفشل الذي تلاقيه سياسات التنمية في العالم الثالث ، مضافاً الى التحليلات التي تتم في الغرب بالذات حول غموض سياسات التعاون ، وكذلك الادانة التي توجهها قطاعات متزايدة من الرأي في البلدان المصنعة الى نموذج مجتمع الاستهلاك : فجميع هذه العناصر لن تتوانى ، مع الزمن ، عن تقويض ايديولوجيا الانماء ، وعن تعرية حقيقة آليات الاستغلال الدولي التي ما زالت الى الآن تمكن نظام الاستهلاك الكثيف في البلدان المصنعة من الاستمرار على قيد الحياة .

لكن إدراك حقيقة هذه الآليات ، وحصول خلل جوهري لتيارات التبادل والتعاون ، من شأنهما أن يحتما اعادة النظر في المكانة الاقتصادية المميزة التي تتمتع بها البلدان المصنعة والقطاعات المسماة « حديثة » في بلدان العالم الثالث . لذلك يستعجل « حكماء » نادي روما ، وكذلك السيد ماكنامارا الذي سبق له أن برهن على مواهبه في مجال التوقعات المستقبلية ، في تدعيم أسس النظام الحالي ، ايديولوجيا ومادياً . وهم في ذلك متقدمون على القطاعات « الصلبة » أو « الرجعية » الموجودة في صفوف حكومات البلدان الغربية ، لكنهم يقدمون ، بفعل ذلك ، خدمات كبيرة حقاً للنظام الذي يخدمونه . بل انهم أحياناً متقدمون على العديد من حكومات العالم الثالث ، لأن تحليلات السيد ماكنامارا حول تطور الفقر المطلق في العالم الثالث وتقهقر الزراعة ، وتفشي البطالة في المدن من المفيد أن يتأملها مخططو هذه الحكومات .

من أجل القضاء على الأوجه الأسطورية للانماء والتخلف

الحقيقة ان الضرورة تقتضي القيام بعملية كشف خداع مزدوجة ؛ فمن ناحية كشف

---

(١٩) « ريو ـ اعادة تكوين النظام الدولي . تقرير الى نادي روما » . ج . تنبرغن ، منسق ، اي . ب . دتون وشركاه ـ نيويورك (١٩٧٦) .

RIO - Reshaphing the international Order A Report to the Club of Rome», J. TINBER GEN, Coordinator, E.P. DUTTON and Co. New York, (1976)

خداع في مفهوم الانماء ذي « النمط الغربي » أو « النمط البولشفيكي » على شاكلة ما بدء يحدث فعلاً في بعض قطاعات انتلجنسيا البلدان المصنعة ؛ ومن ناحية أخرى ، كشف خداع في مفهوم التخلف كمجّرد تأخر في اطار مسيرة ذات مراحل باتجاه تعميم التقدم . الا ان عملية كشف الخداع الثانية ما زالت ، لسوء الحظ ، أضعف بكثير من الأولى . وينبغي الإعتراف بالجميل للسيد سيلزو فورتادو (Celso Furtado) لأنه قد برهن ، على الصعيد الاقتصادي في كتابه عن « اسطورة التنمية الاقتصادية » ، ان تأثيرات التقليد الثقافي هدامة بالنسبة الى سياسات الانماء في العالم الثالث . ان الإغتراب الثقافي الذي يتجلى لدى الأقليات المحظوظة والمسيطرة في بلدان العالم الثالث هو المسؤول ، فعلا ، عن نزيف الثروات الذي يحل بهذا العالم ، ويؤول لصالح المراكز المصنعة ، وذلك بفعل اعتماد سياسات الانماء والتعاون . هذا الاغتراب نفسه ، المشدوه بالمظاهر الخارجية للحداثة ، هو الذي يعيق الحس الاقتصادي السليم القاضي بأن الانماء الاقتصادي لا يمكنه أن يتم إلا بزيادة قدرة الاستهلاك المحلي للثروات الطاقية ولسائر المواد الأولية ، وليس بالتخلي عنها .

الحضارة الحديثة ، كما أحسن تسميتها ب . دو جوفينيل (B. De Jouvenel) ، هي « حضارة القوة »[٢٠] (Civilisation de puissance) ، قوة الحصان ـ البخاري ، وقوة القدرة على استهلاك الطاقة . فلو صدرت أوروبا القرن التاسع عشر القسم الأكبر من انتاجها من الفحم الى الخارج ، فمن المؤكد انها كانت اليوم في عداد العالم الثالث .

اضافة الى ذلك ، تفترض كل زيادة في الانتاجية زيادة في القدرة على استعمال كمية أكبر من الطاقة ومن المواد الأولية محلياً ، وليس على امكانية استيراد الانتاجية المصنوعة والجاهزة سلفا في الخارج . هذا ما يجهز على توافق انسان العالم الثالث مع محيطه ، وبالتالي يشل قدرته على الخلق وعلى التقدم .

وإذا نظرنا الى العصر الاستعماري من هذه الزاوية وادركنا انه يشكل ، بالنسبة الى انسان العالم الثالث ، عامل تنافر مع محيطه الطبيعي ، واختلالا في التوازن معه ، لا مجرد تخلف في سياق مسيرة مرسومة ، جاهزة ، يكفي حياله الاقتداء بالذين افتتحوها ، يتضح لنا اذاك ان العصر الإستعماري أبعد من أن يكون قد انتهى[٢١] .

---

(٢٠) « حضارة القوة » ـ منشورات فايارد ، باريس (١٩٧٦) .
«La civilisation de puissance», Ed. Fayard Paris (1976).

(٢١) ينبغي أن نشير في هذا المجال الى الاتجاه الحديث الذي برز على صعيد الدراسات حول الجوع ، هذا الاتجاه يركز على ما يسببه الاستعمار وسياسات التعاون الانمائي من تصدع في تجانس المجتمع مع بيئته . راجع مثلا ، أ. بروفانت و ف . ديرافينياك « النظام الجديد للجوع » منشورات لوسويل ، باريس (١٩٧٧) . أو « الجفاف والمجاعة في منطقة ساحل » باشراف ج . كوبانس ، منشورات ماسبيرو ، باريس (١٩٧٥) . راجع ايضاً ف . بارتانت « حرب العصابات الاقتصادية ـ شروط التنمية » ، منشورات لوسويل ، باريس (١٩٧٦) . هذا الكتاب الذي تستند آراؤه على الوصف الممتاز لموقف سكان جزيرة مدغشقر ابان الأحداث السياسية التي أدت الى تغيير النظام .
A. PROVENT et F. De RAVIGNAC: «le nouvel ordre de la faim», Seuil, Paris, (1977). Ou «Sécheresse et Famines du Sahel», sous la direction de J. COPANS, Maspéro, Paris, (1975). F. PARTANT,: «La Guerilla Economique- les conditions du Développement», Seuil. Paris, (1976).

٢ ـ الشركات المتعددة الجنسية
ومنفذ العالم الثالث إلى التكنولوجيَا الحديثة*

في الدراسة السابقة استعرضنا القلق المتزايد في الفكر الإقتصادي الخاص بالنمو والتنمية وأشرنا إلى عدد من المسائل المنهجية المتعلقة بطبيعة السياسات الإقتصادية المطبقة في العالم الثالث للوصول إلى الحداثة . وفي هذا السياق يلاحظ كيف يظهر القلق ذاته في التحليلات التي تتناول نقل التكنولوجيا وسلوك الشركات المتعددة الجنسيات(**) التي غالبا ما تكون موضع اتهام . إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) قد باشر باعداد « شرعة سلوك » خاصة بهذه الشركات ، لكن حتى الآن لم يتوصل ممثلو كل من الدول المصنعة ودول العالم الثالث إلى الإتفاق حول الشرعة المذكورة[١] .

في الحقيقة يطالب العالم الثالث دائماً بإزالة العقبات التي تضعها الشركات المتعددة الجنسية أمام نقل التكنولوجيا ، غير أن الروابط بين هذه الشركات والتكنولوجيا لم تُدرس غالباً بعناية . ونتيجة ذلك ، يبدو أكثر فأكثر أن هذه الشركات هي المصدر الوحيد الذي يمكن اللجوء إليه للحصول على حد أدنى من الطاقة التكنولوجية . ثم إن توجُّه الإتحاد السوفياتي . منذ عدة سنوات ، والصين حديثاً ، نحو هذه الشركات يأتي ليعزِّز هذا الوضع .

نظريّاً ، لم يعد الفكر الاقتصادي يميِّز بين مشكلات التنمية والحصول على الطاقة التكنولوجية وبين التحليل (السلبي أو الإيجابي) لتصرف الشركات المذكورة .

(*) « لوموند ديبلوماتيك » تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٨ ومجلة « الفكر العربي » ـ العدد ٧ ـ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٧٨ .

(**) راجع خصوصاً الدراسات المقدمة لندوة « التكنولوجيا والتصنيع في افريقيا » المنظَّمة من قِبَل جمعية اقتصاديي العالم الثالث ومجلس التنمية والبحث الاقتصادي والاجتماعي في افريقيا ، المنعقدة في الجزائر بتاريخ ١٤ ـ ١٦ يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٨ . ونجد تقارير عن هذه الدراسات في « الثورة الافريقية » ، عدد رقم ٧٢٦ ، تاريخ ١٨ ـ ٢٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٨ ، وفي «L' Economiste du Tiers- Monde» ، عدد رقم ٢٤ تاريخ مايو (أيار) ١٩٧٨ ثم ان « مجلة العالم الثالث » قد خصصت عددها الصادر في نيسان ـ حزيران (ابريل ـ يونيه) ١٩٧٨ لموضوع « الشركات المتعددة الجنسية والتنمية » حيث تقدم عرضاً لعدة مؤتمرات حديثة حول الشركات المتعددة الجنسية ومسائل التكنولوجيا والابداع في العالم الثالث .

(١) « شرعة دولية لنقل التقنيات » ، وثائق الأمم المتحدة (TD/B/C. 6/AC 1/2) ؛ وتقرير الفريق الوزاري المشترك من الخبراء المكلفين بإعداد المشروع الأولي للشرعة (TD/B/C. 6/1) .

راجع أيضاً : Jean Touscoz «Le code international de conduite pour le transfert des techniques (Project de la CNUCED)».

«Transfert de Technologie et Développement», sous la direction de P. Ph. Kahn, A. Ch. Kiss, J. Touscoz. Lib. Techniques. Paris 1977, Pages 197- 225.

وعمليّاً ، لم يعد يتحقق أي نوع من التثمير العصري المهم بمعزل عن هذه الشركات ، إلّا في بعض الدول مثل ألبانيا وكمبوديا أوكوبا . فالمشاريع الكبرى ومبيعات المعامل بمفاتيحها قد أصبحت أمراً مألوفاً في الدول التي تفضّل التصنيع بواسطة القطاع الحكومي .

إن هذا الوضع ـ المسمّى في أميركا اللاتينية[٢] « بالتخلّف المصنّع » ـ يأخذ بالاتساع رغم الأدب الوافر الذي يحذّر من آثاره الفاسدة ، خصوصاً في ما يتعلق بمشاريع التصنيع الزراعي التي اتخذت في السنوات الأخيرة أهمية متزايدة[٣] وقلّما يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك حينما لا يرى المنظّرون ولا المنفّذون أي حل آخر غير اللجوء إلى القوة العظمى للشركات المتعددة الجنسية . كما أن الاحالة الى التكنولوجيات الوسيطة[٤] ، المسمّاة أحياناً « ناعمة » أو « مكيّفة » ، تبقي العالم الثالث غير مبالٍ ، على الاقل ، عندما لا تثير الضغينة .

إن هذا التناقض ليس سوى تناقض ظاهري إذا ما أردنا الاقرار بالأخطاء المنهجية التي دفعت بتحليلات المسائل التي يثيرها نقل التكنولوجيا الى طريق مسدود .

في الواقع ، ان الجدل الحادّ بين الماركسيين والليبراليين لم يتركّز على التكنولوجيا نفسها وطبيعتها وكيفية اقتنائها ، إنما تركز على الطبيعة النافعة أو الضارة للشركات المتعددة الجنسية ، التي هي رمز الرأسمالية الحديثة . وهكذا ، لا يرى الماركسيون ان التكنولوجيا نفسها هي التي تثير المشكلات ، بل احتكارها من قبل هذه الشركات ، التي تقوم استراتيجيتها على إدخال العالم الثالث في تقسيم دولي جديد للعمل ، لصالح المراكز المصنّعة وعبر استمرار النظام الضامن لحدّ أقصى من الأرباح .

إن الأدب الغزير حول هذا الموضوع يغتني من المجادلات الدائرة بين المؤلفين الاقتصاديين . ويعتقد هؤلاء أن الخروج من التخلف التكنولوجي الذي تفرضه الشركات المتعددة الجنسية التابعة للمركز المصنّع يقتضي الخروج من دائرة التبادلات مع العالم الرأسمالي للدخول في « تقسيم دولي للعمل » ، اشتراكي الطابع : وهذا يعني ، في المصطلحات المتخصصة « استراتيجية القطيعة » . إن هذه الاستراتيجية التي دعا اليها أكثر الاقتصاديين التقدميين راديكاليةً في العالم الثالث قد سجّلت ، بالطبع ، تراجعاً بعد فشل تجارب التعاون الاقتصادي بين عدد من الدول النامية والاتحاد السوفياتي ، أوبعد خيبات هذه الدول ، المبرَّرة أو غير المبرَّرة ، إزاء نوعية التكنولوجيا السوفياتية . وفي الوقت ذاته ، تمَّ التشديد على اختلاف المقاربة بين دولةٍ تسعى لإبقاء سيطرتها على ثرواتها ونموها ودولةٍ تتخلّى عن هذه السيطرة للتثمير الأجنبي ، أي للشركات المتعددة الجنسية التي تؤمِّن الحصة الكبرى من التثميرات الدولية ، خصوصاً في العالم الثالث .

---

(٢) Luiz C. Bresser Pereira «Les Entreprises multinationales et le sous- développement industrialisé» in revue Tiers- monde, Tome XIX, No. 74, Avril- Juin 1978 pages 299- 329.

(٣) Susan Georges, Comment meurt l'autre moitié du monde», Laffont, paris, 1978
Gérard Careau, -L' Agro- Business, calman- lévy, Paris, 1977 .

(٤) E. F. Schumacher, -Small is Beautiful, A study of Economics as if people Mattered», Abacus, Londres, 1974.
«La Technologie appropriee, problèms et promesses», sous la direction de N. Jequier, Publications du centre de développement de L'O.C.D.E, 1976.

بخلاف ذلك ، يرى الليبراليون أن الشركات المتعددة الجنسية هي في أساس الازدهار الدولي . فالعالم مدين لها بكل تقدم التكنولوجيا الحديثة وبتحسُّن الوضع المادي الذي نجم عنه . إن نوعية تنظيمها وطاقة عملها على المستوى الدولي وقدرتها في « الأبحاث والتطوير » تجعل منها شريكات ضرورية للعالم الثالث[٥] . وبالطبع ، يعترف الليبراليون بأن قوة هذه الشركات ومركزها الاحتكاري في بعض الميادين قد يدفعاها إلى إساءة استعمال نفوذها وإلى ممارسات تقييدية ، ونتيجة ذلك ، يمكن ألاَّ تستفيد دول العالم الثالث من انتقال حقيقي للتكنولوجيا ، الأمر الذي يوجب مراقبة الشركات ومساعدة شريكاتها من الدول النامية على التفاوض بشأن عقودها ضمن شروط أكثر ملاءمة .

« فك حزمة » التكنولوجيا الجاهزة :

عند هذه النقطة يلتقي التياران الليبرالي والتقدمي للمطالبة بإلغاء معوقات نقل التكنولوجيا[٦] ، ومن عوامل هذا الإلغاء المهمة « شرعة السلوك » التي وضع مشروعها مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية الاقتصادية (CNUCED) . بالطبع ، إن لليبراليين مواقف أقل « نضالية » من مواقف التقدميين . فهُم يعتبرون أن التشريعات المفرطة في الإلزام يمكن أن تؤدي إلى نضوب الاستثمارات في دول العالم الثالث التي تريد حماية نفسها . ولهذا الموقف مؤيدوه أيضاً في بعض دول العالم الثالث .

أخيراً ، إن السياسة الليبرالية (قبول التثميرات المباشرة أو المشاريع المشتركة) والسياسة التقدمية (رفض التثميرات المباشرة وشراء معامل بمفاتيحها وبراءات الاختراع) تلتقيان بشكل يسمح للشركات المتعددة الجنسية ، المستحسنة من البعض والمكروهة من البعض الآخر ، بالسيطرة دون منازع على التطور التكنولوجي للعالم الثالث إلى درجة أنه يبدو مستحيلاً إيجاد حل مرضٍ خارج هذه الشركات .

وفي الواقع ، لا الفكرُ الماركسي ولا الفكر الليبرالي المعاصر يهتمان حقاً وبالمشكلات الفعلية والملموسة لنقل تقنيات الصناعة المؤلَّاة (Automatisée) لرأسمالية الجماهير

---

(٥) Elie Ghanagé «Capitaux et développement avec référence aux pays arabes» dans «Proche-Orient et études économiques».

مجلة كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف في بيروت ، العدد ١٧ ، تاريخ ايار ـ كانون الأول (مايو ـ ديسمبر) ١٩٧٥ ، ص ١٩٣ ـ ٢٤٦ ، وص ٢٢٧ ـ ٢٢٣ .

(٦) نجد حول هذا الموضوع وثائق مختلفة صادرة عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وكذلك عن القسم الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة

Transnational corporations: issues involved in the formulation of a code of conduct (E/C. 10/17).
The Acquisition of Technology from Multinational Corporation by Developing countries (ST/ESA/12)
Grands problémes découlant du transfert des techniques aux pays en voi de développement (TD/B/AC. 11/10).
Possibilite er faisabilité d' un code international de conduite en matière de transfert des techniques (TD/B/AC. 11/22).
Pratiques commerciales restrictives vues sous l'angle du commerce et du développement des pays en voi de développement. (TD/B/C.2/119) etc...

(Capitalisme de masse) إلى الدول النامية : فذلك لم يكن أبداً ، بالنسبة إليهم ، سوى حجة لاثبات صحة مذهبهم العام . إن المدرستين تنظران إلى سعادة البشرية من خلال نموذج الاستهلاك نفسه . لذلك ، نادراً ما فكرتا في طبيعة التكنولوجيا وطرائق اقتنائها أو في ميكانيات الابداع التاريخية التي تشكل دعامة لهذا النموذج الاستهلاكي . فكل جهدهما التحليلي ينصبُّ حول الوسائل الأكثر قدرة على تسريع النقل الخام لهذه التكنولوجيا المحتكرة من جانب الشركات المتعددة الجنسية[٧] . لهذا السبب يميل الليبراليون والماركسيون إلى الاعتبار بأن كل ما يمسُّ التكنولوجيا الوسيطة من قريب أو بعيد ، يقود إلى طريق مسدود ويزيد في تخلُّف العالم الثالث في مجالي التكنولوجيا والنمو . من هنا برزت المطالبة بشرعة حسن سلوك تنتظر الدول النامية منها أن تجعل حلقة تبادلاتها مع الشركات المتعددة الجنسية أكثر منفعة لها : مواد أولية مقابل تكنولوجيا تسمح برفع سعر هذه المواد مع توفير إمكانات مالية جديدة مخصَّصة للحصول تدريجيّاً على جميع أنواع التكنولوجيات الحديثة التي هي حاليّاً في أيدي الشركات المذكورة . إذاً ، اننا في عالم ريكاردوي (Ricardien) تماماً حيث تتم مقايضة التكنولوجيا بالمواد الأولية على أساس المنافع المقارنة . وفي هذه اللعبة ، لا شكَّ أنَّ العالم الثالث سيكون خاسراً أبديّاً .

مع ذلك ، بدأت تتضح بعض الأفكار الأخرى المتعلقة بالشروط التي تكفل انتقال التكنولوجيا المعقَّدة إلى دولة نامية . وهذا ما يسميه المؤلفون الانجلو ـ سكسونيون « فك حزمة التكنولوجيا » (Unpacking technology)[٨] إذا كانت ميكانيات النقل الكلاسيكية قد أخفقت ، فذلك لأن الشركات المتعددة الجنسية تعرض تكنولوجيا « جاهزة » ، من الصعب جدّاً تهيئتها لتكييفها مع ظروف الدول النامية .

ولمباشرة أعمال التهيئة هذه ، ينبغي أن تكون الدول النامية قد بلغت مستوى من المهارة التكنولوجية (خصوصاً في حقل فن الهندسة الصناعية) يسمح لها ، فعلاً ، بالاستغناء عن

---

(٧) إن مسائل التكنولوجيا والابداع قد أثارت القليل من التأملات الجدية لدى الاقتصاديين المعاصرين . في الواقع ، إن الميثولوجيا المضرة التي تحيط بالشركات المتعددة الجنسية وبالتكنولوجيا معزوَّة ، جزئياً ، إلى أعمال الاقتصاديين المشهورين أمثال شومبتر وروستو (Schumpeter –Rostow) ، وجهلهم للمعطيات التاريخية . لكن لدى اخصائيي التاريخ الاقتصادي ، وخصوصاً المدرسة الانجلو ـ سكسونية ، نجد تحليلاً مدققاً لميكانيات الابداع ولعلاقاتها بتطور الصناعة الحرفية والتنظيم والعلوم . إن نظريات التنمية ، الرائجة حالياً ، ستجد صعوبة في الصمود إذا خضعت ، بمنهجية ، للتحليل النقدي المبني على المعطيات التاريخية الملموسة . راجع مثلاً :

S. Kuznets, «Croissance et Structure économique» Calmann- Lévy, 1972 .

الذي يبرهن بأن زيادة التكون الخام للرأسمال لم ترافق دائماً ارتفاع الدخل في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة إبان الثورة الصناعية وخلال القرن التاسع عشر .

(٨)، راجع :

P. Judee er J. Perrin:«Technologie et stratégie de développement - problématique économique» in Transfert de technologie et developpement» Cité ci- dessus, pages 11- 67.

لكن الأدب الانجلو ـ سكسوني أكثر عطاء في هذا المجال ، راجع :

D. Dickinson, Alternative Technology and the politics of technical change, Collins, Fontana 1974.
W. Ndong Ko, «Le Chaînon manquant, c'est la recherche», in Ceres, No. 62, mars- avril 1978.

التدخل الواسع للشركات ، وبالاكتفاء حينئذ بشراء الاجازات والبراءات من هذه الأخيرة ، وهذا ما فعله اليابانيون بنجاح . من جهة أحرى ، يظهر التطور الحديث في بعض دول العالم الثالث أن التطعم التكنولوجي لا ينجح ، كما يبدو ، إلّا عندما تلعب الدولة المضيفة ، تماماً ، لعبة التقسيم الدولي للعمل ، الذي تتمناه الشركات ، دون الاهتمام بالسوق الداخلية . هذا هو شأن تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية . في مثل هذه الحالات ، تهتم الشركات مباشرة بنجاح التطعيم ، وتستخدم كل قدراتها لاحراز هذا النجاح .

وتختلف الحال بالطبع عندما تبيع الشركة فقط نوعاً من التكنولوجيا « المحزومة » (نظام تسليم المعامل بمفاتيحها) لدول حريصة على اكتساب حرية التحرك في السوق الداخلية أو الدولية . وتختلف الحال أيضاً عندما تنوي الدولة المضيفة (كما كان شأن بعض دول الحلف الآندي) ممارسة نوع من الرقابة على ميكانيات النقل وعلى توفيق سياسة الشركات مع السياسة الاقتصادية العامة .

إذاً ، إن مسألة التحديث التكنولوجي تُطرح على عدة مستويات . فمن أجل استشفاف حلول أخرى غير اللجوء إلى التكنولوجيا المعروضة من قبل هذه الشركات ، ينبغي تحليل العلاقة القائمة بين التنمية والتكنولوجيا والشركات المتعددة الجنسية بطريقة مختلفة .

إن موضوع الخلاف في هذا الصدد هو استحالة « فك حزمة التكنولوجيا » المقدَّمة من الشركات عندما ترفض الدول المضيفة الاندماج في التقسيم الدولي للعمل أو عندما لا تقبل هذا الاندماج إلّا على قدم المساواة مع دول المركز المصنِّع . ففي هذه الحال عموماً ، تتحمل الدولة المضيفة ، الساعية في أجَل قصير إلى خلق نسيج صناعي متكامل ، تكاليف إضافية باهظة . وهذه التكاليف تجمّد ، بقدر كافٍ من السرعة ، مسيرة الخط البياني لنمو هذه الدول بخلق عجز في ميزان المدفوعات واضطرابات في البنية الداخلية للأسعار عند الاستهلاك : حينئذ تُشَلُّ الجهود المبذولة لاعادة توزيع المداخيل على نحو أفضل ، والمخصَّصة لتوجيه النمو ذاتيّاً .

في هذه الحال ، وعوضاً عن تسريع النمو ، تسهم التكنولوجيا الحديثة على المدى الطويل في تفاقم التخلف . حينئذ تتجلّى ظاهرة النقل العكسي للتكنولوجيا . إذ أن نتيجة اليأس من حصول التحسُّن المستمر (المادي والثقافي والسياسي) تهاجر نخبة القطاع الحديث لعدّة دول من العالم الثالث إلى دول المركز المصنِّع ، الأمر الذي يعزز هذا الأخير .

إن هذا النقل العكسي يمثّل ، بالنسبة لدول العالم الثالث ، خسارة تُقدَّر بعدة مليارات من الدولارات . وهذا المبلغ الذي تستفيد منه الدول المصنِّعة يتجاوز بكثير المساعدة التي تقدمها هذه الأخيرة للدول النامية[٩] .

---

(٩) هذه الخسارة التي ذهبت لصالح الدول المصنِّعة قدَّرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بستين مليار دولار (٦٠ ملياراً) للفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٢ ، في حين أن مساعدة الدول المصنِّعة المخصصة للتنمية لم تصل إلى أكثر من (٤٦,٣) مليار دولار للفترة نفسها . راجع :
The Reverse Transfer of Technology: its Dimensions, Economic Effects and Policy Implications (Doc. CNUCED) (TD/B/C67).

العملقة والابداع :

إن رفض الانصياع الأعمى للتقسيم الدولي للعمل لا يفرض على التكنولوجيا الحديثة ، لكنه يستدعي عدم اللجوء إلى الشركات المتعددة الجنسية إلّا في الميادين التي تتمتع فيها باحتكار مطلق للمعرفة والانتاج التكنولوجيين . إنها الميادين المتطورة جدّاً (المواصلات بالأقمار الصناعية ، النقليات الجوية ، الطاقة النووية ، التسلح الحديث) التي لا يشعر سكان العالم الثالث ، في المرحلة الحالية ، إلّا بحاجة هامشية نسبيّاً إليها في حين أن الكثير من المشكلات الأساسية لم يُحَلّ .

يمكننا أن نتساءل حول المنطق الذي يدفع ، مثلاً ، إلى تحقيق مشتريات مكلفة للغاية من المفاعلات النووية ، عندما لا تكون التكنولوجيا الخاصة بمصفاة أو بمحول كهربائي تحت سيطرة الهندسة الصناعية المحلية ، وفي الوقت الذي تُصدِّر كميات مفرطة من الطاقة إلى الدول المصنّعة .

في أغلب الأحيان ، ينسى المعنيون بأن التكنولوجيا ، قبل أن تكون سلعة للتجارة الدولية ، هي أولاً معرفة وتنظيم . فإذا كان من الوهم الحلم باستقلال تكنولوجي مطلق ، يمكن بالمقابل السيطرة ، في مرحلة أولى ، على كثير من ميادين المعرفة .

وبعيداً عن المشكلات الاقتصادية ـ الجمعية (أو الماكرو ـ الاقتصادية) المعزوة الى التناقضات بين الشركات المتعددة الجنسية وسياسة حكومات العالم الثالث ، نجد أن الكثير من مشكلات النقل التكنولوجي هي ذات مصدر واضح تماماً : عجز الادارات العامة في مجالات الهندسة الصناعية ومعرفة الطرائق الصناعية الأساسية بحيث أن التقدمة التكنولوجية للشركة المتعددة الجنسية تظهر حقّاً كجسم غريب تتعذر إدارته ضمن الظروف العامة للتنظيم والانتاجية المحليين .

وهذا صحيح إلى حدّ أن حجم الوحدات المنشأة وتعقيد التجهيزات المستوردة يزيدان مشكلات الادارة والصيانة تفاقماً . بالنسبة للعالم الثالث ، وبخلاف ما يحدث في الدول المصنّعة ، ينبغي التحدث بالفعل عن « الزيادة في نفقات الانتاج» (Déséconomies d' échelles) التي سبَّبتها التكنولوجيا الحديثة . ثم ان تاريخ التكنولوجيا في دول المركز يعلمنا بأن الشركات التي نجحت في تطويرها قد كانت ، في الأصل ، تلك التي أحسنت أكثر من سواها تنظيم عمل عدد كبير من المقاولين الثانويين ـ وأحياناً من الحرفيين العاديين ـ الذين ساهموا ، في مرحلة أو أخرى ، في إعداد السلعة المنتجة[١٠] .

---

(١٠) هذا هو خصوصاً سبب تفوق التكنولوجيا الأميركية على التكنولوجيا البريطانية منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

راجع : N. Rosenberg, Perspectives on technology, Cambridge University Press, 1976, Pages 157 et suivantes

ان اعمال روزنبرغ ، المجموعة في هذا المؤلف ، تظهر اهمية فن الهندسة الصناعية في التطور التكنولوجي للولايات = المتحدة .

إن نجاح اليابان ودول جنوب شرقي آسيا التي اقتدت بها يؤكد هذه المسألة . وبخلاف ذلك ، يحق لنا الاعتقاد بأن مصدر المشكلات التكنولوجية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي يكمن ، إلى حدٍّ ما ، في الحجم الزائد لوحدات الانتاج وفي المركزية المفرطة لادارتها .

أخيراً لا يمكن أن ننسى بأن قسماً كبيراً من الانتاج ، حتى في الدول الرأسمالية ، لا يزال يُنجَز بصورة مستقلة بواسطة شركات متوسطة أو صغيرة ، يتوقف إنتاجها غالباً على تكنولوجيات « رفيعة » جداً .إذاً ، إن العملقة ليست بالضرورة شرطاً أو نتيجة التكنولوجيا الحديثة في جميع الميادين . في الواقع ، ان عدداً غير محدود من الوحدات الصغيرة يستمر في تزويد الشركات المتعددة الجنسية بالمنتجات الوسيطة ونصف الجاهزة .

إن العملقة ، التي هي صفة الشركات المتعددة الجنسية ، تنم أولاً عن تجمع الرأسمال على المستوى الدولي . غير أن هذا التجمع ينجم عن تطور طاقات التنظيم على مستوى المجتمع كله في الدول المصنعة ، ويتحقق على صعيد الملكية أكثر منه على صعيد طرائق الانتاج .

إن المعرفة والكفاءة الادارية وطاقة الابداع تشكل جميعها ركائز كل تطور تكنولوجي ؛ وهذه هي الميادين التي ينبغي أن تنصب الجهود عليها بالأولوية قبل إغراق دولة ما في « جحيم » المستوردات « الفاحشة » من التكنولوجيات الثقيلة و « الجاهزة » ، الذي يضاف إليه « جحيم » الاستقراض الخارجي الذي تجرُّ إليه هذه المستوردات . فليست الآلة بحدّ ذاتها هي التي تسمح بتراكم الانتاج ، وبالتالي برفعه ، بل هي تنظيم افضل شروط الانتاج والادخال الناجح ، بفضلها ، لطرائق تقنية تزيد في أرباح الانتاجية الناجمة عن التطور في التنظيم . هذه هي الهندسة الصناعية وهذه هي « الأبحاث والتطوير » .

على هذا الصعيد ، يبدو جهد الدول النامية شبه معدوم في حين أنها تخصص مبالغ ضخمة لاستيراد التجهيزات ولمكافأة المستشارين الدوليين ، المرتبطين جميعهم تقريباً بالشركات المتعددة الجنسية أو الذين ليست لهم أية مصلحة في ابتكار هندسة صناعية خارجة عن معايير ومواصفات هذه الشركات .

وحسب احصاءات الأمم المتحدة ، فإن الدول النامية لا تخصص في سبيل « الأبحاث والتطوير » سوى معدل (٠,٢ ٪) من ناتجها القومي القائم ، مقابل (١) إلى (٣ ٪) في الدول المصنّعة . فاليابان مثلاً تخصص للأبحاث والتطوير ، ما معدّله (١٢) دولاراً للفرد الواحد مع معدل زيادة قدره (٢٢,٨ ٪) سنوياً ، في حين لا يتجاوز هذا الرقم ، في دول آسيا الغربية ، ، (٠,٢)دولار للفرد الواحد ، أي بمعدل (٠,٠٦ ٪) من الناتج القومي القائم[١١] .

= راجع ايضاً :
D.L.Burn:« The Genesis of American Engineering Competition,1850- 1870.» ,in Technological change:the United States and Britain in the 19th Century, éd. par S. B. Saul Methuen et Co Ltd, Londres, 1972

(١١) راجع :
Regional plan of Action for the Application of Science and Technology to Development in the Middle East. Doc. Nations Unies, ST/UNES OB/11.

إن تأخر الدول النامية قياساً إلى الدول المصنّعة ، غالباً ما يستخدم بسهولة لتبرير أخطاء السياسة الاقتصادية في العالم الثالث ، لأنه إذا أردنا تعويض هذا التأخر ، فيجب أن يتركز الجهد أولاً على فن الهندسة الصناعية والأبحاث والتطوير تبعاً للأوضاع الانتاجية الفعلية القائمة ، وليس تبعاً لمعايير ومواصفات الشركات المتعددة الجنسية وخبرائها ومكاتب مستشاريها . إن هذه المرحلة الأولى هي التي تسمح في ما بعد بتعويض التأخر الكمي المقدّر غالباً بعدد المصانع ومحطات التلفزيون الملونة وبمعدل عدد الثلاجات بالنسبة للفرد الواحد من السكان . إن تجميع المعرفة بالمقادير الكمية والنوعية وتطوير الكفاءات الادارية في إطار الأوضاع الفعلية للانتاجية المحلية ينبغي أن يرافقا ، إن لم يسبقا ، كل سياسة استيراد ضخم للرأسمال التقني ، خصوصاً عندما يكون رأسمالاً « جاهزاً » يتطلّب بُنى استقبال قادرة على تأمين شروط إنتاجيته .

إن هذه العناصر التي تفرض التوقف الحتمي لميكانيات النقل العكسي للتكنولوجيا ستسمح ، بفعالية أقوى من فعالية كل شرعات حسن السلوك الموضوعة للشركات المتعددة الجنسية ، بتسريع التطعيم الناجح للتكنولوجيا الحديثة في العالم الثالث . كما ستسمح أيضاً ، حسب التعبير الموفّق لأحد الاقتصاديين الجزائريين(*) ، بإلغاء « الليبرالية في اختيار التكنولوجيات » واختيار الطرائق الصناعية ، هذه الليبرالية التي تُمَارس في العالم الثالث لمصلحة الشركات المتعددة الجنسية(١٢) .

إن معضلة العالم الثالث لا تُطرح بالعبارات المستخدمة في المناقشات الدائرة . في الواقع ، إن الخيار ليس بين تكنولوجيا الشركات المتعددة الجنسية والتكنولوجيات المسماة « بديلة» (التكنولوجيا الوسيطة أو « الناعمة » أو التي تتطلب كثافة عالية من اليد العاملة) .

فالخيار هو بين سبيلين للوصول الى التكنولوجيا الحديثة . غير أنه يمكننا التشكيك بإمكانية بعض الدول النامية على القيام بمثل هذا الخيار في الوقت الذي سبق لها أن اتخذت خيارات لا يمكن العودة عنها ، موظفةً مبالغ ضخمة في الميكانيات « التقليدية » لنقل التكنولوجيا(١٣) .

(*) A. Benachenhou. «Economie algérienne, enjeux et réalités» in révolution africaine, du 21 décembre 1977 Alger.

(١٢) راجع :

A. Benachenhou, «Economie algérienne, enjeux et réalités, in Révolution africaine du 21 dec. 1977, Alger.

راجع أيضاً للمؤلف :

«Les Firmes étrangeres et le transfert des techniques vers l'économie algérienne», in Cahiers du Centre de recherche en économie appliquée, No 2, octobre- décembre 1977. Organisme national de la recherche scientifique, Alger.

(١٣) إن مركز الإحتكار المطلق ، الذي اكتسبته بضع عشرات من الشركات المتعددة الجنسية لتصبح عربة نقل التكنولوجيا في العالم الثالث ، قد سمح بحدوث ارتفاعات مدوّخة في اسعار المبيعات من التجهيزات والمعارف الجاهزة ، من جانب الشركات المتعددة الجنسية لصالح دول العالم الثالث ، ولم يعد من النادر رؤية العقود المبرمة بمليارات الدولارات . فقد بلغت قيمة عقد للتجهيز الهاتفي لصالح العربية السعودية (٣,١) مليارات دولار (وخلال مناقصة أولى

إن الجهاز الاعلامي للشركات المتعددة الجنسية والايديولوجيات « المبتذلة » للتنمية ـ الستالينية أو النيو ـ كلاسيكية ـ تتحمل قدراً كبيراً من مسؤولية هذه الأوضاع التي تبرر بعض التخوفات إزاء التطورات المستقبلية .

في الواقع ، إن العالم الثالث يوشك بقوة أن يتعرض للشلل سواء بواسطة الاضطرابات الاقتصادية ـ الجمعية أو المالية أم بواسطة الاختلالات التنظيمية والزيادة في نفقات الانتاج ، الناجمة عن استمرار الميكانيات الحالية لنقل التكنولوجيا .

فطالما أن الشركات المتعددة الجنسية ستظل محور هذه الميكانيات في جميع الميادين ، وطالما أن المجالات النظرية ستظل خاضعة للحديث اللاهوتي حول الطبيعة الالهية أو الشيطانية لهذه الشركات ولاستراتيجيتها في التقسيم الدولي للعمل ، فإن الأمل سيبقى ضعيفاً باستخدام سبل أخرى للوصول إلى تحديث العالم الثالث .

ألغيت فيما بعد ، ارتفعت قيمة العروض الى ٦ مليارات دولار) . حالياً ، تفاوض مصر بشأن عقد يتعلق بتحديث شبكته الهاتفية . وتصل قيمته إلى (٣٠) مليار دولار ! إن الطاقة الشرائية الجديدة الناجمة عن إعادة تقييم الأسعار النفطية واتساع ميكانيات التسليفات التجارية الدولية قد سمحا للعالم الثالث بمواصلة الحصول على تكنولوجيا الشركات المتعددة الجنسية بأي ثمن كان .

٣ ـ التنمية الفوقية وسياسة نقل التكنولوجيا :

نموذج الوطن العربي*

■ يكثر استخدام تعبير « استيراد التكنولوجيا » أو نقلها من البلدان الصناعية الى البلدان النفطية ، والعربية بصورة خاصة ، فهل توافقون على هذا التعبير ؟

ـ في الحقيقة توجد بعض المغالطة في تفسير « استيراد » أو « نقل » التكنولوجيا . وهذه المغالطة ناتجة عن الاعتقاد السائد بأن التكنولوجيا هي سلعة تباع وتشرى . وهذا الاعتقاد مصدره الأسلوب الدعائي المكثف الذي تستعمله الشركات الصناعية الضخمة لتسويق منتوجاتها ، والذي يخلق الالتباس في الأذهان بأن الحصول على التكنولوجيا يأتي عن طريق مجرد امتلاك التجهيزات الحديثة المصنوعة في الدول الصناعية . لذلك ، تتهافت دول العالم الثالث على شراء مصانع جاهزة من الخارج تحتوي على التجهيزات الأحدث والأغلى سعراً ، ولو لم يكن لديها الكفاءات المطلوبة لصيانة هذه التجهيزات وتجديدها وتشغيلها بالمستوى الانتاجي المطلوب ، وهذا سبب من أهم أسباب ارتفاع كلفة الانتاج في العالم الثالث وفشل الدخول الحقيقي في عالم التصنيع رغم المضي في « استيراد التكنولوجيا » منذ زمن بعيد كما هو الحال في بعض البلدان مثل مصر وتركيا وإيران .

والواقع أن التكنولوجيا هي قبل كل شيء علم ومعرفة . وهي بالدرجة الأولى معرفة أنواع التكنولوجيا وماهية كل واحد منها . فالتحدث عن التكنولوجيا بصورة عامة دون تحديد أنواعها هو بحد ذاته مغالطة . اذ ان التكنولوجيا درجات كما العلم . ويستحيل الحصول على الدرجات العليا دون السيطرة على الدرجات السفلى والمتوسطة . وهذه السيطرة تأتي بالممارسة الذاتية التدريجية (أي حسب التعبير الانجلوسكسوني « التعلم بالفعل » Learning by doing) وليس بالقفز فوق الدرجات . وإذا تجسدت التكنولوجيا في الآلات والتجهيزات فان مصدرها هو العلم ومعرفة تطبيقه في حقل الانتاج المادي بغية زيادة انتاجية الفرد . أما الحصول على السلع الأجنبية التي تتجسد فيها التكنولوجيا ومجرد تسييرها بالاتكال على الخبرات الأجنبية في معظم الأحوال ، فهذا لا يؤدي الى تأصيل التكنولوجيا في المجتمع ، بل بالعكس فهو غالباً ما يؤدي الى كسل المجتمع ككل في تطوير امكانياته الانتاجية الحقيقية وفشله في تعبئة القوى البشرية والمواد الانتاجية المحلية واستعمالها الاستعمال الأمثل Optimum use of resources .

(*) حديث مع مجلة « عالم النفط » ، المجلد العاشر ، العدد ٣٥ ، ٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٨ .

ذلك ان التكنولوجيا المتجسدة في التجهيزات والآلات التي تستعملها الدول الصناعية تراعي ظروف البيئة والمجتمع في الدول الغربية وروسيا واليابان (الوضع السكاني بصورة خاصة وبنية عوامل الانتاج بـما فيها امكانية الحصول على المواد الأولية والطاقوية من العالم الثالث باثمان بخسة نسبياً) ، ولا تراعي بطبيعة الحال الظروف البيئوية والمجتمعية في العالم الثالث .

بين التطوير الذاتي والاستيراد التكنولوجي

لكل هذه الأسباب فان ادخال التكنولوجيا الغربية والسوفيتية في دول العالم الثالث لم يؤد الى تطوير العلم والمعرفة تطويرا ذاتيا وشاملا ، بل كل ما حصل هو خلق « بقع » صناعية مرتبطة ارتباطا عضوياً بالدول الصناعية ، لا يمكن أن تعيش الا بالاتكال على الخبرات الأجنبية ولا تتوسع الا بمزيد من هذا الاتكال .

ولا بد هنا من الاشارة الى انه رغم الدور الكبير الذي يلعبه القطن والنفط مثلا في اقتصاد المنطقة العربية وذلك منذ قرن بالنسبة للقطن ،ومنذ نصف قرن بالنسبة للنفط ، فاننا ما زلنا عاجزين عن بناء أي مصنع للنسيج أو أية مصفاة للنفط بأنفسنا ، بل نستمر في استيراد التجهيزات من الخارج والاتكال على الخبرة الأجنبية . وهذه الظاهرة هي غير طبيعية لأن الشعب العربي لا يقل قدرة عن الشعوب الأخرى ، لكن هذا الوضع ناتج عن الممارسات الخاطئة في موضوع السياسة التكنولوجية والتنموية . اليابان مثلا عندما طورت صناعة السفن ، في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي ، ظلت فترة غير قصيرة تمنع استيراد السفن الأجنبية واستمر بناء أول سفينة حديثة في اليابان مدة خمس سنوات ، وقد تم ذلك بالجهود المحلية المحضة ، وبعد ذلك سمح ، خلال فترة انتقالية ، باستيراد السفن الأجنبية .لادخال التحسينات الضرورية في البواخر المصنوعة محليا وذلك بغية دخول السوق العالمية بالقوة التنافسية المطلوبة . وهكذا أصبحت اليابان أكبر منتج للبواخر في العالم . أما في العالم العربي ، فالحكومات لم تستوعب بعد ماهية التكنولوجيا ، وليس لديها الصبر الكافي لرسم وتنفيذ سياسات بعيدة المدى لارساء قواعد الانطلاق التنموي والتكنولوجي الحقيقي .

الصناعة الحربية العربية معرضة للشلل

ولا بد أيضاً من ذكر موضوع صنع الأسلحة ، فبعض الدول العربية دخلت أربع مرات في حروب مع العدو الصهيوني منذ ثلاثين عاماً ، ورغم ذلك لم نطور حدا أدنى من القدرة على صنع الأسلحة بل بقينا متكلين على الخارج للتزود بالسلاح وندفع مليارات الدولارات لأجل ذلك . وما نشهده من تطورات في ميدان صنع السلاح الآن يدل على أننا نستمر في نهج نمط استيراد التكنولوجيا الجاهزة من الخارج بشكل مصانع لانتاج بعض أنواع الأسلحة . وهذه المنشآت قد تتعرض في المستقبل للشلل أو العطب ولن نستطيع اعادة تشغيلها الا بمزيد من استيراد التجهيزات والخبرات الأجنبية . والمعروف أن الحرب تلعب دوماً دوراً هاماً في تطوير التكنولوجيا وفي تقدم العلوم ، خاصة في القرن العشرين (علم الذرة والالكترون والمعلوماتية

والبرمجة) . غير أن هذه الوظيفة التي تقوم بها الحرب في المجتمع لم تؤد دورها في المجتمع العربي رغم الخطر الذي يهدد سلامة الأراضي العربية منذ الغزو الصهيوني لفلسطين ، وذلك ايضاً بسبب الاعتماد على استيراد التكنولوجيا الحربية كلها من الخارج .

■ رددتم في عدة دراسات أن هناك تبذيراً تكنولوجيا وتبذيرا مالياً على مستوى العالم الثالث كما على مستوى الدول النفطية . هل لكم أن تشرحوا لنا هذه الفكرة ؟

ـ كل ما وصفته في الاجابة السابقة يسمى باللغة الاقتصادية تبذيراً . فهو تبذير تكنولوجي نسبة الى عدم تطوير الامكانيات الذاتية في هذا الميدان من جراء استيراد التكنولوجيا « جاهزة » . وهو تبذير مالي نسبة الى الأموال الضخمة التي ننفقها على هذا الاستيراد الذي أخذ في بعض الدول النفطية شكل الاستيراد العشوائي ، ونسبة الى الديون التي تتراكم على بعض الدول الأخرى من جراء هذه السياسة . كل ذلك بدلا من أن نكرس ما لدينا من قوى بشرية ومالية وطاقوية ومعدنية في اكتساب العلم وفي الممارسة الذاتية في تطبيق العلم لرفع المستوى الانتاجي المحلي . والمعروف من دراسات الأمم المتحدة ان دول العالم الثالث لا تنفق ، نسبة لدخلها القومي ، عشر ما تنفقه الدول الصناعية على البحث التطبيقي وتطوير العلوم . كما أن الدول العربية تنفق في هذا المجال أقل بكثير مما تنفقه الدول النامية الأخرى .

الدول النفطية تقبل بتقسيم العمل الدولي !

وهذا التبذير يأخذ شكلاً مأسوياً في مجال الطاقة التي هي ثروة قابلة للنضوب . فالتنمية هي في الأساس بناء القدرة الذاتية في استعمال الطاقة ، لأن زيادة أنتاجية الفرد في نشاطاته الاقتصادية تأتي كلها من استعمال الطاقة في الانتاج بشكل أو بآخر . والمدنية الحديثة هي مدنية الطاقة (مدنية الحصان البخاري كما سماها أحد علماء فرنسا مؤخراً) . كما أن الثورة الصناعية في أوروبا وأمريكا قامت على تعبئة موارد الطاقة المستخرجة من الفحم محلياً ، وليس على تصديرها الى الخارج كما نفعل نحن عندما نصدر ٩٠ الى ٩٥ ٪ من ثروتنا البترولية الى الخارج بدلا من الاحتفاظ بها واستعمالها محليا . ولو كانت أوروبا في القرن التاسع عشر قد صدرت ما تصدره الآن الدول المسماة بالنفطية من موارد طاقوية لكانت بقيت في حالة تخلف اقتصادي واجتماعي شديد . ذلك ان التنمية ، في الأساس ، هي تطوير القدرة المحلية على استعمال الطاقة في الانتاج المحلي واشباع الحاجيات الأساسية للمجتمع . أما تصدير الطاقة الى الخارج و« استيراد التكنولوجيا الجاهزة » بالمقابل ، فهو عكس التنمية . انه يعني الحفاظ على التخلف وزيادة التبعية للخارج .

أود أن أذكر في هذا المجال أن تعبير « دول نفطية » هو أيضاً ينطوي على مغالطة كبيرة اذ يوهم هذا التعبير انه يجب أن تتخصص تلك الدول بتصدير النفط نظرا لمخزونها الكبير منه . فهل كانت تسمى الدول الأوروبية في القرن الماضي « دولا فحمية » ؟ الواقع أن مصدر هذا التعبير هو القبول اللاواعي بتقسيم العمل الدولي لصالح الدول الصناعية التي تفرض نمطا من

العلاقات الاقتصادية الدولية حيث الدول « النامية » تبقى تلعب دور مخزون المواد الأولية والطاقوية للعالم الصناعي الذي يصدر الينا المنتوجات الأخرى من استهلاكية وانتاجية . وبهذا تتحول الدول « النامية » الى مجرد دول « ساكنة » اقتصاديا ينحصر دورها في تصدير ثرواتها الطبيعية الى الدول الصناعية وفي استهلاك ما تنتجه هذه الدول في المقابل . هكذا تظل الدول الصناعية تحتفظ بمركز الصدارة عمرانيا وثقافيا وماديا ويظل تخلف العالم الثالث مصدر قوة الدول الصناعية . وهذه هي حقيقة الحلقة المفرغة التي تتخبط فيها الدول « النامية » والتي يتكون منها جوهر التخلف .

المطلوب استيراد العلوم التطبيقية لا التكنولوجيا الجاهزة

أما الخروج من هذه الحلقة المفرغة فهو يتطلب اعادة نظر شاملة في الأنماط التنموية المتبعة والتخفيف الى حد بعيد من استيراد التكنولوجيا « جاهزة » من الخارج ، واطلاق الامكانيات المحلية ودفعها نحو التطوير التكنولوجي الذاتي . ويتم ذلك بتشجيع العلوم التطبيقية عن طريق ارسال الألوف الى الخارج في المدارس المهنية في الدول الصناعية وطلب العدد الأكبر من الأساتذة المتخصصين من الدول الصناعية للعمل في المدارس المهنية المحلية . وينبغي أيضاً الحد من المركزية الشديدة التي تمارس في الأعمال التنموية سواء في البلدان المعتمدة على القطاع العام أو البلدان المعتمدة على القطاع الخاص . ذلك ان المركزية الاقتصادية تشل الكثير من الامكانات الكامنة لدى فئات الشعب والتي تبقى مستورة عندما تتخذ القرارات بطريقة فوقية دون معرفة دقيقة لأوضاع القاعدة المنتجة وأفكارها ، حول كيفية التطور والتقدم .

■ الى أي مدى يمكن تحميل النظام التعليمي مسؤولية هذا الواقع ؟

– بطبيعة الحال ، يلعب النظام التربوي في دول العالم الثالث دوراً كبيرا في تكريس وضع التخلف والتبعية . فالأنظمة التعليمية تزيد الانسان في العالم الثالث انفصالا عن الانتاج والتطوير التكنولوجي الحقيقي . ان الداخلين في هذا النظام والناجحين فيه يرفضون ، عند تخرجهم ، العمل بأية مهنة يدوية زراعية كانت أو صناعية ولا يصلحون لذلك . والتكنولوجيا بالدرجة الأولى هي قدرة الانسان على صنع وتطوير الآلات والتجهيزات الانتاجية بنفسه ، مستعملا لأجل ذلك ، الأنواع المختلفة التي يمكن أن تتحول اليها المواد الطاقوية الأساسية ، وليست التكنولوجيا مجرد تمكن الانسان من تسيير آلات انتاجية صنعت خارج مجتمعه ، وهذا ما تقوم به في أحسن الأحوال دفعات المهندسين التي تتخرج من كلياتنا . ونعرف جميعاً مأساة التعليم المهني والتقني في بلاد العالم الثالث حيث تعامل الطلاب مع الآلات تعامل محصور جداً ، وحيث التعليم يتركز على حفظ بعض المعلومات البدائية على يد معلمين ليس لهم الممارسة والتجربة الفعلية . هـذا بالاضافة الى العدد الضئيل جدا من المدارس المهنية مقابل ضخامة الأجهزة التعليمية الأخرى التي تخرج دفعات من الطلاب ليس لهم أي مستوى مهني أو علمي يمكنهم من دخول حياة مهنية تزيد من الانتاج الوطني . وهؤلاء الطلاب يضخمون حجم

القطاعات الطفيلية في الاقتصاد على حساب القطاعات الانتاجية .

والخروج من الأوضاع التعليمية الحالية يتطلب اجراءات جريئة منها ، بصورة خاصة ، الحد من التعليم في الاداب والحقوق والتجارة والتوسع في التعليم المهني الذي يفتح الفرصة أمام الطالب لممارسة مواهبه الابداعية باتصاله الفعلي بالانتاج وعالم الآلات والتجهيزات . واعادة النظر في أوضاع التعليم تتطلب ، أيضاً ، الدخول في الأبحاث التطبيقية في جميع الميادين وجلب الاختصاصيين من الخارج من عرب وغير عرب ، وجعل هذه النشاطات ذات أولوية مطلقة في أعمال التنمية . وأود هنا أن أشير الى العدد الضخم من العرب القاطنين في الدول الصناعية والذين تركوا أوطانهم نظرا لحالة الانفصال التي يعيشها العالم العربي في مجال الانتاج الذاتي والتطوير التكنولوجي وامكانيات التقدم الفعلي الفردي والمجتمعي . لذا ، فان اعادة هذه القوى الانتاجية الى الوطن رهن بالدخول في سياسات تنموية تهدف الى بناء القدرة على التطوير التكنولوجي الذاتي .

لماذا فشلت مشاريع التنمية العربية ؟

■ اذن ، ما هي نظرتكم الى مشاريع التنمية العربية التي زادت ميزانياتها بصورة هائلة في السنوات الأخيرة ؟

ـ فشلت مشاريع التنمية في معظم الأقطار العربية ، من نفطية وغير نفطية ، في تحقيق تغيير اقتصادي ومجتمعي حقيقي . فقد زاد الاتكال على مورد واحد (النفط أو القطن أو الفوسفات) كما زاد الاتكال على تدفق الأموال الخارجية وخبرة الشركات الأجنبية . وظل تطور الاقتصاد العربي الى الآن رهناً بمستوى الطلب الخارجي على المواد الأولية والطاقوية التي يصدرها . هذا بالاضافة الى أن التفاوت في الأوضاع الاجتماعية تفاقم في كل مكان ، ليس فقط بين الريف والمدينة ، بل أيضاً داخل المدينة فيما بين القلة التي تنحصر فيها رفاهية نمط الحياة الخاصة بالطبقات العليا في البلدان الصناعية ، وعامة الناس القاطنين في أحزمة البؤس التي نجدها في كل مدينة عربية .

وإذا جمعنا المبالغ التي خصصت لما يسمى مشاريع التنمية في الدول العربية منذ أوائل الخمسينات والمعونات الخارجية والقروض وما تراكم من أموال عربية في الخارج ، وقارناها بالنتائج المحققة في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي ، فلا بد من أن نلمس عدم جدوى التخطيط التنموي في الأقطار العربية سواء كانت نفطية أو غير نفطية أو كانت تعتمد على القطاع العام أو على القطاع الخاص لدفع عجلة الاقتصاد نحو التطور . فكل الأنماط التخطيطية المتبعة هي من نوع ما يمكن أن يسمى « التنمية الفوقية » التي تهدف فقط الى فرض المظاهر الخارجية للحداثة دون المساس بأسباب التخلف والعجز التي تكمن في نمط العلاقات المجتمعية وفقدان الانسان امكانية المساهمة الذاتية في تحسين أوضاعه الثقافية والاجتماعية والانتاجية ، أي فقدان اللحمة بين الانسان وبيئته الطبيعية . وهذه اللحمة هي الوحيدة التي من شأنها أن توفر للانسان الحوافز المناسبة للمساهمة في الابداع التكنولوجي . أما المشاريع العملاقة التي تحتوي عليها معظم الخطط التنموية والتي يحتاج تنفيذها الى الشركات الأجنبية الضخمة

والقيادة التقنية الأجنبية ، فهي لا تغير من حياة الانسان العائش في بيئة متخلفة . ذلك أن المشاريع العملاقة التي تنفذ كليا بالتكنولوجيا الخارجية هي المسؤولة عن ابقاء اليد العاملة دون تخصص فعلي ، والأجهزة الادارية مجرد بيروقراطية طفيلية ، والمهندسين مجرد موظفين يسعون الى مراقبة أعمال الشركات الأجنبية دون ممارسة أي عمل ابداعي .

ومن مميزات التنمية الفوقية انها «تطبخ» في المكاتب الهندسية العالمية المرتبطة بالشركات المتعددة الجنسية التي تقدم الى الحكومات « بعض الأفكار » حول امكانية القيام بهذا المشروع الضخم أو ذاك . وتجمع هذه الأفكار في وزارات التخطيط المحلية تحت الاسم البراق المشهور : « الخطة الرباعية أو الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية » . وتتوالى تلك الخطط الواحدة بعد الأخرى دون أن تمس نمط حياة الريفي أو الحرفي أو التاجر الصغير أو الموظف الاداري أو معلم المدرسة ، وهم الذين يكونون الجزء الأكبر من المجتمع .

إن الخطة التنموية الصحيحة هي التي تسمح لجميع فئات الشعب المهنية من أن تساهم في الانتاج مساهمة حقيقية ، ومن أن ترفع باستمرار انتاجيتها الافرادية مما يؤدي الى تحسن عام في الأوضاع المعيشية .

اقول ذلك خاصة بالنسبة الى المزارعين الصغار والحرفيين والصناعيين الصغار ، لأن دمجهم التدريجي والناجح في عمليات التحديث الانتاجي لا بد منه لضمان نجاح التنمية في المجتمع ككل . أما القضاء على قطاعاتهم الانتاجية كما هو الحال الآن للاتكال كليا على استيراد قدرة انتاجية من الخارج ، فهذا مخالف لقوانين الاقتصاد وطبيعة التنمية . وكارثة الزراعة العربية التي لم تلحق بالتوسع السكاني العربي هي دليل واضح آخر على مآسي التنمية الفوقية . وقد أصبح العالم العربي في حالة اتكال اضافية على العالم الصناعي لاستيراد المنتوجات الزراعية الأساسية .

■ هناك مشكلة أخرى هي مشكلة العوائق القائمة في وجه تدفق الأموال من الدول العربية النفطية الى الدول العربية غير النفطية ومساهمتها في التنمية فيها . كيف تنظرون الى هذا الأمر ؟

ـ المال بطبيعة الحال يبحث عن الربح ، والضمانة ، والحد الأدنى من السيولة . وكل هذه الصفات ليست موجودة في مشاريع التنمية الفوقية . لذلك ، لم يتوجه الجزء الأكبر من الأموال النفطية الى التوظيف في تلك المشاريع ، بل قامت البلدان المصدرة للنفط بانشاء صناديق التنمية التي تمنح القروض الميسرة والطويلة المدى بكفالة الدول المستقرضة . كما تقوم الدول المصدرة للنفط بتوزيع الهبات والمعونات ضمن اطار العلاقات الثنائية وحسب المصلحة السياسية . أما النشاط الاستثماري ذو الصفة الانتاجية المباشرة في العالم العربي فلم يتلق من الأموال النفطية الا القليل ، اللهم الا اذا اعتبرنا أن المضاربات العقارية الجنونية التي عمت المنطقة العربية بعد الطفرة في أسعار النفط سنة ١٩٧٣ ، هي من أعمال التنمية .

ثلاثة عوائق في وجه سوق مالية عربية

والحديث عن العوائق الحائلة دون تكوين سوق مالية عربية حديث طويل . وسأكتفي هنا

بذكر ثلاثة أسباب رئيسية تحول دون توطين الأموال النفطية في المنطقة العربية :

١ ـ قلة المشاريع المدروسة دراسة وافية ، والقابلة بالتالي للتنفيذ ، وذلك رغم وجود الخطط التنموية ، بالاضافة الى أن ضخامة المبالغ المطلوبة تخيف أصحاب الأموال من أفراد وحكومات ، خاصة وان امكانات التنفيذ السليمة مفقودة في معظم الأحيان . المشاريع الوحيدة التي تنفذ دون تلكؤ نسبيا هي التي تهم مصالح الدول الصناعية مباشرة (زيادة القدرة على تصدير الطاقة أو المواد الأولية أو زيادة استيعاب المزيد من الاستيراد من الدول الصناعية) . وتلك المشاريع يؤمن لها التمويل دون صعوبة من الأسواق المالية الدولية .

٢ ـ عدم وجود المؤسسات التمويلية المتخصصة والفعالة التي تزود الأشخاص العاديين الذين هم بحاجة الى التمويل لتحسين امكاناتهم الانتاجية (الريفيون وصغار الصناعيين بصورة خاصة) ، الامكانيات التمويلية تذهب ، في معظمها ، الى المشاريع التي تحتوي على الاستعمال المكثف للتكنولوجيا الأجنبية أو تذهب الى مؤسسات تمويلية بيروقراطية ، تضع شروطا تعجيزية أمام صغار المنتجين للاستفادة من التمويل . فكما أن التنمية الفوقية تمر فوق رأس الشعب فنفس المأساة تتكرر بالنسبة للأموال . واذا كان بالامكان تجهيز الملايين لبناء مصنع للكوكا كولا أو للتلفزيون الملون ، فالصعوبة هي من ايجاد بعض المئات من وحدات العملة المحلية لتحسين شروط الانتاج لدى الحرفي أو الريفي الصغير! والأجهزة المالية العربية هي في كثير من الأحيان جزء لا يتجزأ من البيروقراطية العامة الجامدة التي تقف حائلا أمام التقدم الحقيقي ، خاصة بالنسبة الى المصارف المركزية والمصارف الزراعية أو الصناعية الحكوميـة . أما المصارف الخاصة فهي لا تزال مصارف محض تجارية لا تقرض الا لمن له ضمانات عينية أو عقارية وعلى مدد قصيرة ، ذلك أن القوانين المصرفية في معظم الأحوال لا تسمح بغير ذلك .

٣ ـ انعدام حرية تنقل الرساميل في المنطقة العربية وذلك في غياب سياسة تكامل اقتصادي عربي حقيقي الذي هو البديل الوحيد للحرية في التنقل والتوظيف .

وأخيراً لا بد في مجال المال من الاشارة الى ضرورة استعمال المال في العلوم التطبيقية . كما سبق أن ذكرت فان الدول العربية في المرتبة الدنيا بين الدول بالنسبة للانفاق على العلم والأبحاث التطبيقية . ومن مفارقات الوضع ان نفقات الأبحاث في العالم العربي لا تفوق حاليا ٠,٠٦ ٪ من الدخل الوطني . بينما إذا أردنا فعلياً أن نقفز الدرجات في التصنيع والتكنولوجيا ، فانه لا بد من انفاق ١٠ ٪ أو ١٥ ٪ من الدخل القومي على الأبحاث والعلوم التطبيقية (النسبة في البلدان الصناعية ٣ ٪ تقريباً) .

■ أصبحت الأموال العربية المودعة في البلدان الغربية ركيزة من ركائز النظام النقدي والمالي العالمي . ما هو تقييمكم للدور الذي تلعبه هذه الأموال في هذا المجال ؟

ـ فات الأوان لاستعمال القوة المالية العربية لاصلاح النظام النقدي والاقتصادي العالمي. والحقيقة أن السياسة التي اتبعت في مجال الأرصدة المالية النفطية المودعة في الخارج كانت تتلخص في عدم استعمال هذه القوة للضغط على الدول الكبرى الصناعية . وهذا الموقف

يمكن أن يعزى الى حاجة الدول صاحبة الأرصدة الضخمة الى الدول الصناعية من جهة تموينها بالأسلحة والمنتوجات الزراعية الأساسية والتجهيزات التكنولوجية . ومن المفارقات العديدة في الوضع الاقتصادي العربي بعد زيادة أسعار النفط أن ضخامة الأرصدة المالية المودعة في الخارج كونت عنصر ضعف جديداً ، إذ أن بعض الدول النفطية أصبحت بحاجة ماسة الى الدول الغربية لتوظيف أموالها الناتجة عن ارتفاع معدلات تصدير النفط فوق حاجتها الى المال . وأخذت هذه الدول تطلب حماية أرصدتها من تدهور قيمة العملات ومن الاجراءات التي يمكن أن تتخذ للتقييد من سيولتها أو امكانية التصرف بها في المستقبل في الدول الصناعية . وقصة الأرصدة طويلة ومعقدة أيضاً . غير أنه لا بد من الاعتراف بأنها كونت فخاً جديداً وقعنا فيه ولا يمكن الآن التخلص منه .

وسأكتفي هنا بالإشارة الى أنه رغم مضي أكثر من ٤ سنوات على تفاقم مشكلة الأرصدة ، وأكثر من ٨ سنوات على تكوين مصارف عربية ـ غربية في الخارج ، فلم تأخذ حتى الآن أية مؤسسة مالية عربية في الأسواق المالية الدولية الحجم الذي يليق بمستوى الموارد المالية العربية ويتناسب وحجم مشكلة ادارة هذه الأرصدة .

اليد العاملة : المشكلة والحل

■ اقترح الأستاذ بيار ادة في حديث سابق مع « عالم النفط » (١١ آذار / مارس / ١٩٧٨) أن تحل الدول العربية مشكلة الحاجة الى زمن كاف للقيام بالتنمية بالاستعانة بالخبراء والعمال الأجانب الى أن تستعد العناصر الوطنية لتولي هذه الحقول . هل توافقون على هذا الرأي ؟

ـ بطبيعة الحال ، بعد كل ما قلته سابقاً في موضوع التنمية الفوقية والمغالطات في السياسات التكنولوجية ، لا يمكن أن نعتبر الاستعانة باليد العاملة الأجنبية حلا ، ولو مؤقتا ، لمشاكل التنمية في الخليج ، فهذا الحل يؤدي حتما الى خلق مصدر اتكال جديد يضاف الى كل مواقع الاتكال الأخرى التي وصفتها ويجعل من الاقتصاد الخليجي اقتصادا اصطناعيا في جميع الميادين . وأود هنا أن أسجل ملاحظتين فقط :

١ ـ لا جدوى من السعي للقفز فوق المعوقات الناتجة عن التأخر والتخلف ، فهذا النوع من العلاج يخلق دائماً معضلات أضخم وأخطر في مواقع أخرى من المجتمع . ونحن ، كعرب ، لسنا في حاجة الى سياسة القفز هذه خاصة مع كل ما وهبنا الخالق من موارد مادية وبشرية .

٢ ـ بالنسبة للخليج بصورة خاصة ، وحاجته الى اليد العاملة ، نعود الى وصف نفس المعالجة التي ذكرناها في موضوع الأموال . فالحل هنا في تحقيق حرية اليد العاملة العربية ، حتى تتمكن دول الخليج من تحسين بنيتها السكانية . ان تأمين تساوي فرص العمل وتضييق نطاق التفاوت الشاسع في توزيع الثروة على مستوى المنطقة العربية هما العنصران الوحيدان الكفيلان بتحقيق الاستقرار السياسي ، والتقدم التكنولوجي الحقيقي ، والرقي الحضاري ، والتخلص مما تبقى من اثار الاستعمار المباشر وغير المباشر .

القسم الثاني

تعثر منهجية الفكر التنموي

١ ـ نظرية التنمية أو التبادل الحر في القرن العشرين*

لم يحتج المرء الى النبوءة للتكهن بأن الألفي بيروقراطي دولي الذين حقّ لهم بأربعة أسابيع من السياحة المترفة في الفيليبين من أجل أن يحاولوا مرة أخرى اصلاح النظام الاقتصادي الدولي وتخفيف فقر العالم الثالث ، لم يغيّروا قط وجه العالم . وكما كانت أوحت تحليلات الصحافة العالمية ، فان المؤتمر الخامس لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاقتصادية انتهى إلى حالة من الفشل الذي لا يثير حتى مجرد الشعور بالمرارة ، ما دامت مشكلات العالم الثالث تبدو متعذرة الحلّ . وما دام العالم المصنّع غير مندفع كثيراً إلى الخروج من الإطار الكلاسيكي لعلاقاته مع مستعمراته السابقة .

في الواقع ، ان فشل المؤتمر الخامس لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، الذي يلي فشل المؤتمر حول التعاون الاقتصادي الدولي (المسمى حوار الشمال والجنوب) ، ليس إلا انعكاساً للعجز النظري للتحيلات المعاصرة المتعلقة بالتخلف ، والتي سبق لنا ، في هذه المجلة ، أن شرعنا في نقدها[١] .

فعلاً ، ان الأسس المذهبية التي يستند اليها أنصار اصلاح النظام الدولي هي التي يجب إعادة النظر فيها ، لكي يمكن أن تظهر الميكانيات الحقيقية لاستمرار استغلال العالم الثالث . فهذه الميكانيات الحقيقية ما تزال ، الى حد كبير ، محجوبة بسحب الدخان التي تحافظ عليها مختلف إيديولوجيات التنمية المبتذلة[٢] التي توجّه السياسات الاقتصادية الداخلية للبلدان

(*) « لوموند ديبلوماتيك » تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٩ ومجلة « فكر » حزيران ـ آب ١٩٨٠ .

(١) راجع ، للمؤلف الدراستين المنشورتين في مجلة « الفكر العربي » « تهافت ايديولوجيا التنمية والتعاون الدولي » العدد الأول ـ حزيران ـ يونيو ١٩٧٨) و « الشركات المتعددة الجنسية ومنفذ العالم الثالث الى التكنولوجيا الحديثة » العدد السابع ـ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٧٨) .

(٢) نعني بايديولوجيات التنمية المبتذلة مختلف المذاهب ، سواء الليبرالية أو الماركسية ، التي تظل في اطار من النزعة الاقتصادية الصرف (économisme) . التي تصوّر التنمية كعلاقة ميكانيكية بين بعض المجاميع الاقتصادية (كعلاقة « الاستثمار ـ الدخل » مثلاً) أو بعض الطبقات الاجتماعية المحدَّدة والموصوفة تجريدياً واعتباطياً ، وتكمن الخصائص المشتركة لهذه النظريات في أنها تستند الى إيمان شبه ميتافيزيقي بأثر هذه العلاقات الميكانيكية ، وتتجاهل =

المستغلَّة بفتح الغين كما توجِّه علاقاتها الاقتصادية والتجارية والمالية مع البلدان المصنَّعة .

هناك معطيان اثنان شوَّها ، في البدء ، حوار الشمال والجنوب بجميع أشكاله : من جهة ، التجاهل التام للمعطيات التاريخية التي تسمح في القرن العشرين باعادة فرز التخلف وتوسيعه ؛ ومن جهة ثانية ؛ تجاهل تام أيضاً لمبادىء المفاوضات الاقتصادية الدولية . ويفضي هذا التجاهل المزدوج إلى أن يفرغ من معناه كل شكل من أشكال التفاوض الساعي إلى تلبية مطالب حكومات بلدان العالم الثالث .

وفيما يتعلق بالمعطيات التاريخية لإعادة فرز التخلف ، لا مجال للشك بأن طريقة تناول التاريخ الاستعماري التي لا تزال سائدة في ايديولوجيات التنمية الرسمية قلَّما تسمح بفهم واع وموضوعي بما فيه الكفاية لواقع التخلف والتبعية . ومن السهل ، فعلاً ، اتهام الامبريالية بلعب دور الستار الفعّال الذي يحجب جزئياً أو كلياً معطيات التخلف واشتغاله الداخلي . ثم أن السفسطة الثورية الغربية قد أسهمت في هذا الاتجاه حين جعلت ، منذ لينين ، من الرأسمالية وتنظيماتها الاحتكارية (التروست والكارتل) المصدر الأساسي للاستغلال وبالتالي للتخلف[٣] . هذا لا يعني بأن الرأسمالية ليست قط مستغلة (بكسر الغين) ، أو أنه ليس لمؤسساتها الأكثر ديناميكية مصلحة في توسيع مجالها الحيوي ؛ لكن المهم بالنسبة لتحليل الواقع في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية هو تلك الميكانيَّات التي تسمح باحلال التبعية والاستغلال واعادة فرزهما . وقلَّما يمكن فصل هذه الميكانيات عن تحليل المعطيات الداخلية للتخلف ، بحيث أن التاريخ يُثبت أن الراسمالية الصناعية للقرن التاسع عشر لم تحتج دائماً للغزو العسكري من أجل افتتاح أسواق لها (أميركا اللاتينية ، الامبراطورية العثمانية ، مصر حتى عام ١٨٨٢) . بالاضافة الى ذلك . لم يأت التمركز العسكري أحياناً إلَّا بعد زمن طويل وقد نجم عن عجز الدول ، التي طمحت الى استثمارات أو توظيفات البلدان المصنَّعة ، عن ادارة أو حماية مثل هذه المصالح ؛ ذلك هو شأن تونس التي وقعت أولى قروضها من سوق الرساميل الفرنسية عام ١٨٣٠ ، لكنها لم تتعرَّض للاحتلال إلَّا عام ١٨٨١ بالرغم من توقيف تسديداتها عام ١٨٦٧ .

دون الدخول في تفاصيل المجادلات - التي هي مهمة للغاية إنما غير معروفة تماماً من قبل الاقتصاديين - حول الأهمية الخاصة بالأسباب الاقتصادية والسياسية للامبريالية في القرن التاسع عشر[٤] ، لا بد وأن نندهش بعدد معين من التشابهات في السياسات الاقتصادية لبلدان

بكبرياء البعد التاريخي للظاهرات الاقتصادية الخاصة بالتصنيع وبنموذج التمدين المعاصر . وعندما يؤخذ البعد التاريخي بالاعتبار في مذاهب التنمية « المبتذلة » ، فان هذا الامر يتم بصورة انتقائية بحيث يُعزِّز الجانب الميتافيزيقي ، وغالباً الطوباوي لهذه المذاهب .

حول هذا الجانب الميثولوجي الاسطوري لمذاهب التنمية ، راجع :
P.L. Berger: Pyramids of Sacrifice- political ethics and social change», Basis Books, Inc, New- York

(٣) حتى وإن كان اليسار يتحوَّل اليوم عن التوظيف « الثوري » الذي اجراه في العالم الثالث (راجع : Le Tiers- Monde et la Gauche», Seuil 1979) .

(٤) راجع مثلاً : D. K. Field House: Economics and Empire, 1830 - 1914. Weindelfeld and Nicholson, Londres 1973.

العالم الثالث المستقلة في القرنين التاسع عشر والعشرين . بلا ريب ، ان من شأن هذه السياسات أن تسهِّل التوغل الاقتصادي لمؤسسات البلدان المصنَّعة . وهذه السياسات تتميَّز في الحالتين بثلاث سمات مشتركة :

أ) ان وعي التأخر التقني والعسكري لا يقود إلّا إلى اصلاحات جزئية مفروضة من فوق ، لأن النخبة الموجودة في السلطة تسعى الى تدعيم قواعدها بالتفرنج europeanisation ـ ويقال اليوم بالتحديث ـ أكثر مما تسعى إلى الدخول في سياق اجمالي من التغيير الاجتماعي والسياسي الذي قد يعرّض دوام مصادر سلطتها . ان هذه النخبة ـ وأهل الفكر الدائرين حولها ـ تنشر بنفسها ايديولوجيات شاملةٍ تقيم بصورة مصطنعة وعقيمة تعارضاً بين « التقليد » و « الحداثة » ؛ بحيث أنها تخلق هي نفسها اشكال التعبير الايديولوجية التي تسمح باستيعاب كل النضالات الاجتماعية التي تولِّدها سياساتها التحديثية . ويقدِّم لنا القرن التاسع عشر أمثلة عديدة ، من أميركا اللاتينية أو من الامبراطورية العثمانية وحتى من روسيا القيصرية ، على سياسات الاصلاح هذه المصحوبة بمجادلات ايديولوجية اغترابية ، لأنها تسمح بنقل مشكلات حقيقية إلى نزاعات مزيَّفة .

ب) إن أنماط التنمية في القرن التاسع عشر لا تختلف جوهرياً عن أنماط التنمية في القرن العشرين :

ـ إيفاد البعثات الدراسية إلى الخارج ، الدعوة المكثَّفة للخبراء الأجانب .

ـ منح الامتيازات الاستثمارية (Concessions) لكبريات شركات البلدان المصنَّعة (المشروعات المشتركة اليوم Joint- ventures) .

ـ اللجوء المكثَّف إلى مدخرات البلدان المصنَّعة ، بدلاً من تعبئة الادخار المحلي ؛ وقد بلغت قيمة الأموال المقترضة في القرن التاسع عشر أرقاماً ضخمة(٥) .

ـ تحقيق عدة مشاريع كبيرة (طرق ، مرافىء ، سدود ، جرّ مياه الخ ..) معهود بها كليا الى الخبرة والمصانع الأجنبية ؛ وهذا الأمر معادل في الواقع لصيغة « تسليم المشاريع مع مفاتيحها » Clés en mains المطبقة حالياً من قبل جميع بلدان العالم الثالث .

باختصار، انها انماط تنمية، خاصيَّتها المزدوجة انها في آن معاً مستوردة وممولّة من

---

(٥) H. FEISS «Europe, the World's Banker, 1870- 1914». New Haven Connecticut, 1930

إن الأدب الغزير الموجود حول حركات الرساميل في القرن التاسع عشر هو ذو فائدة أكيدة ، لانه يُظهر تشابه الأوضاع بالنسبة للقرن العشرين ؛ يمكن أن نقرا مثلاً في كتاب جنكس التالي :

L.H.JENKS:«TheMigration of British Capital to 1875», Alfred A. Knopf, New York, 1938, PP 274- 275 .

وصْفاً حياً للطريقة التي تمَّ بها التفاوض على قروض بلدان اميركا اللاتينية ، في القرن التاسع عشر ، في سوق لندن ، وهو وصف يمكن أن ينطبق كذلك على المفاوضات الحالية للبلدان النامية من أجل التوقيع على قروض من سوق العملات الاوروبية .

كذلك يمكن قراءة مؤلف كلاسيكي لا يزال يتمتع بحاليّة مدهشة .

D. Landes:Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt», Londres 1958.

الخارج ، وهذان الأمران متلازمان . ونجد بالطبع أثر التنمية الجاذب في البلد المصدّر للخبرة والمعدات ، وليس في البلد المستورد الذي يصبح شعبه بالتالي متفرجاً « ساكناً » وجزيناً ، بمقدار ما هي كبيرة التصدعات التي تحدثها هذه التنمية المستوردة في أنماط حياته وعيشه . في مثل هذه الحالة ، لا يمكن بالتأكيد أن يتم نقل التقنيات ، ويصبح من الصعب أكثر فأكثر السيطرة على اضطرابات الاقتصاد المحلي .

ج) ان النخبة الحاكمة تستأثر بمنافع « التفرنج » (القرن التاسع عشر) و « التحديث » (القرن العشرين) وتعطل في الواقع كل امكانية تفاعل سليم بين الثقافات والتقنيات . وأنظمة التعليم « الحديثة » المتبعة لا تسمح إلّا باشراك أقلية ضئيلة في منافع الصناعة الكبرى والمجتمع المديني في حين يبقى نشر التقدم التقني في أوساط الطبقات الفلاحية والحرفية هامشياً ، وقلما يسمح بخلق شروط اعادة الانتاج الناجحة للتكنولوجيا الحديثة بواسطة الطاقات المحلية . ومما يعقّد لعبة التحديث الاجتماعية والسياسية ، في القرن التاسع عشر كما في القرن العشرين ، دور الأقليات الأثنية والدينية كعميلة محليّة للتحديث وكوسيطة مع الغرب التقني ملائمة للسلطات الحاكمة ، لأنها تشكل كبش فداء يسهل التضحية به في حال بروز العقبات مع جميع المنسيين لحساب « التحديث المحتكر »[٦] .

في الواقع ، ان نموذج التنمية الذي عرفته ايران الامبراطورية في القرن العشرين يبدو منذ بضعة أشهر وكأنه صورة كاريكاتورية للتحديث ، لكن هل من المؤكد بأن السياسات الاقتصادية وتجارب التحديث في كثير من البلدان ، في القرنين التاسع عشر والعشرين ، هي حقاً مختلفة في جوهرها ومفهومها . تنمية فوقية ، وتصنيع مستورد ، يسمح للنخبة المهيمنة بالتملص من مسؤولية ادارة عملية تراكم داخلية حقيقية للرأسمال ، وبالتالي ادارة سياق مستقل لتكوين الرأسمال ، متلازم مع تسيير تراكم تكنولوجي مسيطر عليه محلياً ، ومثل هذا السياق ، عبر التغييرات الاجتماعية التي يحدثها ، لا بد من أن يقلب معطيات اللعبة السياسية المحلية .

من جهة أخرى ، ان القراءة الواعية للتاريخ الاقتصادي لبلدان العالم الثالث تظهر أن شروط إعادة فرز التخلف والتبعية وتوسيعهما في القرن العشرين قد هُيّئت منذ بداية القرن التاسع عشر ، في حين أن بلداناً كثيرة كانت ما تزال حرة سياسياً ، وان الثغرة التقنية الفاصلة بين البلدان الغربية وأميركا اللاتينية وافريقيا وآسيا كانت ما تزال بسيطة بالنسبة لما هي عليه اليوم . وليس من باب الصدفة أن يكون البلدان الوحيدان اللذان نجحا في التخلص من

---

(٦) وهكذا ، الأقليات المسيحية واليهودية في الامبراطورية العثمانية ، التي كتب عنها ب. لويس ، في معرض كلامه عن تحديث تركيا في القرن التاسع عشر :

If any thing, the miniorites acted as a cushion- absorbing the impact in Turkey, and thus protecting the Turks from direct contact and communication. (in «The Emergence of Modern Turkey» Oxford University press, 1965, P62).

وفي القرن العشرين ، كيف لا يمكن ذكر الاقليات الهندوسية في افريقيا ، والصينيين في جنوب شرقي آسيا ، والبهائيين في إيران ، الخ ..

التبعية ، أي اليابان الميجية وروسيا البولشفية ، وهما اللذان محورا سياستهما أولوياً حول اكتساب المعارف التقنية وتعميمها . فهما لم يترددا في استيراد « المعرفة » لكنهما رفضا استيراد « التصنيع » ؛ سواء كانت الدولة جمهورية اشتراكية أم امبراطورية راسمالية ، فالبنية الفوقية القانونية قلما تهمّ في النهاية ، لأن جوهر التنمية هو في موضع آخر ، أي في ميكانيات اجتماعية تسمح لعموم السكان بأن يواجهوا بفعالية التغيرات الجوهرية في البيئة : الإيقاعات الديمغرافية ، وغزو الثقافات الأجنبية ، وطرائق الانتاج الجديدة ، وتبدل وسائل النقل ، وتيارات التبادل والهيمنة الاقتصادية ، الخ ... ثم ان وضع العالم الثالث الراهن وتعميق تبعيته التكنولوجية والمالية يدفعان إلى الاعتقاد بأن شروط اعادة فرز التخلف في القرن الحادي والعشرين قد هُيِّئت منذ الآن ، وان ما ساعد كثيراً على هذه التهيئة هي السياسات الاقتصادية للبلدان المستقلة اليوم . بالطبع ، ان المطالبات بنظام اقتصادي دولي جديد مخصّصة بالضبط لمنع اعادة فرز التخلف ، لكننا لا نرى ما هي الأوراق الرابحة التي يملكها العالم الثالث للتمكن من إنهاء مثل هذا التفاوض مع البلدان المصنعة ، بنجاح .

فالتفاوض الاقتصادي لا يمكن أن ينجح ، على غرار التفاوض العسكري أو الدبلوماسي ، الا عندما تملك الأطراف الموجودة امتيازات كافية بحيث يمكن التضحية ببعضها من أجل كسب البعض الآخر. ثم انه يجب أن يتمتع كل طرف بمصداقية كافية لكي يخشى الطرف الآخر ، في حال عدم تقديم تنازلات متبادلة ، من امكانية تنفيذ التهديدات المرفوعة . وفي شأن المفاوضات بين الشمال والجنوب ، يتضح أن العالم الثالث هو في حالة من الضعف البنيوي بحيث أن بعض الفوائد التي يملكها لا تشكل حقاً رهان التفاوض :

أ) ان التبعية التكنولوجية ـ المالية لبلدان العالم الثالث تجاه البلدان المصنعة ، وكذلك التبعية الغذائية قد بلغتا حجماً يتعذر معه على أي بلد أن يسمح لنفسه بقطع علاقاته الاقتصادية مع البلدان المصنّعة ، أو حتى بمجرد الامتناع عن بيع مواده الأولية ، وبالتالي الحد من تدفق العملات الصعبة الضرورية لتأمين خدمة الدين الخارجي ولتسديد التكاليف والتكاليف الزائدة العائدة إلى الطرائق الحالية المطبقة في نقل التكنولوجيا(٧) .

ب) لقد كان من شأن الوضع الطاقوي خلال عامي ١٩٧٣ / ١٩٧٤ أن يسمح بقيام تفاوض جدي ، وبالفعل فان هذا الوضع هو الذي دفع البلدان المصنّعة الى القبول بفتح حوار الشمال والجنوب . غير أن بلدان « الأوبيك » قد أسهمت هي نفسها في افقاد قوتها الجديدة كل فعالية . لقد رفضت فعلاً كل تنسيق لبرامج التصدير ، مما كان سيسمح لها بالحفاظ على تضامن أعضاء المنظمة فيما بينهم ، وبتعزيز رشدانية إعادة التوازن الطاقوي العالمي الضرورية ؛ كما أنها رفضت أيضاً الاقتراح الوحيد الذي كان من شأنه أن يخلق تضامناً حقيقياً بين بلدان الأوبيك وبقية بلدان العالم الثالث ، وأن يفسخ عرضياً تضامن البلدان

---

(٧) راجع جورج قرم في : Finance Technology Transfer, in «Technology Transfer and change in the Arab World», A.B. Zahlan ed., Pergamon press, Oxford, 1978.

المصنّعة : انه الاقتراح الذي قدّمته الجزائر ، في قمة رؤساء دول « الأوبيك» المنعقدة في الجزائر عام ١٩٧٥ ، والقاضي بانشاء صندوق مساعدة برأسمال يتراوح بين ١٠ مليارات و١٥ مليار دولار ، مما كان سيسمح بالتدخل بفعالية لتخفيف آثار ارتفاع الأسعار على الدول الأكثر حرماناً في الجنوب كما في الشمال . وقد رأينا في المؤتمر الخامس لمنظمة للتجارة والتنمية الاقتصادية كيف أن الجدل النفطي بين بلدان الأوبيك والبلدان الأميركية ـ اللاتينية قد نجح في شلّ أعمال المؤتمر لفترة طويلة .

في الواقع ، بمقدار ما لا يكون هناك عزم صادق على البدء بتنفيذ سياسات بديلة في شأن انماط التنمية ونقل التكنولوجيا ، بمقدار ما لا نتبيّن وجود مصلحة للبلدان المصنّعة في تلبية مطالب بلدان العالم الثالث ثم ان هذه المطالب لا تشكل اعتراضاً على النظام الدولي بالذات ، إنما فقط على طريقة عمله . فالبرنامج المطلبي للعالم الثالث يهدف الى الحصول على اندماج البلدان النامية بصورة أسرع في شبكات التجارة الدولية ، أكثر مما يهدف الى احداث اعادة نظر جوهرية في معطيات الاقتصاد الدولي : توسع اللجوء إلى سوق الرساميل ، وصناديق تثبيت أسعار المواد الأولية ، ومراقبة الشركات المتعددة الجنسية لتأمين حسن سير الميكانيات الحالية لنقل التكنولوجيا . ان هذه المواضيع المطلبية الأساسية الثلاثة تهدف إلى زيادة الطاقة الشرائية بالعملة الصعبة لإحداث زيادة في المستوردات التكنولوجية من الشركات المتعددة الجنسية . إنها تماماً صورة التبعية التكنولوجية ـ المالية المساقة منذ بداية القرن التاسع عشر ، حيث أن الاستقراض الخارجي وتصدير المواد الأولية يسمحان للنخبة الحاكمة بالتخلص من قوانين تنمية اقتصادية حقيقية مركّزة ذاتياً ، إلى جانب الدخول في عمليات تحديث مظاهرية[٨] .

لهذا ، فإن حوار الشمال والجنوب ، كما هو عليه ، لا يُعتبر حلبة تفاوض حقيقية لأن اختلافات المصالح ليست عميقة بما فيه الكفاية ؛ يضاف إلى ذلك تباين مفاوضي العالم الثالث ، وتكتيكهم المتضارب ، وأهدافهم الاستراتيجية المتناقضة أحياناً ، لكن بوجه خاص افتقارهم الى الامتيازات القابلة للتفاوض وبالتالي ، الى المصداقية في قدرتهم على الانتقام : كل ذلك يشلّ سير التفاوض الحقيقي ـ وليس من شأن الزيادات الجديدة في سعر النفط أن تغيّر هذا الوضع ، لأنها كما في فترة ١٩٧٣ / ١٩٧٤ تطابق بصورة خاصة الاضطرابات في السوق الطاقوية العالمية ، التي تنكشف بفعل هذا الحادث الظرفي أو ذاك ، كما أن دول الأوبيك ليست اليوم أقدر من أمس (١٩٧٣) على الاستفادة من هذا الوضع .

ليس المقصود هنا اعفاء البلدان المصنّعة من مسؤوليتها في استغلال العالم الثالث ،لكن المقصود هو السعي للاثبات بأن هذا الاستغلال غير ممكن إلّا لأن معطيات داخلية مؤثّرة تسهم في السماح به . وعلى هذا الصعيد ، وحدها اعادة النظرة العميقة في السياسات الاقتصادية

---

(٨) حول الصلة بين التبعية التكنولوجية والتبعية المالية ، راجع للمؤلف : « التبعية الإقتصادية » ، دار الطليعة ، بيروت ـ ١٩٧٩ .

لبلدان العالم الثالث ، هي التي تسمح باعطاء معنىً لاصلاح النظام الاقتصادي الدولي ، في اطار تجميد الآثار المشتركة المضاعفة للتبعيتين المالية والتكنولوجية . في هذه الحال ، يجب تقديم برنامج مطلبي مختلف تماماً ، لأن البرنامج الحالي الذي يوجز بالبحث عن مزيدٍ من الموارد المالية لاستيراد التكنولوجيا المغلّفة والجاهزة ، بصورة أسرع ، لا يمكن الّا وأن يُبقي العالم الثالث في التخلف والتبعية . ان حوار الشمال والجنوب ، كما يدور حالياً في مختلف الأوساط الدولية ، سيُفضي إلى أن تسهِّل بلدان العالم الثالث بنفسها للبلدان المصنَّعة امكانية التحكم بها بصورة أفضل في المستقبل .

ولئن كان هذا الوضع قائماً ، فذلك لأن نظريات التنمية المبتذلة ، التي تقوم مقام الدعامة للسياسات الاقتصادية الداخلية ولسير التبادلات الخارجية للبلدان النامية ، تحجب كلياً رهانات العلاقات بين الشمال والجنوب لمصلحة الشمال . وهنا أيضاً ، نحن أمام تشابه غريب بين أوضاع القرن التاسع عشر وأوضاع القرن العشرين ، لأنه يبدو أكثر فأكثر بأن نظرية التنمية تلعب في القرن العشرين الدور الذي لعبته في القرن التاسع عشر نظرية التبادل الحر ، كاطار نظري للسياسات الاقتصادية المعمول بها في العالم الثالث وللعلاقات الاقتصادية بين البلدان المصنَّعة والبلدان المسماة نامية .

وبغض النظر عن المقدمات الفلسفية التي انتقدت في مقال سابق[٩] ، تكفي مراقبة نتائج النظريتين على الصعيد العملي لكي ندرك بأنها تنجم عن نموذج واحد في جوهره . ففي الحالتين ، نفضي الى تعقيم الادخار المحلي[١٠] وإلى تعطيل الجهود المستقلة لبلوغ الملكة التكنولوجية ، هذه الجهود التي لا بد من أن ترافق كل سياق حقيقي لتراكم الرأسمال . وذلك معزوٌ للسياسات المحلية التي تشجِّع اللجوء إلى الاستقراض الخارجي الذي يجرّ حتماً الى الاستيراد المتكرِّر لتجهيزات وهندسة (Engineering) البلدان المصنَّعة ، وإذا كانت بعض الدول في القرن العشرين قد قنّنت استيراد السلع الاستهلاكية أو فرضت عليها رسوماً جمركية باهظة ، سواء بسبب النقص في العملات الأجنبية أم للحثّ على استبدال المستوردات بالمنتوجات المحلية ، ففي المقابل ، قليلةٌ هي البلدان التي ، من أجل أن تشجِّع بسرعة تنمية القدرة المحلية للملكة التكنولوجية ، تضع عقبات حقيقية في وجه استيراد السلع الانتاجية أو الخدمات الهندسية ، وهما معفيَّتان كلياً من الرسوم الجمركية في معظم الحالات . إذاً ، ان نظريات التنمية في القرن العشرين ليست سوى معادل لنظرية التبادل الحر والمنافع المقارنة ، التي تسمح للبلدان المصنعة بتأمين حرية مرور تجهيزاتها وطاقاتها الهندسية ، المغلّفة بعناية في صيغة « المشاريع المسلَّمة مع مفاتيحها » التي تحظى بتقدير الكثير من حكومات العالم الثالث .

---

(٩) راجع الحاشية رقم (١) .

(١٠) بالنسبة لاميركا اللاتينية ، راجع التحليلات المثيرة في المؤلفين التاليين :
F. H. CARDOSO et E. FALETTO: «Dependance et Developpement en Amerique Latine», P.U.F. 1978.
C. FURTADO: «L' Amerique Latine» Sirey 1970 et «Le Mythe du Developpement Economique», Anthropos, 1974.

ومن السهل دائماً انتقاد الشركات المتعددة الجنسية ، لكن الأمر الأقل تأكداً هو بأنه ـ بعد عقود من هذه الممارسات المضرّة في شأن نقل التكنولوجيا ، وغير المشجِّعة على بروز الطاقات الهندسية المحليَّة ـ يمكن أن تُستقبل بنجاح حتى التكنولوجيا « المنزوعة التغليف » ، في البلدان النامية . لكننا نجد أنفسنا هنا في تناقض تام مع المطالب ضد الشركات المتعددة الجنسية ، ذلك أن إعطاء الأولوية لبناء قدرة هندسية محلية ، هو وحده الكفيل بالسماح بالاستعانة بشركات البلدان المصنّعة خارج إطار « المشاريع المسلّمة مع مفاتيحها » ، وهي الصيغة الأكثر تضمناً للمكائد في بداية جهود التصنيع ، والتي يستطيع شريك البلدان المصنّعة ، من خلالها ، أن يغشّ على النحو الأفضل .. كل ذلك تعرفه الشركات المتعددة الجنسية معرفة جيدة ، ولهذا السبب ليس لدى هذه الشركات أي دافع للاستسلام للضغوط الهادفة الى إقرار شرعة حسن سلوك . ولن تُتاح لمثل هذه الشرعة فرصة الاقرار والتطبيق الفعلي ، الاّ عندما ستشعر البلدان المصنَّعة بأن التنمية الحقيقة لطاقات الهندسة والملكة التكنولوجية في العالم الثالث يمكن أن تفقد الشركات المتعددة الجنسية أسواقاً مهمة .

إذاً ، ان نظرية التنمية في صيغها المختلفة قد سمحت ، في القرن العشرين ، بابقاء مركز ثقل التصنيع والابداع التكنولوجي في البلدان الغربية ، وفي نفس الوقت طمأنت بال حكومات بلدان العالم الثالث . فصناعة البلدان الرأسمالية لا تزال في القرن العشرين ، كما في القرن التاسع عشر ، تستمد جزءاً كبيراً من قوّتها من العقود الخيالية التي تحصل عليها في العالم الثالث ، وهي عقود تسهم بنشاط في تمويل البحث وتنمية الانتاجية في البلدان الغربية . وليست صفقة المغبون هذه ممكنة إلا لأن النخبة المهيمنة في العالم الثالث نادراً ما تهتمّ بالميكانيات الحقيقية للملكة التكنولوجية التي تتطلب سياسة طويلة الأمد لا تُحدث ، على المدى القصير ، سوى القليل من النتائج المذهلة . ولا تدوم هذه الصفقة إلّا لأن النزعة الاقتصادية المبتذلة التي تميِّز نظريات التنمية تقدّم التبريرات الأيديولوجية الملائمة للحفاظ على وضع التبعية الراهن ، الذي ليس سوى نسخة عن وضع بلدان العالم الثالث التي كانت مستقلة أيضاً (مصر ، تونس ، تركيا ، بعض بلدان آسيا) أو التي كانت قد استقلت حديثاً (بلدان أميركا اللاتينية) في القرن التاسع عشر .

وليس المقصود بالطبع التبشير رومنطيقياً بنموذج انمائي آخر أو بتكنولوجيا أخرى (لقد أظهرت كمبوديا الخمير الحمر نتائج مثل هذه الأوهام ، عندما وُضعت موضع التطبيق) ، إنما المقصود هو الإثبات بأن السياسات الاقتصادية الحالية لبلدان العالم الثالث ـ المسماة سياسات انمائية ـ ليست سوى امتداد لسياسات القرن الماضي التي تكوِّن اطارها النظري من التبادل الحر والمنافع المقارنة . إن نظرية التنمية أو نظرية التبادل الحر تشكلان ، كل بالنسبة لعصرها ، الأداة النظرية ، المذهبية أو الايديولوجية التي تسهّل الحفاظ على تفوق البلدان المصنَّعة مع رضا النخبة الحاكمة في بلدان العالم الثالث . إن محاربة التخلّف تمر إذاً عبر التشهير بهذه الأداة ، وتحليل مصالح الجماعات المهيمنة في العالم الثالث ، التي تستخدمها لتبرير السياسات الاقتصادية الباعثة على التخلف .

والسبيل الوحيد لانهاء الميكانيات الحالية لنهب العالم الثالث هو ذلك الذي يبدأ بتنفيذ سياسات اقتصادية جديدة في العالم الثالث ، مبنية على رؤية طويلة الأجل لاكتساب الملكة التكنولوجية وبالتالي الانتاجية الفردية في الطبقات الاجتماعية الأكثر حرماناً من السكان . فالتنمية المكثّفة لطاقات الهندسة المحلية ، وأولوية الاعداد المهني على أنظمة التعليم الأكاديمي المكلفة والعقيمة ، والأولوية للمشاريع التي يمكن أن تتعهّدها الطبقات الهامشية ، الحضرية والريفية ، بدلاً من المشاريع الضخمة « المسلمة مع مفاتيحها » التي تُفرح الشركات المتعددة الجنسية ، وتولّد اضطرابات وصعوبات خانقة في الاقتصاد المحلي ، والأولوية للتعبئة المنتجة للإدخار المحلي ، الذي غالباً ما يكون وافراً ، على تعبئة القروض الخارجية الباهظة التي تعمق بدورها التبعية التكنولوجية : تلك هي عناصر السياسات الاقتصادية الواجب تنفيذها في الوقت الحاضر لتلافي اعادة الفرز الموسَّعة للتبعية والتخلف في القرن الحادي والعشرين .

٢ ـ تدويل مشكلة التنمية في خدمة

الفوضى الاقتصادية الدولية*

تتلاحق الأحداث ، متشابهة ، في شأن الحوار بين الشمال والجنوب فيما يتحول النظام الاقتصادي الدولي إلى فوضى تتزايد يوماً بعد يوم ، والذين يهمهم إيقافها هم في النهاية قلة . وهكذا ، ما كاد يصدر تقرير لجنة برانت عن قضايا التطور الدولي حتى ترك طيّ النسيان[١] ؛ وقد نقله آخر مؤتمر قمة للبلدان المصنعة ، الذي انعقد في البندقية ، إلى لجنة أخرى ، حتى دون إلقاء نظرة إليه . لماذا على كل حال ، قد يخضع لمصير أفضل من مصير تقرير RIO ، الذي أعده أعضاء متميزون من نادي روما ، بالتنسيق مع جان تينبرغن ، والذي ما كاد يجف حبره[٢] .

أما من جهة الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة ، التي دعيت لدراسة استراتيجيّة التنمية على مدى السنوات العشر المقبلة ، فقد انتهت دون أن يتحقق اتفاقٌ على الدعوة إلى مفاوضات شاملة جديدة بين الشمال والجنوب ، على المسائل الأساسية للتنمية . وأمّا عن منظمة الأوبيك ، التي كانت في أواسط السبعينات ، المحرك الأساسي للمناقشات حول إصلاح النظام الاقتصادي الدولي ، فها ان نشاطها منذ أكثر من عامين ، قد شلته الخصومات الداخلية ؛ وقد أعطى اجتماعها الأخير في فيينا ، دليلاً ، جديداً على ذلك .

وأخيراً نذكّر بأن الدورة الخامسة للـ CNUCED في مانيلا ، في أيار ١٩٧٩ لم تكن لها نتائج قط ؛ على كل حال ليس أكثر من دورة الـ CNUSTD المنعقدة في فيينا ، في آب ١٩٧٩ ، ودورة الـ ONUDI في نيودلهي ، شباط ١٩٨٠[٣] ؛ وكذلك فإن مشروع حساب الاستبدال المخصص لاعطاء طلقة الابتداء لاستعمال أوسع لحقوق السحب الخاصة في نظام النقد الدولي ، قد وضع هو الآخر ، في الدُّرج ، عند اجتماع « اللجنة المنتدبة » في أيار ١٩٨٠ ، بينما

(*) « لوموند ديبلوماتيك » تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٠ ومجلة « الفكر العربي المعاصر » العدد ٩/٨ كانون ١ ـ ٢ ١٩٨٠ / ٨١

(١) North-South: a programm for Survival, Pan Books, London 1980.

(٢) Reshaping the international Order. A Report to the Club of Rome, J. Tinbergen coordinator, E.P. Dutton and Co., N.Y. 1976.

(٣) (CNUCED) : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. CNUSTD مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتقنية والتطور .

ONUDI منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

كان يُمكن لوضع هذا المشروع موضع التطبيق أن يُشكل منطلقاً حسناً لإعادة تنظيم الشؤون المالية الدولية .

ويندهش المرء من عدد المؤتمرات الدولية التي تستحوذ على مسؤولي دول العالم الثالث ، ومستشاريهم الاساسيين في المسائل التقنية ، دون التوصل إلى نتائج ، بينما تبقى عدة مسائل دقيقة دون حلّ على النطاق المحلي . فلنتأمل فقط ، على سبيل المثال ، في المهمات الخارجية التي يجب ان يتمها بعض المسؤولين من بلدان الأوبيك ، وهم أيضاً أعضاء لـ OAPEC (٤) ، وجامعة الدول العربية ، وكل أجهزتها المختصة ، وأعضاء منظمة الوحدة الإفريقية ، والأجهزة التابعة لها ، وأعضاء مجموعة الدول الاسلامية ، ودول عدم الإنحياز ، والأمم المتحدة طبعاً ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والأجهزة المتفرعة عنه . ولا شك أن بعض المشاكل المحلية التي يمكن حلها بوسائل داخلية، إذا خصص لها المزيد من الوقت والتركيز، تميل بدلاً من ذلك ، إلى أن تصبح مطالب دولية تضخِّم سجالات (الأجهزة الاقليمية او الدولية) ولا يتعجب المرء في هذه الظروف ، من أن تكون كل المساوىء التي يشكو منها اقتصاد الدول التي تسمى نامية ، خاضعة لتحليل اقتصادي دولي . وهذا الأمر يمهد الطريق لانفتاح خارجي متزايد لاقتصاد العالم الثالث الذي يتطلب سيره ، الخاضع لتمزقات متعاظمة ، مزيداً من الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة التي تنفرد بالسيطرة عليها ، على المستوى الدولي ، الشركات المتعددة الجنيسات . وتقرير لجنة برانت ليس معفياً من هذا الخطل . فهو « يدوِّل » كل مشاكل العالم الثالث ، ما دام الجزء الذي خصص للجهود الداخليَّة التي يجب أن تبذل من أجل مكافحةٍ أجدى للفقر المطلق ولتهافت القطاع الزراعي هو أتفه الأجزاء ، وعلى كل حال ، أقصرها وينادي التقرير حتى ، بخلق جهاز دولي جديد مهمته مساعدة بلدان العالم الثالث على التفاوض جماعياً مع البلدان الغنية . .

في الحقيقة ، كما تسنى لنا أن نشير مرة ، في السابق ، إنّ عروض إصلاح النظام الاقتصادي الدولي التي تتسع لائحتها عاماً بعد عام ، ترمي إلى تأمين استيعاب أوسع ، وأرسخ ، لاقتصادات العالم الثالث في الاقتصاد المسيطر للدول المصنعة ، أكثر مما ترمي إلى وضع حد لنظام استغلالي(٥) . وتجري محاولة تصحيح النواحي الأكثر فحشاً في الظلم سواء في الجنوب أم في الشمال ، بغية تجنب الأزمات الأكثر خطورة من الأزمات الحالية ، وكذلك كل قطيعة محتملة ، قد تشكل خطراً على التوازن الدولي . هذا التدويل لمسائل « النموّ » ، يشكل ، على كل حال حجة جيدة لحكومات العالم الثالث ، التي تستطيع دائماً أن تستشهد في ردها على سخط شعوبها باستحالة إصلاح النظام الاقتصادي الدولي ، التي تجهض « الجهود » الداخلية للتطوُّر . بينما تجد حكومات الدول المصنعة في ارتفاع أسعار البترول ، والعمال

---

(٤) منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط .

(٥) تراجع دراساتنا الأخرى في هذا المؤلف : « تهافت ايديولوجية التنمية » ، « الشركات المتعددة الجنسية ومنفذ العالم الثالث الى التكنولوجيا الحديثة » ، « ايديولوجيا التنمية أو التبادل ـ الحر في القرن العشرين » .

المهاجرين ، ومزاحمة الدول الصناعيّة الجديدة ، ذريعة سهلة ، في وجه الرأي العام لديها . وهكذا نكون أمام تلاقٍ موضوعي للمصالح بين النخبة في الشمال ، والنخبة في الجنوب ، لم يجعل حافزاً لفكر نقدي شامل يتناول أخطاء السياسة الاقتصادية لحكومات العالم الثالث .

وعلى كل حال ، فإن موقف الاتحاد السوفياتي ، ودول المعسكر الشرقي ، يسير في الاتجاه ذاته : فتجديد النظام الاقتصادي الدولي بالنسبة إلى هؤلاء هو أمر يتعلق فقط بالبلدان الرأسمالية المتطورة التي عليها أن تعوض عن مساوىء الاستعمار واضطرابات الاقتصاد الدولي التي تخلقها التناقضات المرتبطة بأزمات الرأسمالية الاحتكارية . ثم ان موقف الصين الشعبية ، من جهة أخرى ، يساهم ، هو أيضاً ، في هذا المد التدويلي لمسائل اقتصاد دول العالم الثالث ، علماً بأنها (أي الصين الشعبيّة) لا تعنى كثيراً بهذه المفاوضات الدولية الكبرى . والحق أن الانفتاح الجديد ، لهذا البلد ، على الاقتصاد الغربي والشركات الدولية ، في إطار برنامج التحديثات الأربعة ، ما هو إلا رفض وإدانه لسياسة الاكتفاء الذاتي التكنولوجي السابقة ، ولبحث عن نموذج استهلاكي مختلف سعت اليه الزعامة السابقة في الصين . ولا شك أن العديد من حكومات العالم الثالث يعتبر هذا الموقف نتيجةً لعدم جدوى الجهود الداخلية لبلوغ التكنولوجيا الحديثة . على كل حال ، إن ماوتسي تونغ لم يجد في العالم الثالث الكثير من المتبنين لسياسته الداعية إلى تنمية التكنولوجيا المحلية ، والأرجح أن استنكار مبالغات الثورة الثقافية (التي استعملت رغم ذلك بشتى الطرق خارج الصين) يكاد يمحو - لفترة على الأقل - مزايا ما بذلته الصين من جهود وما أحرزته من تقدم على مستوى تجنيد الطاقات المحلية ، بشريّةً وتقنية .

كل شيء يصب إذاً ، في الوقت الحاضر ، في عملية تسليم مسائل التنمية إلى يد « التعاون الدولي » ، وبالتالي ، إلى يد الشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولي وغيره من مصادر التمويل الدولية ، والمؤتمرات الدولية ، والبيروقراطية الكبرى للأجهزة المختصة في الأمم المتحدة . ولقد وجد مؤيدو « التعاون الدولي » في مبالغات الثورة الاسلامية في إيران ، وعجزها في نطاق الادارة الاقتصادية ، وكذلك الجانب الصوفي الرجعي الذي تنتحيه تيارات الفكر المضاد للتكنولوجيا في الغرب ، العوامل الاضافية التي تسهم في هذا الوضع ؛ بالاضافة الى النجاحات الجزئية التي حصلت عليها الدول الصناعية الجديدة (البرازيل ، الأرجنتين ، المكسيك ، سنغافورا ، هونغ - كونغ ، كورية ، تايوان ، الهند) ، وغالباً بفضل تعاونها مع الشركات الدولية ؛ في كل هذا وجد مؤيدو « التعاون الدولي » إذاً ، عنصراً جديداً يتذرعون به .

والحاصل أن الأمور تتطور بسرعة . فلنتأمل ، فقط ، السرعة التي هيمن بها البنك الدولي منذ سنة على مستقبل الطاقة في بلدان العالم الثالث غير المصدرة للنفط ، بوساطة تمويل مشاريع[٦] التنقيب عن النفط . ولنفكر في تيارات التبادل المذهلة التي نشأت بين دول النفط في

---

(٦) عن مستقبل الطاقة في العالم الثالث ، وخصوصاً على مستوى التحكم بالتكنولوجيات المقبلة ، بما فيها الطاقة الشمسية ، تراجع استنتاجات هوركاد J.C Hourcade وساخس (I.Sachs) وتنبؤاتهما المتشائمة تحت عنوان « المصادر الجديدة للطاقة واستراتيجيات الدول النامية » ، في كتاب : De l'énergie nucléaire aux nouvelles =

الخليج العربي (بما فيها العراق) من جهة ودول آسيا من جهة أخرى ، تيارات تبادل اليد العاملة وعقد اتفاقات المقاولات (على أساس تسليم المنشآت جاهزة) التي تتيح للهند وباكستان خصوصاً ، ولكن كذلك لبنغلاديش والفيليبين ، أن تتمتع بموارد تقدر بما لا يقل عن ستة أو سبعة مليارات دولار سنوياً . وإذا استقرت معظم دول الأوبيك في موقع المستهلك الساكن ، فإنها قد غدت جهازاً أساسيّاً في التوزيع الدولي للعمل[٧] : ويبدو أنها هانئة بهذا الوضع ، حتى ولو أظهرت أحياناً معارضتها للضغوط التي تمارسها عليها الدول المصنعة لكي تزيد مساعداتها التي لم تكن قليلة ، لدول العالم الثالث غير المصدرة للنفط .

فإذن يجدر بنا أن نتزود بفكر أكثر تطوراً وأكثر نقدية لكي نكشف زيف التدويل الحالي لقضايا التنمية ، الذي تحت غطاء التعاون الدولي ، والاتكال المتبادل وزيادة المعونات إلى العالم الثالث ـ يفضي إلى التجميد المتزايد ، للطاقة القليلة التي تبذلها كل نخبة محلية من أجل حل داخلي لمشاكل التنمية[٨] . ويتضح هذا التجميد أكثر فأكثر ، بخصوص اكتساب الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي التكنولوجي الذي يحكم بدوره على عدة مناطق من العالم الثالث بالخضوع المتزايد لأواليات استغلال الفوضى الاقتصادية الدولية في الوقت الحاضر . والدول الأكثر تعرضاً للخطر ، هي على الأخص الدول العربية والافريقية ، بسبب اللامبالاة الكاملة التي تبديها النخبة الحاكمة في ما يخص أواليات الامتلاك الحقيقي والتعميم الواسع بما فيه الكفاية ، للمقدرات التقنية المحلية .

ولكن السجال عن التبعية التكنولوجية ـ الذي هو في عرفنا مفتاح عدة أواليّات استغلالية ـ يتطلب بعض التوضيحات السابقة ، لكي يؤتي ثماره ، في حين أن ما كتب عن المسائل التكنولوجية ، يخضع غالباً ، لاعتبارات عقائدية مشوهة ولاقتصادوية غير مثمرة . وكل ما سنفعله هنا هو أن نذكر ببعض هذه الإيضاحات التي نفصلها على محورين أساسيين : محور نوعية التقنيات المعاصرة من جهة ، ومن جهة أخرى ، طبيعة التكنولوجيا عامة ، وبالتالي ، طرائق تنميتها ، واكتسابها ، وإعادة انتاجها .

في المحور الأوّل ، نرى من المهم ان نشير إلى مقدار توجه المجادلة ، حول نوعية التكنولوجيا المعاصرة ، في البلدان المتطورة كما في البلدان النامية ، نحو ادانة شبه صوفية . وخير مثال على ذلك كتاب Schumacher الأخير وهو المدافع الفصيح عن التكنولوجيات

---

sources d'energie: vers un nouvel ordre énergétique international? Sous la direction de Ph. Kahn, =
Librairies Techniques, Paris 1979.

يراجع G. Corm, «Les coûts du redéploiement: industriel», Le monde diplomatique, Janvier 1980.

(٨) جرى مؤخراً نشر عمل جماعي مهم لإعادة النظر في المفاهيم المستعملة في أدبيات الأمم المتحدة المتعلقة بانتقال التكنولوجيا ، وذلك تحت إشراف د. ارنست ، وقد صدر تحت عنوان : D. Ernst, The New International Division of Labour, Technology and Underdevelopment. Consequences for the Third World, Campus Verlag, Frankfurt, 1980.

للبِنْيَة واللامركزية[٩] . وإذا كان التحليل التقني لا يزال يجري بمعرفة ، فإنه الآن يتغلف بمصادر تزكية روحية ودينية ، وبإدانات قطعية ، « للنظام » ، الخ[١٠] . هذا الميل يشجع بعض تيارات السلفية الدينية التي تعبر العالم الثالث ، وتخلط خلطاً كاملاً بين الاستعمار الغربي والتكنولوجيا ، والعصرنة ، داعية الى العودة إلى الأصالة والخصوصية والإيمان بالعصر الذهبي (قبل ـ الاستعماري) . على هذه الأرضيّة ، ليس لأساس الفكر النقدي في التكنولوجيا ، وخصوصاً في العالم الثالث ، أي حظ في أن يكون مثمراً .

من الضروري بالطبع أن لا نكفّ عن استنكار التوجهات التي تتخذها التكنولوجيا المعاصرة نحو أشكال ثقيلة ومركزيّة ، وبالتالي مقيدة أكثر فأكثر على انتعاش التطلعات الاجتماعية في الشمال كما في الجنوب . وفي المقابل ، لا يمكن أن نتجاهل ما أحدثته التكنولوجيا الصناعية المعاصرة ، بما فيها الرأسمالية الجماهيرية من تغييرات نوعيّة في الحياة البشرية . والحال أنه من التساهل بمكان ، أن نقدم اليوم ، باسم وضع النماذج الاستهلاكية التي تفرضها الرأسمالية الدولية موضع الشك ، على حرمان الجماهير المحرومة في المدن والقرى بالعالم الثالث من المنتجات الأساسية لهذه التكنولوجيا[١١] . فالغسّالة ، والخفاقة والمكنسة الكهربائية ، على سبيل المثال ، هي وسائل كفيلة بأن تتيح لبعض الملايين من الفلاّحات في العالم الثالث ، أن يتحررن نوعاً ما من وضع شبيه بالعبودية الدائمة . لأنّ التجديد المحتوم لأنظمة الادارة التكنولوجية ، والّذي يفترض بذاته تغيّر أشكال تملك ومراقبة الأجهزة الموظفة لتطوير وتوزيع أقنية الابداعية التقنية ، يجب أن لا يستعمل حجة ، في العالم ـ الثالث ، لتحرم الجماهير المحرومة ، مدة أطول بعد ، من النواحي الايجابية للتقنيات الصناعيّة المعاصرة .

ومع ذلك ، فالالتباسات أكثر عدداً في المحور الثاني ، وخصوصاً على مستوى اقتصاد التنمية في مظاهره النظرية والتطبيقية . فالحقيقة أن التكنولوجيا تؤخذ غالباً من آخر السلسلة لا من أوّلها . إذ يعتبر المنتوج الصناعي تكنولوجيا ، وكذلك التجهيزات الانتاجية ، والمعامل المسلمة « المفتاح باليد » ، وشراء براءة الاختراع . وإن خطط التنمية ومجموع السياسات الاقتصادية في العالم الثالث موجهة نحو اقتناء هذه السلع المادية وغير المادية ؛ وفي المقابل ، تجهد السياسات الصناعية لأن تكون المنتجات المحلية التي تحصل عليها بفضل هذه المعدات التكنولوجية المستوردة ، محمية بشكل وثيق من كل مضاربة خارجيّة . وهذا في الواقع فهم معكوس للمسألة ، فجوهر التكنولوجيا ليس في براءة الاختراع ، ولا في جهاز الانتاج . فما هذه الأشياء إلّا نتائج النشاط التكنولوجي . والتكنولوجيا بحد ذاتها ، تقوم في الواقع ، على مجموع

---

(٩) E.F. Schumacher, Good Work, Seuil, Paris 1979.

(١٠) « على ضوء الاناجيل ، كما يقول المؤلف ، نحن مضطرون الى الحكم بأن هذه المنجزات (للمجتمع الصناعي) لا تفيدنا بشيء لاننا دفعنا اللؤلؤ الخريد ثمناً لها . والخيرات التي يجب ان نجدها ، لا يمكن أن تكون إلا روحانية » (الكتاب المذكور ، ص ٣٤) .

(١١) كتب E. F. Schumacher ، « إن حاجات الشعب ، بالغة البساطة ، ولم تعد تتطلب بعد تطورات علمية جديدة » (قد يكون نوع آخر من العلوم مفيداً للشعب ، ولكن هذه هنا مسألة اخرى) . الكتاب المذكور ص ٤٥ .

المعارف التقنية ، وإمكانيات تطبيق هذه المعارف للتوصُّل إلى الانتاج وإلى تعميم المنتجات الجديدة .

إذا كانت الرأسمالية قد أدخلت الكثير من هذه المعارف التقنيّة في مجال السوق ، بوساطة نظام براءات الاختراع ، وإذا كانت ظواهر الاستئثار أو الاحتكار أو احتكار الأقلية تتضخم ، فيجب ، رغم ذلك ، أن لا يفوتنا كون البراءات محدودة في مدة ومجال تطبيقها . ومن جهة أخرى ، لا مانع من تطوير المنتجات الموازية ، التي تسدُّ الحاجات ذاتها ، ولكن مع بعض المواصفات المختلفة . يبقى النشاط التقني ، في الواقع ، قبل كل شيء ، نتاجاً للعقل البشري ، وليس هناك مثل في التاريخ عن مجتمع ، تحركه حوافز قوية في سبيل اكتساب المعارف العلميّة والتقنيّة ، وتطبيقها في مجال الانتاج ، ولم ينجح في كسر احتكار المجتمعات الأكثر تطوُّراً . فإن اليابان وألمانيا ثم الاتحاد السوفياتي قد توصلت منذ القرن التاسع عشر أو بدايات القرن العشرين ، أن تتغلب على التقدم التقني للبلدان المصنعة . وقد أخذت كورية الجنوبية وتايوان وسنغافورا تثبت كذلك ما يمكن انجازه في مجالات مختلفة . بينما وسعت الهند بشكل ملحوظ مجال التقنيات الحديثة التي تتحكم بها ، حتى ولو أنَّ تعميم هذه المعارف التقنية ووضعها في خدمة الرفاهية الاجتماعية في مجمل الهند ، كما في البرازيل ، يبقى محدوداً بفعل طبيعة الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المرعية هناك .

فإذن ، لقد بنيت التحاليل التي تتناول الركود في العالم الثالث وتبعيته التكنولوجية ، في الواقع ، على التباس مزدوج . وهذا الالتباس يطال من جهة ، سياسة اكتساب التكنولوجيا والتحكم بها ، ومن جهة أخرى سياسة تعميم وتطبيق هذا المكتسب على المستوى الاجتماعي ؛ علماً بأن هذين المظهرين وثيقا الصلة في ما بينهما .

إن إرساء قواعد سياسة فعالة للاكتساب التكنولوجي ، لا يعتمد على إمكانيات استيراد المنتجات أو المعدّات المنبثقة من التكنولوجيا المعاصرة ، بقدر ما يعتمد على القدرة على تصور نظام تعليمي على اتصال مباشر مع حقائق التقنيّة المعاصرة . كما يعتمد من جهة أخرى على نظام عقوبات وحوافز اجتماعية ومادية مُوجهة نحو تطوير وتطبيق المعارف التقنية ، وكذلك نحو زيادة الأداء في مجـال التنظيم ، واقامة الأساليب الانتاجية التي تتكيف مع البيئة المحلية ، ودرجة المعارف والقدرات التنظيميّة . الخ ... وكل هذه العناصر يجب أن تسبق كل سياسة للتصنيع المكثف . فحماية الصناعة الوطنيّة ليست وحدها كافية في هذا السياق . إنما يجب أن تحمي القدرة على تنمية المعارف التقنية وبالتالي أن تلغي في ما يلغى،أسباب هجرة الكفاءات. وكذلك يجب أن تشجع وتحمي شركات التخطيط الهندسي المحلية في وجه المزاحمة غير المتكافئة التي تأتيها من بيوتات الخبرة الأجنبيّة . باختصار ، قبل أن تحمى التكنولوجيا في مصبها ، يجب أن تؤمن لها الحماية في منبعها .

ولا جدوى لابتياع المعدات الثقيلة والسوفتوير «Software » (براءة أو إذن اختراع أو معونة تقنية) من السوق الرأسمالية (أو الاشتراكية) للتكنولوجيا ، في غياب اقامة سياسة شاملة لتشجيع المعارف النظرية والتطبيقيّة محليّاً ، في مجالات التقنية المعاصرة . وكذلك يجب

أن تكون هذه السياسة تحت حماية سلسلة متكاملة من إجراءات الحماية من المزاحمة التي تمارسها مصادر أجنبية للمعارف التكنولوجية (جامعات وشركات متعددة الجنسيات ، وأجهزة الأمم المتحدة ، ومكاتب التخطيط ، وشركات الدراسات الدولية) .

في هذا المجال يمكن أن تقال عدة أشياء إضافية ، هي أساسيّة أكثر من المناقشات العقيمة والتي غالباً ما تكون أكاديميّة ، حول الاختيار بين التقنيات ذات كثافة عالية للرأسمال والتقنيات ذات كثافة عالية في اليد العاملة أو حتى حول الاختيار بين التقنيات اللينة والتقنيات الثقيلة .

إنما وضع الأسس لسياسة كهذه ، هو الذي سيقود إلى طرح مسألة تعميم المعارف على السكان المحليين وبالتالي الى تكييفهم مع البيئة الطبيعية والاجتماعية . ان التقنية المعاصرة لا يمكن أن تنقل وتتوطن في عدد محدود من الواحات المدينية في العالم الثالث . كل الأمثلة الحديثة تثبت ذلك ، وخصوصاً إيران بالتأكيد . فليس التطوُّر التقني ممكناً إلا بوساطة تعميم واسع جداً للمعارف التقنية الأساسية في المناطق الريفية ومناطق البروليتاريا المقهورة . ونعود هنا إلى مسألة الأجهزة التعليمية ، وليست هناك طريق للخلاص ممكنة في اطار الأجهزة الأكاديمية الحالية ، التي هي نسخ سيئة عن الأنظمة الرأسمالية . ولكن كذلك نسخ مكلفةٌ وغير فعَّالة . على هذا المستوى ، كما على مستوى إرساء قواعد القدرات المحلية لاكتساب المعارف التقنية ، على كل حال ، لا يمكن أبداً أن تسدّ أي معونة فنية أجنبية مسدّ عجز المسؤولين المحليين .

ولسوء الحظ إن المشكلة الحقيقية ، هي في كون هذه المسائل لا تعني شيئاً للنخبة في أي بلد من بلدان العالم الثالث ، سواء أكانت نخبة حاكمة أم معارضة[١٢] ، وفي معظم الأحيان تكون القدرة التكنولوجية متوفرة[١٣] غير أن المسكين بزمام الحكم ، بناءً على آفاقهم الاجتماعية ، والثقافية والايديولوجية ، ليسوا أبداً على مستوى تشغيل هذه القدرة ، ما دامت سلطتهم ترتكز في مرجوعها الأخير على استقرار القنوات الحالية للتبادل الاقتصادي والمالي مع الدول المتطوِّرة ، أي على الحفاظ على التبعية . ويتكلمون سياسيّاً ـ بصوتٍ قويٍّ وعالٍ ، ولكن هذه قاعدة سهلة للعبة تقبلها الدول المصنعة الآن بسهولة حتى دون تأفف . ويبدو نمط الأمم المتحدة في هذا المنظور أداةً ثمينة لـ التنفيس عن النفس و « فش الخلق » في تصرف الجميع .

---

(١٢) إنها لا تهم كثيراً بصورة عامة العلم الاقتصادي ، وحتى اقتصاد التنمية . فقط بعض الجماعات الجامعية تهتم بها Science Policy Research Unit, University and Sussex; Centre de Recherche sur le Droit des Marchés et des Investissments internationaux, Université de Dijon.

وإذا أراد القارىء بيبليوغرافياً ، فبإمكانه أن يرجع إلى الأعمال المشار إليها في مقالاتنا المذكورة في الحاشية (٥) ؛ في هذا الشأن ؛ ويمكن أن تضاف إليها دراسات Ignacy Sachs التي جمعت في مؤلفه : «Pour une économie Politique du développement, Flammarion, Paris, 1977».

(١٣) هنالك برهان بالأرقام جدير بالاهتمام ، عن قدرة كهذه ، بالنسبة إلى وضع الدول العربية في كتاب A.B. Zahlan. Science and Science Policy in the Arab World, Croom Helm L.T.d., London 1980.

أو الترجمة العربية لنفس الكتاب « العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي » منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٩ .

ومن المضحك ، مع ذلك ، أن نشهد هذه المناظرات الملحمية ، حول المساهمة التي يريد أن يضطلع بها العالم الثالث في الانتاج الصناعي لعام ألفين ، أو في معدل زيادة النموّ خلال العقد المقبل ، أو كذلك ، في قبول أو رفض المفاوضات الشاملة حول مشاكل النمو ، فالحصة التي يحصل عليها كل بلد في نمو القوى الانتاجية على المستوى العالمي ، لا تتقرر حول طاولة المفاوضات الدولية ، إذ أن مصير معركة عسكرية لا يتقرر بين المتخاصمين ، حول خريطة جغرافية ، أو تغييرات السلطة الاقتصادية والاجتماعية لا تحدث حول طاولة مستديرة .

« إن رأس المال ، كما قال رانيار نورسكي ، يصنع في المنزل » . وربما كان الوقت قد حان لاعادة توطين مشاكل التنمية ، ورد « حسنات » التعاون الدُّولي إلى نسبيتها ، لكي نستطيع الاهتمام جدِّياً ، بمن كان فانون يسميهم بـ « معذبي الأرض » ، والذين تصفهم لنا تقارير المصرف الدولي أو المؤلفون «الحكماء» لتقرير برانت بتدقيق في الأرقام ليس منزهاً عن الشك .

٣ - حوار الشمال والجنوب أو حوار الأغنياء

المتنورين مع الأغنياء الأغبياء*

الشمال والجنوب : برنامج من أجل البقاء
تقرير اللجنة المستقلة عن قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلي برانت

يأتي نشر هذه الوثيقة ليزيد بضعة مئات من الصفحات على مئات الآلاف من الصفحات التي نشرت ، خلال العشرين سنة الماضية ، حول معضلات التنمية في المنظار الولي . كما تأتي الوثيقة كتواصل للجهود التي يقوم بها من حين إلى آخر بعض الشخصيات الرفيعة المستوى في المحافل الدولية من أجل إعطاء كلمة ذات وزن في أمور التنمية ومعوقاتها الدولية . نذكر مثلاً تقرير رئيس الوزراء الكندي السابق **ليستر بيرسن** الذي وضع سنة ١٩٦٨ بناء على طلب أمين عام الأمم المتحدة حينذاك[١] ، ونتذكر أيضاً تقرير « ريو » حول إعادة تشكيل النظام الدولي الذي نسّقه الاقتصادي الهولندي الشهير « **يان تنبرجن** » بناء على طلب من نادي روما[٢] . وقد وُضع تقرير **برانت** الأخير بناء على طلب رئيس البنك الدولي في أواخر سنة ١٩٧٧ . وقد أراد السيد **ماك نمارا** من وراء وضع التقرير إبقاء قضية حوار الشمال والجنوب حيّة وذلك بعد فشل المفاوضات الشهيرة التي تمت في باريس من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٧ في إطار المؤتمر حول التعاون الاقتصادي الدولي . وكانت قد أتت المبادرة بشأن هذه المفاوضات من رئيس جمهورية فرنسا تلبية لنداء الرئيس الجزائري الراحل في خطابه الشهير بمناسبة افتتاح قمة دول منظمة الأقطار المنتجة للبترول المنعقد في الجزائر في مارس / آذار ١٩٧٥ . وقد طالب الرئيس الجزائري حينذاك الدول الصناعية بإجراء مفاوضات إجمالية حول معوقات التنمية ، تربط بين قضايا

(*) عرض نقدي لتقرير لجنة برانت نشر في مجلة « المستقبل العربي » عدد ٢٢ ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠
North-South: A programme for Survival.
The Report of the Independent Commission on International Development Issued Under the Chairmanship of Willy Brandt
(London: Panbooks Ltd, 1980) 304P.

(١) Partners in Development: The Report of the Commission on International Development Issued Under The Chairmanship of Lester B. Pearson (New York: Praeger, 1969); 399P.

(٢) Jan Tinbergen, coordinator, Rio. Reshaping the international order (New York: E.P. Dutton and Co., 1976)

النفط وسائر قضايا العالم الثالث الاقتصادية . واعتبر بدء المفاوضات انتصاراً أولياً لأن الدول الصناعية كانت ترفض حتى ذلك الحين ربط قضايا النفط بقضية إصلاح النظام الاقتصادي الدولي لصالح العالم الثالث .

وقد اصيبت دول العالم الثالث ـ كما هو معلوم ـ وخاصة منظمة الأقطار المصدرة للنفط ، بخيبة أمل كبيرة من جراء نتائج حوار الشمال والجنوب ، بسبب المناورات المستمرة خلال أعمال المؤتمر ، والنجاح الذي حققته الدول الصناعية بإثارة التناقضات بين دول العالم الثالث ، وبصورة خاصة بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له . رأى عندئذ رئيس البنك الدولي ضرورة متابعة الجهود بشأن إصلاح النظام الاقتصادي الدولي نظرا للدور المحوري الذي أصبح البنك الدولي يؤديه في توجيه التنمية في العالم الثالث بعد تكثيف جهوده وتوسيع رقعة عملياته لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث . ورأى أن إسداء هذه المهمة إلى شخصية دولية بارزة مثل المستشار الديمقراطي الاشتراكي الألماني السابق ويلي برانت من شأنه أن يثير اهتمام الدوائر الحاكمة في الشمال كما في الجنوب .

وبالرغم من أن هذه الوثيقة لم تلق أي تجاوب من قبل الدول الصناعية ، إذ أحالتها قمة الدول الصناعية الكبرى المنعقدة في البندقية في يوليو / تموز ١٩٨٠ إلى لجنة خاصة دون إلقاء نظرة واحدة عليها ، فإن محتواها يجب أن يدرس بإمعان . فالوثيقة تمثل أرقى ما توصل إليه التفكير المشترك لحفنة من الشخصيات البارزة المنتمية إلى الشمال والجنوب(٣) . وهذه الأفكار هي التي ستسود مع الوقت في المحافل الدولية ، خاصة وأنها منسجمة تماماً مع الاتجاهات الصاعدة في الأدب التنموي في الشمال كما في الجنوب وفي أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة (الانكتاد ـ اليونيدو ـ برامج المساعدات الفنية ، إلى آخره ...) . صحيح أن تطبيق تلك الأفكار ما يزال يصطدم إلى حد بعيد بمعارضة الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان ، لكن من الأرجح كما هو واضح من بعض الانجازات الحديثة (إنشاء صندوق التنمية الزراعية ، بداية قيام الصندوق المشترك للمواد الأولية) ؛ أن هذه المعارضة ستخف تدريجياً على مدى السنين ، خاصة أن اتجاه تقرير برانت ـ وهو نفس اتجاه السيد ماك نمارا منذ بضعة سنين ـ هو الاتجاه الوحيد السالك ضمن التصورات القائمة في موضوع تنمية العالم الثالث .

○ هنا خطورة الموضوع . وتكمن الخطورة في انعدام التصورات البديلة بشأن تنمية العالم الثالث ، وهو أمر يرسخ الاتجاهات الاصلاحية القائمة التي تؤول دائماً إلى تقوية النظام الاقتصادي الدولي القائم . وهذا يعني أن الدول النامية معرضة إلى مزيد من التبعية والاستغلال والتأخر التكنولوجي ولنقل قبل أي شيء آخر ، أن مسؤولية هذا الوضع المتميز بتصور شبه عام في التصورات التنموية ، تقع بالدرجة الأولى على اقتصاديي العالم الثالث(٤) .

---

(٣) لا بد من الإشارة إلى أن عدد المشتركين في اللجنة من مسؤولي دول العالم الثالث (١٠) يفوق عدد المشتركين من مسؤولي الدول الصناعية (٨) .

(٤) الجدير بالذكر أن الحكومة الجزائرية كانت قد دعت في فبراير/ شباط ١٩٧٦ إلى مؤتمر ضخم ضم جمهوراً غفيراً من اقتصاديي العالم الثالث وانعقد المؤتمر في الجزائر العاصمة ونتج عنه تأسيس جمعية اقتصاديي العالم الثالث =

وحكوماته ، حيث لم يبذل أي جهد يذكر لتجديد الفكر التنموي التقليدي ولفتح الباب أمام ممارسات اقتصادية محلية جديدة تخفف من تبعيتها للبلدان الصناعية خاصة في الميدانين ، المالي والتكنولوجي . وفي هذا المضمار يمثل عمل لجنة برانت غاية في الاتّباعية « المتنورة » و« المتقدمة » في الفكر التنموي . فهو عمل متقدم من جهة ، لأنه يتبنى معظم مطالب العالم الثالث بشأن إصلاح النظام الاقتصادي الدولي ، وهو إتباعي من جهة أخرى لأنه لم يأت بأي جديد في الفكر التنموي ، بل لأنه يكرس اتجاه الفكر التنموي السائد الذي يُلقي عبء الإصلاح على إقامة مزيد من آليات التمويل لصالح العالم الثالث ، دون النظر إلى جذور مشكلة التخلف في بعديها التاريخي والاجتماعي . وبذلك يغض تقرير برانت النظر تماما عن عوامل الاستغلال والتبعية الكائنة في وضع العالم الثالث . والدعوة إلى مزيد من تقديمات مالية للعالم الثالث قد تكون المعر إلى مزيد من التبعية والاستغلال كما تبرهن على ذلك تجربة الأربعين سنة الماضية في القروض والمساعدات لهذا العالم(٥) .

من هذا المنطلق تأتي ضرورة النظر إلى التقرير بأشد الحذر ، إذ أن توصيات التقرير تبدو للوهلة الأولى ، متقدمة جداً ، نسبة إلى موقف الأطراف الأكثر رجعية في النظام الدولي ، والسابق ذكرهم ، لكن جوهر الفكر التنمـوي الذي يقود إلى هذه التوصيات يكمن في « كينزية » مالية تقليدية وبدائية مطبقة على صعيد العلاقات الدولية ، بين العالم الغني والعالم الفقير ، لكي يبقى كل طرف في موقعه ، مع تجنب تكرار الأزمات الحادة التي من شأنها تفجير النظام القائم .

في الحقيقة تصب جميع الاقتراحات المتضمنة في التقرير في مجرى واحد وهو العمل من أجل وضع العالم الثالث وبصورة خاصة الدول الأشد فقراً فيه على « نظام تأمين اجتماعي » تدفع تكاليفه الدول الغنية بمشاركة الاقطار المصدرة للنفط. وتوصي اللجنة في هذا المضمار بتحويلات مالية عملاقة وذات صفة دائمة وآلية وثابتة من أجل العالم الثالث ، وذلك لتوفير القدرة الشرائية الكافية له ، بغية الحفاظ على مستوى استيراده وانفاقه الداخلي . وهذه الفلسفة ملخصة بصورة جيدة بشكل شعار أتى بطريقة غير واعية في صفحة (٤٣) من التقرير حينما يقول مؤلفو الوثيقة في جملة واحدة قصيرة « الجنوب يحتاج قبل كل شيء آخر إلى المال »(٦) . والغريب في الأمر ؛ وهو ذات دلالة كبيرة ، أن هذه الجملة تأتي ضمن بند مخصص « لمعوقات تصنيع العالم الثالث » حيث ينتظر المرء كلاماً حول التكنولوجيا والأنظمة التعليمية

= عين أميناً عام عليها عميد كلية العلوم الاقتصادية في الجزائر العاصمة حينئذ ، الدكتور عبد اللطيف بن آشنهو ، كما تم اختيار العاصمة الجزائرية كمركز للجمعية . غير ان الجمعية منذ تأسيسها ، أي أكثر من ٤ سنين ، لم تقم بأي عمل يذكر خارج بعض الأسفار لأعضاء المجلس التنفيذي . مع العلم أن من بين أهم أهداف الجمعية اكتشاف قواعد جديدة في علم التنمية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الحقيقية في العالم الثالث .

(٥) أنظر جورج قرم:«التبعية الاقتصادية ـ مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي»(بيروت: دار الطليعة ، ١٩٨٠) .

(٦) «The south needs above all, Finance»

وهجرة الأدمغة في العالم الثالث . وفي سياق الكلام عن المال يدعو واضعوا التقرير إلى منح وسائل دفع دولية الى الدول المحتاجة لتغطية النفقات المحلية في المشاريع وكذلك تغطية استيراد السلع الاستهلاكية ، بالاضافة الى تغطية أعباء استيراد التجهيزات الترسملية .

صحيح أن الوثيقة تتحدث في مقدمة التقرير ، عن البعد الثقافي والفكري في التنمية (ص ٢٣ إلى ٢٦) وعن ضرورة رفض نماذج الدول الأكثر تقدما ، لكن التركيز الرئيسي في الباب الخاص عن « أبعاد التنمية » (Dimensions of Development) ، وهو الباب الثاني بعد الباب الأول المخصص لتأريخ سطحي لعلاقات الشمال والجنوب ، هو التركيز على الفقر وأشكاله المختلفة في العالم الثالث . وتلخص هنا الوثيقة أهم المعطيات التي جمعها البنك الدولي في السنوات الأخيرة حول الفقر في العالم الثالث وعدم إشباع الحاجات الأساسية (أنظر تقريري البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة ١٩٧٨ وسنة ١٩٧٩) . وتتميز الوثيقة هنا بانعدام أي بعد تنموي حقيقي رغم عنوان الباب فتصف الفقر وكأنه جزء من وضع قائم بذاته ليس له جذور اجتماعية وتاريخية . فكل ما هنالك أن هؤلاء الفقراء (« وهم مئات عديدة من ملايين البشر » كما يأتي في التقرير في الصفحة ٤٩) يحتاجون إلى الكهرباء والمياه الجارية ومواد البناء الحديثة ، كما يجب تأمين الوظيفة والضمانات الصحية وتغيير وضع المرأة والأطفال لكي تفتح المدارس أبوابها ، أمام الفئات الخاصة الأشد حرمانا ضمن فئة الفقراء . ويجب أيضا حسب منطق التقرير ، وهذا الأهم بطبيعة الحال لأنه هدف التعاون والمساعدة الدولية ، إندماج هذه الفئات المحرومة في « شبكات التجارة والمواصلات » (ص ٤٩) .

إن عالم وثيقة برانت مقسمٌ على طريقة البنك الدولي أيضاً . فهناك الدول ذات الدخل المنخفض التي يجب أن تحظى بأشد الاهتمام وأن تعطى لها كافة الوسائل المالية لكي تندمج بسرعة في الاقتصاد الدولي وتصل إلى مستوى استهلاكي لائق (أي يصبح الدخل محدوداً على الأقل ، بدلا من استمراره منخفضاً) . وهناك الدول الآخذة في التصنيع حديثاً التي أصبحت فريقاً واجب الاحترام في شبكة التجارة الدولية . وهناك محظوظو النفط .

○ تنكشف الفلسفة الكامنة وراء كل جملة في التقرير من **الباب الثالث الخاص «بالمصالح المتبادلة»** حيث يعود التقرير إلى التركيز على ضرورة التحويلات العملاقة لأن العالم الثالث ، وخاصة « الدول النشطة » فيه (أي أميركا اللاتينية وآسيا) كما تذكر الوثيقة ، تكوّن آفاقاً اقتصادية جديدة (New economic frontier) ، بالإضافة إلى ما سيترتب على التحويلات من تنشيط للتجارة الدولية بشكل إجمالي مع ما يُواكبه من فرص للتخصص ولزيادة الانتاجية » (ص ٦٨) . وبذلك تزيد العمالة ـ حسب التقرير ـ في الشمال والجنوب على السواء . ومن خلال نفس المنطق يندد واضعو التقرير بشدة بالاتجاهات نحو مزيد من الحماية في الشمال تجاه منتوجات الجنوب ، لأن فلسفة التقرير فلسفة « ريكاردية » تحبذ الإسراع في تقسيم العمل الدولي على أساس التخصص . من هنا اهتمام مؤلفي الوثيقة بالعمل على تحرير المبادلات الدولية من أي قيد ، وعلى مساعدة الدول النامية في الحصول على كل ما يلزمها من أموال من أجل تسهيل عملية التخصص الدولي . يضاف إلى ذلك اهتمام الشخصيات التي وضعت

الوثيقة باكتشاف المزيد من المواد الأولية واستغلالها في العالم الثالث من أجل « الاقتصاد الدولي » . على هذا الأساس لا بد من إصلاح النظام الاقتصادي الدولي على محورين اثنين :
ـ توسيع حجم الأموال الموضوعة تحت تصرف العالم الثالث .
ـ توسيع دور حكومات العالم الثالث في تسيير المؤسسات الدولية .
إن الإقدام على تحقيق هذين الهدفين من شأنه ـ حسب منطق التقرير ـ أن يسهل اندماج العالم الثالث في شبكات التجارة الدولية (والمعروف أن ما يسمى التجارة الدولية هو في الحقيقة تجارة الدول الصناعية) وفي تقدم تقسيم العمل الدولي .
○ البابان الرابع والخامس يعالجان قضية « الدول الأكثر فقراً » وقضية « المجاعة والتغذية » على التوالي . ويستمر المنطق نفسه فكأن الفقر من عند الله لا شأن فيه للبشر ولأنظمتهم السياسية والاجتماعية . والمجاعة ناتجة فقط عن عدم ضبط الكوارث الطبيعية وعن عشوائية الأمطار . ومعالجة القضية مرة أخرى هي في إعطاء المال ، وبالمال يمكن إيجاد « الإطار الذي من خلاله يعمل هؤلاء القوم من أجل تأمين تغذيتهم وتوفير قيمتهم الذاتية والاهتمام بمستقبلهم الخاص » (ص ٨٠) . فالفقراء قوم ذوو طبيعة خاصة ـ كما يبدو من قراءة التقرير ـ كتب عليهم الفقر (لا حول ولا قوة .....) وعلى الأغنياء واجب المساعدة لمنع تفاقم المجاعة والمرض والجهل التي من شأنها تعطيل تسيير النظام القائم . وقد تمّ تقدير المبالغ الإضافية الواجب توفيرها للدول الأشد فقراً بأربعة مليار دولار سنوياً . أمّا فيما يختص بالمساعدة الخاصة بالقطاع الزراعي في هذه الدول من أجل القضاء على العجز في هذا القطاع فقد قدرت بـ ١٣ مليار دولار سنوياً . وفي الباب الخامس دعوة إلى الإصلاح الزراعي واعتماد توصيات المؤتمر الدولي حول الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (الذي انعقد في روما تحت رعاية منظمة التغذية العالمية في ١٩٧٩) وكأن أصحاب التقرير يجهلون تماماً الانتقادات العديدة التي تعرضت له أعمال هذا المؤتمر ، كما يجهلون أن الإصلاح الزراعي حيث تم لم يقض بتاتاً على الفقر والتغذية الناقصة لدى فئات واسعة من السكان .
ويكرّس الباب السادس من التقرير لقضايا السكان والهجرة ، ويفيض بالكلام التقليدي حول ضرورة التخطيط العائلي . ويتعجب القارىء من الإشادة بحركة الهجرة بين الشمال والجنوب بما فيها هجرة الأدمغة من الجنوب نحو الشمال . فالهجرة حسب التقرير تدر أموالاً هامة للدول الفقيرة . لذا ـ حسب ما جاء في التقرير ـ لا بدّ من إزالة العوائق الموضوعة أمام حركة الهجرة وحركة الأموال الناتجة عنها .
وفي الباب السابع المخصص لـ « نزع السلاح والتنمية » نجد تنديداً شديداً بتزايد نفقات التسليح في العالم وخاصة تزايد تصدير الأسلحة من الشمال إلى الجنوب ، والذي بلغ عام ١٩٧٨ مقدار ١٤ مليار دولار . ويرد في التقرير اقتراح بفرض ضريبة على تصدير السلاح كجزء من برنامج أوسع لتأسيس نظام ضريبي دولي يخصص محصوله لمساعدة العالم الثالث .
يأمل القارىء ، عند الوصول إلى الباب الثامن وعنوانه « واجبات الجنوب » أن يجد شيئاً من الكلام القاسي حول السياسات الإنمائية الداخلية في العالم الثالث ، غير أن القضية

بنظر واضعي التقرير تتلخص في أن « الذين يستفيدون أكثر ، في الشمال كما في الجنوب ، من التوزيع الحالي للثروات والنفوذ الاقتصادي ، لم يقدروا على إعطاء الأولوية القصوى من المساعدة ، ضمن حصتهم من المسؤولية ، لتحسين أوضاع الناس الأشد فقراً في العالم » (ص ١٢٧) . يحتوى هذا الباب على التنديد بتركّز التوسّع الاقتصادي في المدن على حساب الأرياف وعلى التنديد بعدم الاهتمام بالنشاطات اللاشكلية (Informal Sector) التي تؤمِّن فئات دخل للفقراء . ويندد كذلك التقرير بعدم الاهتمام بمعالجة ازدواجية التكنولوجيا بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث ، وبعدم توفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية ومن اللامركزية والمشاركة في النشاطات الاقتصادية . وقد خصص الجزء الأخير من هذا الباب للدعوة إلى التعاون بين أقطار العالم الثالث ، وإلى التعاون الثلاثي بين بلدان الأوبك والبلدان الصناعية وبلدان العالم الثالث الأخرى . وختم الباب بتوصية ، بإنشاء مؤسسة دولية خاصة بالعالم الثالث لتشجيع التعاون بين دولها من جهة ولمساعدة هذه الدول في التفاوض مع دول الشمال (والجدير بالذكر أن هذه الفكرة ليست بالجديدة إذ سبق أن تم التداول فيها بصورة غير رسمية في كتلة دول عدم الانحياز) .

يتعلق الباب التاسع بتجارة المواد الأولية ، ويليه الباب العاشر الخاص بالطاقة . ونجد في هذين البابين دعوة صريحة من أجل إعطاء مزيد من حرية التصرف لدول العالم الثالث بموادها الأولية ، لاستغلالها محلياً والتقدم في تصنيعها . فاهتمام مؤلفي الوثيقة هو في دراسة سبل تسريع عملية إعادة تقسيم العمل الدولي ، بحيث تتخصص الدول الصناعية المتقدمة أكثر وأكثر في النشاطات الرفيعة الشأن ، تقنيا وماليـاً ، وتتنازل للـدول الفقيرة والآخـذة في التصنيع بالنشاطات الصناعية التقليدية. في هذا الاطار يطالب واضعو التقرير بشدة، بالإسراع في تأسيس الصندوق المشترك لتثبيت أسعار المواد الأولية بزيادة الإنفاق في العالم الثالث في الأبحاث والتطوير ، بشأن استعمال مواد أولية ومصادر طاقة جديدة . وفي هذا الخصوص ترد في الوثيقة توصية بإنشاء « مركز إجمالي للأبحاث حول الطاقة »(Global energy Research Center) تحت رعاية الأمم المتحدة للتنسيق ولتدعيم برامج أبحاث حول إيجاد موارد طاقوية جديدة[٧] . وقد سبق أن أشرنا إلى الموجود في الأبواب الأولى من التقرير عن حاجة البلدان الصناعية إلى مزيد من المواد الأولية والطاقة لتأمين استمرار التوسع الصناعي في العالم .

يندرج الباب الحادي عشر في نفس المنطق وهو متعلق « بالتصنيع والتجارة الدولية » . ويعود التركيز مجدداً إلى تفسير مزايا تصنيع العالم الثالث للاقتصاد الدولي (أي لتقسيم العمل الدولي المستقبلي الذي يرتئيه واضعو التقرير) . ويبرز هنا عدم ارتياح واضعي التقرير من ضيق النظر والأفق لدى الدوائر الحاكمة في الشمال فيما يختص بتخوفها المفرط من تصنيع العالم الثالث ، وكذلك عدم الارتياح من قلة الجهود المبذولة محلياً في الدول النامية بشأن

---

(٧) من الجدير بالملاحظة هنا ما يقوم به حالياً البنك الدولي من تمويل برامج التنقيب عن النفط في دول العالم الثالث حيث يوجد احتمال اكتشاف مخزون نفط أو غاز .

التصنيع . وتتدرج هنا المطالبة بالقيام « بالتبدل ذي الأبعاد التاريخية » في السياسة الاقتصادية الدولية من الآن حتى آخر القرن العشرين من أجل استخدام جديد للطاقات الصناعية في العالم» (A new deployment of industrial capacity) . كما نجد مرة أخرى اقتراحاً بإنشاء مؤسسة دولية جديدة مختصة بشؤون التجارة .

O يتعلق الباب الثاني عشر « بالشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار والمشاركة في التكنولوجيا » . تتبنى هنا الوثيقة معظم الاقتراحات الدائرة حالياً في الأمم المتحدة ، حول تحسين سلوك الشركات المتعددة الجنسيات في العالم الثالث ، كما تدعو الوثيقة الدول النامية إلى مزيد من الحكمة في اختيار أنواع التكنولوجيات المستعملة في البرامج الاستثمارية . ولا بدّ في هذا السياق من الإشادة بما جاء في الوثيقة حول التكنولوجيا الملائمة ، حيث يرد أن « الدعوة إلى التكنولوجيا الملائمة لا تحتم أي نوع خاص ، وبصورة خاصة لا تعني أن التكنولوجيا ستكون أقل شأناً من أحدث التكنولوجيات القائمة . كل ما في الأمر أن اختيار التكنولوجيا يجب أن يكون واعياً ، ويأخذ في الاعتبار أن هذا الاختيار يمكن أن يؤثر على نوعية وتوجيه التنمية » (ص ١٩٥) . كما يرد في الوثيقة أن « مسألة التكنولوجيا الملائمة تخص الدول الغنية والفقيرة على السواء » (ص ١٩٦) . وربما يمثل هذا الجزء من التقرير أفضل ما جاء فيه حول قضايا التنمية .

لا بد أيضاً من الإشادة بما جاء في الباب الثالث عشر من التقرير حول النظام النقدي الدولي ، حيث يتم توضيح الأضرار التي أصابت العالم الثالث من جراء التطورات الحاصلة في هذا النظام خلال السنوات العشر الأخيرة ، وحيث ترد المطالبة الملحة بإعطاء المزيد من الوزن لدول العالم الثالث من إدارة صندوق النقد الدولي . ويدعو التقرير إلى التوسع في استعمال حقوق السحب الخاصة في النظام النقدي الدولي وفي منح حصة أوفر من هذه الحقوق إلى الدول النامية في المستقبل . وكذلك يطالب واضعو التقرير بإعادة النظر في شروط تسهيلات صندوق النقد الدولي وهي شروط لا تراعي ظروف الدول النامية .

ويثير التقرير في الباب الرابع عشر مجدَّداً ، قضية النقص في التمويلات من أجل التنمية (Development Finance: Unmet Needs) . ويبدي مؤلفو التقرير هنا أيضاً عدم ارتياحهم من ضيق النظر لدى الدول الغنية حول ضرورة رفع مقدار المساعدات إلى العالم الثالث « يجب أن يفهم مواطنو الدول الغنية ـ حسب التقرير ـ أن مشاكل العالم لا مفر من معالجتها أيضاً ، وأن سياسة حاسمة بشأن المساعدة ، لن تكون في نهاية المطاف عبئاً ، بل تثميراً في اقتصاد عالمي أكثر سلامة وفي مجموعة دولية أكثر أمناً » (ص ٢٢٦) . واعتمدت لجنة برانت أرقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) فيما يختص بالأموال الخارجية التي يجب الحصول عليها لصالح الدول الأقل نمواً وهي تبلغ ١١ مليار دولار سنوياً في الثمانينات وفي ٢١ مليار في التسعينات ، وذلك من أجل تأمين نسبة زيادة للدخل الفردي بواقع ٣,٥ ٪ في السنة . أمّا الدول المتوسطة الدخل وذات الدخل الأعلى(Middle and Higher income countries) فإنها ستضطر ، حسب تقديرات البنك الدولي الواردة في الوثيقة ، لأن يصل مستوى اقتراضها السنوي إلى

١٥٥ مليار دولار سنة ١٩٨٥ مقابل ٤٠ مليار دولار سنوياً في ١٩٧٧ ـ ١٩٧٥ . وينتظر أن يصبح مستوى الاقتراض سنة ١٩٩٠ ما يوازي ٢٧٠ مليار دولار . يرد في التقرير بعد ذلك المبالغ القطاعية التي يتوجَّب توفيرها سنوياً للعالم الثالث من المساعدات والقروض الدولية :

ـ الزراعة : ١٣ مليار دولار .

ـ الصناعة :٣٥ ـ ٢٥ مليار دولار .

ـ الطاقة والمعادن : ٦,٥ مليار دولار .

وتدعو لجنة برانت إلى العمل في التمويل بأسلوب الإقراض على أساس برنامج متكامل (Program Lending) ، بدلاً من الأسلوب السائد حالياً وهو الإقراض على أساس مشروع معين . والانتقادات الموجهة في هذا الجزء من التقرير إلى إجراءات التمويل المعتمدة حالياً من قبل المصارف الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، هي في معظمها انتقادات وجيهة ، خاصة من ناحية تشجيعها المفرط للمشاريع العملاقة الحجم والمشاريع القائمة على استثمارات جديدة على حساب المشاريع التي من شأنها زيادة كفاءة واستعمال الطاقات الانتاجية القائمة محلياً وغير المستغلة .

يحتوي الباب الخامس عشر من الوثيقة « مقاربة جديدة للتمويل التنموي » ، على إعادة تأكيد أهمية توفير المبالغ الضخمة الضرورية ـ حسب نظرة اعضاء اللجنة ـ من أجل تأمين استمرار التنمية في العالم . ويعود أعضاء اللجنة إلى تأكيد مصلحة الدول الغنية في عملية التحويل المالي إلى فقراء العالم (ص ٢٣٨) ، ويطالبون بإلحاح بتسهيل عملية إعادة تدوير الأموال الفائضة إلى الدول النامية وبزيادة المساعدات الرسمية للتنمية وبمعاونة الدول الفقيرة في توسيع قدرة استيعابها للأموال بتطويل آجال القروض ، وبفك الربط بين التمويل وشراء التجهيزات من مصدر التمويل وبزيادة عنصر المنحة في هذا التمويل . ويخلص مؤلفو التقرير إلى القول « إن النقص في القوة الاستيعابية يجب أن ينظر إليه كمعضلة تنموية بحد ذاتها : ويجب ألاّ يصبح هذا النقص حجة للمضي بمستويات راكضة من المساعدة أو ألاّ يسقط من الحساب على أساس أنه مشكلة غير موجودة » (ص ٢٤٣) . وتأتي بعد ذلك الدعوة الى تأمين مداخيل آلية للعالم الثالث ، لا تخضع لتقلبات السياسات والأوضاع الاقتصادية المحلية في الدول الغنية ، وفي هذا السياق يرد اقتراح انشاء نظام ضريبي مبني على فرض أنواع مختلفة من الرسوم على التجارة الدولية (بصورة خاصة السلاح) وعلى الاستثمارات الدولية والطاقة غير القابلة للتجديد وعلى السفريات الدولية الى آخره ...... وكذلك يرى أعضاء اللجنة ضرورة المضي في بيع ذهب صندوق النقد الدولي لصالح تيسير الفوائد على قروض الصندوق ، للعالم الثالث . ويدعو كذلك ، الأعضاء ، إلى القيام بتأمين لا مركزية في أعمال البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، على أساس إقليمي ويطالبون برفع سقف الاستقراض الخاص بالبنك من ١ / ١ إلى ٢/١ (بالنسبة إلى الرأسمال المكتتب) ليتسنى للبنك التوسع في الاستدانة من الأسواق الدولية .

وهنا ، وبالإضافة إلى المجالات المتخصصة الأخرى التي تم استعراضها ، يدعو أعضاء

اللجنة إلى إنشاء مؤسسات دولية جديدة ، منها هيئة للتنمية خاصة بالأمم المتحدة (Un Development Authority) ـ سبق أن اقترح تأسيسها لجنة خبراء كلِّفت سنة ١٩٧٥ بدراسة عن إصلاح هيكل أجهزة الأمم المتحدة. ويكون من اختصاص الهيئة، الإشراف والتنسيق على نظام المساعدات الدولية . ذلك بالإضافة ، كما يبدو ، إلى اقتراح إنشاء صندوق عالمي للتنمية من أجل سد الفراغ القائم في المساعدات والتمويلات الإنمائية كماً ونوعاً . وفي نية أعضاء اللجنة أن يعمل هذا الصندوق بالتعاون والمشاركة مع المؤسسات القائمة .

يأتي الباب السادس عشر ليختم هذا التقرير الطويل بالكلام عن « نظرة عابرة في المنظمات الدولية والمفاوضات » . ويتضمن هذا الباب دعوة إلى إعطاء وجود العالم الثالث الشكل والوزن المناسب في المنظمات الدولية بحيث تؤدي هذه المنظمات دوراً حاسماً في قضايا التنمية . وهنا مرة أخرى اقتراح بإنشاء هيئة جديدة تتابع أعمال منظمات الأمم المتحدة وتقيّم نتائجها ؛ وكذلك دعوة لدفع المفاوضات حول العلاقات بين الشمال والجنوب إلى الأمام وبجدية ، مع اقتراح انعقاد مؤتمرات قمة من حين لآخر وبين عدد محدود من الرؤساء لتأمين النجاح في المفاوضات .

ينتهي القارىء من قراءة هذه الوثيقة مرهقاً من ضخامة الأرقام ، ومن عدد المؤسسات المنوي إنشاؤها في المستقبل لتأمين التنمية في العالم . والإنطباع الذي يخرج القارىء به أنه لاتوجد مشكلة تخلف قائمة بذاتها إنما توجد مشكلة تجارة دولية واقتصاد عالمي وقوى شرائية ناقصة عند « الفقراء » بسبب قصر نظر الأغنياء . والمال هو الأداة السحرية التي من شأنها أن تحل معظم قضايا التنمية في العالم ، مع شيء من الحكمة وروح الانسانية المتنورة . وأجهزة الأمم المتحدة وبيروقراطيتها هي الوسيلة الصالحة لتأمين التحويلات المالية اللازمة لمنع انكماش التجارة الدولية . وحقن الفقراء بالمال ووضعهم إذا أمكن على نظام ضمانات مالية ، هو المخرج على الأمد الطويل للقضاء على الاضطرابات التي يعاني منها النظام الاقتصادي والمالي والنقدي الدولي . وفي الحقيقة يجب ألّا نتعجب من هذا المنطق الكامن في جميع أجزاء الوثيقة ، فحوار الشمال والجنوب مسرحية يؤدي أدوارها الرئيسية الأغنياء المتنورون من الشمال والجنوب ليقنعوا الأغنياء الأغبياء في الشمال والجنوب بضرورة إسكات الفقراء عن طريق زيادة أعباء الصدقة . فكم هو خفيف هذا العبء أمام تكاليف الفتن والاضطرابات . بهذا المنطق ، أدّى حكماء لجنة برانت ـ وهم من الشمال والجنوب باعداد شبه متساوية ـ واجبهم كاملاً ، وتوصلوا إلى أقصى ما يمكن أن يتوصل إليه المرء ، إذ تبنوا مطالب حكومات العالم الثالث الأكثر نشاطاً في « التنمية » ، وأكثروا من الوعظ تجاه حكومات العالم الأول الأكثر جموداً في « التنمية » . والتنمية في مثل هذا المنطق لا يمكن أن تكون غير تنمية الأغنياء والأقوياء ، والمصالح الاقتصادية العالمية هي بطبيعة الحال مصالحهم .

الباب الثالث

مأزق التنمية العربية

مقدمة

مأزق الباحث العربي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية *

الباحث العربي في العلوم الإنسانية يقف اليوم حائراً أمام كل ما يجري في العالم العربي والإسلامي بعد فترة طويلة عاش فيها في راحة بال شبه مطلقة ، فكانت قناعاته لا لبس فيها ، واهدافه واضحة دون غبار ، ومناهجه متوفرة بأشكال مختلفة . عاش الباحث العربي خلال الثلاثين سنة الماضية على ايمان راسخ بأنه خميرة مجتمعه وبان علمه الاجتماعي او الاقتصادي سيسمح له بانتشال مجتمعه من الفقر والتخلف والاستعمار . وعاش كذلك وهو يتخيل ان امته العربية ستلحق بركب التقدم التكنولوجي والبحبوحة الاقتصادية خلال اجل منظور ، لأن في العلوم الاجتماعية والاقتصادية كل ما يلزم لتخطي معرقلات النمو والتطور التي فرضتها على إمته عصور الانحطاط والاستبداد والاستعمار .

والباحث العربي لم يختلف في الحقيقة عن غيره من الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين في العالم . فقد انقسم علماء الاقتصاد والاجتماع في العالم العربي إلى فئتين : فئة اعتنقت الماركسية ومناهجها وفئة اعتنقت السوسيولوجيا الليبرالية . والإطار السياسي - الايديولوجي الذي يكتنف العلوم الانسانية بصورة خاصة قد زاد الباحث العربي قناعة بأنه يشترك في صياغة مستقبل امته وبانه آت بحلول ناجعة لأمراض التخلف . وفي ذلك هو معذور لأن العلوم الإنسانية قد تطورت وأخذت شكلها الحديث في أوج التنمية الصناعية في الدول الغربية ، مما أثار في ذهن الجميع تخيلاً بأن هناك تلازماً عضوياً بين التصنيع أي « تنمية » المجتمع حسب المقولة الدارجة وبين تطوير العلوم الاجتماعية والاقتصادية . من هنا نشأ التوهم الذي ساد الباحث الاجتماعي والاقتصادي بأن من يتملك معرفة قوانين التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتقدمة صناعياً لا بد من أن يتملك صيرورة مجتمعه المتخلف ويتمكن من إصلاح مسارها . وقد عاش الباحث العربي في الستينات على مقولات الثورة والتغيير السريع بعد أن عاش أسلافه المهتمون بالشؤون الاجتماعية على مقولات النهضة والاصلاح . ومما زاد الباحث العربي قناعة بأنه سائر على طريق التنمية ومشجع لها التقلباتُ السياسية السريعة التي عرفها العالم العربي بين ١٩٥٥ و١٩٧٥ ولغة الأرقام والخطط المسماة بالتنموية . وكذلك ترسيخ

(*) كلمة القاها المؤلف في المؤتمر الأول للكتاب اللبنانيين المنعقد في بيروت في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ ونشرت في مجلة « الفكر العربي المعاصر » ، رقم ١ أيار/ مايو ١٩٨٠ .

عقيدة التنمية في جميع نواحي الحياة السياسية والأدبية المحلية والأقليمية والدولية . رد على ذلك عدد المؤتمرات العربية والدولية وفرص السياحة العلمية الموفرة من جرائها للباحث ، وتطوير معاهد العلوم الاجتماعية والاقتصادية والمراكز التعليمية الجديدة الخاصة بها ، كل هذه المعطيات ساهمت في وضع الباحث العربي في نخوة قد آن الأوان أن تتبدد ليتمكن الباحث الاجتماعي العربي من أداء دوره في المجتمع .

ومما لا شك فيه أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة العربية تدعو الباحث العربي إلى اعادة النظر في كثير من المعتقدات وطرق العمل الخاصة بأدبيات التخلف . وهذه الظروف تتلخص في السمات التالية :

١ ـ ان المجتمع العربي ما يزال يتخبط في التخلف والتبعية بالرغم مما توفر له من سبل التنمية والتحديث كالثروات الطبيعية ، والطاقة هي من أهمها لكونها عاملاً جوهرياً في التصنيع ، وكالتوسع في التعليم ، بالاضافة الى عقود من التعامل الكثيف مع مصادر الصناعة الحديثة في الغرب وفي الشرق . ولا غلو في القول بأن العالم العربي اصبح اليوم في تبعية بالنسبة الى الدول الصناعية لم يسبق لها مثيل إذ أن الثروة النفطية والأموال التي نتجت عنها أدت الى انماط استهلاكية وانتاجية في جميع الأقطار العربية تحتم على الدول العربية التبعية التكنولوجية والغذائية الشاملة ، مما يشل الى حد كبير قدرة المجتمعات العربية على التحرك بحرية داخلياً وخارجياً .

٢ ـ إن معرقلات التنمية التي ظهرت بكثافة في الآونة الأخيرة ساهمت في تقوية الاتجاهات الشعبية والنخبوية الرافضة لقيم الحداثة والعصرنة . وهذه الاتجاهات ، وإن كانت تشمل في بعض الظروف ردة فعل عفوية وصحية امام فشل السياسات التنموية في العالم العربي ، فإنها في نفس الوقت يصعب عليها ان تقدم الوسائل الرشدانية الكفيلة بتحليل الواقع المجتمعي العربي من أجل تغييره في اتجاه التصنيع الناجح والتنمية الحضارية الفعالة .

ان هذا الواقع يضع الباحث الاجتماعي والاقتصادي العربي على المحك ويتطلب منه ان يعيد النظر في اساليب عمله وفي مفاهيمه حول التنمية والتحديث دون ان يقع في الصوفية او ان يستسلم الى القنوط . وعلى هذا الأساس اود ان اقدم هنا بعض التأملات النقدية حول دور الباحث ألاجتماعي والاقتصادي العربي في مجتمعه :

١ ـ ان العلوم الانسانية قد تطورت في الغرب في القرن الثامن عشر والتاسع عشر نتيجة تعجيل المسار التصنيعي وتحكم الفئات البورجوازية بمَصير المجتمعات الصناعية على حساب سلطة ونفوذ الطبقات التقليدية . وقد ساعدت العلوم الانسانية على استيعاب التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتقليصها مما سهل استمرار التطور التصنيعي والتكنولوجي في الدول الغربية . وفي هذا المنظار فان المنهج الماركسي في العلوم الانسانية لا يختلف من حيث الجوهر على المنهج الليبرالي ، فالهدف واحد يكمن في تأمين استمرار التقدم المجتمعي عن طريق توضيح مسار التطور بتحديد طريقة عمل القوى الاجتماعية الرئيسية التي تقود التطور وطريقة تأثيرها على نظام القيم في المجتمع وعلى وضع قوى الانتاج . وميزة العلوم

الانسانية انها نابعة من الايمان بالتقدم المجتمعي وبضرورة التغيير من اجل تحرير طاقات المجتمع . وهي بذلك تخالف العقائد الغيبية التي تتمسك بها القوى الاجتماعية التي لا مصلحة لها في التغيير المجتمعي . ومن الجدير بالملاحظة ان العلوم الانسانية قد استعملت ايضاً في الهجمة الاستعمارية الغربية على العالم . فالانتروبولوجيا والاستشراق مثلاً اديا دائماً دوراً هاماً في بسط سلطة المستعمِر على الشعوب المستعمَرة . وكان الدافع في تطوير هذه العلوم مزدوجاً : الدافع العلمي من حيث الميل الى اكتشاف اسرار صيرورة المجتمعات غير الغربية من جهة ، والدافع السياسي من حيث ضرورة معرفة مكونات الحياة المجتمعية للشعوب المستعمَرة من اجل تسهيل السيطرة عليها من جهة أخرى .

٢ ـ ان الباحث العربي في العلوم الاجتماعية والاقتصادية لم يقم بتقييم مسبق للمنهجيات التي سعى الى تطبيقها في محيطه . واذا رأى فيها على حق وسيلة هامة للخروج من التخلف والتبعية الاستعمارية فهو لم يبذل الجهد الكافي لنقد هذه المنهجيات ، بوضعها في اطارها التاريخي والمجتمعي الصحيح ، وذلك حتى يتمكن من استعمالها استعمالاً فعالاً ومجدياً في محيطه . وفي الحقيقة فقد تميزت منطلقات الباحث العربي بسمتين رئيسيتين حدتا من فاعلية استعمال العلوم الانسانية في المجتمع العربي :

أ ـ لقد ركز الباحث العربي اهتمامه على الشكل الخارجي للتنمية والحداثة ، وبصورة خاصة ، على الأوجه القانونية والدستورية للأنظمة السياسية والاقتصادية ، وعلى مستويات المعيشة وانماط الاستهلاك وتوزيع الدخل ، دون أن يعطي الأهمية الكافية إلى جوهر التنمية ، أي إلى أواليات التغيير في العلاقات المجتمعية المدنية ، أي علاقات الإنتاج والعلاقات السلطوية بين أفراد المجتمع في حياتهم العائلية والمهنية . وقد وقع الباحث العربي فريسة الصراعات السياسية والعقائدية الدائرة داخل نطاق العلوم الإنسانية الغربية ، هذه الصراعات التي استولت على عقله فأصبح يرى أن الطريق إلى التنمية والتطور الاقتصادي تكمن في اتباع نموذج قانوني معين في البنى الفوقية الاقتصادية والسياسية ، وأن لا حاجة لممارسة قوة الابداع والتخيل في البحث . فالنماذج موجودة ـ ليبرالية كانت أم ستالينية ـ وعليه أن يطبقها حسب معتقده السياسي والايديولوجي الخاص . وقد وقع الباحث العربي أيضاً فريسة التطورات الأسطورية السياسية والعقائدية حول الثورة الصناعية في الغرب وفي روسيا . ولم ينظر إلى التاريخ الاقتصادي المقارن الذي وحده يمكن أن ينور بعض الشيء جذور أسرار وأواليات التنمية بتحديدها السليم، أي كقدرة الفئات القيادية في المجتمع على السيطرة على البيئة ، وتحولها تحولاً عقلانياً بحيث تتمكن هذه الفئات على الأمد البعيد من توجيه البنى المجتمعية نحو المزيد من التغلب على معرقلات التقدم التقني . وفي هذا المنظار فإن الباحث العربي لم يتوصل بعد إلى تحديد سليم للتخلف الاقتصادي والاجتماعي كفقدان سيطرة المجتمع على بيئته الطبيعية ، وعلى تطوره التقني والحضاري خاصة في ظل الهيمنة شبه المطلقة للدول الصناعية على التدفقات المالية والتجارية والتقنية العالمية ، بل بقي الباحث العربي أسير

تصور أسطوري للتصنيع والتقدم كآلية ميكانيكية مجتمة شرط العمل ببعض البنى الفوقية السياسية والاقتصادية .

ب ـ وهذا ما يفسر السمة الثانية لعمل الباحث العربي وهي تخليه عن البحث الدقيق الطويل المدى لاستكشاف وقائع تخلف مجتمعه التاريخية بعيداً عن الشعارات السياسية أو المذهب العقائدي الذي طالما أصبح بديلاً عن البحث المضني والمنتج . وقليلة جداً هي الدراسات الميدانية الاقتصادية والاجتماعية التي تسبر غور الفئات الاجتماعية العربية والحقيقية وتبرز تطلعاتها ونفسيتها حسب موقعها من الإنتاج ، ومن أواليات الحكم ، وتحلل تصرفاتها المجتمعية للتكيف مع الواقع المتغير . فالباحث العربي يعمل على أساس مجتمع تجريدي قسمه إلى فئات وطبقات حسب مناهج سيولوجيا الدول الصناعية ، دون القيام بأي جهد فعلي لإجراء تكييف لتصنيفاته على أساس معرفة دقيقة للواقع المحلي . والتاريخ الاقتصادي العربي ما يزال مجهولاً ، لأن الباحث العربي قلما يصبر على تكريس حياته لدراسة حقبة زمنية معينة في إقليم معين من الأقطار العربية لاستكشاف أسرار الانحطاط العربي . والحقبة المعاصرة أيضاً ما يزال يكتنفها الغموض بالرغم مما قام به الباحثون المصريون بالنسبة إلى تطور المجتمع المصري . أما الحاضر فنحن مدينون لكبار الروائيين العرب وليس للباحثين في العلوم الإنسانية لمعرفة بعض الشيء عما يجري في الحياة المجتمعية العربية والمدنية : « الفلاح » و « الأرض » و « مذكرات نائب في الأرياف » و « الأشجار واغتيال مرزوق » و « فندق ميرامار » و « موسم الهجرة إلى الشمال » ، إلى آخره ..... هذه هي الأعمال التي تعطينا بعض ملامح الصورة على الأوضاع المجتمعية العربية ، وهي في ذلك وثائق تفوق قيمة معظم ما كتب من قبل الباحثين العرب عن الاشتراكية العلمية والخصوصية وعن الأصالة والتحديث ، عن التراث وتجديده ، عن تطور الدخل القومي في هذا القطر أو ذاك ، عن المركز والأطراف ، إلى آخره .....

إن إخفاق العلوم الإنسانية العربية حتى الآن في تناول حقيقة المجتمع العربي بتشعباته وتعقيداته وخصوصياته يعكس في نهاية التحليل إخفاق الفئات الاجتماعية القيادية في المجتمع العربي في تغيير المجتمع وإخراجه من حلقة التخلف والتبعية . وما نراه اليوم من ظواهر زيادة فقدان السيطرة على تطور المجتمع يجب أن يدفع الباحثين العرب إلى التمعن المنهجي في أسباب عجز العلوم الإنسانية العربية : إن انحطاط الزراعة العربية المستمر مقابل زيادة الاحتياجات من المواد الغذائية ، وفقدان الانتاجية في المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة واتكال هذه المؤسسات التام على القدرة التكنولوجية الأجنبية ، وسرعة تزايد عدد سكان المدن دون أن تتوفر وسائل تأمين العيش الكريم في المدن ، وازدياد هجرة الأدمغة إلى الخارج وتردي الأوضاع الحضارية السياسية في العالم العربي ، جميع هذه الظواهر تؤكد ليس فقط استمرار التخلف العربي بل تعميقه . لذا يتحتم على الباحث العربي الممثل لطموح التقدم التقني في المجتمع العربي أن يستفيق من سباته ليواجه التحدي بالدخول فعلياً في عصر البحث الاجتماعي والاقتصادي . ولا مجال هنا للحديث حول برنامج للأبحاث الاجتماعية العربية ،

لذا سأكتفي بسرد بعض التأملات حول هذا الموضوع :

١ ـ ليس المطلوب من الباحث الاجتماعي الابتعاد عن العمل السياسي ، بل المطلوب الابتعاد عن العمل السياسي كبديل للأبحاث الاجتماعية الميدانية الطويلة المدى والابتعاد عن القيام بالدراسات الميدانية السريعة والسطحية كوسيلة من وسائل النضال السياسي المباشر . فالقيام بالأبحاث الميدانية الدقيقة التي تلتزم بوصف الواقع المعقد هو وحده الكفيل بإثراء النظرة السياسية وجعلها قابلة لتغيير الواقع المرير في جميع أوجه المجتمع المدني .

٢ ـ إن الأبحاث الميدانية ، خاصة تلك التي تتناول الفئات الاجتماعية المحرومة من جميع وسائل إثبات الوجود الحديث ، قد تشجع المجتمع العربي على السير نحو اتجاه ديمقراطي ، فبالديمقراطية وحدها تتوضح الرؤية المجتمعية التي يمكن الاتفاق حولها ـ وإن تم ذلك بالصراع السياسي ـ لدفع المجتمع نحو التقدم التقني والحضاري .

٣ ـ يترتب على الباحثين العرب أن يعمقوا ثقافتهم العربية والدولية ، حتى يتمكنوا من إجراء النقد اللازم حول المنهجيات التي يستعملونها في أعمالهم ، وبالتالي حتى يتمكنوا من تكييف هذه المنهجيات تكييفاً جدياً وسليماً لمعطيات الواقع المحلي . ويبدو لي في الظرف الراهن أن هذه المهمة ملحة جداً . فقد نخسر كل وسائل البحث الحديثة المتوفرة إذا لم نتمكن من استعمالها استعمالاً رشدانياً مكيفاً بالواقع في المدى المنظور . وهذا يتطلب جهداً فكرياً كبيراً للتعويض عما فات الأبحاث الإنسانية العربية منذ ثلاثين عاماً من القيام بالأبحاث المنهجية النقدية ، وتتبّع التيارات الخصبة التي ظهرت في العلوم الإنسانية في الدول الصناعية . وبقدر ما يتوجب على الباحث العربي أن يبقى على اتصال بتيارات الأبحاث النظرية والتطبيقية في الخارج ، وبصورة خاصة في البلدان الصناعية ، بقدر ما يتوجب عليه أن يحتاط في استعمال المقولات والنماذج الخاصة بالدول الصناعية استعمالاً آلياً . مقولات ومفاهيم التنمية بصورة خاصة يجب أن يعاد النظر فيها ، ليس من ناحية نظام القيم الذي تحتوي عليه تلك المفاهيم ، بل من ناحية النماذج المفترضة للوصول إلى حالة التنمية والتقدم . فالنظريات المختلفة التي تدور حول التنمية وطرق الوصول إليها هي في غالبيتها لا تخدم إلا مصالح الدول المتقدمة صناعياً ، وهي المسؤولة عن تعميق التخلف . إن فشل التخطيط في الدول النامية وتعميق تبعيتها للعالم الصناعي يشيران بلا جدل إلى أن المناهج المتبعة حتى الآن في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية هي مسؤولة إلى درجة كبيرة عن بقاء التخلف والتبعية في العالم العربي . وتلعب اليوم نظريات التنمية نفس الدور الذي لعبته نظرية التبادل الحر في القرن الماضي لضمانة سيطرة البلدان الأكثر تقدماً صناعياً على البلدان الأقل نمواً . والمطلوب في هذا المضمار من الباحث في العلوم الإنسانية ليس فقط الثقافة التاريخية الواسعة بل أيضاً قوة التخيل والإدراك لتوضيح الرؤيا في المسائل النظرية والمنهجية بعيداً عن التمذهب بالمعنى الضيق ، أي الاعتقاد الغيبي بأواليات تكرارية وآلية في مسار تطور المجتمعات ، وبعيداً كذلك عن حلقة الاغتراب السائدة في المناهج الفكرية العربية والخاصة بالجدل حول الأصالة والحداثة أو الخصوصية والتفرنج . إن تحدي الهيمنة الأجنبية واقع لا يمكن التهرب منه . أما

المجابهة الفعّالة من زاوية المعرفة والعلم فإنها لا تأخذ مجراها إلا بتطوير علوم إنسانية أكثر شمولية وإدراكاً لواقع التخلف والتبعية مما يأتي من العلوم الإنسانية في الدول الصناعية ، وهذا بدوره لا يتم إلا عن طريق ممارسة المنهج النقدي والالتصاق بالواقع المحلي من خلال منهج ثاقب يسمح بإدراك الواقع إدراكاً شاملاً وصحيحاً .

٤ ـ هناك مجالات واسعة في العلوم الإنسانية لم ندخلها بعد مثل سوسيولوجيا الأديان . والباحثون اللبنانيون هم أدرى من غيرهم في تفهم أهمية دراسات سوسيولوجيا الأديان . كما ما نزال بعيدين جداً عن سوسيولوجيا التنظيمات السياسية والمدنية . صحيح أن العمل في مثل هذه الميادين ليس بالسهل غير أنه يمكن في نظري الكتابة فيها بعيداً عن التمذهب المباشر وفي إطار الفضول العلمي الإيجابي . ولا أرى سبباً جوهرياً لترك هذه المجالات فيما يختص ببلادنا حكراً على الباحثين من غير العرب . وفي هذا المضمار لا بدّ من أن يقوم الباحثون العرب بجهد خاص حتى تؤدي الفروع الخاصة بالعلوم الإنسانية في الجامعات العربية وظيفتها في تنظيم الأبحاث النظرية والتطبيقية . فلا يكفي أن تنتج الجامعات حاملي الشهادات في السوسيولوجيا أو الاقتصاد أو التاريخ بل يجب أن تتحول الجامعات إلى مراكز أبحاث ومختبرات تعمل وفق برنامج صارم للاستقصاءات والأبحاث الميدانية والنظرية . وعندما ندعو إلى ذلك لا نغفل الظروف الموضوعية التي تعيق تطوير العلوم الانسانية في بلادنا ، من ظروف سياسية ومعيشية . لكن لأي باحث رسالة يجب أن يؤديها مهما صعبت الظروف ولا يمكن أن يؤديها إلا بالقضاء على الميل الفطري إلى اكتساب الوجاهة الاجتماعية والسياسية او حتى الجامعية . أما الوجاهة الفكرية التي يتمتع بها الباحث في البلدان الصناعية والاحترام الذي تولده هذه الوجاهة فعلينا نحن أن نبنيهما بجودة انتاجنا الفكري واستقلال محتوى هذا الانتاج بالنسبة الى لعبة مراكز القوى في المجتمع العربي . ففي نهاية المطاف ، ان الباحث الناجح ذا العطاء لمجتمعه هو الذي يختار عالم العلم ويتجنب في أبحاثه متاهات الانزلاق في اللعبة السياسية الآنية حتى يتمكن من ترشيد الأواليات السياسية في مجتمعه نحو الانخراط في البناء الحضاري على الأمد الطويل . وفي غياب ذلك يجد الباحث نفسه سجين التناقضات المجتمعية التي تولد صراعاً سياسياً مستمراً تنعدم فيه الضوابط والرؤيا الفسيحة لبناء مجتمع أفضل ذي قدرة على توجيه صيرورته .

٥ ـ إن بناء المجتمع المتحرر يتطلب البحث المستفيض في لعبة القوى الاجتماعية المختلفة التي لها مصلحة في استمرار التخلف ، وكذلك تحديد دقيق للفئات المتعددة المكونة لهذه القوى وتحديد تصوراتها لصيرورة المجتمع واستراتيجية تحركاتها المجتمعية . وفي ظروف التغيير المتسرع الذي يعرفه العالم العربي منذ عصر النهضة ، فإن مثل هذا التحليل ليس بالسهل خاصة وأن إيديولوجيا تلك الفئات تلجأ إلى التعبير الحديث مع البقاء على ممارسات مجتمعية وتقليدية . والمثقف العربي نفسه هو جزء لا يتجزأ من هذه القيادات النخبوية وبالتالي هو جزء من لعبة القوى الاجتماعية . خاصة وأنه هو الذي يزود الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية بالمقولات الحديثة . وقد آن الآوان في هذا الخصوص أن يقوم الباحث السوسيولوجي العربي

بتطبيق وسائل البحث الحديثة لإجراء نقد شامل لدور المثقف اللبناني والعربي [٤]، لعبة القوى الاجتماعية ، هذه اللعبة التي ما تزال تبقي العالم العربي في حلقة التخلف . كما ان الأوان لإعادة طرح إشكالية علاقة القوى المحلية بالقوى الخارجية بحيث تتوضح الرؤيا في ما يخص طريقة اشتغال أواليات التخلف على صعيد لعبة القوى الاجتماعية المحلية . ولا بد في هذا المضمار من الإشارة إلى أعمال باحثي أميركا اللاتينية الرائدة في شأن تحليل اشتغال العوامل الداخلية للتخلف والتبعية واشتباك هذه العوامل بالعوامل الخارجية . إن كثيراً من الأبحاث الاجتماعية وخاصة الاقتصادية منها في العالم الغربي تكتفي بتحليل العوامل الخارجية واعطائها مركز الصدارة في البحث مما لا يساعد على معرفة دقيقة وموضوعية للعبة القوى الاجتماعية الداخلية المسؤولة عن استمرار التخلف والتبعية . إن هذا النقص في البحث يكوّن بدوره إحدى السمات الرئيسية في اشتغال أوالية التخلف . ذلك أن معركة الباحث في أية منطقة من مناطق العالم التي يسود فيها القهر المطلق والاستغلال والعنف تكمن في تشخيص الواقع المحلي تشخيصاً دقيقاً موضوعياً . فالمجتمعات لا تتحرر من البؤس والظلم والاستغلال إلا عن طريق بناء الإرداة المجتمعية الذاتية القوية والقابلة للصمود أمام الضغوطات الخارجية والاقتصادية منها والحضارية والسياسية والعسكرية . والباحث المتحرر الحر هو الذي يرفض أن يفرض عليه أي نوع من الحتمية في أبحاثه ومنهجياته ، فالتاريخ يصنع بما يتم من تغيير في الواقع المجتمعي بفعل حرية العقل . إن هذه الحرية هي الوحيدة الكفيلة بإزالة عوامل القهر والاستغلال التي يفرضها الصراع المستمر في القوى الاجتماعية المحلية لاحتكار أواليات السلطة السياسية والاقتصادية .

القسم الأول
المجتمع العربي وتعامله بالتكنولوجيا والتنمية الحديثة

١ ـ الطروحات الفكرية العربية في موضوع التخلف والتقدم التكنولوجي*

ان معالجة موضوع العلاقة بين التحرر العربي من آفات التخلف والتبعية وبين التعامل مع العلم والتكنولوجيا ليست باليسيرة . فالمثقف العربي سجين تقاليد شديدة الوطأة يرى من خلالها التحرر كعمل سياسي في الدرجة الاولى وبصورة خاصة كنضال ضد العوامل الخارجية الاستعمارية . وشأن المثقف العربي في ذلك هو شأن الكثير من مثقفي العالم الثالث . صحيح ان المثقفين التقدميين المتأثرين بالادب الماركسي الغربي يركزون على العوامل الاقتصادية في تحليل التخلف والتبعية ، غير انهم يلقون عبءالمسؤولية على البلدان الصناعية الرأسمالية بطريقة شبه آلية ، مما يجعلهم غير مبالين في معظم الاحيان بالعوامل الداخلية وعلاقتها المعقدة بالعوامل الخارجية . بصورة خاصة نرى ان الادب التحرري والنضالي في الوطن العربي ـ كما في اجزاء واسعة من العالم الثالث ـ يعالج العلم والتكنولوجيا كظاهرتين فرعيتين مرتبطتين ارتباطا شبه تام وعضويا بطبيعة النظام الاقتصادي المتبع وليس لهما وجود مستقل . في هذا السياق يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي الذي حصل في الدول الغربية مجرد نتيجة للنظام الرأسمالي واستغلاله الداخلي واستعماره الخارجي . يتبين من ذلك في الادب التحرري ان قضية الخروج من التخلف العلمي والتكنولوجي في العالم الثالث هي قضية فرعية غير قائمة بذاتها ومتغيرة بشكل مرتبط مع التغير في البنى السياسية والاقتصادية . وبالتالي يتم الدخول في التقدم العلمي والتكنولوجي بقيام ثورة في شكل النظام الاقتصادي والسياسي قبل ان يصار الى تغيير شامل يتناول تعامل المجتمع مع التغييرات الحاصلة في البيئة والمحيط ويتناول ايضا نوعية وعلاقة افراد المجتمع بعضهم بالبعض الاخر . صحيح ان كثيرا من التحليلات في الادب التحرري تذكر لعبة تشابك العوامل الخارجية بالعوامل الداخلية المسببة للتخلف ، غير ان هذا الذكر يأتي في شكل تحليلات تفتقر الى اي عمق وتنحصر بسرد بعض المعدلات السطحية والآلية

(*) محاضرة القيت في النادي الثقافي العربي في بيروت عام ١٩٧٩ ونشرت في مجلة « دراسات عربية » ، العدد ٩ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ .

الدائرة حول علاقة الطبقات الاقطاعية والطفيلية (compradore) مع الاستعمار . صحيح ايضا ان التحليلات المذكورة اغتنت بعد مأساة الانهيار العسكري العربي سنة ١٩٦٧ ، بمقولة جديدة وهي مقولة البرجوازية الصغيرة واصبحت هذه البرجوازية المبهمة المعالم تحمّل كل خطايا الامة العربية التقدمية .

بطبيعة الحال لا يسعني هنا ان اقدم في اطار محاضرة واحدة عرضا انتقاديا شاملا للعقائد التحررية العربية في تناولها معضلة التخلف والتبعية العلمية والتكنولوجية ، لكن سأكتفي بطرح بعض التساؤلات حول منهجية الفكر العربي في قضيتي التخلف والتحرر ، وهما قضيتان متلازمتان ، وذلك على امل ان تفتح هذه التساؤلات باب المناقشة في مجال العوامل الداخلية للتخلف وطريقة اشتغالها وتكرارها من جيل الى جيل . ولا شك عندي ان موضوع « التقدم العربي والتعامل مع العلم والتكنولوجيا » الذي تكرم النادي الثقافي العربي بطرحه علي بهذه الصيغة لهو خير مدخل لبلوغ الهدف المذكور .

ان القاء مسؤولية استمرار التخلف العربي على العوامل الخارجية بالدرجة الاولى ايا كان القالب النظري والعقائدي المعمول به لهو امر بالغ الخطورة اذ يحول دون الوصول الى معرفة موضوعية لمعطيات المجتمع الداخلية التي تسمح للقوى الخارجية بالتلاعب بمصير الوطن . هذه المعرفة هي المدخل الالزامي الى اي تغيير سليم في جوهر المجتمع وليس في شكله فقط . فالتاريخ العربي الحديث منذ انهيار الامبراطورية العثمانية ، يعلمنا ان التغيير في شكل السلطة او في شكل النظام الاقتصادي لا يعني بالضرورة تغييرا في جوهر العلاقات الاجتماعية وفي درجة سيطرة المجتمع على مصيره وتطوره . ولربما آن الاوان للسعي الى اعادة النظر في مفاهيمنا التحررية وفي استعمال المقولات السياسية الدائرة حول التحرر والتقدم . وغني عن البيان ان دافعنا الاساسي في ذلك ليس الشعور بخيبة الامل والتنازل عن اهداف تحرر المجتمع العربي ، بل بالعكس دافعنا هو الايمان بان طاقات الشعب العربي في التحرر والتقدم ما تزال موجودة ، غير انها باقية مطموسة وغير فاعلة بطريقة مستمرة رغم التغييرات الكبيرة التي حصلت في الانظمة السياسية والاقتصادية العربية . فالامة العربية ، رغم ثرواتها الطبيعية وقوتها البشرية ، باقية الى اليوم تتخبط في التخلف والصراعات التقليدية حول السلطة . والاخطر من ذلك ان درجة اتكالها الاقتصادي والتكنولوجي على العالم الغربي قد اخذت حجما ضخما مأساويا يجعلنا نتشاءم بمستقبل الاجيال القادمة اذا لم يستعد الفكر العربي استقلاليته ولم يخرج من دائرة المجادلات العقيمة التي في الحقيقة- لا تعكس الا الصراعات التقليدية والتاريخية على السلطة في المنطقة العربية ، وان كانت القوالب النظرية المستعملة تلجأ تارة الى مقولات العالم الصناعي الحديث وطورا الى مفاهيم تراثية مختلفة .

هذه هي الامور التي اود ان عالجها منبها انه ليس عندي جواب قاطع على التساؤلات التي اثيرها وليس عندي نظرية جاهزة للتطبيق . لذا اعتذر عن اسلوبي المرتكز على الشك والتساؤل وهو اسلوب كثيرا ما يزعج العديد من المناضلين الباحثين عن الحقيقة المطلقة التي تؤمن راحة البال والفكر والضمير معا وهي حقا حقيقة مستحيلة تؤدي الى التسلط والطغيان والظلم . واقول

هنا دون تردد ان القناعة الوحيدة لدي تتلخص في ان التقدم والحرية اللذين لا بد منهما لضمان استمرار التقدم لا يأتيان الا بالجدل الفكري والمنهجية المبنية على رفض المسلمات السياسية والاقتصادية الغيبوية . وقناعتي أيضا ان بقاء الشعب العربي في حالة التفكك والاستغلال والذل بعد كل ما حصل منذ ١٨٠ سنة من ثورات وتقلبات في الأوضاع السياسية والفكرية يحتم على المثقفين العرب الوطنيين والمخلصين تغييراً جذرياً في أسلوب عملهم النضالي والفكري .

ننطلق في مغامرتنا التساؤلية بطرح بسيط سيقودنا الى رسم اشكالية (Problématique) مغايرة للاشكاليات السائدة في الفكر العربي والتي سنأتي بذكرها فيما بعد . والطرح هو كما يلي : انفتح العرب على العالم الصناعي في عتبة القرن التاسع عشر عندما اقدم نابليون حاملا معه كل رموز الثورة الفرنسية على فتح مصر وبلاد الشام حتى عكا . وقد اتت هذه الحملة بصدمة حضارية ايجابية الاثر في الوهلة الاولى اذ اقدم محمد علي على خلق نهضة صناعية واقتصادية وعسكرية اعادت الى مصر استقلالها واعتبارها الدولي وان بقي الباشا شكليا تحت سيادة الباب العالي . ومنذ اوائل القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا لم ينقطع العالم العربي عن الاتصال الحضاري والاقتصادي بمراكز القوة العسكرية والاقتصادية والصناعية العالمية ، اي بالدول الغربية . واتصل العالم العربي في الستينات من القرن العشرين بالجزء الجديد من العالم الصناعي اي البلدان الاشتراكية الشرقية (او بتعبير ادق البلدان التي الى شرق الغرب) . وعندما قام محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر بحركته النهضوية ، كان المجتمع الياباني مجتمعاً زراعياً شديد التخلف ، راكداً « حضارياً »، بالاضافة الى كونه متفككا ومغلقا تماما تجاه مراكز العالم الصناعي وقد استمر على هذه الحالة حتى أواسط القرن التاسع عشر عندما أصبح على وشك الاحتلال من قبل الدول الغربية بسبب اصرار زعاماته الاقطاعية على عدم فتح البلاد أمام حركة التجارة العالمية التي كانت تسيطر عليها الدول الغربية . وفي أوائل القرن التاسع عشر كان المجتمع الألماني لا يختلف كثيراً عن المجتمع الياباني . فقد وصفت الأديبة الشهيرة مدام دي ستال (De Staél) في كتابها عن ألمانيا الصادر سنة ١٨٠٠ الشعب الألماني بأنه شعب كتب عليه التخلف لأنه لا يتقن الصناعة ولا يهتم الا بالشعر والأدب والموسيقى بالاضافة الى استحالة توحيد الثلاثمائة امارة الألمانية ، منها البروتستانتية ومنها الكاثوليكية ، ومنها الجنوبية ومنها الشمالية ، منها النمساوية الميول ومنها الخاضعة للنفوذ الهولندي أو البريطاني . أما المجتمع الروسي فقد كان في أوائل القرن التاسع عشر يتميز بأفظع سمات التخلف اذ كان معظم رعايا الامبراطورية القيصرية يعيش تحت استبداد تام وفي حالة عبودية قانونية لقلة من الحكام اشتهروا بمظالمهم . أما أميركا الشمالية وان كانت نجحت في ذلك الزمن بأخذ استقلالها من بريطانيا ، فان العدد الأكبر من سكانها كان من رعاة البقر أو من المغامرين الباحثين عن المعادن الثمينة والخارجين على القانون أو الغير مندمجين اجتماعياً في بلادهم الأصلية ولاذوا الى ما وراء البحار هربا من العدالة أو الفقر المدقع .

بالمقارنة اذن ، دخل المجتمع العربي عصر « الحداثة » قبل الكثير من المجتمعات الاخرى . ولكن اين المجتمع العربي اليوم في سلم التقدم والعلم بالنسبة الى اليابان والولايات المتحدة

والمانيا وروسيا وبلغاريا الى آخره من هذه البلدان التي لم تكن تختلف الاوضاع فيها اختلافا محسوسا عن اوضاع مصر وبلاد الشام سنة ١٨٠٠ بل كانت أشد تخلفا في بعض الاحيان . ، فأين الفلاح المصري اليوم او الفلاح السوري او العراقي او البدوي السعودي او الحرفي او الموظف الصغير ، اين كل هذه الفئات من العلم والتكنولوجيا واين الفلاح الاميركي او العامل الياباني أو الصناعي الالماني أو العسكري الروسي ؟ كيف تطورت هذه الفجوة العميقة في حين كان الطهطاوي مثلا قد اطلع على التحديث وكتب حول الوطنية والعمران والعلم قبل ٥٠ سنة من قبول النخبة اليابانية المثقفة بالقاء النظر على التحديث الغربي وقد أقدمت على ذلك مضض بعد سلسلة من الاضطرابات الدموية الداخلية كان سببها رفض كبار الاقطاعيين المحاطين بالامبراطور الياباني التعامل مع كل ما يتعلق بالدول الغربية ـ حضارتها وعلمها ـ وقد كانت في الثقافة اليابانية تقاليد عريقة في ازدراء كل ما هو غير ياباني . وكان اليابان قد طرد من اراضيه جميع الاجانب في أواسط القرن الثامن عشر بعد ان كانت الارساليات الدينية الاوروبية قد نجحت في نصرنة ما يقارب الـ ٢٠٪ من السكان المحليين . وقد حظرت آنذاك الاديان الاجنبية وأغلقت البلاد باحكام امام كل غريب ولم يبق الا عدد قليل جدا يعد على الاصابع من التجار الهولنديين في جزيرة صغيرة تجاه مدينة نكازاكي ولم يتعامل معهم الا عدد قليل من اليابانيين ولم يكن لهم الحق في ادخال اي كتاب من كتب هؤلاء الغربيين الى الاراضي اليابانية . وقد بقي اليابان على هذه الحالة حتى اواخر خمسينات القرن التاسع عشر ولم يدخل حقل الصناعة الحديثة والتحديث الزراعي الا في السبعينات من القرن المذكور اي بعد نصف قرن من تحديث الاقتصاد المصري وادخاله في المبادلات التجارية الدولية . اما اليوم فالجميع يعرف حالة الاقتصاد المصري والاتكال الكبير على المعونات الخارجية الذي يتميز به ، بينما اليابان اصبح ثالث قوة اقتصادية في العالم والقدرة اليابانية على الابداع التكنولوجي اصبحت تضاهي القدرة الاوروبية والاميركية وتتفوق عليها في بعض الميادين ، حتى اصبح اليابان يصدر منتوجاته الصناعية بكميات تخلق اختلالا في توازن العلاقات التجارية بين الدول الصناعية نفسها . والجدير بالذكر ان اليابان عانى من كثرة سكانية على تربة زراعية فقيرة كما انه لا يملك اية ثروة طبيعية تذكر .

كيف تمكنت اذن بعض الشعوب من اللحاق بعجلة التقدم العلمي والتكنولوجي ولماذا بقيت شعوب اخرى ، منها الشعب العربي ، في حالة ركود علمي شبه تام رغم الاتصال المتواصل مع مصادر العلم الحديث ؟ هذا هو التساؤل الذي يمكن ان ننطلق منه اذا اردنا العدول عن الطروحات الفكرية السائدة حتى الآن والتي لم تؤد الى نتيجة اذ لم تؤمن هذه الطروحات تطورا مجتمعيا ينفذ من خلاله الشعب العربي من التخلف وتحكم الدول الكبرى بمصيره .

ان الطروحات الفكرية السائدة اليوم على الساحة العربية للاجابة على هذا التساؤل هي من ثلاثة انواع قلما نجد ـ بطبيعة الحال ـ هذه الانواع صافية ومتماسكة بل نجد انها تتشابك بعضها ببعض بدرجات متفاوتة عند المفكرين العرب .

النوع الأول : الطروحات القومية التقدمية

تدور هذه الطروحات حول الاستعمار وتحليل استراتيجيته للحفاظ على مكاسبه . وتفترض هذه الطروحات ان هناك مؤامرة مستمرة ضد شعوب العالم الثالث تحاك في دوائر المخابرات وتمنع دائما هذه الشعوب من النهوض من تخلفها . وهذه المنهجية تطبق على كل الاوضاع في العالم الثالث مهما اختلفت باستعمال اشكالية آلية مخالفة لابسط قواعد الواقعية . فاما ان يكون نظام ما في العالم الثالث رجعيا ويصادق الاستعمار فتكون الطبقة الحاكمة حسب هذه الطروحات عميلة من اصل اقطاعي او رأسمالي طفيلي وذيلي ولذا لا يحصل تقدم ، واما ان يكون نظام ما تقدميا ولكن تأتي - حسب الطروحات نفسها - مؤامرات الدوائر الاستعمارية ضده لتفشل جهوده الانمائية والحضارية وتجمد تقدم المجتمع . وكما ذكرنا فالاثراء الجديد في هذا المنهج هو تعيين مسؤول داخلي جديد على فشل النهضة في الانظمة التقدمية .وهذا المسؤول هو « البرجوازية الصغيرة » هذه المقولة المبهمة التي تتناول شرائح واسعة من المجتمع من الحرفي الصغير الى الطبيب والمحاسب والموظف الاداري دون اي تمييز في نوعية مصالح وطموحات هذه الفئات المختلفة .

على الصعيد الاقتصادي فان المنهج القومي متأثر بالهياكل الاقتصادية المعمول بها في الدول الاشتراكية الغربية ولذا يركز على التأميم وتكوين قطاع عام اقتصادي واسع تناط به مهام التصنيع . واي فشل في التنمية الاقتصادية يعزى الى الشريك الاجنبي وهو حسب الظروف اما مؤسسة رأسمالية مستغلة وإما مؤسسة من البلدان الاشتراكية الشرقية تنقصها التكنولوجيا الفعالة . والمنهج القومي التقدمي يمتزج حسب الظروف بقدر محسوس من الطرح التراثي وذلك حسب مقتضيات الاوضاع السياسية وتطور لعبة السلطة داخل المجتمع ، ونشهد عندئذ بروز نظريات مختلفة تبحث عن عنصر تمييز بالنسبة الى النظريات السائدة في العالم الصناعي : مثل نظرية الاشتراكية الخصوصية او نظرية الطريق الثالث .

النوع الثاني : الطروحات التراثية

يتلخص المنهج التراثي في القاء مسؤولية التخلف على التخلي عن الاصالة التراثية وعن الخصوصية الدينية القومية والوقوع في نمط الحياة الغربية فتضعف الامة وتقع فريسة النهم الاستعماري . والمدرسة التراثية ترى تناقضا لا يمكن التغلب عليه بين الروحية الشرقية والمادية الغربية ، بين الايمان الشرقي والالحاد الغربي ، بين التضامن الشرقي والفساد الغربي الى آخره . والطرح التراثي يرى الخلاص من التخلف والتبعية في العودة الى منابع التراث والابتعاد عن المناهج الفكرية الغربية التي ادخلتها في الامة القوى الخارجية الاستعمارية . والنظرة الى التراث والاصالة في هذا الطرح نظرة ايديولوجية بحتة ، تجعل من الخصائص القومية الدينية المفترضة شيئا ابديا ازليا غير قابل للتغيير ، ناسية ان الاصالة هي من صنع الشعب وليس من صنع المثقفين وان الشعب جسم حي يجب ان يتطور ويتغير ويتكيف مع تغير الظروف والمحيط والا وقع في الجمود والتقوقع واصبح المجتمع فريسة سهلة تصطادها المصالح الخارجية . فأصالة الشعب هي في حيويته الفنية والانتاجية وخصوصيته في طرائقه

الخاصة في الابداع الفني والانتاجي ، وليست الاصالة في ثبات البنى الفوقية من ادب وقانون وأشكال السلطة . فالمجتمع الياباني مثلا توصل الى اتقان الصناعات الحديثة عن طريق تطوير تدريجي في نمط الانتاج الحرفي الذي كان سائدا قبل انفتاحه على الحداثة وعن طريق تحويل كبار الاقطاعيين الى موظفين كبار في الدولة ومن ثم الى اصحاب الترستات المشهورة ،وكل هذا لم يمنع المجتمع الياباني من الحفاظ على تقاليده وامبراطوره وعاداته الدينية .

المدرسة التراثية في العالم العربي كما في العالم الثالث هي في معظم الاحيان تعبير عن رغبة طبقة من المثقفين في الحفاظ على السلطة العقائدية داخل المجتمع وكثيرا ما نرى ان العديد من اتباع هذا المنهج ينتمون الى الشرائح المتفرنجة في المجتمع او على الاقل يتمتعون بمزايا المجتمع الاستهلاكي الغربي او يعيشون في احضانه ويكملون بذلك القول والمنهج الاستشراقي الذي ساهم الى حد بعيد في الجمود والاغتراب الحضاري في العالم الثالث .

النوع الثالث : الطروحات الليبرالية ـ القومية

هذه الطروحات آخذة بالاندثار منذ اواخر الخمسينات ، فقد وصمت بمهادنتها للاستعمار في فترة الاستعمار الغربي المباشر بين الحربين العالميتين . ان المنهج الليبرالي العربي كان له موقف انساني النزعة (humaniste) وتطوري (évolutioniste) اذ كان قد تأثر بفلسفة التنوير الاوروبية الخاصة في القرن الثامن عشر . وكان يرى الطرح الليبرالي ان الامة في انحطاط وان لا بد لها من فترة طويلة للخروج من امراضها وللوصول الى الحداثة والتعامل مع الدول الغربية على قدم المساواة . ومن اتباع هذا المنهج حسب تقديري بعض كبار المصلحين الدينيين في اواخر القرن الماضي واوائل هذا القرن من امثال جمال الدين الافغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وخالد محمد خالد وعلي عبد الرزاق وقاسم امين واحمد امين الى آخره ، وان كانت اليوم النظرة الى هؤلاء المصلحين غير ايجابية فانهم قد قاموا بدور جبار في ظروف صعبة اذ سمحوا باعمالهم الفكرية بتطوير مجمل البنى الفوقية للمجتمع العربي وفكوا الجمود الايديولوجي والحصار الفكري اللذين كانت الامبراطورية العثمانية فرضتهما على المجتمع العربي . وعلى خلاف الطروحات التراثية والتقدمية الحالية فان المصلحين الدينيين في عصر النهضة والى جانبهم المصلحون من غير رجال الدين كانوا في تحليلاتهم للاسباب الداخلية للتخلف يؤكدون على ان الاصلاح الداخلي هو المدخل الالزامي الى التحرر الوطني من الاستغلال الاجنبي .

ويجب الا يغيب عن بالنا ان الطرح الليبرالي قد تغير تماما عما كان عليه في عصر النهضة وهو اصبح ينحصر في الدعوة الى مصادقة الدول الغربية الرأسمالية والى مخاصمة الدول الاشتراكية . ويدعي الطرح الليبرالي الحالي ان استمرار التخلف العربي ناتج عن التجارب الاشتراكية الفاشلة واللجوء الى التكنولوجيا الروسية التي هي دون التكنولوجيا الاميركية كما ان الطرح الليبرالي اليوم لم يعد يبالي بقضية الحرية الفكرية والفلسفية والسياسية كما كان الحال ايام النهضة بل ان همه الاكبر البقاء في فلك العالم الغربي الصناعي والابتعاد عن اساليب المنهج الاشتراكي .

وفي الحقيقة ان الشيء الجديد الذي نلمسه منذ بضع سنوات والذي يتعاظم هو تقارب

الطرفين الليبرالي والتقدمي من الطرح التراثي من جهة ومزج الطرح التراثي ببعض اساليب الطرحين الاخرين من جهة اخرى . فالمدارس الفكرية العربية اليوم تدور كلها حول محورين شكليين ومحض عقائديين : التراث من جهة ، اليمينية واليسارية من جهة اخرى . ويمكن اعادة فرز الطروحات الفكرية على الشكل الدائري المفرغ التالي :

- تراثية يمينية
- تراثية يسارية
- يمينية تراثية
- يسارية تراثية

والعنصر المشترك بين هذه المدارس كلها انها ترفض التعامل مع الواقع وتهرب الى الغيبيات وتخوض معارك جانبية لا تمت بصلة الى حل معضلات التخلف بل على العكس فان المعارك العقائدية الضارية التي تجري الآن على الساحة العربية حول المحورين المذكورين هي دليل على فشل التجارب التحديثية والنهضوية في العالم العربي منذ عهد محمد علي ودليل على بقاء المجتمع العربي في وحل التخلف. وفي نظرنا كما سنبينه فان هذه المعارك تستنزف بلا جدوى القوة الفكرية العربية بدلا من توظيفها في التعامل مع العلم والتكنولوجيا وفي مكافحة قوى الاستغلال الداخلي والخارجي التي تتحكم بمصير الشعب العربي مكافحة فعالة وناجحة . وقد آن الاوان في نظرنا للخروج من هذه الحلقات العقائدية المفرغة والاغترابية (aliénante) والدخول بجدية في استقامة فكرية تمكن المجتمع العربي من العمل والبناء على قواعد صلبة ومستقلة عن المصالح الفرعية الداخلية وعن المصالح الخارجية .وقد تتوضح معالم الطريق الى مثل هذه الاستقامة عند التأمل باسباب فشل التجارب التحديثية العربية .

بعض التاملات حول التجارب التحديثية العربية

لو قمنا باحتساب الاموال التي انفقت على التنمية في العالم العربي منذ عهد محمد علي الى اليوم من قروض اجنبية واموال قطنية ونفطية ومساعدات من الدول الصناعية لاصابتنا الحيرة . وسنكتفي هنا بذكر رقم واحد وهو رقم الاموال المستثمرة في ١٢ دولة عربية رئيسية بين ١٩٥٠ و ١٩٦٨ ، اي فترة ١٨ سنة ، فقد بلغ الرقم مبلغ ٦٥ مليار دولار اي ما يقارب ٥ اضعاف قيمة مساعدات الولايات المتحدة الى اوروبا لاعادة تعميرها بعد الحرب العالمية الثانية . زد على ذلك عدد الخبراء الاجانب الذين اتوا الى العالم العربي منذ الفتح الفرنسي لتنشيط جميع القطاعات الاجتماعية والصناعية والعسكرية ، وزد ايضا عدد الطلاب العرب الذين أرسلوا الى الخارج ساعين وراء العلم وعدد الأساتذة الأجانب الذين علموا في كلياتنا ومدارسنا ، واضف كذلك عدد الشركات الأجنبية التي عملت في البلاد العربية وما تزال تعمل وكميات التجهيزات الانتاجية التي استوردها العالم العربي منذ ١٥٠ سنة . كما لا بد من ان نتذكر الخطط التنموية الجبارة والمشاريع الضخمة ، وبالمقابل انظر الى الفلاح العربي ومشكلاته وتضاؤل انتاجه حتى اصبح العالم العربي يعتمد

على الخارج لسد ما يقارب نصف احتياجاته الغذائية ، وانظر الى الموظف الصغير ومستواه الاجتماعي ومشكلات سكنه وتأمين عيش كريم لعائلته ، وانظر الى الحرفي الذي يرى حرفته تزول دون ان يرتقي الى اساليب انتاجية جديدة وانظر الى المهندسين الذين بعد مضي اكثر من مئة سنة على زراعة القطن و ٥٠ سنة على استخراج النفط ، تنحصر اعمالهم في تصميم البنايات السكنية ولم يدخلوا ميدان التصميم الصناعي . فالتجهيزات تأتي كلها من الخارج وتصمم في الخارج فيتحول المهندس العربي الى مجرد موظف اداري يوقع على كشوفات الشركات الأجنبية ومكاتب الدراسات الهندسية الأجنبية . وانظر ايضا الى منشأ ما تستهلكه في حياتك اليومية من منتوجات صناعية حديثة فترى ان معظمها يؤتى به من الخارج رغم المبالغ المدرجة منذ سنوات في الخطط التنموية . ورغم ما انفق في القرن الماضي لبناء مصانع حديثة في جميع الميادين ، فنرى ان كل ما حصل منذ ١٥٠ سنة على حد قول جلال امين ، احد كبار الاقتصاديين العرب ، هو « تحديث الفقر » ، في العالم العربي اي ان تخلفنا أصبح حديثا بدلا من ان يبقى تقليديا بمعنى ان الفقر لم يذهب بل بقي على كثافته ، انما اصبح يرافق هذا الفقر وجود المظاهر الخارجية للتحديث . أما التبعية العربية للعالم الصناعي فقد أصبحت اليوم في أوجها . فالاستثمارات الحيوية في جميع الميادين تقوم بها الشركات الأجنبية والجزء الأكبر من السلع الحديثة اليومية الاستعمال يستورد من الخارج وقد اضحى التحديث في نظر النخبة العربية يكمن في القدرة على التوسع في التعامل مع مصادر الصناعة في العالم الخارجي بدلا من أن يكون التحديث مجسدا في أعمال بناء علمي ذاتي داخلي . وعندما يفشل مشروع من المشاريع التي تنفذها الشركات الأجنبية ، فالتهمة تلقى على الفريق الأجنبي بدلا من ان تلقى على مقرري المشروع داخليا والقوى الاجتماعية التي يمثلونها . وفي الحقيقة فان اسلوب العمل في التحديث الصناعي لم يتغير منذ عهد محمد علي . فالتجارب الصناعية تنتمي كلها الى نموذج واحد مهما اختلف المكان والزمان وهو نموذج يتميز بسمتين رئيسيتين :

الفوقية في اخذ القرار :

تتخذ القرارات في سراديب بيروقراطية الدولة وحسب اهواء هذه البيروقراطية وما تمثله من مصالح اجتماعية واقتصادية فرعية في المجتمع دون ان تسبق القرار اية مناقشة حقيقية ودراسة جدية حول تأثير المشاريع المسماة بالإنمائية على الأوضاع الاجتماعية وبصورة خاصة تحسين القدرة الانتاجية في الطبقات الدنيا من الشعب .

الاغترابية في تنفيذ القرارات :

يأتي دائما تنفيذ المشروع عن طريق فريق اجنبي يقوم بالتصاميم ويدير الاشغال ، وهذه نتيجة الفوقية المشار اليها لان المشاريع المقررة لو كانت موجهة فعليا الى تحسين الاوضاع المعيشية للطبقات المستغلة في المجتمع لامكن لهذه الطبقات ان تقوم بنفسها بتنفيذ الجزء الاكبر من المشروع . لكن مشاريع التحديث هي موجهة فعلياً الى تأمين مصلحة النخبة الاجتماعية التي تسيطر على الدولة والثقافة والحياة الاجتماعية وهدف هذه النخبة الحصول على مظاهر

الحداثة وما تعتقد ان التحديث يوفره لها من أساليب المراقبة والسيطرة والقوة .

هذا النموذج يبقي العلم والتكنولوجيا مغتربين عن المجتمع محصورين بحيز ضيق وهو حيز النخبة الاجتماعية التي تحتكر التعامل مع العلم الحديث وتوظفه لصالحها . هذا الموقف الاحتكاري يؤمن الحفاظ على وضع العلم والتكنولوجيا كجسم غريب عن المجتمع العربي . ومما «يزيد الطين بلة» ان بعض النظريات الاقتصادية التحررية ترسخ هذا الوضع وتسهل استمراره اذ تقول بان التكنولوجيا محتكرة من قبل الدول الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسيات التابعة لها وانه لا بد من تعامل ـ وان كان عدائيا ـ مع هذه الشركات للحصول على التكنولوجيا خاصة انه لا مصدر آخر للحصول عليها حسب هذه النظريات . وتبرر ايضا هذه النظريات بطريقة غير مباشرة بيع الثروة الوطنية الى الخارج بدلا من استعمالها داخليا مقابل امل الحصول على التكنولوجيا .

والحقيقة ان كلمة تكنولوجيا مضللة للغاية وكذلك تعبير نقل التكنولوجيا؛ فلي هناك شيء ملموس اسمه تكنولوجيا . هناك علم وتقنيات وفن هندسي . وبفضل الممارسة المنتظمة والمنسقة في هذه الميادين الثلاثة يتمكن المجتمع من انتاج مجموعة من السلع الصناعية والتجهيزات الانتاجية التي هي موضع تجارة وربح في الدول الصناعية وفي تعاملها بين بعضها البعض ومع العالم الثالث . فالتكنولوجيا هي نتيجة هذه الممارسة وليست شيئا قائما بذاته يمكن شراؤه . والوهم الاكبر هو في الاعتقاد ان التجهيزات والسلع هي التكنولوجيا وان مجرد ابتياعها من الدول الصناعية يعني تحويل القدرة على انتاج السلع ذات الطابع التكنولوجي اي الطابع الحديث . وابتياع التجهيزات الانتاجية وبراءات الاختراع عمل منطقي فقط عندما يطور المجتمع حدا ادنى من الكفاءة الهندسية والتقنية للسيطرة على النواحي الفنية في الانتاج الحديث وللقيام بتطوير ذاتي للاساليب التكنولوجية المستوردة من الخارج . وهذا يتطلب بدوره سياسات اقتصادية واجتماعية مغايرة تماما للسياسات التنموية التقليدية التي تجعل من الشعب مشاهدا ساكنا لعمليات التصنيع او لما يسمى بنقل التكنولوجيا. والتي تجعل من البلد المتخلف فريسة سهلة لالاعيب الشركات المتعددة الجنسيات .

ولا بد هنا من التركيز على ان سياسة بناء القدرة الذاتية في مجال العلم والهندسة والتقنيات تقضي بان يكرس الجزء الاكبر من الطاقات الفكرية والبشرية في اكتساب العلم (والعلم ، على خلاف التكنولوجيا ، ليس سلعة تجارية يمكن ان تحتكر ويتلاعب في اسعارها) وفي تعبئة الطبقات المحرومة من المجتمع والقضاء على جميع انواع البطالة باعطاء هذه الطبقات الدوافع المادية المناسبة والحقيقية لزيادة الانتاجية بدلا من جعلها تتكل على الدولة لتأمين حاجاتها الاجتماعية والمعيشية . وكذلك تقضي سياسة مكافحة التخلف بخوض معركة بناء قوة هندسية حقيقية فلا صناعة بدون هندسة صناعية ولا هندسة بدون علم وممارسة دؤوب . فلما نتساءل كيف اننا نؤهل الآلاف من المهندسين لكن ما تزال الحكومات الغربية تمنح الى المكاتب الهندسية الأجنبية تصميم اصغر مصفاة وأصغر مصنع للنسيج وبالرغم مما مضى من زمن منذ دخولنا عهد الطاقة وعهد القطن وعهد المواصلات الدولية ؟

وأصل هنا الى عدة استنتاجات :

١) ان العلم والتكنولوجيا لم يدخلا بعد المجتمع العربي ويتوطنا فيه وان التعامل معهما ما يزال محصورا بعدد قليل من الأفراد في المجتمع وهو النخبة الاجتماعية السياسية التي تحتكر التعامل مع العالم الخارجي وتوظفه لصالحها ولصالح بقائها في مركز الصدارة .

٢) ان التجارب التحديثية من محمد علي الى عبد الناصر لم تغير في الجوهر طبيعة العلاقات الاجتماعية والسلطوية في المجتمع وكل ما حصل هو ان اشكالا جديدة من البنى الفوقية تكيفت مع نمط العلاقات القديمة . وقد اصبحت في معظم الاحيان المؤسسات الحديثة مجرد غطاء سهل الاستعمال لاخفاء استمرار نمط العلاقات التقليدي من وراء تغييرات في بعض النخب المسيطرة .

٣) ان فشل التجارب التحديثية وانعكاساتها السلبية على المستوى المعيشي للطبقات المحرومة اساسا في المجتمع يدفع هذه الطبقات بطريقة دورية الى موقف رافض للحداثة ومظاهرها المزيفة التي تمارسها القيادات السياسية والثقافية . عندئذ يحتدم الصراع العقائدي بين الفروع المختلفة للقيادات فيزحف الجميع لتوظيف موجة الرفض لتوسيع رقعة النفوذ السلطوي أو اكتساب مواقع سلطوية جديدة . ويجب الا ننسى في هذا السياق ان البقاء في التخلف يؤمن بقاء مصادر القوة التقليدية وان لعبة الحكم في البلدان المختلفة تدور كلها حول تطوير هذه المصادر دون القضاء عليها والا تغيرت آليات السلطة تغييرا شاملا ومجهول النتائج وذلك يفسر الى حد ما الالتباس المستمر في الاختيارات المجتمعية والتأرجح بين حداثة وتقليد .

٤) ان المثقفين العرب مرتبطون بصورة عامة بشكل عضوي بمراكز السلطة المختلفة ولعبتها داخل المجتمع ، ولم يتمكنوا من الابتعاد عنها لاداء وظيفتهم الحضارية بطريقة مستقلة .حتى المثقفون الشباب في المهجر وهم كثرة لم يتمكنوا من لعب دور يذكر . فاما ان نراهم يذوبون في الحركات الثقافية الاجنبية او نراهم سجناء ولاءاتهم المحلية رغم ابتعادهم عن الوطن . واهتمام المثقفين بلعبة السلطة وتوظيفهم من قبل مراكز السلطة المختلفة والقوى الاجتماعية التي تمثلها ، هما من العوامل التي تساهم في بقاء الامة غير قادرة على الخروج من التخلف .

٥) ان المناهج الفكرية المتبعة حاليا في العالم العربي تصب جميعها في نهر واحد يؤدي سيره الى تحميل مسؤولية استمرار التخلف الى قوى خارجة عن قوى المجتمع او قوى تسمى بالعميلة او الدخيلة . وهذه المناهج تبرىء النخب المسيطرة من اي عبء او مسؤولية في التخلف ولو اقتضى ذلك في بعض الاحيان التضحية بشريحة من شرائح النخبة القيادية . وهكذا يغض النظر تماما عن الآليات الداخلية لاشتغال التخلف وعن جوهر التخلف .

فشل التفاعل الحضاري ومسؤولية المثقفين

كل هذا يقودنا الى التأمل في التفاعل الحضاري . فمأساة استمرار التخلف ناجمة في نهاية المطاف عن استحالة التفاعل الحضاري مع العالم الصناعي . فالشيء الذي نلمسه هو ان الاتصال الحضاري مع الدول المتقدمة موجود وبكثافة من خلال بعض شرائح النخبة القيادية لكن ينعدم التفاعل الحضاري الذي يجب ان يشمل المجتمع باسره لدفعه الى الامام وتخليصه

من حالة الركود والتبعية العلمية . وحتى الآن يبدو لي اننا لم ندرك من الحداثة الا مظاهرها الخارجية ولم ننفذ الى جوهرها وكذلك لم ننفذ الى جوهر التقدم بل اكتفينا بوضع اشكاله الخارجية من وراء ما يسمى بالاعمال التنموية . فالتقدم ليس في جوهره تحقيق الاشتراكية او الرأسمالية او الحصول على آلات انتاجية معقدة مصنوعة في الخارج : هذه هي اشكال خارجية من التقدم وليس التقدم بحد ذاته . ان التقدم بذاته هو تطور المجتمع نحو تحقيق سيطرة اكبر على الطبيعة والبيئة والمحيط وتوسيع رقعة الاختيارات في تطور المجتمع . ومثل هذا التقدم يمكن ان ياخذ اشكالا عديدة مختلفة ومتناقضة حسب عبقرية كل شعب . فروسيا الاشتراكية واليابان الرأسمالي نموذجان متناقضان في الشكل ولكن ليس في الجوهر في الوصول الى القدرة العلمية والابداعية . ان الثورة العلمية التي حصلت بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر في اوروبا كانت ناتجة عن رغبة النخبة المثقفة في السيطرة على الطبيعة وفي اكتشاف قوانين صيرورة المجتمع . والثورة الصناعية نفسها لم تكن لترى النور لولا الجهود الجبارة التي بذلتها شرائح مختلفة من المجتمعات الاوروبية في الابتكار والممارسة التقنية اليومية . لا شك ان النهب الاستعماري قد اعطى لهذه الثورة زخما اضافيا قويا لكن لا علاقة مباشرة بين الاكتشافات البخارية والكهربائية والالكترونية والذرية والمغامرات الاستعمارية والا كيف نفسر الانحطاط الاسباني والبرتغالي بينما كان لهذين البلدين اوسع المستعمرات ؟

وفي تصوري ان الطروحات الفكرية المعاصرة في العالم العربي لا تساعد المجتمع على الدخول في جوهر التقدم . فالمعارك الفكرية والعقائدية كما ذكرت لا تمت بصلة مناسبة الى التحديات التي نواجهها وهي ما تزال معارك اسيرة قوة الماضي ولعبة السلطة بين شرائح النخبة العربية . فاذا كان الدفاع عن التراث عملا نضاليا لا بد منه في عهد الاستعمار المباشر ومحاولات المستعمر تقويض الدين واللغة والقومية لترسيخ سيطرته فان الدول الكبرى لا تبالي اليوم بتلك الامور فسيطرتها مؤمنة باساليب اخرى وبصورة خاصة بالتفوق العلمي المطلق ، لذا فالمعارك التراثية في الحقيقة ليست موجهة ضد الغريب بل كما شرحنا آنفا هي جزء من لعبة السلطة الداخلية وفي الحقيقة اتساءل في كثير من الاحيان لماذا هذه المعارك الطاحنة بين محبذي الاصالة ومحبذي الحداثة ؟ فالمثقف الاصيل هو الذي يكون مطمئنا الى هويته القومية والدينية وبخصوصيتها بحيث لا يحتاج الى التكرار الرتيب بان لا بد من اصالة ومن تراث ومن خصوصية . ولو كان مطمئنا فعليا لكان اقلع المثقف التراثي عن ترداد صفته القومية الماضية للعناية بالحاضر وبمعضلات مجتمعه المعاصرة . وقلق المثقف في هذا الميدان في غير محله اذ ان المجتمعات موزعة بين شعوب مختلفة الخصائص . والاصالة الحقيقية هي التي تسمح للمجتمع ان يتغير ويتكيف مع تغير الزمن والظروف وان يطور خصائصه القومية باختيار ووعي وزيادة في الرخاء العام . والتراث اطار خصب ورحب عندما يتطور بطريقة طبيعية . اما التثبت بتخيل عقائدي للتراث فهذا جزء من لعبة السلطة . فالتراث ملك الشعب وليس ملك المثقف ، والشعب المتقدم هو الذي يمنع احتكار التراث من قبل النخبة المسيطرة كما هو الذي يصنع التراث ويطوره .

ويبدو لي ان التناقض بين الاصالة والتراث من جهة والحداثة من جهة اخرى هو ايضا تناقض وهمي فلا تراث بدون حداثة ولا حداثة بدون تراث ولا اصالة بدون تغيير . والتباس الحداثة بالتفرنج ناتج عن عدم ادراك جوهر التقدم وعدم فصله عن اشكاله الخارجية وهو ناتج عن الفشل المتكرر في التجارب التحديثية في العالم العربي .

وفي قناعتي ان الاستمرار في هذه المعارك يدل على استمرار حالة اغتراب نخبة المجتمع العربي وعلى استمرار مراكز السلطة التي ليس لها مصلحة في التغيير الجوهري . والتغيير الجوهري اليوم هو ان نعي اننا ما نزال خارجين عن العلم والتكنولوجيا واننا ما نزال نعيش على مفاهيم التقدم التي تناسب القلة المتمتعة بالمراكز القيادية الحضارية . فالتقدم ليس باليمين او باليسار ،.بالتشبث بالتراث او بالابتعاد عنه ، انما التقدم هو في رفض التنمية الفوقية ودخول المجتمع بجميع شرائحه في التعامل اليومي بالانتاج والعالم الانتاجي وانتشار المعرفة والعلم . والتقدم بالنسبة الى المثقفين هو رفض العمل العقائدي الموظف لصالح الشرائح الاجتماعية المختلفة التي تمنع التغيير الجوهري بدليل ان الشعب العربي ما يزال يتخبط في التخلف بعد ١٨٠ سنة من التغيير الشكلي بينما شعوب اخرى كثيرة دخلت عصر الصناعة والتكنولوجيا بعده اصبحت اليوم صاحبة مصيرها وتطورها .

٢ ـ التاخر التكنولوجي العربي بين تهافت الفكر التنموي والعوامل الاجتماعية المحلية *

حتى وقت متأخر كان الاقتصاد السياسي للعلم ميدانا مهملا في العلوم الاجتماعية : فلم يعتبر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي او الماركسي العلم وتطبيقاته في الحياة الاجتماعية كمتغير في حد ذاته يستحق انتباها خاصا . فقد اعتبرت معظم المدارس الفكرية تقسيم العمل والآلات والتكنولوجيا الصناعية ـ ولا تزال تعتبرها الى حد بعيد ـ مجرد نتاجات جانبية لارتقاء النظام الاقتصادي على النحو الذي نظّر له آدم سميث وكارل ماركس واتباعهما .

اما المؤرخون الاقتصاديون فكانوا اكثر انتباها الى الدور الذي يلعبه العلم والتكنولوجيا فيما يسمى « الثورة الصناعية » التي جرت في انكلترا وبعدها في اوروبا الغربية . ولكن لم يحدث الا في العقود الأخيرة فقط ان وجه الانتباه اللازم الى مجموعة العلاقات المركبة القائمة في البلدان الغربية بين العلم والتكنولوجيا الصناعية والتنمية الاقتصادية . وكان هذا راجعا الى جهود باحثين بارزين ظل دافعهم الى حد كبير هو دافع مؤرخين على مستوى عال من التخصص[١] . ولا تزال الكتب المدرسية الاقتصادية ماضية في خلوها من أي انتباه جاد يوجه للاقتصاد السياسي لتقدم العلم والتكنولوجيا .

(*) هذه الدراسة جزء من كتاب جماعي عن العلوم في العالم العربي سينشر قريبا باللغة الانجليزية باشراف الدكتور ايليا زريق لدى دار النشر الانجليزية

Routlidge and Keagan Paul

وقد نشرت أيضاً في « دراسات عربية » العدد ٢ ـ السنة ١٧ ـ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠

(١) انظر بشكل خاص :

Science, Technology and Economic Growth in the Eighteenth Century, Ed. by A.E. Musson, Methuen and Co., Ltd., London, 1972; Technological Change : The United States and Britain in the Nineteenth Century, Ed, by S.b. Saul, Methuen and Co., Ltd. London, 1970 ; David S. Landes, The Unbound Prometheus, Cambridge University Press, 1969 ; Paul Bairoch, Révolution Industrielle et sous - développement, Mouton, Paris, 1974 ; W. H. G. Armytage, The Rise of Technocrats, A Social History, Routledge and Keagan Paul, London, 1969 ; Paul A. David, Technical Choice,. Innovation and Economic Growth, Cambridge University Press, 1975 ; S. Kuznests, Economic Growth and Structure, W. W. Norton and Co., New York, 1965 ; from the same author, Economic Change, New York, 1953 ; Paul Mantoux, La Révolution Industrielle au XVIII Siècle, Genin, Paris, 1973 ; Nathan Rosenberg, Perspectives on Technology, Cambridge University Press, 1976. See also, Histoire des Techniques, Ed. by Bertrand Gille, La Pléiade, Paris, 1978.

اما عن علماء الاجتماع ـ وقد تأثروا بدرجة كبيرة بفلسفة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الغربية ـ فقد اولوا انتباها كبيرا حقا للعلم ودوره المهم في تقدم الانسانية . ومع ذلك فان رؤيتهم ظلت مقيدة بالانغماس في النزعة التأريخوية المتمركزة اثنيا على ذاتها Historicisme) Ethnocentrique) والنزعة الوضعية القومية الضيقة . فالعلم بالنسبة لعلماء الاجتماع هو نتاج طبيعي لتطور يسير في خط مستقيم وعلى مراحل نحو تقدم شامل ونحو سيادة السلوك العقلاني في الحياة الاجتماعية . وبهذا فان علماء الاجتماع لم يمتنعوا فحسب عن القيام بأية محاولة جادة لتلمس طبيعة النمو العلمي واوليات الاختراعات التقنية في الحياة الاجتماعية ، بل انهم اسهموا ايضا بنصيب كبير في تحويل الدراسة السوسيولوجية للعلم والتقنية الى ايديولوجيا خالصة تشكل عقبة كأداء امام اي تعميق لمعرفتنا الانسانية (الانتروبولوجية) بوظائف العلم في الحياة الاجتماعية .

هذه هي بعض الحقائق التي تفسر القصور الكامل في الأدبيات الواسعة عن التخلف وعن السياسات الانمائية في بلدان العالم الثالث ، فيما يتعلق بالعلم والتقدم التقني . وهنا ـ مرة اخرى ـ فان النظرة التقليدية تذهب الى ان البلدان غير الصناعية ستصل الى مرحلة النمو ان عاجلا او اجلا عن طريق استيراد العلم والتكنولوجيا من البلدان التي بلغت مرحلة النضج الاقتصادية و « العقلانية الاجتماعية » ، ضمن اطار سياسة عامة ترمي الى زيادة الاستثمار الاقتصادي الخالص .

لقد كان الفضل لجوزيف نيدهام Joseph Needham ـ وهو ايضا مؤرخ ـ في اصابة وجهات النظر التقليدية لعلماء الاقتصاد والاجتماع حول العلم والتقنية بحرج شديد ، وفي كسر الحتمية الاقتصادية والاجتماعية المبنية على الانغماس في النزعة التأريخوية المركزة اثنيا وتصور التطور والتقدم التقني كخط مستقيم . فلقد برهن نيدهام في مؤلفه الاساسي عن العلم والحضارة في الصين بجلاء على ان درجة عالية من المعرفة العلمية والقدرة التقنية يمكن ان تظهر في مجتمع ، وان لا تخلق مثل هذه الامكانية ـ مع ذلك ـ انماطا غربية للاستهلاك والتصنيع[٢] . ويمكن ان يقال الشيء نفسه عن الحضارة العربية في خلال قرون التوسع والابداع حينما كان العلم يلعب دورا مهما في الحياة العقلية . وكما هو الحال في مثال الصين فقد لعب العلم العربي وتطبيقاته دورا صغيرا في حياة الرخاء التي سادت الامبراطوريتين الاموية والعباسية .

فاذا تحولنا الى الثورة الصناعية في اوروبا ، فقد اصبح من الحقائق الراسخة تماما الآن ان المنجزات التكنولوجية الاساسية كانت ـ في بداية الحقبة الصناعية ـ هي منجزات الحرفيين المهرة ، وليس منجزات العلماء بالمعنى الدقيق للكلمة . فلم يحدث الا في خلال القرن التاسع عشر ان اصبح التقدم التقني في الصناعة والزراعة معتمدا حقا على تطور العلوم التطبيقية . وفي القرن العشرين اصبحت العلاقات بين العلوم والتكنولوجيا اوثق حتى من ذلك ، نظرا لحقيقة

(2) Science and Civilization in China, Allen and Unwin Ltd., London, 1969.

ان عملية النمو الصناعي بمجملها قد دعمتها اكتشافات جديدة في ميدان الالكترونيات والطاقة النووية وانظمة المعلومات القائمة على « الكومبيوتر » .

ومن ناحية اخرى فاننا حينما نتطلع الى العالم العربي في خلال المائة والخمسين سنة الماضية لا نجد انجازات تكنولوجية في الصناعة او الزراعة ، على الرغم من حشد مثير من انظمة التعليم الحديثة التي تنتج خريجين في معظم ميادين العلوم الحديثة . بل الاحرى ان تبعية العالم العربي التكنولوجية للخبرات والمهارات التقنية الاجنبية لم تكن ابدا اكبر مما هي اليوم ، في وقت يتضاعف فيه عدد خريجي الجامعات ، كل ٥،٣ سنوات ، وفي وقت يتوقع ان يصل فيه هذا العدد الى ١٢ مليون خريج في العام ٢٠٠٠(٣) .

هكذا فاننا نواجه علاقة على درجة عالية من التعقيد بين العلم والتكنولوجيا والتقدم التقني من ناحية ، والنمو الاقتصادي والاجتماعي من ناحية اخرى . وهذه العلاقة هي حتى الآن موضوع لتصورات عدة مضللة مبنية على تبسيطات مخلة ونظرة احادية للنمو الاقتصادي والاجتماعي . ويدور وجه من أوجه هذه التبسيطات ـ وهو ما نجده في كل الأدبيات المعنية بنقل التكنولوجيا الى البلدان الأقل نموا ـ حول الممارسات المقيِّدة والقائمة على احتكار القلة من قبل الشركات المتعددة الجنسية والتي يدعى انها تحول بين بلدان العالم الثالث وبين تطوير القدرة التكنولوجية الذاتية لهذه البلدان(٤) . ومثل هذا الموقف يقوم على الافتراض الساذج القائل بأن انتشار العلم والتقدم التقني يمكن ان ينشأ عن طريق شراء تكنولوجيا صناعية من مورد اجنبي ، شأن اي سلعة اخرى تشترى ويتم استهلاكها على نحو مرض . وفي هذه الحالة نجد غفلة كاملة عن الامور الاساسية التي تنطوي عليها سياسات العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية . ويمكن ان تعزى هذه الغفلة الى افتقار عام للرؤية فيما يتعلق بالتكوين القومي لقدرة تقنية ، وان تعزى بشكل خاص الى تصورات خاطئة كبيرة في ميدان الاقتصاد السياسي لانتشار العلم والتقدم التقني .

ان الاخفاق العربي المعاصر في اللحاق بالتكنولوجيا الحديثة ، منذ زمن محمد علي ، وعلى الرغم من بعض المحاولات الجزئية لكسر الجمود التكنولوجي ، يمكن ان يعزى الى اغفال العرب للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم التكوين القومي في ميدان العلم والتكنولوجيا . وتتميز الحالة الراهنة في العالم العربي بوفرة الموارد المالية الناشئة عن قطاع التصدير

---

(3) Antoine B. Zahlan, Science and Science Policy in the arab World, Croom Helm. London, 1980.

وطبعته العربية بعنوان العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ .

(٤) تقوم دراسات الامم المتحدة حول نقل التكنولوجيا الى البلدان الاقل نموا على مثل هذا التناول . انظر بشكل خاص :

UNCTAD Series on Transfer of Technology (Transfer of Technology, TD, 106, 1971 / 72 ; Guidelines for the Study of the Transfer of Technology to Developing Countries : A Study by the UNCTAD Secretariat, 1972, TD /B/AC. 11/9; Major Issues Arising From The Transfer of Technology to Developing Countries : A Study by the UNCTAD Secretariat 1975 TD/B/AC. 11 / 10) .

النفطي . ولكن لسوء الطالع فان هذه الموارد لا تسهم في نشوء نخبة ذات وعي تقني ، وذات نفوذ على اتخاذ القرار في السياسات الانمائية ، بغية تعبئة الموارد البشرية والمادية الضخمة لهذه المنطقة في جهد جماعي هائل لبلوغ الاستقلال الذاتي التقني . والحقيقة ان الحوافز الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لا تفعل فعلها في العالم العربي لتأمين الانتشار الكافي للقدرات التقنية ، الصناعية والزراعية . وقد لا تظهر مثل هذه الحوافز في المستقبل القريب طالما ظلت الموارد المالية المتاحة بمثل هذه الضخامة التي تجعل بالامكان استمرار جني الفوائد الاقتصادية من تنمية تلك القطاعات من الاقتصاد الموجهة مباشرة نحو استيراد تكنولوجيا جاهزة من البلدان الصناعية(٥) . وحتى مخانق القوى البشرية ـ التي اخذت تتسع في بعض انحاء العالم العربي ـ لا تلعب في الوقت الحاضر دورا كحافز على التقدم التقني في مجال الاختراعات التي توفر في الايدي العاملة بسبب التوفر الكامل للقوى البشرية الاجنبية المؤهلة وغير المؤهلة(٦) .

فهل من الممكن تفسير حالة الجمود والتبعية التكنولوجية الراهنة في العالم العربي بأثر العوامل الاقتصادية والمالية دون غيرها ؟ اننا نشعر بأنه يتعين توجيه بعض الانتباه ايضا الى العوامل الاجتماعية والثقافية التي تشكل موقف النخبات الحاكمة في الوطن العربي . وعلى الرغم من اننا نميل الى الاعتقاد بأن العوامل الاقتصادية خلال السنوات المائة والخمسين الماضية لم تكن حاسمة بالنسبة لانتشار العلم فحسب ، بل انها اسهمت ايضا في الحفاظ على اوضاع اجتماعية وثقافية منافية للأستقلال الذاتي التكنولوجي ، فان دراستنا ستبين الآن

---

(٥) ان عددا كبيرا من البلدان الاقل نموا هي في هذا الوضع نفسه ، حيث التنمية تخطط بلا اي انتباه مكرس لتعبئة المهارات المحلية ودعمها . ومن الممكن ان تعمم نتائج دراسة حديثة حول سياسات غانا الاقتصادية على عديد من البلدان النامية ، « الحقيقة ان نكروما خدع بمظهر التحديث عن الواقع . فقد كرست جهود كبيرة وموارد كثيرة لاكتساب رموز للحداثة ـ المؤسسات ، الآلات ، المصانع ، جهاز الدولة . فكانت النتيجة تحديثا بغير نمو ، وقع ، فيما ازعم ـ لأن الاستراتيجية اغفلت ان ثورات الماضي الصناعية استمدت ديناميتها من الاختراع والتكيف . والحقيقة انه لم يدخل الا القليل منهما في التغييرات الكثيرة التي ادخلها نكروما . فقد نسخ معظم « الاختراعات » دون تغيير عن بعض نماذج غربية او شرقية . فجاء اداؤها مختلفا ولكن الاختلافات لم تكن لفائدة غانا » :

Tony Killick, Development Economics in Action, A Study of Economic Policies in Ghana. Heineman, London, 1978, p. 336.

(٦) وصف عدد من المؤلفين الأثر السلبي للموارد التي تكتسب بسهولة من موردين اجانب على حفز القدرات المحلية . انظر بشكل خاص ـ فيما يتعلق بالاستثمارات ورأس المال الأجنبيين :

Ronald I. Mackinnon. Moneyand Capital in Development. The Brookings Institution, Washington, 1973.

والمؤلف هنا يشرح كيف « يصبح التعليم بواسطة الفعل تعليما بواسطة المراقبة » (ص ٢٩) . انظر ايضا : Bairoch مصدر سبق ذكره . وثمة مقاربة موحية كثيرا للحوافز في التنمية الاقتصادية قدمها :

Richard G. Wilkinson, Poverty and Progress, Methun and Co., Ltd., London, 1973.

وهو يقول : « ان نظرية التنمية الاقتصادية ـ في ابسط تعبير عنها ـ قد لخصها رجل من سكان الادغال في جنوب افريقيا حينما سئل لماذا لم يأخذوا بالزراعة فاجاب ، « ولماذا نزرع بينما يوجد كل هذا القدر من ثمار المانغو في العالم » (ص ٨٣) . انظر الجزء الاخير من هذه الدراسة (مقاربة التبعية العربية العلمية والتقنية) .

مجموعتي العوامل اللتين تتضافران في العالم العربي للبلوغ بالتبعية التكنولوجية الى اقصى مداها . كذلك فان نتيجة هذه المجموعة من العوامل يمكن ان توصف بأنها الاقتصاد السياسي و « الهندسة » الاجتماعية للتبعية التكنولوجية .

ومن الانصاف في هذا الصدد ان نؤكد على مسؤولية النظريات الانمائية التي ساهمت الى حد كبير في تكوين مواقف صانعي القرار في العالم العربي وفي غيره من البلدان الأقل نموا[٧]. وكما ذكرنا لتونا فان هذه النظريات قد تجاهلت تجاهلا تاما الاقتصاد السياسي لانتشار العلم وركزت على العلاقة المجردة المحضة بين الاستثمار التجهيزي والانتاج . وهكذا فان صانعي القرار في معظم البلدان الأقل نموا انجروا الى سياسة شديدة الوطأة مبنية على استثمارات ترسملية عشوائية معتمدة على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من البلدان الصناعية، دون ان يوجهوا انتباههم صوب العوامل الاساسية المؤثرة في انتشار العلم والتطبيق العلمي . وقد نتج عن ذلك حالة قوية من عدم التشجيع في مجال تأمين الظروف القومية المؤاتية لنشوء قدرات تقنية محلية . وبدون مثل هذه القدرات المحلية يتضح ان نقل التكنولوجيا عن بلدان اكثر تقدما يتحول الى عامل اضافي لزيادة التبعية والتجزئة الاقتصادية التي تميز كل البلدان المتخلفة[٨] .

وفي ضوء التخلف المستمر للقدرة العربية في ميدان تطبيق العلم والتكنولوجيا ، لا شك ان الوقت قد حان لمحاولة استكشاف هذا الاقتصاد السياسي للتبعية التكنولوجية في العالم العربي . ويزداد هذا التخلف وضوحا اكثر فأكثر اذ اخذ يصبح عاملا هاما في عدم ثقة المجتمع بقدرته وذلك في مجالين اثنين على الأقل . الأول هو تلاشي الأمل في تطوير قدرة عسكرية لا تكون معتمدة اعتمادا كليا على المساعدة والخبرة الاجنبية ، سواء من حيث انتاج الاسلحة او من حيث المهارات الادارية التي تتطلبها على كافة الاصعدة ادارة عمليات عسكرية ناجحة اثناء فترة طويلة دون المخاطرة بشل مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية . ومنذ بداية القرن الحالي والعالم العربي يفقد اقاليم مهمة (لواء الاسكندرونة لتركيا ، فلسطين للصهيونية ، جزر طنب في الخليج لايران) ، ولا يمكن وقف هذا الاتجاه الخطر طالما ان التكنولوجيا العسكرية والمهارات الادارية المرتبطة بها مستعصية على المجتمع العربي . ولقد اظهرت بلدان اقل نموا اخرى ـ تملك موارد طبيعية ومالية اقل بكثير مما تملكه البلدان

---

(٧) انظر :

و ج. قرم « تهافت ايديولوجيا التنمية والتعاون الدولي » (مجلة الفكر العربي ـ بيروت ـ العدد الأول ـ حزيران ١٩٧٨) وايضا من نفس الكاتب « ايديولوجيا التنمية او « التبادل الحر » في القرن العشرين » (مجلة فكر ـ بيروت ـ العدد ٣٩ ـ حزيران ١٩٨٠) .

(٨) حول هذه النقطة انظر :

On This point see G. Corm, « Economic Policy and Income Distribution in the Arab Countries : Their Effect on Educabetween culture, economy and tichnology) » in Population, between culture, economy and technology) » in Population, Education Developmint ir the Arab Countries, UNESCO Regional Office for Education in the Arab Countries UNEDBAS /666/1 /77

و ج. قرم « الاقتصاد العربي امام التحدي » دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٧ .

العربية ـ استيعابا كبيرا لمثل هذه المهارات (فيتنام ، كوريا الشمالية ، الصين ، كوبا ، الخ .) .

اما العنصر الثاني الذي يلقي ضوءا قويا على التخلف التكنولوجي العربي غير العادي فهو الانجازات التي حققتها خلال العقد الاخير بلدان اقل نموا عديدة في مجال استيعاب جوانب مهمة من التكنولوجيا الصناعية الحديثة . فلقد تنافست مؤسسات صناعية من كوريا الجنوبية وتايوان والهند والبرازيل ـ بنجاح ـ في بلدان الخليج والعراق والجزائر مع شركات غربية متعددة الجنسية على تنفيذ عقود هامة تنطوي على استخدام كثيف للتكنولوجيا الحديثة ، بينما لم تكن اية مؤسسة عربية قادرة على أن تفعل هذا في بلدها أو في الخارج ، الا كمتعاقد فرعي على تنفيذ أجزاء غير متطورة من الأشغال المنفذة(٩) .

ولما كان الحال كذلك فانه لا شك ان مخانق دائمة تفعل فعلها في المجتمع العربي ، تشل نشوء قدرة تقنية ذات استقلال ذاتي ، وتعرض للخطر مستقبل العرب وثقافتهم . وسنحاول هنا ان نحدد بعض هذه المخانق وان نحدد العناصر الأولية التي تسهم في تكوينها ودعمها . وسيتم جهدنا هذا على اساس مقاربتين تحليليتين . الأولى ستكون مقاربة الانتروبولوجيا الاقتصادية وعلم الاجتماع من حيث الثقافة العربية والنظام السياسي والقيم الاجتماعية بمواجهة الاقتصاد السياسي للعلم الحديث ، وانتشاره وتطبيقه في ميدان الصناعة والزراعة . وستسمح هذه المقاربة الأولى ، التي ستحاول اقامة علامات قليلة على الطريق في ميدان معقد مثير للجدل للغاية ، بالانتقال الى المقاربة الثانية التي ستكون أيسر على نحو ما ، وهي مقاربة الاقتصاد السياسي « الكلاسيكي » ، اي العرض والطلب ، حافز الإنتاج ، الندرة ، الخ .

ولن يتأثر تحليلنا ــ الى ابعد مدى ممكن ـ بأي تحيز نظري لصالح مدرسة فكرية محددة في علم الاقتصاد أو في العلم الانساني . فاعتقادنا هو ان تعقيد التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو من الضخامة بحيث ان اي تناول ايديولوجي يعرض للخطر ، بلا شك ، سلامة اي تحليل . ويصدق هذا بشكل خاص فيما يتعلق بالحيرة التي تواجه اي مراقب لواقع التخلف والتبعية حينما يحاول ان يحدد دور كل من القوى الاجنبية والقوى المحلية في تشكيل التخلف وتأمين استمراره . ومع ذلك قد يبدو ان الكثير للغاية من التحليلات الذكية التي تفسر التخلف والتبعية بواسطة الدور الغالب للامبريالية او الامبريالية الجديدة في اطار علاقات « المركز بالمحيط » ، انما تستبعد ببساطة مفرطة دور النخبات والقوى الاجتماعية المحلية ، وتغفل البدائل التي كان يمكن ان توجد لمثل هذه القوى لكي تفلت من الخضوع للمصالح الاجنبية . ويمكن ان يعزى هذا الاغفال للعوامل المحلية ـ كنظام القيم ، كادراك للمصلحة « القومية » بمواجهة المردودات المالية او التجارية الخ ـ الى الاغراق في النزعة التأريخوية المركزة اثنيا على

---

(٩) انظر :

A. Zahlan, Technological Transfer and Emerging Patterns of Industrialization, paper presented at the Regional Financial Conference on « the Role of Arab Capital in the Economic Development of the Arab East », 3 - 10 May 1980, Beirut, Lebanon.

ذاتها ، هذا الاغراق الذي يكمن في معظم الأدبيات الماركسية عن النمو والتخلف . ومع ذلك فان هذا موقف يسهم في ادامة الوضع الراهن في الاداة التحليلية غير الكافية لواقع التخلف .

وقبل ان ندخل في مقاربتنا المزدوجة يتعين ان نقدم بعض التعريفات المفهومية لتوضيح المسائل قيد المناقشة .

بعض الاعتبارات المفهومية والمنهجية حول العلم والتكنولوجيا

سنعنى هنا بتعريفات مفهومية سليمة في اطار الاقتصاد السياسي والانتروبولوجي ، ولن نغامر بدخول ميدان نقد المعرفة ، وهو الميدان الغني جدا . فعلى الرغم من ان هذا الميدان يمكن ان يكون مثار اهتمام كبير بالنسبة لانشغالنا المتعلق بمكانة العلم والتكنولوجيا في منطقة متخلفة ، فاننا لم نستطع ، في هذه الدراسة ، ان نوسع اكثر مدى « الاشكالية » التي نحاول تحديدها .

وسنحاول ـ آخذين هذا الامر في الحسبان ـ ان نعرف العلم بأنه نتاج النشاط الحر للعقل (الفردي والجماعي) الهادف الى تطوير معرفة نظرية بالمجتمع الانساني وبيئته الطبيعية . ويقوم العلم الحديث على قبول الحالة المتغيرة للمذاهب العلمية التي تتيح التقدم العلمي والاكتشافات ، وعلى الدعوة للهدف الكوني للعلم . وبهذا المعنى فإن العلم ليس سلعة ، انما هو يبقى خارج آلية (ميكانيزم) السوق والاحتكار الاقتصادي . مع ذلك فان وضع العلم في مجتمع ما يمكن ان يتأثر بدرجة كبيرة بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية للعلماء . وبعبارة اخرى فان الولوج الى المعرفة ـ بمقاييس الاقتصاد السياسي « الكلاسيكي » ـ هو « مجاني » (اي غير مقيد) ، وتعويقه يكون باللجوء اساسا الى عوامل غير اقتصادية ، واحيانا الى عوامل اقتصادية غير مباشرة (مثل الرواتب او الاجور التي تدفع للعلماء ، وكذلك مكانتهم الاجتماعية) .

والعلم التطبيقي هو تجريب المعرفة النظرية لحل المشكلات في الحياة الاجتماعية . والنتائج الناجحة للعلوم التطبيقية تميل دائما لأن تنظم تنظيما تاما . فالحرف في العصور الوسطى كان ينظمها نظام الطوائف (الحرفية) في اوروبا وكذلك في العالم العربي . والرأسمالية الحديثة القائمة على الاستهلاك الكثيف لسلع صناعية طورت اكثر الانظمة تعقيدا للسيطرة على العلوم التطبيقية في الصناعة . فالاختراعات والاكتشافات في كل جوانب المعالجة الصناعية دخلت في آلية السوق عن طريق حماية حقوق الاختراع ، الأمر الذي جعل بالامكان بيع وشراء مثل هذه الحقوق . وتتم الممارسات الاحتكارية وممارسات احتكار القلة في وقت واحد مع تركيز القدرات البحثية في ايدي الشركات المتعددة الجنسية الضخمة .

التكنولوجيا ـ في اعتقادنا ـ تدل على هذا الجانب من العلم التطبيقي المكرس للمعالجة الصناعية للسلع الاستهلاكية ، الذي يخضع لآلية السوق ولانحرافاته في الممارسات الاحتكارية . والتكنولوجيا كسلعة ليست مجانية ، انما يتعين على المرء ان يدفع ثمنا لها ، ويمثل هذا الثمن الندرة النسبية لمعلومات العلم التطبيقي المتاحة في ميدان المعالجات الصناعية .

الصناعة الحديثة ـ كما تطورت منذ اواخر القرن التاسع عشر ـ هي نتاج جانبي

للتكنولوجيا ، اي لامتلاك الرأسمالية العلوم التطبيقية في مجال استهلاك السلع التي تنتج بواسطة الآلات ولتحويلها هذه العلوم التطبيقية الى سلع تنظمها آلية السوق . ففي هذا التناول فان الانقطاع الحقيقي في التاريخ الاقتصادي للبلدان الغربية (اذا كان ثمة انقطاع ؟) قد لا يكون « ثورة » القرن الثامن عشر الصناعية ـ التي بقيت في الأساس داخل اطار النظام القديم ، نظام الحرف والمصانع الحرفية (Manufacture) ، والتي لعب العلم فيها دورا هامشيا فقط . الاحرى انها يمكن ان تكون غزو الرأسمالية الصناعية الحديثة الناشئة للعلوم التطبيقية ، بالتحديد في اللحظة التي اصبحت فيها قدرات العلم في حالة احتكاك مباشر بالقدرات الحرفية الصناعية لانتاج المنجزات التقنية العظيمة للتاريخ المعاصر .

العقود التكنولوجية ، تتألف من صفقات تبيع بموجبها مؤسسة صناعية معدات صناعية بهدف انتاج سلع بصورة مباشرة او غير مباشرة ، جنبا الى جنب مع خبرة انتاج مثل هذه السلع النهائية او الوسيطة في شكل علامات تجارية[١٠] .

هكذا يكون للتكنولوجيا الحديثة جانبان ، جانب هو المعدات (Hardware) وتتألف من التجهيزات اللازمة لانتاج منتج معين ، إمّا سلعة استهلاكية او سلعة وسيطة تدخل في تصنيع سلعة او عدة سلع استهلاكية ، والجانب الآخر هو المعلومات (Software) التي تمثل الخبرة اللازمة لانتاج منتج معين . مع ذلك فانه يتعين علينا ان نلاحظ ان التعارض بين المعدات والمعلومات ليس بالجسامة التي يبدو عليها للوهلة الاولى . فالمعدات قبل ان تصبح قطعة عادية من التجهيزات تمثل ايضا تراكما من المعرفة التطبيقية لتصميم هذه التجهيزات وانتاجها . والحقيقة ان التكنولوجيا تمثل في الأساس تراكما من المعرفة ، مطبقة على نسق صناعي مصمم بغرض اشباع خط من الاستهلاك الكثيف سجين آلية السوق على كل الأصعدة .

وبالمناسبة فانه يتعين على المرء ان يكون واعيا بأن ميادين كثيرة للنشاط الصناعي لا تغطيها براءات الاختراع تغطية واقية، اما لأن الفترة الممنوحة قانونياً لحمايتها قد انقضت، او لأنه لا شيء يحول دون تطوير منتجات مماثلة لتلك التي تشملها علامة تجارية او براءة اختراع ، شرط ان تميز المنتج الجديد بالمقارنة للمنتج المحمي خاصية طفيفة مختلفة . ولما كانت التكنولوجيا تجسد المعرفة اولا واخيرا ، ولما كانت المعرفة في الأساس نشاطا حرا للعقل لا يستطيع شيء ان يوقفه فانه يكون من المستحيل في الواقع منع التنافس التكنولوجي حينما يكون نسق القيم في مجتمع ما قادرا على استيعاب اهمية العلم والعلم التطبيقي والمهارات الادارية ،

---

(١٠) ثمة وصف جيد لمثل هذه الصفقات في كتاب :

Transfert de Technologie et Développement, Ed. by P. Judet, Ph. Kahn, A. Ch, Kiss, J. Touscoz, Université de Dijon, Institut de Relations Internationales (Travaux du Centre de Recherches sur le Droit des Marchée et des Investissements Internationaux), Vol. 4, Librairies Techniques, Paris, 1977.

انظر ايضاً :

Technologies et Dévéloppement au Maghreb, Ed. by Centre de Recherches et d'Etudes sur les Sociérés Méditerranéennes. Collection «Etudes de L'Annuaire de l'Afrique du Nord», CNRS, Paris, 1978.

وتوظيفها على النحو الملائم في الصناعة الحديثة . وتقدم حالة البلدان التي تم تصنيعها مؤخرا ـ مثل اليابان والمانيا والولايات المتحدة الاميركية وكندا واستراليا والاتحاد السوفياتي ، الخ ـ دليلا واضحا على هذه القضية .

اما الأقدام على استعمال **سوق التكنولوجيا** ـ اي شراء التكنولوجيا ـ فلا بد ان تدفع اليها رغبة المشتري في بلوغ توزيع افضل لقدراته التكنولوجية داخل اطار الاستهلاك الكثيف والتنافس الصناعي . والحقيقة ان شراء التكنولوجيا لا يكون ذا معنى الا في اطار نظام للسوق حيث يملك المشترون والبائعون قدرات تكنولوجية اقرب للتعادل . ففي مثل هذه الحالة وحدها تفعل الميزة النسبية في تجارة التكنولوجيا فعلها لصالح المجتمع ، على النحو الذي كان يتطلع اليه النموذج الكلاسيكي للاقتصاد السياسي .

اما في حالة النموذج المركانتيلي او النموذج الخاص بالحماية كما دعى اليه ليست List فلا بد من حماية التكنولوجيا في مرحلة طفولتها ، ولا بد من حصر التجارة في التكنولوجيا في صفقات مدروسة جيدا يمكن بواسطتها تحقيق كسب حقيقي من حيث الوصول الى المردود الاقصى لاستخدام موارد تكنولوجية محلية نادرة (المعلومات والقوى العاملة الماهرة) . وتصبح حماية الصناعة والمنتجات الصناعية المحلية ـ في مثل هذا السياق ـ مسألة ثانوية ، لأن السلع الخاصة بالاستهلاك المكثف جماهيريا ليست ـ وهو ما ذكرناه لتونا ـ سوى نتاج جانبي للتكنولوجيا . والحقيقة انه ينبغي للسياسات الحمائية ان تكرس ـ اولا ـ لدعم التكنولوجيا ـ كما عرفناه آنفا ـ والقدرات التقنية من اجل تيسير انتشار العلم التطبيقي في ميدان الصناعة .

لقد اغفلت هذه القطة من جانب معظم الاقتصاديين الذين ركزوا تحليلهم على نماذج مجردة لافضل توزيع للعوامل لزيادة الانتاج . وفي احسن الأحوال فان الاقتصاديين الذين يحللون التخلف يتنازعون حول التقنيات التي تعتمد على كثافة رأس المال مقابل التقنيات التي تعتمد على كثافة العمل ، ولكنهم نادرا ما يتعرضون لمسألة دعم المهارات التقنية ، سوى بعبارات سوسيولوجية غامضة ومجردة تشير الى نقص المهارات الريادية Entrepreneurial Skills . وهم لا يصوغون ابدا بصورة ملائمة سبب عدم نشوء مثل هذه المهارات في بعض البلدان ، على الرغم من جهود عديدة لزيادة الاستثمار ولحماية الصناعة . والحقيقة انه ليس من اجابة على مثل هذا السؤال طالما ان الاقتصاد السياسي للانتشار العلمي والتقني نفسه لم يبحث بصورة ملائمة(١١) .

---

(١١) ايغناسي ساكس Ignacy Sachs هو من بين الاقتصاديين الذين كرسوا اعظم الانتباه لمسألة الحوافز الضرورية لدفع القدرات التقنية المحلية ولتنفيذ سياسات محلية من شأنها ايجاد الخيارات التقنية المناسبة . وقد تم تجميع دراسات عديدة مهمة لهذا المؤلف

Pour une Economie Politique du Développement, Flammarion, Paris, 1977.

(انظر بشكل خاص الصفحات ١٧١ الى ٢٨٠) . انظر ايضاً :

Science, Technology and Development, Ed, by Ch. Cooper, Frank Cass, London, 1973.

وثمة جانب اخر مهم للغاية من التكنولوجيا الحديثة هو المهارات الادارية المطلوبة لادارة نظام انتاج موجه الى الاستهلاك المكثف جماهيريا . فالصفقات التكنولوجية المباعة للبلدان الأقل نموا غالبا ما تتضمن انواعا مختلفة من التدريب الاداري او المساعدة التقنية على مستوى وحدة الانتاج المعنية ، اي مستوى التحويل التكنولوجي المحدد ، المصمم لتزويد مشروع صناعي . ويمثل هذا البند تكاليف اضافية كبيرة على الشاري . والصفقة المعتمدة على طريقة تسليم المفتاح (Turnkey) ـ وهي الطريقة التي بها يسلم البائع مصنعا مكتملا وفي حالة تشغيل ـ هو بالفعل عملية باهظة التكاليف بالنسبة للشاري ، لأنها تشمل كلفة مهارات ادارية متنوعة لتصميم المصنع وتحديد مواصفاته التفصيلية وتجميعه[١٢]. اما طريقة تسليم المنتوج (Product in hand) فانها اكثر كلفة حتى من ذلك ، لأنها تتضمن كلفة تسليم مهارات ادارية اضافية على نطاق واسع لتأمين السير السليم للمشروع الصناعي اثناء فترة زمنية معينة بعد اتمامه[١٣] . وقد اشتقت هذه الصيغة من النشاط الصناعي الجزائري في سياق الطلب بنقل حقيقي للتكنولوجيا في اطار التناول الأكثر عالمية لبلدان العالم الثالث في مسعاها من اجل نظام دولي جديد .

والمقصود بالمهارات التقنية والملكة التقنية في التكنولوجيا الحديثة ـ بمعنى ضيق لها ـ هو تراكم المعرفة والقدرات الادارية معا في ميدان سلع الاستهلاك الصناعي الحديثة . ويرجع هذا الى حقيقة ان نمط الاستهلاك هو الذي يفرض كامل المسار الذي يتشكل عليه القطاع الصناعي . ومع ذلك فان القدرة على تملك تقنيات الانتاج الصناعي الحديث تحتوي ـ بمعنى

= ويمكن ان يجد القارىء نقدا شاملا حديثا للسياسة الراهنة لنقل التكنولوجيا من البلدان الصناعية للبلدان الأقل نموا في كتاب :

Denis - Clair Lambert. Le Mimétisme technologique du Tiers - Monde. Economica. Paris 1979.

وهذه المؤلفة تسير على الخط نفسه الذي انتهجه

D. Dickinson, Alternative Technology and the Practice of Technical Change. Universe Book. New York, 1975.

ولا بد ان يذكر المرء ايضا هنا مدرسة فكرية مهمة يتزعمها شوماخر E.F. Schumacher فيما يتعلق بضرورة تطوير تكنولوجيا ملائمة للبلدان الأقل نموا ، انظر بشكل خاص كتابه :

Small is Beautiful (A Study of economics as if people mattered), Abacus, London, 1974.

وانظر :

La technologie appropriée, Problémes et promesses, N. Jequeir, Ed., Centre de Developpement, O.E.C.D., Paris, 1976.

وينبغي الا نغفل عن ذكر مقالات ايفان ايليتش Ivan Illich المنبهة ، اعني :

Deschooling Society. Harper and Row, New York, 1971.

على ان اهتمامنا ـ مع ذلك ـ في هذه الدراسة هو موجه نحو وصول البلدان الأقل نموا الى التكنولوجيا الحديثة ، اكثر منه نحو انتقاد اثر هذه التكنولوجيا على نوعية النمو والتنمية .

(١٢) M. Salem et M. A. Sanson, Les contrats « clé-en-main » et les contrats « produit-en-main » - Technologie et vente de développement, Université de Dijon, Institut de Relations Internationales (Travaux du CRDMII), Vol, 5, Librairies Techniques, Paris, 1979.

(١٣) المصدر نفسه .

اوسع ـ على مستوى المعرفة والمهارات الادارية في كافة ميادين العلوم التطبيقية في الانتاج الحديث . وهذا يعني ان تلك القدرة تشمل ايضا العمليات الصناعية العسكرية ، والصناعات الفضائية والابحاث العلمية الأساسية ، ومعظم هذه الميادين نادرا ما تترك كلية لقوى السوق المنظمة لمنتجات التكنولوجيا ، اذ انها ـ في معظم البلدان الصناعية حيث توجد اقتصادات توجهها السوق ـ اما تكون في ايدي مؤسسات تسيطر عليها الحكومة او تكون متروكة جزئيا للقطاع الخاص الذي يعمل بمقتضى عقد لحساب مؤسسات حكومية .

ينبغي ان نلاحظ عند هذه المرحلة ان المهارات التقنية يمكن تطويرها خارج اطار التكنولوجيا الرأسمالية الصناعية . وقد كان هذا حال الاتحاد السوفياتي وبلدان الكتلة الشرقية ، حيث كان تشييد المهارات الفنية بأكمله في ايدي البيروقراطية الحكومية . كذلك فانه كان حال اليابان ، في محاولاتها الاولى للتصنيع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . مع ذلك فانه لا بد في مثل هذه الحالة ان تكون البيروقراطية ـ التي يعهد اليها بمهمة تشييد قدرات صناعية حديثة الى الحد الذي تستطيع فيه ان تنافس قدرات البلدان الأكثر تقدما ـ ذات دوافع قوية ووعي تكنولوجي بالمسائل التي تنطوي عليها سياسة صناعية متسارعة . وكلا مثلي اليابان والاتحاد السوفياتي يقدمان صورة جيدة لاخلاص البيروقراطيات الحكومية لقضية التشييد الصناعي التقني ، ولما كانت تتمتع به النخب التحديثية من رؤية واضحة فيما يتعلق بعملية اكتساب المعرفة التي طورتها بالفعل بلدان اكثر تقدما . وفي كلتا الحالتين كانت الصفقات التكنولوجية مع السوق الرأسمالية مقصورة على عدد محدود من المجالات اجيد اختيارها ، بينما كان التركيز الأكبر على عملية « التعلم بالممارسة الذاتية » ، ايا كانت تكاليفها ، وعلى سياسة أحسن تخطيطها لاكتساب المعرفة المتاحة في الخارج اما عن طريق ايفاد بعثات الى الخارج او عن طريق استيراد خبرات اجنبية بصورة مؤقتة . ولم يكن ثمة تطلع في اي من الحالتين الى الاتجار على نطاق واسع في سوق التكنولوجيا قبل اكتساب المقدرة على لعب دور البائع تماما كلعب دور الشاري .

صحيح ان الاتحاد السوفياتي يعتمد اليوم ـ الى حد معين ـ على سوق التكنولوجيا في البلدان الغربية الصناعية لحفز صناعاته الاستهلاكية المتخلفة تقنيا ، وحتى لحفز بعض صناعاته الاساسية (مواد التنقيب عن النفط ، خطوط الانابيب ، الخ) ، بينما اصبحت اليابان اليوم واحدة من اكثر منافسي البلدان الغربية قوة في التكنولوجيا الصناعية .

مع ذلك فان هذا الوضع يمكن ان يفسر فهمنا للاقتصاد السياسي للعلم ، بل انه يمكن ان يقدم دليلا اضافيا على فهمنا هذا . فقد اعيد توجيه اقتصاد اليابان بالكامل ـ بعد هزيمتها العسكرية في العام ١٩٤٥ ـ نحو اقتصاد استهلاكي ، وكرست المهارات التقنية اليابانية ـ التي كانت مستثمرة بكثافة ، حتى نشوب الحرب العالمية الثانية ، في الصناعة العسكرية ـ لتشييد صناعات تكنولوجية رأسمالية خالصة ، مبنية على النموذج الاستهلاكي الغربي . ومن ناحية اخرى فان الاتحاد السوفياتي لم يتغير كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية ، اذ استمرت الأولوية عنده مركزة على تكريس قدراته التقنية وموارده الصناعية الأساسية للقطاعين

العسكري والفضائي . بالاضافة الى هذا فان تنظيمه االبيروقراطي بقي في اساسه عاجزا عن تطوير صناعات استهلاكية كافية . بينما اكتسب النظام الاقتصادي الياباني قدرا اكبر من المرونة والكفاية للتعامل مع نموذج للاستهلاك توجهه السوق . وما الاتجاه الراهن للاتحاد السوفياتي وحلفائه الشرقيين نحو سوق التكنولوجيا في البلدان الرأسمالية سوى نتيجة منطقية لانجذاب سكان البلدان الاشتراكية للنموذج الغربي للاستهلاك . والحكومات الاشتراكية في تسليمها لهذا الانجذاب ـ وهي غير مستعدة لا لتغيير تخصيصاتها الحالية من الموارد ولا الاساسيات الرئيسية التي تنتظم وفقا لها اجهزتها البيروقراطية ـ لا تملك بديلا عن التحول نحو اسواق التكنولوجيا في البلدان الغربية لتدعم بعض مجالات الاستثمار .

ولا حاجة بنا الى القول ان موارد الاتحاد السوفياتي الضخمة والمتنوعة ، والمهارات التقنية الشاملة لبلدان أوروبا الشرقية تبقى على هذه التبعية لسوق التكنولوجيا الغربية داخل حدود . ويبقى حجم هذه التبعية هامشيا اذا قورن بالتبعية التي تتميز بها معظم البلدان الأقل نموا تجاه سوق التكنولوجيا الدولية التي تسيطر عليها الى حد كبير الشركات المتعددة الجنسية . فهذه الشركات هي اليوم الموردة لصفقات تكنولوجية باهظة التكاليف الى اقصى حد للبلدان الأقل نموا ، صفقات تتم تحت شعار نقل التكنولوجيا . وعلى الرغم من الانتقاد المتزايد الذي يعلن ضد مثل هذه الصفقات ، فان حكومات بلدان العالم الثالث تستمر في استخدامها بصورة كثيفة ، فيما تزداد الفجوة التقنية بينها وبين البلدان الصناعية ، وفيما يمارس النموذج الاستهلاكي لهذه البلدان تأثيرا متزايدا على النخبات والسكان في البلدان الأقل نموا . ومثال البلدان العربية يطابق تماما هذا الوضع .

مقاربة التبعية العربية العلمية والتقنية

اخترنا هنا ان نؤكد على تبعية العلم العربي والقدرات التقنية العربية اكثر من تخلفها ، لأنه يبدو واضحا من خلال الاحصاءات الراهنة والسجل التاريخي في السنوات المائة والخمسين الأخيرة أن العالم العربي كانت تربطه علاقات كثيفة بمصادر العلم الحديث والمعرفة التقنية . وقد اسهمت هذه العلاقات بنصيب كبير في نشوء نظام اكاديمي ضخم ينتج عددا مطرد الزيادة من خريجي الجامعات ، وبالاضافة الى هذا ـ ومنذ نهاية القرن التاسع عشر ـ كان هناك تدفق مستمر من الطلاب العرب على المراكز الرئيسية للصناعة الحديثة (بما في ذلك مراكز بلدان الكتلة الشرقية) ، ويتزايد هذا التدفق الآن بمعدل مرتفع للغاية ، نظرا لسياسة الدول المصدرة للنفط ، ولا تكون هذه الصورة كاملة دون ذكر التدفق المستمر ايضا من الخبرات الاجنبية التي تستورد الى البلدان العربية منذ اوائل القرن التاسع عشر[١٤] .

---

(١٤) انظر :

A. Zahlan, « Established Patterns of Technology Acquisition in the Arab World », in Technology Transfer and Change in the Arab World, Ed. by A. Zahlan, Pergamon, press, 1978; See also, Science and Science Policy..

مصدر سبق ذكره

هكذا ، ليس من العسير ان نرى ان لب المشكلة ليس هو التخلف بمعنى نقص الموارد ، والمؤسسات وقنوات الاتصال مع مراكز المعرفة العلمية ، انما هو بالاحرى ظاهرة الادامة الذاتية للتبعية (Self - Perpetuating) . ويمكن ان تكشف آلية الادامة الذاتية للتبعية هذه في جوانب عديدة من النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في العالم العربي . ومن الصعب ـ في اطار هذه الدراسة القصيرة ـ ان نفصل هذه الجوانب ، التي ينبغي اختبار بعضها بعمليات مسح شاملة دقيقة . وهكذا فاننا سنحاول هنا فقط ان نقترح اطارا عاما لـ « اشكالية » التبعية التقنية في العالم العربي[١٥] .

١ ـ العوامل الاجتماعية والثقافية المديمة للتبعية التقنية

(أ) أهمية التجارة في تراث العرب التاريخي .

اذا كانت الحرف قد ازدهرت كنشاط طوال قرون ، خاصة في ذروة رخاء الدولة العباسية ، فان نشاطات التجارة الدولية قد لعبت دائما دورا رئيسيا في الحياة الاقتصادية العربية . وكان النجاح في نشاطات التجارة الدولية عاملا مستمرا في النجاح الاجتماعي للحياة الاجتماعية العربية . وقد ظل قطاع بناء السفن في شبه الجزيرة العربية حتى بداية القرن العشرين نشاطا تقنيا مهما لأنه كان يرتبط ارتباطا مباشرا بأهمية الروابط التجارية التي كان يدعمها العرب . ومن ناحية اخرى لم تكن الزراعة ابدا شاغل النخبات الاجتماعية . فكانت متروكة لحسن نوايا الحكام ومؤسستهم العسكرية ، الذين كانوا ينظرون الى هذا النشاط من ناحية البلوغ بالعبء الضريبي على الفلاحين الى حده الأقصى .

(ب) مكانة العلم كنشاط تأملي للعقل مقصور على شريحة ضيقة من النخبات الاجتماعية .

حقق العلم العربية اقصى تطوره في اثناء الخلافة العباسية . فلم تكن مكانة العلم في ذلك الوقت تختلف كثيرا عما كانت عليه في اوروبا الى القرن الثامن عشر ، او حتى في الصين حتى القرن العشرين ، اي انه كان نشاطا مقصورا على « الوجهاء » الذين كانوا يعيشون في فلك البلاط الملكي او الامبراطوري . وكانت المعرفة العلمية ترتبط ـ كما كان الحال في اوروبا والصين ـ بنشاطات دينية وتاريخية وثقافية .

---

(١٥) لم يوجه بعض انتباه ـ إلا في السنوات القليلة الأخيرة فقط ـ من جانب اقتصاديين عرب الى مشكلات نقل التقنية وانتشارها محليا . وقد ذكر د . يوسف صايغ ـ مؤخراً ـ وهو يصف نواقص جهود التصنيع العربي : « بعبارة أخرى فان ما يجري في العالم العربي هو ـ وبلا أي استثناء تقريباً ـ مجرد زرع مصانع وتكنولوجيا صناعية من بلدان متقدمة في بلدان نامية . اما البحث النظري والتطبيقي الذي يصاحب التجديد الصناعي فانه لا يزال مفقوداً الى حد كبير ، فلا يزال تنظيم المصانع وافتقار الطابع المؤسسي على العلاقات الصناعية وانضباط العمال في مراحله الأولى ، والنزعة العلمية ووعي علاقة السبب والنتيجة لا يزالان يخطوان خطواتهما الاولى ، بينما لا يزال قدر كبير من القدرية والإفراط سواء في العقلية الزراعية أو العقلية التجارية ... ان من المؤلم ان لا تستطيع منطقة تملك الآن بعض أحدث المصافي ومصانع البتروكيماويات وأكثر تقدما ان تصمم بنفسها وان تصنع آلة تنتج ابر ودبابيس » ، من كتاب :

The Economics of the Arab World, Croom Helms, London, 1978, p. 677).

وعندما اصبح العرب تحت حكم حكام اجانب (المغول ثم الاتراك) توقفت الحياة العلمية واقتصرت على العلوم الدينية الاصولية .

(ج) وجود تقليد عميق في استيراد الخبرات الاجنبية في الميادين التقنية .

كان من سياسة الحكام الأجانب ـ الأتراك خاصة ـ باستمرار استيراد المهارات الفنية ، خاصة في الميدان العسكري ، من بلدان أجنبية مسيحية ، وبصفة اساسية من الامبراطورية النمساوية ومن دون البلقان . ولم يكن يفرض هذا الوضع عدم الاهتمام بدعم المهارات الفنية لدى القسم المسلم من السكان فحسب ، انما ايضاً كانت تفرضه رغبة المؤسسة الحاكمة الأجنبية في البقاء مستقلة تماما عن الخبرات المحلية بهدف تحاشي أية امكانية للجماعات المحلية لكسب بعض الامتياز مما قد يكون من شأنه ان يهدد تفوق الحاكم ومؤسسته العسكرية . وهكذا بسهولة أصبحت استعارة الخبرات الأجنبية على أساس مستمر جانباً أساسياً من سياسة البيروقراطيات العربية في ميدان العلوم التطبيقية ، التي ورثت من تقاليد الحكام الأجانب .

(د) عوامل الترقي الاجتماعي المقصورة على النشاطات غير التقنية .

على الرغم من كل الاتصالات مع مراكز الصناعات والتكنولوجيات الحديثة ، ظلت عوامل الترقي الاجتماعي بعيدة تماما عن النجاح في العلوم التطبيقية او التكنولوجيا او المهارات الادارية في القطاع الصناعي . ويقوم العاملان الاساسيان من عوامل الترقي الاجتماعي على اساس تحقيق مركز رفيع في الجهاز البيروقراطي الحكومي او في الاحزاب السياسية ـ من ناحية ـ وعلى النجاح في النشاطات التجارية او في مهنة حرة (طبيب او محام) من ناحية اخرى . وحتى في بلدان عربية ذات ايديولوجيا رسمية قوية موجهة نحو التصنيع ، يقتصر طريق النجاح على تحقيق مركز اداري رفيع مستقر في وكالة حكومية مسؤولة عن فرع صناعي .

ولما كانت النظرة الى الخبرات التقنية هي على انها خدمة يمكن استيرادها بحرية من الخارج ، فانه لا محل لكسب مكانة محليا عن طريق الحصول على مركز رفيع في الميادين التقنية . وبالاضافة ـ وكما كان الحال في الماضي ـ فان الخبرات الأجنبية لا تزال تتمتع بتحبيذ البيروقراطية الادارية والتنفيذية المحلية ، لأنه من الممكن استخدامها دون المخاطرة بقلقلة بنية السلطة المحلية . والهجرة المتزايدة والمستمرة للكفاءات العلمية العربية أو القوى العاملة ذات الكفاءات العالية الى البلدان الغربية هي خير دليل على هذا الوضع .

بالاضافة الى هذا فان النجاح في نشاطات تجارية ، أو حتى في نشاطات صناعية فردية صغيرة يعتمد الى حد كبير على تحقيق مركز قوي في المنافسة الضارية للتوسط بين المصالح الاقتصادية الأجنبية والسوق المحلية خاصة وان الطلب في هذا السوق يتشكل أكثر فأكثر وفقاً لنموذج الاستهلاك الحديث المكثف جماهيريا .

هكذا يبدو ان الانتاج المحلي للتكنولوجيا والقدرة التقنية ليس ـ على اي صعيد من الحياة المحلية الاجتماعية والاقتصادية ـ مسألة ذات شأن في عملية تكوين النخبة . فالاهتمام بالصناعة الحديثة مقصور على جهود استيراد التكنولوجيا والمهارات التقنية الأجنبية ، ومن ثم

الاستمتاع بانتقال مصانع صناعية حديثة ، جاهزة . اما بلوغ مناصب رفيعة في وكالات حكومية تتولى امر مثل هذه المصانع فانه لا يكون مهما الا اذا كانت هذه المناصب تؤدي الى حياة عملية تقوم على عوامل ادارية وسياسية محضة حيث النجاح المعتمد على انجاز اقتصادي وتقني يبقى غير وارد الى حد كبير .

هذه المجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤيدة للتبعية التقنية تدعمها عوامل اقتصادية .

٢ ـ العوامل الاقتصادية المؤيدة للتبعية التقنية

كما اشرنا من قبل فان السياسة الاقتصادية المنفذة في معظم البلدان الاقل نموا تتركز على حماية الصناعة اكثر منها على اثارة قدرات تقنية محلية ناشئة وحمايتها . والخلط القائم في اذهان صانعي السياسة بين حماية الانتاج المحلي من مشروع صناعي انتجت تكنولوجيته برمتها في بلد اجنبي ، وبين حماية قدرات تقنية محلية ـ هذا الخلط مسؤول اساسا عن معظم النواقص في السياسات الانمائية للبلدان الأقل نموا . لقد سيطر الأول منها على الثاني الى حد ثبت معه ان تشييد مهارات تقنية محلية ـ في سياق توفر كامل للخبرات الأجنبية المتاحة ـ هو هدف مستحيل . وفيما تزداد الهوة بين البلدان الأقل نموا والبلدان الصناعية ، فان تلك البلدان النامية التي أهملت حماية وتشجيع الخبرات التقنية المحلية ، تصبح في وضع سيء للغاية لا يتيح لها دخول الصناعة الحديثة بنجاح(١٦) .

كذلك يتعين على المرء ان يشير هنا الى غياب عوامل التشجيع القوية ـ في حالات عديدة ، وخاصة في البلدان العربية ـ لتولي تغييرات اساسية في نسق القيم الاجتماعية وفي النظام الاقتصادي الداعم له . وعلى الرغم من تغييرات كبيرة في التوازن بين عدد السكان والموارد في خلال السنوات المائة والخمسين الأخيرة ـ بسبب تحسن المستويات الصحية ـ فان البلدان العربية استطاعت ان تواجه تزايد معدل نمو سكانها وحتى ان تحسن بدرجة كبيرة مستويات المعيشة بالمقارنة بما كانت عليه في بداية القرن التاسع عشر . هكذا فان عدد سكان مصر قد تضاعف الى ١٣ مثلا منذ اوائل القرن الماضي ، ومع ذلك فان مصر استطاعت ـ دون ان تطور اية مهارات صناعية قادرة على المنافسة دوليا ـ ان ترفع بدرجة كبيرة مستويات معيشة عدد من السكان يبلغ اليوم ١٣ مثلا ما كان عليه قبل ١٥٠ سنة .

ويعني هذا ضمنيا ـ بوضوح ـ ان نسبة عدد السكان الى الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال بسهولة خلال القرن الماضي كانت منخفضة الى حد امكن معه لجرعات صغيرة من

---

(١٦) على نحو ما يقول ن. روزنبرغ N. Rosenberg « ... اذاا كت التقنيات الجديدة تنقل بانتظام من بلدان صناعية ، فكيف ستتم عملية التعلم لتصميم وانتاج السلع الرأسمالية ؟ ان الاعتماد على تكنولوجيا مستعارة يؤبد وضعا من التبعية والسلبية . انه يحرم بلدا من تطوير تلك المهارات على وجه التحديد التي يحتاجها اذا اراد ان يصمم ويبني سلعا رأسمالية تكيف تكيفا مِلائما لحاجاتها الخاصة » ، (من كتاب
Perspectives on Technology,
مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٦) . انظر ايضا : I. Sachs. مصدر سبق ذكره .

المهارات التقنية الاجنبية حقن بها الاقتصاد المحلي - ودون اي تكوين حقيقي لقدرات محلية تقنية وعلمية - ان تكيف - حتى الآن - الموارد المتاحة مع الزيادة في السكان . وما التكلفة الهائلة التي يتكبدها الاقتصاد من اجل هذه الواردات من التكنولوجيات الاجنبية الا دليل واضح على قدرة الاقتصادات المحلية على أن تتحمل - في وقت واحد - العبء المزدوج للزيادة السكانية الكبيرة وسوء الاستغلال الأجنبي .

ان موارد النفط والغاز - بالاضافة الى الفوسفات - يتيح الآن للعالم العربي ان يواصل تحمل معدل نمو مرتفع للغاية في عدد السكان مع تحسين في مستويات المعيشة . مع ذلك فانه لا يتم تحقيق تقدم كبير في انتاج قدرة صناعية مستقلة ذاتيا من شأنها ان تتيح للعالم العربي دخول المنافسة الصناعية الدولية وتقليل اعتماده على ايرادات تصدير موارد غير قابلة للتجديد . يستنتج من ذلك جليا ان الحوافز الاقتصادية الاجمالية لا تزال مفقودة ، وهذا بدوره لا يسهم في نشوء نخبات سياسية واعية تقنيا . فلو كانت قد وجدت مثل هذه النخبة خلال السنوات الخمسين الماضية مثلا لكرست موارد الطاقة العربية الضخمة لخلق قاعدة صناعية حديثة مستقلة ذاتيا ، بدلا من تصديرها بالجملة بمثل المعدل المرتفع الراهن الذي يدفع بها نحو النضوب . ان الصناعة الحديثة ترتبط ارتباطا صميما بتدبير موارد الطاقة . ونضوب موارد الطاقة القومية بمثل معدل الصادرات الراهن يتناقض بغير شك مع محاولات دخول عصر التصنيع . مع هذا فان الوضع الراهن في العالم العربي هو على هذا النحو .

يمكن ان يقال الشيء نفسه عن غياب سياسة اقتصادية ترمي الى ضبط هجرة العلماء والقوى البشرية ذات الكفاءات العالية ، اولتخطيط وتوجيه اكتساب الخبرات بواسطة الطلاب والمتمرنين الذين يوفدون الى البلدان الصناعية . ويمكن ان تعزى هذه الظاهرة الى عاملين اساسيين . الأول هو تركز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية في قطاعات اخرى من عملية تكوين النخبة . وقد ذكرنا هذا بالفعل عند تناولنا العوائق الاجتماعية والثقافية الحائلة دون انتشار العلم . وينبغي في هذا الصدد ان نؤكد على ان عالما او مهندسا صناعيا ذا كفاءة عالية او عاملا ماهرا يمكن ان يحظى باعتبار اجتماعي وفوائد اقتصادية فقط اذا ترك القيام بدور مباشر في الانتاج او ميدان البحث للانخراط في مركز اداري او بيروقراطي عال او اذا حقق صفقات تجارية .

اما العامل الثاني فهو الافتقار الكلي الى الحافز والحماية للمؤسسات الهندسية الاستشارية المحلية . فهذه المؤسسات المحلية هي دائما في وضع خاسر في المنافسة مع المستشارين الأجانب . فخبرتها ضعيفة لأنها لا تحصل على الفرصة المناسبة لتطوير مهارات في ميادين تقنية خلاف الابنية السكنية او انشاء الطرق ، كما انها قد لا تقدر على منافسة المؤسسات الاستشارية الاجنبية الكبيرة من ناحية الأسعار خاصة وانه لا تفرض ابدا ضرائب حمائية من شأنها مساعدة مستشار محلي على منافسة مؤسسة اجنبية بنجاح . وكما ذكرنا بالفعل مرارا فان الحماية لا تقدم في المكان المناسب من العملية الصناعية الحديثة ، انما هي لا تنفذ في الحقيقة الا في نهاية العملية (حيث تحمي المنتجات المحلية) ، ولا تنفذ أبداً في

بدايتها (عند وضع التصور الصناعي التفصيلي) .

قد يحدث كذلك ان يجد مستشارون محليون انه من المربح اكثر لهم ان يقتصروا على قطاعات غير متطورة من الاستشارات الهندسية . وفي مثل هذه الحالات قد تقنع المؤسسة المحلية بالتوسط بين المؤسسة الاجنبية والمستهلك المحلي للتكنولوجيا ، باعتبار ان هذه « الخدمة » تدر ارباحا كبيرة ، وبالاضافة الى هذا فان المؤسسات المحلية قد تدخل في تعاقد فرعي مع المؤسسات الأجنبية لتنفيذ الاجزاء غير المتطورة من الدراسات الهندسية . ويصح هذا نفسه فيما يتعلق بالمقاولين المحليين .

وينبغي الا يحجم المرء في هذه المرحلة عن الاشارة الى الاضرار التي تسببها اجراءات البنك الدولي للانشاء والتعمير في تمويل مشروعات التنمية في البلدان الأقل نموا . فالمتطلبات المشددة من اصحاب العطاءات الدولية للتعاقد على الأعمال ، والمواصفات العالية المطلوبة للدخول في عطاءات لتنفيذ الدراسات والمشروعات التي تمولها هذه المؤسسة الدولية (البنك الدولي) تضع المهارات التقنية المحلية في النهاية في وضع صعب للغاية ، مما يجعل من المستحيل عليها تقريبا النجاح في اي عطاء[١٧] .

والحقيقة انه بعد عقود من تنفيذ مشروعات انمائية (مطارات ، موانىء ، مستشفيات ، سدود ، مجمعات صناعية ، مصافي النفط ، الخ) في العالم العربي وفي مناطق نامية أخرى ، لايثير الدهشة ان المستشارين الأجانب والمقاولين الأجانب لا يزالون هم سادة السوق ، اما مباشرة او في بعض الأحيان بالاشتراك مع شركات محلية تعمل على النحو الذي وصفناه اعلاه . ان المعرفة التقنية المتاحة في شكل توفر تصميمات هندسية ومقاييس ومواصفات التي يحصل عليها دائما مستهلك التكنولوجيا ، تبقى بلا انتشار ولا استغلال تقني .

هذا الانتشار بالذات لا يتم بسبب انعدام السياسة الاقتصادية الملائمة وكذلك بسبب عدم تدعيمه ايجابيا من جهة توجيه القيم الاجتماعية والثقافية .

* * *

لا يزال من الضروري ان تنشأ في العالم العربي سياسة لنشر العلم والمهارات التقنية . فحتى الآن لم تبد النخبات الاجتماعية والثقافية والسياسية اي اهتمام بهذه المسألة ، او تشعر بأي تحد حيوي يتعين مواجهته بسياسة شاملة جامعة ونشطة .

لقد اسهمت عوامل عدة في هذا الوضع ، بعضها يرجع الى الفجوة الكبيرة في جميع النظريات الانمائية فيما يتعلق بانتشار العلم . فكما ذكرنا من قبل يسود لبس مفهومي ومنهجي كبير في الأدبيات المعنية بسياسات التصنيع والانماء . وتشكل مواقف المؤسسات الدولية التي تتولى تمويل مشاريع البلدان الأقل نموا عقبة اخرى امام نشوء خبرات تقنية محلية في عمليات الصناعة الحديثة . ولقد اكد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومنظمة الأمم

---

(١٧) انظر جورج قرم ، التبعية الاقتصادية ، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظور التاريخي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٠ .

المتحدة للتنمية (اليونيدو) ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) ومجلس الأمم المتحدة لتنمية العلم والتكنولوجيا (الأونكستد) تأكيداً شديداً خلال العقد الأخير على اهمية انتشار العلم في اية سياسة انمائية[١٨] . ومع ذلك فان تأثير دراساتها بقي محدودا للغاية على موقف صانعي القرار في العالم العربي . لقد اصبحت مهاجمة الشركات المتعددة الجنسية ، والادعاء بنقل افضل للتكنولوجيا من البلدان الصناعية ، والدعوة الى اعتماد جماعي على الذات للبلدان الأقل نموا بمثابة موقف دارج « مودة » في المؤتمرات الدولية ، ولكن هذا الموقف نادرا ما يترجم الى تغير محلي في الموقف تجاه العلم والتكنولوجيا .

وفي حالة البلدان العربية ، فانه لا يمكن تتبع اثر اي تغيير بسبب الغياب المستمر لحافز اجمالي عائد الى نسبة الموارد المتاحة بسهولة مقابل تزايد عدد السكان . وبالاضافة الى هذا فان عملية تكوين النخب لا تشتمل على العلم والمعرفة والتقنية . وثمة عامل آخر مهم ، يعرقل انتشار العلم ، هو انقسام المجتمع العربي الى نظم سياسية عديدة متطاحنة ، مشغولة ببقائها السياسي الخاص اكثر من انشغالها بحشد قومي جماعي من اجل مقاومة الاعتداءات الأقليمية الأجنبية والاستغلال الاقتصادي الأجنبي[١٩] . وفي ظروف كهذه فان الفرص ضئيلة لاحداث تغيير جذري في الموقف العربي تجاه التكوين القومي العلمي والتقني ، على غرار ما جربته اليابان او الاتحاد السوفياتي او الصين . فالصفقات التكنولوجية بين البلدان العربية والعالم الصناعي ستستمر في الحدوث ، دون اي فحص جاد حول جدواها على الامد الطويل وبتكاليف غير واقعية ودون اي فائدة للتشييد المحلي لقدرة تقنية في الأمد البعيد .

ان تغييراً جذرياً في السياسات الانمائية هو وحده الذي يمكن أن يقلب الوضع . شرط أن يكون صانعو القرار الجدد اكثر توجها نحو انتشار العلم وان تكون لديهم رؤية واضحة للاقتصاد السياسي الحقيقي للصناعة الحديثة . ولسوء الطالع فانه لا شيء يشير الى ان مثل هذه المسائل تهم النخبات السياسية المحتملة التي تنتظر للاقدام على تولي السلطة السياسية .

---

(١٨) انظر :
Daniel Behrman, Science and Technology in Dévelopment, a UNESCO Approach, UNESCO, 1979. See also, Science and the Factors of Inequality, Ch, Morazé and alia, UNESCO, 1979.

(١٩) انظر :
G. Corm, « Cooperation betwen Arab Countries with Different Systems », paper presented at the Regional Financial Conference on « The Role of Arab Capital in The Economic Development of the Arab East» 6-10 May 1980, Beirut.

٣ ـ نقل التكنولوجيا

والتغيير في العالم العربي*

يجمع هذا الكتاب الدراسات التي قدمت في ندوة نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغرب آسيا (ECWA) في بيروت من ٩ الى ١٤ تشرين الأول ١٩٧٧ . وكان من أهداف الندوة الرئيسية تقويم التجارب العربية المختلفة في ميدان نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية . وقد أخذ هذا الموضوع أهمية متصاعدة في السنين الأخيرة ، خاصة بعد الحركة المطلبية التي قام بها العالم الثالث تجاه العالم الصناعي على أثر ارتفاع أسعار النفط سنة ١٩٧٣ وما تلاه من أزمة في علاقات الدول النامية بالدول الغنية . فحوار الشمال والجنوب الذي تم في باريس خلال سنتي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ نتيجة لهذه الأزمة ، ووضع مشروع « شرعية سلوك » للشركات المتعددة الجنسيات من قبل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، هما من العوامل التي ساهمت في تركيز الأضواء على معضلات نقل التكنولوجيا من حيث العراقيل التي تضعها الشركات المتعددة الجنسيات في تسهيل عملية نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية .

ومن جهة أخرى ان الأمم المتحدة تهيء منذ بضع سنوات مؤتمراً عاما حول «العلم والتقنية في خدمة التنمية» يعقد هذه السنة ، وقد ساهمت الأمم المتحدة الى حد بعيد في نمو الوعي التكنولوجي لدى دول العالم الثالث . وبالاضافة الى هذه العوامل هناك محاولات حثيثة من قبل بعض الأوساط ، ومنها أوساط الأمم المتحدة وأوساط المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية(OECD) ، لتطوير مفهوم التكنولوجيا المتوسطة (Intermediate technology) كبديل للتكنولوجيا المعقدة الخاصة بالدول المتطورة صناعيا والتي ، حسب هذه المدرسة ، لا تناسب

---

* مراجعة اعمال ندوة منظمة من قبل لجنة غرب آسيا للأمم المتحدة في بيروت وقد نشرت في مجلة «المستقبل العربي » ، العدد ٨ ، تموز /يوليو ١٩٧٩ واعمال الندوة جمعت ونشرت في

«Technology Transfer and Change in the Arab World.
A seminar of the United Nations Economic
Commission for Western Asia .
Ed. by A.B. zahlan ,´perganon press
Oxford, 1978.506 p .

أوضاع الدول النامية . وقد أخذت فكرة التكنولوجيا المتوسطة تكسب الانصار خاصة بعد بروز مشاكل تلوث البيئة في الدول الصناعية وبعد قيام نادي روما بحملاته العلمية والاعلامية حول مضار التصنيع المفرط في الدول الغنية ، غير أن العالم الثالث بقي في معظمه غير متحمس للتكنولوجيات المتوسطة (أو اللينة ـ Soft technologies ـ كما يقال أيضا) وبقيت انظار الحكومات مركزة على التكنولوجيا التي تبيعها الشركات متعددة الجنسيات ، اذ ترى فيها مفتاح التقدم والازدهار والتخلص من آفات التخلف . وقد أخذت بعض الحكومات موقفا عدائياً من الاقتراحات القائلة بالابتعاد عن التكنولوجيا المعقدة للتوجه نحو التكنولوجيا اللينة (أو المتكيفة ـ appropriate ـ كما يقال أيضا) ، مدعية أن الأخذ بالتكنولوجيا المتوسطة يعني الدخول في تصنيع من الدرجة الثانية وبالتالي البقاء في التخلف أمام التقدم التكنولوجي المستمر في الدول الصناعية .

أما العرب فقد أصبح الاهتمام بموضوع التكنولوجيا يغامرهم منذ الانهيار العسكري سنة ١٩٦٧ أمام الجيش الصهيوني . وكان القائد الراحل جمال عبد الناصر قد ذكر في أحد خطبه أن سر الفشل العربي في المجابهة مع العدو يكمن في انعدام التكنولوجيا الحديثة لدى الجيوش العربية وتوفرها لدى جيش العدو بفضل العلاقة الحميمة بينه وبين الولايات المتحدة . ونقل التكنولوجيا هو من أهم المواضيع المدرجة في أعمال الحوار العربي الأوروبي ، كما أصبحت الآن مشاريع عربية مختلفة لقيام مراكز نقل التكنولوجيا تأخذ طريقها الى حيز الوجود . كما هو موضع اهتمام مؤتمرات وزراء العرب المسؤولين عن تطوير العلوم التي تنظمها دوريا هيئة الجامعة العربية للتعليم والعلم والثقافة (راجع الدراسة الخاصة حول اجتماع الرباط سنة ١٩٦٦[١]) . في هذا المضمار أتت ندوة لجنة غرب آسيا في تشرين الأول ١٩٧٧ حول نقل التكنولوجيا والتغيير ، لتساعد على تبلور آراء الخبراء العاملين في هذا الميدان من عرب وأجانب . والكتاب ، كما يقول الناشر في مقدمته ، بصفته يجمع دراسات ندوة واحدة حول موضوع نقل التكنولوجيا ، لم يكن ليغطي جميع أوجه الموضوع . لكن ، يقول الناشر ، كان تنظيم الندوة يهدف الى تأمين التعددية في الآراء والفلسفات بالنسبة الى عدد محدد من النقاط . وفي الحقيقية فان المناقشات الحية التي تبعت عرض الدراسات التي تم تلخيصها في الكتاب بعد كل دراسة تؤكد التعددية والاختلاف في الرأي بين المشتركين في الندوة .

واذا كان الكتاب غنيا بالمواد والمعلومات والاحصاءات والآراء المختلفة حول أسباب التأخر التكنولوجي في العالم العربي ، فان القارىء يقف حائراً بين كل هذه المواد التي تشمل مواضيع مشتتة ، من ازالة ملوحة المياه واستعمال الاقمار الصناعية لمعرفة تطورات البيئة والمناخ الى دور

---

(١) «The 1976 CASTARAB rabat Meeting» A Review, PP. 149- 162.

الدين في التطور التكنولوجي ، والى أهمية المقاولات الفرعية (sub — contracting) في نقل التكنولوجيا . ان هذا التشتت في المواضيع ، وهو من مسؤولية منظمي الندوة ، لا يساعد القارىء على تكوين فكرة واضحة عن أهم القضايا الخاصة بمعضلة نقل التكنولوجيا في العالم العربي وعن أوجه الاجماع أو الاختلاف على طريق حلها . ويا حبذا لو كان النشر قد استدرك شيئاً من هذا التشتت باعادة ترتيب الدراسات حسب توجهها وفرز ما هو متعلق منها بالعوامل السوسيولوجية لنقل التكنولوجيا ، وما هو متعلق بأنواع التكنولوجيا وطرق اختبارها ، وما هو متعلق بقضايا لها صفة علمية تقنية شبه حصرية . وهذا ما سنسعى اليه في هذا العرض الموجز لمحتوى الكتاب .

(١) الدراسات المتعلقة بالعوامل المجتمعية والتاريخية في نقل التكنولوجيا

ثلاث دراسات في الندوة ركزت على العوامل المجتمعية ، الأولى هي دراسة السيد أنطوان زحلان حول « الأنماط التاريخية للتحويل التكنولوجي في العالم العربي » . وأهمية هذه الدراسة أنها تعود الى تجربة محمد علي في القرن الماضي لبناء صناعة حربية ومدنية مستقلة في مصر ، وانها توضح استمرارية نمط التحويل التكنولوجي من أيام محمد علي الى عصرنا ، وهو نمط يتميز بالاستيراد الكثيف للتجهيزات الانتاجية وبتكاليف باهظة دون بذل العناية الكافية للعوامل البيئوية والمجتمعية المحلية حتى تستفيد البلاد من استيراد التجهيزات وتتمكن من اعادة انتاجها بنجاح وكفاءة : التكوين المهني للعمال ، بناء قدرة هندسية محلية ، التقويم التكنولوجي المسبق قبل اقرار المشروع ... الى آخره من هذه العوامل الجوهرية لانجاح أية تجربة صناعية .

الدراسة الثانية هي لباحث من امريكا الجنوبية اشتهر بمواقفه المحبذة للتكنولوجيات اللينة والمتكيفة وهو السيد أميلكار هريرا الذي تكلم عن « التكنولوجيات المتكيفة في التنمية الريفية » . وفي الحقيقة فان السيد هريرا ندد بالنظريات التنموية السائدة اكثر مما اعطى وصفا دقيقا للتكيف التكنولوجي ، لكن اهمية دراسته تكمن في الشرح المقنع الذي اعطاه للمغالطات في كنه نظريات التنمية المبنية على وهم امكانية تقليد المسار التصنيعي الخاص بالبلدان الغربية . وشرح ايضا كيف ان السياسات التنموية المبنية على هذه النظريات تؤدي الى تعميق التبعية الاقتصادية والتكنولوجية . ودعا السيد هريرا في دراسته الى تبني مبدأ الاعتماد على الذات (Self- reliance) والى الاجتهاد من أجل تطوير انماط تنموية في العالم الثالث تراعي ظروف البيئة والمجتمع وتؤمن المشاركة الفعلية لجميع طبقات المجتمع خاصة صغار المزارعين والحرفيين . كما تؤمن اشباع الحاجات الأساسية للمجتمع (basic needs) . ويرى هريرا ان تحديد تناسب التكنولوجيا في اي مجتمع هو مشكلة متعددة الجوانب وأكثرها جوانب غير تقنية انما تتعلق بأوضاع البلد الاجتماعية .

الدراسة الثالثة هي للسيد اليا زريق الذي عالج قضية دور « القيم والتنظيم المجتمعي في

التغيير التكنولوجي » مركزاً على القيم الدينية واستعمالها من قبل الحكام ومشيراً الى استمرار النمط السلطوي التقليدي في العائلة العربية ، في الرؤية الى المرأة وفي التوجهات الفردوية ومشيراً ايضاً الى قلة الجهود المبذولة في البلدان العربية لتطوير انظمة تعليمية تشجع بطريقة جذرية التطوير التكنولوجي . وقد عزز دراسته في شقها الثاني المتعلق بالتعليم بمجموعة احصاءات لا بأس بها لبرهنة حكمه . أما بالنسبة الى الشق الأول من الدراسة حول عامل الدين ، فقد استند زريق بطبيعة الحال الى طروحات ماكس فيبر حول قيم البروتستنتية ودورها في تطوير الراسمالية ، كما استند الى اعمال بعض المستشرقين ومنهم ماكسيم رودنسون المحبذ للعرب والى بعض كتابات هشام شرابي .

وقد اثارت دراسة زريق نقمة معظم المشتركين العرب في الندوة الذين رأوا في عمله تعدياً على الدين ، فلم تكن المناقشة مفيدة وبناءة بل كانت بمثابة « تصفية حسابات » ، اذ اتهم زريق بأنه متأثر بعداء المستشرقين تجاه المسلمين وبأنه استند الى أعمال منشورة في القدس المحتلة (ويا للمفارقة فهذه الأعمال هي لهشام شرابي) ، هذا مع العلم أن زريق طرح اشكالية حول دور القيم «التقليدية» في المجتمع دون أن يأخذ موقفا نهائيا ، بل نراه يشك بوضوح بصوابية أطروحة المستشرقين بأن الدين الاسلامي هو مصدر الركود الاقتصادي (ص ١٦٨ البند الرابع وص ١٨٨ ، البند الخامس) كما نراه يفصل بين الدين نفسه واستعمال الدين في بعض الفترات التاريخية لفرض نمط سلطوي استبدادي في المجتمع .

أما المناقشات في الدراستين الأولى والثانية فقد اتسمت بطابع من الجدية والحوار مع أن القارىء يشعر بوضوح أن طروحات زحلان وهريرا لم تقنع الكثير من المشتركين العرب والاجانب من انصار استمرار الانماط التقليدية لنقل التكنولوجيا الدارجة حاليا في العلاقات الاقتصادية الدولية .

(٢) الدراسات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية في نقل التكنولوجيا

ثلاث دراسات ركزت حول العوامل الاقتصادية التي تؤثر على أخذ القرارات في موضوع التكنولوجيا وعلى التأثير الاقتصادي لانماط النقل التكنولوجي . الدراسة الأولى هي للسيد جورج قرم الذي حاول أن يوضح من خلال تمحيص « الاليات المالية لنقل التكنولوجيا » منذ القرن الماضي ، منطلقاً ايضا من تجربة محمد علي في مصر وعهد التنظيمات في الامبراطورية العثمانية ، حاول ان يوضح طبيعة العراقيل التي تبطل كل الجهود المبذولة لتوطين التكنولوجيا الحديثة في العالم الثالث . وقد ركز على العجز المالي المستمر خاصة في ميزان المدفوعات الذي يسببه نقل التكنولوجيا المستوردة جاهزة أو « معلبة » (حسب التعبير المستعمل في تحليل مشكلات نقل التكنولوجيا) . وشرح كيف أن هذا النمط في اكتساب القدرة التقنية يؤدي دائما الى تراكم الديون الخارجية ، والى التضخم المالي المحلي ، والى سوء توزيع الدخل وعدم اشباع حاجات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية ، وكذلك يؤدي الى نقل تكنولوجي عكسي بتشجيع هجرة الادمغة من العالم الثالث الى العالم الصناعي . وندد السيد قرم بالاتجاه التوسعي في

منح القروض الى البلدان النامية لدفعها الى المزيد من استهلاك التكنولوجيا الجاهزة . ودعت الدراسة الى اعادة النظر في الاولويات التنموية من جهة بناء قدرة هندسية محلية وتأمين التمويل للمؤسسات الانتاجية صغيرة الحجم وتطوير الابحاث التقنية والعلمية حسب متطلبات البيئة المحلية .

الدراسة الثانية لسيد أحمد وعاطف قبرصي تتعلق « بالتكيف المستنبط (induced adjustment) ودور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية » وذلك بمقارنة تطور كل من الزراعة السورية والمصرية تحت تأثير الابتكار المستنبط (induced innovation) . والدراسة مبنية على نموذج رياضي تم وضعه بالنسبة الى الولايات المتحدة واليابان . ونتيجة الدراسة أن قطاع الزراعة في كل من سورية ومصر قد تكيف مع التطور في المتغيرات الخارجية للقطاع (أسعار الاسمدة وتوفر التركتورات) ، غير أن هذا التكيف لم يؤدِّ الى النجاح في رفع الانتاجية الفردية للعامل في القطاع الزراعي ، وذلك خاصة بالنسبة الى سورية حيث تدنى مقدار الانتاج للعامل.ويعزو مؤلفا الدراسة هذا التدني الى التقلبات في توفر المياه ، والى عدم التكيف في القطاعات الأخرى من الاقتصاد بالنسبة الى المتغيرات . ويستنتج المؤلفان من دراستهما أن الزراعة ، وان كان تطورها جوهريا في عملية التنمية ، لا يمكن أن تؤمن لوحدها الانطلاقة الاقتصادية اذا بقيت القطاعات الأخرى غير قابلة للتطور والتكيف .

الدراسة الثالثة وضعها الفرع الزراعي المشترك للجنة غرب آسيا ومنظمة التغذية العالمية (FAO) ، وهي تتناول قضية « سياسة الاستثمار ونقل التكنولوجيا في المناطق الريفية الفقيرة » باجراء تمرين رياضي اقتصادي على نتائج سياسات استثمارية مختلفة لتطوير منطقة زراعية في اليمن الشمالي ،وتهدف الدراسة الى تبيان الفوائد المترتبة على جعل الاستثمارات كثيفة الرأسمال مترافقة مع اجراءات جذرية في اعادة توزيع الملكية الزراعية ، وفي القضاء على الملاك الزراعيين الغائبين ، وفي اصلاح علاقة المالك بالمستأجر للاراضي الزراعية . والدراسة تشير أيضا الى أن الاصلاح الجذري لا بد منه والا قد يتدنى المستوى المعيشي لدى الزراعيين في حالة اجراء اصلاح زراعي غير متكامل .

الدراسة الرابعة للسيدة نادية الشيشيني من مجلس الوحدة الاقتصادية ، اهتمت « بتأثير التغيير التقني على بنية القوى العاملة في منطقة غرب آسيا » ووضحت التناقضات العديدة الكائنة في الاختيارات التكنولوجية من قبل الحكومات ، خاصة من ناحية تأثيرها السلبي على القوى العاملة ، سواء بالنسبة الى سوء توزيع الدخل أو الى زيادة معدل الهجرة الريفية دون خلق فرص العمل الكافية في المدن . ولا تتردد السيدة الشيشيني بنقد الاختيارات في أنماط التصنيع في المنطقة العربية من حيث عدم اندماج هذه الانماط في الاقتصاد ، وبالتالي فقدان اقامة علاقات تنشيطية بين قطاعات الاقتصاد المرتبطة بالقطاع الصناعي ، وفقدان الصناعة دورها في تعميم التقدم التكنولوجي في الاقتصاد المحلي . وتعزو مؤلفة الدراسة هذه الاختيارات السلبية الأثر الى اجراء تغييرات تكنولوجية غير مناسبة وأوضاع الاقتصاد المحلي ، فيلتقي نقدها مع نقد الباحثين الآخرين الذين أبدوا عدم الارتياح في السياسات المتبعة في بلدان شرق

آسيا في ميدان نقل التكنولوجيا .

أما المناقشات حول هذه الدراسات فيدل الكتاب على أنها كانت هادئة ، الا فيما قاله أحد المشاركين الأجانب حول الدراسة الثالثة التي رأى في محتواها « تخيلا » غير واقعي و « رواية من روايات الف ليلة وليلة » .

(٣) الدراسات حول آليات نقل التكنولوجيا الحديثة

العدد الاكبر من هذه الدراسات يحتوي على وصف مشكلة نقل التكنولوجيا وما تقوم به هيئات الأمم المتحدة أو الهيئات الوطنية في مضمار تعجيل نقل التكنولوجيا . والدراسات المقدمة من قبل الخبراء العرب حول التجارب الوطنية تدل بصورة عامة على اقتناع نسبي بنجاح نقل التكنولوجيا ، غير أن القارىء الملم بالتخلف التكنولوجي ، في المنطقة العربية يبقى حائراً أمام بعض الدراسات التي تصف انجازات مؤسسية تبدو كبيرة جداً بينما تأثيرها على الحياة الاقتصادية يصعب لمسه في الواقع . الكلام ذاته يقال حول بعض التعليقات خلال مناقشات الدراسات المتعلقة بالعوامل المجتمعية في نقل التكنولوجيا وحول الدراسات القطاعية التي سنأتي على ذكرها فيما بعد .

أ ـ الدراسات حول ما تقوم به هيئات الأمم المتحدة المعنية بنقل التكنولوجيا .

يدخل في نطاق هذه الدراسات المسح الشامل الذي قدمه السيد فان ديرغراف ، أحد خبراء لجنة غرب آسيا ، « لوضع العلم والتكنولوجيا في منطقة غرب آسيا » . وهذا المسح يحتوي على المعلومات والبيانات الشاملة الخاصة بالجهود المبذولة في دول غرب آسيا في ميادين اكتساب القدرة العلمية وتطوير القدرة التقنية . وبالاضافة الى ذلك ، فالدراسة تعطي تقويما جريئا للنقص في السياسات المتبعة المسؤولة عن تعميق التبعية التكنولوجية ، ويلتقي هنا واضع الدراسة بوجهة نظر الدكتور زحلان والدكتور قرم في أن السبب الرئيسي في فشل نقل التكنولوجيا يعود الى عدم التوازن بين كثافة استيراد التكنولوجيا جاهزة وقلة الاكتراث بالجهود المحلية في الأبحاث والتطوير . ويقدر السيد غراف أن المؤسسات الهندسية المحلية تقوم بأقل من ١٪ من الأعمال الهندسية في المنطقة ، وان موقف الحكومات الثابت يمنح الجزء الأكبر من الأعمال الهندسية الى الشركات الاستشارية الأجنبية ، مما يؤدي الى تشجيع تطوير القدرة التكنولوجية في الخارج على حساب القدرة التكنولوجية المحلية . ويندد واضع الدراسة بافتقاد الوعي لدى الجهات المسؤولة بالامكانات المتوفرة لاكتساب المعلومات الأساسية حول التكنولوجيا الحديثة ، كما يندد بالنقص في سياسات التكوين التقني التي لا تتعدى التكوين التجاري في التعامل مع التكنولوجيا . ويشير السيد غراف أيضاً الى عدم اهتمام أجهزة التخطيط في دول المنطقة بالتخطيط العلمي والتكنولوجي .

الدراسة الثانية من عمل أمانة سر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وهي تصب في مجرى الدراسة الأولى ذاته ، اذ تركز على التبعية التكنولوجية الناتجة عن السياسات التصنيعية في المنطقة التي تنفذ قبل أن يصار الى تحديد الحاجات التكنولوجية والى رسم

سياسة واضحة في ميدان التكنولوجيا .

الدراسة الثالثة قام بها السيد برتران شاتل من مكتب العلم والتكنولوجيا في الأمم المتحدة وهي تقدم مسحاً مفيداً لجميع أجهزة الامم المتحدة التي لها شأن في القضايا الخاصة بنقل التكنولوجيا .

ب ـ الدراسات حول نقل التكنولوجيا

تدخل في نطاق هذه الدراسات الدراسة المقدمة من الدكتور عادل ثابت حول « دور السياسة العلمية والتكنولوجية » وهي مركزة في الحقيقة حول التجربة المصرية .

ودراسة السيد يوسف مزهر حول تجربة مركز التطوير الهندسي والرسم الصناعي في مصر ، وهي دراسة نموذج (case study) مفيدة من ناحية اكتساب المعلومات الوصيفة ، وكذلك الأمر بالنسبة الى دراسة السيد الخولي حول « اجتماع الوزراء العرب المختصين بالشؤون العلمية والتكنولوجية في الرباط سنة ١٩٧٦ » ، التي تعطي تفاصيل مفيدة حول الاجراءات المنشودة على صعيد التعاون العربي في ميدان العلم والتكنولوجيا .

(٤) الدراسات حول التكنولوجيا المتوسطة

قدمت دراستان فقط تعالجان بطريقة مباشرة قضية فائدة التكنولوجيات المتوسطة والمتكيفة ، وهما دراسة حول « دور التكنولوجيا رخيصة الكلفة لرفع الانتاجية الزراعية في منطقة غرب آسيا » ووضعها القسم الزراعي المشترك للجنة غرب آسيا، ومنظمة التغذية العالمية ، ودراسة السيد بارون من منظمة العمل الدولية (ILO) حول « التكنولوجيا المناسبة ، الاستخدام والحاجات الأساسية في الدول العربية مع اشارة خاصة الى الصناعات الغذائية » . بقيت الدراسة الأولى نظرية ، بالاضافة الى أن اقتضابها الشديد لم يعط مجالا للقارىء المحبذ للتكنولوجيا العليا المكلفة للاقتناع بفوائد التكنولوجيا الرخيصة . أما الدراسة الثانية ، وان أتت أيضاً بشكل مقتضب ، فانها باعطائها امثالا حية (مخبزة ومسمكة) تسمح للقارىء بلمس ضرورة اجراء دراسات معمقة حول انواع التكنولوجيا التي يمكن استعمالها قبل الدخول في أي مشروع .

ونذكر هنا أيضا دراسة السيد ديمتري جرميدس من المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية حول « المقاولات الفرعية الدوليةونقل التكنولوجيا الى العالم الثالث » ، اذ يمكن أن تعتبر المقاولات الفرعية نوعا من أنواع نقل التكنولوجيا عن طريق اعتماد نقل التكنولوجيا المتوسطة . وركز السيد جرميدس دراسته على التجربة التونسية التي امتدحها ، مع العلم أن هذه التجربة مدار نقد شديد في أوساط العالم الثالث التقدمية التي ترى في مثل هذه التجارب تكريسا للعلاقات الاقتصادية اللامتكافئة بين الدول النامية والدول الصناعية ، وتكريسا لتقسيم العمل الدولي الجديد الذي تسعى الى فرضه الشركات متعددة الجنسيات . وقد سعى مؤلف الدراسة الى برهنة الفوائد المتعددة التي تجنيها تونس من التجربة من ناحية الاستخدام ، والربح والتجارة الخارجية .

(٥) الدراسات القطاعية والدراسات المتخصصة

ا ـ الدراسات القطاعية

في الكتاب ثلاث دراسات قطاعية ، واحدة حول القطاع النفطي « العراقيل أمام تطور التكنولوجيا في القطاع النفطي والمنجمي في العالم العربي » للسيد عدنان مصطفى ، وزير النفط السابق في سوريا ، وأخرى حول « نقل التكنولوجيا في صناعة الحديد العربية » للسيد عمر قرين ، الأمين العام السابق للاتحاد العربي للحديد والصلب ، والثالثة حول قطاع النقل « اختناقات في النقل ، التخطيط ونقل التكنولوجيا » للسيد فيليب رحباني من مركز الاستشارات في مدينة سبدري في مساشوستس في الولايات المتحدة .

الدراسة الأولى قد تبدو تفاؤلية أكثر مما يدل عليه واقع القطاع النفطي العربي حتى بعد اجراءات التأميم . أما الدراسة الثانية بواقعية أرقامها وبياناتها فتدعو للتشاؤم اذ توضح بجلاء قلة الجهود الفعالة المبذولة في قطاع الخديد والصلب في العالم العربي بالمقارنة مع حاجات الدول الى المنتوجات الحديدية المختلفة . وتدعو الدراسة الى مزيد من التخطيط المسبق للمشاريع ، والى تضاعف جهود التكوين المهني وتطوير القدرة الهندسية المحلية .

الدراسة الثالثة تصف كيف أن سوء أو قلة التخطيط في العمليات التنموية أدى الى الاختناقات في قطاع النقل ، وهي اختناقات تعرقل بدورها النمو في جميع القطاعات الأخرى من الاقتصاد . وقدر السيد رحباني النقص في اليد العاملة الماهرة في قطاع النقل العربي بـ ١٥٠,٠٠٠ عامل وندد بدوره بقلة الاكتراث في السياسات الحكومية بتكوين اليد العاملة الماهرة .

ب ـ الدراسات المتخصصة

(١) الدراسات حول المياه

ثلاث دراسات تدور حول المياه وهي في الحقيقة موجهة الى الاختصاصيين . الدراسة الأولى هي مسح تاريخي « للعلم المائي والتكنولوجيا في الشرق الأوسط منذ ١٩٤٥ » ، وضعها السيد بارتن ورثنغتون (Barton Worthington) ، مستشار بيئوي في انكلترا أما الدراسة الثانية فهي تدور حول «استعمال المياه الزراعية » ، وضعها السيدان بالمر ـ جونس وكروترس اللذان نددا بالنقص في التكوين المهني في قطاع المياه الزراعية ، وخاصة التعامل مع مياه الري ، وناديا بالتكوين عن طريق «التعلم بالعمل»(learning by doing) ، كما بالمزيد من الدراسات حول الاختيارات المتوفرة قبل الدخول في أي مشروع . والدراسة الثالثة متعلقة « بتطبيق ازالة الملوحة في غرب آسيا » وهي من عمل السيد شنبسبا «(Channabasappa) من وزارة الداخلية الاميركية الذي يوضح طرقاً جديدة لازالة الملوحة ولتوفير الطاقة اللازمة للمعامل .

(٢) دراسة حول الطاقة الشمسية

هذه الدراسة محض تقنية وهي للسيد غودينوف (Goodenouph) من مختبر الكيمياء بمدينة اكسفرد في انكلترا .

(٣) دراسة حول استعمال الاقمار الصناعية لرصد تطورات البيئة والمناخ

قام بهذه الدراسة السيد هوورد من منظمة التغذية العالمية .

* * *

يخرج القارىء من هذا المجمع من الدراسات المختلفة بمعلومات وبيانات عديدة حول وضع العلم والتكنولوجيا في منطقة الشرق العربي[1] ، لكن يبقى على عطشه فيما يختص بالمشاكل الجوهرية التي تعترض سبيل التقدم العلمي والتقني العربي . في الحقيقية كفة التشاؤم راجحة في الدراسات ، فلا شيء يدل على أن الحكومات العربية مستعدة لتغيير أنماط التنمية التكنولوجية المتبعة بالرغم من وضوح قصورها ، هذه الأنماط التي اتفق كثير من الباحثين على إلقاء مسؤولية استمرار التبعية التكنولوجية والاقتصادية عليها . ترى ما العمل لتغيير هذه الأنماط ؟ ليت هذه الندوة - وتشكر لجنة غرب اسيا على أقامتها - تفتح الطريق الى المزيد من اللقاءات التي ستركز على تناقضات ومساوئ السياسات الحكومية التنموية في العالم العربي ، وستشجع الباحثين العرب على مزيد من الجرأة في النقد والتنديد تجاه اسلوب التنمية الفوقية الذي تمارسه الدول العربية بلا استثناء ، على حساب الانسان العربي وتطور مجتمع امتنا العربية .

---

(١) يمكن للقارىء الذي يريد أن يكمل معلوماته حول الأوضاع العلمية والتكنولوجية العربية ، أن يعود الى كتاب صدر حديثا حول الموضوع نفسه بالنسبة الى دول المغرب العربي ، تحت عنوان «تكنولوجيات وتنمية في المغرب » . وهذا الكتاب ، (Technologies et developpement au Maghreb) جزء من منشورات المركز الوطني الفرنسي للابحاث العلمية ، وتم اصداره سنة ١٩٧٨ برعاية مركز الابحاث والدراسات حول مجتمعات البحر الابيض المتوسط ، وباشراف السيد هوبير ميشال . ولا تختلف استنتاجات الدراسات المختلفة التي تضمنها الكتاب عن استنتاجات الدراسات التي عرضناها بالنسبة الى المشرق العربي .

٤ ـ تأملات ساذج

حول التقدم الهاتفي العربي*

قرأت خبر انعقاد معرض « الشرق الأوسط للمواصلات الالكترونية » في البحرين من ٢٣ الى ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ ، وفي الوقت نفسه رأيت في احدى المجلات المتخصصة اللندنية مقالا حول تطور المواصلات الالكترونية المتحركة وفيهاصورة لانسان عربي يستعمل احدى الآلات الحديثة . وقد تذكرت عندئذ كل الاخبار التي سمعناها وما نزال نسمعها عن مشاريع تطوير شبكات الاتصالات اللاسلكية في البلدان العربية ، وهي مشاريع تتناول مليارات من الدولارات . ويفترض ان تحتوي على احدث التجهيزات وارفع التكنولوجيا . وفي الحقيقة نلمس في اقطار عربية كثيرة « دخول » عهد التكنولوجيا في المواصلات اللاسلكية عبر الاقمار الصناعية من نقل فوري لبرامج التليفزيون من أية بقعة من العالم الى الاتصال الهاتفي الاوتوماتيكي مع البلدان المتقدمة . زد على ذلك مشروع القمر الصناعي العربي الذي يرعاه الاتحاد العربي للمواصلات اللاسلكية والذي اذا تم انجازه سيربط الاقطار العربية بين بعضها البعض من ناحية الهاتف والراديو والتلكس .

لكن ما يثير الدهشة ان هذا « الدخول » في تكنولوجيا المواصلات عبر الاجواء يرافقه تخلف مذهل في الاتصالات العادية الى درجة التساؤل حول واقعية اقتحامنا عالم الأقمار الصناعية . في الحقيقة يبدو لي في بعض الاحيان أننا نعيش في الحلم لا في الواقع ،فكيف يمكن أن نتعامل بقمر صناعي (لم نصنعه نحن بطبيعة الحال) ، وكيف يمكن أن نتصل مباشرة من خلال الهاتف بمراسلين في الولايات المتحدة والتحدث معهم كما نشاء ، وكيف يمكن ان نتلقى مباشرة وفي نفس الوقت عبر الاجهزة التلفزيونية مباراة في كرة القدم تجري في البرازيل ، وكيف يمكن ان نرسل تلكسات الى ابعد حدود المعمورة ؟ كيف يمكن ذلك كله وليس في الأقطار العربية مصنع واحد يقوم بكامل عمليات انتاج آلات الهاتف البسيطة او لانتاج راديو أو جهاز تلفزيوني ، كما لا يوجد في الأقطار العربية شركة هندسية واحدة يمكن ان تدرس توسيع شبكة هاتف في حي من أحياء عربية ما وتهييء دفاتر شروط لتلزيم الاشغال . ولا يوجد ايضا اي مصنع ينتج بعض المكونات الالكترونية الحيوية في المواصلات اللاسلكية او في آلات الأدمغة الالكترونية التي لا بد منها لتسيير اجهزة الاتصالات الهاتفية واللاسلكية . وبمقابل هذا الوضع التقني الشاذ هناك وضع لا يقل شذوذا فيما يختص بالاتصالات الداخلية في الأقطار

(*) مجلة « الاداري » ـ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ .

العربية وبين الأقطار العربية في معظم الأحيان . فسهولة الاتصال هاتفيا ، برقيا او بالتلكس بطوكيو او بنيويورك او بمونتريال تقابلها صعوبة الاتصال بين قريتين عربيتين سواء داخل قطر عربي واحد او بين قطرين عربيين ، وفي كثير من الأحيان صعوبة الاتصال بين عواصم عربية او مدن عربية .

لذا اتساءل بكل سذاجة ما هي نوعية دخول العالم العربي عهد الأقمار الصناعية ؟ هل هي فعلا نتيجة جهدنا العلمي والتكنولوجي الدؤوب ونتيجة دخولنا التجارة والاقتصاد العالمي على قدم المساواة مع البلدان الصناعية ؟ أم هي امتداد لحالة التبعية والتخلف التي تربطنا بالعالم الصناعي بطريقة غير متكافئة . بطبيعة الحال لا احلم في المبارزة مع جبابرة العالم الصناعي ، الولايات المتحدة أو اليابان أو المانيا ، لكن اتساءل لماذا لم نصل بعد الى مستوى دول مثل اسبانيا او سويسرا او النمسا او هولاندا (ولا ننس شركة « فيلبس ») أو مثل سنغافورة (حيث تصنع المكونات الالكترونية الأكثر تعقيدا) . كما اتساءل ما هي فائدة الاتصال الفوري بالولايات المتحدة اذا لم يمكنني الاتصال الفوري بين مدينتي ومدينة عربية اخرى لا تبعد اكثر من مئة كيلومتر ؟ الى ماذا سيؤدي استمرار هذا الوضع ودخولي في شبكة مواصلات الكترونية لا أملك من تقنية تسييرها الحد الأدنى من الكفاءة . ولو افترضت ان العالم العربي بقوة المال سيتمكن من تعميم المواصلات الالكترونية محليا تعميما شاملا ، اي اني لن انتظر يومين أو ثلاثة قبل التحدث الى عائلتي البعيدة عني مئة او مئتي كيلومتر ، فماذا ستكون قيمة هذه الاتصالات اذا بقيت الصناعة العربية غير قادرة على تأمين جهاز هاتف بسيط واذا بقيت الهندسة العربية عاجزة عن صيانة واصلاح اجهزتنا اللاسلكية .

واني سأظل اشعر بالحلم واللاواقع أمام دخولنا الاتصالات الالكترونية وعصر الأقمار الصناعية طالما لن أرى هاتفي هاتفا مصنوعا عربيا وجهازي للراديو والتلفزيون جهازا عربيا ، وطالما لن اسمع عن مكتب هندسة عربية صمم بنجاح شبكة اتصالات برقية او هاتفية او الكترونية . وبانتظار هذه اللحظة السعيدة فاني لن انفك اتحير واتساءل كيف يمكنني ان اتحدث مع نيويورك فوريا ومباشرة ، وكيف افقد اعصابي للحصول على مكالمة هاتفية رديئة مع قريتي في الريف للاطمئنان على صحة العائلة وسلامة المزروعات . ولعل الجواب في انه لا يمكن القيام بدخول عصر التكنولوجيا الحديثة الأكثر تعقيدا قبل الحصول على حد ادنى من الملكة الصناعية . هناك اختيارات وبرامج مرحلية وجهود خاصة في ميادين الأبحاث والتطوير وفي مجال بناء قدرة هندسية محلية قبل الدخول في عهد التكنولوجيا الملائمة لظروف البلدان الأكثر تطورا صناعيا . والشيء الذي اخشاه هو أن انعدام الاختيارات والمراحل يجعل التنمية المحلية تتقلص اكثر فأكثر أمام التنمية في العلاقات الخارجية . فالوضع الذي وصلنا اليه الآن في مجال الاتصال الهاتفي ليس الا مثلا من بين أمثال عديدة من الاهتمام بالعلاقة الخارجية قبل العلاقة الداخلية وعلى حسابها . وهذا الوضع ليس الا ظاهرة من مظاهر التخلف الذي ما نزال نعيش فيه والذي سنبقى نتخبط فيه طالما لن نحسن الاختيارات وسياسة المراحل وطالما لن نكف عن استعارة الصناعة من الخارج بدلا من الدخول في البناء الذاتي مهما كلف الأمر من جهد ومثابرة .

٥ - نحو سياسات جديدة للدول العربية تجاه الشركات المتعددة الجنسيات*

كانت الاقطار العربية منذ القرن التاسع عشر من المناطق الرئيسية في العالم التي استرعت انظار واطماع الدوائر الاقتصادية في العالم الصناعي المتقدم ، وذلك لأسباب عديدة نذكر منها :

- الوضع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة العربية كمفترق طرق بين قارات ثلاث .
- ثروة التربة الزراعية في المناطق المروية مع وجود يد عاملة زراعية رخيصة الكلفة ومشهورة بمثابرتها على العمل المضني .
- الثروة الجوفية وبصورة خاصة النفطية .

وفي اواخر عهد الامبراطورية العثمانية كانت الشركات الاجنبية التابعة للدول الكبرى قد اصبحت تسيطر على المرافق الرئيسية للاقطار العربية خاصة في مجال الكهرباء والماء والموانىء والسكك الحديدية وقناة السويس ، وكذلك في مجالات الري والتسويق والصناعات الخفيفة ، هذا بالاضافة الى شبه الاحتكار المالي والمصرفي الذي كانت كبريات مصارف الدول الغربية تمارسها في الأقطار العربية في كافة انواع النشاطات التمويلية سواء في القطاع الخاص ام في القطاع الحكومي . يذكر في هذا المضمار ما اصاب الاقطار العربية خلال هذه الحقبة من تاريخها الحديث من عجز مالي ضخم في موازنات القطاع الحكومي وكذلك في ميزان المدفوعات الخارجية نتيجة للممارسات الاقتصادية السائدة حينئذ في اقتصادات كانت تحت سيطرة المصالح الأجنبية . وقد استفادت المصارف والمؤسسات المالية التابعة للدول الصناعية من هذا الوضع عن طريق تقديم التسهيلات التمويلية باصعب الشروط الى حكومات الاقطار العربية . نتج عن ذلك تراكم ديون كانت تزيد بكثير عن امكانية التسديد نظرا للأوضاع الاقتصادية المحلية المتخلفة في هذه المرحلة التاريخية. وقد تحملت الاقطار العربية حتى مطلع الخمسينات من هذا القرن اعباء تسديد هذه الديون .

ولم تأخذ السيطرة الأجنبية في الاقتصادات العربية في الانخفاض الا في الثلاثينات من القرن العشرين مع بروز جهود وطنية في بعض الأقطار العربية لمنافسة المصالح الأجنبية .

(*) ورقة عمل وضعت في اطار الأعمال التحضيرية للقمة الاقتصادية العربية التي انعقدت في عمان في اواخر سنة ١٩٨٠ .

ترسخ هذا الاتجاه خلال فترة الخمسينات في خضم تعاظم حركات التحرر في العالم الثالث . غير ان القطاع النفطي بقي حتى مطلع السبعينات اسير احتكار شركات النفط العالمية السبع وكانت الاستثمارات النفطية في الاقطار العربية تكوّن حتى ذلك الحين جزءا هاما من مجموع استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات (ش. م. ج.) في العالم الثالث . ونحن بغنى عن بيان ما سببته سياسة هذه الشركات في اقتصاد الاقطار العربية النفطية من انفصام وخلل في بنيتها الاقتصادية ، وكذلك ما قامت به الشركات النفطية من سوء استغلال الآبار ، من تبذير ، ومن تحكم بالأسعار بصورة اصطناعية كانت تسيء الى المصالح الشرعية للدول المنتجة . والى جانب ذلك كله لم تقم تلك الشركات بأي جهد يذكر من اجل تدريب وتكوين الكوادر واليد العاملة الماهرة المحلية كي تنشأ لدى الاقطار المنتجة القدرة التكنولوجية الذاتية في مجال النفط والنشاطات العديدة المتفرعة عنه (التكرير والبتروكيماويات) . وهذه النشاطات هي نشاطات اساسية في معظم الصناعات الحديثة .

يتضح مما سبق ان تعامل الاقطار العربية مع المصالح الاقتصادية الاجنبية المتجسدة في كبريات الشركات الصناعية ومكاتب الاستشارات الهندسية وكذلك كبريات المصارف وبيوت المال العالمية يعود الى اكثر من قرن ونصف قرن . ولم يكن هذا التعامل حتى مطلع السبعينات من القرن العشرين تعاملا متكافئا ومثمرا اذ لم ينتج عنه تطوير اية قدرة تكنولوجية ذاتية مكّنت الاقطار العربية من دخول تقسيم العمل الدولي بحد ادنى من مقومات الاستفادة من هذا التقسيم ، وذلك بالرغم من وجود عوامل عديدة ايجابية وهي تلك التي جذبت المصالح الأجنبية الى الوطن العربي (الموقع الجغرافي ، الثروة الزراعية والجوفية ، اليد العاملة الرخيصة) . بل ان تاريخ تعامل الاقطار العربية مع المصالح الأجنبية وخاصة بالش م. ج. يدعو الى الحذر والاحتياط نظرا لما سببه هذا التعامل من مساوىء في البنية الاقتصادية العربية ومن مديونية وكذلك من ركود اقتصادي ـ اجتماعي رغم الجهود المحلية المبذولة من حين الى آخر من قبل القيادات العربية المختلفة لترسيخ مقومات النهضة الصناعية والاجتماعية للأمة .

ومما لا شك فيه ان الشركات المتعددة الجنسيات اصبحت في الجزء الثاني من القرن العشرين الوريثة الاساسية لمصالح الدول الكولونيالية في ظل تقسم العمل الدولي السائد حاليا لصالح الدول المتقدمة صناعيا . وتتمتع اليوم هذه الشركات بقوة اقتصادية ، وبالتالي سياسية ، لا تقل عن قوة بعض البلدان الصناعية نفسها فمبيعات شركة جنرال موتورز (G. M.) على سبيل المثال بلغت سنة ١٩٧٨ اكثر من ٦٣,٢ مليار دولار وصافي ارباحها ٣,٥ مليار دولار . بالمقابل فان الانتاج الوطني للمملكة البلجيكية بلغ سنة ١٩٧٧ / ٧٠ / مليار دولار واجمالي الانتاج المحلي التونسي بلغ في سنة ١٩٧٨/ ٥,١ مليار دولار. ويمكن ايضا ذكر الثقل الخاص الذي تتمتع به كبريات المصارف العالمية . فالبنك اوف امريكا مثلا يزيد مجموع موجوداته عن ٩٥ مليار دولار ، وبنك الاعتماد الزراعي (الفرنسي) تزيد موجوداته عن ٨٦ مليار دولار . ان المصالح الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى اصبحت مربوطة ارتباطا وثيقا بمصالح هذه الشركات التي تتمتع بفعل ثقلها وحجمها وبفعل انتمائها الى هذه الدول بقوة

تفاوضية تخل في معظم الاحيان بتوازن الفريقين ، وتجعل الدول النامية فريسة سهلة تتعرض لممارسات تضر باقتصادياتها واستقلالها السياسي .

واذا اختلفت الظروف السياسية العربية عما كانت عليه في عهود الاستعمار المباشر ، واذا اختلفت ايضا بعض الظروف الاقتصادية خاصة من ناحية التخلص من وطأة احتكار الشركات العالمية النفطية السبع وتحكمها بالانتاج والأسعار ، فهذا لا يعني بالضرورة حصول تغيير جوهري في المبادىء والمعايير التي تنتهجها المصالح الاقتصادية الأجنبية التابعة للدول الصناعية الكبرى في تعاملها مع الأقطار العربية . فالاقتصاد مبني على صراع مستمر وتنافس دائم بين المصالح الاقتصادية المختلفة ولا يعقل ان تتنازل الدول الغنية والمتقدمة صناعيا بذاتها عن امتيازاتها لصالح الدول الفقيرة او المتخلفة صناعيا . لذلك آن الاوان لقيام الاقطار العربية بالتدقيق المتمعن في علاقاتها مع الش م. ج. نوعا وكما ، خاصة وان علاقاتها بهذه الشركات قد زادت الى حد بعيد في السنوات الاخيرة بعد ان حصلت الاقطار النفطية العربية على موارد مالية جديدة وقامت بتوزيع جزء منها على الاقطار الاخرى التي دخلت في حلقة تكاثف علاقاتها مع الشركات المتعددة الجنسيات . ومن الدواعي الاخرى الهامة للتدقيق في تلك العلاقات ما يظهر مجددا من خلل في بنية الاقتصاد العربي من جراء العودة الى الاتكال شبه التام على الشركات المتعددة الجنسيات لتنفيذ الجزء الأكبر من البرامج الاستثمارية العربية ، سواء عن طريق الشراكة (Joint Venture) ام عن طريق طلب تنفيذ البرامج بشكل تسليم المشاريع « مفتاح باليد » (Turn Key) . واذا اختلفت مواقع الخلل من قطر عربي الى قطر آخر حسب ميزات اوضاع كل قطر الديمغرافية والجغرافية والاقتصادية ، فلا شك ان الاضرار الناتجة عن هذا التعامل الكثيف ظاهرة للعيون في جميع الاقطار وحتى في انأى اقاليمها . ان التضخم المتفشي ، والاختناقات العديدة في الاقتصادات العربية ، وانخفاض مستوى الاداء الانتاجي في البرامج المنفذة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ـ وفي بعض الاحيان العطب او الشلل في المشاريع التي تم تسليمها ـ ، وسرعة تزايد الاكلاف وهي تذكي شدة معدلات التضخم ، وكذلك الوقوع في انماط استهلاكية جماهيرية لا تناسب ظروف المجتمع وامكانياته الحقيقية ، واخيرا وقوع الاقطار العربية غير النفطية في عجز متفاقم في موازين مدفوعاتها الخارجية ، بالاضافة الى تراجع القطاعات الزراعية في كافة المناطق العربية : كل هذه العوامل يمكن ان تعزى جزئيا اوكليا الى الشركات المتعددة الجنسيات والى طريقة التعامل معها . ولا بد من الاشارة في هذا المضمار ان مكاتب الاستشارات الهندسية وبيوتات الخبرة العالمية المرتبطة بشبكة مصالح مباشرة او غير مباشرة بالشركات المتعددة الجنسيات هي التي تلعب في كثير من الاحيان دورا اساسيا في رسم وتصميم البرامج الاستثمارية العربية نظرا لقلة القدرة الذاتية لدى معظم الاقطار العربية للقيام بالدراسات الاولية المفصلة المسبقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية وبالشكل الذي يناسب الاوضاع المحلية بتشعباتها وتعقيداتها .

والظروف المحلية والدولية الحالية هي في الحقيقة خير ظروف لاعادة النظر بنمط العلاقات

العربية مع المصالح الاقتصادية الأجنبية المجسدة في الشركات المتعددة الجنسيات ، وذلك للأسباب الآتية :

١ ـ ان الأقطار العربية بما لديها من اموال وبما تمثله من سوق استهلاكية واستثمارية هامة اصبحت من اكثر المناطق اهمية في استراتيجية تحرك الشركات المتعددة الجنسيات فالاشغال التي تلزم سنويا الى الشركات المتعددة الجنسيات يمكن ان تقدر بحوالي ٣٠ الى ٤٠ مليار دولار على صعيد المنطقة العربية ككل ، بالاضافة الى ما تمثله المنطقة من سوق للمنتوجات الاستهلاكية والخدمات المختلفة . ومما لا شك فيه ان اية مقاربة عربية جماعية لتأمين نمط جديد للعلاقات مع الشركات المتعددة الجنسيات ستزيد من امكانيات نجاح الجهود المبذولة من اجل تقويم الاوضاع الحالية السائدة في التعامل العربي مع الشركات المتعددة الجنسيات .

٢ ـ ان الكساد الاقتصادي المهيمن حاليا على اقتصادات دول الشركات المتعددة الجنسيات يزيد من اهمية السوق العربية وحيوته بالنسبة الى مصالح هذه الدول وشركاتها العالمية ، مما قد يجعل هذه الشركات قابلة لاجراء بعض التنازلات للحفاظ على السوق العربية .

٣ ـ ان النفط العربي ما يزال يلعب دورا اساسياً في اقتصادات الدول الأجنبية ولا يعقل ان تستمر الاقطار العربية في تزويد الدول الغنية والمتقدمة صناعيا بهذه الكميات الضخمة من الطاقة بشكل غير قابل للتجديد دون التأكد من الحصول في المقابل بنقل فعلي للتكنولوجيا من خلال هذا التعامل الكثيف مع الشركات المتعددة الجنسيات بحيث يسمح هذا النقل للوطن العربي التخفيف مستقبلا من شدة اللاتكافؤ السائد حاليا في نمط علاقاته مع الدول الصناعية المتقدمة .

وتجدر الاشارة في هذا المضمار بان مجموعة الاقطار العربية لم تقم حتى الان وخلافا لما قامت به مجموعات اخرى من الدول النامية خاصة في اميركا اللاتينية (مجموعة اتفاقية الاند Pacte Andin) بجهود خاصة في شأن مراقبة نوعية اعمال الشركات المتعددة الجنسيات من ناحية التأكد من قيامها بنقل فعلي للتكنولوجيا في الميادين التي يطلب خبرتها الاستثمارية ، وكذلك من ناحية التأكد من عدم تلاعبها في الأسعار وفي الاتفاقات القانونية المعقودة في اطار النشاطات الاستثمارية المعنية . وحتى في الاقطار العربية التي اسست دعائم جهودها التصنيعية على مبادرات القطاع العام وهي الاقطار التي نشطت في نفس الوقت دوليا لأجل نظام اقتصادي دولي جديد يتضمن مراقبة فعالة على تحرك واعمال الشركات المتعددة الجنسيات ، اخذت الشكوك تخامر ذهن القيمين على التصنيع في جدوى طريقة التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات وذلك بالرغم من الاحتياطات التقنية والقانونية العديدة المتخذة في تلزيم تنفيذ البرامج التنموية الى هذه الشركات . وقد تعددت مؤخراً في العالم الثالث وفي الوطن العربي بالذات الدراسات والتحقيقات الميدانية التي تشير الى المساوىء العديدة الناتجة عن تكاثف العلاقات مع الشركات المتعددة الجنسيات من اجل رسم وتنفيذ البرامج التصنيعية والتنموية ، سواء من جهة تعثر جهود اكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية بالرغم من التكاليف الباهظة ومنها ما يخصص الى التدريب والتكوين على يد الشركات الأجنبية ، ام من جهة

التأخير في تنفيذ المشاريع وانخفاض مستوى الاداء في المنشآت الصناعية العتيدة ، بالاضافة الى خلق تبعية شبه مطلقة بالنسبة الى الشركات المتعددة الجنسيات لتأمين سير العمل في هذه المنشآت .

لا ريب ان الشركات المتعددة الجنسيات اصبحت اليوم وسيلة رئيسية في العالم لتأمين التقدم التقني . هذه الشركات تقوم حاليا بأكثر من ٥٠٪ من مجموع الابحاث والتطوير في الميادين الصناعية في الدول الصناعية الكبرى وهي اصبحت في موقع مسيطر في جميع قطاعات الاقتصاد الحديث (النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية ، الأسلحة ، الأدمغة الالكترونية ، المنتوجات التجهيزية ، الصناعات الزراعية وصناعات الاستهلاك الجماهيري الرئيسية) . لذلك أمست هذه الشركات فريقا لا يمكن تجاهله في اي قطر من اقطار العالم ، النامية منها كما المتقدمة . المشكلة الرئيسية في تعامل الاقطار النامية مع الشركات المتعددة الجنسيات هي في العادة عدم التكافؤ في القوة التفاوضية بين الدولة المستقدمة لخدمات هذه الشركات والشركات نفسها . والقوة التفاوضية تتكون من عناصر عديدة منها بصورة رئيسية المعرفة التقنية ، اهمية السوق والامكانيات المالية المتوفرة لدى الفريقين . ان الاقطار العربية اصبحت اليوم في ظروف الثروة النفطية تتمتع بالعنصرين الآخرين من القوة التفاوضية بما فيه الكفاية . غير انها ما تزال تفتقر الى حد بعيد الى العنصر الأول . وهذا العنصر هو العنصر الرئيسي لجعل التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات تعاملا ناجحا من حيث تأمين العائدية المناسبة للمشاريع التي تقوم بتنفيذها الشركات المتعددة الجنسيات شراكة مع جهات محلية في البلد المستضيف او على اساس مجرد تنفيذ الاشغال بتسليمها « جاهزة » للجهة المحلية المعنية . اما تأمين العائدية فهو يترتب بدوره على عدم ارتكاب الاخطاء التصميمية عند جميع مراحل اختيار المشروع والطرائق التقنية التى سيتم اختيارها من اجل تنفيذه ، وبعد ذلك من اجل وضع الدراسات المفصلة لاختيار الموقع وبرمجة التنفيذ . ويتبين عند تمحيص اسباب انخفاض مستوى الاداء في المشاريع المنفذة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ان هذه الأسباب تعود في معظم الأحوال الى اخطاء في تصور المشروع او البرامج المتضمنة سلسلة متكاملة من المشاريع او الى اخطاء في وضع الدراسات المفصلة او في اختيار طرائق تقنية لا تراعي ظروف البيئة ومستوى التكوين المهني في البلد المضيف .

هذا ما يحتم على الاقطار العربية ان تركز جميع جهودها من اجل اصلاح نمط علاقاتها مع الشركات المتعددة الجنسيات على تقوية العنصر التقني في القوة التفاوضية وان تعتمد إطاراً تفاوضياً يحثّ هذه الشركات على مراعاة جدية لظروف البلد المضيف حتى في حال اغفال بعض المسؤولين المحليين هذه الظروف اما لعدم وعيها ام لاسباب مرتبطة بمصلحة مادية ضيقة . ويجب ان يؤدي هذا الاطار التفاوضي بالتدريج الى تخفيف الاعتماد شبه الكلي في المجالات الاستثمارية على الشركات المتعددة الجنسيات . فالعلاقة الناجحة مع هذه الشركات هي تلك التي تؤمن تكوين قدرة تكنولوجية ذاتية بحيث يتمكن البلد النامي من تطوير مرافقه الاقتصادية باعتماد متزايد على الذات . وهل يعقل ان تكون الاقطار العربية بعد عقود من

التعامل الكثيف مع مصادر الصناعة الحديثة ما تزال اسيرة تبعية تقنية شبه مطلقة على الشركات المتعددة الجنسيات وعلى بيوتات الخبرة العالمية المرتبطة بها ؟ هل يعقل ان تكون الاقطار العربية بعد عقود من البرامج التنموية ومن عهد القطن والنفط غير قادرة على وضع التصاميم المفصلة لبناء مطار او مرفأ او لبناء معمل نسيج او مصفاة نفط ؟ هذه الوقائع المؤلمة تدل بأن طريقة تعامل الاقطار العربية مع المصالح الأجنبية صاحبة التنكولوجيا الحديثة ما تزال طريقة غير مجدية بالرغم من نيل الاستقلال السياسي والتحرر من ربقة الاحتكارات النفطية وبالرغم مما اتى به هذا التحرر من ثروة مالية هامة تكوّن فرصة تاريخية للوطن العربي لن تتكرر .

ان التحرك العربي تجاه الشركات المتعددة الجنسيات يجب ان يتم على ثلاثة خطوط رئيسية سنبيّنها فيما يلي . غير انه ، قبل الدخول في تفاصيل هذه الخطوط ، لا بد من الاشارة الى ان نجاح اي مجهود للمجموعة العربية في هذا المجال يترتب على اتخاذ اجراءات داخلية جدية بشأن الاسراع في بناء القدرة البشرية والعلمية والتكنولوجية الداخلية في الاقطار العربية . لكنه يتحتم تكرار القول بأن زيادة القوة التفاوضية تجاه الشركات المتعددة الجنسيات تتطلب بالدرجة الاولى تكثيف الجهود الداخلية . فالجهود الخارجية المقترحة فيما يلي لا يمكن ان يكتب لها النجاح على المدى الطويل في غياب الجهود الداخلية الجدية .

الخط الأول : تقوية الجهود المبذولة دوليا لأجل القضاء على تصرفات الشركات المتعددة الجنسيات المسيئة الى الدول النامية .

زادت في الآونة الأخيرة أجهزة الأمم المتحدة المختصة بشؤون التنمية من جهودها في مجال نقل التكنولوجيا من البلدان الصناعية الى بلدان العالم الثالث . وهناك عدد وافر من الدراسات قام بوضعها هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) تدور كلها حول العقبات التي تعترض جهود الدول النامية في تنميتها الصناعية وخاصة في تعاملها مع الشركات المتعددة الجنسيات .

والجدير بالذكر ان موقف الأمم المتحدة العام من الشركات المتعددة الجنسيات قد تغير كثيرا خلال السنوات الماضية . فبعد ان كانت أجهزة الأمم المتحدة المختصة بشؤون العالم الثالث اطارا هاما لتهسيل توسع اعمال الشركات المتعددة الجنسيات في العالم الثالث خلال الخمسينات والستينات ، اخذ الموقف يتغير تدريجيا خلال حقبة السبعينات بسبب افتضاح مساوىء تدخل هذه الشركات في مناطق كثيرة في العالم النامي . وقامت الانكتاد بوضع دراسات اكثر عمقا وشمولا في الأساليب التقييدية (Restrictive Business Practices) التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات ، كما قامت باجراء بعض الدراسات القطاعية في الدول النامية التي فتحت مجال العمل امام الشركات المتعددة الجنسيات في هذه القطاعات . وقد بينت هذه الدراسات جميعا الاثار الضارة الهامة التي تركها تدخل الشركات المتعددة الجنسيات ، ان من ناحية العمالة ام من ناحية الاكلاف الزائدة وتعميق التبعية التقنية . واخيرا ظهرت موجة اخرى من الدراسات تبنتها اجهزة الأمم المتحدة المتخصصة حول الاثار

الضارة الشاملة لواليات نقل التكنولوجيا - والشركات المتعددة الجنسيات هي القناة الرئيسية لهذا النقل - على مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم الثالث وخاصة على تناسق وترابط هذه المجتمعات ببيئتها الطبيعية .

توجت هذه الجهود بوضع مشروع لـ « شرعة سلوك (code of conduct) لنقل التكنولوجيا » في اطار اعمال الانكتاد ، بالاضافة الى ما تقوم به اللجنة الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات والمركز الخاص بالشركات المتعددة الجنسيات من دراسات وتحضير مشروع « شرعة سلوك للشركات المتعددة الجنسيات » وذلك في اطار جهود الامانة العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة . كما يجب ان نذكر الجهود المبذولة من قبل اليونيدو وما يوفره هذا الجهاز من معلومات وخبرات حول التكنولوجيات المتوفرة في القطاعات الصناعية الرئيسية واسهل وارخص الطرق للحصول عليها . ويذكر في هذا السياق ان التبرم من تصرفات الشركات المتعددة الجنسيات قد ظهر ايضا في الدول الصناعية الرئيسية ، وقد ادى ذلك الى خطوات هامة مختلفة نخص منها بالذكر ما اقرته سنة ١٩٧٦ دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بشكل « بيان وتوجيهات رئيسية بشأن الاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسيات » ، وما قام به مجلس الشيوخ الامريكي من تحقيقات شهيرة حول تصرفات الشركات المتعددة الجنسيات وبصورة خاصة اعتمادها الرشوة كوسيلة اعتيادية للحصول على عقود بيع او اشغال او على انواع مختلفة من الامتيازات المضرة للمنافسة الحرة .

على ضوء هذه الخلفية يستحسن من مجموعة الاقطار العربية ان تتحرك جماعيا على الأسس التالية :

١ - اتخاذ موقف جماعي موحد لتأييد الجهود المبذولة في المحافل الدولية المختلفة من اجل مراقبة تصرفات الشركات المتعددة الجنسيات.ومنع الرشوات والأساليب التقييدية التي تفرضها هذه الشركات على فرقائها في الدول المستضيفة لنشاطاتها الاستثمارية . ونرى في هذا الاطار إن تقوم المجموعة العربية باقرار « بيان » تحدد فيه الحكومات العربية المجتمعة بمناسبة القمة الاقتصادية موقفها من الشركات المتعددة الجنسيات على ضوء التجربة التاريخية للوطن العربي في علاقته مع المصالح الاقتصادية الأجنبية المشار اليها في مقدمة هذه الورقة ، وعلى ضوء ما صدر حتى الآن في هذا المجال في المحافل الدولية او الأقليمية الرئيسية . ولا شك ان القيام بمثل هذه المبادرة سيعطي زخما اضافيا للجهود المبذولة دوليا بشأن ضبط الآثار الضارة لطريقة تعامل الشركات المتعددة الجنسيات مع الدول النامية ، كما سيساهم في ردع التجاوزات الأكثر إيذاءً المرتكبة في الاقطار العربية في تعاملها مع الشركات المتعددة الجنسيات .

٢ - تشجيع هذه الجهود المبذولة دوليا بمنح مساعدات خاصة الى الجهات المعنية في الأمم المتحدة او في اجهزة اقليمية اخرى بغية الاسراع في وضع المزيد من الدراسات حول الشركات المتعددة الجنسيات وبغية تقوية جميع القنوات العاملة حاليا لتحسين تدفق المعلومات

التكنولوجية الى بلدان العالم الثالث . وقد يكون من المفيد ربط استعمال جزء من هذه المساعدات باقامة حلقات تدريبية خاصة للكوادر العربية المعنية بالتعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات بحيث يتم اكتساب المعلومات الأساسية لتقوية القوة التفاوضية للجهات العربية التي تتعامل مع هذه الشركات . ومما لا شك فيه ان اعتماد برنامج مساعدات لهذا الشأن بواقع ١٥ او ٢٠ مليون دولار سيلقى استحسانا دوليا وسيعزز صورة المجموعة العربية لدى دول العالم الثالث .

الخط الثاني : انشاء اطار تفاوضي جماعي عربي

يبدو من الواضح ان ايجاد اطار عربي جماعي للتفاوض مع الشركات المتعددة الجنسيات سيعزز الى حد بعيد القدرة التفاوضية الخاصة لكل قطر على حدة . وهذا الاطار يتطلب قبل كل شيء تأمين حد ادنى من التضامن والتنسيق بين الاقطار العربية خاصة في شأن اعتماد عقوبات جماعية في حال قيام احدى الشركات المتعددة الجنسيات بمخالفة اسس ومبادىء الاطار الجماعي في اي قطر من الاقطار العربية . وفي مثل هذه الحالة يتوقع الا تجازف الشركات المتعددة الجنسيات في الاساءة الى قطر من الاقطار العربية خيفة من فقدان السوق العربية باجمعها او على الاقل الجزء الاكبر منها . والاطار الجماعي يجب ان يكون واضحا ومرنا والا يخلق عرقلات بيروقراطية جديدة تضاف الى العرقلات البيروقراطية المحلية التي هي في احيان كثيرة مصدر اضافي للتكاليف الزائدة ولتسهيل التلاعب من قبل الشركات المتعددة الجنسيات .

ولكي يكتسب الاطار الجماعي فعالية حقيقية لا بد من ان تسرع الاقطار العربية في تنفيذ مشروع لانشاء مركز عربي لنقل التكنولوجيا . وقد اصبح هذا المشروع جاهزا بعد ان وضعت تفاصيله لجنة غرب آسيا للأمم المتحدة . وغني عن البيان ان المضي في انشاء مثل هذا المركز يعتبر عنصرا رئيسيا لاعطاء الاطار التفاوضي الجماعي الركيزة المؤسسية الضرورية لمراقبة تطبيق الاطار بما يؤمن مصلحة الجهات العربية المعنية في التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات . ولا بد ايضا ان تقوم الحكومات العربية اما بانشاء مراكز قطرية بمبادرتها الخاصة ، اما بطلب المركز العربي لنقل التكنولوجيا فتح فروع له في الاقطار العربية . وقد برهنت مراكز التكنولوجيا المؤسسة في بعض البلدان النامية خاصة في بلدان مجموعة دول الاند في امريكا اللاتينية عن جدواها في تحسن شروط الاتفاقات المبرمة مع الشركات المتعددة الجنسيات من جهة التأكد من النقل الفعلي للتكنولوجيا المطلوب تحويلها الى الجهات المحلية المعنية ومن جهة الحد من التلاعب في الأسعار .

اما الاطار التفاوضي نفسه فانه يمكن اعتماده في البيان المذكور آنفا ويستحسن ان يحتوي على العناصر التالية :

١ ـ اعتماد المجموعة العربية جميع المبادىء والأسس الكائنة في مشروع شرعة السلوك لنقل التكنولوجيا الذي يناقش حالياً في اطار الانكتاد والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة .

٢ ـ زيادة بعض المبادىء الخاصة التي تهم المجموعة العربية سياسيا واقتصاديا في اطار علاقاتها العامة مع المصالح الأجنبية واعتماد عقوبة جماعية في حال المخالفة ، ونذكر في هذا الخصوص المبادىء التالية :

أ ـ رفض التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات التي تقدم خدماتها التكنولوجية والمالية الى العدو الصهيوني والى اية دولة تساعد العدو على تجاهل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وعلى الاعتداء على جنوب لبنان ؟ وبالتالي تشجيع ودعم تلك الشركات التي تلتزم بمبادىء هذه المقاطعة .

ب ـ رفض التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات التي يثبت انها تقدم الرشوات الى الجهات المعنية محليا في التفاوض معها في قطر من الاقطار العربية .

ج ـ مقاطعة تلك الشركات المتعددة الجنسيات التي يتبين لقطر من الاقطار العربية انها تلاعبت في الأسعار او فرضت اساليب تقييدية في العقود الخاصة بنقل التكنولوجيا او لم تأخذ في عين الاعتبار الظروف المحلية عند تنفيذ الاشغال مما ادى الى اكلاف زائدة وانخفاض في مستوى اداء المنشأة الجديدة ، وذلك تمشيا مع نصوص شرعة السلوك .

الخط الثالث : اجراء توازن أفضل بين النواحي التجهيزية ومتطلبات التكوين البشري في التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات .

ان الاقطار العربية تأخرت كثيرا في تطوير قدرة تكنولوجية ذاتية . ويكفي هنا التنويه بما تم من تقدم لدى بعض الدول الآسيوية النامية مثل الهند وكوريا الجنوبية وتايوان او بعض دول امريكا اللاتينية مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين والتذكير بما تحصل عليه شركات هذه الدول من تلزيم اشغال ضخمة في الاقطار العربية للتسليم بحالة الركود التقني في المجموعة العربية . ولا يعود هذا الركود الى نقص في الموارد المادية والبشرية والمالية اذ ان المجموعة العربية تمتاز بوفرة نسبية في الموارد ، بل قد يعود السبب الى حصر اهتمام القيمين على الامور التنموية في الاقطار العربية على النواحي التجهيزية في تنفيذ البرامج الانمائية وعلى عدم الثقة في القدرات التقنية المحلية وتفضيل القدرات الأجنبية في كل ما له صلة بالتكنولوجيا الحديثة . هذا الوضع خلق حالة اتكال تجاه المصالح الأجنبية جمدت التطور المحلي في الابحاث والتطوير وقد أضحت بفعل ذلك القدرات التقنية المحلية محصورة في نشاطاتها في الاعمال الهندسية غير المعقدة ، بصورة خاصة الهندسة المعمارية السكنية وهندسة الطرق . واستمرار هذا الوضع محفوف بالمخاطر فالادمغة العربية ما تزال تهاجر الى الدول المتقدمة بينما الكفاءات الباقية في الوطن لا تجد المجال الكافي لتنمية قدراتها التقنية في القطاعات الصناعية الحديثة . ومن مفارقة هذا الوضع انه يحصل في ظروف تاريخية خاصة حيث تقوم الاقطار العربية على صرف المبالغ الطائلة بحجة نقل التنكولوجيا ، بينما هذه المبالغ بضخامتها تساعد بالدرجة الاولى الشركات المتعددة الجنسيات على تقوية وتشجيع قدراتها الذاتية في الابحاث والتطوير والدراسات الهندسية في المجالات الحديثة المعقدة وذلك على حساب تطوير القدرات العربية . وتدل التقديرات المتداولة على ان أقل من واحد بالمئة من عقود الاستشارات الهندسية في الاقطار

العربية تذهب الى غير بيوتات الخبرة الأجنبية . والكفاءات العربية الهندسية التي تبقى في الوطن العربي لا تستخدم بطريقة رشيدة اذ انها كثيرا ما تعمل في وظائف يطغى عليها الطابع الاداري داخل الأجهزة الحكومية او تعمل في وظائف يطغى عليها الطابع التجاري داخل القطاع الخاص المحلي الأهلي او الأجنبي .

ويقتضي على الاقطار العربية اتخاذ اجراءات سريعة وجدية من اجل الحد من هذا الإتجاه المؤدي الى تبعية متزايدة على الشركات المتعددة الجنسيات من الناحية التقنية ومن اجل تنشيط القدرة التقنية الذاتية . ونذكر من هذه الاجراءات :

١ ـ مطالبة بيوتات الخبرة الأجنبية بإنشاء مؤسسات مختلطة بالشراكة مع المصالح العربية المحلية .

لقد سبق للاقطار العربية انها قامت في اواخر الستينات واوائل السبعينات بتجربة ناجحة في الدخول بمشاركات مصرفية ومالية مع كبريات المصارف الاوروبية . فالمصارف العربية ـ الغربية المشتركة اصبحت الأن قوة لا بأس بها في الأسواق المالية الدولية وتقدم في كثير من الأحيان قروضا متوسطة او طويلة الأجل الى جهات عربية مختلفة . لعبت ايضا هذه المؤسسات المشتركة دورا هاما في تكوين وتدريب اعداد من الكوادر المصرفية العربية كانت خبرتها التقنية محصورة حتى ذلك الحين بالسوق المالي القطري المحلي . واضحى الان لدى الاقطار العربية طائفة لا بأس بها من الكوادر المصرفية ذات الخبرة والممارسة الدولية الحقيقية .

لذلك يستحسن ان تشجع الاقطار العربية قيام مثل هذه المشاركات في انشاء مؤسسات مشتركة متخصصة في الاستشارات الهندسية لفتح المجال امام المهندسين العرب لكي يتمكنوا من الممارسة التقنية الفعلية . وفي الحقيقة ان مشكلة نقل التنكولوجيا هي قبل كل شيء مشكلة انعدام القدرة المحلية في الدول النامية في اجراء الدراسات والرسوم والتصاميم المسبقة لتنفيذ اي مشروع وفق المواصفات والمقاييس المعمول بها في الصناعات الحديثة . وهذا العجز المحلي هو الذي يسهل على الشركات المتعددة الجنسيات ايجاد سبل التلاعب ويدفعها الى تجاهل المعطيات والظروف المحلية التي تتطلب دائما اجراء بعض التعديلات في تصور المشروع وفي المقاييس والمواصفات الواجب اعتمادها عند اختيار التجهيزات الضرورية لتنفيذ المشروع . والكفاءات الهندسية العربية حتى الآن لم تتمكن من الممارسة الفعلية في هذه الميادين الوضع كما ذكرنا ، وقد اتى توسيع رقعة البرامج التنموية تحت ضغط الأموال النفطية العربية لتزيد هذا الوضع الاتكالي اذ اتجه المزيد من المهندسين العرب نحو القيام بأعمال الوساطة او المشاركة الشكلية لصالح الشركات المتعددة الجنسيات ومكاتب الاستشارات الأجنبية بدلا من الدخول في المشاركة التقنية الحقيقية .

لذا يستحسن ان تشجع الاقطار العربية قيام بيوتات خبرة مشتركة بين المصالح العربية (الحكومية او الخاصة) والمصالح الأجنبية وان تعطي الافضلية في العطاءات الى هذه البيوتات . وقد تعارض مكاتب الاستشارات العالمية هذا الاتجاه ، انما لا بد من تخطي هذه

المعارضة بما لدى الاقطار العربية من وسائل سبق ذكرها ، حتى اذا تطلب الأمر اشتراط تأسيس هذه المؤسسات المشتركة لكي تحصل المصالح الأجنبية على مزيد من الأشغال في المنطقة العربية .

٢ ـ مطالبة الشركات المتعددة الجنسيات اجراء قسم من الأبحاث والتطوير في المنطقة العربية .

في نفس السياق يمكن ان تقوم الاقطار العربية بالضغط على الشركات المتعددة الجنسية لكي تقيم جزءا من برامجها في الأبحاث والتطوير في المنطقة العربية بالاستعانة الى كوادر محلية . ويتبادر الى الذهن في هذا المجال قطاعات الابحاث والتطوير المتصلة باحتياجات المنطقة الآنية او المستقبلية (ازالة ملوحة المياه ، الطاقة الشمسية ، البتروكيماويات ، الصناعات الغذائية ، الى آخره ...)

وقد يستحسن ايضا هنا الاشتراط على الشركات المتعددة الجنسيات انشاء مؤسسات مختلطة خاصة في الابحاث والتطوير كي تحصل على مزيد من الاشغال في المنطقة العربية .

٣ ـ مطالبة الشركات المتعددة الجنسيات بتأمين تدريب اشمل واكثر جدية للكوادر واليد العاملة العربية الماهرة .

على الجهات العربية المعنية في عمليات نقل التكنولوجيا على يد الشركات المتعددة الجنسيات ان تطالب هذه الشركات بجهد اكبر في تدريب الكوادر واليد العاملة المحلية التي ستعمل في المنشآت والمرافق التي تقوم الشركات المتعددة الجنسيات باقامتها . وفي هذا الخصوص لا بد من الاشارة الى ان عملية التدريب يجب ان تشمل جميع فئات العاملين في المنشأة من كوادر ادارية وتقنية وعمال مهرة . وقد يستحسن في ميادين كثيرة اجراء تحجيم معين في التجهيزات (Hardware) لتأمين الحد المناسب من توفر المعلومات والبيانات الفنية (Soft ware) وتوفر العاملين المتدربين على استعمال هذه المعلومات بالكفاءة المطلوبة . ان معظم العقود مع الشركات المتعددة الجنسية تعاني من خلل كبير من جهة انعدام اي توازن بين « الهاردوير » و « السفتوير » وهذا الخلل هو المسؤول الى درجة كبيرة عن انخفاض مستوى الاداء في المنشآت بعد اتمام تنفيذ اشغال الاقامة .

٤ ـ الابتعاد عن شراء اسهم الشركات المتعددة الجنسيات وتشجيع الاستثمار في المنشآت الصناعية الأجنبية المتوسطة الحجم .

ان استثمار الأموال العربية بتوظيف جزء منها في اسهم بعض الشركات المتعددة الجنسيات الرئيسية لا يؤمن اي مكسب في مجال تطوير قدرة تقنية ذاتية لانه يستحيل على الجهة العربية المستثمرة (وحصتها في رأسمال الشركات المتعددة الجنسيات تبقى دائما محدودة) ان تفرض على الشركة المستثمر فيها برامج ابحاث تقنية معينة وبرامج تدريب للقوى العاملة العربية . اما الاتجاه نحو استثمار الأموال بحصص كبيرة في منشآت صناعية متوسطة او صغيرة الحجم فقد يعطي فرصة للجانب العربي لتوجيه نشاطات الشركات المعنية حسب احتياجات المنطقة العربية وكذلك يمكن الجانب العربي من ارسال الفنيين العرب لديها للتدريب .

القسم الثاني

المجتمع العربي وتعامله مع النفط والأرصدة العربية

١ ـ مستقبل الاقتصاد العربي في العشرين سنة القادمة*

كيف ترون مستقبل الاقتصاد العربي خلال العشرين سنة المقبلة .

هناك افتراضان حول مستقبل الاقتصاد العربي .

الأول وهو افتراض تفاؤلي يقوم على نجاح التجارب التنموية الحالية رغم كل ما يشوب هذه التجارب من تبذير في اختيار تنفيذ المشاريع العمرانية وفي طريقة تنفيذها من خلال عقود « المفتاح باليد » مع الشركات المتعددة الجنسيات . وفي هذا الافتراض ان آليات نقل التكنولوجيا عن طريق شراء مكثف للمعدات الجاهزة ستعمل بصورة ايجابية مع مر الزمن وستؤمن رفع انتاجية المجتمع العربي في القطاعين الزراعي والصناعي ، وبالتالي سيتمكن المجتمع العربي من التعامل الايجابي مع التكنولوجيا الحديثة لتأمين ازدهار الاقتصاد العربي وتلبية حاجياته المتزايدة تحت ضغط التوسع السكاني الكبير الذي يتميز به معظم البلدان العربية . وحسب هذا الافتراض فان الأموال النفطية والزيادات المرتقبة في اسعار الطاقة ستسمح بمتابعة النمط التنموي الحالي المرتكز على استيراد التكنولوجيا جاهزة من البلدان الصناعية مهما ارتفعت تكاليف هذا النمط التنموي وذلك حتى تتوطن التكنولوجيا في المجتمع العربي .

وفي هذا الافتراض تستفيد البلدان غير النفطية من مساعدات البلدان النفطية ومساعدات البلدان الصناعية للمضي في نفس النمط التنموي ، اي القيام بمشاريع عملاقة ذات كثافة رأسمالية عالية يتم تنفيذها من خلال عقود « مفتاح باليد » مع الشركات العالمية (على غرار مشروع مصفاة السكر في كنانة في الجمهورية السودانية الذي قفزت تكاليفه من ١٥٠ مليون جنيه استرليني الى ٦٠٠ مليون جنيه استرليني دون ان تؤمن الجدوى الانتاجية الكافية للمشروع) .

(*) قضايا عربية ـ السنة السادسة العدد الثاني حزيران /يونيو ١٩٧٩ ـ « عشرون سنة من المستقبل العربي » استقصاء اجرته المجلة . اعداد فكتور سحاب .

وفي هذا الافتراض ايضا ان العالم العربي سيدخل بنجاح عهد الطاقة النووية في السنين المقبلة ، وإن هذا المصدر الطاقوي سيحل محل الطاقة النفطية عند استنفادها في آخر القرن أو أوائل القرن المقبل .

وفي هذا الافتراض ايضا ان الأموال النفطية ستؤمن تدريجيا تعاظم التعاون الاقتصادي العربي والتوسع في حركة انتقال المال والقوة البشرية بين البلدان العربية ، كما تؤمن غزارة الأموال والطاقة زيادة القوة التفاوضية العربية في العلاقات الاقتصادية مع الدول الصناعية ومع الشركات العالمية .

واخيرا تكتمل هذه الصورة التفاؤلية بتخيل الاثر الايجابي الذي سينتج عن الجهود المبذولة في حقل توسيع التعليم الجامعي المحلي وفي ارسال آلاف الطلاب العرب لاكتساب اختصاصات مختلفة في البلاد الصناعية ، مما سيمكن المجتمع العربي من تأمين الحد المطلوب من الملكة التكنولوجية لتسيير وصيانة التجهيزات المستوردة لرفع الانتاجية الزراعية والصناعية .

الافتراض الثاني حول مستقبل الاقتصاد العربي في العشرين سنة القادمة هو عكس الافتراض الأول ، وهو افتراض تشاؤمي يرتكز على ضآلة احتمال نجاح النمط التنموي المبني على استيراد مكثف وعشوائي في بعض الأحيان للتكنولوجيا الجاهزة او « المعلبة » حسب التعبير المستعمل في تحليل مشكلة نقل التكنولوجيا . ذلك ان هذا النمط التنموي هو نمط فوقي يعمق التبعية الاقتصادية والمالية والتقنية للمجتمع العربي تجاه المجتمعات الصناعية ، وهو نمط يثبط الطموح ويطمس الطاقات المجتمعية لأجل بناء قاعدة محلية ذاتية لانطلاقة تكنولوجية حقيقية .

وقد برهن هذا النمط عدم جدواه اذ هو المسؤول عن تضاؤل الانتاج الزراعي العربي وعن الكفاءة المتدنية في انتاج المؤسسات الصناعية ، خاصة مؤسسات القطاع العام التي تبقى في عجز مالي شبه مستمر ، كما هو مسؤول عن اندثار المهارات الحرفية العربية التي كان يجب العناية بها لدفعها الى ارتقاء تدريجي نحو مستوى الصناعة الحديثة بدلا من القضاء عليها واحلال صناعة مستعارة كليا من الخارج محلها .

وفي هذا الافتراض ان الأموال النفطية تلعب دورا سلبيا جدا اذ تسهّل المضي في النمط التنموي الفوقي وان معدلات التصدير الطاقوي التي يفرضها هذا النمط التنموي تعجل في القضاء على الثروة النفطية بحيث قد يفتقر العالم العربي الى الطاقة في القرن المقبل لتأمين حاجياته المحلية ، خاصة ان الصناعة والزراعة الحديثة تحتاجان بصورة مباشرة او غير مباشرة الى استعمال كثيف للطاقة . وقد يقع العالم العربي في القرن المقبل بتبعية جديدة بالنسبة الى البلدان الصناعية وستكون هذه التبعية طاقوية وسيضطر العالم العربي الى الاعتماد على الدول الصناعية للتزود بالاشكال الجديدة للطاقة التي ستطورها هذه الدول في السنين القادمة .

وفي الافتراض التشاؤمي هذا ان البلدان العربية لن تتمكن من تأمين اي نوع من

الاستقلال التكنولوجي خاصة في ميدان الطاقة النووية ، فآليات نقل التكنولوجيا على اساس شرائها معلبة من الشركات العالمية لا تؤدي الى نقل حقيقي للمعرفة العلمية وللمقدرة على اعادة انتاج التكنولوجيا محليا بل بالعكس فانها تعمق التبعية والاندماج في السوق العالمية على اساس لا متكافىء . والمعروف ان هذا الاندماج يزيد المتاعب الاقتصادية المحلية خاصة من ناحية زيادة في سوء توزيع الدخل وفي معدلات التضخم وفي الاختناقات في انتاج السلع الحيوية بالنسبة الى الطبقات الشعبية المحرومة . وفي هذا السياق يمكن التنبؤ باستمرار تضاؤل الانتاج الزراعي، وبتفاقم مشكلات تأمين الخدمات العامة في المدن العربية .

العنصر الوحيد الذي يخفف من تشاؤم هذه الصورة ـ وان كان هذا العنصر ظرفيا ـ هو ما يتم من اعادة توزيع دخل نسبي في العالم العربي من جراء هجرة الكفاءات والعمال المهرة العرب الى دول الخليج النفطية حيث يجمعون بعض المال لارساله الى عائلاتهم في بلد منشئهم او حيث تجمع بعض الثروات الضخمة يستثمر جزء منها في البلدان العربية من حيث أتي اصحاب الخط النفطي .

هذه الآلية التخفيفية ستبقى تعمل في السنوات العشرين او الثلاثين المقبلة . لكن يبقى السؤال الأساسي : وما بعد زوال الثروة النفطية في القرن المقبل ؟ فالافتراض التشاؤمي يقول بأن التصرفات الاقتصادية الحالية هي التي ستكون مسؤولة عن اعادة انتاج التخلف الذي ستعاني منه اجيال القرن المقبل .

٢ ـ تأملات حول مستقبل الطاقة في العالم العربي*

(على ضوء درَاسَات نادِي رُومَا)

الضجة التي أثارتها أول دراسة قام بها معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (Massachusetts Institute of Technology) بناء على طلب « نادي روما » في أوائل السبعينات ، ما تزال أصداؤها في الأذهان في أوساط الدول الصناعية ، وما تزال تؤثر على السياسات الاقتصادية المتبعة في هذه الدول . كما أن الدراسة ساهمت مساهمة فعّالة في بروز قوى سياسية جديدة في الدول الصناعية تمحورت في أحزاب سياسية تنادي بحماية البيئة وتأمين نمط حياة مجتمعية جديدة بتغيير أنماط التنمية الصناعية المتبعة منذ الثورة الصناعية .

صدرت هذه الدراسة الأولى في معظم الدول الصناعية سنة ١٩٧٢ تحت عنوان : حدود التوسع الاقتصادي (The Limits to Growth) وخلقت بداية صدمة حضارية في المجتمعات الغربية . فقد كان الاعتقاد السائد في الدول الصناعية ، خاصة بعد فترة الازدهار المتواصل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ان التقدم الصناعي وبالتالي التوسع الاقتصادي لا حدود لهما ، وأن الانسانية بقيادة المدنية الغربية سائرة على درب لا نهاية له من الرخاء والازدهار والسيطرة على الطبيعة بل على الكون . لذا ، كان لدراسة « حدود التوسع الاقتصادي » أثر البرق والرعد في سماء صافية وأثارت مجادلات عميقة ، وبصورة خاصة قامت وحدة الابحاث السياسية(Science Policy Research Unit) في جامعة سوسكس (Sussex) الانكليزية بوضع تقرير مضاد لدراسة معهد التكنولوجيا المذكور تحت اسم (التأمل في المستقبل ، نقد « حدود التوسع الاقتصادي ») (Thinking about the Future. A critique of « the Limits to Growth »).

ردّ أعضاء نادي روما وكذلك العلماء في معهد التكنولوجيا على نقد جامعة سوسكس، وصدر أهم هذه الردود في كتاب بعنوان أي نوع من الحدود ؟ (Quelles limites ?) وبعد ذلك وضع بعض أعضاء نادي روما تقريراً ثانياً باسم استراتيجية من أجل الغد (Strategie pour demain) . ومن آخر أعمال نادي روما الدراسة الشاملة التي طلب من الاقتصادي الهولندي جان تنبرجن (Jan Tinbergen) الاشراف عليها والتعاون لوضعها مع شخصيات بارزة من العالم الصناعي والعالم الفقير[1] . وقد صدرت هذه الدراسة بعنوان اعادة صياغة النظام

* الفكر العربي ـ العدد ١٠ ـ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ (عدد مخصص لـ « المستقبلية علم العلوم ») .

(١) اشتركت في هذا التقرير شخصيتان عربيتان هما الاستاذ ادريس جزائري من الجزائر والدكتور حلمي عبد الرحمن من مصر .

الدولي (Reshaping International Order) بعد أن قدمت نتائجها في مؤتمرين متتاليين ، الأول في الجزائر العاصمة في اكتوبر ـ تشرين الأول ١٩٧٦ والثاني في امستردام في نوفمبر ـ تشرين الثاني من السنة نفسها .

في الحقيقة ، ان دراسات نادي روما ليست من النوع الجديد في المجتمعات الصناعية ، فهي تدخل في نطاق علم البرمجة والنمذجة (Programming, Modelling) والتصنّع (Simulation) . وقد تطور هذا العلم تطوراً جباراً خلال الحرب العالمية الثانية لتخطيط المعارك العسكرية من جهة ، والحصول على أكبر قدر ممكن من الدقة في الرماية المدفعية واطلاق القنابل من الطائرات من جهة ثانية . وساعدت على هذا التطور الجهود المبذولة في حقل تطوير الأدمغة الالكترونية التي سمحت باجراء الآلاف من العمليات الحسابية في وقت قصير جداً . وبعد الحرب دخلت هذه المكاسب العلمية في حقل الاستعمال السلمي ، وبصورة خاصة في التخطيط الاقتصادي . وفي فرنسا ، اشتهر العالم برتران دي جوفنال (Bertrand de Jouvenel) في المساعي لأجل التنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية . أما الولايات المتحدة فهي التي استعملت البرمجة والنمذجة إلى أبعد الحدود في العلوم الانسانية كما في العلوم الرياضية ، واشتهرت مؤسسات وجامعات عديدة في هذا الميدان منها مثلاً الراند كوربوريشن (Rand Corporation) . وقد استعملت بعض الأجهزة الحكومية الاميركية تقنيات النمذجة والتصنع في حقل السياسة الخارجية لأجل التنبؤ بتصرف الحكومات الأجنبية وتصرف القوى الفاعلة داخل هذه الحكومات .

والجديد في أول دراسة لنادي روما التي قام بها معهد ماساشوستس للتكنولوجيا أنها تكون أول دراسة شاملة على صعيد المعمورة للتنبؤ بما سيحصل للاقتصاد العالمي اذا استمر نمط التوسع الاقتصادي على ما هو عليه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . وأتت الدراسة بنتائج تنبّىء بحصول كوارث من جراء نضوب المواد الأولية والطاقوية وبلوغ تلوث البيئة درجة لا تطاق ، ومن جراء ازدياد عدد سكان المعمورة بشكل سيهدد سلامة الحياة المجتمعية والدولية . وقد أدخل واضعو الدراسة في النموذج جميع المعطيات الاقتصادية والسكانية المتوفرة وعلاقات الارتباط بين تطور كل من المعطيات ، وذلك للحصول على صورة الاقتصاد العالمي سنة ٢٠٠٠ . وأظهرت جميع النتائج أن العالم أخذ في السير نحو الهاوية اذ أن المواد الزراعية لن تفي بحاجة السكان ، والمواد الأولية لن تكفي لسد نهم الصناعات الحديثة ، والحياة في المدن ستصبح مستحيلة من جراء التلوث في المياه وفي المناخ ... إلى آخره من هذه التنبؤات القاتمة . لذلك وجّه أعضاء نادي روما نداء حثيثاً إلى حكومات الدول الصناعية بغية الحدّ من التوسع الصناعي والقيام بتغيير جذري في أنماط التنمية الاقتصادية ، وذلك للحفاظ على توازن النظام البيئوي (Ecosystem) ؛ فاختلال البيئة سيؤدي حتما إلى خراب المدنية الحديثة .

لن نطيل الحديث حول هذه الاستنتاجات ، لكن لا بد هنا من الاشارة إلى أن صدى هذه الدراسة يعود إلى شخصية أعضاء نادي روما وهم جميعاً من الصناعيين المبرزين وكبار اساتذة

الجامعات في العالم الصناعي . وقد سمي جمعهم بنادي روما لأن أول اجتماع بين الشخصيات المؤسسة للنادي تمّ في روما بناء على مبادرة شخصية صناعية ايطالية كبيرة أصبحت ترأس النادي وهي أوريليو بشي (Aurelio Reccei) . أتىَ الانتقاد اذن من داخل نظام الصناعة الحديثة وليس من خارجه . وقد جاءت أزمة الطاقة بعد حرب ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل وزيادة أسعار النفط التي تلتها لتؤكد النظرة التشاؤمية المستنتجة من النموذج الرياضي الذي وضعه معهد التكنولوجيا . لذا لم يؤثر التقرير المضاد الصادرة عن جامعة سوسكس الانكليزية ولم يلغ تأثير دراسة نادي روما الأولى على الرأي العام في البلدان الصناعية .

لكن الشيء المستغرب الذي نود أن نلفت النظر اليه في هذا العرض السريع هو قلة اكتراث حكومات العالم الثالث ومثقفيه ، وبصورة خاصة في العالم العربي ، لدراسات نادي روما والمجادلات التي أثارتها . فنموذج نادي روما ركّز تركيزاً شديداً على أهمية الطاقة في الصناعة الحديثة وتوسعها . وفي الدراسة الثانية السالفة الذكر ، يقول واضعو الدراسة استناداً إلى تقديرات متفائلة لجهة الاحتياط المتبقي من النفط : « ان النفط الخام سينضب كلياً في مطلع القرن القادم . وحتى ذلك التاريخ يكون العالم قد اكتشف بالتأكيد مصادر جديدة للطاقة . وما لم تحدث وثبة علمية وتكنولوجية كبيرة جداً ، فكل شيء يدل على أن المنتجات التي ستحل محل النفط ستكون باهظة الكلفة من جهة ، وأصعب تكيفاً بكثير مع احتياجات البلدان غير المتطورة من جهة ثانية ... ولا تتوفر للعالم الصناعي المهلة الكافية لاكتشاف مصادر جديدة للطاقة ، إلا إذا استغل مجمل الاحتياط العالمي من النفط ، مانعاً بالتالي الدول النامية من الوصول إلى مصدر الطاقة الأكثر فعالية وسهولة في الوقت الذي تكون بأمس الحاجة اليه » (ص ٨٢) .

صحيح أن تقرير جامعة سوسكس لا يوافق على مثل هذه التنبؤات التشاؤمية ، بانياً تفاؤله على امكانيات اكتشافات تكنولوجية جديدة قد تحدث ثورات صناعية جديدة تغيّر معظم المعطيات التي استندت إليها دراسات نادي روما ، ومبدياً تحفظات شديدة حول طريقة التنبؤ خاصة في المجال السكاني . وصحيح أيضاً أن دلائل جديدة تظهر في شأن توفر احتياطات جديدة من النفط والغاز في العالم ، غير أنه ، وبالرغم من ذلك ، هل من المعقول الا تحدث ضجة كبرى في العالم العربي حول مصير الثروة الطاقوية التي نمتلكها ونتنازل عنها بكميات سنوية ضخمة لصالح الدول الصناعية ؟ وكيف لا تنسّق الدول العربية في برامج الانتاج ، وكيف لا تخطط هذا الانتاج على مدى مئة سنة على الأقل على أساس افتراض حصول تصنيع واسع النطاق خلال الخمسين سنة القادمة ؟ فماذا سيكون مصير هذا التصنيع اذا لم تتوفر في الوقت المناسب كميات الطاقة الضرورية لتشغيل هذه الصناعات ، وإذا اجبرت الدول العربية حينئذٍ على استيراد الطاقة من الخارج أو على شراء تكنولوجيا من الخارج (بشكل براءات الاختراع والتجهيزات) بأثمان باهظة لاستغلال الطاقة الشمسية التي ، في جميع الأحوال ، لا يمكن أن تغطي كل الحاجيات الطاقوية . وبصورة خاصة الحاجيات الصناعية .

ان هذا الافتراض التشاؤمي يؤكده ما حصل في ايران خلال سنة ١٩٧٧ حيث أدى سوء البرمجة والتخطيط إلى قيام مصانع ضخمة قبل أن يصار إلى تأمين الطاقة في المناطق التي

تأسست فيها الصناعات ، بينما كانت الطاقة الايرانية تسيل بكميات هائلة نحو الدول الغربية في الوقت ذاته . هذا المثل البسيط يؤكد ضرورة تماشي تخطيط طاقوي مع أي نوع من التخطيط الصناعي . والصناعات التي يتوجه إليها العالم العربي النفطي هي الصناعات الأكثر استهلاكاً للطاقة خاصة بالنسبة للبتروكيماويات حيث استعمال الطاقة فيها مزدوج : كمادة تحوّل إلى منتوجات مصنعة ، وكطاقة لتشغيل المنشآت الصناعية . وعدم الاكتراث بتخطيط طاقوي طويل المدى مرتبطٍ بالتخطيط العام لحاجيات المجتمعات العربية في القرن المقبل ، من شأنه أن يؤدي إلى تكرار التخلف للأجيال القادمة ، بعد أن يكون هذا الجيل قد استفاد بطريقة سطحية وحصرية وتبذيرية بنعمة الذهب الأسود .

ومما يزيد المرء تشاؤماً في مستقبلنا الطاقوي ما نراه من البرامج التنموية العربية التي تستهدف في الدرجة الأولى توسيع القدرة على تصدير المواد الطاقوية إما بشكل مباشـر كنفط خام أو مكرر أو كنفط غازي مسيّل أو كغاز ، واما بشكل غير مباشر كبيتروكيماويات . وفي شأن البتروكيماويات لا بد من الاشارة إلى ما تحتاجه الزراعة من طاقة ومواد بتروكيماوية لاجراء تحديث شامل . فانتاجية الزراعة الغربية مبنية على استعمال كثيف للطاقة (في تحريك الآلات الزراعية ومصانع المنتوجات الزراعية) وللمواد الطاقوية (الأسمدة) . وإذا كانت نظرتنا إلى المستقبل بعيدة المدى فعلياً فكيف لا نرى التناقض بين النفقات الضخمة التي نتكلف بها لزيادة قدرتنا على تصدير الطاقة والمواد الطاقوية ، والحاجة الماسة والعملاقة التي ستظهر خلال العقود القادمة عندما سيتوسع فعلياً مسار التصنيع والتحديث الزراعي ؟ وإذا كانت الآن قدرتنا على التصنيع محدودة نظراً للاختناقات العديدة للاقتصاد العربي ونظراً لاستمرار حالة التخلف والتبعية التكنولوجية ، فقد ينجح الجيل القادم في تخطي هذه العقبات وعلى ادخال الوطن العربي في مسار توسع اقتصادي مستقل ومبني على ذاته . في هذه الحالة ستتغير معدلات الاستهلاك الطاقوي المحلي بصورة جذرية وتتضاعف مئات المرات . وإذا استمرت معدلات التصدير الطاقوي على نمطها الحالي يجب ألا يستبعد احتمال تصادم مسار التوسع بالنقص في الطاقة والوقوع في اتكال من نوع آخر على البلدان الصناعية .

يمكن أن نضيف إلى هذه الاعتبارات الحاجة المتزايدة إلى الطاقة الكهربائية بفعل التوسع الهائل في المدن العربية والدخول في نمط الاستهلاك الحديث باستعمال أدوات منزلية تحتاج إلى كميات كبيرة من الطاقة . وبما أن الطاقة المائية محصورة جداً في العالم العربي فلا بد لاحتياجات الكهرباء أن تأتي من النفط . زد على ذلك امكانيات التوسع الكبير التي لا بد من حصولها في مجال النقل البحري والجوي والبري سواء داخل كل قطر عربي أو بين الاقطار العربية أو مع العالم الخارجي ، والنقل هو من الصناعات التي تستعمل الطاقة بشتى الاشكال وبطريقة كثيفة ، فهل قامت الدوائر النفطية العربية بتخمين احتياجات الطاقة في العالم العربي خلال القرن المقبل على اساس احتمال تطور كل من القطاعات المستعمِلة للطاقة وذلك قبل تقرير زيادة القدرة التصديرية ، وبالتالي العمل من أجل زيادة سرعة نضوب الثروة الطاقوية في البلدان المنتجة للنفط .

صحيح ان بعض البلدان المصدرة قد قنّنت إلى حد ما تصديرها من النفط (الكويت والجماهيرية الليبية مثلاً) إنما ما يهمنا هنا هو النظر إلى المنطقة العربية ككل ، ولا شك في هذا الإطار ان معدّلات التصدير على ازدياد مستمر .

لقد سبق للعالم العربي أن دخل مرتين في تجارب تحديثية لم يكتب لها النجاح ، وكانت المرة الأولى في عصر محمد علي والثانية في عهد جمال عبد الناصر . أمّا التجربة الحالية التي دخلنا فيها منذ سنة ١٩٧٣ فهي مبنية على تصدير النفط والطاقة مقابل استيراد التكنولوجيا الجاهزة . ونخشى الا يختلف مصيرها عن مصير التجارب الماضية ما دامت الرؤية المستقبلية على المدى البعيد مفقودة وما دمنا نعتقد ان التحديث مجرد عملية شراء تكنولوجيا من الخارج وبناء المظاهر الخارجية للحداثة . والنتيجة كما سمّاها أحد كبار الاقتصاديين العرب هي « تحديث الفقر » * بدلا من أن تكون تحديث المجتمع . والجدير بالذكر أن العالم العربي يستورد الحداثة دون جدوى منذ عهد محمد علي : جامعات ، تجهيزات ، براءات الاختراع ، الخبراء الأجانب ، الأسلحة المتطورة ؛ ويبقى على الرغم من ذلك متكلاً على الخارج أكثر فأكثر لاشباع حاجات المجتمع المتزايدة مع عدد السكان ومع التطورات في الاستهلاك في البلدان الصناعية .

ولعل الوقت قد أصبح مناسباً للقيام بعملية مزدوجة : تقييم التجارب الماضية لاستنتاج أسباب الاخفاق من ناحية ، وسبر غور المستقبل على أساس ما نحتاجه لاصلاح الاتجاهات الماضية الخاطئة من جهة أخرى . وهذا العمل ملح لأن العالم العربي أخذ يتأخر عن كثير من بلدان العالم الثالث الأخرى خاصة في أميركا اللاتينية وفي آسيا الجنوبية حيث دخلت ، مثلاً ، كوريا الشمالية التصنيع المستقل ذاتياً ، وحيث وصلت الهند إلى درجة لا بأس بها من الملكة التكنولوجية في مجالات عدة من الصناعة . ولا نذكر هنا مثل اليابان الذي دخل عهد التحديث بعد تجربة محمد علي بنصف قرن . فلماذا نستمر نحن بالتخلف التكنولوجي والاتكال المطلق في ميادين حيوية على الخارج ، وبالتراجع في الانتاج الزراعي بينما لنا من الثروات الطبيعية ما يحسدنا عليه الجميع ؟ ان مصير الأمة العربية هو اليوم في الميزان أكثر من أي حقبة زمنية أخرى .

فالطاقة هي من المواد الأولية غير القابلة للتجديد بخلاف المواد الأولية الزراعية ، ويجب ألا نتصرف بها دون تقييم نتائج تصرُّفنا من جميع الجوانب وعلى أساس نماذج تطور مستقبلي مختلفة . بهذه الطريقة نتمكن من رؤية أنواع بديلة من التصرف بالطاقة . وقد نكتشف من جراء هذا التمرين المستقبلي ان ما نفعله حالياً من توسيع في قدرة التصدير الطاقوي وما يحملنا ذلك من ضغط على الموارد المتوفرة (مواد بناء ويد عاملة مثلاً) قد نكتشف ان هذا الاتجاه « التنموي » ـ هو من العوامل التي تعيق مسار التصنيع والتحديث الزراعي .

ولكن لنكن واقعيين . ان دخولنا عصر ممارسة البرمجة المستقبلية ، اذا حصل بصورة

---

* . Galal Amin, «The Modernization of Poverty. A study in the Political Economy and Growth in Nine Arab Countries 1945 - 1970 » Brill, Leiden, 1974.

جدية ، سيكون دليلاً أولياً على خروجنا من عصر التخلف والانحطاط والتبعية . والبرمجة ليست قضية شراء دماغ الكتروني وارسال بعض الفنيين إلى الخارج للتمرين على تشغيله وصيانته . البرمجة المستقبلية هي قبل كل شيء الجهد الحثيث للحصول على المعطيات الماضية والحاضرة بجميع أشكالها والتصرف بها بطريقة موضوعية ، وهي ثانياً السعي الدؤوب إلى تكوين الرؤية المتكاملة لدى الفئات صاحبة القرار ، وهي بعد ذلك الحوار المتواصل البنّاء الرصين والمخلص بين أصحاب الرؤى المختلفة للوصول إلى نموذج موضوعي متجانس للمجتمع العربي الذي نريده . وعندما ستتوفر هذه العناصر سيبرز حتماً إلى الوجود أكثر من « نادي روما » عربي وسيهتم عندئذ أولياء العالم العربي بما تنتجه الأمم الأخرى من نماذج مستقبلية .

المراجع

* « Halte à la Croissance ? » Le Club de Rome présenté par J. Delannay et le Rapport Meadows, Fayard (Coll. Ecologie) , Paris 1972.
* « L'Anti - Malthus' , une critique de « Halte à la Croissance », H. Coles, C. Freeman, M. Jahoda, K. Pavitt. Seuil, Paris, 1974.
* « Quelles Limites ? » « Le Club de Rome repond ... » Seuil, Paris 1974.
* « Strategie pour Demain », 2ème rapport au Club de Rome », M. Mesarovic, E. Pestel, Seuil, Paris, 1974.
* « Le rapport de Tokyo sur l'Homme et la Croissance », Club de Rome, Seuil, Paris, 1974.
* « Reshaping the International Order ». A repport to the Club of Rome, J. Tinbergen, Coordinator. E. P., Dutton and Co. Juc., N. Y., 1976.

٣ ـ النفط العربي والقضية الفلسطينية*

ليس مصادفة ان تكون قضيتا فلسطين وجنوب افريقيا من رواسب الاستعمار الاستيطاني المباشر الاكثر تعقيدا والأكثر عذابا لشعبي هذين البلدين ؛ فهنا الذهب الاسود ، وهو شريان اساسي لحياة الدول المتقدمة صناعيا ، وان دخلت هذه الدول منذ اعوام قليلة في عهد الطاقات البديلة للطاقة النفطية . وهناك الذهب الاصفر الذي لا يقل اهمية عن مثيله الأسود ، وان استبعد ظاهريا منذ بضعة اعوام من قواعد تسيير النظام النقدي الدولي الذي هو بدوره شريان اساسي آخر لحياة الدول الصناعية وازدهارها . وفي كلا الحالتين ، يتطابق استمرار اسوأ انواع الاستعمار الاستيطاني مع وجود مواد اقتصادية اساسية لحياة قلة من المجتمعات الغنية التي تتحكم ، الى حد بعيد ، في مصير شعوب العالم الاخرى . انطلاقا من هذه الملاحظة البسيطة ، تبدو بكل وضوح اهمية النفط العربي بالنسبة الى قضية فلسطين ، كذلك اهمية فلسطين بالنسبة الى مصير النفط العربي . وسنلمس ، خلال عرضنا ، وجود ترابط وثيق بين الثروة النفطية العربية ومصيرها وبين التطورات في القضية الفلسطينية ، وان يصعب في بعض الاحيان اظهار الخيوط التي تحكم هذا الترابط بدقة ووضوح نظرا الى عوامل عديدة ، منها :

١ ـ تشابك العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية ، وتشابك العوامل السياسية ـ المحلية والاقليمية ـ والعوامل الدولية .

٢ ـ غموض الوضع الاقتصادي الحقيقي للدول العربية النفطية . فهناك فارق شاسع بين ما يتصوره المرء من ان النفط مصدر قوة للدول العربية المصدرة لهذه المادة ، وبين حقيقة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن وجود الثروة النفطية وطريقة التعامل بها .

والحقيقة المرة ، كما سنرى من خلال هذا العرض ، هي ان النفط العربي اصبح ، الى حد بعيد ، مصدر ضعف وتبعية زائدة تجاه البلاد الصناعية ، واننا لم نحسن حتى الآن استعماله سلاحا في معركتنا ضد العدو الصهيوني . وربما قد فات الاوان لاستعماله كعنصر اساسي حاسم في تحرير الارض السليبة . نبدي هذا التشاؤم وفي ذهننا ان التوهم لا يفيد .

---

*منشورة في « اوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية » رقم ٥ ، سنة ١٩٧٩

فمعركتنا مع العدو الصهيوني تتطلب الايمان المقرون بمعرفة موضوعية لمعطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي .

من المعلوم ان المصالح الصهيونية قد توغلت اساسا في فلسطين بحماية الدول الاوروبية بداعي الدفاع عن مصالح الغرب في هذه المنطقة الحساسة من العالم ، خصوصا الدفاع عن طريق الهند . وقد حرص القادة الصهاينة دائما على ابقاء مشروعهم السياسي والاستيطاني في فلك هذه المصالح . واخذ النفط يحتل موقعا اساسيا في شبكة مصالح الغرب منذ أوائل الخمسينات ، حين كانت السياسة الاميركية في الشرق الاوسط تتلخص في ثلاث نقاط :

١ ـ الدفاع عن الطرق الدولية كون المنطقة مفترقا بين ثلاث قارات ؛
٢ ـ الحفاظ على امدادات النفط والمواد الاولية الاخرى ؛
٣ ـ حصر النفوذ الشيوعي في المنطقة .

وقد اصبح اليوم الحفاظ على امدادات النفط الهدف الرئيسي للمصالح الغربية بعد فقدان قناة السويس لأهميتها الدولية ، وبعد تراجع النفوذ السوفياتي في المنطقة بشكل ملموس .

اذن ما تأثير النفط في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ؟ هل ساعدت التطورات التي حدثت في مجال الطاقة ، منذ اوائل السبعينات الى اليوم ، في تحقيق تحرير الاراضي المحتلة والى اي مدى ؟ هل احسنت البلاد العربية النفطية استعمال النفط سلاحا ، او هل استعمل ويستعمل حاليا كسلاح سياسي الاستعمال الأمثل ؟ ما العمل المطلوب لاستعمال الثروة النفطية العربية بصورة افضل في سبيل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني وتأمين التماسك العربي امام الضغوط الخارجية المختلفة ؟

هذه الاسئلة المعقدة سنسعى للاجابة عنها ، ولو جزئيا ، على امل المساهمة في توضيح الرؤية بالنسبة الى المستقبل .

بعد عرض تمهيدي تاريخي لاستعمال النفط في المجابهة مع العدو الصهيوني والقوى المساندة له ، وعرض مواقف اهم الدول العربية المصدرة للنفط ، سنقوم بتحليل اقتصادي واجتماعي وسياسي لتأثير النفط في المجتمعات العربية ، من اجل تبيان ما اذا كانت الثروة النفطية مصدر قوة فعلية ام مصدر ضعف في المدى البعيد ، مما سيسمح لنا بالسعي لتفسير موضوعي لسياسات الدول العربية النفطية وخلافاتها بشأن استعمال النفط سلاحا في سبيل القضية الفلسطينية . وسنختم عرضنا بعد ذلك ببعض التأملات بشأن شروط استعمال النفط سلاحا بطريقة اكثر عقلانية في خدمة القضية الفلسطينية ، وفي رفاهية الشعوب العربية التي لا تنفصل عن حل القضية الفلسطينية وانهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

أولا : العلاقات التاريخية بين النفط والصراع العربي ـ الاسرائيلي وموقف الدول المنتجة من استعمال النفط سلاحا في خدمة القضية الفلسطينية

ظهرت روائح النفط منذ بداية تحول الصراع العربي ـ الصهيوني الى صراع عسكري

فظروف الهدنة الاولى سنة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ مع سورية وظروف الانقلاب العسكري الأول في هذا البلد ، لم تكن بعيدة عن قضية مد خط انابيب للنفط السعودي الى صيدا عبر الاراضي السورية ، خصوصا بعد استحالة استعمال خط الانابيب الذي كان يمر عبر الاراضي الفلسطينية المحتلة . وعادت قضية الامدادات النفطية الى وجه الصدارة خلال العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ . فقد اثر اقفال قناة السويس ـ بالاضافة الى تعطيل انابيب النفط المارة عبر الاراضي السورية ـ تأثيرا كبيرا في امدادات النفط الى اوروبا الغربية ـ خصوصا فرنسا وبريطانيا ـ التي امضت شتاء باردا وهي تعاني نقصا في الوقود . ولا شك في ان التدخل الاميركي السريع لتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية نتج عن دافعين اساسيين : منع الاتحاد السوفياتي من الاستفادة من الأوضاع الناجمة عن العدوان الثلاثي لتوطيد وجوده في الشرق الاوسط ؛ واعادة تأمين سبل الامدادات النفطية الى اوروبا الغربية .

والجدير بالملاحظة ان تأميم شركة قناة السويس سنة ١٩٥٦ ، وهو من اهم اسباب العدوان الاستعماري الثلاثي ، قد كان له اثر بالغ في تنمية الوعي القومي العربي لأهمية النفط وامداداته في الصراع من اجل تصفية بقايا العهد الاستعماري الغربي والتصدي الجاد للكيان الصهيوني . ومن هنا انطلقت بالتدريج مطالبة الاوساط الوطنية بتأميم النفط ، او على الأقل بتعديل الشروط المالية الجائرة في اتفاقيات الامتيازات النفطية مع شركات الكارتل . وفي اوائل الستينات ، وتصديا للتدني المستمر في اسعار النفط ، برزت الى الوجود منظمة الدول المصدرة للنفط (الاوبيك) . لكن لم يطرأ ، خلال الفترة الممتدة بين حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، اي تغيير آخر في الاوضاع النفطية . إلا ان الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثالثة (سنة ١٩٦٧) حركت مجددا الاوضاع النفطية . فبعد الامتناع الموقت عن تسليم النفط الذي لجأ اليه معظم الاقطار العربية المصدرة ، وبعد قصر هذا الامتناع لفترة زمنية اضافية قصيرة على شحن النفط الى بريطانيا والولايات المتحدة ، استقر الاجماع العربي في مؤتمر الخرطوم على استعمال النفط سلاحا في المعركة ضد العدو الصهيوني بطريقة غير مباشرة ، اي بابقاء النفط سائلا الى الدول المستهلكة بدلا من وقفه ، وباستعمال جزء من العوائد المالية المتأتية من بيعه في دعم صمود دول المواجهة مع اسرائيل ، عسكريا وسياسيا . وقد جاء هذا القرار نتيجة توافق بين وجهات نظر متناقضة ، خصوصا بين محبذي وقف تصدير النفط الى الدول المتعاطفة ـ سرا او علنا ـ مع العدو ، وبين محبذي عدم المجابهة المباشرة مع الكتلة الغربية التي لن تسكت ازاء قطع امدادات الطاقة ، والاستفادة من القوة المالية المتأتية من الثروة النفطية لتأمين استمرار الجهود التنموية العربية ، بالاضافة الى تكريس مبدأ ضرورة منح الدول المجابهة الدعم المالي الخاص من اجل اعادة التسليح وتأمين ضرورات الصمود الاخرى .

وقد تعالت في هذه الاثناء الاصوات الداعية الى تأميم النفط العربي ، سواء لضرب المصالح الغربية في الوطن العربي او لتسريع عملية التنمية العربية بدمج قطاع النفط في الاقتصاد الوطني . غير ان حكومات الدول المنتجة ، بما فيها الدول التقدمية ، لم تبد عموما اية حماسة لتطبيق هذا الاجراء خشية انتقام الدول الغربية . وقد كانت تجربة مصدق في ايران

لاتزال ماثلة في الأذهان . لكن لا بد هنا من التذكير بأن الحكومة الجزائرية أممت، في أثر حرب سنة ١٩٦٧ ، المصالح النفطية الاميركية في الجزائر ، غير ان هذه المصالح كانت هامشية آنئذ بالنسبة الى ثقل المصالح الفرنسية التي أممت بعد اربعة اعوام ، اي في سنة ١٩٧١ . وقد تبع العراق الجزائر بعد عام ، لكن مستثنيا المصالح النفطية الفرنسية من التأميم نظرا الى تناغم العلاقات بينه وبين فرنسا . واما ليبيا فقد اممت شركات توزيع النفط الداخلي سنة ١٩٧٠ .

والجدير بالملاحظة ان اجراءات التأميم هذه تمت في ظروف بداية تقلب في اوضاع الاسواق النفطية العالمية ، حيث بدأ عرض النفط يقل اول مرة امام طلب متزايد بفعل توسع اقتصادي سريع في الدول الغربية . ومن بين اسباب تقليل العرض لا بد من ذكر امتناع سورية مدة طويلة عن تصليح خط الانابيب الجنوبي بعد تعطيله في ايار (مايو) ١٩٧٠ ، وذلك بغية الحصول على زيادة في رسوم المرور . كذلك فرض النظام الجديد في ليبيا تقليلا قسريا على كميات النفط الذي تستخرجه الشركات الاجنبية حفاظا على الآبار التي كانت معرضة للتلف السريع نتيجة الاستخراج اللامحدود . وقد تبعته حكومة الكويت بعد ذلك بقليل في اتخاذ احتياطات بالنسبة الى معدلات الاستخراج . وسبب ثالث : ارتفاع تكاليف النقل بعد ان قامت شركات الكارتل بالاستثمارات الضخمة في بناء الناقلات العملاقة نتيجة ابقاء قناة السويس مغلقة بسبب استمرار النزاع العربي - الاسرائيلي . هذه الاوضاع الجديدة سهلت الى حد ما نجاح اجراءات التأميم ، الجزئية او الكلية ، التي تمت في ذلك الحين . وأتت ، في الوقت نفسه ، اتفاقيات طهران وطرابلس وجنيف في ١٩٧١ و١٩٧٢ لتبرهن فعالية منظمة الدول المصدرة للنفط في الظروف النفطية والنقدية العالمية الجديدة ، حيث تمكنت الاقطار المصدرة من تصحيح الكثير من الشروط المالية والضريبية الجائرة في نظام الامتيازات ونظام الاسعار المعلنة .

لقد ذكرنا هذه العوامل لنبرز تعزيز الاتجاه نحو الابقاء على تصدير النفط ما دامت العوائد المالية في اتجاه صاعد ، خصوصا مع نجاح اجراءات التأميم التي بدورها تزيد كثيرا في العائد المالي المتأتي من تصدير النفط . وفي الحقيقة ان الحظر النفطي الجزئي الذي فرضته دول منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط في اثر اندلاع حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، وقيام الجسر الجوي الاميركي لمساعدة العدو ، لم يلقيا التأييد الفعلي من الدول المصدرة كافة . فالعراق ، مثلا ، ابدى تحفظه على الاجراءات المتخذة وابدى شكوكه في مقدار الجد فيها ، وطالب بضربة حاسمة للمصالح الامبريالية في الوطن العربي عن طريق تأميم اهم مؤسساتها في المنطقة ، وبالدرجة الاولى المرافق النفطية . وقد امتنع العراق عن حضور اجتماعات منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط خلال هذه الفترة كلها . ويبدو ان بعض دول هذه المنظمة لم يحترم اجراءات الحظر النفطي مما قلل من فعاليتها المحددة اصلا . هذا لا يعني ان الدول التي عملت بالحظر كانت متحمسة له ، وانما رأت ان الظروف تسمح باتخاذ بعض الاجراءات ، الموقتة والجزئية ، على امل كسب تأييد الدول الغربية المتعطشة الى النفط في ظروف سوقية مؤاتية للبائعين . لذا ، لم يدم الحظر طويلا . وحين تم اتفاق فصل القوات في سيناء ، تدخلت مصر لدى الدول العاملة بالحظر لرفعه ، وقد تم ذلك فعلا في ربيع سنة

١٩٧٤ وقبل اتمام فصل القوات بين سورية واسرائيل .

ومن دواعي رفع الحظر ان الحظر سلاح ذو حدين ؛ فاستمراره طويلا قد يجلب نتائج عكسية ، اي اثارة السخط على العرب بدلا من كسب التأييد للقضية العربية واستجلاب اوروبا نحو الدول العربية . أضف الى ذلك زيادة احتمال تدخل عسكري اميركي ، او على الاقل زيادة التهديدات المقنّعة من قبل الدوائر العسكرية الاميركية . ولا بد هنا من الاعتراف بأن تراكم آثار الحظر ـ وان كانت خفيفة جدا ـ على ارتفاع الاسعار اربعة اضعاف قد جعل اوروبا ، المتكلة الى حد كبير على النفط العربي ، في حالة سيئة ، بينما كانت الولايات المتحدة وقتئذ المستفيدة الأكبر من ازمة الطاقة في تنافسها الاقتصادي العالمي مع اوروبا واليابان .

ومن العوامل الجديدة التي افرزتها حرب تشرين الأول (اكتوبر) ، والتي ستلعب دورا مهما في السياسات النفطية العربية ، سيل الأموال الجارف الذي اصاب دول الخليج المصدرة للنفط بالدرجة الاولى ، والدول العربية المصدرة الاخرى بدرجات متفاوتة . وأصبحت ادارة هذه الاموال تشكل معضلة فعلية لدول الخليج الجديدة العهد بالفائض المالي على هذه الصورة . كما ان استحالة استيعاب هذه الأموال ، محليا واقليميا ، قد خلقت مشكلة نقدية ومالية دولية استُغلت إعلاميا ضد القضية العربية .

وهكذا صُرف النظر في معظم الاوساط العربية عن استعمال سلاح النفط بطريقة مباشرة ، اي بفرض اجراءات حظر ، وان كانت جزئية ، وترسخ الاتجاه نحو استخدام الفوائض المالية في دعم الصمود العربي من جهة ، وفي كسب الانصار في العالم الثالث والعالم الغربي من جهة اخرى . وقد طبقت هذه السياسة فعلا بزيادة مساعدات الدول النفطية الى دول المواجهة ، وبتأسيس البنك العربي الافريقي للتنمية ، ومساعدات منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، وتأسيس البنك الاسلامي ، وتوسيع دائرة عمل صناديق التنمية الخليجية لتشمل دول العالم الثالث غير العربية ، والمساهمة المباشرة في تمويل البنك الدولي عن طريق اكتتابات خاصة في قروضها ، والمساهمة في التسهيلات النفطية الخاصة بصندوق النقد الدولي ، وباكتتابات في قروض خاصة لمصلحة بعض الدول الاوروبية التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها ، وكذلك بتقديم القروض الضخمة من قبل المملكة العربية السعودية الى اليابان وايطاليا .

وتتلخص نتائج هذه الفترة المتميزة بالحظر الجزئي الموقت ، ومن ثم بتوزيع المساعدات المالية من كيس الفوائض المالية النفطية في : اولا ، ان اوروبا الغربية اصبحت كلاميا تؤيد في البيانات الرسمية الموقف العربي العام لجهة ضرورة اخذ حقوق الشعب الفلسطيني بعين الاعتبار في اية تسوية للنزاع ، ولكن من دون ان تقوم فعلا بأية مبادرة جادة في هذا الاتجاه ؛ وثانيا ، قطع معظم الدول الافريقية علاقاته الدبلوماسية باسرائيل ، واصبح منسجما مع الدول العربية في مواقفها ضد الصهيونية ، خصوصا في أجهزة الأمم المتحدة المختلفة حيث تنشط الدبلوماسية العربية لمضايقة اسرائيل والحصول على قرارات تدين اعمالها المخالفة لشرعة الأمم المتحدة .

منذ سنة ١٩٧٤ لم يذكر استعمال سلاح النفط مباشرة وانما استمرت اقطار الخليج صاحبة الفوائض المالية ، وكذلك ليبيا ، في استعمال الامكانات المالية في دعم سياسة كسب الانصار لحل النزاع العربي - الصهيوني . وقد اصبحت المملكة العربية السعودية سيدة الموقف النفطي العربي الى حد بعيد ، كذلك سيدة الموقف داخل مجموعة الاوبيك نفسها ، نظرا الى ضخامة مخزونها والزيادة الكبيرة التي حققتها شركات الكارتل في المملكة في توسيع قدرة انتاج النفط وتصديره . وقد اخذت قضية مستوى الاسعار تحتل بالتدريج مركز الصدارة في علاقة النفط بالنزاع مع اسرائيل والقوى الغربية المساندة لها . وربطت المملكة ، مرارا ، بين موقفها من زيادة انتاجها من اجل ثبات الاسعار او رفعها ، وبين التقدم في حل القضية الفلسطينية حلا عادلا بالنسبة الى الحقوق العربية المشروعة ، وذلك على الرغم من موقفها العام المعلن من ان النفط يجب ألا يُزج به في السياسة . لكن المسؤولين السعوديين يقولون ، باستمرار ، ان لا تناقض بين الموقفين ، اذ ان تضحية المملكة بتحمل معدلات تصدير اعلى كثيرا مما كانت المملكة ستصدره لسد حاجاتها من النقد الاجنبي - وذلك استجابة منها لمسؤوليتها الدولية - تتطلب من قبل المجموعة الدولية جهدا مقابلا في تأمين استقرار المنطقة بايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية .

اذن اصبحت قضية مستوى الانتاج ، الى جانب قضية الاسعار ، من ابرز قضايا النفط الدولية ، خصوصا في الحقبة الاخيرة بعد تدني الانتاج الايراني وظهور عدم جدوى الجهود المبذولة لتوفير الطاقة في الدول الغربية وايجاد طاقات بديلة للنفط في المدى القصير . وقد استجابت المملكة مؤخرا للضغط الغربي برفع مستوى انتاجها من ٨,٥ ملايين برميل يوميا الى ٩,٥ ملايين برميل لتخفيف الاختلال الظرفي في سوق النفط العالمية عامة ، وفي الولايات المتحدة خاصة . لكن المملكة ليست وحدها في اتجاه توسيع قدرتها الانتاجية وزيادة تصديرها الى الدول الصناعية . فالعراق مثلا لجأ ، منذ التأميم سنة ١٩٧٢ والاكتشافات النفطية المهمة بعده ، الى توسيع قدرته الانتاجية والتصديرية (مد انابيب اضافية وبناء مرفأ بترولي ضخم) . كما ان الجزائر ، من جهتها ، سائرة على قدم وساق في الاستثمارات العملاقة من اجل بناء مصانع تسييل الغاز ومد الانابيب تحت البحار ، هذه المصانع التي ستجعل منها دولة رئيسية في تصدير الغاز الى الدول الصناعية . ان قوة طلب السوق الدولية ، اي سوق الدول الصناعية ، تبدو هنا كأنها لا تقاوم وان مصدري الطاقة لا يستطيعون الصمود امامها مهما تكن المعطيات السياسية القومية .

قد يبدو هذا الوضع وهذه النتائج ، في استعمال النفط سلاحا ، مخيبة للآمال ودون تطلعات الدول العربية مجتمعة او منفردة . لكن اصدار الأحكام في هذا الشأن لا بد ان يأخذ بعين الاعتبار واقع التخلف الاقتصادي والسياسي للعالم العربي من جهة ، وحالة التشتت والتناقض في القوى العربية الناتجة عن واقع التجزئة واستمرار الانانيات الاقليمية من جهة اخرى . هذان العاملان قد افرغا ، الى حد بعيد ، القدرة العربية على استعمال سلاح النفط استعمالا ذاتيا اكثر جدية وعقلانية وتنسيقا بين الاقطار المصدرة . ولا بد هنا من الملاحظة ان

سلاح النفط لم يحرك إلا تحت ضغط الظروف العسكرية او السياسية الحادة ؛ ان حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ هي التي اعطت النفط اهميته كسلاح نسبي وموقت ، وهي التي عجلت في ظهور اختلالات سوق الطاقة العالمية التي كانت لا تزال كامنة حتى ذلك الحين بفعل تلاعب شركات الكارتل البترولي . كما انه لا شك في ان ظهور المقاومة الفلسطينية المسلحة هو الذي لعب الدور الرئيسي في ايقاظ العالم ، ولفت انتباهه الى حقوق الشعب الفلسطيني المهدورة .

واذا ما اخذت هذه الاعتبارات في الحسبان ، نرى ان النفط لعب دورا متواضعا ، تكميليا وجزئيا ، في معركتنا ضد الصهيونية والقوى المساندة لها . هل كان في الامكان ان يلعب النفط دورا اكثر اهمية ، او هل في الامكان ان يلعب النفط في المستقبل دورا اكثر اهمية ان لم يكن دورا حاسما ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه في الجزأين التاليين من بحثنا .

ثانيا : النفط مصدر قوة ام مصدر ضعف ؟

كثيرا ما تصور الدعاية الغربية للعالم ان الدول العربية اصبحت من أغنى الدول واقواها ، وانها بفعل ثروتها النفطية تتحكم في مصير المدنية الغربية ومصير شعوب العالم الثالث التي لا تتمتع بثروة طاقوية . غير ان الحقيقة عكس ذلك تماما ، وذلك لسبب بسيط يعود الى جوهر حالة التخلف العميق الذي يتخبط فيه العالم العربي . فحالة التخلف ، خلافا للتصورات القائمة ، ليست حالة فقر ولا هي مجرد حالة استغلال من قبل الدول الكبرى فحسب ، بل يعود جوهرها الى تركيب مجتمعي حيث تتحول كل فرص التقدم وامكاناته الى معرقلات للتنمية المستقلة والمتمركزة ذاتيا . بينما حالة التقدم ، على عكس حالة التخلف ، هي الوضع المجتمعي حيث ينجح المجتمع بقدرته الذاتية وابداعه في تحويل العوامل المعرقلة للتنمية الى فرص وامكانات لمزيد من التقدم وذلك مهما يكن نوع هذه العوامل المعرقلة . والعبر التي يمكن الآن ان نستخلصها من تعامل المجتمع العربي مع الثروة النفطية تؤكد صحة تحديدنا للتخلف . فالثروة النفطية العربية احدثت ، من جراء السياسات المحلية المتبعة والناتجة عن اوضاع التخلف ، اختلالات اقتصادية واجتماعية يصعب القضاء عليها . كما انها طورت انواعا جديدة من التبعية تجاه الدول الصناعية تربط مصير العالم العربي اليوم اكثر من اي يوم مضى بمصير العالم الغربي ، وهو نفسه الذي يحتضن المشروع الصهيوني منذ نشأته وان بدا انه يسعى الآن لوضع حد معين له .

وليس في الامكان ، في سياق هذا العرض ، القيام بتحليل مسهب لتأثير النفط في المجتمعات العربية ، لذلك سنكتفي بسرد بعض الملاحظات الاساسية لموضوعنا .

نبدأ بملاحظة عامة جوهرية تتعلق بما يمكن ان يسمى الوعي الطاقوي لدى الاقطار كافة المصدرة للنفط ، عربية كانت او غير عربية . ان الطاقة المتوفرة في العالم الصناعي الحديث هي في الحقيقة المصدر الرئيسي للثروة والازدهار ، ذلك بأن الصناعات الحديثة منذ تفجر الثورة الصناعية مبنية كلها على استعمال الطاقة بأي شكل من اشكالها المتعددة . والطاقة النفطية والغازية هي اوفر واسهل وافضل طريقة من طرق استعمال الطاقة الضرورية لتشغيل الصناعات الحديثة . فجميع الآلات التي تتجسد فيها التكنولوجيا الصناعية الحديثة والتي

يستوردها العالم بكثافة ، تحتاج الى كميات ضخمة من الطاقة ذات القدرة الحرارية العالية (لذا يبدو ان الطاقة الشمسية محدودة الاستعمال الى حد كبير في الصناعات الحديثة بسبب افتقارها الى تلك القدرة العالية) . حتى الزراعة الحديثة تعود انتاجيتها الى مقدار الطاقة المدخلة فيها بأشكال مختلفة ، خصوصا السماد والآلات التي توفر سرعة كافية في زرع مناطق شاسعة من الارض وحصادها . زد على ذلك الطاقة الضرورية لتأمين المواصلات الحديثة المعتمدة على السرعة وعلى استعمال كثيف لشتى اشكال الوقود . على هذا الاساس ، فان السماح باستثمارات ضخمة من اجل تصدير الطاقة الى الخارج يبدو ، من كل الجوانب ، عملا غير منطقي . فنجاح التصنيع في المدى البعيد ، وبصورة عامة نجاح جميع الجهود الرامية الى التحديث الاقتصادي يتطلب الحفاظ بشدة على اية ثروة طاقوية يتمتع بها المجتمع . أما التنازل شبه التام عن الطاقة على حساب الحاجات المقبلة ومهما تكن الدواعي اليه ، فعمل مخالف لأية جهود تنموية صحيحة ومن شأنه ان يكرر ظروف التخلف للاجيال المقبلة . ان نسبة التصدير الى الاستهلاك المحلي حاليا في دول الاوبيك هي بحدود ٩ الى ١ ، وهي نسبة غير معقولة نظرا الى محدودية المخزون المؤكد والقابل للاستغلال ، ونظرا الى الحاجات الطاقوية التي ستظهر في القرن المقبل تحت الضغط السكاني من جهة ، وتحت ضغط الجهود التصنيعية واكتمال البنى التحتية ـ خصوصا في مجال المواصلات ـ من جهة اخرى . ومن مفارقات الوضع ان الدول المنتجة تتحمل ، في بعض الاحيان ، اعباء مالية ضخمة لتأمين المرافق اللازمة لتصدير الطاقة عبر البحار ، من دون ان يخامر احدا ادنى شك في الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع في الوقت الذي لا تزال فيه اجزاء واسعة من الدول المنتجة تفتقر الى الطاقة لتأمين الحاجات الآنية الاساسية ، من انارة وتنقل وطاقة للزراعة او للصناعات الصغيرة ، وفي الوقت الذي يتقاعس فيه كثير من الدول عن تأمين المياه اللازمة او شبكات الري لتوسيع رقعة الزراعة .

هذا النقص في الوعي الطاقوي يرافقه نقص في الوعي التكنولوجي العام ، العائد بدوره الى انعدام الوعي التنموي السليم . فالتكنولوجيا ليست سلعة تشترى من الدول الصناعية . اذ ان الآلة هي نتاج التكنولوجيا . ومجرد امتلاك الآلة لا يعني امتلاك التكنولوجيا ، بل العكس هو الصحيح في كثير من الاحيان . فالتكنولوجيا هي التعلم بالممارسة الذاتية بصورة مستمرة على صنع الآلات وتصميمها . واستيراد الآلات لا يفيد من الناحية التكنولوجية إلا عندما يصبح المجتمع من الناحية العلمية والتطبيقية قابلا لاستضافة الآلة بنجاح ، اي تشغيلها في المستوى المطلوب وصيانتها بالامكانات الذاتية واعادة انتاجها ، جزئيا او كليا ، بالمهارات المحلية . أما التنازل عن النفط بحجة تأمين نقل التكنولوجيا بالاساليب التي تتم حاليا ، فهو بلا شك تجارة خاسرة لا يستفيد منها إلا الدول الصناعية . وليس ادل على غرابة السياسات المتبعة في مجال نقل التكنولوجيا من قلة الموارد البشرية والمالية المخصصة للتدريب المهني وللابحاث والتطوير ، خصوصا بالنسبة الى مليارات الدولارات المخصصة لاستيراد الآلات والخبرات الأجنبية . والعالم العربي ينفق على هذه القطاعات اقل مما ينفقه العالم الثالث الذي يقل انفاقه عشرة اضعاف عما ينفقه العالم الصناعي . بالاضافة الى ذلك ، فان معظم الخطط التنموية

العربية ، خصوصا خطط الدول المصدرة للنفط ، يعتمد اعتمادا شبه كامل على استيراد التكنولوجيا جاهزة من الدول الصناعية بدلا من التركيز على تطوير شروط الملكة التكنولوجية الذاتية المحلية . وقد نتج عن ذلك تبعية جديدة لا رجعة عنها ، في المدى القريب ، تجاه الدول الصناعية والشركات المتعددة الجنسيات التي تبيع الدول النفطية سلعا تجهيزية . وفي هذا السياق ، تجدر ملاحظة الجمود التام في بناء قوة هندسية صناعية مستقلة في العالم العربي . ان انعدام المهارات في الهندسة الاستشارية الصناعية ، وبصورة خاصة في قطاع النفط والبتروكيماويات ، يبقي القطاع النفطي العربي اسير تحكم الشركات الأجنبية ، ولا يسمح باندماجه اندماجا صحيحا في الاقتصاد الوطني بحسب متطلبات الظروف المحلية : ظروف التخلف العميق والاختلالات المختلفة في البنى الاقتصادية والاجتماعية .

بالاضافة الى المساوىء المشار اليها في مجال نقل التكنولوجيا ، لا بد من ذكر كلفة اساليب هذا النقل المعتمدة حاليا في الدول النفطية . فاذا اعتمدنا مقدار استيراد الخدمات من قبل دول الاوبيك ، مؤشرا تقريبيا وجزئيا الى كلفة نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية ، نرى ان المبالغ المصروفة على استيراد الخدمات قد قفزت من ٧,٩ مليارات دولار سنة ١٩٧٠ الى ٤٤ مليار دولار سنة ١٩٧٧ ، اي بزيادة سنوية مقدارها ٢٨٪ . والجميع يعرف ان الزيادات في سعر النفط تعوض بسرعة فائقة من جانب الدول الصناعية عن طريق رفع اسعار السلع التجهيزية والخدمات المصدرة الى دول العالم الثالث . والتبعية التي وقعت فيها هذه الدول ، خصوصا الدول المصدرة للنفط ، تحول دون القيام بأي عمل جاد وفي العمق لتخفيف حدة تأثير رفع اسعار السلع والخدمات المستوردة نظرا الى الانعدام شبه التام في المهارات المحلية والقدرات التكنولوجية الذاتية . وربما كان قطاع انتاج التجهيزات الحربية من اهم القطاعات انكشافا ، بسبب الاعتماد الكلي على استيراد الاسلحة او ارتباط المصانع القليلة القائمة بالمصانع الأجنبية من ناحية التزود بالسلع الوسيطة لصنع الاسلحة والاتكال على المقاييس والمواصفات الأجنبية ، وبالتالي على خبرات المصانع الأجنبية . ولا مناص ايضا هنا من ذكر ما سببته السياسات الاقتصادية والتكنولوجية في الدول النفطية ، العربية وغير العربية ، من تردّ في اوضاع القطاعات الزراعية ، خصوصا من ناحية تدني الانتاج وزيادة فائقة في الطلب على المنتوجات الزراعية ، مما خلق تبعية زراعية جديدة بالنسبة الى الدول الصناعية المصدرة للمواد الزراعية والمأكولات .

واذا قسمنا الدول النفطية العربية الى مجموعتين ، يظهر الوضع اكثر خطورة . فهناك الدول التي تتمتع بقوة استيعاب كافية لاستعمال الجزء الاكبر من العائدات النفطية نظرا الى كثافة سكانها وسرعة تكاثرهم ، وهي الدول التي تنفق اموالها على نطاق واسع في استيراد التكنولوجيا جاهزة ، وتتحمل كلفة باهظة وتقع في تبعية تقنية خطرة لم تكن موجودة قبل الاعوام القليلة الماضية ؛ وهناك الدول التي لا يسمح عدد سكانها بانفاق كامل العائدات النفطية ، وبالتالي تتراكم لديها تلك العائدات على شكل ارصدة مالية موظفة في الاسواق المالية والنقدية الغربية . والاتجاه نحو الاسواق الغربية سببه أن هذه الاسواق هي التي تمنح رؤوس الاموال

الضخمة الشروط المالية الملائمة والسيولة الكافية . غير ان توظيف العائدات النفطية في الاسواق الغربية يخلق تبعية مالية جديدة ، اذ يجعل الثروة العربية رهينة هذه الاسواق في حال حدوث اية مجابهة حقيقية مع الدول الغربية في اطار النزاع العربي - الاسرائيلي . فبالاضافة الى التبعية التقنية ، وقعت اذن الدول النفطية ، صاحبة الفوائض المالية ، في حالة تبعية مالية تجمد اي امكان لتحرك سياسي مستقل .

وفي نهاية التحليل ، لا بد من الاشارة الى ان هذا الوضع انعكس كليا في اخفاق دول الاوبيك التام في لعب اي دور في تسيير النظام الاقتصادي الدولي . فحوار الشمال والجنوب قد فشل ، بل قد استعمل بنجاح من قبل الدول الغربية لتحريض الدول النامية غير النفطية ضد الدول النفطية ، وعلى رأسها الدول العربية . زد على ذلك الحوار العربي - الاوروبي الذي لم يعط اية ثمار فعلية . وعلى الرغم من ان المملكة العربية السعودية قد حصلت على مقعد دائم في مجلس ادارة صندوق النقد الدولي ، فان جميع القرارات المهمة في الشؤون الدولية ، المالية والنقدية ، لا تزال تتخذ في النادي المغلق لحفنة من الدول الصناعية الكبرى .

ان النفط الذي يفترض فيه ان يكون مصدر قوة ورفاهية صناعية جديثة يتحول في الحقيقة الى مصدر ضعف عندما يوجد في بيئة مختلفة يستحيل فيها استغلال هذه المادة الثمينة والاستراتيجية محليا . وسواء استعملت الثروة النفطية للتعجيل في مسار نقل التكنولوجيا كما يجري حاليا ، او استعملت لتراكم ارصدة مالية ، او لتحقيق الهدفين معا ، فانها تعمل في اتجاه تعميق التبعية من جهة وتجميد الاوضاع السياسية الدولية من جهة اخرى . وبالنسبة الى هذه النقطة الاخيرة ، يجب ابداء بعض الملاحظات الاساسية الواقعية : ان سبب اعتماد الدول الغربية على النفط لتزويد جهازها الصناعي الضخم بالطاقة ، هو عدم قيام الدول المنتجة ، في الاعوام الاخيرة ، بالحد من معدلات التصدير بطريقة جماعية منسقة ، وعدم القيام بجهود جادة لدمج قطاع النفط في باقي قطاعات الاقتصاد الوطني بطريقة عقلانية . وقد وقعت الدول المنتجة اسيرة المنطق المالي المحض ، اذ رأت في النفط مصدر ريع يسهّل الخروج من التخلف قبل ان تعي دور النفط الطاقوي في اي اقتصاد . لذلك ، لا عجب ان تتجه قضية استعمال النفط في المعركة لتصفية الاستعمار في بلادنا ، عند كل تحرك على الجبهة العسكرية ، نحو استعمال الريع النفطي في المعركة . ولا فارق هنا بين محبذي التأميم ومحبذي استعمال الفوائض المالية غير فارق الظروف السياسية والاقتصادية المحلية . فالتأميم ، في نهاية التحليل وفي ظروف التخلف حيث نقل التكنولوجيا يتم ضد مصلحة البلد المستضيف ويخلق تبعية جديدة خطرة للغاية ، لا يتعدى كونه يزيد في الريع . والجوهر هنا ليس الشكل القانوني لملكية الآبار ، وانما طريقة تعامل المجتمع ككل بالطاقة . ان الوقوع في وضع يصبح فيه النفط مادة للتصدير والاستمرار في مثل هذا الوضع الشاذ ، هو نتيجة استمرار ظروف التخلف وعدم استيعاب مفاهيم التنمية الحديثة وأهمية الطاقة فيها والممارسة التكنولوجية الذاتية المستمرة .

ومن جراء ذلك ، خصوصا في غياب استعمال النفط محليا في الدول المنتجة ، اعتاد العالم الغربي اعتبار النفط مادة استراتيجية لا يمكن للمصدرين ان يتصرفوا فيها كما يشاؤون . وقد

اكتسب هذا الموقف شرعية مقبولة في العالم ، حتى عند مصدري النفط ، خصوصا ان الولايات المتحدة قد وقعت في السنين العشر المنصرمة في حالة تبعية بالنسبة الى النفط المستورد بما فيه النفط العربي . والحقيقة هي ان النفط العربي اصبح مادة لا غنى عنها بالنسبة الى الدول الصناعية خلال السنوات العشرين او الثلاثين القادمة ، وان هذه الدول لن تسكت عن اي انقطاع جماعي في امدادات النفط يدوم اكثر مما يسمح به جزء معين من المخزون النفطي في الدول الغربية ، اي مدة تتراوح بين شهر وثلاثة اشهر بحسب كل دولة (المخزون الكامل هو بين ثلاثة اشهر وخمسة اشهر) . وفي هذا المضمار يجب ألا يستهان بالتهديدات الاميركية بالتدخل العسكري وبالضغط الاميركي المستمر على المملكة العربية السعودية بصورة خاصة ، وهي مفتاح الوضع النفطي العالمي . ويصعب على الدول النفطية التي اصبح اقتصادها مكشوفا تماما ، تقنيا وزراعيا وماليا ـ للولايات المتحدة بالدرجة الاولى ولاوروبا الغربية بدرجة اقل ـ ان تتصدى مدة طويلة للضغوط الاميركية . والجدير بالملاحظة هنا ان اقامة او تطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين دول الخليج والاتحاد السوفياتي ، من شأنه ان يقلل ولو جزئيا من هذه التبعية اقتصاديا وسياسيا .

لكن في تصورنا ، ان الدوائر الغربية لا تخشى في الوضع الراهن انقطاعا عربيا جماعيا في امدادات النفط ، وذلك للسببين التاليين :

١ ـ ان دول الخليج لا تود ان تعادي الغرب ، وانما تعتبر ان الحفاظ على علاقات جيدة بالدول الغربية هو هدف اساسي في سياساتها الخارجية .

٢ ـ لا تستطيع الدول النفطية العربية الاخرى ان تمتنع عن تصدير النفط او الغاز ، نظرا الى ما قامت به من استثمارات ضخمة بغية توسيع قدرتها التصديرية ، ونظرا الى خططها التنموية الضخمة التي يصعب التراجع عنها ، وهي كلها خطط تعتمد بالدرجة الاولى على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من الدول الغربية . هذا بالاضافة الى عجزها المتزايد في القطاع الزراعي وضرورة استيراد الحبوب والمأكولات من الدول الغربية .

لكن ما تخشاه الدوائر الغربية هو انقطاع في الامدادات ، جزئي او فردي ، بسبب خضّات في الاوضاع المحلية لمنطقة الشرق الاوسط ، كما حدث في ايران ، مما يمكن ان يعرض سوق النفط لهزات عنيفة في السعر . وفي تصورنا ، في هذا السياق ، ان الغرب لا يزال يرى في وجود اسرائيل ، كقاعدة عسكرية ضخمة في المنطقة ، عنصرا مهما في جهاز التدخل العسكري الغربي في حال تهديد مصالحه تهديدا مباشرا وجادا وطويل الامد . من هذه الزاوية ، لا بد من الاعتراف بأن وجود النفط العربي الذي اصبح مادة استراتيجية مرحلية للدول الغربية ، يساهم في ابقاء مبررات وجود اسرائيل تجاه الدول الغربية ، وان كانت السياسة الغربية تتجه منذ بضع سنوات ، بفعل زيادة اهمية النفط العربي واهمية ثبات الاسعار ، نحو الضغط على اسرائيل لمنع اي تفجير في الصراع العربي ـ الاسرائيلي من شأنه ان يهدد ، ولو بصفة موقتة ، امدادات النفط .

اذن النفط ، في الظروف الراهنة ، عملة ذات وجهين بالنسبة الى الدول العربية . فهو

مصدر ضعف ومصدر قوة في آن معا . غير ان كفة الضعف راجحة ، لأن اهمية النفط العربي لم تأت من سياسات عربية متناسقة وواعية في استعماله اقتصاديا وسياسيا ، وانما اتت من حاجة الغرب المتزايدة الى الطاقة والتي وجدت في النفط العربي المتوفر وغير المستعمل محليا تلبيتها الكاملة . لذلك لا يجب ان نستغرب اساليب استعمال النفط سلاحا التي عرضناها والتي جعلت منه عنصرا جزئيا للغاية في معركتنا ضد الصهيونية ، وقد استعمل في معظم الأحيان بطريقة غير مباشرة خشية العواقب الداخلية والخارجية العديدة التي تنتج عن استعماله مباشرة بقطعه جماعيا وكليا عن الغرب . ولا بد هنا من الاشارة الى ان قطع النفط الجزئي الموجه ضد بعض الدول فقط ، لا يمكن ان ينجح فعليا لأن الدول المصدرة لا تسيطر بشكل من الاشكال على شبكات توزيع النفط الدولية .

ثالثا : شروط استعمال النفط
في النزاع العربي ـ الاسرائيلي و في مجابهة ضغوط الغرب :
اعادة التوفيق بين المنطق الاقتصادي والمنطق السياسي

ما سبق عرضه في الجزء الثاني من بحثنا يشير بوضوح الى ان ضعف العالم العربي في الاستفادة من ثروته النفطية للتصدي لمطامح الصهيونية والقوى الغربية المساندة لها ، يعود الى نقصان المنطق الاقتصادي وانفصامه عن المنطق السياسي . فلو كان العرب قداستعملوا نفطهم في تعميم التنمية الداخلية والتعجيل في التصنيع بدلا من جعله مادة اولية مخصصة للتصدير ، لكانت تغيرت الصورة تماما عما هي عليه اليوم . كذلك لو كان العرب استوعبوا مفهوم التكنولوجيا على حقيقته ، لكانوا قد امتنعوا عن الاستيراد العشوائي للمصانع الجاهزة المكلفة للغاية والمطوَّرة لتبعية تقنية لا عودة عنها ، ولكانوا كرسوا مواردهم لتطوير الامكانات المهنية والعلمية الذاتية . لا بد اذن اليوم من كسر الحلقة المفرغة التي ندور فيها وهي تجارة النفط في مقابل استيراد التكنولوجيا الجاهزة حتى ندخل حقيقة في عهد الصناعة المركزة ذاتيا ، بما فيها الصناعة العسكرية بالدرجة الاولى ، وحتى نخفف من اشكال التبعية المتعددة التي نعانيها .

وبطبيعة الحال ، لن يتحقق مثل هذا البرنامج بين عشية وضحاها . لكن العمل من اجل تطبيقه لا بد منه في المدى البعيد ، اذا ارادت الاقطار العربية ان تحقق الحد الادنى من الاستقلال الاقتصادي ، الذي من دونه لا معنى للاستقلال السياسي . ويجب هنا ان نركز على معنى الاستقلال الاقتصادي ، اذ ان هذا الاستقلال لا يتحقق بزيادة في الموارد المالية وبما توفره هذه الموارد من امكان استيراد شتى اشكال السلع والتجهيزات ، وانما الاستقلال الاقتصادي يتحقق عن طريق الوصول الى مستوى معين من التماسك الاجتماعي حيث يتمكن المجتمع من تطوير امكاناته الذاتية ، العلمية والمهنية والانتاجية والعسكرية ، بطريقة مستقلة او على الأقل بحد ادنى من الاستقلالية . ونود ان نشير الى ان الثروة المالية قد تخلق حالة من الوهن الاجتماعي ، وقد تحد من استغلال طاقات المجتمع الذاتية بحيث يقع المجتمع ككل في وضع نفساني جماعي يساعد في بقاء التبعية . وفي المقابل ، نرى ان بعض الدول الآسيوية

الفقيرة جدا مثل : تايوان وكوريا وسنغافورة ، قد وصل الى درجة من الملكة التكنولوجية الصناعية الحديثة التي لا يستهان بها ، بينما نرى فييتنام مثلا طورت امكانات عسكرية وحربية هائلة على الرغم من فقرها المدقع وانعدام اية ثروة ، معدنية او طاقوية ، في جوف اراضيها .

وما يشهده العالم العربي اليوم ، في نظرنا ، هو القبول الساكن بوضع التبعية الاقتصادية والعسكرية المتوسعة يوما بعد يوم ، على الرغم من متطلبات معركتنا ضد الصهيونية ومعركتنا للحفاظ على ثروتنا النفطية التي ستحرم منها الاجيال القادمة اذا استمرت معدلات التصدير على ما هي عليه اليوم . ليس هنا المجال للدخول في تفاصيل برنامج اقتصادي للعالم العربي يسمح بتطوير امكان الصمود العسكري امام المطامع العديدة التي تهددنا ، انما سنسعى لرسم بعض الخطوط العريضة التي من شأنها ان تضع بالتدريج حدا لمأساة ضياع النفط العربي ، وبالتالي ان تساعد ، مستقبلا ، في استعمال النفط استعمالا كاملا ضد الاعداء الطامعين في اراضي الأمة العربية وخيراتها . هذه الخطوط العريضة او المقترحات تدور حول محورين : النفط ، والتكنولوجيا . ولا يفوتنا بطبيعة الحال ما في هذه المقترحات من مثالية ، خصوصا عندما يتطلب التنفيذ التنسيق العربي الجاد .

١ ـ محور النفط

لا بد من تقوية امكانات منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ودعمها . فالدول الاعضاء فيها صاحبة ٦٠٪ من حاجات العالم من استيراد النفط (في مقابل ٩٠٪ لمجموعة دول منظمة الاوبيك) . صحيح ان جهود منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط في الاتصال بالجهات الغربية جادة للغاية ، غير ان المنظمة على الرغم من ثراء اعضائها ، تعاني نقصا في الامكانات المالية والبشرية ، وتعاني في بعض الاحيان تباينا في وجهات النظر بين الدول الاعضاء . وعليه ، فان منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط هي الاطار الصالح لرسم سياسة نفطية عربية تأخذ بعين الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية معا . وفي نظرنا يجب ان تتمحور سياسة نفطية عربية حول اربع نقاط :

١ ـ التوجه بكثافة نحو الرأي العام الغربي والدوائر المختصة بشؤون الطاقة في الغرب لتبيان مدى الضرر الذي تتحمله الدول النفطية من جراء معدلات التصدير الحالية . وهي معدلات لا تساعد ، من جهة اخرى ، الدول الصناعية في الاقتصاد من استعمال الطاقة وفي تطوير بدائل للنفط بالسرعة اللازمة . وفي هذا المجال ، لا بد من الاشارة الى مواقف دولة الكويت الجريئة في المحافل الدولية ، وآخرها موقف وزير النفط الكويتي في الندوة العالمية حول الطاقة التي نظمتها جامعة اكسفورد* . وهناك العديد من الاوساط في الدول الغربية اصبح

---

* عقدت الندوة في الفترة ما بين الثالث والرابع عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ .

لديه الوعي الطاقوي الثاقب لتفهم مثل هذا الموقف ، واذكر منه على سبيل المثال : نادي روما*

٢ ـ تنسيق الانتاج ومعدلات التصدير بين الدول الاعضاء ووضع برنامج مرحلي لخفض نسبة التصدير الى الانتاج ، ولتأمين معدل معقول بين الانتاج السنوي وكمية المخزون (اي ان يعادل ، مثلا ، الانتاج السنوي ١٪ فقط من كمية المخزون ، كما تطالب بذلك دولة الكويت) ؛

٣ ـ انشاء صندوق مالي بالحجم الملائم (كما كان اقتراح الجزائر في قمة الاوبيك سنة ١٩٧٥) لتأمين مركزية وجماعية المساعدات الى دول العالم الثالث والدول الغربية الضعيفة اقتصاديا ، وزيادة هذه المساعدات بحيث تبطل فعليا الدعاية ضد الدول العربية ؛

٤ ـ قبول الدخول في مفاوضات مع الدول الغربية الكبرى فيما يتعلق بسعر النفط وكميات التصدير على اساس برمجتها في المدى البعيد ، وذلك في مقابل ضمانات حقيقية بشأن تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي مع احترام جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وهذا هو المنطق السعودي ، الى حد بعيد ، في مخاطبة الولايات المتحدة . لكن هذا المنطق لن يكتسب قوته إلا في اطار عربي متناسق وجاد ، وإلا بعد تهيئة الاجواء الملائمة بناء على النقاط الثلاث السابقة الذكر .

ب ـ محور التكنولوجيا

لا بد من الدخول في برنامج جاد للحد من مأساة اساليب نقل التكنولوجيا المعمول بها حاليا . لذلك ، لا بد من الابتعاد بالتدريج عن التعامل شبه الحصري الجاري حاليا مع الشركات المتعددة الجنسيات التي تفرض مواصفات ومقاييس تقنية معقدة يصعب الخروج منها او العمل بها بطريقة مستقلة . وهناك العديد من الشركات المتوسطة الحجم في الدول الغربية يملك تكنولوجيا لا تقل جودة عن تكنولوجيا الشركات العملاقة ، وتلك الشركات على استعداد لتأمين المعلومات المهنية كافة ، وعلى استعداد لتكييف المقاييس والمواصفات بحيث تلائم مستوى المهارات الفنية المحلية . وهذا الاجراء ، في نظرنا ، من شأنه ان يؤمن للدول العربية مكاسب عدة نذكر منها :

١ ـ **المكاسب الخارجية** : اهمها تنويع العملاء الاقتصاديين الذين يستفيدون من الاموال العربية ، وبالتالي كسب انصار للقضية العربية . أما بالنسبة الى الشركات المتعددة الجنسيات التي تنعم بشبه احتكار في الاستشارات الهندسية وتنفيذ المشاريع المهمة كافة في العالم العربي ، فلا بد من ان تشعر بخطر ضياع اسواق رئيسية لها ، وستتحول بالتالي الى قوة ضاغطة اكثر فعالية ، بالنسبة الى الدول العربية ، لدى حكوماتها في الدول الأم . ويجب ان يتم هذا العمل في اطار حملة اعلامية واسعة تندد بفشل آليات نقل التكنولوجيا التي تفرضها الدول

---

* نادي روما هو جمع من كبار شخصيات الصناعة الغربية تنبه ، في اوائل السبعينات ، الى ما يمكن ان يسببه التوسع الاقتصادي اللامتناهي في الدول الغربية من استنفاد للمواد الاولية ، وبصورة رئيسية الطاقة . وقد وضع النادي تقارير عديدة مشهورة حول معضلات التوسع الاقتصادي في العالم .

الصناعية على العالم العربي كما على العالم الثالث . وفي الدول الغربية الكثير من الاوساط التي هي على دراية بالنهب الذي يجري حاليا لثروات العالم الثالث عن طريق الادعاء بنقل التكنولوجيا ومساعدة العالم الثالث في التنمية ، واذكر منها على سبيل المثال : جامعة سوسكس في بريطانيا .

٢ ـ **المكاسب الداخلية** : ان التخفيف من الانفاق على نقل التكنولوجيا بالاسلوب المذكور سيسمح بتعديل تدريجي للخطط التنموية المعمول بها حاليا ، خصوصا :

ـ التركيز على تأمين شروط استضافة التكنولوجيا الحديثة بنجاح ، اي تكريس الموارد الكافية لبرامج التعليم المهني ولتدريب القوى البشرية ولبرامج الابحاث والتطوير .

ـ التوجه نحو الانفاق الاجتماعي ونحو ايصال الموارد المالية المتاحة الى شرائح المجتمع التي جعلتها عمليات « التنمية المتخلفة » شرائح هامشية ، مثل صغار الحرفيين وصغار الفلاحين ، وذلك بغية تأمين تماسك المجتمعات العربية وهو تماسك مهدد في كل قطر من الاقطار العربية من جراء الازدياد المستمر في سوء توزيع المداخيل ، ومن جراء التضخم الذي يقضي بالتدريج على الطبقات الوسطى في المجتمع العربي .

ان الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبط فيها العالم العربي منذ الطفرة النفطية في ١٩٧٣/ ١٩٧٤ ، تنبىء بمزيد من التفكك واحتمال اعادة بروز العصبيات المزمنة في التاريخ العربي . ان الازدهار الموزع بطريقة عادلة وبفعل جهود المجتمع الذاتية في التصنيع والتحديث الزراعي ، وعلى ان تتناول هذه الجهود جميع شرائح الشعب ، ان هذا النوع من الازدهار هو وحده الدرع الواقية للأمة في اوضاع مجابهة المطامع الخارجية .

وقد آن الأوان فعلا للنفط العربي كي يلعب دوره الحقيقي في نهضة الأمة العربية بدلا من ان يكون في كثير من الحالات مصدر وهن وسلاحا يُخشى استعماله بسبب انكشاف الاقتصاد العربي وتبعيته المتزايدة تجاه الدول الصناعية .

فمعركة حقوق الشعب الفلسطيني ، من خلال هذا المنظار ، هي معركة النفط نفسها . واملنا ان نستمر في هذه المعركة بمزيد من الوعي ، وان يستعيد الشعب الفلسطيني وطنه في اقرب وقت . فلا شك عندنا في ان نهاية هذا الاغتراب المضني والمؤلم ستفتح الطريق لانهاء اغتراب النفط عن وطنه العربي واغتراب الاقتصاد العربي عن المعطيات السياسية والاجتماعية للقرن العشرين .

٤ ـ المستقبل الإقتصادي للأقطار العربية النفطية*

ينظر عادة الى البلدان المصدرة للنفط كما لو أنها من مناجم الذهب الخالص ، وهبتها الآلهة منحة تسمح لها بأن تعيش في بحبوحة وفراغ وترف بلا نهاية . وطبقا لما يذهب إليه « أطلس البنك الدولي » السنوي فان بعض هذه البلدان تقع على قمة قائمة البلدان العشرة الأولى التي تتمتع بأعلى دخل فردي في العالم ، وهي تحتل مكانتها هذه دون أن تكون قد عانت كل آلام الثورة الصناعية . وقد انتشرت هذه الصورة على أوسع نطاق بين شعوب الغرب الى حد أنها باتت لا تخلق فحسب عداء تجاه البلدان المصدرة للنفط ، بل أصبحت هذه البلدان كبش فداء يلقي الجميع على عاتقه كل اخفاقات العالم الصناعي في ادارة انتاج الطاقة وتوزيعها ، بل ان هذه الصورة حالت أيضاً دون أي تحليل للعوائق الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تواجه البلدان النفطية منذ أوائل السبعينات نظرا لاعتمادها على صادرات النفط .

والواقع أن على المرء ـ حين يتكلم عن أزمة الطاقة ـ أن لا يفكر من زاوية المشكلات التي تخلقها هذه الأزمة داخل اقتصاد البلدان الصناعية أو البلدان النامية غير النفطية ـ دون غيرها ـ إنما عليه أن يفكر بالقدر نفسه من زاوية ما تخلقه من مشكلات للبلدان المصدرة للنفط . فهذه البلدان تعاني في الحقيقة عددا من القيود المتشابكة ، محليا ودوليا ، الى حد أن الفرص التي يتيحها امتلاك النفط تتحول الى عوامل سلبية بالنسبة لأمانيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وكما تؤكد الى حد كبير اقتصاديات التخلف ، فان التخصص في انتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية هو واحد من العوامل الرئيسية في وضع أسس تنظم الكثير من عوامل الاختلال التي يتصف بها الاقتصاد الأقل نموا ، وهو يشل كل الجهود لتصحيح مثل هذا الاختلال . ولقد أظهرت خبرة البلدان الأقل نموا في السنوات الثلاثين الماضية بجلاء أن خفض درجة تبعية الاقتصاد المحلي على تصدير المواد الأولية ، وتصحيح الاختلالات البنيوية التي تخلقها مثل هذه التبعية مهمة عسيرة للغاية لم يتمكن من انجازها بنجاح إلا عدد قليل من البلدان . وتزداد الصعوبة حينما تشكل المادة الأولية المصدرة مدخلا حيويا للبلدان الصناعية التي تملك أدوات

* قدم هذا البحث الى ندوة اكسفورد ، حول الطاقة ، والتي عقدت من ٣ الى ١٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ ، تولت « المستقبل العربي » ترجمة البحث ونشر في العدد ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٨٠ .

قوية عديدة للتدخل في السياسات المحلية للبلدان المنتجة ، ابتداء من الضغط العسكري أو التهديد باستخدام القوة العسكرية الى عمليات التلاعب بأسعار العملات التي يمكن أن تؤثر على عائدات التصدير ، أو فرض الحظر على توفير مواد حيوية للبلد المصدر .

وبايجاز ، فان الاعتماد على تصدير مادة أولية استراتيجية واحدة لتأمين نمو اجتماعي واقتصادي متوازن ، يشكل اليوم تحديا هائلا للبلدان المصدرة للنفط ، وهو تحد نادرا ما يجري تحليله أو وضعه محل الاهتمام . أما الجو الانفعالي الذي يحيط في الغرب كل جوانب ما يسمى بأزمة الطاقة فانه بلغ حدا حال دون كل تناول سليم للمستقبل الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط . وهو بهذا يسهم في الحيلولة دون اجراء مناقشة واسعة للقضايا المشحونة بالخطر ، حيث ان لدى الأجهزة الحكومية المختلفة ميلا طبيعيا نحو الحفاظ على الوضع الراهن في سياساتهم المحلية والخارجية من أجل تفادي زعزعة التوازن الذي يوصف بأنه توازن غير مستقر تماما .

مع ذلك يتعين على المرء ان يلاحظ ان فرصا كبيرة قد ضاعت خلال السنوات القليلة الماضية حينما قبلت البلدان الصناعية ـ وان يكن عن كره منها ـ فكرة الربط بين مشكلات النفط وتحسين أداء العلاقات الاقتصادية الدولية ، حتى يمكن ايجاد بعض العلاج الجدي للتخفيف من آلام البلدان الأقل نموا التي تتولد عن تأثيرات مشوهة مختلفة تقع على اقتصادياتها المحلية تحت وطأة قوة البلدان الصناعية والشركات المتعددة الجنسية . وفي هذا الجانب فان حوار الشمال والجنوب لم يؤد دوره . لقد نجح العالم الصناعي في تفادي معالجة كل المسائل المهمة المتعلقة بالاهتمام المشترك بين جميع البلدان الأقل نموا كالتوصل الى اتفاقية عامة لتحقيق الاستقرار في أسعار المواد الخام ، وكاصلاح النظام النقدي الدولي بما يحفظ قيمة الأرصدة النقدية الخارجية التي تملكها البلدان الأقل نموا ، وكايجاد سبل لتأمين نقل حقيقي للتكنولوجيا الى هذه البلدان . لقد كانت النتيجة التي أسفر عنها حوار الشمال والجنوب ـ في التحليل النهائي ـ هي فتح الطريق أمام التناقضات بين البلدان الأقل نموا ، النفطية منها وغير النفطية ، بدلا من الدخول في مناقشة جدية لمشكلات الطاقة والمشكلات الأخرى المتعلقة بالتنمية . وقد ثبت هذا بالدليل الواضح في الاجتماع الأخير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مانيلا ، حيث أصاب الشلل المناقشات لعدة أيام بفعل التعارض بين البلدان الأقل نموا ـ النفطية وغير النفطية .

واليوم تجد البلدان المصدرة للنفط نفسها مرة أخرى معزولة وخاضعة لضغوط قوية عدة ، تزيد من القيود المحلية والاقليمية والدولية المفروضة عليها ، اذ ينظر الى النفط كمادة على درجة عالية من الأهمية الاستراتيجية بحيث لا يمكن لمنتجيه التصرف به بحرية دون تعريض السلام العالمي للخطر .

في إطار مثل هذه المعطيات ينبغي النظر الى التحدي الذي تواجهه البلدان المصدرة للنفط وكما سنرى فان التوازن ـ الذي يميل ميلا شديدا لغير صالح مصدري النفط ـ بين القيود والفرص يمكن أن يميل بشدة الى جعل مواجهة هذا التحدي هدفا يكاد يكون مستحيلا في الاطار

الراهن لسياسات النمو الاقتصادي الدولية . وسيكشف تحليلنا هذا في الأساس ان الفرص التي تظهر في بيئة أقل نموا قد تتحول سريعا الى قيود جديدة ، مما يزيد عوامل الاختلال في الاقتصاد المحلي ، في حين لا تكون القيود التقليدية على النمو الاقتصادي الحقيقي قد رفعت بطريقة فعالة عن عاتق المجتمع ، والواقع الذي يعيش فيه ، ففي حالة البلدان المصدرة للنفط ، نلحظ أن هذه الفرص نفسها التي يخلقها تدفق النفط المصدر هي التي تزيد من وطأة القيود القائمة بالفعل على الاقتصاديات المحلية . ولن تؤدي الزيادة الأخيرة في عائدات النفط الى تغيير أساسي في هذا الوضع ، إنما قد تؤدي ـ على النقيض من ذلك ـ الى تشديد القيود في المدى الطويل ، اذا لم يتغير مستوى الأداء الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية .

فلنحاول الآن أن نفحص الكيفية التي يعمل بها دولاب هذه الحركة المنتظمة (الميكانيزم) بأن ننظر الى العوامل المختلفة التي تعتبر ـ في العادة ـ فرصا . وسنناقش ـ على التوالي ـ ثلاث نقاط أساسية : التصرف بالطاقة ، التصرف بالنقد الأجنبي سواء كتراكم في الفوائض المالية أو كأداة للتعجيل بنقل التكنولوجيا ، والزيادة في النفوذ الأقليمي والدولي .

١ ـ التصرف بالطاقة

يقوم العالم الصناعي الحديث على الطاقة . فبدون الطاقة تتوقف الآلة الصناعية الحالية في العالم الغربي وفي البلدان الاشتراكية الصناعية . بل الواقع أنه ليست الصناعة وحدها التي تتوقف بدون الطاقة ، انما تهبط الانتاجية الزراعية أيضا في البلدان الغربية هبوطا ذريعا نظرا للأهمية القصوى لمدخلات الطاقة المختلفة في الميكنة الزراعية الحديثة . هكذا فان أي بلد يتمتع بفرصة الحصول في يسر على مصادر للطاقة في المرحلة الحالية من التطور التكنولوجي انما يعد من المتمتعين بحيازة عامل ايجابي كبير في النمو الاقتصادي . ويصبح هذا فيما يهم البلدان الصناعية المكتملة النمو ، لأن باستطاعة هذه البلدان أن تستخدم استخداما كاملا مصادرها من الطاقة لتشغيل الآلة الصناعية والقطاع الزراعي المتعطشين الى الطاقة . أما بالنسبة لبلد آخر في مرحلة تصنيع مبكرة فلا حاجة به في الأمد القصير الى كميات ضخمة للطاقة . فالسلوك الاقتصادي المنطقي لمثل هذا البلد ـ في حالة امتلاكه مصادر رخيصة للطاقة وفي السياق الراهن للنقص العالمي في الطاقة ـ سيكون هو حفظ الطاقة لأطول وقت ممكن حتى تبقى الطاقة متاحة محليا بكلفة رخيصة حينما يكون القطاع الصناعي قد نضج ويحتاج آنذاك الى كميات ضخمة من الطاقة لتشغيله .

مع ذلك فان السلوك الحالي للبلدان المصدرة للنفط لا يسير في هذا الدرب . ان صادرات النفط من « منظمة الاقطار المصدرة للنفط » (الأوبك) ـ التي تتراوح بين ٢٧ الى ٣٠ مليون برميل يوميا ـ تمثل ما يقرب من ٩٠٪ من الانتاج الكلي . وهذه النسبة تعد سلبية لأقصى درجة بالنسبة لاحتمالات مستقبل التصنيع والتحديث الزراعي لبلدان « الأوبك » . فتعداد سكان بلدان « الأوبك » يبلغ في مجموعه ٣٠٥ ملايين نسمة ، أي أكثر من تعداد سكان الولايات المتحدة بنحو ٩٠ مليون نسمة . فاذا افترضنا أن هؤلاء السكان سيزيدون بمعدل ٢,٣٪ سنويا في المتوسط فان التعداد سيصل الى ٤٩١ مليون نسمة بعد ٢٠ عاما أي الى أكثر من ضعف

تعداد سكان الولايات المتحدة في الوقت الحاضر . فاذا كان هؤلاء السكان سيستهلكون بحلول هذا الوقت نصف استهلاك الطاقة الأميركي الحالي ـ الأمر الذي يعني أنهم يكونون قد بلغوا أقل من ربع مستوى الاستهلاك الأميركي من حيث نصيب الفرد الواحد في العام ١٩٧٨ ـ فانهم سيحتاجون لأكثر من ١٧ مليون برميل يوميا . ومن المشكوك فيه أن مثل هذه الاحتياجات المحلية المستقبلية تتواءم مع المستوى الراهن من الانتاج ونسبة الصادرات الى الانتاج ، بالنظر الى الاحتياطيات المؤكدة والتكاليف المتزايدة التي ينطوي عليها توسيع قدرات الانتاج . والحقيقة أن انتاجا بمثل هذا المعدل يعني اليوم جلب تكاليف متزايدة لتوفير الطاقة اللازمة للاحتياجات الصناعية والزراعية المحلية . وهكذا فان بلدان « الأوبك » ربما تكون اليوم بصدد فقد أو إهدار أفضل فرصها للتنمية في القرن القادم ، أي أنها تتصرف بمصادر طاقة رخيصة لتبني آلة صناعية وقطاعا زراعيا كافيين وقادرين على المنافسة ، وعلى سد الفجوة الاقتصادية الهائلة القائمة فعلا بين مستوى تنميتها ومستوى تنمية العالم الصناعي . ويتعين أن نضيف هنا أن منطق بلدان « الأوبك » كان ينبغي أن يكون التخطيط لصادراتها من النفط والغاز ليس فقط في ضوء احتياجاتها المحلية ، إنما أيضا في ضوء احتياجات البلدان المجاورة لها . ذلك أنه لا يمكن لبلد ما أن يحقق وحده بسهولة نموا معتمدا على النفس ، اذا بقيت جاراته في حالة تخلف وجمود . ومع ذلك لم يول هذا الأمر الاهتمام الذي يستحقه ، على الرغم من أنه قد يثبت في بعض الحالات ـ كما في حالة الغاز الطبيعي ـ أن الاستثمارات المحلية اللازمة لتوزيع اقليمي ستكون أقل كلفة من الاستثمارات اللازمة لتصدير ونقل الطاقة من بلدان « الأوبك » الى البلدان الصناعية .

مع ذلك سيكون من الصعب أن نتصور أن باستطاعة بلدان « الأوبك » أن تنفذ سياسة لاستخدام مصادر الطاقة في حدها الأفضل محليا واقليميا داخل اطار استراتيجية طويلة الأجل للسنوات الخمسين التالية ، استراتيجية للتصنيع والتحديث الزراعي قادرة ذاتيا على التواصل * متوجهة الى الداخل ** . وعلى الرغم من أن تنفيذ استراتيجية طويلة الأجل كهذه هو وحده الذي يمكن أن يمنع تكرار التخلف في بلدان « الأوبك » خلال القرن التالي ، فان عوامل كثيرة تقاوم هذه الامكانية التي تستلزم بالضرورة خفضا كبيرا في المعدل الراهن لصادرات الطاقة ، وهو معدل غير موات لتنمية هذه البلدان في المدى الطويل .. ويمكن اجمال هذا في عاملين :

أولاً : ان الضغوط من البلدان الصناعية ستصبح غير محتملة في حالة حدوث انخفاض شديد في معدل الصادرات من شأنه أن يؤدي الى نسبة أكثر معقولية من الاستهلاك المحلي الى الصادرات . فنسبة واحد الى خمسة ـ مثلا ـ وهي نسبة عالية بالفعل ـ من شأنها أن تسمح فقط بصادرات عند مستوى ١٥ مليون برميل يوميا . ويمكن أن يعد مثل هذا التخفيض « مبررا للحرب » *** من جانب البلدان المستوردة للنفط ، ويمكن ان يثير وضعا دوليا متفجرا .

Casus belli[٢] * * * Inward looking * * Self - sustained *

ثانيا : أن كثيرا من بلدان « الأوبك » قد نفذ خططا طموحة للتنمية ، وقد رفعت هذه الخطط قدرات هذه البلدان على الانفاق على التكنولوجيا والسلع ؛ حتى أن أي تخفيض في صادرات النفط يمكن أن يؤثر مباشرة على الاقتصاد المحلي ، حتى العربية السعودية ـ التي كان يعتقد قبل سنوات قليلة انها غير قادرة على استخدام معظم عائداتها النفطية ـ وصلت الآن الى مقدرة على الانفاق تبلغ نحو ٧٠٪ من عائداتها النفطية الضخمة . فالميزانية السعودية التي جنت أقل من ٣ مليارات دولار في العام ١٩٧٢ أصبحت الأن ٧٤ مليارا ، وضغط الأنفاق المالي الذي طرأ على تنفيذ ميزانية السنة الماضية ، التي بلغت ٤٨,٥ مليار دولار ، انما يدل على أن الانفاق الفعلي يتصف ـ على النقيض من السنوات السابقة ـ بميل الى تجاوز المخصصات (الاعتمادات) . وقد زادت هذه المقدرة على الانفاق زيادة مثيرة في خلال فترة خمس سنوات نظرا للقيود الحالية التي تنطوي عليها آليات نقل التكنولوجيا ، وهو ما سنتعرض له في مرحلة لاحقة . وكما سنرى فانه ليس من الواضح أن مثل هذا التطور سيكون لمصلحة البلدان المصدرة للنفط في الأمد البعيد .

٢ ـ التصرف بالعملات الأجنبية

يتعين أن يكون امتلاك العملات الأجنبية الفرصة الثانية التي تتمتع بها بلدان « الأوبك » بدرجات مختلفة وفقا للقدرة الانتاجية وتعداد السكان ، ومساحة الأقليم . ولغرض هذا التحليل يمكننا أن نقسم أعضاء « الأوبك » الى مجموعتين : مجموعة تراكم فوائض من العملات الأجنبية ، وهي محكومة بأن تفعل ذلك لتلبية حاجات البلدان الصناعية من الطاقة ، وهذه هي بلدان « الأوبك » ذات التعداد السكاني والمساحة الأقليمية الضئيلة الى حد لا يمكنها من رفع قدرتها على الانفاق بالعملات الأجنبية فوق مستوى محدد . وهي لا تملك بديلا عن تراكم الأرصدة المالية الأجنبية التي تحاول أن تديرها على أفضل وجه ممكن بهدف التقليل من أثر تذبذب قيمة العملات ومعدل التضخم . ومن البلدان التي تقع في هذا الموضع قطر ، أبو ظبي (الامارات العربية) والكويت . أما المجموعة الأخرى فتتألف من البلدان القادرة على توسيع قدرتها على الانفاق على السلع والخدمات ، نظرا لاحتياجات سكانها الكثيرين ومساحتها الكبيرة ، أو أيهما ، حتى أن تراكم الفوائض ـ اذا كان لمثل هذا التراكم وجود ـ لن يكون إلا ظاهرة مؤقتة . ونظرا الى ما قلناه بشأن السعودية ، من الصعب أن نصنف هذا البلد في واحدة من هاتين المجموعتين ، خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار القدرة الكامنة الكبيرة على تكييف معدل الانتاج النفطي . إنما من المهم أن نلاحظ ان السعودية قد تراكم لديها فيما بين العام ١٩٧٣ والعام ١٩٧٧ مبالغ هامة من الأرصدة الأجنبية ، بلغت ٦٠ مليارا من الدولارات في نهاية العام ١٩٧٨ ، على الرغم من أن قدراتها على الانفاق في الوقت الحاضر ـ وحتى آخر زيادة في أسعار النفط ـ تنمو الى ما يقرب من عائداتها النفطية . وينبغي أن يقارن هذا الرقم بالاحتياطيات الأولية التي تملكها ألمانيا الغربية ـ والتي تبلغ في الوقت ذاته ـ ٥٤ مليار دولار ، بينما الموجودات الخارجية الاجمالية ـ بما فيها تلك الداخلة في النظام المصرفي ـ كانت تبلغ ٧١ مليارا مقابل ٦٢,٤ مليارا لدى العربية السعودية .

فلندرس الآن الفرص والقيود التي تواجه كلا من مجموعتي دول « الأوبك » . أولئك الذين لا يملكون بديلا عن تراكم الفوائض المالية من ناحية ، واولئك الذين يستخدمون عائداتهم النفطية لدعم نقل متسارع للتكنولوجيا ، من ناحية أخرى .

(ا) تراكم الفوائض المالية

لما كان النظام النقدي الدولي قد فقد قاعدته الذهبية ، فان قيمة أي تراكم من السيولة الدولية لم يعد يرتبط بأية قيمة حقيقية . وكما هو معروف ، لا تملك بلدان « الأوبك » ـ وبصورة عامة البلدان الاقل نموا ـ كميات مهمة من الذهب ، انما هي تملك ـ على التوالي ـ ٣,٥٥٪ و٩,١٢٪ من الموجودات الذهبية الرسمية (البلدان الاشتراكية مستبعدة) . ومع ارتفاع سعر الذهب تتمتع البلدان الصناعية بزيادة هائلة في قيمة المحتوى الذهبي لموجوداتها الخارجية ، بينما بلدان « الأوبك » المضطرة للاحتفاظ بكميات ضخمة من الدولار الأميركي تتحمل خسائر فادحة . أكثر من هذا فان أي ضعف يصيب الدولار الأميركي سيؤدي الى رفع سعر الذهب . فعند المستوى (الحالي) لسعر الذهب * بلغت القيمة السوقية للأصول الذهبية التي تملكها البلدان الصناعية أكثر من ٣٠٠ مليار دولار مقابل ٣٠ مليارا للدول الأقل نموا ، منها ١١,٥ مليارا لبلدان « الأوبك » .

صحيح أن الكميات التي يتم الاحتفاظ بها من الدولار الأميركي منذ أوائل السبعينات قد ولدت فوائد تتراوح بين ٦٪ و١٢٪ ، ولكن من زاوية الحفاظ على تدفق من الايرادات المستقرة ينبغي أن يكون معدل الفائدة أعلى من معدل تناقص القوة الشرائية للدولار الأميركي داخل الاقتصاد الأميركي ، أو ازاء السلع والخدمات المنتجة في بلدان صناعية أخرى . وعلى الرغم من عدم توفر احصاءات تفصيلية فانه مما لا شك فيه أنه منذ أوائل السبعينات ظل معدل تناقص قيمة الدولار أكبر بكثير من أي ايراد نشأ عن فائدة تولدت عن الايداعات الدولارية . وفي هذا الصدد من المهم أن نلاحظ أن مبلغا قدره ٣٥ دولارا ويكسب منذ العام ١٩٧٠ متوسط فائدة مركبة معدلها ٨,٥٪ سنويا لن يتجاوز ٦٧,٢٢ دولارا في العام ١٩٧٨ ، بينما أونصة واحدة من الذهب تم شراؤها في العام ١٩٧٠ بسعر ٣٥ دولارا تبلغ قيمتها اليوم ٣٠٠ دولار(**)، أي أن سعر فائدة مركبة ٣١٪ سنويا على الدولار كان لازما لتحقيق هذه الزيادة .

تبرهن هذه الأمثلة القليلة على أن تراكم الفوائض المالية داخل النظام النقدي الدولي الراهن لا يمثل فرصة حقيقية . فان تبادل موجود عيني بكميات محدودة ـ خاصة اذا كانت له أهمية استراتيجية وقيمة دولية نامية ـ مقابل أصول مالية ذات قيمة متذبذبة ومعدل مردود أقل من معدل تناقص القوة الشرائية لمثل هذه الأصول ، لا يمثل بأي حال فرصة ، انما هو يمثل خسارة صافية في الثروة القومية للبلدان المصدرة للنفط .

---

* ٣٠٠ دولار عند كتابة هذه السطور .

(**) بلغت قيمة الاونصة الواحدة من الذهب عند اعداد هذا البحث للنشر في المستقبل العربي أكثر من ضعف هذا الرقم . فوصلت إلى ٦٣٧ دولار (١٩٨٠/١/٨) .

بالاضافة الى هذا فان تركيز هذه الأصول المالية في عدد قليل من البلدان الصناعية ، سواء كودائع أو استثمارات في المجال العقاري ، للحد من تناقص قيمة الأصول الأجنبية ، يشكل قيدا شديد الوطأة ، فهو يربط ـ اقتصاديا وسياسيا ـ مصير البلدان المصدرة للنفط التي تراكم فوائض مالية ـ بمصير البلدان الصناعية المستوردة ، بينما لا يوجد أي توازن من أي نوع بين قوة الأولى وقوة الأخيرة . وفي حالة تناقض المصلحة السياسية أو الاقتصادية مع دولة أو عدد من الدول المستوردة ، فان هذا التراكم من الأصول المالية وتركيزه يمكن أن يثبت كونه أشد القيود قسوة . ولا شك ان هذا القيد يمارس فعليا في العلاقات بين البلدان الغربية ـ وخاصة الولايات المتحدة ـ والبلدان الخليجية .

ولا بديل لدى بعض بلدان « الأوبك » عن تراكم الأصول المالية الأجنبية ، بالنظر الى احتياجات البلدان الصناعية من الطاقة وارتفاع سعر النفط من ناحية ، وغياب تنمية اقتصادية متكاملة على الصعيد الاقليمي من ناحية أخرى . فقد كان من شأن هذه التنمية الاقليمية المتكاملة ان تتيح استخدام الثروة النفطية اقليميا ، وأن تبلغ هكذا الحد الأقصى لتأثيره ، بدلا من اعادة تصدير ناتج هذه الثروة الى البلدان الصناعية في صورة أصول مالية ليست لها قيمة حقيقية ثابتة . وينبع انعدام التكامل الاقتصادي الاقليمي من حالة التخلف في المنطقة التي تحيط ببلدان « الأوبك » بأسرها ، حتى ليبدو استثمار الأرصدة بالعملات الأجنبية في العالم الصناعي أكثر أمانا ، خاصة وأنه ينظر الى البلدان الغربية ـ بطبيعة الحال ـ في هذا السياق على انها أوثق مصدر للتكنولوجيا الحديثة وللسلع الاستهلاكية الأكثر تقدما . ويسهم هذا الوضع في تثبيت حالة التبعية التي تميز البلدان الأقل نموا ، وهو بالطبع مصدر له تأثير محبط للغاية على دعم التنمية الصناعية ذات الاهتمام الداخلي ، وهي تنمية لا يمكن أن تنجح الا اذا كانت مندمجة في اطار اقليمي . أما الصناعات القليلة التي يجري تطويرها في بلدان « الأوبك » هذه ، فانها في الحقيقة تعزز تبعية هذه البلدان ، لأنها موجهة بصورة تكاد تكون تامة نحو الصادرات الى السوق الدولية .

أما بلدان « الأوبك » التي تتمتع بعدد كبير من السكان ومساحة اقليمية واسعة ، أو أيهما ، فهي لا تراكم كميات ضخمة من الأرصدة الأجنبية ، بل أن بعضها من المقترضين المدينين في الأسواق المالية الدولية . فعائدات النفط لدى هذه البلدان مكرسة للتعجيل بمسار التحديث ، أي تشييد بنى تحتيه ، ومواجهة المعدل المرتفع للتمدين ودعم التصنيع لتأمين العمالة للعدد المتزايد من السكان العاملين . وبايجاز ، يمكننا القول ان الأصول المالية تستخدم كأداة لدعم النقل السريع للتكنولوجيا ، حيث أن معظم عائدات النفط مكرس لاستيراد تكنولوجيا أجنبية في صورة سلع وخدمات .

(ب) العائدات النفطية ونقل التكنولوجيا

يخضع النمط الراهن لنقل التكنولوجيا من البلدان الصناعية الى البلدان الأقل نموا لمزيد ومزيد من النقد في التحليلات والدراسات الانمائية الصادرة مؤخرا :

أولاً : أظهرت دراسات عديدة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أهمية التكاليف

الفائضة التي تضطر البلدان الأقل نموا لتحملها حينما تتعامل مع الشركات المتعددة الجنسية[1] . فبالاضافة الى الأعباء المالية للبراءات والتراخيص (الأذون) والممارسات التجارية المقيدة المختلفة التي تفرض على مستخدم هذه البراءات والتراخيص ، فان عملية المغالاة في تحديد أسعار واردات المنتجات الوسيطة والتجهيزات تزداد انتشارا . وتفيد النتائج التي توصل اليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ـ وهي نتائج كانت بصفة عارضة مبنية على عينة من عدد قليل من البلدان الأقل نموا والتي قدمت معلومات كافية عن الاجراءات التي تتبعها لاستيراد التكنولوجيا ـ ان التكاليف المباشرة التي ينطوي عليها نقل التكنولوجيا (أي المدفوعات مقابل البراءات والتراخيص والخبرة وغيرها من الخدمات التقنية) بلغت ١,٥ مليار دولار سنويا في العام ١٩٦٨ . وكان هذا يمثل ٠,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان الأقل نموا و٤,٥٪ من قيمة صادراتها . ومع ذلك فان الدراسة تظهر ان معدل الزيادة في هذه المدفوعات ـ طبقا للبلدان المختلفة التي غطتها الدراسة ـ كان أعلى بين مرة الى ٦ مرات من معدل زيادة الانتاج الصناعي المحلي ، وأعلى مرة الى ٤ مرات من معدل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي. كذلك كان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد قدر انه بنهاية السبعينات يمكن ان تصل هذه المدفوعات الى ٩ مليارات دولار ، لتمثل ١٥٪ من قيمة صادرات البلدان الأقل نموا . وقد وضع هذا التقرير قبل حدوث التضخم الراهن الذي دفع بأسعار التجهيزات ومرتبات المساعدين التقنيين الى مستوى عال جدا[2] .

وبالاضافة الى هذه التكاليف يتعين على المرء أن يأخذ في الحسبان التكاليف الهندسية النوعية وتكاليف البحوث والانماء المرتبطة بحل مشكلات غير متوقعة والتكيف مع او تعديل

---

(١) للاطلاع على قليل من الدراسات المتعلقة بهذا الشأن انظر .

UNCTAD, **Transfer of Technology,** TD / 160 (New York : United Nations, 1971 - 1972) .

Idem, **Guidelines for the Study of the Transfer of Technology to Developing Countries A Study by the UNCTAD Secreteriat,** TD/ B / AC. 11/9 (New York : United Nations, 1972) .

Idem, **Major Issues Arising From the Transfer of Technology to Developing Countries Report by the UNCTAD Secreteriat,** TD/B/ AC. 11/10 (New York : United Nations, 1975) .

بعض دراسات الحالات الحديثة حول الدول الأقل نموا تشمل .

Idem, **Major Issues Arising From the Transfer of Technology : A Case Study of Spain,** TD/B/ A C. 11/17 New York : United Nations, 1974) .

Idem, **Major Issues Arising From the Transfer of Technology : A Case Study of Hungary,** TD /B/ AC. 11/ 18 (New York : United Nations, 1974) .

Idem. **Major Issues From the Transfer of Technology : A Case Study of Chile,** TD - B/ AC. 11/20 (New York : United Nations, 1974) .

Idem, **Major Issues Arising From the Transfer of Technology : A Case Study of Ethiopia,** TD - B - AC. 11/21 (New York : United Nations , 1974).

Idem, **Major Issues Arising From the Transfer of Technology : A Case Study of Srilanka,** TD/B - AC. 6/6 (New York : United Nations, 1975).

(٢) انظر : UNCTAD, **Major Issues Arising From the Transfer of Technology to Developing Countries Report by the UNCTAD Secreteriat.**
Idem, **Transfer of Technology.**

التكنولوجيا ، وتكاليف التدريبات التي تسبق بدء العمل ، وتكاليف التصنيع الزائد عن الحاجة في المرحلة المبدئية لتحقيق الأداء المطابق للمواصفات . فهذه كلها تكاليف نقل لاتتجسد في سعر التجهيزات او تكاليف التصميم الهندسي التفصيلي للمصنع ، ولا للمشروع[٣]. وقد أظهرت معلومات مبنية على عينة من ست وعشرين عملية نقل تكنولوجيا دولية في فترة أخيرة في مجالي البتروكيمياويات والآلات ان تكاليف عمليات النقل هذه بلغت في المتوسط نسبة ١٩٪ من تكاليف المشروع (من ٢٪ الى ٥٩٪ حسب المشروعات)[٤].

أما التكاليف غير المباشرة التي أشرنا اليها قبلا ، والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بنقل التكنولوجيا ، فلا يمكن تقديرها . ومع ذلك فان الاستقصاءات لكل بلد على حدة تبين أن المغالاة في أسعار المنتجات الوسيطة يمكن أن تصل الى نسبة ١٦٦٩٪ كما في حالة الصناعات الدوائية في المكسيك[٥]. وبالاضافة الى هذا فان الخسائر غير المباشرة التي تنشأ عن فرض قيود على حرية المرخص له في تصدير السلع المصنعة ينبغي ان تؤخذ في الحساب . يضاف الى هذا أن تحويل الأرباح يشكل تكلفة أخرى غير مباشرة تمثل تدفقا حاليا مهما للغاية من البلدان الأقل نموا الى البلدان الصناعية . وينبغي أن تضاف هذه الأموال الخارجة الى الأموال الأخرى المتدفقة الى الخارج نتيجة نقل التكنولوجيا .

والمدفوعات الخارجية بمقتضى اتفاقيات المساعدة التقنية التي تبرم بواسطة عقود توظيف فردية مع أجانب يعيشون خارج أوطانهم ، هي البند الأخير الذي ينبغي أن يدرج في التدفقات المالية الخارجية التي ينطوي عليها نقل التكنولوجيا . وهنا أيضا لا توجد معلومات متوفرة ، لأن مثل هذه التكاليف ليست مسجلة دائما في ميزان المدفوعات ، وهي عندما تسجل تجمع مع بنود أخرى في ميزان التحويلات والخدمات[٦] .

كل هذه التكاليف المضافة تنعكس في الزيادة الباهظة في عبء استيراد الخدمات لمعظم

---

(٣) D. J. Teece, « Technology [illegible] by Multinational Firms: The Resource Cost of Transferring Technological Know- How», **The Economic Journal, V.** 87, 1977, pp. 242-261.

(٤) Ibid:

(٥) المراجع مذكورة في الهامش (١) ص ٢٩٥ ، بالنسبة إلى صناعة الأدوية أنظر :

UNCTAD, **Major Issues Arising From the Transfer of Technology to Developing Contries : A Case Study of the pharmaceutical Industry,** TD - B - C. 6 - 4 (New York : United Nations, 1975).

C.V.Vaitsos,Bargaining and the Distribution of Returns in the Purchase of Technology by Developing Countries , in **Underdevelopment and Development,** ed. M.Bernstein (Harmandsworth: Penguin, 1973).

(٦) عن هذه النقاط جميعا انظر :

George Corm, «Finance and Technology Transfer,» in **Technology Transfer and Change in the Arab World: A Seminar of the United Nations Economic Commission For Western Asia,** ed. A.B. Zahlan (Oxford: Pergamon Press, 1978).

البلدان الأقل نموا ، وخاصة منها بلدان « الأوبك » . والحقيقة أنه بين العام ١٩٧٠ و١٩٧٧ ارتفعت قيمة فاتورة الخدمات المستوردة الى ٢٦ من البلدان الأقل نموا ، وبينها دول « الأوبك » ، من ١٥ مليار دولار الى ٧٣,٣ مليار دولار ، أي بزيادة بنحو خمسة أمثال . وبالنسبة لبلدان « الأوبك » مثلت هذه الخدمات زيادة من ٧,٩ مليار دولار في العام ١٩٧٠ الى ٤٤ مليارا في العام ١٩٧٧ ، أي فاتورة خدمات مستوردة ترتفع بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٢٨٪ (انظر الجدول المرفق) . وينبغي ألا يغفل المرء عن وضع هذه الأرقام في الحساب عند الكلام عن الفاتورة النفطية للبلدان الصناعية .

ثانيا : يتضح أكثر وأكثر أن النمط الراهن لنقل التكنولوجيا ـ سواء في صورة عقد تلزيم تام التجهيز (المفتاح باليد) أو في صورة مشروع مشترك ـ ليست فقط مصدر تبعية تقنية زائدة للشركات المتعددة الجنسية ، انما هي أيضا تشل بزوغ القدرات الهندسية المحلية . أليس غريبا مثلا أن بعض بلدان « الأوبك » التي يتدفق النفط منها من نحو نصف قرن للآن لم تنجح بعد في تهيئة قدرات هندسية مرضية في مجال النفط والصناعات المرتبطة به ؟! ان امتلاك الطاقة بدون هذه القدرات يضع قيودا ضاغطة تشل حركة عدد من مرافق الاقتصاد المحلي ، وأفضل ما يمكن تحقيقه هو الوصول بالمصادر المالية المتولدة عن القطاع النفطي الى حدها الأقصى . وتميل هذه المصادر المالية ـ حينما تنفق مبالغ طائلة على نقل التكنولوجيا ـ كما هو الحاصل الآن ـ الى زيادة اعتماد البلدان المعنية على السلع والخدمات المستوردة . والحقيقة أن سهولة الحصول على النقد الأجنبي ـ نسبيا ـ تشجع على حالة الاعتماد على التكنولوجيا المستعارة والمتاحة فورا . وكما كتب أحد الأساتذة « ان التعلم عن طريق العمل يتحول الى تعلم عن طريق المشاهدة »[٧] . وتشكل هذه السهولة في الحصول على التكنولوجيا احباطا لدعم القدرات المحلية في مجال التكنولوجيا والبحوث والتطوير ، وتخلق نزعة استهلاكية للتكنولوجيا مبنية على استيراد الحزم التكنولوجية الجاهزة للاستعمال ، والتي لا يمكن فكها لتعلم أسرار تكوينها . وقد تأكدت هذه الجوانب السلبية لايرادات النفط مؤخرا في « المؤتمر العربي الأول للطاقة » الذي عقد في أبو ظبي من ٤ الى ٨ آذار/ مارس ١٩٧٩[٨] .

كذلك كان الهبوط الذريع في الانتاجية الزراعية سمة مشتركة بين معظم بلدان « الأوبك » منذ زيادة الايرادات النفطية ، على الرغم من الامكانات الكبيرة الموجودة في بلدان مثل العراق،

---

(٧) R.I. Mckinnon, **Money and Capital in Economic Development** (Washington, D.C. Brookings Institute, 1973).

(٨) انظر بصفة خاصة :

Yusif Abdullah Sayegh, «The Social Cost of Oil Bevenues», **Arab Report and Memo,** V. z (14 May 1979), no. 20.

و

روبرت مابرو ، « الايرادات النفطية وتكلفة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، » **المستقبل العربي** » ، السنة ٢ (ايار (مايو) ١٩٧٩)، العدد ٧ .

ونيجيريا وايران واندونيسيا وفنزويلا . ويرجع هذا الهبوط الى تركيز الاستثمارات في المناطق الحضرية من خلال استيراد تجهيزات تكنولوجية معقدة وباهظة التكاليف . أما الاستثمارات في الزراعة فهي موجهة نحو هدف خلق مشروعات زراعية ـ تجارية* بمساعدة شركات متعددة الجنسية ، وهو هدف يفتقر الى الترشيد بالنظر الى الحاجات الأساسية المختلفة غير الملباة لصغار ملاكي الأرض والعمال الزراعيين .

والنتيجة التي ينتهي اليها هذا التحليل هي أن امتلاك بلدان « الأوبك » تدفقا وفيرا نسبيا من العملات الأجنبية[9] لا يمكن ان يعد في ظل مستوى الأداء الحالي للنظام الاقتصادي العالمي فرصة خالصة لتأمين تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة وموجهة الى الداخل . وتنطبق هذه الملاحظة على الاستخدامين الأساسيين للعملات الأجنبية من جانب بلدان « الأوبك » : تراكم الأرصدة المصرفية من الاستثمارات في العالم الصناعي من ناحية ، والزيادة ذات المعدل غير العادي في التكنولوجيا الجاهزة المستوردة من البلدان المتقدمة من ناحية اخرى . فالحقيقة أن تدفق العملات الأجنبية الذي تولد عن الصادرات النفطية سلاح ذو حدين ، وفي اعتقادنا أن ما ينطوي عليه من قيود هو في الواقع اكبر من الفرص الحقيقية والسليمة لنمو متوازن . ان تحويل مصادر نادرة للطاقة ـ بمثل هذا المعدل المرتفع ـ الى أصول اسمية من العملات الأجنبية ، في الحالة الراهنة لتخلف بلدان « الأوبك » ، ونظرا للقيود المختلفة لنقل التكنولوجيا ولأداء النظام النقدي الدولي ، لن يكون ـ في اعتقادنا ـ لمصلحة بلدان « الأوبك » في المدى الطويل .

ولقد كان هذا الوضع جديرا بأن يختلف ولا شك ، لو أن بلدان « الأوبك » كانت بالفعل على طريق تصنيع مكتمل في ظل مناخ اقليمي ودولي ايجابي . ولكن بلدان « الأوبك » عانت من العام ١٩٥٠ الى ١٩٦٨ من جمود أسعار النفط ، ومن ثم لم تكن في وضع يمكنها من أن تستفيد من مصادر الطاقة التي تملكها لدعم سياسات صناعية قوية ولاقامة شبكة البنى التحتية (المرافق الأساسية) اللازمة لنجاح التمدين والتصنيع ، التي كان من شأنها أن تكتسب قوة دفع مع الزيادة العامة في أسعار الطاقة . وكما لاحظ هوليس ب . شينري Hollis B. Chenery في مقاله « اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي » Restructuring The World Economy الذي نشر في مجلة Foreign Aggairs في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ فان فجائية الزيادة في أسعار النفط ، وليس حجمها ، هي التي خلقت التحدي للعالم الصناعي . وهذه الفجائية ـ في اعتقادنا ـ كانت تحديا ـ بالقدر نفسه ـ لبلدان « الأوبك » ، نظرا للجمود السابق في اقتصادياتها المتخلفة والاطار الدولي غير المواتي الى حد كبير . وفي هذا المقال نفسه يلاحظ شينري أن زيادة بنسبة ٣٪ سنويا في أسعار النفط بين العام ١٩٥٠ و١٩٧٥ كان من شأنها أن تتيح تعديلات تدريجية

(*) Agro-Business

(٩) ينبغي ان نذكر هنا بان هذا التدفق من العملات الاجنبية ليس اكبر من تدفق العملات الذي ما يحوزه بلد صناعي واحد مثل المانيا من صادراته التجارية ، التي بلغت ١٣٨ مليار دولار في العام ١٩٧٨ .

واستخداما أفضل كثيرا لمصادر الطاقة في البلدان الصناعية . ويواصل الكاتب تحليله فيقول : « بدلا من هذا فان الرخص المطرد في سعر النفط طوال ٢٠ عاما قد أفضى الى استخدامه بشكل ينطوي على الاهدار ـ خاصة في الولايات المتحدة ـ كما عمل على تأجيل تنمية مصادر أخرى للطاقة » . والحقيقة ان هذا كان من شأنه أيضا أن يغير تغييرا تاما من صورة بلدان « الأوبك » من حيث تطورها المحلي الذي يمر الآن ـ وبعد فترة جمود كامل في الموارد الخارجية ـ بحالة تخمة نسبية من الأرصدة المالية وفي بيئة محلية غير مستعدة بعد لاستيعابها ، فضلا عن معدل استنفاد لمصادرها النفطية لا يتواءم مع إمكان رفاهية أجيال المستقبل .

ان سوء الادارة هذا لمصادر الطاقة العالمية ـ الذي يشير اليه شينري ـ هو مسؤولية يتحملها العالم الصناعي وتشكل محور ما يسمى بأزمة النفط والتحدي الذي تخلقه الان للشركاء المختلفين المعنيين . من خلال هذا الاطار ينبغي تناول الفرص والقيود التي تواجه بلدان « الأوبك » ، خاصة وأنه لا شك في أن ضعف قدرات بلدان « الأوبك » ـ كما هو حال معظم البلدان المتخلفة ـ لا يمكن أن تقارن بالبنى الاقتصادية القوية التي تتمتع بها البلدان الصناعية في مواجهة التحدي الراهن لأسواق الطاقة العالمية .

لكن ، قبل بحث هذه النقطة الأخيرة للتوصل الى نتيجة بشأنها ، فلننتقل الى الفرصة الثالثة والأخيرة التي خلقها النفط لبلدان « الأوبك » .

(ج) النمو في دور بلدان « الأوبك » الاقليمي والدولي

للوهلة الأولى يكاد المرء يشعر أن ثمة أرضية ثابتة ينطلق منها لوصف نوعية الفرص التي يتيحها النفط لبلدان « الأوبك » فيما يتعلق بنمو نفوذها في الشؤون العالمية . الا أنه يتعين على المرء هنا أيضا أن يكون حذرا للغاية ، اذ مما لا شك فيه أن بلدانا مثل العربية السعودية وايران والعراق وفنزويلا تتمتع بنفوذ كبير في الشؤون العالمية منذ صعود أسعار النفط . كذلك فان دورها الدولي قد عززه الان الدور الاقليمي لكل من هذه البلدان . وهي تلعب أيضا دورا مهما في معظم المؤسسات الدولية المعنية بانماء العالم الثالث ، وذلك نظرا لاسهامها المالي المتزايد في جهود المساعدة الدولية . وبالاضافة الى هذا فان المصارف والمؤسسات الدولية العربية أصبحت قوة يحسب حسابها في الأسواق المالية الدولية . غير أن النظر بقدر أكبر من التفصيل فيما تحقق فعليا من حيث تغير النظام الدولي الراهن يجعل المرء يدرك أن تغييرات محسوسة وطفيفة للغاية هي التي تمت . وقد لمسنا بالفعل أن حوار الشمال والجنوب لم يحقق أية نتائج ايجابية ، وان البلدان الأقل نموا ـ ومنها بلدان « الأوبك » ـ لا تزال تخضع للقيود الاقتصادية الدولية ذاتها التي تشل جهودها الانمائية المحلية . وكان الانجاز الوحيد المحسوس هو المقعد الدائم الذي حصلت عليه العربية السعودية في مجلس مديري صندوق النقد الدولي . ومع ذلك يبقى ، أن كل القرارات الاقتصادية والمالية الدولية المهمة لا تزال تتخذها على انفراد مجموعة « نادي » البلدان الصناعية الأكبر التي يتراوح عددها بين خمسة وعشرة بلدان .

ومن ناحية أخرى ـ على الصعيد السياسي ـ يمكن للمرء أن يلمس ان المسألة الحيوية

الخاصة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ـ وهي مسألة ذات أهمية كبيرة لمستقبل الاستقرار في بلدان « الأوبك » العربية ـ لم تحقق تقدما منذ حرب العام ١٩٧٣ وان الحظر النفطي الجزئي والمؤقت الذي نفذ آنذاك لشهور قليلة صرف النظر عنه قبل تحقيق أي انجاز حقيقي لحل المحنة الفلسطينية .

والواقع ـ كما ذكرنا في مقدمتنا ـ أن طبيعة النفط كمادة أولية استراتيجية لاستمرار نمو البلدان الصناعية ، ومن ثم الضغوط القوية التي تتعرض لها بلدان « الأوبك » من جانب هذه البلدان الصناعية ، تنحو نحو تسهيل استمرار الحالة الراهنة السياسية والاقتصادية في العالم . وليست بلدان « الأوبك » ـ نظرا لضعف وضعها الاقتصادي كبلدان لا تزال أقل نموا الى حد كبير ـ في وضع يمكنها من تحدي الحالة الراهنة العالمية جذريا . ويعزى عملها الناجح في مجال اسعار النفط ـ فضلا عن تضامنها ـ الى ميل واضح في السوق تزداد معه ندرة مصادر الطاقة النفطية السهلة المنال ، بينما لم يتم تطوير مصادر بديلة للطاقة بقدر يكفي لمواجهة الطلب العالمي الصادر أساساً من البلدان الصناعية ، الا أنه يصبح ـ هنا أيضا ـ من مصلحة مستهلك النفط ومصدره على السواء أن يحققا زيادات سنوية تدريجية في الأسعار ، أكثر كثيرا مما يكون من مصلحتها دفع الأسعار للارتفاع بقفزات قصيرة ، وذلك عن طريق محاولة فرض أسعار مستقرة بصورة مصطنعة لكي تواجهها في وقت لاحق زيادات غير منتظمة كما هو الحال الذي نشهده مؤخرا . ان تنظيم أسواق النفط يعيدنا مرة اخرى الى النقطة التي بدأنا منها حينما أشرنا الى الفرص المفقودة لحوار الشمال والجنوب .

* * *

نحو تعاون جديد بين البلدان المصدرة والمستهلكة للنفط

لا شك أن أسواق النفط ينبغي أن يعاد تنظيمها على نحو يصون مصالح بلدان « الأوبك » ومصالح البلدان المستهلكة على السواء . الا أن هذا لا يمكن أن يتم اذا استمرت البلدان الصناعية في السلوك على النحو الذي تسلكه في السنوات القليلة الأخيرة ، حيث همها الرئيسي هو تفكيك تضامن « الأوبك » من ناحية ، وخلق تطاحن وتناقضات بين البلدان الأقل نموا المصدرة للنفط وغير النفطية من ناحية أخرى . ولقد حان الوقت لمواجهة حقيقة أن توزيع الطاقة عالميا ينبغي ان ينظم على نحو يصون المصالح الطويلة الأجل لمصدري النفط . فالنفط على أي حال مادة أولية استراتيجية ليس فقط للبلدان الصناعية ، انما أيضا للبلدان المصدرة نفسها ، لأنه لا يمكن أن يتم تصنيع حقيقي في هذه البلدان دون التصرف مستقبلا بمصادر للطاقة سهلة المنال . ومما لا شك فيه أن التبادل الحالي لموجودات من رصيد الطاقة مقابل موجودات (أصول) مالية أو معدات تكنولوجية هو تجارة خاسرة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط ، وهو ما سيلحق أذى شديدا بمصلحة أجيال المستقبل ، فالأصول المالية ـ في السياق الراهن الذي يسوده التضخم وانعدام مستوى قيمة ذات طبيعة عينية ـ تشكل قيدا أكثر مما تشكل فرصة . واستيراد المعدات التكنولوجية على النحو الذي يتم به الان ، دون ما يستلزمه

من تأمين نقل واستيعاب ناجحين لهذه التكنولوجيا ، هو أيضا قيد ينجم عنه هدر دراماتيكي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمالية المحلية .

هذه مسائل يتعين التصدي لها لاقامة الأساس لحوار مثمر بين مصدري النفط ومستهلكيه الصناعيين . وفي هذا السياق يمكن توفير ضمانات من جانب البلدان الصناعية فيما يتعلق بامدادات الطاقة مستقبلا الى بلدان « الأوبك » التي لا تزال متخلفة الى حد كبير والتي تنضب احتياطياتها من أجل البلدان الغنية . أما الشكل الذي ينبغي أن تتخذه هذه الضمانات فأمر يحتاج الى دراسات مستفيضة ، وأما السبل العملية لربط وتعديل القيمة الحالية لعائدات النفط بالقيمة المتوسطة المستقبلية لامدادات النفط المتاحة من مصادر مختلفة فمن المؤكد انه يمكن التوصل اليها ، اذا وجهت الارادة لتنظيم أسواق الطاقة حتى تصان مصالح كل الأطراف المعنية . ولهذا ونظرا لحقيقة أن بلدان « الأوبك » تنضب مصادر غالية للطاقة لا يمكن تجديدها ، مما يتعارض مع احتياجاتها المستقبلية من الطاقة ، حينما يكون قطاعها الصناعي قد نضج ويكون النجاح قد أصاب تحديث قطاعها الزراعي ، فانه يتعين النظر الى صادرات النفط الحالية من بلدان « الأوبك » باعتبارها صورة من صور اقراض الطاقة للبلدان الصناعية ، تستحق السداد في مرحلة تالية . وفي هذا الاتجاه يمكن التفكير أيضا في مد كل البلدان الأقل نموا في المستقبل بحرية الحصول على التكنولوجيات الجديدة اللازمة لاستغلال مصادر الطاقة غير النفطية ومصادر الطاقة من الغاز .

ولا شك أن الوقت قد حان أيضا لكي تكرس البلدان الصناعية وشركاتها المتعددة الجنسية جهودا وبحوثا أكثر جدية في مد بلدان « الأوبك » والبلدان الأقل نموا بالتكنولوجيا في الصورة التي تدعم جديا القدرات الهندسية المحلية لتلك البلدان . والحقيقة ان الأنماط الراهنة لنقل التكنولوجيا ينبغي ان تعدل جذريا ، لأنها مسؤولة بدرجة كبيرة عن الاختلالات الرئيسية التي تعرقل التنمية المتسقة للبلدان الأقل نموا . ان هناك كما ضخما من الأدبيات التي تتناول التكنولوجيا الملائمة لبلدان العالم الثالث ، ولكن الجهود الفعالة قليلة للغاية من جانب البلدان الصناعية للتكيف مع احتياجات مثل هذه التكنولوجيا في التعامل مع البلدان الأقل نموا . وهنا يسود قانون « الربح قبل كل شيء » * بطريقة سلبية للغاية ، الأمر الذي سيثبت يقينا أنه ليس ـ في المدى البعيد ـ لمصلحة البلدان الغنية ولا الفقيرة على السواء . ان بلدان « الأوبك » تزداد وعيا بالقيود وبمدى الهدر المالي والاجتماعي الذي ينطوي عليه استيرادها للتكنولوجيا من البلدان الصناعية ، وهذا هو السبب في أنه ينبغي لأي حوار بين منتجي النفط ومستهلكيه أن لا يغفل مواجهة هذه المسألة بطريقة فعالة .

على أي حال يبدو بوضوح أن البديل الوحيد عن حوار متجدد ومثمر بين الشمال والجنوب سيكون استمرار بلدان « الأوبك » في محاولة تحقيق الحد الأقصى من الفوائد المالية

(*) The Law of « big Business»

التي تجنيها من الاختلالات المتزايدة والمتفاقمة في سوق الطاقة العالمية ، في لعبة ستكون جميع الأطراف المتورطة فيها خاسرة في المدى البعيد . فلنأمل أن يظهر سريعا قدر من الحكمة في البلدان الصناعية يسمح لبلدان « الأوبك » ـ وبصورة أعم البلدان الأقل نموا ـ بأن تخفف من قيود النظام العالمي الراهن التي تشل جهودها من أجل تنمية مجتمعاتها ومن أجل رفاهية شعوبها .

البلدان النامية صاحبة المعدلات الأعلى لنمو الخدمات المستوردة
(بملايين الدولارات الأميركية)

البلدان	متوسط معدل النمو السنوي	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٧
الجزائر	٣١٪	٤١٤	٤١٩	١,٠١٧	٢,١٠٧	٢,٧٠٥
المملكة العربية السعودية	٤١٪	١,٢٠٨	١,٦١٩	٤,٣٩٤	١١,٤٢٥	١٣,٦٧٤
العراق	٢٠٪	٦٧٩	٣٣٥	١,٩٢٧	٢,٠٠٠	٢,٤٠٠
اندونيسيا	٣٤٪	٤٤٩	٧٧٧	٢,٢٨١	٢,٨٨١	٣,٥٢٥
ايران	٢٥٪	١,٤٦٦	٢,٠٨٦	٣,١٥٣	٦,٦٧٧	٧,٠٧١
ليبيا	١٣٪	١,٠٥٩	١,٠١٢	١,٨٦٤	٢,٤٩٧	٢,٤٨٩
فنزويلا	١٨٪	١,١٣٢	١,٢٠٢	٢,١١٥	٢,٣٢٦	٣,٥٩٦
نيجيريا	٢٦٪	٨٥٧	١,٣١٠	٢,٦٤٦	٣,٨٨٤	٤,٢٦٦
غابون	٢٩٪	١١٧	١٧٧	٣٩١	٦٨٧	٦٨٧
الاكوادور	٧٥٪	١٣٩٠	١٧٦	٤٥١	٤١٥	٦٤٥
الامارات العربية المتحدة	٣١٪	١٠	٢٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٦٥٠
قطر	٢٩٪	١٠٠	٢٠٠	٣٥٠	٥٥٠	٦٠٠
الكويت	٣٦٪	٢٠٠ *	٤٥٠ *	٧٠٠ *	١,١٦٧	١,٦٨٢
مجموع بلدان « الأوبك »	٢٨٪	٧,٩٢٠	١٠,٠٦٣	٢١,٦٨٩	٣٧,٢١٦	٤٣,٩٩٠
بلدان أخرى						
البرازيل	٢٧٪	١,١٩٢	٢,٠١١	٤,٣١٨	٥,٤٩٩	٦,٤٥٤
كورية الجنوبية	٣٣٪	٣٧٦	٥١٦	١,١٤٧	١,٧١٨	٢,٧٦١
ساحل العاج	٢٣٪	٢٦٠	٣٦٤	٥٢٨	٨٣٦	١,٠٨٠
مصر	٢٤٪	٣٦٩	٤١٧	٨٢٩	١,٢٦٠	١,٦٨١
أسبانيا	٢٠٪	١,١٢٣	١,٧١٤	٢,٩٧٩	٣,٦٨٥	٤,٠١٩
المكسيك	١٤٪	١,٧٩٤	٢,١٨٧	٣,٥٧٤	٤,٨٦٧	٤,٥٨١
تركيا	٢٨٪	٣٣١	٥٣٢	٩٢٤	١,٣٦٠	١,٨٤١
الفيليبين	١٩٪	٣٩٩	٤٠١	٨٦٧	١,١٢٨	١,٣٣٥
سينغافورة	٢٩٪	٢٦٥	٥١٥	١,١٣٩	١,٣٥٣	١,٥٦٤
السودان	١٦٪	٩٩	١١٣	٢٠٠	٢٦٨	٢٧٤
تونس	٢٠٪	١٤٩	٢٠٢	٣٦٩	٤٩٥	٥٢١
يوغوسلافيا	٢٢٪	٦٨١	٩٣٩	١,٦١٠	٢,٢١١	٢,٧٥٣
سوريا	٣٠٪	٧٣	١٢٦	١٩٧	٢٤٨	٤٥١
مجموع دول الأوبك ودول أخرى	٢٥٪	١٥,٠٣١	٢٠,١٠٠	٤٠,٤٢٣	٦٢,١٤٤	٧٣,٣٠٥

(*) تقديرات

المصدر: International Moneatary Fund, International Finacial Statistics (Washington , D.C. : I.M.F. 1977).
Idem, Internatioal Financial Statistics (Washington D.C.: I.M.F. 1979)

٥ ـ المصارف العربية في عصر النفط العربي*

هل استفادت المصارف والمؤسسات المالية العربية من الأموال النفطية بحيث اصبحت قوة مالية دولية تليق بالامكانيات المالية التي اصبحت في ايدي الدول النفطية العربية ، هذا السؤال لا بد من طرحه بعد مضي ما يقارب سبع سنوات منذ تعديل اسعار النفط سنة ١٩٧٣ . والجواب على هذا السؤال ليس من السهل لأن المصارف والمؤسسات المالية العربية في تحركها الدولي تبقى جزءا لا يتجزأ من تحرك الدول العربية النفطية ذاتها . والحكم عليها يكون في نهاية التحليل حكما على السياسة المصرفية والمالية الدولية للدول النفطية التي تنتمي اليها هذه المصارف والمؤسسات .

١ ـ المشاهدة الأولى الاشد مرارة على المواطن العربي وعلى رجل المال هي انه لا يوجد حتى ألان وبالرغم من ضخامة الارصدة النقدية والمالية العربية المحررة بالعملات الأجنبية مصرف عربي واحد ضمن قائمة العشرين او ثلاثين مصرفا الاكثر اهمية في العالم . وهذه اللائحة التي تتضمن ترتيب ثلاث مئة مصرف في العالم حسب حجم ودائعها وميزانيتها تصدرها سنويا مجلة (البنكرز) المنشورة في لندن . وسنة بعد سنة نأتي على نفس خيبة الامل بغياب اي اسم عربي ليس فقط عن قائمة المصارف العشرين او حتى الخمسين الاكثر اهمية من ناحية الحجم في العالم ، بل ايضا عن قائمة المئة مصرف الاكبر حجما في العالم . ويرد اول اسم عربي في اللائحة الخاصة بميزانيات المصارف عام ١٩٧٨ في المرتبة ١٦٧ وهو البنك الاهلي المصري[١] . وهذا الوضع ناتج عن ان الحكومات النفطية العربية (خاصة التي تمارس النظام الحر في اقتصادها ، وبالرغم من هذا النظام) لم تقم بسياسة تشجيع توزيع الارصدة المالية النفطية على مصارفها التجارية . والأرقام الواردة في الجدول تؤكد ذلك تماما ، مع ان ارقام ارصدة المصارف المركزية هي ناقصة الى حد كبير بالنسبة الى دول الخليج التي لا تظهر الا جزءا ضئيلا من ارصدتها الاجمالية في الاحصاءات الدولية الرسمية ، اما لأن وزارات المالية هي التي تحظى بالجزء الأكبر من الارصدة كما هو الحال في الكويت وفي قطر وفي الامارات العربية المتحدة ، اما لأن مؤسسات النقد لا تريد ان تكشف عما لديها من ارصدة . وعلى

---

* مجلة « الاقتصاد والأعمال » ـ نيسان (ابريل) ١٩٨٠ .

(١) يأتي بعد ذلك في لائحة (البنكرز) البنك الوطني الجزائري في المرتبة ٢٠٧ والبنك العربي في المرتبة ٢٧٤ .

تطور ارصدة الدول العربية الخليجية ولبنان من العملات الأجنبية(*)

(بملايين الدولارات)

	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	
الكويت							
المصرف المركزي	٣٦٣,٦	١٣٤٧,١	١٨٧٠,٩	٢٨٦٨,٣	٢٥٨١,٠	٢٩٦٤,٣	
المصارف التجارية	١٥٦١,٠	١٩١٤,٦	٢٣٠٨,٤	٢٣٥٥,٣	٤٤١٥,٨	٥٤٠٢,٨	تشرين الثاني/نوفمبر
المجموع	١٩٢٤.٦	٣٢٦١,٧	٤١٧٩,٣	٥٢٢٣,٦	٦٩٩٦,٨	٨٣٦٧,١	
لبنان							
المصرف المركزي	٦٧١,٥	١٦٣٧,٢	١٧٠٧,١	١٩١٣,٧	٢٢٦١,٣	٢٠٣٠,٦	تشرين الأول/اكتوبر
المصارف التجارية	١٠٤٢,٣	١٧٠٩,٨	١٥٥٨,٤	١٨٨٠,١	٢٠٤٧,٨	٢٤٥١,٥	ايلول/سبتمبر
المجموع	١٧١٣,٨	٣٣٤٧,٠	٣٢٦٥,٥	٣٧٩٣,٨	٤٣٠٩,١	٤٤٨٢,١	
قطر							
مؤسسة النقد	٢٨,٧	٧١,٥	١٣٦,٩	١٦٩,٥	٢٢٠,٠		
المصارف التجارية	٧٢,٩	١٤٣,١	٣٨١,٤	٤٥٦,٨	٥٧٠,٨	٦٤٢,٩	تموز/يوليو
المجموع	١٠١,٦	٢١٤,٦	٥١٨,٣	٦٢٦,٣	٧٩٠,٨	٦٤٢,٩	
السعودية							
مؤسسة النقد	٢٨٩٢,٧	١٩٩١٨,٣	٥١٢٢٩,٥	٥٩٠٨٢,٥	٥٨٥٢١,٦	٥٧٠٨٣,٦	آب / اغسطس
المصارف التجارية	٣٢٠,٩	٤٥٩,٢	٢٣٤٨,٥	٣١٩٩,٩	٣٣٩٧,٥	٤٤٩١,٨	تشرين الأول / اكتوبر
المجموع	٣٢١٣,٦	٢٠٣٧٧,٥	٥٣٥٧٧,٩	٦٢٢٨٢,٤	٦١٩١٩,١	٦١٧٧٥,٤	
الامارات المتحدة							
مؤسسة النقد	٩١,٣	٤٩٩,١	٢٢٧٦,٩	٨٧٥,٣	٨٧٩,٦	١١٧٦,٩	تشرين الثاني/نوفمبر
المصارف التجارية	٣٩٧,٤	١١١٢,٤	٢٥٩٠,٤	٢٠٧٤,٧	٢٥٦٢,٠	٣٢٨٥,٢	تشرين الثاني/نوفمبر
المجموع	٤٨٨,٧	١٦١١,٥	٤٨٦٧,٣	٢٩٥٠,٠	٣٤٤١,٦	٤٤٦٢,١	
البحرين							
مؤسسة النقد	٧٥,٣	١٤١,٨	٤٤١,٦	٥٠٩,٢	٥٠٣,٢	٦٢٣,١	
المصارف التجارية	١٠٦,٦	٢٥٠,٥	٤٧٩,٩	٥٦٥,٠	٦٢٩,٢	٧٢٢,٣	تشرين الثاني/نوفمبر
المجموع	١٨١,٩	٣٩٢,٣	٩٢١,٥	١٠٧٤,٢	١١٣٢,٤	١٣٤٥,٤	
المجموع العام							
المصارف المركزية	٤١٢٣,١	٢٣٦١٥,٠	٥٧٦٦٢,٥	٦٥٤١٨,٥	٦٤٩٦٦,٧	٦٣٨٧٨,٥	
المصارف التجارية	٣٥٠١,١	٥٥٨٩,٦	٩٦٦٦,٩	١٠٥٣١,٨	١٣٦٢٣,١	١٦٩٩٦,٥	
	٧,٦٢٤,٢	٢٩,٢٠٤,٦	٦٧,٣٢٩,٨	٧٥,٩٥٠,٣	٧٨,٥٨٩,٨	٨٠,٨٧٥,٠	

* المصدر : الاحصاءات المالية الدولية (I. F. S.) الصادرة عن صندوق النقد الدولي (آذار/مارس ١٩٨٠)

اساس ارقام الجدول نرى ان مجموع الارصدة من العملات الأجنبية بحوزة المصارف الخاصة لا تمثل اكثر من ١٧ مليار دولار اي اقل من ربع ودائع اول مصرف في العالم وهو بنك اوف امريكا وما يوازي ودائع المصارف التي تأتي في مرتبة الخمسين تقريبا من لائحة الثلاثة مئة اكبر مصرف في العالم المذكورة سابقا : اما المصارف المركزية العربية فارصدتها تبلغ ٦٤ مليار دولار رسميا اي اكثر من اربع مرات ارصدة المصارف الخاصة ويمكن ان يقدر هذا الرقم الرسمي بنصف المبلغ الاجمالي الحقيقي لارصدة الحكومات الخليجية ، عندئذ تصبح ارصدة

المصارف العربية الخاصة في الدول المذكورة في الجدول لا تمثل الا ثمنا من مجموع ارصدة الحكومات(٢) .

٢ ـ المشاهدة الثانية وهي اقل مرارة وان تمس بعض الشيء الكرامة المصرفية العربية ، هي ان المصارف العربية الغربية المشتركة (بصورة خاصة مجموعة اتحاد المصارف العربية والفرنسية والمصرف العربي الدولي للاستثمار) كانت اكثر تحركا من المصارف العربية . صحيح ان هذه المصارف تحركت في كثير من الاحيان تحت ضغط ممثلي الحصة العربية في ادارتها ، لكن ما تزال هذه المصارف تعاني من مقيدات الجهات الغربية المساهمة في الرأسمال والادارة ولا يمكن ان تتهرب من توجيه نشاطاتها ضمن استراتجية تحرك المصارف الغربية الكبرى المساهمة في هذه المصارف . ومع ذلك يمكن ان يعتبر تجربة المصارف المشتركة تجربة ناجحة اذ سمحت لكثير من رجال المصارف العرب باكتساب خبرة دولية هامة بالاضافة الى تأكيد وجود عربي ـ وان كان مقيدا ـ في الأسواق المالية الدولية . ويجب في هذا السياق الا نستغرب الهجوم الاخير التي شنته مجلة « انستيتيوشيونال انفستر » على المصارف العربية ـ الغربية المشتركة ، مركزة بصورة خاصة على اتحاد المصارف العربية والفرنسية وهو المصرف الذي حقق اكبر قدر من النجاح بين المصارف المشتركة . وهذه المجلة تقوم بانتظام بكتابة تقارير مفصلة مليئة بالروح العدائية عن الرأسمال المصرفي والمالي العربي في الخارج .

٣ ـ المصارف العربية ـ العربية المشتركة ، ومنها الموجودة قبل تعديل اسعار النفط ـ مثل البنك العربي الافريقي ـ ومنها المؤسسة على اثر هذا التعديل ـ مثل بنك الخليج الدولي (البحرين) والشركة العربية للاستثمار (الرياض) والبنك العربي عبر القارات (باريس) .. ، اخذت تتحرك بسرعة وتتوسع في اعمالها الدولية ، خاصة بالنسبة الى بنك الخليج الدولي الذي اكد وجوده في الأسواق العربية والدولية بكفاءة كبيرة وبسرعة فائقة . لكن ما يزال التنسيق بين هذه المؤسسات غير كاف اذا ارادت ان تكوّن قوة حقيقية فعلية ومتعاظمة في الأسواق الدولية . ويستحسن ان تقوم هذه المصارف (الى جانب مساهميها بطبيعة الحال) بصفة غير رسمية بتكوين مجموعة (POOL) اقراضية تعمل بالتنسيق التام حتى تحظى بحصة اكبر من السوق الدولية وتكون قوة عربية فاعلة في سوق الرساميل العالمية حيث يقرر اكثر واكثر مصير دول العالم الثالث الواقعة في عجز مالي خارجي متفاقم . ويجب الا يترك للدول الغربية ان تتحكم بمصير هذه الدول خاصة في ظل جو اعلامي يحمل كليا مسؤولية تردي موازين المدفوعات الى ارتفاع اسعار النفط ، هذا بالاضافة الى ضرورة كسب الانصار في مواجهتنا المستمرة مع العدو الصهيوني .

٤ ـ المصارف العربية المشتركة مع بعض دول العالم الثالث (ومنها طبعا دول عربية) لم

---

(٢) لم نتناول في عرضنا هذا كما في الجدول الاحصائي الارصدة الخارجية للدول النفطية العربية ذات نظام مركزية الدولة في الشؤون المالية الاقتصادية (ليبيا ، الجزائر ، العراق) لأن مصارف هذه الدول لا يحق لها الاحتفاظ بارصدة من العملات الأجنبية في الخارج باستثناء ما يلزم لاتمام عمليات التجارة الخارجية .

تتمكن حتى الان بلعب دور هام خاصة بالنسبة الى امريكا اللاتينية وافريقيا (ويبدو ان المؤسسات المشتركة مع دول اسيوية مثل ماليزيا اكثر نجاحا) سواء بسبب الظروف الداخلية في دول تواجد هذه المؤسسات ، ام بسبب نقص في الكوادر المصرفية والمالية النشيطة والكفوءة . ومن المعروف ان الكوادر الاكثر كفاءة تذهب الى المصارف العربية ـ الغربية المشتركة لتواجدها في العواصم الغربية الكبيرة . وعلى كل حال فان امكانيات هذه المصارف محدودة وهدفها محصور في تنشيط التبادل التجاري الثنائي او في تمويل المشاريع المحلية . لذلك لا بد من التركيز على ضرورة تدخل المصارف العربية المشتركة بتنسيق فعال في تمويل عجز ميزان مدفوعات دول العالم الثالث الصديقة ، كما ذكرنا آنفا .

٥ ـ المصارف العربية التابعة للدول النفطية بالاضافة الى المصارف اللبنانية قد توسعت في الخارج (خاصة في باريس ولندن) خلال السنوات الاربع الاخيرة لكن وجودها ينحصر حتى الان في تمويل بعض العمليات التجارية الثنائية وفي القيام بالتحويلات العادية وذلك لصالح العملاء المحليين في بلد الاصل . فلم تدخل هذه الفروع للمصارف العربية في نشاطات واسعة في السوق المحلي الأجنبي او في الأسواق الدولية . وتعاني ايضا هذه المصارف من نقص في الكوادر المصرفية المدربة لتأمين نجاح دخول نشاطات في الاسواق الغربية . ولا بد هنا من الاشارة الى النشاطات الدولية الكبيرة التي يقوم بها البنك العربي الليبي الخارجي دون ان يكون له اي فرع في الأسواق الغربية (انما له مساهامات عديدة في المؤسسات المصرفية التابعة لمجموعة اتحاد المصارف العربية والفرنسية) . ولا بد ايضا من الاشارة الى ان المصارف الخليجية ، بصورة خاصة الكويتية والسعودية منها ، وهي صاحبة الامكانيات الاحتمالية الاضخم شأنا ، لم تتمكن او لم تشأ حتى الان ان تجعل وجودها في الخارج وجودا هاما ، فالمصرفان السعوديان الرئيسيان لم يتواجدا في اوروبا (الا عن طريق مساهمة ضئيلة جدا ـ ٢,٥٪ لكل مصرف ـ في المصرف السعودي الدولي في لندن وهو مصرف سعودي ـ غربي مشترك تملك مؤسسة النقد السعودية ٥٠٪ من رأسماله) . وقد سد هذا الفراغ الى حد ما تأسيس البنك السعودي في باريس ـ أما المصارف والمؤسسات المالية الكويتية ، وان قامت معظمها بالانضمام الى بنك الكويت المتحد في لندن الذي رفع مؤخرا رأسماله ، فان وجودها الخارجي المباشر ما يزال محدود الاثر . ويمكن ان يعزى هذا الوضع العام بالنسبة الى التواجد المباشر في الخارج الى نقص متفاقم في الكوادر المصرفية والى سياسة الحذر والتأني التي تمارسها المصارف المركزية الخليجية تجاه مصارفها التجارية ، منعا لحصول اي توسع في الخارج غير قائم على دعائم واسس متينة . انما الارقام تدل بوضوح ان مبرر التوسع المباشر في الخارج موجود اذ ان الارصدة الخاصة بالمصارف التجارية العربية التابعة للدول النفطية (بالاضافة الى المصارف اللبنانية) قد زادت من ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٧٢ الى ١٧ مليار دولار عام ١٩٧٩ (انظر الجدول) . هذا بالاضافة الى التوسع الهائل الحاصل بالحركة التجارية بين الدول الغربية الرئيسية والدول النفطية العربية .

٦ ـ نشاطات الشركات المالية العربية في مجال الاعمال المصرفية الاستثمارية

(INVESTMENT BANKING) قد أخذت حجما لا بأس به خاصة بفضل جهود الشركات المالية الكويتية والدعم الذي تلقته هذه الشركات من وزارة المالية الكويتية . وهكذا نجح الرأسمال العربي في تأكيد وجوده في سوق اصدار السندات المحررة بالعملات الاوروبية (بما فيها اليورو ـ دولار) . غير انه لا بد من ابداء ملاحظتين في هذا المجال :

أ ـ ان الاصدارات التي تقودها مؤسسات عربية والتي تساهم فيها هذه المؤسسات بكثافة ما تزال تشكو من جمود السوق الثانوية (SECONDARY MARKET) ، لذا اخذت المؤسسات المالية والمصرفية الغربية تحتاط من الدخول بثقل في مثل هذه الاصدارات . والسبب في هذا الضعف ناتج عن ضعف عام لدى الشركات المالية العربية في ميدان المتاجرة في الاوراق المالية ـ وان بدأت مؤخرا في الاهتمام به ـ ومن اجل تقوية هذا الجانب الهام من الاعمال المصرفية الاستثمارية لا بد من تدريب المزيد من الكوادر المالية ولا بد ايضا من تواجد مباشر في الاسواق الغربية الرئيسية (فرانكفورت ـ لندن ـ لكسمبرج) .

ب ـ ان المؤسسات المالية العربية لم تدخل سوق الاوراق المالية الامريكية وهي اضخم سوق في العالم يتوجه اليه جزء هام من الرأسمال النفطي العربي . ويستحسن في هذا المضمار ان تدرس الشركات المالية العربية امكانية دخول السوق الاميريكي بتكوين شركة عربية مشتركة في نيويورك تساهم فيها اهم الشركات المالية العربية . وبهذه الطريقة يتمكن الرأسمال العربي ان يدخل وان جزئيا السوق الاميريكي عن طريق مؤسسة عربية في نيويورك . هذا بالاضافة الى ما يمكن ان يكون لوجود مثل هذه المؤسسة العربية من فرصة لتدريب المزيد من الكوادر المالية العربية .

٧ ـ لا يمكن اغفال اهمية تكوين المركز المالي « الاوف شور » في البحرين الذي توسع توسعا مرموقا منذ تأسيسه في ١٩٧٥/١٩٧٦ حتى بلغ مجموع الودائع فيه اكثر مما يعادل ٢٢ مليار دولار ويقدر ان نصف هذه الودائع تقريبا محررة بالعملات العربية . ان مركز البحرين المالي قد نجح هذا النجاح الكبير لأن منطقة الخليج بسبب الطفرة العمرانية كانت فعلا بحاجة ماسة الى عمق مصرفي ومالي لم تسمح بتأسيسه الانظمة المصرفية المعمول بها في الكويت والمملكة السعودية والمقيدة لتكاثر المؤسسات المصرفية ، هذا بالاضافة الى ما اصاب السوق اللبنانية من شلل من جراء الحوادث الأليمة التي عصفت عليها منذ ١٩٧٥ مع الاشارة الى ان النظام المصرفي لم يكن صالحا تماما للعب دور اقليمي كامل . غير ان مركز البحرين محدد الفعالية عربيا من ناحيتين :

أ ـ بعض العمليات الدولية المسجلة في البحرين لا علاقة لها مطلقا بنشاطات عربية محلية اقليمية او دولية ، انما يتم تسجيلها من قبل المصارف الأجنبية العاملة في البحرين كفروع اوف شور لمجرد الاستفادة من الاعفاء الضريبي .

ب ـ ان السلطات النقدية الخليجية لا تنسق سياستها المالية الاقليمية بصورة كافية بحيث يتم تأمين الاستفادة المثلى من وجود مركز البحرين ، بل الذي حصل في بعض الأحيان ان اتخذت اجراءات تقييدية للحد من تعامل المصارف الاهلية في هذا او ذلك البلد في الخليج مع

مركز البحرين بالرغم من كون السوق البحرانية اصبحت تلعب دورا هاما في منطقة الخليج ككل وتسد ثغرات في الأنظمة المصرفية المحلية التي لا تتمكن دائما من تلبية حاجات الأسواق المحلية المتزايدة بسرعة . ان سوق بحرين الاوف شور لا بد من ان تستمر في التطور لانها تلعب دورا خليجيا هاما ، ومما يزيدها متانة تكاثر الوجود المصرفي العربي فيها وبصورة خاصة المصارف الخليجية . ويستحسن ان تقوم السلطات النقدية الخليجة باجراء التنسيق المناسب بينها وبين السلطات النقدية البحرانية منعا لتكرار الازمات ولفرض القيود المعرقلة لتطور التعاون المصرفي العربي ، خاصة وان المصارف الأجنبية هي المستفيدة الكبيرة من مثل هذه الأزمات والقيود .

الحقيقة ان الثغرة الكبيرة في النظام المصرفي العربي وكذلك عجز هذا النظام عن الاستفادة المثلى من عوائد النفط مصدرها الضعف الكبير الذي تعاني منه جميع الاقطار العربية في تأسيس وتنظيم اسواق نقدية ومالية محلية مترابطة ومتكاملة اقليميا ، تسمح للمصارف العربية ان تنطلق عربيا ودوليا باقدام ثابتة وعلى ارضية متينة . ان الأسواق المالية والنقدية العربية المحلية ما تزال في حالة وهن وضعف ، ولا يمكن للمصارف العربية ان تلعب دورا دوليا بمستوى الامكانيات النقدية والمالية المتاحة عربيا دون وجود ارضية محلية صلبة . فالمصارف الأجنبية التي تتحكم بالاسواق النقدية والمالية الدولية تفعل ذلك بنجاح لأن قاعدتها المحلية في غاية الصلابة والعمق . اما المصارف العربية فانها مكشوفة محليا بالاضافة الى كونها فقيرة بالنسبة الى كميات الارصدة من العملات الاجنبية الموجودة في حوزة السلطات النقدية والمالية والحكومية . لذلك يجب الا نستغرب ان تكون المصارف العربية ـ الغربية المشتركة المسنودة الى حد ما من قبل المصارف الغربية الكبرى المساهمة في رأسمالها وفي ادارتها هي التي حققت نسبيا النجاح الاكبر ، الى جانب ما حققته كذلك المؤسسات المالية الكويتية في مجال سوق الاصدارات الدولية وذلك بفعل مساندة وزارة المالية الكويتية . اما باقي ميادين التحرك المصرفي العربي الدولي فقد اتى مخيبا للامال بسبب انكشاف المصارف العربية وعدم حمايتها وتشجيعها من قبل السلطات النقدية والمالية الرسمية. ويأتي في هذا السياق استثناء مركز البحرين الاوف شور ليؤكد كم هي ضرورية سياسة حكومية حازمة وواضحة ، فمنطقة الاوف شور في البحرين لم تكن لترى مثل هذا النجاح لولا السياسة الجريئة والحازمة في نفس الوقت التي تمارسها مؤسسة النقد البحرانية .

ومع ذلك كله لا شك ان المصارف الأجنبية هي التي ما تزال المستفيدة الاكبر من الارصدة الخارجية النقدية والمالية العربية ، وذلك على حساب المصارف العربية التي تواجه معرقلات كبيرة في تحركها . ولا بد للسلطات النقدية والمالية العربية من ان تعطي اهمية اكبر الى معالجة هذا الوضع والقضاء على مقيدات تحرك المصارف التجارية ومؤسسات الاستثمار العربية ، وذلك بممارسة مرونة اكبر في السياسات المصرفية المحلية من جهة وبمنح دعم حقيقي للأنظمة المصرفية المحلية على اسس وشروط تؤمن الحفاظ على سلامة هذه الأنظمة والاموال التي تديرها من جهة اخرى وكذلك باجراء المزيد من التنسيق بين الأسواق والأنظمة المحلية لتأمين ترابطها وتماسكها . واخيرا لا يمكن اغفال العنصر البشري فالأنظمة المصرفية العربية

(وكذلك السلطات النقدية والمالية) تفتقر بصورة حادة الى الكفاءات المتمرنة ، والجميع يعلم ان الكوادر المصرفية العربية اصبحت نادرة جدا بفعل التوسع المصرفي العربي خاصة عن طريق توسع فروع المؤسسات التابعة الى قطاع المصارف المشتركة العربية ـ الغربية . واي تطور جدي للأنظمة المصرفية العربية في الأسواق النقدية والمصرفية المحلية او في الأسواق الخارجية منوط بنجاح المصارف العربية والسلطات النقدية والمالية العربية في بذل جهود جدية لتكوين الكوادر المصرفية تكوينا ماليا سليما بتوجيه قومي صحيح . والنقص المتفاقم الى مثل هذه الكوادر لهو دليل على ان هذه الجهود ما تزال غير كافية وان المسؤولين في القطاع العام كما في القطاع الخاص لم يعوا بعد ابعاد هذه المعضلة بالرغم من ان مصير الثروة العربية يترتب الى حد بعيد على حلها .

٦ ـ عودة إلى القلق

حول « حماية الثروة العربية »*

كثر الحديث منذ تعديل اسعار النفط في اواسط السبعينات حول حماية الثروة العربية سواء بشكلها النقدي والمالي (العائدات النفطية) ام بشكلها الخام (النفط والغاز) . وقد كان هذا الموضوع مدار ندوات ومؤتمرات مختلفة عقدت في الوطن العربي وفي الخارج . بالرغم من ذلك ما تزال هذه القضية تقلق بال المجتمع العربي من المسؤول السياسي الكبير الى المواطن العربي العادي نظرا لاستمرار الشعور بأن فرصة تاريخية تمر على الامة العربية دون ان تسمح الظروف بالاستفادة منها بالشكل المناسب في مواجهة ضخامة تحديات التخلف الاقتصادي العربي .

والغريب في الأمر ان ذلك الشعور لا يزول حين يقوم المرء بتعداد الانجازات الاقتصادية العربية التي تمت خلال العشر سنوات الماضية ، وهي بلا شك هامة للغاية سواء على صعيد كل قطر عربي ام على صعيد العمل العربي المشترك او ايضا على صعيد توثيق الروابط الاقتصادية والاجتماعية مع اقطار العالم الثالث الاخرى وبصورة خاصة العالم الاسلامي . هذا بالاضافة الى ما كسبته الدول العربية الخليجية من مكانة خاصة في الأوساط المالية والاقتصادية الدولية . يكفي هنا ان نذكر على سبيل المثال ما تمّ من تقدم عملاق في مرافق الدول النفطية وفي تحديث اجهزتها الادارية . وكذلك ما تمّ من توسيع في رقعة المسيرة الانمائية في الدول العربية غير النفطية بفضل تدفق المساعدات من الدول النفطية ثنائيا او من خلال اجهزة العمل العربي المشترك . وهذه الاجهزة بدورها تعدّدت وتوسّعت بشكل لم يكن يتصوره العقل في بداية حقبة السبعينات . وكذلك فتح المجال امام تحرك واسع للرساميل واليد العاملة العربية من بلد الى آخر بشكل لم يكن له مثيل منذ انحطاط الامبراطورية العباسية . حتى الاقتصاد اللبناني ، بالرغم مما اصابه من ويلات وخراب ودمار من جراء الحرب الأهلية ، ظل محافظا على الكثير من مقوماته وتمكن من توسيع بعض قطاعاته توسعا هائلا بفضل اندماج اللبنانيين في الازدهار النفطي .

يجب ان نضيف الى كل ذلك الروابط الجديدة التي تم تأسيسها مع القارة الافريقية من

---

* ورقة اعدت لغرفة التجارة والصناعة اللبنانية بمناسبة مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ـ الدورة الخامسة والعشرون ـ الدوحة ١٦/١٩ آذار/مارس ١٩٨٠ .

جهة ومع العالم الاسلامي من جهة اخرى ، وما كان للصوت العربي في المحافل الدولية من دور كبير في الدعوة الى اصلاح النظام الاقتصادي الدولي وما كسبته بعض الدول الخليجية من نفوذ هام في المؤسسات النقدية والمالية الدولية .

لماذا اذن استمرار هذا الهاجس حول حماية الثورة العربية المعبر عنه بادراج هذه القضية بصفة شبه دائمة على جدول اعمال اللقاءات العربية على كل المستويات بالرغم من ان الموضوع عولج مرارا وتكرارا وحرّر فيه مئات من الابحاث والدراسات القيّمة . **هذه هي بالذات النقطة التي نود ان نعالجها باقتضاب** لعلنا نفلح في اضاءة موضوع حماية الثروة العربية اضاءة جديدة من شأنها ان تساهم في تصحيح المسيرة الانمائية العربية وتقوية دعائم الاستقلال الاقتصادي العربي . في الحقيقة ، نعتقد ان تحليل مكونات ومسببات استمرار هذا الهاجس الاقتصادي العربي بالرغم من موجة من الإزدهار لا مثيل لها في التاريخ العربي منذ عصر الفتوحات الاسلامية قد يدل بعض الشيء على مواقع الضعف الحقيقية في الاقتصاد العربي والتي قد يمكن التغلب عليها بشيء من التعاون والتنسيق وببعض التعديلات في السياسات الانمائية القطرية وكذلك برص الصفوف في المحافل الدولية السياسية والاقتصادية .

ان مصدر هاجسنا العربي في مستقبل ثروتنا هو مزدوج . من جهة نجد بعض العوامل الدولية التي تقع خارج دائرة السيطرة العربية المباشرة ، ومن جهة اخرى نجد العوامل الداخلية العربية (القطرية والقومية) وهي بطبيعة الحال قابلة للمعالجة بشكل مباشر . هذا مع العلم ان الكثير من العوامل الداخلية تتشابك بشكل او بآخر بالعوامل الداخلية الباعثة على القلق . وسنكتفي هنا بابراز اهم هذه العوامل .

العوامل الداخلية :

١ ـ هجرة الثروات المادية والبشرية الى الخارج

قد يكون من اهم العوامل الباعثة على عدم الاطمئنان بمسيرة التنمية العربية حاليا هجرة الثروات العربية الى الخارج . ولا نتكلم هنا عن الارصدة المالية الحكومية وهو موضوع سيأتي ذكره فيما بعد ، انما نعني بهذه الهجرة هجرة الكفاءات العلمية والاقتصادية . ان رجل الاعمال العربي او رجل العلم العربي اصبح اكثر فاكثر رجلا دوليا يركز ثقل اعماله في الخارج . وحتى لو بقي في وطنه فانه ينشط في الخارج وله مراكز عمل في الدول الكبرى وله مسكن او اكثر في احدى عواصم العالم الصناعي . نشاطاته العربية ، هي جزء يكبر او يصغر حسب الحالات ، من شبكة اتصالات واعمال ترتكز على دعائم خارجية . من هنا الشعور بأن الازدهار العربي الحالي لا يعتمد على قاعدة محلية صلبة بل يستند الى فرصة ظرفية (وهي فرصة النفط) زائلة يستغلها العقل العربي بشكل فردي للخروج من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي وللعبور الفوري الى العالم الصناعي المتقدّم . وكأن الانسان العربي لا يؤمن بان وطنه يمكن ان يتخلص على الامد البعيد من آفات التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

وما ينجم عنها من اوضاع عدم الاستقرار واحتمالات حصول الاضطرابات والفتن . ولربما كان في هذا المجال شعور اللبناني اكثر حدية من غيره ، انما في نهاية الأمر الشعور اللبناني بعدم استقرار الأمور هو شعور عربي عام يسيء اساءة بالغة الى نهضة الأمة ويحول دون تحقيقها على دعائم محلية راسخة .

ولا شك ان من اشد مقومات نهضة الأمة ضرورة ترسيخ نشاطات رجالاتها الاكفاء في العلم كما في الاقتصاد في الوطن وتركيز الجهود فيه خاصة وانه ما يزال في الوطن العربي العديد من فرص التوسع الاقتصادي والتطور الاجتماعي المحلي ولا حاجة في الحقيقة الى التوجه نحو الخارج لتوسيع رقعة الازدهار المحلي وارسائه على قواعد صلبة .

٢ ـ عدم تنسيق وتوجيه حركة الرساميل والكفاءات واليد العاملة بين الدول العربية

لا شك ان الازدهار النفطي قد اعاد الجسور الاقتصادية والبشرية بين الاقطار العربية بعد قرون طويلة من الاضمحلال خلال عصور الانحطاط . لكنه لا يخفى على احد ان حدة موجة هذا الازدهار منذ اواسط السبعينات قد تغلبت على المحاولات القليلة التي بذلت من اجل تنظيم وتخطيط تدفقات الرساميل واليد العاملة بين الاقطار العربية . فقد فقدت بعض الاقطار العربية الكثير من كوادرها بدرجة ان المسيرة الانمائية في البلد المصدر لليد العاملة تعثرت الى حدّ بعيد . كما نلاحظ ان جزءا هاما من الاموال العربية انصب على قطاع العقارات مما تسبب في ارتفاع اسعار السكن بشكل مفاجيء مما ساهم بدوره في تأجيج الاتجاهات التضخمية . هذا بالاضافة الى العقبات الادارية الكبيرة التي تصطدم بها الأموال العربية عندما تسعى الدخول في مشاريع صناعية انتاجية .

والجدير بالملاحظة في هذا الخصوص قلة الجهود المبذولة في مجال تنمية الموارد البشرية في العالم العربي وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الاشد حاجة الى سدّ نقص في اليد العاملة المتدربة . وهذا يقودنا الى الكلام عن ازدياد التبعية العربية تجاه الخارج .

٣ ـ تعميق التبعية الاقتصادية العربية (العجز الغذائي والعجز التكنولوجي)

من عوامل الهاجس العربي العام تجاه ضخامة الازدهار النفطي وضعف مقومات هذا الازدهار يجب ان نذكر الشعور المتزايد الذي ينتاب المسؤول العربي بأن قنوات التبعية الاقتصادية العربية قد توسّعت الى حدّ بعيد خلال العشر سنوات الماضية . فهناك اولا العجز الغذائي المتفاقم بالرغم مما يتوفر من امكانيات زراعية في بعض مناطق الوطن العربي والتي تبقى غير مستغَلة بسبب فقدان اليد العاملة الكافية او بسبب انعدام طرق المواصلات الكافية . وهناك في الدرجة الثانية الركود التكنولوجي العربي خاصة في المجال الصناعي حيث لا تكرس الاقتصادات العربية فرديا او جماعيا الموارد الكافية لتأمين نقل تكنولوجي من الدول الأكثر تقدما بشكل فعّال ، ولا تقوم ايضا هذه الاقطار بالتخطيط اللازم للقوى العاملة وتدريبها على كّل المستويات ، كما ان الحكومات العربية لا تبذل الجهد المناسب لتأمين الدوافع المادية الملائمة لتشجيع الشركات العربية على تطوير امكانياتها التكنولوجية بحيث تتمكن من منافسة الشركات الأجنبية محليا بنجاح .

والجدير بالذكر في هذا المجال ايضا عدم تنسيق وتخطيط على صعيد الجهود التي تبذل في جميع الاقطار العربية بشأن البعثات الطلابية التي ترسل الى الخارج للتخصص. ولا حاجة هنا لاعادة تأكيد خطورة ظاهرة هجرة الادمغة وضرورة ايجاد السبل الكفيلة بالحدّ منها بصورة جديّة . وفي نظرنا ان موجة الازدهار النفطي الحالي ستستمر في تعميق التبعية الاقتصادية العربية طالما تبقى وسائل النقل التكنولوجي الحديثة غير فعّالة في العالم العربي وذلك بسبب انعدام سياسات قطرية وقومية تتناول بجدية تنمية الموارد البشرية العربية وتوجيهها توجيها فعّالا .

وفي الحقيقة ان الشعور السائد حاليا هو ان المسيرة التنموية العربية لا ترتكز على مقومات محلية راسخة ، بل ان الازدهار العربي هو ازدهار ظرفي ناتج عن تطورات دولية وان الظروف لا تسمح بتوظيف هذا الازدهار في ارساء دعائم نهضة عمرانية عربية شاملة . لنتطرق الآن الى العوامل الدولية التي تعرقل التنمية العربية .

العوامل الدولية

١ ـ معدلات تصدير النفط

ان ارتفاع معدلات تصدير النفط هي المسؤولة بصفة رئيسية عن ظاهرة تراكم الأموال العربية في الخارج . ان القدرة الاستيعابية للعائدات النفطية في الوطن العربي لا تتلاءم حاليا بحجم الأموال المكدسة سواء على الصعيد القطري ام على صعيد العمل العربي المشترك . ان اسباب هذا التباين اصبحت معروفة من الجميع وحلّلت بكثافة ، فالعراقيل الادارية لاستثمار وتنقل الاموال العربية ما تزال كبيرة ، كما ان الأجهزة الادارية العربية والتشريعات المعمول بها ما تزال تقف حجر عثرة امام ضرورة تزايد النشاط الاستثماري المحلي . لذلك تتجه الأموال النفطية العربية بشكل واسع نحو اسواق المال وفرص الاستثمار في الدول المتقدمة . والمخرج الوحيد لهذه الحالة الشاذة ، بانتظار توسيع القدرة الاستيعابية المحلية ، هو تخفيض معدلات تصدير النفط الى الخارج حتى تتناسب هذه المعدلات بالقدرة الاستيعابية المحلية للعائدات النفطية . ولا شك عند جميع المسؤولين العرب ان النفط العربي ثروة ناضبة يستحسن الحفاظ عليها بدلا من تبديدها مقابل ارصدة مالية تذوب تحت فعل التضخم وتقلب العملات الدولية او مقابل استثمارات في العقارات او الأسهم الأجنبية قد تتعرض يوما ما الى اجراءات تأميم او تجميد او تقييد .

لكن تخفيض تصدير النفط من شأنه ان يزيد الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية سوءاً ومن شأنه ان يرفع اسعار النفط مجددا ويخلق حالة من العداء الخطر تجاه الدول الخليجية . لهذه الأسباب تستمر الدول الخليجية بامداد الدول الغربية بما تحتاجه من طاقة لاتقاء شر ما يمكن ان يحدث دوليا على الصعيد الاقتصادي والسياسي وحتى العسكري في حال تعديل معدلات تصدير الطاقة لجعلها تتناسب مع القوة الاستيعابية الحقيقية للاقطار العربية . وبطبيعة الحال ان استمرار هذا الوضع يتناقض تماما مع مقتضيات حماية الثروة العربية

٢ ـ **التضخم العالمي وتقلب العملات الدولية .**

لا حاجة الى اطالة الكلام حول هذه النقطة ، فقد كتب الكثير بشأنها ووضعت ابحاث عديدة حول ما يصيب الثروة المالية والنقدية العربية والاستثمارات العربية في الدول الأجنبية من تآكل من جراء زيادة معدلات التضخم وتذبذب اسعار العملات الدولية الرئيسية .

٣ ـ **استمرار التحدي الصهيوني بمساندة الدول الكبرى .**

ان استمرار التحدي الصهيوني يعرض الثروة العربية الى مخاطر عديدة نذكر هنا البعض منها :

أ ـ احتمالات تجميد او تقييد او تأميم الأموال والاستثمارات العربية في الخارج في حال مجابهة فعالة مع العدو الصهيوني وتهديد سلامة كيانه على ايدي الجيوش العربية .

ب ـ تزايد تأثير ونفوذ الدول الكبرى في السياسات العربية .

جـ ـ تزايد نفقات الدفاع العربية على حساب متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

* * *

يتضح جليا من هذا العرض السريع ان الثروة النفطية العربية والثروة المالية والاستثمارية الموظفة في الخارج اصبحت اليوم مكشوفة تماما. ويتضح كذلك ان العوامل الداخلية تتشابك بالعوامل الدولية ويتعاظم تأثير كل من هذه العوامل في الاقتصاد العربي بشكل يؤدي الى الشعور العميق بأن موجة الازدهار الحالي تضرّ على الأمد الطويل بالاقتصاد والمجتمع العربي اكثر مما تنفع . فالركائز المحلية لهذا الازدهار شبه مفقودة سواء على الصعيد القطري ام على صعيد العمل العربي المشترك . والمعضلات المزمنة في الاقتصاد العربي اخذت تتفاقم في السنوات الأخيرة تحت ضغط الأموال النفطية بدلا من ان يتم التغلب عليها بشكل تدريجي بتبني سياسات اقتصادية حازمة ومنسقة بين الدول العربية .

اما الحلول المعتمدة حتى الآن ـ وهي تتلخص في منح المساعدات الثنائية او انشاء مؤسسات للعمل العربي المشترك دون منحها الوسائل المادية والبشرية الملائمة ـ فهذه الحلول لا تؤدي الى نتيجة ملموسة كما يشعر بذلك الجميع . لذلك يجب ان تعالج قضية حماية الثروة العربية في الخارج وفي الداخل بروح جديدة. فالتأثير الضار للعوامل الداخلية يمكن التغلب عليه بتعديل السياسات القطرية الداخلية وبتكثيف جهود التنسيق بين الحكومات العربية. ولا بد في هذا المجال من ذكر ما تمّ من جهود كبيرة في الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية بمناسبة تحضير القمة العربية الأخيرة المنعقدة في عمان وما يمكن أن يستفاد من الدراسات الاقتصادية العديدة التي وضعت بمناسبة هذه القمة . أما العوامل الخارجية وان يصعب التأثير عليها بصورة مباشرة فلا شك ايضاً ان مزيداً من التنسيق المتواصل بين الدول صاحبة الأرصدة المالية الخارجية من شأنه أن يأتي بنتائج خاصة بربط قضية معدلات تصدير النفط بحل القضية الفلسطينية بشكل حازم . فما فائدة موالاة الدول الصناعية الكبرى بمدها

دون قيد أو شرط بحاجياتها النفطية على حساب الثروة العربية إذا لم تحصل المجموعة العربية على حل عادل وسريع للقضية الفلسطينية وهي قضية تستنزف منذ أكثر من ٣٠ عاماً الثروة العربية .

واذا كانت الاجهزة الحكومية العربية غير قادرة في الظروف الراهنة على تناول ومعالجة قضية حماية الثروة العربية ، فحرّى بالاتحاد العام لغرف التجارة ان يدق ناقوس الخطر وان يقوم بعمل هام في هذا الشأن . وقد يكون من المفيد تنظيم ندوة رفيعة المستوى تجمع عدداً محدوداً من رجال الاقتصاد والعلم العرب البارزين الموجودين في الوطن العربي والمهاجرين بغية دراسة خطورة الوضع الاقتصادي العربي بعيدا عن الأجواء السياسية الصاخبة . على ان تؤمن نشر ابحاث وتوصيات مثل هذه الندوة وتعميمها في كافة قطاعات المجتمع العربي . وامامنا امثلة شهيرة بما يمكن ان يؤثر به مثل هذا الجمع من الشخصيات الفاعلة في محيطها وخير مثال على ذلك « نادي روما » الذي دقّ ناقوس الخطر بالنسبة الى خطورة الوضع الاقتصادي في الدول الصناعية وعالميا منذ اواخر الستينات .

ان تكوين مثل هذه الندوة واعطاءها صفة الاستمرارية من شأنه ان يصبح اداة ضغط معنوية كبيرة على الأجهزة الحكومية العربية لكي تقوم باصلاح ما اصاب المسيرة التنموية العربية من اعوجاج يهدّد سلامة الثروة العربية . من جهتها ان **غرف التجارة والصناعة اللبنانية** على اتم الاستعداد لبذل الجهود لتكوين ندوة اقتصادية عربية رفيعة الشأن وتتمنى الغرف اللبنانية بأن يعقد أول اجتماع في بيروت لأن لبنان الجريح رمز بالغ الأثر لجرح الوطن العربي ، وعدم مداواة الجرح اللبناني يعني في نهاية المطاف عدم المبالاة بالوطن العربي الجريح .

القسم الثالث

تأملات حول التنمية القومية والتنمية القطرية والعمل العربي المشترك

١ ـ مأزق التنمية العربية على الصعيد القومي *

يمر التعاون العربي الجماعي حالياً بفترة من السكون بعد المنجزات التي تحققت على أثر ارتفاع أسعار النفط وما وفره هذا الارتفاع من امكانيات مالية للوطن العربي وما أثاره من طموحات تنموية قومية جديدة. وكأن هذه الموجة التي دفعت العمل العربي المشترك الى الأمام، قد اندثرت آثارها الآن. فالعمل العربي المشترك، وان توسع حجمه ومؤسساته، قد اعيد الى عهده السابق المتميز بالبطء والروتين، كما يبدو ان الحواجز التقليدية أمام تقدم العمل العربي المشترك قد عادت الى الظهور وهي ناتجة عن التناقضات المفترضة بين التنمية القطرية والتنمية القومية. وهذه الناحية هي في نظرنا تستحق الانتباه والتحليل في الدرجة الأولى، ذلك ان استمرار وجود هذه التناقضات، وهمية كانت أم حقيقية، لا بد من أن يعرقل مسار التنمية القومية. وفي هذا المضمار قد يكون من المفيد اعادة النظر في بعض المفاهيم الدائرة حول التنمية القومية للتخفيف من اراديتها واعطائها محتوى أكثر واقعية من ناحية المصلحة الاقتصادية البحتة للأطراف المعنية في عملية الاندماج الاقتصادي العربي. ضمن هذا المنطق، لا بد من تصويب التركيز بعض الشيء نحو القطاع الخاص، لأن العمل العربي المشترك لا يمكن أن يتلخص حصريا في مبادرات حكومية، خاصة بالنظر الى أن الكثير من التناقضات بين التنمية القطرية والتنمية القومية تنبّع من تصرفات الأجهزة الحكومية العربية نفسها. وفي المنظار ذاته يجدر أن تنصب الجهود على تقوية اجهزة العمل العربي المشترك الموجودة حاليا وعلى توفير الظروف الاقتصادية لدفع العمل الاقتصادي العربي المشترك الى فتح مجالات عمل جديدة، دون أن يتطلب ذلك بالضرورة اللجوء إلى إنشاء أجهزة جديدة وتجميد أموال اضافية، خاصة وان العبء الأكبر لتجهيز هذه الأموال يقع على عاتق دول اليسر التي يستحسن الا تتعرض الى مزيد من الضغط المالي قبل أن يعطي ما قامت به من جهود تمويلية ثماره الاقتصادية. وهناك

(*) مقتطف من عمل المؤلف كعضو في لجنة ثلاثية وضعت ورقة عمل حول «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» في اطار اعمال الامانة العامة الاقتصادية لجامعة الدول العربية لتحضير مؤتمر القمة الاقتصادية العربية التي انعقدت في عمان في أواخر سنة ١٩٨٠.

الكثير من المبادرات التي يمكن القيام بها ضمن الاطار المؤسسي الحالي للعمل العربي المشترك تتعلق بمجالات تكميلية للمشاريع الاقتصادية الحيوية بغية اعطاء هذه المشاريع قابلية كافية للاستمرار والتطور . فالأموال التي تنفق على التنمية القطرية والقومية هي ولا شك ضخمة ، غير أن مردودها الانتاجي والمجتمعي قلما يكون بمستوى الآمال أو متناسقاً مع حجم الاستثمار .

هذه الملاحظات الأولية هي التي ستقودنا في بحثنا عن مبادىء لوضع نظام أولويات لبرنامج عمل تطبيقاً لاستراتيجية العمل العربي المشترك .

١) التفاعل المتبادل بين التنمية القطرية والتنمية القومية

كثيراً ما ينظر إلى أعمال التنمية القطرية كمعرقل للتنمية القومية ، خاصة وان التنسيق في الخطط التنموية العربية مفقود تماماً . ان هذه النظرة مبنية على تصور تنموي يتميز بسمتين رئيسيتين ، مكملتين كل واحدة للأخرى ، قد يستحسن اعادة النظر فيهما :

أ ـ الإيمان المفرط بمبدأ وفورات الحجم ، اي الإيمان بأن المنشآت الاقتصادية كلما كانت أكبر حجماً ولبّت جزءاً أوسع من حاجة السوق ، كلما كانت ذات انتاجية وعائدية أكبر . وفي الحقيقة ان وفورات الحجم لا تلعب دورها الا في بيئة تكنولوجية ناضجة حيث التوسع في حجم المنشآت الاقتصادية يجر امامياً وخلفياً وفورات مالية من جراء ادخال تحسين تقني في مواقع عديدة من سلسلة الإنتاج . وليس الحال كذلك في معظم البلدان النامية ، بل العكس هو الصحيح في كثير من الأحيان لأن التخلف التكنولوجي وانعدام القدرة التقنية والتنظيمية هي من العوامل التي تسبب تكاليف زائدة بدلا من وفورات كلما اتسعت المنشآت الاقتصادية حجما ، فالتبعية التكنولوجية الشبه تامة على المؤسسات الأجنبية التي تبني المنشآت هي مصدر دائم للاكلاف الطارئة في صيانة وادارة التجهيزات الانتاجية ، مما يعرقل الوصول الى الانتاجية والعائدية المرجوة .

ب ـ قلة الايمان بقدرة السوق المحلية للاستيعاب في حال تعدد المنشآت الاقتصادية في القطاع الانتاجي الواحد . وفي الحقيقة كثيراً ما نرى المخططين العرب لا يحسبون الحساب الكافي لما تسببه سرعة تزايد السكان في الوطن العربي وتعميم التعليم من طفرات متكررة في الطلب على استعمال المرافق العامة وعلى المنتوجات الصناعية والمواد الزراعية ومواد البناء لتأمين المسكن . بينما التجارب تدل دائما على أن الطلب يفوق باستمرار العرض وان الاقتصاد العربي يتميز بكثير من الاختناقات في الانتاج والمرافق العامة . وفي بعض الأحيان تكون الانتاجية الناقصة في المنشآت العملاقة والتي ذكرناها سابقاً هي المسؤولة عن العجز في توفير حاجة السوق المحلية .

ولا يندر ان يكون المخطط العربي ، سواء عمل على الصعيد القطري أو على الصعيد القومي أو الإقليمي ، أسير هذا التصور التنموي أي :

ـ ضرورة الدخول في مشاريع كبيرة الحجم بداعي وفورات الحجم .

ـ ضرورة الحد من عدد المشاريع في القطاع الواحد تخوفاً من اغراق السوق المحلية وتسبب

خسارة في الاقتصاد الوطني . ومما يزيد من هذا التخوف اعتماد الكثير من الحكومات المشاريع ذات الحجم الكبير والكثافة الرأسمالية العالية .

من هنا ينبع التناقض الرئيسي في الظاهر بين التنمية القطرية والتنمية القومية . فالمبارزة بين الحكومات العربية ، دون أي تنسيق كان ، في انشاء أنواع مماثلة من المشاريع الانتاجية العملاقة وذات الكثافة الرأسمالية الكبرى يثير المخاوف الى درجة فقدان اي أمل في قيام تكامل اقتصادي عربي . والنظرة المالتوسية الى التنمية القطرية من حيث التخوف من محدودية قدرة السوق الاستيعابية والمتجسدة في القيود العديدة المفروضة بحجج مختلفة على انشاء المشاريع الانتاجية الجديدة في معظم البلاد العربية مهما كان النظام الاقتصادي المعمول به ، هي ذاتها النظرة الموجودة على المستوى القومي . والواقع ان هذا التناقض مرجعه الأساسي النمط التنموي المتبع في الأعمال التنموية القطرية والذي ينعكس بطبيعة الحال على النمط التنموي القومي المرجو . وفي النهاية لا عجب أن يكون التصور التنموي القومي لا يختلف عن التصور القطري لأن واضعي التصور التنموي القومي لا يختلفون من حيث التكوين الاقتصادي عن واضعي التصور القطري .

هكذا تكون عراقيل التنمية القومية هي نفسها عراقيل التنمية القطرية . فهناك علاقة متبادلة لا يمكن التهرب منها بين نجاح النمط التنموي القطري أو فشله من جهة ، ونجاح التنمية القومية أو فشلها من جهة أخرى . والتناقض بين التنمية القطرية والتنمية القومية ليس إلا تناقضاً في المظهر لأن في الجوهر لا تناقض بين التنميتين بل بالعكس فالتنمية القومية لا يمكن أن تتم في حال اخفاق التنمية القطرية . وقلة النجاح الحاصل في حقل التكامل الاقتصادي العربي مرجعه في الدرجة الأولى إلى إخفاق التنمية القطرية الذي بدوره يفتعل العراقيل أمام التنمية القومية . فالقوى المحرّكة للتنمية القطرية هي ذاتها المحركة للتنمية القومية واخفاقها في المجال الأول لا يسمح لها بتاتاً بالنجاح في المجال الثاني لكون التنمية القومية لا يمكن أن تحل محل التنمية القطرية أو تكون بديلاً عنها . ان إيجاد النمط التنموي السليم على الصعيد القطري هو الوحيد الكفيل بإيجاد سبل التكامل والاندماج الاقتصادي العربي الناجعة .

ولو كان التوجه الإقتصادي العربي يعتني أكثر بقيام المشاريع الانتاجية ذات الحجم المناسب لظروف البيئة المحلية وكذلك درجة الملكة التكنولوجية ، لكان بالإمكان الدخول في أعمال التكامل والدمج الاقتصادي بين الأقطار العربية بطريقة أكثر فعالية . فعندما يتوجه كل قطر عربي إلى استغلال موارده البشرية والمادية استغلالاً أفضل بدلا من الاتكال على الموارد الخارجية بالأفضلية كما هو الحال الآن في معظم الأعمال التنموية ، عندئذ ستبرز أوجه التكامل وطرق تأمينه . فالسياسات التنموية القطرية المعمول بها حاليا ، بالاضافة الى قلة اهتمامها بالتنسيق التكاملي العربي ومزأياه ، تسعى الى البناء الاقتصادي الشامل دون مراعاة ضرورة المراحل وضرورة تجهيز جميع القوى البشرية المحلية ، فتلجأ بكثافة الى الخبرات والتجهيزات الأجنبية متوهمة بذلك امكانية تخطي مراحل التقدم ، مما يضعف على الأمد القريب والبعيد من احتمال تزايد التكامل والاندماج الاقتصادي العوبي . ان التكامل العربي ليس مسؤولاً عن

التبعية الاقتصادية والتقنية بل ان اللجوء الكثيف والمتكرر الى الخبرات والتجهيزات الأجنبية هو المسؤول عن وقوع الوطن العربي في حالة تبعية مستمرة . وقد يبدو للوهلة الأولى مسار التنمية التكاملية أصعب وأعقد وأطول من مسار التنمية المتكلة على الخبرات الأجنبية ، لكن ومما لا شك فيه هو ان هذا المسار الأخير هو الذي يدخل الوطن العربي في دوامة التبعية وتلاعب الشركات المتعددة الجنسيات بمقدرات الشعوب العربية .

لذا يبدو جليا الدور الذي يجب أن تقوم به الجامعة العربية في تقييم وارشاد انماط التنمية المتبعة قطرياً . خاصة من جهة اعادة النظر في الطرق التقليدية لنقل التكنولوجيا بشكل استيراد المصانع الجاهزة مثلا أو الإتكال التام على بيوت الخبرة الأجنبية هي التي تتحكم الى درجة كبيرة بالنمط التنموي العربي المتميز كما ذكرنا بالعملاقية في المشاريع الانتاجية والمالتوسية المكملة لها في تخطيط الانتاج .

٢) تقييم أساليب نقل التكنولوجيا في الوطن العربي ومردوديتها المحلية

إن العمل العربي المشترك يستند في جميع أوجهه الى الأواليات التقليدية لنقل التكنولوجيا المعمول بها في الأقطار العربية والتي كثيراً ما تعتبر مسؤولة إلى درجة كبيرة عن ازدياد التبعية التكنولوجية للمنطقة العربية . والأجهزة العربية المشتركة التي يغلب عليها الطابع التمويلي هي بدورها تحبذ الأسلوب التقليدي في التصور التكنولوجي للمشاريع . ان هذا الأسلوب هو المتبع منذ زمن بعيد في علاقات التعاون الاقتصادية بين الدول الصناعية والمؤسسات التنموية الدولية من جهة والدول المتخلفة من جهة أخرى . وقد ازداد في الآونة الأخيرة النقد الموجه الى أسلوب عمل تلك المؤسسات لكونها تسهل استمرار احتكار الشركات المتعددة الجنسيات في تنفيذ برامج التنمية في العالم الثالث . وكما هو معروف فإن هذا الاحتكار مصدر هام للتبعية التقنية وللانحرافات في سياسات التكوين الهندسي والمهني في البلدان التي تعمل فيها . وجميع المؤسسات التمويلية العربية تعمل وفق نموذج المؤسسات التنموية الدولية وحسب معايير تقييمها لمردودية المشاريع وحسب قواعد وتخطيط تنفيذها ميدانياً .

وبطبيعة الحال ان نمط نقل التكنولوجيا هو مربوط الى حد بعيد بالنمط التنموي ، فأي تعديل لأواليات نقل التكنولوجيا من جهة التخفيف من التبعية الهندسية والتقنية يتطلب تعديلاً محاذياً في النمط التنموي من حيث التركيز على المشاريع الكفيلة بتخفيف التبعية المذكورة ودمج الفئات الهامشية في المجتمع العربي . وهذا يعني عمليا الابتعاد المرحلي عن المشاريع العملاقة المبنية على كثافة رأسمالية عالية للتوجه نحو تخصيص قدر أكبر من الموارد لمشاريع الأبحاث والتطوير ومشاريع التكوين المهني الفعّال ومشاريع بناء قدرة هندسية استشارية محلية ومشاريع انتاجية صغيرة الحجم يمكن أن تستفيد منها الفئات التي أصبحت هامشية من جراء « التحديث التنموي » مثل صغار الحرفيين ، وهي فئات قلما يصلها أي قدر من النشاطات التمويلية القطرية أو القومية .

إذا لا بد من دور جديد للعمل العربي المشترك في تقييم الأنماط التنموية وأواليات نقل التكنولوجيا ومسح أوجه النقص أو العجز في ادارة وتطوير المنشآت الانتاجية القطرية وزيادة

مردوديتها المنخفضة في كثير من الحالات . وعلى ضوء مثل هذا العمل سيتوضح ما يجب أن تقوم به أجهزة التعاون العربي المشترك من تعديل في أساليب عملها من جهة ومن وضع مشاريع جديدة في المجالات التي ذكرناها آنفاً .

٣) الاهتمام بالقطاع الخاص وتطوير أوضاعه

ساد الاعتقاد حتى الآن بأن التكامل والاندماج الاقتصادي العربي هو بالدرجة الأولى شأن تدخل القطاع الحكومي المباشر ، لما تتوفر للأجهزة الحكومية من أموال يمكن أن تكرس للمشاريع العربية المشتركة . ولقد أظهر هذا التصور محدودية فعاليته للأسباب التي بينّاها أعلاه . وهنا لا بد من تحديد دور الأجهزة الحكومية العربية في العمل العربي المشترك من ناحية التفريق بين دور المساهمة المباشرة في العمل العربي المشترك ودور التوجيه وتوفير الظروف المناسبة للقطاع الخاص العربي لدفعه الى التحرك الايجابي على مستوى المنطقة العربية . وإذا اهتمت بعض أجهزة الجامعة العربية المختصة بشؤون الوحدة الاقتصادية بقضايا تمس القطاع الخاص ، مثل التعرفة الجمركية وشؤون الترانزيت ، فإن جهودها حتى الآن ظلت محدودة وقليلة الأثر .

وتجدر الملاحظة هنا ان القطاع الخاص ما يزال يلعب دوراً هاماً في اقتصادات معظم الأقطار العربية حتى تلك التي اختارت نمطا تنمويا مبنيا على توسع القطاع العام . لذا يجب على أجهزة الجامعة العربية المهتمة بالشؤون الاقتصادية ان تركز جزءا أكبر من جهودها نحو دفع القطاع الخاص إلى مزيد من العمل العربي المشترك . وهذه الجهود المرجوة يمكن أن تنقسم قسمين : التوجه نحو ضبط القطاع الخاص من ناحية الممارسات المسيئة الى التنمية القطرية والمعرقلة بالتالي الى التنمية القومية من جهة ، والتوجه نحو توفير المناخ المؤاتي لتحرك ديناميكي للقطاع الخاص على الصعيد العربي من ناحية أخرى . وفي مضمار الممارسات المسيئة لا بد من ذكر ما تسببه المضاربات العقارية في كل الأقطار العربية من تجميد أموال ضخمة ترتفع قيمتها بسرعة غير منطقية دون أن يقوم أصحاب الأموال بجهد استثماري حقيقي يزيد من الثروة الوطنية ، بذلك تعقم المدخرات الوطنية في المضاربات على حساب التوازن الاقتصادي دون أن تكرّس الى زيادة الانتاج الوطني . ومن المعروف ان الجزء الأكبر من الأموال العربية التي تنقلت من قطر عربي الى آخر قد تحرّك بحثاً عن الربح الناتج عن المضاربات العقارية وليس بحثاً عن فرص الاستثمار الصناعي المفيد للتنمية القطرية والقومية على السواء . كما تحركت الأموال العربية في بعض الأحيان للاستثمار في القطاع الفندقي والسياحي الذي لا بأس به بحد ذاته إنما لا يكوّن في أي حال من الأحوال مجالاً من المجالات الحيوية لدفع عجلة التنمية القطرية . أما فيما يختص بالعمل التشجيعي فلا بد من ذكر قلة الموارد المتوفرة لصغار الصناعيين أو الحرفيين لتوسيع قدرتهم الانتاجية أو للقيام بنشاطات قد تمتد الى أقطار عربية عدة . فالأموال جاهزة دائما بسهولة كبيرة في حال المشاريع ذات الكثافة الرأسمالية العالية التي تتناول اللجوء إلى بيوت الخبرة الأجنبية والى التجهيزات الأجنبية وفي بعض الأحيان مشاركة الرأسمال الأجنبي ، لما يراه أصحاب هذه المشاريع أو ممولوها من

ضمانات تقنية . وبالرغم من أن هذه الضمانات لا تظهر فائدتها دائماً ، فإن هذا النوع من المشاريع يحظى برضى المؤسسات التمويلية التي نادراً ما تدخل نطاق التسليف الى الأشخاص أو المؤسسات الصغيرة الحجم والتي لا يمكنها تقديم الضمانات العينية الكافية بالإضافة الى ما يعتبر ضمانات تقنية .

وتجدر الاشارة هنا الى ما يمكن أن تقوم به أجهزة العمل العربي المشترك من وضع نظام تعويض للقطاعات التي يصيبها فعليا الأذى من جراء تطوير العمل العربي المشترك ، كإنشاء صناديق للتعويض عن المزارعين المتعرضين لبعض الخسارات في حال تبني سعر واحد لمنتوجات زراعية معينة في اطار تحقيق أهداف السوق العربية المشتركة ، أو كإنشاء مؤسسة لضمانة قيمة المصدّرات من بلد عربي إلى آخر للتعويض عنها في حال عدم الدفع .

* * *

إن تطوير العمل العربي المشترك ودفعه الى الأمام يقتضي تحقيق شروط ربحية ومردودية واضحة اقتصادياً ، مالياً وتجارياً لجميع المبادرات المتخذة في هذا الشأن سواء كانت حكومية أو فردية . ففي نهاية المطاف شروط توفر الربحية هي الوحيدة الكفيلة بإزالة الانطباع السائد في الدوائر الحكومية العربية بأن العمل العربي المشترك يأتي في معظم الأحيان جزية لا بد من دفعها الى عقيدة الوحدة العربية ، بدلاً من أن يأتي ثمار أعمال ذات الاستفادة المتبادلة لجميع الأقطار العربية يدخل فيها أصحاب المبادرات الاقتصادية من أجهزة حكومية أو مؤسسات خاصة بدافع الحماس الاقتصادي المبرر عقلانياً لا عاطفياً أو سياسياً فقط .

وتحقيق هذه الشروط يحتم بدوره ، بالإضافة إلى ما ذكرناه من أواليات تعويضية في بعض الحالات ، القيام بجهد جبار في تقييم الأنماط التنموية العربية ، لأن هذا التقييم لو تم على ضوء التجارب الماضية ، خاصة في مجال طرق نقل التكنولوجيا ، هو الوحيد الكفيل ببروز رؤية جديدة للاقتصاد العربي بإزالة التناقض السطحي بين التنمية القطرية والتنمية القومية . فالتناقض ليس بين هذه وتلك ، إنما التناقض كائن في الاقتصاد العربي ككل حيث نمط التنمية القومية ومعرقلاتها العديدة نابع في الأساس من التناقضات البنيوية والتنظيمية في اقتصادات الأقطار العربية .

٢ ـ ذريعة تناقض الأنظمة الاقتصادية العربية وتطور التنمية القومية(*)

لطالما اعتُبرت التناقضات في الفلسفة الاقتصادية وبين مختلف الأُطر المؤسساتية في الوطن العربي بمثابة العائق الرئيسي في طريق التعاون العربي والتكامل الاقتصادي العربي . كذلك يُنظر إلى تلك التناقضات على انها تُشكل العقبة الأساسية في سبيل التنفيذ الصحيح والفعّال لشتى الاتفاقيات المعقودة بين الأقطار العربية في مجال الترانزيت والتجارة ، والسياسات المشتركة ، والمشروعات المشتركة ، ناهيك عن الوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة . فعلى الرغم من المناداة الدائمة بضرورة التكامل الاقتصادي العربي ، لما فيه خير ورفاهية الشعب العربيَ ، فقد بقيت التجارة بين الأقطار العربية بمجموعها هامشية إذا ما قورنت بالزيادة الهائلة ـ ان لم نقل الخرافية ـ في مضمار التجارة وحركة الرساميل ما بين المنطقة العربية والعالم الصناعي .

مهما يكن من أمر ، فان التصحيح الذي أُدخل على اسعار النفط في الفترة ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ، وموجة الانفاق الضخم التي تلت ذلك في المنطقة العربية ، قد خلقتا حركة غير عادية للعمالة والموارد المالية بين الأقطار العربية وعلى نطاق قلما عرفته منذ قرون . ولئن كانت حركة التجارة والرساميل والتكنولوجيا ما بين الأقطار العربية لا تزال دون مستوى نظيرتها الهائلة فيما بين المنطقة العربية والعالم الصناعي ، فإن هذه الحركة التي ظهرت منذ ١٩٧٣ / ١٩٧٤ تُعتبر أضخم بكثير من كل ما أمكن تحقيقه في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٣ ، تطبيقاً للإتفاقيات العديدة بين الأقطار العربية الهادفة الى دفع عجلة التكامل الاقتصادي قُدماً . وقد كان لهذه الحركة الجديدة تأثير خاصة على العلاقات الاقتصادية القائمة بين مجموعتي الأقطار ذات النُظُم الاقتصادية المختلفة .

هذا التطور الهام الذي شهدته المنطقة العربية ، بالاضافة الى عدد آخر من الاعتبارات التي سأتطرق اليها في مداخلتي القصيرة هذه ، لا بد أن يُساعدنا في اعادة النظر ببعض الافتراضات الأساسية التي نأخذ بها فيما يتعلق بالمسائل التي تعيق تعزيز التعاون بين الأقطار

(*) دراسة بعنوان « دور الرأسمال العربي في التطور الاقتصادي في الشرق العربي » قُدمت الى « المؤتمر المالي الاقليمي » الذي انعقد في بيروت في أيار / مايو ١٩٨٠

العربية . وتتلخص المحاججة التي أود أن أطرحها عليكم في الآتي :

١ ـ ان الأقطار العربية لا تعرف فوارق حادة في نُظُمها الاقتصادية كما نظن عادةً ، وذلك بالرغم من التناقضات القوية في الفلسفة السياسية والاقتصادية التي نادت بها الأقطار العربية مدة قصيرة خلال فترة السنوات الثلاثين الماضية .

٢ ـ ان أوجه الاختلاف والتباين في النُظُم الاقتصادية ما بين الأقطار العربية لا تُشكل ، في حقيقة الأمر ، حجر عثرة في طريق التعاون ، شريطة أن تُستخدم هنا الحوافز المناسبة .

٣ ـ ان معضلة التعاون بين الأقطار العربية لا تكمن في اختلاف أُطرها المؤسساتية الاقتصادية ، بل بالأحرى في :

١) الافتقار العام للحافز على تطوير مثل هذا التعاون ،

٢) الافتقار العام للكفاءة والقدرة على الإبداع في الأجهزة الادارية ، مما يُشكل حافزاً تلقائياً قوياً نحو مضاعفة الاتكال على الخبرة والتجارة من البلدان الصناعية في معظم جوانب التطور الاقتصادي .

وتوسيعاً لمحاججتي هذه ، سوف أحاول ، بادىء ذي بدء ، توصيف النظام الاقتصادي السائد في المنطقة العربية على سبيل الايجاز .

إحدى السمات الملفتة للنظر التي تميّزت بها منطقتنا خلال السنوات العشر الماضية ، هي ميل النُظُم الاقتصادية الى الالتقاء عند نموذج واحد ، سأعرّفه بأنه « رأسمالية دولة » ذات اتكالية متعاظمة على التكنولوجيا الأجنبية. صحيح اننا شعرنا ، خلال الستينات ، بوجود تناقضات لا يُستهان بها بين مختلف النُظُم الاقتصادية التي سادت في حينه المنطقة العربية، لكن اعتقادي ، بعد مرور الزمن ، هو ان ذلك التناقض كان ذا طابع سياسي أكثر من اقتصادي . فالوطن العربي كان في ذلك الحين منقسماً على نفسه انقساماً سياسياً وايديولوجياً حاداً . وهذا الانقسام أدى الى اتخاذ اجراءات مضرّة بحق التكامل الاقتصادي العربي ، مثل تأميم الأرصدة والمؤسسات التجارية العربية على قدم التساوي مع المصالح الأجنبية . وكانت تلك الاجراءات ، في رأيي ، ذات طابع سياسي وليست راجعة الى وجود اختلاف في النُظُم الاقتصادية .

لا ننكر أن مجموعة من الأقطار العربية كانت آنذاك منهمكة في تطوير قطاعها العام تحت راية ايديولوجية هي الاشتراكية ، وان محاولات جرت خلال سنوات قليلة (وتحديداً ما بين ١٩٦٤ و ١٩٧٠) لاحتواء القطاع الخاص إلى أبعد حد ممكن . بيد أن معظم تلك الأقطار قد انقلبت منذ مطلع السبعينات على سياساتها المتطرفة تلك . وبقي القطاع الخاص ، في مجموعة الأقطار المشار إليها يولّد نسبة هامة من اجمالي الناتج المحلي (G.D.P.) التي يُمكن تقديرها اجمالاً بما يتراوح معدله بين ٣٠٪ إلى ٤٥٪ . لقد جرى كبح الافكار الاشتراكية المتطرفة في كل مكان تقريباً . وكثيراً ما كان يجري تشجيع القطا الخاص ، فيما تُفرض القيود على نشاطات القطاع العام وحصرها في فروع الاقتصاد الأساسية ، هذا بالاضافة الى أنظمة الرقابة المفروضة على حركة التجارة الخارجية والتبادل الخارجي . ومما تجدر ملاحظته هنا

ان مجموعة الأقطار الآنفة الذكر لم تُقْدم قط على إنهاء علاقاتها التجارية والتكنولوجية الهامة مع البلدان الغربية ، حتى ولا ابان منتصف الستينات عندما كانت النزعة الايديولوجية الاشتراكية في أوجها ، على الرغم من كل الاختلاف والتباين القائمة على صعيد النظام الاقتصادي والفلسفة الاقتصادية ما بين تلك الأقطار والبلدان « الرأسمالية » . وهذه حقيقة تتفق بشدة مع مضمون النقطة الثانية في محاججتي .

وبالنسبة للمجموعة الثانية من الأقطار العربية ، فقد اتخذ الوضع فيها وجهة معاكسة . لا يعني ذلك ، طبعاً ، انه مال باتجاه الاشتراكية . بل ان عدة عوامل بالأحرى أدت الى خلق رأسمالية دولة كأمر واقع في الأقطار المصدِّرة للنفط ، وهي التي تنتمي الى تلك المجموعة الثانية وتُشكل قوامها الأساسي . إن الأهمية المتزايدة لقطاع النفط في تلك الأقطار ، وايكال أمره الى القطاع العام ، والدور المتعاظم للقطاع العام في مجمل السياسات التنموية ... هي من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في نشوء رأسمالية الدولة هذه . من جهة أخرى ، فإن الأقطار غير النفطية المنتمية الى تلك المجموعة والمحبِّذة لنوع من الليبرالية الاقتصادية ، قد طبقت جميعاً ، باستثناء لبنان ، سلسلة تدابير واسعة لتقييد حركة التجارة الخارجية وتدفق الرساميل ، وعهدت الى قطاعها العام بمسؤولية تطوير كل ما لديها من مصادر المواد الأولية . ولن يكون من باب التهور اجمالاً ، لا سيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهمية قطاعي النفط والفوسفات ، القول بان النسبة التي يشغلها القطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي في مجموعة الأقطار الثانية ، تُعتبر أصغر من مثيلتها في المجموعة التي تحبذ النظام المخطَّط مركزياً . أضف إلى ذلك ، ان بعضاً من تلك الأقطار قد عقدت اتفاقيات تجارية وتكنولوجية هامة مع البلدان الاشتراكية التابعة للكتلة الشرقية ، رغم الاختلافات بينها سواء لجهة النظام الاقتصادي أو الفلسفة الاقتصادية . وتلك حقيقة اضافية تؤيد الموضوعة الثانية الواردة في محاججتي .

في الواقع ، لقد أدركنا في الوطن العربي الآن مرحلة بات معها القطاع العام يلعب دوراً غالباً في مجمل السياسات التنموية في كل قطر عربي ؛ وقد انيطت به ، من حيث هو كذلك ، الفروع الرئيسية للاقتصاد . ولعل هذا ما يحملنا على القول ، بشكل مأمون ، ان النُظُم الاقتصادية المُطبقة عموماً في أرجاء الوطن العربي هي « رأسمالية دولة » تسعى الى اقامة مجتمع الرفاهية في كل المنطقة العربية عن طريق اعادة توزيع الثروة النفطية محلياً واقليمياً . « ورأسمالية الدولة » هذه تعوِّل كثيراً على التكنولوجيا الأجنبية ، والتكنولوجيا الغربية تحديداً ، للنهوض بعملية التصنيع . لقد أثبتت الحقائق الاقتصادية انها أقوى من كل الصيغ والأهواء الايديولوجية . ان التخلف العام الذي يطبع المنطقة العربية ، واتكاليته الشديدة والمتزايدة على تصدير الطاقة والمواد الأولية الأخرى من جهة ، وعلى استيراد عالي الكلفة للتكنولوجيا الجاهزة من جهة ثانية ... هذان هما العاملان الأساسيان اللذان يُسهمان إلى حد بعيد في تبلور ذلك التجانس الجديد في النظام الاقتصادي السائد في الوطن العربي .

أما فيما يخص الدعوة الى مجتمع الرفاهية التي تُشكل هي الأخرى إحدى الخصائص

المشتركة لكافة النُظُم الاقتصادية العربية ، فانها تعود بنظري الى عاملين رئيسيين : الأول هو الثروة المتدفقة ، انما المؤقتة ، الناجمة عن النفط العربي . والثاني هو التفاوت المتزايد على صعيد توزيع الدخل في المنطقة العربية ، داخل كل قطر من الأقطار وفيما بين تلك الأقطار أيضاً . وتنبغي الملاحظة هنا ، ان الحالة الراهنة المتمثلة في الفجوة التي تزداد اتساعاً الى حد ينذر بالخطر في توزيع المداخيل بين فئات السكان ، داخل كل قطر عربي وفيما بين الأقطار العربية كذلك ، إنما يعود ـ كما سنرى لاحقاً ـ الى كيفية استعمال الثروة النفطية نحو تكثيف تجارة التكنولوجيا مع العالم الصناعي مهما كان الثمن . أجل ، لم يحدث قط أن عرف الوطن العربي في تاريخه الحديث علاقات تجارية وخدماتية وتكنولوجية ومالية على هذا النطاق الواسع مع العالم الخارجي ، وبالذات مع الدول الغربية ، كعلاقات التعاون الشاملة التي تقوم الآن بينهما .

لقد شهد هذا التعاون تطوراً ونمواً بالرغم من الاختلافات الحادة بين البنى الاقتصادية للأقطار العربية والبنى الاقتصادية للعالم الصناعي . اضافة الى التباين القويّ في الأطر التشريعية والمؤسساتية للحياة الاقتصادية بين هاتين المجموعتين من البلدان . فحتى الأقطار العربية ذات المطامح التي يُمكن وصفها بالليبرالية الاقتصادية ، فانها تختلف اختلافاً حاداً عن البلدان الرأسمالية لجهة مؤسساتها الاقتصادية . ومؤدى ذلك مرة أخرى ان الاختلافات في النظام الاقتصادي لا تُشكل « في ذاتها » عائقاً في وجه التعاون . فاليابان الاقطاعية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وروسيا السوفياتية خلال السنوات الأولى من الثورة البلشفية ، أقامتا كلتاهما علاقات تكنولوجيا كثيفة مع البلدان الرأسمالية الغربية . كما أن بلدان الكوميكون(*) ، بالإضافة إلى يوغسلافيا ، قد طوّرت منذ منتصف الستينات علاقات تجارية وتكنولوجية مع العالم الغربي ، وأنشأت عدة مشاريع صناعية مشتركة ، مع الشركات المتعددة الجنسيات (Transnational Corporations) في العالم الغربي . ومؤخراً ، وقّعت الصين عقوداً ضخمة للغاية مع البلدان الصناعية الكبرى ومع الشركات المتعددة الجنسيات نفسها . زد على ذلك ، ان المرء مدعو هنا الى التنويه بالأمثلة العديدة عن شركات من البلدان الرأسمالية وأخرى من الكتلة السوفياتية تُقيم فيما بينها مجموعات بشكل اتحادي (كونسورتيوم) لتنفيذ اشغال في البلدان الأقل تطوراً .

وهكذا ، فانه من الجلي ، بنظري ، ان النُظُم الاقتصادية والفلسفات الاقتصادية المتباينة لا يجوز أن تُعتبر عائقاً حقيقياً في طريق المساعي العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي ، أو التعاون الاقتصادي على أقل تقدير . ينبغي ، اذن التفتيش عن العراقيل والعوائق أمام قيام مثل هذا التعاون في مكان آخر . ولسوف أحاول ، فيما يلي ، طرح بعض الأفكار حول هذا الموضوع المعقد .

المهمة الأولى الملقاة على عاتقنا هنا هي تصنيف شتى أنماط التعاون الاقتصادي التي

(*) مجلس التعاضد الاقتصادي لبلدان الكتلة الشرقية .

يُمكن قيامها بين الأقطار .

النمط الأول للتعاون هو ذلك النوع الذي يقوم بين أقطار تتمتع ببنى اقتصادية متطورة بشكل متماثل ونضج صناعي متكافىء . وفي هذه الحال ، يتطور التعاون بيسر ودونما عثرة لما فيه مصلحة الطرفين على السواء . أما فوائد مثل هذا التعاون فتُقتسم عادةً اقتساماً متساوياً بين البلدين وداخل كل واحد منهما . وهذا الضرب من التعاون مطلوب لدعم وتعزيز النمو الاقتصادي في البلدين . ويُشكل نموٌ كهذا الحافز الرئيسي لزيادة التعاون باطراد . وهذا النمط من التعاون يقوم أساساً بين البلدان الغربية ذات المستوى الصناعي الرفيع . وقد تطور كذلك بين البلدان الغربية والشرقية منذ منتصف الستينات ، على الرغم من أن البلدان الغربية تمتاز بدرجة معينة من التفوق التكنولوجي على البلدان الشرقية . لكن الحاصل ان مثل هذا التعاون الواسع النطاق يكاد يكون معدوماً فيما بين البلدان الأقل تطوراً .

النمط الثاني من أنماط التعاون هو الذي يقوم بين بلدان تتفاوت فيما بينها من حيث البنى الاقتصادية ودرجة النضج الصناعي . لقد تميزت علاقات التجارة والرساميل بين تلك الأقطار ، ولعدة قرون ، بالتبعية الاستعمارية ، أي بتبادل المواد الأولية الرخيصة لقاء سلع استهلاكية مصنّعة . بيد انه تتعين الاشارة هنا الى ان معظم البلدان الأقل تطوراً لم تعمد منذ نيلها الاستقلال الى تقليص هذا النوع من التعاون . بل على العكس من ذلك ، حدثت طفرة مثيرة خلال السنوات الثلاثين الماضية في العلاقات التجارية والمالية بين البلدان الأقل تطوراً من جهة والدول الغربية الكبرى من جهة أخرى . ويشتمل مثل هذا التعاون الآن على استيراد تكنولوجيا جاهزة ، معقدة وباهظة التكاليف ، من البلدان الصناعية . وتستطيع بعض البلدان الأقل تطوراً ان تموّل هذا النوع من التجارة بفضل الزيادة التي طرأت على أسعار موادها الأولية ، بينما يفعل بعضها الآخر ذلك عن طريق اللجوء الى الاستدانة ، وبأرقام خيالية ، من سوق الرساميل الدولية . وبديهي ان يخلق هذا النمط من التعاون اختلالاً خطيراً داخل البلدان الأقل تطوراً ، يتخذ صورة هبوط وتدهور في الزراعة واستفحال لا يُمكن التحكم به في هجرة الريف الى المدينة . كذلك ، يؤدي هذا النمط من التعاون الى مفاقمة عدم التكافؤ في توزيع الثروة وفي نشر التحديث بين مختلف المجموعات السكانية . هذا علاوة على أن مقدار وحجم هذا التعاون لا يدع مجالاً كبيراً للتعاون بين البلدان الأقل تطوراً نفسها ، مثلما هو الحال بين الأقطار العربية الى حد بعيد . لا بل يُمكن القول انه في حالة الأقطار العربية ، اكتسبت العلاقات التجارية والتكنولوجية والمالية مع العالم المتطور درجة من الهيمنة بحيث أصبح مسار تطور التعاون بين الأقطار العربية رهناً باتجاهات هذه الهيمنة .

إنما لا يعني ذلك ان التعاون بين الاقتصادات العالية التصنيع والبلدان الأقل تطوراً يجب أن يتوقف . بالعكس ، وما يجول في خاطري هنا هو ان هذا التعاون لا بد أن يُصاغ بطريقة لا تحول دون نشوء حد أدنى من الاعتماد الجماعي على النفس بين مجموعات البلدان الأقل تطوراً على اختلافها . اذ لا بد من تحقيق شكل من أشكال الاعتماد على النفس والاستقلال التكنولوجي لكي يتسنى ارساء التعاون بين البلدان الأقل تطوراً والبلدان الصناعية على أسس

اشد رسوخاً بحيث تتوزع فوائد ومنافع مثل هذا التعاون على نحو أكثر عدالة ومساواة بين مجموعتي البلدان المعنيتين ، وفيما بين المجموعات الاجتماعية داخل البلدان الأقل تطوراً نفسها .

ولا مناص من الاشارة هنا الى انه عندما باشرت اليابان والاتحاد السوفياتي اندفاعهما الصناعي الكبير ، انما فعلا ذلك بتوخي العناية والحذر في تخطيط تعاونهما مع البلدان الصناعية ، وعن طريق تفضيلهما التدريب التقني والعلمي الى أبعد حد على التجارة الصرفة والعلاقات المالية مع البلدان الصناعية الغربية . وفي كلتا الحالتين ، تم حصر استيراد التجهيزات التكنولوجية بتلك التي تكون مكيّفة ومتناسبة قدر المستطاع مع المرحلة التي أمكن بلوغها في بناء القدرة التكنولوجية المحلية بمعاونة الخبرة من البلدان الأكثر تطوراً . وهذا التوازن الدقيق ما بين جانب اكتساب المعلومات التقنية (Soft ware) وجانب اكتساب التجهيزات الثقيلة (Hard ware) هو الذي سمح لتلك البلدان ، عبر التعاون المخطّط له تخطيطاً محكماً ، بتكوين قاعدة صناعية وطنية قادرة تماماً على تلبية الحاجات المحلية ومن ثم ولوج حلبة التنافس التجاري على النطاق الدولي .

أما في حالة البلدان الأقل تطوراً ، وبالأخص الأقطار العربية ، فانه لا وجود لمثل هذا النوع من التوازن في التعاون مع الاقتصادات الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية، لا فردياً ولا جماعياً . فقد نشأ فيها موقف يوصل إلى التبعية التكنولوجية المتعاظمة ؛ وهو موقف يُمكن لمسه من خلال تعميم المشاريع الاستثمارية التي تُسند مهمة تنفيذها ، بشكل مشاريع تُسلم و « مفتاحها باليد » (Turn Key Projects) ، الى الشركات الأجنبية في كل حقل من حقول الحياة الاجتماعية والاقتصادية . فمن بناء المساكن والمستشفيات والفنادق ومعامل البوظة ... الى بناء مصانع الحديد والصلب ومحطات تكرير البترول والمطارات ومعامل الغزل والنسيج ، فانه يُعهد بجميع تلك المشاريع الى الشركات الأجنبية ، سواء على الصعيد الاستشاري أو على الصعيد التنفيذي ، وفي أكثر الأحيان على الصعيدين معاً . ان تطوير أعمال المقاولات الفرعية داخل البلد ، في مجال التشييد والبناء . أساساً ، يُشكل عنصراً ايجابياً ولا شك ، لكنه ليس كافياً بحد ذاته للتغلب على الهوة التكنولوجية المتسعة بين العالم العربي وبين البلدان الصناعية .

في الحقيقة ، يُمكن أن نعزو تلك التبعية المتزايدة ، ولو جزئياً ، الى موقف البيروقراطيات الحكومية المسؤولة عن التنمية الاقتصادية في نظام اقتصادي السيادة فيه للقطاع العام في وضع وتنفيذ السياسات التنموية . كذلك يُعلمنا تاريخ البلدان التي تم تصنيعها بصورة متأخرة ، كاليابان وروسيا وألمانيا ، درساً مفاده ان البيروقراطيات الحكومية لعبت ، في كل منها ، دوراً أساسياً في دفع عجلة التطور الصناعي المحلي قُدماً وتعزيز الاستقلال التكنولوجي . وفي جميع هذه الحالات ، كان لدى البيروقراطيات فهمٌ جلي للمكونات الرئيسية للصناعة الحديثة وللدور الأساسي الذي تلعبه العلوم التطبيقية والهندسة الميكانيكية واليد العاملة المدربة على كل الصعد والمستويات ، الخ . لقد ركّزت السياسة التي اتبعتها تلك الدول تركيزاً شديداً

على النهوض بالخبرة الصناعية المحلية وترقيتها ، وعلى منع تحول العلاقات التجارية مع البلدان الأكثر تقدماً الى عامل إدامة للتبعية والتخلف والعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة . وفيما عدا روسيا السوفياتية ، أعارت تلك البلدان أيضاً اهتماماً خاصاً لنشر التربية الحديثة والتقدم التكنولوجي في جميع المناطق الريفية .

انها هذه الرؤية بالذات ما يفتقدها وطننا العربي حالياً ، والتي يُعتبر وجودها شرطاً لا غنى عنه سواء لقيام تعاون واسع بين الأقطار العربية نفسها ، أم لقيام شكل آخر وأكثر فائدة من أشكال العلاقات القائمة حالياً بين الأقطار العربية كمجموعة والبلدان الصناعية . وما دامت البيروقراطيات العربية،المسؤولة عن القطاع العام،القطاع الغالب في معظم الاقتصادات ، ما دامت تنظر الى التقدم التكنولوجي على انه مجرد وظيفة تتلخص في استيراد التكنولوجيا الجاهزة من البلدان الأكثر تقدماً ، فان الحالة الراهنة لن تتبدل ، والقسم الأكبر من الموارد في المنطقة العربية سيبقى موجهاً لتعزيز التجارة مع البلدان الصناعية ؛ حتى المعونة العربية التي توزع على الأقطار العربية التي تشكو من عجز في ميزان مدفوعاتها ، ستبقى تموّل العلاقات التجارية والتكنولوجية المتعاظمة مع البلدان المتطورة على حساب المشاريع المشتركة بين الأقطار العربية التي يمكن أن تقام لتطوير الاعتماد الجماعي على النفس وتكوين قدرة تكنولوجية محلية . ان الجزء الأعظم من الموارد العربية المكرّسة حالياً للتعاون بين الأقطار العربية ، انما يصبّ في قناة المشاريع المشتركة وتمويل المشاريع المعتمدة اعتماداً كبيراً على التجهيزات التكنولوجية المستوردة . هذا بالاضافة الى انه لم يظهر حتى الآن غير عدد محدود جداً من المشاريع العربية المشتركة في حقل العلوم التطبيقية والتأهيل التقني والهندسة الصناعية الاستشارية ... الخ . ونكاد لا نجد هناك أية قناة صالحة ودائمة للاتصال ما بين القطاعات العامة العربية لتبادل المعلومات والخبرات التكنولوجية ، أو لاجراء برامج تدريب مشتركة للعاملين في حقل الخدمة المدنية والمسؤولين عن صنع القرار في مختلف جوانب نقل التكنولوجيا .

وبالرغم من كل المعلومات التي باتت متوفرة الآن بفضل جهود منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، لتحسين محتوى العقود الخاصة بنقل التكنولوجيا مع الشركات المتعددة الجنسيات ، وعلى الرغم من الأدبيات الغزيرة التي تتناول مشاكل التكنولوجيا في البلدان الأقل تطوراً والحاجة الى تطوير تقنيات أكثر ملاءمة والى تنمية التعاون العلمي والفني بين البلدان الأقل تطوراً نفسها ، فإن الأقطار العربية ككل لم تبذل سوى جهد ضئيل للغاية ، أكان فردياً أو جماعياً ، لتحسين قدرتها على التعاطي مع الشركات المتعددة الجنسيات ، بطريقة تُحسِّن من فُرص قيام نقل حقيقي وسليم للتكنولوجيا . وبالقياس الى ما يجري تحقيقه حالياً في أميركا اللاتينية وبعض البلدان الآسيوية ، فإن الوطن العربي آخذ بتجميع مزيد من العناصر الآيلة الى تعميق تبعيته التكنولوجية في المستقبل .

ان السبيل الوحيد الذي يُمكن أن يُساعد على التخفيف من هذه التبعية المترسخة بعمق ،

هو الجهد الجماعي الضخم لكن جهداً كهذا لا يُمكن أن يتحقق إلا إذا غدت « رأسمالية الدولة » العربية أكثر وعياً من الناحية التكنولوجية . وفي هذا المنظار يتعين على السياسة التنموية في الوطن العربي أن تنتقل بشكل ملموس من التركيز على التكنولوجيا الجاهزة المستوردة الى العمل الجماعي القائم على أساس « التعلم بالممارسة » (Learning- by- doing) وذلك بمعاونة الخبرة من البلدان الصناعية ومن تلك البلدان الأقل تطوراً التي نجحت بالفعل في خلق قدرة تكنولوجية محلية . ينبغي تأهيل الموظفين المدنيين لكي تنشأ داخل القطاعات العامة في الأقطار العربية قُدرات تقنية وكفاءات عالية في حقل الهندسة الاستشارية الصناعية ، وبحيث يُمكن اتخاذ القرارات التقنية بصورة مستقلة على ضوء الحاجات الأساسية للسكان من جهة ، وبما يتناسب والظروف السائدة محلياً من جهة أخرى . كذلك يجب تشجيع القطاع الخاص على الدخول في مشاريع الأبحاث والتطوير ، وفي استثمارات صناعية وزراعية ذات آجال أطول . وهذا لا يتحقق الا إذا انتقل القطاع الخاص من وضعه الراهن في معظم الأقطار العربية حيث يكتفي بمجرّد التوسّط بين القطاع العام والشركات والتكنولوجيا الأجنبية ، الى لعب دور ايجابي ومفيد في بناء القدرة التكنولوجية المحلية .

ان التعاون بين الأقطار العربية لن يتطور على أسس صلبة ووطيدة الا إذا غدا صانعو القرار في مجال السياسات التنموية في الأقطار العربية أكثر وعياً بما تنطوي عليه التبعية التكنولوجية العربية المتزايدة من عواقب وخيمة . هذا هو الحافز الصحيح الذي يفتقر اليه التعاون العربي المشترك في الوقت الحاضر ؛ وان انعدام هذا الحافز هو يشلّ المحاولات العديدة لتنشيط التكامل الاقتصادي العربي . وطالما ظل صانعو القرار على صعيد السياسات التنموية يرسمون قراراتهم الخاصة بالاستثمار على أساس صفقات ضخمة وعشوائية من التكنولوجيا الجاهزة من الشركات المتعددة الجنسيات ، فإن التعاون العربي سيبقى بدوره عاملاً هامشياً في حياة المنطقة الاقتصادية والاجتماعية . أضف إلى ذلك ان تعميم التقدم التكنولوجي في صفوف المواطنين سيبقى بطيئاً بالرغم من كل الأموال المصروفة .

اني اعتقد بأنه لم يعد من مصلحة البلدان الصناعية تشجيع الحالة الراهنة في المنطقة العربية ، حتى ولو قامت بذلك تحت لافتة الحاجة الى اعادة تدوير الأموال النفطية . في رأيي ، وعلى ضوء الأحداث الأخيرة ، انه قد آن الأوان لكي تنظر البلدان الصناعية الى علاقاتها بهذه المنطقة نظرة بعيدة المدى . أي ان تُكيّف تعاونها انسجاماً مع حاجات ومتطلبات المنطقة ؛ أولاً بما يُحقق رفاهية اجتماعية حقيقية موزعة توزيعاً عادلاً ؛ وثانياً بما يُسهم في تدعيم القاعدة التكنولوجية المحلية الفعالة . من البديهي القول ان المسؤولية تقع أول ما تقع على عاتق صانعي القرار العرب ، لكن مقاربة أبعد مدى لمسألة التعاون الدولي من قبل البلدان الأكثر تطوراً من شأنها أن تسهم بالتأكيد اسهاماً كبيراً في تحقيق التحولات الاجتماعية الملازمة لأية عملية تطور اقتصادي على نحو أكثر تنظيماً وتناسقاً .

لائحة بأهم المراجع

AMIN Galal: *The Modernization of Poverty – A study in the political economy of growth in nine arab countries 1949-1970.* E.J. Brill, Leiden 1974.

The Acquisition of Technology from Multinational Corporations by Developing countries, UNCTAD (ST/ES A/12).

ARMYTAGE W.H.G.: *The Rise of Technocrats, A Social History.* Routledge and Keagan Paul, London 1969.

L'Anti-Malthus, Une critique de "Halte à la Croissance", H. COLES, C. FREEMAN, M. JAHODA, K. PAVITT. Seuil, Paris, 1974.

BAIROCH Paul:
- *Révolution Industrielle et Sous-Développement.* Mouton, La Haye – Paris 1974.
- *Le Tiers-Monde dans l'impasse* Gallimard (Coll. idées) Paris 1971.

BAUER P.T.: *Dissent on Development. Weidenfeld and Nicolson, London 1976.*

BERGER P.L.: *Les mystificateurs du Progrès. PUF 1978.*

BEHRMAN D.: *Science and Technology in Development. A UNESCO approach.* UNESCO, 1979.

CARDOSO F.H. et FALETTO E.: *Dépendance et Développement en Amérique Latine.* PUF. Paris, 1978.

CAREAU G.: *L'Agro-Business.* Calman-Levy, Paris, 1977.

DAVID Paul A.: *Technical Choice, Innovation and Economic Growth,* Cambridge University Press, 1975.

DE RAVIGNAC F. et PROVENT A.: *Le nouvel ordre de la faim.* Seuil, Paris, 1977.

DICKINSON D.: *The Politics of Alternative Technology.* Universe Book. N.Y. 1975.

DUMONT R.: *L'Afrique Noire est mal partie.* Seuil, Paris, 1962.

L'Evaluation de la Coopération Nord-Sud. L'exemple de la coopération entre pays francophones. Sous la direction de Jean TOUSCOZ. Economica, Paris, 1976.

FIELDHOUSE D.K.: *Economics and Empire, 1830-1914.* Weindelfeld and Nicholson, London, 1973.

FURTADO Celso: — *Le Mythe du Développement Economique.* Anthropos, Paris, 1974
— *L'Amerique Latine* — Sirey, 1970.

GEORGES Susan: *Comment Meurt l'Autre Moitié du Monde.* Laffont, Paris, 1978.

Guidelines for the Study of the Transfer of Technology to Developing Countries; A Study by the UNCTAD Secretariat, TD/B/AC 11/9 (new-York: United Nations, 1972).

Grands problèmes découlant du transfert des techniques aux pays en voie de développement, UNCTAD (TD/B/AC 11/10).

Halte à la Croissance. Le Club de Rome — présenté par Janine DELAUNAY. Rapport Meadows, prefacé par Robert LATTES, Fayard

(Coll. Ecologie), Paris, 1971.

Histoire des Techniques, Ed. by B. GILLE, La Pléiade, Paris 1978.

ILLICH Ivan : — *Une Société sans Ecole.* Seuil, Paris 1971.
— *Libérer l'Avenir.* Seuil, Paris 1971.

KILLICK Tony: *Development Economics in Action. A Study of Economic Policies in Ghana.* Heineman, London, 1978.

KUZNETS S.: *Croissance et Structures Economiques.* Calman-Lévy, Paris 1972.

LAMBERT Denis-Clair: *Le Mimétisme technologique du Tiers-Monde.* Economica. Paris, 1979.

LANDES D.S.: —*The Unbound Prometheus. Technological change and industrial development in Western Europe from 1950 to the present.* Cambridge University Press, 1969.
—*Bankers and Pachas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt.* London, 1958.

MACKINON R.I.: *Money and Capital in Economic Development.* The Brooking Institution, Washington, 1973.

Major Issues Arising From the Transfer of Technology to Developing Countries. Report by the UNCTAD Secretariat, TD/B/AC 11/10 (New-York: United Nations 1975).

Major Issues Arising From the Transfer of Technology: A Case Study of Spain, UNCTAD TD/B/AC. 11/17 (New-York: United Nations 1974).

Major Issues Arising From the Transfer of Technology: A Case Study of Hungary, UNCTAD TD/B/AC. 11/18 (New-York: United Nations 1974).

Major Issues Arising From the Transfer of Technology: A Case Study of Chile, TD/B/AC. 11/20 (New-York: United Nations 1974).

Major Issues Arising From the Transfer of Technology: A Case Study of

Ethiopia, UNCTAD, TD/B/AC. 11/21 (New-York: United Nations, 1974).

Major Issues Arising From the Transfer of Technology:A Case Study of Srilanka, UNCTAD, TD/B/AC. 6/6 (New-York: United Nations 1975).

Major Issues Arising From the Transfer of Technology to Developing Countries: A Case Study of the Pharmaceutical Industry UNCTAD, TD-B-C. 6/4 (New-York: United Nations 1975).

MANTOUX Paul: *La Révolution Industrielle au XVIII Siècle.* Genin, Paris, 1973.

MENDE T: *De l'aide à la recolonisation.* Seuil, Paris, 1972.

MESAROVIC M. et PESTEL E.: *Stratégie pour demain, 2ème Rapport au Club de Rome.* Seuil, Paris, 1974.

Les Modes de Transmission — du didactique à l'extrascolaire. Cahier de l'Institut du Développement de Génève. P.U.F. 1976.

Le Mythe du Développement, Sous la direction de C. MENDES, Seuil (Coll. Esprit) — Paris 1977.

NEEDHAM Joseph: *Science and Civilization in China,* Allen and Unwin Ltd., London, 1969.

The New International Division of Labour, Technology and Under-development. Consequences for the Third World, D. ERNST Ed., Campus Verlag, Frankfurt, 1980.

North-South: A Programme for Survival. The Report of the Independent Commission on International Development, Issued under the Chairmanship of Willy BRANDT. Pan Books, London, 1980.

NURKSE R.: *Les problèmes de la formation du capital dans les pays sous-développés.* Ed. Cujas 1968.

PALLAIS R.: *Incitation à la Réfutation du Tiers-Monde.* Hallier, Paris, 1978.

PARTANT F.: *La Guérilla Economique – Les Conditions du Développement.* Seuil, Paris, 1976.

Partners in Development: The Report of the Commission on International Development. Issued under the Chairmanship of Lester B. PEARSON. New-York, Praeger, 1969.

La Perspective Occidentale du Développement. Sous la direction de C.A.O. VAN NIEUWENHUIJZE, Mouton, la Haye – Paris, 1972.

La Pluralité des Mondes – Théories èt pratiques du Développement. Cahier de l'Institut du Développement de Genève. P.U.F. 1975.

Possibilité et faisabilité d'un code international de conduite en matière de transfert des techniques, UNCTAD (TD/B/AC. 11/22).

Pratiques commerciales restrictives vues sous l'angle du commerce et du développement des pays en voie de développement UNCTAD (TD/B/C. 2/119).

PROVEN A. et De RAVIGNAC F.: *Le Nouvel Ordre de la Faim.* Seuil, Paris, 1977.

Quelles Limites? Le Club de Rome Repond... Seuil, Paris 1974.

Le Rapport de Tokyo sur l'Homme et la Croissance. Club de Rome. Seuil, Paris 1974.

Regional plan of Action for the Application of Science and Technology to Development in the Middle East. Doc. Nations Unies, ST/UNES OB/11.

Reshaping the international Order. A report to the Club of Rome. J. TINBERGEN coordinator, E.P. Dutton and Co., N.Y. 1976.

The Reverse Transfer of Technology:its Dimensions, Economic Effects and Policy Implication, UNCTAD (TD/B/C67).

ROSENBERG N.: *Perspectives on Technology.* Cambridge University Press 1976.

SACHS Ignacy: *Pour une Economie Politique du Développement.* Flammarion, Paris, 1977.

SALEM M. et M-A. SANSON: *Les contrats "Clé en main" et les contracts "produit en main". Technologie et vente de développement.* Université de Dijon, Institut de Relations Internationales (Travaux du CRDMII), Vol. 5, Librairies Techniques, Paris, 1979.

Le Savoir et le Faire – Relations interculturelles et développement. Cahier de l'Institut du Développement de Genève. P.U.F., Paris, 1975.

SCHUMACHER E.F.:–*Small is Beautifull, A Study of Economics as if People Mattered,* Abacus, London 1974.
–*Good Work.* Seuil, Paris 1979.

Science, Technology and Development Ed, by Ch. COOPER, Frank Cass London, 1973.

Science, Technology and Economic Growth in the Eighteenth Century, E.D. by A.E. MUSSON, Methuen and Co., Ltd., London, 1972.

Science and the Factors of Inequality. Ch. MORAZE and alia, UNESCO, 1979.

Sécheresse et Famines du Sahel, Sous la direction de J. COPANS, Maspero, Paris, 1975.

SIMEON M.: *L'Economiste et le Sauvage. Hallier, Paris, 1978.*

Technological Change: The United States and Britain in the Nineteenth Century, Ed. by S.B. SAUL, Methuen and Co., Ltd., London 1970.

Technologie et Developpement au Maghreb. Ed. by Centre de Recherches et d'Etudes sur les Sociétés Méditerranéennes. Collection "Etudes de l'Annuaire de l'Afrique du Nord", CNRS, Paris, 1978.

La Technologie Appropriée, Problèmes et Promesses. N. JEQUIER Ed. Centre de Développement, O.C.D.E. Paris, 1976.

Technologies et developpement au Maghreb. C.N.R.S., France, 1978.

Technology Transfer and Change in the Arab World. A seminar of the United Nations Economic Commission for Western Asia. Ed. by

A.B. ZAHLAN Pergamon Press, Oxford, 1978.

Transfert de Technologie et Développement. Ed. by P. JUDET, PH. KAHN, A. KISS, J. TOUSCOZ. Université de Dijon, Institut de Relations Internationales (Travaux du Centre de Recherches sur le Droit des Marchés et des Investissements Internationaux), Vol. 4, Librairies Techniques, Paris 1977.

Transfer of Technology, UNCTAD, TD/160, N.Y. U-N. 1972.

Transnational corporation: issues involved in the formulation of a code of conduct. UNCTAD (E/C. 10/17).

Underdevelopment and Development. Ed. by M. BERNSTEIN Penguin Book, 1973.

WILKINSON R.G.: *Poverty and Progress.* London, Methuen and Co. Ltd., 1973.

WOLFE M.: *Approaches to Development — Who is approaching What?* Cepal Review, 1st semester, 1976.

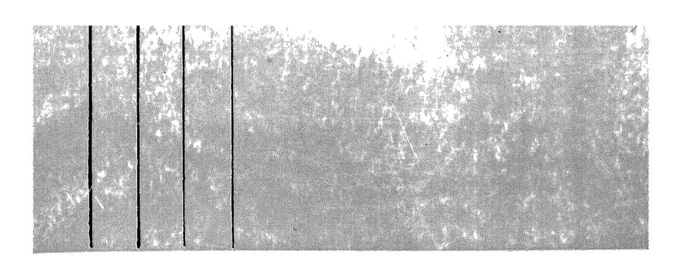
ZAHLAN A.B.: *Science and Science Policy in the Arab World.* Croom Helm, London, 1980.

الفهرس

الباب الثالث

مازق التنمية العربية

٣٠٠٠/٨٥/١٠١٦



بعد كتابية « الاقتصاد العربي أمام التحدي » و « التبعية الاقتصادية » ، يعود الدكتور جورج قرم ، الباحث الاقتصادي والمفكر السوسيولوجي المعروف ، مرة اخرى الى تناول العديد من القضايا الخطيرة المتصلة بالفكر النهضوي التحرري الانمائي التحديثي العربي ، بنظرته الشمولية الثاقبة وبطريقته التحليلية النقدية المتميزة . . . وهي هنـا مصنّفة ومدروسة تحت ثلاثة عناوين رئيسية : الخلفية الحضارية والسياسية لأزمة التحرر والتحديث ، أزمة التنمية في اطار اصلاح النظام الاقتصادي الدولي ، ومأزق التنمية العربية . على ان المؤلف يعالج هنا وبالدرجة الاولى الاسباب الحقيقية وراء تساقط الكثير من المفاهيم التي كان العالم يقبل بها دون تردد أو تحفظ ، ومن ثم يجري نقداً صارماً لممارسات العالم الثالث والوطن العربي تجاه معضلات التنمية ، مؤكداً استحالة اللحاق بالدول المتقدمة صناعياً بالطرق المألوفة ، المتبعة حتى الآن ، رغم كل الجهود المبذولة ورغم كل الثورات و « الثورات المضادّة » التي تحصل باسم النهضة والتنمية والتحديث والاصالة .

